

# كتاب جمع المناسك ونفع الناس

تأليف القُدوة القاضى عمدة الأفاضل

سلالة العلماء وندوة

أهـ تقياً مولانا رحمه الله

أبي القاضى عبد الله

ابن ابراهيم السندى

رحم الله

تعالى



١٧٦



Süleymaniye Kütüphanesi  
Kisn AMCA ZADE  
Yeni HÜSEYİN PAŞA  
Eski Kütüphane No 178

باب ادب من الحج باب شرايط الحج باب فريض الحج واجباتها  
باب الاحرام باب دخول مكة وطواف القدوم باب انواع الطواف وسمايتها وحكامها  
باب السنن بين الصلوة والمروة باب خروج الحاج من مكة الى عتقة والاحرام فيها وما يتعلق بها  
باب الوقوف بعرفة وحكامه باب في الجمع بين الصلوتين بعرفة باب المرووفة  
باب مناسك منى في يوم النحر باب رمى الجمار وحكامه باب اعراس باب التمتع  
باب الجمع بين الاحرامين وضافة الاحرام الى الاحرام باب الجباية وكفاريتها باب فدية الجباية  
باب الاحصار باب الفوات باب الحج عم الغير باب الهدايا باب التمتع في فريضة  
باب العرة وهي الحجبة الصغرى باب التفريق باب الجاورة بمكة الشريفة والمدنية المنيفة  
باب زيارة قبر سيد المرسلين باب ادعية الحج والعمرة وسفرهما باب الزينات

الابرار عن الحقيقة المحمدية  
ولا يشقى الرزق بالوقوف  
بيان الاحكام في الصلوات  
والعبادات والاعمال  
والصالحات في الحج والعمرة  
والفرائض في الحج والعمرة  
والفرائض في الحج والعمرة



**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** . رب يستر وأن يا كريم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . وكلفنا بالشرائع والأحكام . وأمرنا بحج بيته الحرام  
 ووعدنا بأدائه خالصا دار السلام . وعرفنا المناسك والمشارع العظام . **حمد**  
 لا ينفد بنفوس الجور والالسن والأقلام . وانقضا الشهور والدهور والحوادث . والخلق  
 والسلام على رسوله محمد سيد الأنام . والآل من بعده المناسك عنه بامر ربه العلام .  
 وعلى أخوانه من الأنبياء العظام . وعلى آله وأصحابه الغر الكرام . وعلى تبعهم بأحسان  
 وسائر الأعلام . ما دامت الليالي والأيام . **وبعد** فقد يروى عن عطاء بن النبدي صلى  
 الله عليه وسلم قال : تعلموا المناسك فإنها من دينكم . وقال : عن ابن عبد العزيز من  
 عمل بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح . وقال : بعض العلماء أعمال الجوارح في الطاعات  
 مع أهمال شروطها فتحكة للشيطان . ولهذا كثير من العلماء يرجع بغير حج من الحج . أما  
 لعدم صحة إجماعه أو تركه فرض من فرضه . فلا بد لمن يريد الحج أن يكون بأحكامه عالما  
 ليخرج عن العمدة سالما . ويرجع بالأجر غانما . فانه لأجل الاعتناء به . ثم لما كان الحج  
 من أعظم الطاعات . وأفضل العبادات . لأجره تكاثرت في باب المصنفات . وتوافرت  
 فيه المؤلفات . فمران منها ما يعمل جذا . ومنها ما يخل جذا . وقد فُضرت المحرر عن كتابة  
 المطولات . ورغبت الطبع عن مطالعة المختصرات المختلات . ومالت الانفس إلى  
 المتوسطات . فخذ في ذلك أن اجمع كتابا بوسطا . بسيط فيه المسائل بسطا . واضبط  
 الأحكام مبسطا . فقد قيل . **حب** التشاهي غلط . **خير** الأمور الوسط . **فشرت**  
 فيه مستعينا بالواحد المأجود . معرنا عن الدلائل والقرائد . **الاف** بعض المواضع . **مكثرا**  
 من المسائل والفوائد . جامع فيه ما لا علم لجمع مثله في شيء من المناسك المصنفات .  
 منتهى على التكت والتواد والمصنفات . **نا** قل من الكتب المعتمدة من المطولات  
 والمختصرات . **فما** بحمد الله تعالى وحسن توفيقه اشتمل للمسائل واجم المقصود . بعون الملك  
 المعبود . **وسميت** بجمع المناسك . ونفع الناس . وحرى أن سمي كذلك . لانه  
 مقتبس من مائة كتاب . وينف بل أكثر من ذلك . والمسؤول من ينظر فيه أن يسلك  
 طريق الانصاف . ويجيد عن توغل الاعتساف . وأن وجد فيه سقما علبه  
 بالدواء . كالرحمة من الأطباء . فان الإنسان . غير معصوم من الخطأ والذسيان .  
 بالنقص من فوجان . **واليد** غير محفوظة من الخطوة . والفلم غير مصون عن العثرة . والكريم  
 يصلح . **واللهم** يفض . **وقد** أحسن من قال **شعر**  
 يا ناظر أيعا دت لجمعه . اعذر فان الخ العشرة يعذر .  
 وأعلم بان المرء لو بلغ المدا . في العمر لافي الموت . وهو مقصود .

فاذ انقبت بركة فافق لها . باب القناوز والقناوز جدر .  
 ومن الخا لا يرى احد حوى . كنه الكمال وذاهوا المتقذر .  
 فالنقص في كنه الطبيعة كان . فبنوا الطبيعة نقصهم لا ينكر .  
 واسأل الله العظيم أن يصونه عن الخطأ والخلل . والسهو والزلل . وينق به كل ما دق  
 قاصد . ويصرف عنه كل ناقد حاقد . وأن يجعله خالصا لوجه الكريم . ووسيلة  
 للفوز بجنت النعيم . أنه المبتسر لكل عسير . وعلى ما يشاء قدس . وبالاجابة تجدير .  
 والاحول والاقوة الاباهه العلى العظيم . وعلى الله وسلم على صاحب الشرع القويم .  
 وعلى آله وصحبه الذين فازوا منه بحظ جسيم . وهذا أو ان الشروع في الأصل  
 والغروع . **وبالله** سبحانه الاستغاثة في الجوع . **باب آداب**  
**مرئيد الحج** يشهد الله مع الحج والعمرة **فصل** يجب أولا على من اراد  
 الحج . اخلاصه لله تعالى . فانه سبحانه لا يقبل الا لخالص لوجه الكريم . فيصير  
 قصده . ويخلص نيته . حتى يعلم منه من يعلم ما يحق وما يحل . **ان** لا يريد بذلك إلا  
 ابتغاء روائه . والتماس غفرانه . **وتجتر** عن الريا والسمعة . ويجذر من  
 دقايق عزور النفس من جرتها مدح الناس اياها . وتسميتها له بالعابد وغير ذلك  
 الا خلاص شرط في جميع العبادات . قال صلى الله عليه وسلم : انما الاعمال بالنيات .  
 الحديث . **فمن** بنية بعبادة لغرض دنيوي بحيث لو فقد تركها فلبست عبادة وانما هي  
 معصية . **وان** بعث عليها باعث الدين والدنيا فان كان باعث الدنيا اقوى او  
 يتساوى في باطله . **وان** كان باعث الدين اقوى فذهب بعضهم الى انها باطله .  
 وجماعة الى انها صحيحة وله اجر بقدر الاول والآخر . **فلينذر** كل الحذر . كيلا يقع في  
 هذا الخطر **فصل** ويجب عليه ان يتوب من جميع الذنوب والآثام تقية  
 نصوحا . لانه لو لم يتوب خشي عليه عدم القبول . والتقبة وان كانت لا تخفف بسفر الحج  
 وكان هذه الحالة احدى علمها من غيرها من الحالات فلم يذ اخذت بالذكور منها . واختلف  
 العلماء في تقبة الفسوح على ثلاثة وعشرين قول . **والخيار** منها ما قاله الفقيه ابو  
 الليث . **من** أن التقبة المنصوح التذم بالقلب والاستغفار باللسان . **والا** ما كان لا يعبد  
 اليه ابدا . **ويبقى** له اذا اراد التقبة ان يصلي صلاة التقبة ركعتين ويحمد الله تعالى  
 ويقول اللهم اني اتوب اليك منها لا ارجع اليها ابدا . ويقول اللهم مغفرتك اوسع من ذنوبي  
 ورحمتك ارحم عندي من علي فان جميع بينهما الحسن . **ويكرر** الدعاء ويصنع خشوع وخضوع وخير  
 وكما وحضور وقار وانكسار وفاق بالخلق . **ثم** ان كانت التقبة فيما بينه وبين الله تعالى  
 كالزنا وشرب الخمر فانه يستغفر الله تعالى باللسان ويندمر على فعله في الماضي ويبين كنه



في الحال ويعزم على تركه في الاستقبال. وان كانت عمارته فيه من حقوق الله تعالى كماله  
او صيام او زكاة فلا شفاعة التوبة ما لم يقض ما فاته ثم يستغفر الله تعالى. وان كانت  
عن ذنب يتعلق بالعبادة فان كانت من مظاهر الاموال فتوقف التوبة منها مع ما قد مناه في  
حقوق الله تعالى على الخروج عن الاموال وارضا للخصم. اما بان يتخلل من اهلها او يرد بها اليهم  
او الى من يقوم مقامهم من وكيل او وارث. وفي القنية عليه ديون لانه لا يرفعهم من غصوب ومظالم  
وجايات تصدق بقدر ما على الفقراء من حق القضاة وخدمهم مع التوبة الى الله تعالى فيقدر  
ولو صرف ذلك المال الى اولاد الدين والمولودين بصير معذور. عليه ديون لانه لا يرفعهم  
شيء كزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع فلو خشي في ذلك وقصد في ثوب قوم  
بذلك يخرج عن التهمة. قال رحمه الله فغرض بهذا ان في هذا لا يشترط التصديق  
يجلس عليه. قال جعلت كل من ظلمني في حل في نفسي او مالي او عرضي بعد ذلك الظالم  
بهذا العذر مع التهمة. غاب الظالم او مات فقال المظلم وجعله في حل وهو لا يعلم  
بذلك بعد ذلك بعد ذلك ثم وغد ر عليه اسخا له حتى غاب صاحبه بحيث لا يعلم مكانه  
ولا يعلم حتى هو ام ميت ولا يجب عليه طلبه في البلاد. في الملتقطات رجل له على  
اخر دين لا يقدر على استيفائه كان ابرأه خيرا الله من ان يدعه عليه. وفي  
فتاوى كاخوخان رجل له خصم فمات ولا وارث له تصدق عن صاحب الحق بقدر  
ماله عليه ليكون وديعة عنده الله تعالى يوم لها الى خصمائه يوم القيمة. مسامح  
من ذمى ما لا او سرق منه فانه يعاقب يوم القيمة لان الذي لا يرجي منه العفو كانت  
خصومة الذمى شدة. وفي القنية لو قال ليهودي او مجوسي ياكافرا يا كفر ان شق عليه ثم  
هل يكفيه ان يقول لك على ديني فاحليني في حل ام لا بد ان يبين مقدار ذمى. ذكر  
في النوازل رجل له على اخر دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المدينون ابرئني مما لك  
على فقال الدين ابرأتك. قال يصير لا يبرأ الا عن مقدار ما ينوهم ان عليه. وقال رجل  
ابن سمية وحكم الاخرة ما قاله نصير. وفي القنية من عليه حقوق فاسفل صاحبها ولم يفصلها  
فجعلها في حل بعد ان علم انه لو فصلها جعلها في حل الا فلا. قال رحمه الله ان حسن  
ان يصير في حل مطلقا. وفي الخلاصة رجل قال لآخر حللني من كل حق هو لك فتعل و ابرأه  
ان كان صاحب الحق عالما به برئ حكما وديانة وان لم يكن عالما به برئ حكما بالاجماع. واما  
ديانة. فتعذر لغيره ديانة. وعند ابي يوسف يبرأ وعليه الفتوى. وفي صلح الاصل  
الابرأ عن الحقوق الجسولة جائز عند ناسق آء. كان الابرأ بعوضا او بغير عوض  
**فصل** واذا كانت المظالم في الاعراض كالقذف والغيبة. فيجب  
في التوبة منها مع ما قد مناه في حقوق الله تعالى ان يجبر صاحبها بما قال من ذلك

ويختارها

ويختارها منهم. فان تغدرك له فليعزم على انه متى وجدهم تخلل منهم فاذا حلوا  
سقط عنه ما وجب عليه هو من الحق. فان عجز عن ذلك كله بان كان صاحب الغيبة ميتا او غائبا  
مثلا فليستغفر الله تعالى. والمرجوه من فضله وكرمه ان يرجي خصما من خزان احسانه  
فانه جواد كريم. روف رحيم. وفي روضة العلماء الراي اذا تاب تاب الله عليه وصلاح الغيبة  
اذا تاب لم ينسب الله عليه حق يرجي عنه خصمه. وفيها ايضا سالت ابا محمد فقلت له اذا  
تاب صاحب الغيبة قبل وصولها الى المعتاب عنه هل تغفر توبته فانه تاب قبل ان  
تصير دينا اذ بلغت اليه قلت فان بلغت اليه بعد توبته قال لا تسقط توبته بل يغفر الله  
لها جميعا المعتاب بالتوبة والمعتاب عنه بالحكمة من المشقة. لانه كريم ولا يحل من كرم  
رد توبته بعد سقوطها بل يعفو عنها. قال الفقيه ابو الليث قد ظفر في توبة المعتابين  
بل يجوز من غير ان يسفل من صاحبه. قال بعضهم يجوز. وقال بعضهم لا يجوز وهو عندنا على  
وجوب احدهما ان كان ذلك القول قد وصل الى الذي اعتابه فتابه فتابه ان يسفل منه وان لم  
يبلغ فيستغفر الله ويضمن ان لا يعود الى مثله. ولو انه قال جئنا نكرمك فلك فيه فانه يحتاج  
الى التوبة في ثلاثة مواضع احدها ان يرجع الى القوم الذين تكلموا به من عندهم فيقول  
اني قد ذكر عندكم كذا وكذا فاعلموا اني قد كنت كاذبا في ذلك. والثاني ان يذهب  
الى الذي قال عليه البهتان ويطلب منه حق يجعله في حل. والثالث ان يستغفر الله تعالى  
ويؤوب اليه فليس شيء من الذنوب اعظم من البهتان. وهل يكفيه ان يقول اغتبتك واجلني  
في حل ام لا بد ان يبين ما اعتاب به الجاني في منسكه وفي القنية لا يعلم به بل يستغفر  
الله تعالى ان علم ان اعلامه يثبته. ويدل عليه ما قد مناه من الاجراء عن الحقوق الجسولة  
جائز عندنا **واعلم** انه يستحب لصاحب الغيبة ان يبرئ من اهلها ولا يجب عليه ذلك لغيره  
اخاه من المعصية ويؤوب هو عظيم ثواب الله تعالى في العفو. وفي القنية نصائح  
لخصمين لاجل العذر واسخا ل. وعن شرف الائمة تسامحوا بواجب الاستخلاق  
عليهما. وعن الشيخ الجليل المتكلم ان من ستم غيره او ضرره فالذهاب اليه والاستخلاق  
لا يجب ويخرج عن التهمة بالانسال. وفي القنية سلم المؤذي على المؤذي اليه من  
بعد اخرى وكان يبرأ عليه السلام ويحسن اليه حتى تغلب على طمته ام قد برئ منه  
ورضى لا يعذر بالاستخلاق واجب عليه. وعن شرف الائمة المكي اذا ولا يستخلاق  
للحال لانه يقول هو مملوك غضبا فلا يعفو عني لا يعذر في التاخير. وقال ابن الجعي  
وطريق التبري من الخصم ان يسلم عليه لقوله صلى الله عليه وسلم وخيركم الذي  
يبدأ بالسلام. فلو لا ان السلام يخرج من الجوان لم يكن البادي بالسلام افضلها  
وهذا اذا كان غير مؤذيه. اما اذا كان مؤذيا له فيستلزم السلام ترك الاذ



**قال** الكرماني ثم اذا تاب توبة فوضعا على ما ذكرناه صارت التوبة مقبولة غير مردودة  
قطعا من غير شك ولا شبهة بحكم الوعد بالنص ولا يجوز لاحد ان يقول ان قبول التوبة  
النصوح في مشيئة الله تعالى فان ذلك جعل محض وخاف على قابلية الكفر لانه وعد قبول  
التوبة قطعا من غير شك. واذا شك التائب في قبول توبته اذا كانت نصوحا فانه  
يتلك التوبة والاعتقاد به يكون مذنباً بدين اعظم من الاول. نفوذ بالله  
ذلك. ومن جميع المصالح. وذكرنا في التوبة اذا استجتمت شرائطها فهي مقبولة  
لا محالة. ثم قال ومن تاب فاعماله في قبول توبته لانه ليس يستيقن حصول  
شرائطها ولو تصور انه يعلم ذلك يتصور ان يعلم القبول في حق الشخص المعين. ولكن  
هذا الشك في الاعيان لا يشككنا في ان التوبة في نفسها طريق القبول لا محالة انتهى  
فليصل كلام الكرماني على هذا والا فلا يستقيم **فصل** ويجب ان يحسن  
نفقة العيال والاولاد ومن وجب عليه نفقته الى وقت رجوعه. ويجب عليه  
ان يحسن الزاد والنفقة من وجه حلال ويجوز عن الحرام. وذلك في ابر التوسايل  
الى القبول. فان الله تعالى طيبا لا يقبل الا طيبا. وان لا يقبل الحج بالنفقة الحرام  
ولكن ان حج حرام بسقوط عنه فرض الحج في الظاهر وليس حرام مبرورا وبعد  
قبوله. ولا نشأ في بين سقوطه وعدم قبوله فلا يثاب لعدم القبول ولا يعاقب  
في الاخرة عقاب تارك الحج. والصحيح في مذهب الامام احمد ان من حج بحال حرام لم  
يجز حجه اصلا ولم يخرج عن عهده الحج. فليحترز الحاج عن الحرام بقدر الامكان  
وكذلك كل ما فيه شبهة الحرام فانه الى الحرام اقرب. وقال الغزالي من حج بحال  
حرام وفيه شبهة فليصعد في يوم عرفة فان لم يقدر فليذكر قلبه الخوف لما هو مضطرا اليه  
من تناول ما ليس بطيب. فحسبنا ان ينظر اليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب  
حرته وخوفه وكرامته **والحيلة** لمن ليس معه مال الا حرام وفيه شبهة ان يستد  
لحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضي دينه من ماله ذكره قاض خات  
وكان بعض السلف يقصد ذلك. وقيل لبعض السلف الحج بالدين قال نعم الحج اقضى  
للمدين. لكن خرج الشافعي عن عبد الله بن ابي اوفى قال سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الرجل لم يحج استغفر للحج فقال لا. قال في الحرة ويقتل ان يكون هذا  
التمني محمولا على ما اذا لم يكن له وقار بالدين. قال اي الحاج المالك في المدخل وقد منع  
بعض العلماء بعض اصحابه من حجة الفريضة بحال يخاله فربما مع رغبة صاحب المال  
في ذلك. ومع رغبته في ان لا يأخذ عوضه لو رغب في المقترض. وعلى المانع ذلك  
بوجوبه. **احد** ما عماره الذمة بشئ لا يدري هل ينبغي له ام لا لان كان قد اصاب

المنة

المنة فيه. وان اخذ على وجه المنية فالمنة فيه اكثر. قال هذا افضل في حج الفرض  
فما بالك بهم في حج التطوع. هذا حال القوم الذين ينظرون في خلاص ذمتهم  
وينكروا ذلك. والحال هل المسكين يندابن ويحتال ويطلب من الناس بسبب  
الحج. حيث ان بعضهم يطلب من الطلبة المسلمين على المسلمين الذين يتبعون  
هجرة انهم. فيكون ذلك سببا لطغيانهم. ويطلب من فضلات او ساخرهم. من ذمتهم  
القدرة المحرمة. ولا يطلب على بعضهم للحصول فنسوق له نفسه او غيره غيره بانه  
على طاعة وغير وهو في العكس نفوذ بالله من الخذلان. وبعض من يطلب من هؤلاء بسبب  
الحج يريد على ذلك بان يعدمهم بالذم والظلم في تلك المواطن الشريفة. وبعضهم يترك اهله  
ضياءا. وبعض من انفس منهم في الحصول فيعمل ما ذكر في حج التطوع. فبعضهم لا يصل اليهم  
بنفسه لعدم قدرته فيستغنى عنهم من برحمان يسمعوا منه ويثنى الشافع على من ينفق  
له عندهم بانه من اهل الخير والصلاح ليتخطوا بالذم اليه فياكلوا الدنيا بالدين. وبعضهم  
لا يصل اليهم بنفسه ولا يقدر على التوصل اليهم بغيره فيخرج بغير زاد ولا مركوب فيطرا  
عليه امور عديدة. منها عدم القدرة على أداء الصلوة وهو معتقد في ذلك. ومنها عدم القوت  
والوقوع في المشقة وتكليف الناس بالقيام بقوته وسقيته. وربما آل امره الى الموت  
وهو الغالب فتجدهم في اشياء الطريق طرحي ميتين بعد ان خالفوا امر الله تعالى في حق  
انفسهم واوفقوا اخوانهم ممن علم بحالهم من اهل الترك في انهم. وكذلك يأم كل من  
اعانهم بشئ لا يفيهم في ان لا مرهم او سعيهم فيه. اللهم الا ان يعلم ان غيره يعينهم بشئ  
يتم به كفائتهم في الذهاب والعود فلا بأس. فان لم يعلم بذلك حرم عليه الاعطاء لهم  
لان ذلك سبب لدخولهم فيما لا قدر لهم عليه من العطش وغير ذلك. والاختصاص الى  
الموت وهو الغالب فيكون شركا لهم فيما وقع بهم. وهذا بخلاف ما اذا فاقا في الطريق  
على هذا الحالة. فانه يتفق على من علم بحالهم اعانهم بما يتيسر في الوقت ولو بالشرية  
والشربة بين والنفقة والنفقة. ويعترفون ان ما انكبوا محرم عليهم لا يجوز لهم ان  
يعودوا المشقة انتهى كلام ابن الحاج. وفي منسك ابن الحاج لا يجوز السفر بخير زاد ولا  
راحلة اذا لم يتضرر على فقدهما بعد المسافة. وقال رجل لاحد من جنبل ان يدان  
اخرج الى مكة على النوق كل فشرط عليهم ان لا يحملوا زاد ولا يساوا شيئا ولا يقبلوا من  
احد فوقوا في الشرط الثالث فقال انتم تنفكون ولكن على من زاد الحاج. وينبغي  
ان يحمل من الزاد والنفقة قدر ما يكفيهم وهو وفقا من الفقر ان يتيسر فقط  
بالضعفاء والفقراء والمسكين فانه من الحج. وان يكون زاده حسنا في نفسه مستلدا  
في طبعه. وان قدر على استصحاب ما يستغني عنه بنية ان يعبره لمن يحتاج اليه عند طلبه

انا طاعا



كالادوة والآلة ويحتمل فحسن. وليأخذ أهبة السفر وجميع ما يحتاج فيه حتى لا يحتاج  
 الى غيره. **وأفضل** الحاج لخصهم نية وان كانهم ثقة واشدهم لقوى واحسنهم بقيت  
 واكثرهم ذكرا وتخلوا عن الناس. **واسحب** بعضهم ترك المأكسة في الكرا الى مكة وفيما  
 يشتره لاسباب الحج. **ويستحب** كل ما يقرب به الى الله تعالى. **وما ورد** ان الدرهم الذي ينفق  
 في الحج يصانف بسبع مائة واكثر. **وقيل** هذا مع القلادة والحجبة. **فان** كان من ينفق ان لا  
 يقوم بما يبيده اذ المراكس فلا بأس بالمأكسة اذ **ويستحب** ان لا يسرف في الترفه والشعم  
 وليقتب الشبع المفرط والزينة والنسب في الوان الادرعة. **فان** ذلك يبعد عن المسكنة  
 الحجة المقصود. **ويستحب** ان لا يشارك احد في الزاد والراحلة والثقة لان يمنع  
 بسببها عن التصرف في وجوه الخير. **ولو** اذن له شريك لم يوثق باستمرار رضاه. **وذا** اشرك  
 فالتأخذ بالمساحمة والقناعة والاقتضار على ما هو دون حقه. **والمساواة** اقرب الى  
 الوقوع من المشاركة. **قال** ابن الجحشي في منسكه ولا بأس بكل بعضهم اكثر من بعض اذ اوثق  
 ان اصحابه لا يكرهون ذلك. **وان** لم يثق فلا يزيد على قدر حصته. **وليس** هذا من باب الترابية  
 شيء. **فصل** في الخروج الى الحج اذ اكره احد ابويه وهو محتاج اليه لان كان  
 مستغنيا عن خدمته. **ولو** اذن له احدهما او كره الاخر لا يخرج. **والجداد** والجدات  
 كالابوين في هذا فقد هما. **وان** كان الوالد مستغنيا عن خدمته فلا بأس بان يخرج اذ  
 كان الغالب على الطريق السلامة. **واما** عند غلبة الخوف فلا يحل ان يخرج الابا لاذن وان  
 كان يخلفها ثقة كاملة لا يخرج بغير اذنها كذا في قاض خان وغيره. **وفي** الخلاصة ان  
 كرهت زوجته خروجه ومن عليه نفقته وان لم يكن عليه نفقة فلا بأس به مطلقا. **وفي** المحيط  
 وان كره خروجه زوجته واولاده ومن سواهم من يلزمه نفقته وهو لا يخاف التضيعة  
 عليهم فلا بأس ان يخرج. **وفي** التوازل وان كان الابن امرد لا بد ان يمنعه حتى يلتحق. **وان**  
 كان الطريق عنى فالا يخرج. **وان** لم يكن امرد. **وكذا** في ذكوب البهي لا يخرج بلا اذنها وان  
 كانا مستغنيين عن خدمته. **وان** كان ابواه كافرين او احدهما او كرها خروجه او الكافر  
 منهما ان كان الحفاقة على نفسه او مشقة تلحقه لا يخرج الابا ذنهما. **وان** كانت  
 اكراهة لكونه ينجح لا يطيعهما. **وهل** هذا الحكم في الفرض والنفل جميعا او في النفل  
 فقط فاكثروا اطلقوا كما مر. **فلا** يفهم منه حكم فرض الحج خصوصه. **وذا** في الخبة فان  
 منعها الوالدان عن اداء الفرض لا يثقت الحفلهما وله السمع والطاعة في التطوع  
**وكذا** ذكر في مجموع النادر ان هذا الحكم في حج التطوع. **اما** في حج الفرض  
 فلا يترك لاجل رضا ابويه. **وذا** كرتاب المنافع في ملقطه حج الفرض او به من  
 طاعة الوالدان وطاعة الوالدان اول من نجا النفل وان لم يكن الاب مستغنيا عن

خدمته

خدمته لاجل له الخروج اليه والله اعلم. **وفي** كثر العباد ولا يسافر بغير رضا اسناده  
 حتى لا يكون عاقا في سفره ولا يحل ان كان سفره. **ويستحب** ان يخرج في ارضه  
 والديه ومن يفرجه عليه برة وطاعته. **وان** كانت امرأة ارضت زوجها انما  
**فصل** في كره الخروج الى الحج للديون. **وان** لم يكن له مال يفتقر به الابا ذن  
 الغنيم. **فان** كان بالدين كفيلا كفل باذن الصديق لا يخرج الابا ذنهما. **وان** كفل بغير  
 اذنه لا يخرج الابا ذن الطالب. **وله** ان يخرج باذن الكفيل في هذا الذي الحال  
 اما في المودع فله ان يسافر قبل حلول الاجل وان يني حقه شئ وليس للغير منعه  
 ولا احدا ككفيل في حق لهم جميعا كذا في نقضات قاضي خان. **وفي** المنتقى انه ياخذ  
 منه كفيلة. **وفي** الفتية ليس له منعه. **واذا** يسافر معه الى ان يحل الاجل فيمنعه  
 من السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه. **فصل** في ما ينبغي ان يقضى ما يمكنه من  
 دينه. **ويؤكل** من يقضى ما لم يتكلم من قضاياه. **وكذا** ان يفتقر ما عليه من صلوة  
 وصيام وزكاة وكهانة وغير ذلك ان كان عليه. **وبردة** العواري والودائع يستحل  
 من كل من كان بينه وبينه معاملة في شئ او مصاحبة. **ويكتب** وصية فيما له على  
 الناس وعند الناس وما عليه من الديون وغير ذلك. **ويجوز** لذلك وصيا امينا  
 عدلا ليقوم بها بعد موته. **فصل** في ما ينبغي ان يسافر به يثق به دينه  
 وخبرته في عمله في سفره في ذلك الوقت لا في نفس الحج فانه خير. **ويستحب** الاستئذان  
 ان يبذل له النصح. **ويستحب** اد اشاوره ويطهره من مصلحة ان يستخير الله تعالى  
 وهذه الاستشارة لا ترجع الى نفس الحج فانه خير كله لاحالة. **واما** ترجع الى تعييب  
 وقت الشروع. **عند** من يقول بوجوبه على التراخي. **والى** التفصيل احوال المعتمد يقول  
 بوجوبه على الفور. **وكذا** يستخير هل يفتي فلا نا امر لا. **وهل** يفتي مع فلان ام لا. **وقال** الشيرازي  
 المروي او يكرهه الى غيره لك وهي الهم. **والاصل** عدم العزم على الامر وسفره كان او خيرا  
 وصفت. **اما** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ امر احدكم بما هو عليه فليحزم ركبته من غير  
 التريفة ثم ليقل اللهم اني استخرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من  
 فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وطئت علام الغيوب اللهم  
 ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او في  
 عاجل امري واجله فاقدروا لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا  
 الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال وعاجل امري واجله فاصرف  
 عني واصرفني عنه واقدري لي الخير حيث كان ثم ارضني به. **ويسمى** حاجته بان  
 يقول اللهم ان كنت تعلم ان هذا هو لي الى الحج في هذا الحال الى اخره. **ويستحب** ان يقرأ



في الركعة الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وقيل  
 يقرأ في الاولى وربك مخلوق ما يشاء ويخار ما كان لهم الخيرة الى قوله واليه يرجعون  
 وفي الثانية وما كان لمومن ولا مؤمنة ان افضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة  
 ويستحب ان يكرر الصلوة مع الدعاء ويكرر الدعاء عقب كل صلوة ثلاثا ويستحب  
 ان يستغفر هذا الدعاء وكل دعاء يدعو به بالتخيم لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وفي بعض النسخ انه يصلي اربع ركعات فائتما فعل فهو جائز من غير ركعة واختب  
 بعضهم ان يقول بعد الصلوة قبل الدعاء ربنا اشأ من لدنك رحمة وهوق لنا من امرنا رشدا  
 رب اشح لي صدري ويسر لي أمري ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بالدعاء  
**قال** الكرماني ويصلي صلوة الاستخارة سبع مرات وان اقتصر على ثلاث فحسن وهو  
 الاخير واذا استخار مضى على ما ينشرح له صدره ومن لم ينشرح له الصلوة  
 استخار الدعاء ولا يصلي هذه الصلوة في وقت الكراهة وهل تحصل صلوة الاستخارة  
 بأداء ركعتين من الشن لم اظفر على النصح عن الاصحاب في ذلك وقال النووي  
 والظاهر انها تحصل بركعتين من السنن الرواتب وبخية المسجد وبغيرها من النوافل ولا  
 ينبغي ان يكتب على ثلث ورقات من البياض وغيره افضل لا افضل او يكتب الخير والشر وغيره  
 ذلك فانه بدعة قاله الكرماني وذكر في المدارك ما يدل على انه حرام بالنقل لانه قال في  
 تفسير قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله وان تستغنوا بالان لا امرى حرمت عليكم  
 الميتة الى قوله وكذا وكذا والاستغناء بالان لا امرى قاله كان احدهم اذا اراد سطر وغيره  
 يعود الى قد احث ثلثة على واحد منها مكتوب امر في رجلي وعلى الاخر في رجلي فان خرج  
 الامر مضى والا امسك وقال في الحاج لا فرق بين هذا وبين قول المصنفين لا يخرج  
 من اجل نجاسة كذا او خرج لطلوع كذا **ثم اذا صلى** على الوجه الذي ذكرنا يفوض  
 الامر الى الله تعالى فان الله يقضي ويقدر له ما هو خير له في دينه ودنياه فان كان  
 الخير في المسير والامتنان بذلك الفعل الذي عز عليه فانه تعالى ييسره له ذلك ويهيئ  
 اسبابه وان كان غير ذلك فانه تعالى بسبب اسبابا تنفعه عن المسير وهو الحرب  
 في جميع الامور فعليك ان لا تنسى ولا تلتفت الى حاله وقد ورد ما خاب من استخار وعاندهم  
 من استشار فانهم الله الذي خار لنا في جميع الامور وكما ناكل من خبز **شعر**  
 العبد ذو خبث والترت ذوق ذوق والدمع ذوق ذوق والرزق مقصور  
 والخير اجمع فيما اختار خالفنا وفي اختيار سواه اللوم والشوم  
 وفي مناسك ابن الهيثم ولا ياخذ الفاعل من المصنف فان العلماء اختلفوا في ذلك فذكرهم  
 بعضهم واجاز بعضهم ونفى بعض المالكية على غيره **فصل** وينبغي ان يتعلم

ولا ينبغي التوقي بالورع

يحتاج

يحتاج اليه في سفره من امر الصلوة وكذا كذلك يتعلم كيفية الحج وصفة المناسك وان  
 يستحب معه كتابا واصحابا في المناسك جامعا لمقاصدها ويستحب ان ينبغ قلبه من  
 طلب التجارة فان احتاج اليها ولم يكن له غنى عنها فلا بأس بما كان تكفي منها ونحوه ولا  
 يجعلها أصلا وقصوده الاكبر والافضل ان اذا دعا ان يستقل بها بعد الحج ويجوز  
 ح التجارة الاجير والمكاري لكن بدون اجازة افضل كذا في البحر وفي الحديث وفي الخاتمة  
 لا بأس بالتجارة وهو في طريق الحج ذاهبا وجائيا وفي الحديث عن محمد بن الحنفية يخرج  
 معه بالتجارة قال لا بأس به وهو في طريق الحج ذاهبا وجائيا وفي كتاب رحمة الامة ومن  
 استفاد في طريق الحج اجزاء حجة الا عند محمد **فصل** وينبغي ان  
 يلتمس رفيقا صالحا قلا وسافرا قبل ذلك حسن الاخلاق راعيا في الخير كله  
 كارهيا في الشر معا لعل الطاعة راحقا له عن المنكر والمعصية وان كان  
 عالما مع هذه الاوصاف فهو اولى وكومن من الاجاب اولى من الاقارب عند بعض العلماء  
**واوصى** سفياان الثوري رجلا من بني ابي له قال لا تقص من موافق حاله منك  
 فانك ان ساوينه في الفقة اضربك وان تفضل عليك استذل لك ولا تجتنب محبة  
 المتكبرين واجتال له واذا اترافق ثلاثة فصاحدا ينبغي ان يكون فيهم متقدم امير  
 وينبغي ان يكون الامير ان هذا الجماعة في الدنيا او في ههنا من التقوى وانتم  
 مروة وسخاوة واكثرهم شفقة **ونقل** عن عبد الله المروري ان ابا علي  
 الرباطي صحبه فقال لي ان تكون انت الامير وان انا فقال ابو علي بل انت فلما غزل يحمل  
 الراد لنفسه ولا يلبس على في ظهره وامطرت السماء وان ليلة فقام عبد الله طول  
 الليل على راسه فبقه يعطيه بكسائه من المطر وكلما قال لا تفعل يقول انت الامير  
 عليك الانقياد والطاعة وينبغي لامير ان يركب انه يرفق بمن معه لاسيما المتعطين  
 ويذل الجهد في اعانتهم وليحذر من سلوك ما يشوق قلبه من الخير وعلى ان يحفظ صلواتهم  
 فانما أكد من الحج ويستحب ان يسير في آخرهم ويحجمهم في المسير ويرتبه فيهما  
 ويسلكهم اوضح الطريق واخصبها ويجريهم ويكفيهم ليصدهم ما استطاع  
 ويصلح بين المتنازعين ولا يحكم الا ان فوا اليه ذلك ويؤد بجانيهم  
 ويرفق بهم في الشدة ويسير سير اضعفهم واذا وصلوا الى المقام  
 امسكهم للاجر **فصل** وينبغي لمن اراد الركوب ان يحصل ركوبا  
 قويا وطيبا اما بشرام او ركاء فان كان يركب فينبغي ان يطلب مكارهه وديار  
 في الظاهر ويستكرى منه بعد النظر الى دوابه انما من فضل حمله وسلوكه  
 ذلك الطريق ام لا فينبغي ان يبين له جميع ما يحمله على ذنبه من قليل وكثير ويستكر

القول



عليه **يروي** ان رجلا سأل عبد الله بن المبارك عن رجل قال حتى استاذن الجمال  
 هذا هو الاموط **ولا بد** من تعيين الركابين في الاجازة **او يقول** على ان اركب من  
 اشارة اما اذا قال استاجرت للركوب فالاجازة فاسدة **ولو عقد** مع جمال على  
 مائة رطل فكلما اكل منه ترك عوضه **ويست** الرجل والقبت دون الحمار يربط  
 فدر على ذلك ولم يشق عليه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم **وان كان** يشق عليه  
 ركوب الرجل اعذر كضعف او علة في بدنه فلا بأس بالجمال **وان كان** يشق عليه ركوب  
 او ارتفاع منزلته او علة **ومثل ذلك** من معاصد اهل الدنيا لم يكن ذلك عذرا  
 في ترك الستة في اختيار الرجل والقبت **فان رسول الله صلى الله عليه وسلم** خير  
 من هذا الجاهل بمقدار نفسه **واختلف** علماء السلف في كراهة ركوب المحمل  
 بغير حاجة **فقال بعضهم** لا بأس به من غير كراهة **واكثرهم** على كراهته **وقال طائفة**  
 من الابرار على الرجال **فالحاصل** ان كان ذلك للنفاخر والزينة فانه يكره **وان كان**  
 ليعمل للضرورة بان يكون جمال لا يستمسك على الرحلة والزمانة لضعفهم او مرض  
 لا يكره **ويستأوى** قاضي خان بكرة الحج على الحمار والجمال افضل **وفي البحر** الزاخر من حيث  
 على حركته له ذلك والجمال افضل **فصل** اخلف اصحابنا في الافاق في فضل الجمال  
 راكبا او ماشيا **فمن صاحب** الرفقات وكثير ان الركوب افضل من المشي وهو المروي عن الامام  
 قال في المنقطات والقناوي والراجية وعليه الفتوى **واخاره** الكرماني وغيره **وقال** ذلك  
 والشافعي في الامم **قال النووي** المذهب **وقال صاحب** المتوسط ان الحج ماشيا افضل وهو  
 ظاهر الرواية وهو مقتضى كلام صاحب الهداية والكافي وهو قول الشافعي وبعض المالكية  
 وفي شرح الجامع لقاضي خان وروى عن ابي حنيفة انه كره المشي في طريق الحج فيكون الركوب  
 افضل **وان لم يكن** ما كره المشي واعاكره الجمع بين الصور والمشى لانه اذا اضل ذلك سعى خلق  
 فيجادل في فناءه ويحتاج الى الاستعانة بغيره ويعجز عن عانة الرضا **وللهال** في  
 الحج حرام **اما اذا لم يكن** كذلك فالج ماشيا افضل انتهى **ونقل** عن ابن جماعة عن  
 قاضي خان انه ربح الركوب على المشي **وقال** المظهر الرواية **وقال صاحب** البحر المحمود  
 ولما روي ابل الذي ذكره قاضي خان في فتاواه هذا **اروي** الحسن عن ابي حنيفة ان الحج راكبا  
 افضل **وفي ظاهر** الرواية الحج ماشيا افضل انتهى **وهو** كذلك لم يذكره قاضي خان في  
 فتاويه ولا في شرح الجامع اغاذه كرهها ما اعلمنا **وجمع** بعض المحققين كقاضي خان  
 وصاحب الكافي والنوازك وغيرهم بين كلام الاصحاب فخلوا من طائفة ان الركوب  
 افضل على من يسوء خلقه بالمشي بان يكون صاحب جامع المشي ومن لا يطيق المشي **ومن** يبين  
 المشي ولا يسوء خلقه فلا شك ان المشي افضل في نفسه لانه اقرب الى التواضع والتذلل

صحة

قال ابن العجي وهو المختار وهو ايضا قول الشافعية **وهذا الذي** ذكرنا انما هو في حق  
 الافاق **واما اهل مكة** ومن حولها فالمشي لهم افضل به **مرج** ابن العجي وهو مقتضى كلام  
 الكرماني **وقال** الكرماني من كان يضعف من اهل مكة لا يقدر على المشي فالركوب له افضل  
 وحكي في الفتاوى النانار خانية عن النوان ان المختار ان الطريق اذا كان قريبا فالفضل  
 ان يحج ماشيا **وان كان** بعيدا فالفضل ان يحج راكبا انتهى **ولم يبين** حد القرب  
 والبعد **ويبين** ان يكون القرب من كان داخل المواقيت سوى ذي الحليفة **والبعيد**  
 من كان وراءها **هذا** اما ما قدمناه من المختار في الافاق فيقتضي ان من كان يقدر على المشي  
 ولم يلحقه مشقة زائدة ويؤمن من سوء الخلق فالمشي له افضل سواء كان الطريق بعيدا  
 او قريبا **والافلا** كذلك والله سبحانه اعلم **فصل** يستحب ان يحمل خروجه  
 يوم الخميس والافضل الاثني عشر في اول الشهر والنهار ولا يكون في آخر الشهر **وتكره**  
 المسافرة بعد دخول وقت الجمعة **وقيل** بعد الاذان الاول **وقيل** الثاني **وقيل**  
 اذا طلع الفجر **وقيل** اذا خرج من العيران قبل خروج وقت الظهر فلا بأس به **وفي**  
 المحيط وقاضي خان وغيرهما لا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال ولا  
 بعده **وان كان** يعلم انه لا يخرج من مصر الا بعد غنى الوقت يلزمه ان يشهد  
 الجمعة **ويستحب** ان يصدق بشي عند خروجه وبعده على الفقراء واقله مائة سبعة  
 فانه سبب السلامة **وقيل** لا يجزي عدد درهم **وقال** بعض السلف تصدق على الفقراء  
 وسافر ان شئت **ويبين** ان تكون الصدقة من مال حلال لا شبهة فيه **وكذا**  
 تستحب الصدقة بين يدي كل حاجة **واذا اراد** الخروج يصلي ركعتين في منزله ثم  
 يدعو بالادعية الآتية في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى **ويبين** ان يودع اهل  
 واخوانه ويستأجرهم ويطلب دعاءهم فقيه التبركة **ويستحب** للمقيم ان يذكر  
 المسافر بالدعاء له في موطنه ولو كان المقيم افضل من المسافر **وسياق** الادكار  
 الواردة في الخروج والتوداع **وعند ذلك** في باب الادعية ان شاء الله تعالى **فصل**  
 كان في حمل حجه ان يكون في الشق الاول **ولا يبين** الركوب تلذذ او تترها **وقد**  
 يكون ركوبه من اسبابه موته فعلم الله تعالى وهو فاضل عنه **ويبين** ان يكون له  
 مكارم الاخلاق في الطريق مع الرفقاء وغيرهم **ويحب** الخاصة والمراحم  
 في الطريق وموارد الماء **ويبين** ان يداوم ذكر الله تعالى **وان** يكون على وضوء  
 وينوء بالان لم يكن يستحب للمسافر ان يصحبه عشرة اشياء المكحلة والمرأة والمنط  
 والابرة والخيط والسواك والمقراض والمداية والموسى والعصى **ويستحب** ثياب اللباس

اللا يمين

منه محتاج

ان يمشي



لا تَحْوِثُ السَّفَرُ كَثْرَةً وَبَرَّهَا إِجْمَعُ مَا لَا يَنْفَعُ فِيهِ إِلَّا الدَّرَاهِمُ فَإِنَّمَا الْحَاجَاتُ لِلدَّهْرِ  
مَرَامُهُ وَيُسْقَتْ صُلُوةُ الْجَمَاعَةِ فِي السَّفَرِ وَهِيَ أَفْضَلُ عِنْدَنَا وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاةَيْنِ فِي  
وَقْتٍ وَاحِدٍ وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ خَرَّ الظُّهْرُ إِلَى الْأَرْضِ وَصَلَّى الْعَصْرَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا  
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ كَذَلِكَ تَرَى عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْبَغِي أَنْ يُوَخِّرَ الظُّهْرَ إِلَى مَا خَلَّ الْمَلَانِ  
بِشَيْءٍ ثُمَّ يَصَلِّي الْعَصْرَ بَعْدَهَا وَيُحِلُّ فَوْقَهُمَا يَوْمًا غَرَاءً لَمْ يَلْزَمْ بِصَلَّى الْعَصْرِ بَعْدَهُ وَقَرَى عَلَى  
هَذَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ **مَسْئَلَةٌ** وَخَالَفَ فِي آتِيَانِ الثَّلَاثِينَ الرُّوَابِ فِي السَّفَرِ فَقِيلَ الْأَمَلُ  
إِتْيَانُهَا وَقِيلَ الْأَفْضَلُ تَرْكُهَا وَأَوْفَى الْأَقْوَالِ وَأَعْدَلُهَا مَا فِي الْجَوْهَرَةِ سُرْحَ الْقُدُورِيِّ أَنَّ  
كَانَتْ الْقَافِلَةُ نَازِلَةً فَالْفِعْلُ أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَتْ سَائِرَ قَافِلَاتٍ فَالْفِعْلُ أَفْضَلُ لِلدَّاهِرِ بِنَفْسِهِ  
وَبِرَفْقَتِهِ أَيْ وَيُسْقَتْ السَّيْرُ أَخْرَ اللَّيْلِ وَلَا يَزِلُّ حَتَّى يَجِيَّ التَّهَادُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ  
سَيْرٍ بِاللَّيْلِ وَكَرِهَ بَعْضُهُم السَّيْرَ بِالنَّهَارِ وَأَذْهَبَ مِنْهُ لَمْ يَخْشَ أَنْ لَا يَصِلَ إِلَى الْمَرْجَةِ  
حَتَّى يَحِيطَ الرَّحَالُ بِهَا لِأَنَّهَا لَا تَحْتَسِبُ فِيهَا عَسَاةٌ وَهَذَا فِي غَيْرِ مَرْجَةٍ فَإِنَّ الْمُسْتَفْتِيَ فِيهَا عَسَاةٌ وَتَبَيَّنَ  
أَنْ يَجِيَّ الدَّابَّةُ بِالنَّهَارِ عِنْدَ غَدَاةٍ وَحَسْبِيَّةٍ وَعِنْدَ عَشِيَّةٍ أَوْ إِطَاقُ ذَلِكَ قَالَ الطَّرِيقُ بِأَسَى  
وَجِبَ النَّزُولُ إِذَا كَانَتْ الدَّابَّةُ مُسْتَأْجَرَةً فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ عَادَةٌ مِثْلُهُ بِالنَّزُولِ فِيهَا  
إِلَّا أَنْ يَرْضَى صَاحِبُهَا وَكَانَتْ الدَّابَّةُ مَطِيقَةً وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْتَلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ وَلَا  
يَنْكَبِي عَلَيْهَا بَلْ يَكُونُ رَاكِبًا عَلَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ قَالَهُ صَاحِبُ السَّرَاحِ الْوَهَّاجِ وَفِي  
مَنْسَكِهِ أَنْ يَجْعَلَ يَكْبَرُ فِي غَيْرِ عَرَفَةٍ أَنْ يَكْبَتَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ بِأَهْوَى الْأَفْضَلِ لِلْعَامِّ وَغَيْرِ  
وَيُجُوزُ الْوُقُوفُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ لِلْحَاجَةِ وَلِيَحْذَرُوا مِنْ ضَرْبِ الدَّابَّةِ عَلَى وَجْهِهَا وَأَمَّا صَرْفُهَا  
فِي غَيْرِ الْوَجْهِ فَبَاحٌ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّوْبِ أَنْ كَانَ غَيْرَ مَرِحٍ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي  
أَنْ يَحْتَسِبَ النَّوْمَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فَإِنَّهُ يَنْقَلُ بِالنَّوْمِ وَهَذَا أَكْثَرُ النَّوْمِ وَيُجُوزُ الْأَرَادُفُ  
عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ إِذَا كَانَتْ مَطِيقَةً وَصَاحِبُ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِهَا وَكَانَ الرَّدِيفُ  
وَدَاهِئًا أَنْ يَرْضَى صَاحِبُهَا وَيُجُوزُ الْأَعْتِقَابُ وَهُوَ أَنْ يَرْكَبَ وَاحِدًا وَقَتًا وَآخَرَ آخَرَ  
وَأَنْ يَكُونَ مَعَهُ فَلَا مَنَاصِبَ أَنْ يَرْكَبَهُ فَإِنْ مَشَى الْغَلَامُ وَالْمَوْلَى رَاكِبًا فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ  
كَانَ يَطِيقُ ذَلِكَ وَلَا فَيْكْرَهُ وَيَنْبَغِي الرِّفْقُ فِي السَّيْرِ لِأَنَّ الْأَسَافَةَ فِي الْمَنْصَبِ وَالْإِجْمَاعِ  
فِي الْجَذْبِ وَالنَّزُولِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ التَّغَبُّ وَالْعِلَافُ وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ فَجَبَّ  
أَنْ يَرْجِي زِمَامَ الدَّابَّةِ وَمَقُودَهَا وَيُسْقَتْ الْحَدَّ لِكُنْشُ الدَّابَّةِ وَكَرِهَ تَحْمِيلُهَا  
فِي قَطَاعَتِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا يَلْعَنُ الدَّابَّةَ وَلَا يَتَّخِذُ جَرِيًا وَلَا يَجْعَلُ كَلْبًا وَفِي  
مَجْهَلِ لَا بَأْسَ بِالْجَرِي فِي ذِي الْأَسْلَامِ أَنْ كَانَ فِيهِ مَنَفْعَةٌ لِصَاحِبِ الرَّاحِلَةِ وَكَرِهَ الْوَحْطَ فِي  
السَّفَرِ فَلَا يَنْقَطِعُ عَنْ رَفْقَتِهِ وَكَرِهَ النَّزُولَ عَلَى الطَّرِيقِ وَأَذْهَبَ إِلَى الْمَهَقَاتِ  
أَهْلَاهُمْ أَيْ بَرَّاهُمْ لِلْأَحْرَامِ وَلَا قَامَةَ سَنَةٍ وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسْتَعَادَ خَلْفَهُمْ إِلَى مَكَّةَ وَخَرَجَ

مَعَ أَهْلِهَا إِلَى مَغَى وَعَرَفَاتٍ وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا ذَهَبَ بِهِمْ إِلَى عَرَفَاتٍ وَأَذْهَبَ النَّاسُ جَمْعُ  
مَكَّتَ بِهِمْ الْأَيَّامُ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا لَا يَجُوزُ جَوَاجِحُهُمْ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ وَأَذْهَبُوا  
خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ يَنْزِلُونَ بِغَيْرِهَا إِلَى أَنْ يَجْتَمِعَ الْقَافِلَةُ ثُمَّ يَرْجِعُونَ وَسَانَ إِلَى  
مَدِينَةِ الْيَمِينِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بَابُ شَرَايِطِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ**  
**ووجوب أدائه وجواز وقوعه عن الفرض وأعداء سقوطه**  
**وموانع وجوبه وما يتعلق بذلك** أَعْلَمَ عَصَمَكَ اللَّهُ عَنْ الْأَشْيَاءِ أَنَّ الْحَجَّ فَرِيضٌ  
عَنِ الْجَمَاعِ عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ فِيهِ الشَّرَايِطُ وَأَنْ لَا يَجِبُ فِي الْعَمَلِ لَامْرَةً وَاحِدَةً بِالْإِجْمَاعِ  
إِلَّا لِعَادَةٍ كَذَلِكَ وَقَضَاءُ أَوْ إِحْرَامٌ ثُمَّ الشَّرَايِطُ عَلَى أَنْوَاعٍ شَرَايِطُ الْوُجُوبِ  
وَشَرَايِطُ الْأَدَاءِ وَشَرَايِطُ حَجَّةِ الْأَدَاءِ وَشَرَايِطُ وَقْفِهِ عَنِ الْفَرِيضَةِ وَحُكْمُ شَرَايِطِ  
الْوُجُوبِ هُوَ أَنَّهَا إِذَا وَجَدَتْ وَجِبَ الْحَجُّ وَلَوْ قَدَّ وَاحِدٌ مِنْهَا لِأَجِبَ أَصْلًا وَحُكْمُ شَرَايِطِ  
الْأَدَاءِ أَنَّهَا لَا يَتَوَقَّفُ وَجِبَ الْحَجُّ عَلَى وَجُودِهَا بَلْ يَتَوَقَّفُ وَجِبَ أَدَائِهِ عَلَيْهَا فَإِنْ وَجَدَتْ  
هَذِهِ فَتَلْكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ تَعَذَّرَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ لِأَجِبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ  
بِنَفْسِهِ بَلْ أَمَّا الْأَخْجَاجُ فِي الْحَالِ أَوْ لِأَيَّامِهِ فِي الْمَاءِ كَمَا سَأَلْتَنِي مَوْضِعَهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى وَحُكْمُ الْبَقِيَّةِ ظَاهِرٌ **وَأَعْلَمُ** أَنَّ الْأَصْحَابَ يَسْتَمُوتُونَ هَذِهِ الْفُرُوعَ شَرَايِطُ الْوُجُوبِ  
وَشَرَايِطُ الْأَدَاءِ وَفَسَّرَ أَكْثَرُهُمْ شَرَايِطُ الْوُجُوبِ بِشَرَايِطِ نَفْسِ الْوُجُوبِ وَشَرَايِطُ الْأَدَاءِ بِشَرَايِطِ  
وُجُوبِ الْأَدَاءِ وَصَاحِبُ الْكَافِي فِي ذَلِكَ فَفَسَّرَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ بِشَرَايِطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ وَالثَّانِي  
بِشَرَايِطِ حَقِيقَةِ الْأَدَاءِ وَجَعَلَ شَرَايِطَ نَفْسِ الْوُجُوبِ فُسْمًا ثَلَاثًا وَجَعَلَ أَحَدَهَا عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنْ كَرِهٍ  
أَنْ يَوْجُدَ شَرْطُ نَفْسِ الْوُجُوبِ لِأَجِبَ الْحَجُّ لَمْ يَوْجُدْ مَعَهَا شَرَايِطُ وَجُوبِ الْأَدَاءِ عَلَى قَوْلِهِ  
وَشَرَايِطُ نَفْسِ الْوُجُوبِ عِنْدَهُ الْأَسْلَامُ وَالْعُرَّةُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَرَجُهُ أَهْلُ تَعَالَى  
هُوَ الْأَخْطَرُ لَكِنْ عَلَى خِلَافَةِ الْأَكْثَرِ وَبَنَعَهُ فِي ذَلِكَ الْمُسَيِّدُ فِي الْكُتُبِ مَرَحَ الْهَدَايَةِ وَالْفَارُجِي  
فِي مَنْسَكِهِ وَالطَّرِيقُ بِأَسَى وَصَاحِبُ الْحَجِّ وَسَيَّاقِي عَامَهُ مَعْضَلًا فِي أَمْنِ الطَّرِيقِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى  
وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الشَّرَايِطَ عَلَى أَقْسَامٍ فَذَكَرْنَا كُلَّ قِسْمٍ فِي فَضْلِ عَلَى حِدَةٍ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى  
فِي شَرَايِطِ الْوُجُوبِ فَفَسَّرَ الْأَسْلَامَ وَهُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ وَالْعُرَّةُ وَالْوُقُوفُ عَنِ الْفَرِيضَةِ وَلَا  
يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْكَافِرِ وَلَا يَجِبُ فُلُوحُ نَفْسِهِ لَا يَجِبُ بِحَالِ الْكُفْرِ وَلَوْ مَكَاتُ بِهِ الْأَسْتَطَاعَةُ  
خَالَفَهُ نَفْسُهُ بَعْدَهَا أَفْقَرُ لِأَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِشَرَايِطِ الْأَسْتَطَاعَةِ غِلَافًا وَلَوْ مَكَاتُ سَلَامًا  
فَلَمْ يَجْعَلْ أَحَقَّ حَتَّى أَفْقَرُ حَتَّى يَنْقَرِفَ فِي ذِمَّتِهِ دِينًا عَلَيْهِ وَلَوْ أَحْرَمَ مُسْلِمٌ نَفْسَهُ وَالْعِيَاذُ بِهِ فِي أَسْأَأِ  
أَحْرَامِهِ بَطْلُ أَحْرَامِهِ وَلَوْ حَجَّ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ نَفْسُهُ لَجِبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ  
إِذَا اسْتَطَاعَ بَعْدَ الْأَحْرَامِ مَرَحَ بَقِيَّةِ الْأَسْتَطَاعَةِ فِي وَجُوبِ الْإِعَادَةِ فِي الْقَنَاءِ وَالْإِعَادَةُ  
وَعَبَارَةٌ بَعْضُهُمْ وَلَوْ حَجَّ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ تَدْرَأُ اسْمُ فَعَلِيَّةٍ إِعَادَةُ حَجَّةِ الْأَسْلَامِ

الطَّرِيقُ بِأَسَى



التي تسمى حجة الصد ولا يكفيه ما سبق من الحج ولو اسلم بعد الاحرام قبل الوقوف بعرة  
فان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد الاحرام ونوى حجة الاسلام اجراه كذا في البحر وقوله  
يكون تطوعا فيه نظره لان قال في الهدايح احرام الكافر والمجنون لم يعتقد اصل لعدم  
الاهلية فتاء مثل ولا تغفل ولو جرح الكافر هل يحكم باسلامه قال في التبايع  
لوشهد الشهود وانهم راوه فدرج او تخييا للاحرام وليتي وشهد المناسك  
كلها فهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو من ذنوبه ولو شهدوا ان كان  
يلبي ولم يروا انه شهد المناسك لم يكن مسلما فان لبي ولم يشهد المناسك لم يثبت  
لا يكون مسلما ومثله ذكر في التبايع وفوقهم ان حج الكافر لا يعتد به ويجيده لو  
اسلم دليل على انه لا يحكم باسلامه كذا قال في البحر وغيره وهو بعض المتأخري  
وعلى القول باسلامه لم يمسقط عنه فرض الحج والا ذكر بعضهم انه يسقط عنه  
وهذا في حكم الظاهر ظاهر واما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط  
عنه والا فلا وايضا اعيا بسقط في الظاهر اذا اسلم بالحكم بلا اية فان ايقعد صار من  
فبطل حجه فاذا اسلم فعله اعادة **قال** في البحر ولا حج على الكافر في حق احكام  
الدنيا واما في حق احكام الآخرة فمعم فانه الكافر المستطيع ينزكه الحج ويولحظه في  
الآخرة لانهم خاطبون بالشرايع في حكم المواخلة لا خلاف كذا ذكره الاصوليون وقال  
في البدائع لا حج على الكافر في حق احكام الآخرة عندنا حتى لا يواخذ بالترك خلافا للشافعي  
**قال** في البحر وهو يخالف ما ذهب اليه الاصحاب انتهى والصواب ما في البدائع وعليه  
جمهور المشايخ وما ذكره في البحر انما هو قول العراقيين من مشايخنا والمواخلة التي  
لا خلاف فيه ترك اعتقاد الشرايع اما بترك الفعل فمواخلة عند عامة المشايخ كما بينه  
البدائع **ومنها** العلم بكون الحج فرضا ثم العلم بيبث لمن في دار الاسلام يحرم الوجود فيها  
سواء علم الفرضية او لم يعلم ولا فرق في ذلك بين ان يكون نشاء على الاسلام فيها او لا كذا في علم  
واما المسلم في دار الحرب فما جاز رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل وعندهما  
لا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذه الاجزاء كذا ذكر ابن امير الحاج الحلي  
الحنفى في منسكه داعمنا رايبان وفي منسك الفارسي والبحر ولو اسلم الكافر في دار  
الحرب وهو مسر منكم سنين فدخل الى دار الاسلام فلم يعلم بوجوب الحج الا بعد  
سنين فيها ايضا لا يجب عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين او رجل وامرأتين **ومنها**  
البلوغ وهو شرط الوجوب والوقوف عن العرض لا الجوان فلا يجب الحج على الصبي المسلم  
حتى لو جاز بلغ فعليه حجة الاسلام اذا استطاع بخلاف الفقهاء اذ اجماع ثم  
ايسر لم يلزمه ثانيا ويصح الاول عن العرض وماضيه الصبي قبل البلوغ يكون تطوعا

المتأخر

اصحابنا

وسايق

وسايق في بيانه في باب الاحرام ان شاء الله تعالى **ومنها** العقل وهو شرط الوجوب  
والوقوف عن العرض وهل هو شرط للجوان **قال** في البدائع فلا يجوز اذا الحج من المجنون  
والصبي الذي لا يعقل كالا يجب علمه ما قاله واما البلوغ والحرية فلبس من شرائيط  
الجوان فيجوز حج الصبي العاقل باذن وليه والعبد الكبير باذن مولاه انتهى فحمله من  
شرائط الجوان وساق في باب الاحرام ما يدل على صحة حجهما ويكون نفلا قال ابن امير  
الحاج قال مشايخنا غيرهم بحجة حج الصبي ولو كان غير مميز وكذا بحجة حج المجنون انتهى  
ولو كان المجنون مفقاعا عند اركان الاركان بل يحرمه عن حجة الاسلام عند الشافعية نعم  
واما عندنا فقال ابن امير الحاج لم اقف لمشايخنا على تعرض بحجة حجة الاسلام بشرط  
المذكور ولا ينبغي ولا اشياء الا انه لو قال قائل انه ان كان مفقاعا عند التلبس بالاحرام  
فاخرج من حجة الاسلام عاقل لم عرض له الجنون ففعله ما على الحاج من الوقوف بعرة  
والطواف ويحذر ذلك فتقتضي قواعدنا انه يقع عن حجة الاسلام وان لم يقع بعد ذلك ولو  
لبس من شرائيط الجوان لم يكن يبيد فامع النظر فيه انتهى كلامه **قلت** وقد عرفت على الصحيح  
بدلك عن الاصحاب بفضل الله الوهاب فقال في الحاوي معنى الى المنتقى عن محمد بن احمد بن  
وهو صحيح ثم اما به عناهة فتقتضي به اصحابه المناسك ووفقوا به فلبث على ذلك سنين  
ثم افاق قال يحرمه ذلك عن حجة الاسلام وما يصيبه هذا المعنوه من الصبي او  
مسق الطيب او لبس الثياب او الجماع يجب عليه في ذلك ما يجب على الصبي لانه قد جعل  
فيما يحرمه من حجته بمنزلة الصحيح انتهى ما في الحاوي ونحوه في النهاية والله اعلم  
**ثم** لا حج على المجنون والمعنوه اذا كان جوف من مستوعبا فلو حج ثم افاق فعليه حجة  
الاسلام اذا استطاع اما الصبي المجنون عليه على قول من يجوز الحج عليه ومن لا  
يؤثر كغيره من العقلاء في وجوب الحج ونفقه في بيان احكامه فضلا في اخر باب ان  
شاء الله تعالى الحرية وهي شرط الوجوب والوقوف عن العرض لا الجوان فلا حج  
على المملوك ولو كان من اهل مكة فلو حج باذن المولى او بغيره لا يقع عن حجة الاسلام  
بل يكون تطوعا وعليه الحج بعد العتق والاستطاعة وهذه الخمسة من شرائيط نفس  
الوجوب بالاتفاق على قاعدة صاحب الكافي وغيره وخلاف صاحب الكافي في الشرطين الاخيرين  
**ومنها** الاستطاعة وهي شرط الوجوب صرح به في البدائع ومناسك رشيد  
الدين **قال** الشيخ ابن الهمام قال الدين شاح الهداية لا تعلم عن احد خلافا  
وليس هو شرط الجوان والوقوف عن العرض فهو عندنا مملوك اذا دار الرحلة في  
حق الثاني عن مكة فيستترط ان يملك من المال مقدرا يبلغه مكة ذاهبا ورجعا  
راكبا لا مشيا بنفقة متوسطة لا اسراف فيها ولا تقتير سوا جرة عاذرة بالسؤال لم

في رتبة



تخرج فاضلا عن مسكنه وخادمه وفنسه وسلاحه وآلات حرقه وثيابه وثاناه ومرومة  
 مسكنه وعن نفقة عياله ومن تلزمه نفقتهم وكسوتهم كاولاده الصغار والبنات البالغات  
 والخدمة من غير تمييز ولا تفتير فيها الى حين عوده وقضاء ديونه سواء كانت حاله او  
 مؤجلة وقضاء اصدقة نسائه هذه احوال الفقهاء في الحج فظاهر الرواية وقيل لا يشترط  
 كونه فاضلا عن اصدقة نسائه قال في البدائع وما ذكره بعض اصحابنا في نفقة النفقة القبال  
 سنة والعرض شهر فليس يتفاد بل لا زرع بل هو على حسب اختلاف المسافة في القرب  
 والبعد لان قدر النفقة يختلف باختلاف المسافة فيعتبر في ذلك قدر ما يلزم  
 ويعود الى منزله انتهى وذكر القدر في منزله في منزله محضرا كالحج في ايامه سنة  
 ومرة شمس الحسب اختلاف مسافة الحاج لا يحتاج الى نفقة اهله الى حين عوده  
 ومن الناس من يحج ويعود في سنة ومنهم من يعود قبل ذلك وبعد ذلك فاعلم مقدار المسافة  
 وعن يمين يوسف رحمه الله ان يشترط مع هذه الشروط كلها ان يكون فاضلا عن نفقة عياله سنة  
 بعد الرجوع الى اهله وعنه رحمه الله تعالى ثمرة وكذا روي عن الحسن الكرخي وعن عبد الله بن  
 يومه وفي خلاصة الفتاوى عن الحنفية ان يكون له قوت يوم بعد رجوعه وقال في روضة  
 الصالحين هذه المسئلة على ثلاثة اوجه ان كان من اهل التجارة فان كان هذا الزم الحج والا فلا وان كان  
 من اهل الزراعة فيبشرط له جميع ما ذكرنا ويشترط ايضا مع ذلك مقدار ما يقيم به زراعته  
 من البقر والارث الحراثة فان كان ذلك وجب والا فلا وان كان محترفا فيبشرط له بعد  
 ما ذكرنا مقدار اية حرقته بعد رجوعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في فتح  
 القدير شرح الهداية والشمس عندنا انه لا يعتبر نفقته لما بعد ايامه في ظاهر الرواية  
 وقال الكرماني وجب نفقة الحنابلة مع نفقة الطريق وفي البدائع ذكر الكرخي ان  
 ابا يوسف قال اذا لم يكن له مسكن ولا خادم ولا قوت عياله وعنده دراهم يتلغى الحج لا  
 ينبغي ان يجعل ذلك في حرج الحج فان فعل ذلك اثم لانه مستطيع بملك الدار هو ولا يجد  
 في الترك ولا يتضرر بترك مسكنه والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر  
 ببيعهما قال في البدائع وقوله ولا قوت عياله مؤول وتاويله ولا قوت عياله  
 ما يزني على مقدار الذهاب والرجوع فاما المقدار المحتاج اليه من وقت الذهاب  
 الى وقت الرجوع فذلك مقدم على الحج انتهى ومثله في شرح الكرخي وذكر في مجموع النادران  
 قول ابو يوسف ولم يذكر فيه عدم القوت بل قال اذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال  
 يكفي لقوت عياله من وقت ذهابه الى وقت رجوعه فاضلا عن الزاد والراحلة يجب  
 عليه الحج انتهى ولا يشترط لوجوب الحج ملك المال مقدار النصاب بل قدر ما يلغى ويبيد  
 فاضلا عن ما ذكرنا سواء كان مقدارا للنصاب او اكثر منه او اقل ومن له مسكن فاضلا عن مسكاه

لا يسكن

لا يسكن موفيه وانما يوجز او يعيره او عبد لا يستخدمه او متاع لا يمتنه وكان  
 له كتب لا يحتاج اليها وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعها فحج بنفسها اذا كان به وقاب الحج  
 وحرر عليه اخذ الزكاة اذا بلغ نصابا فان امكنه ان يبيع منزله ويشترى بمثله منزلا دونه  
 وهو يكتفيه فحج بالفضل فهو افضل ولكن لا يجب عليه لانه لا يعتبر في الحاجة قد لا  
 بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل والاقصاء على السكنى بالاجارة اتفاقا وكذا لو كان له  
 عبد يفتيس لا يملك بمثله فليس عليه ان يبيعه ويشترى عبدا دونه وحج بالفضل وفي  
 الفتاوى التاتارخانية وقالوا في كتب الفقه اذا كانت لفقير وهو يحتاج الى استعمالها  
 لا يثبت بها الاستطاعة وان كانت لجاهل يثبت بها الاستطاعة وكتب الطب والنجو  
 تثبت بها الاستطاعة سواء كان يحتاج الى استعمالها او لغيرها ام لا يحتاج وفي الفقه  
 له ان يوفع عقارا ويكره يستعملها او يحوط بها ويستعملها ويبيعها وفي السنة غلة  
 بعضها وفي قيمة بيعه البعض الاخر وقاب الحج لزمه الحج وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن  
 كان في مسكنه او في كسوته او في خدمه فضل عن الكفاية ببلغه زاد او اقل فله عليه الحج  
 والمذهب عندنا ما تقدم قاله في الحج والقادر على المسح لا يجب عليه الحج عند الخوف من  
 على الراحة ولو قدر على الزاد والراحلة بطريق الاياحة او الاجارة لا يجب عليه القبول ولا  
 يلزمه الحج سواء كانت الاياحة من لامة له عليه كالأولاد او من لم عليه مئة كالأب  
 وفي الخزانة لو تبرع ولده بالنزاد والراحلة لا يثبت بذلك الاستطاعة وان كان المتبرع  
 اجنيا ففيه قولان اصحهما انه لا يثبت انتهى فكذا لو تصدق به عليه او هبه انسان  
 ما لا يجب به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة المالك لغيره فلا يثبت الاستطاعة ببذل  
 غيره الزاد والراحلة ولا يجب عليه الحج فان قبله وجب عليه الحج اجازة وكذا لو بذل  
 للمعتوب الطاعة لم يلزمه فرض الحج وفي الحيط لو امتنع الباذل عن البذل بعد  
 احرام المبذول له يجبر الباذل على البذل ومن لا يملك الا قيرة وله ولد لا يلزمه  
 ان يبيعها الحج الفرض ويبيع ولله في الصدقة اتمى والراحلة محمل وشق محمل او زاملة  
 او رجل لا قدر ما يكثر عقيقة ويمشي الباقي والعقيقة ان يستاجر انسان بغير ابتعاثا  
 في الركوب في خوف سخا او يوما يوما فمن قدر على ذلك لم يفرض عليه الحج لانهما اذا كانا  
 يتعاقبان لم توجد الراحة في جميع السفر وكذا لو وجد ما يكثر في بر مرحلة ويمشي  
 مرحلة لم يجب والمعتبر في حق كل واحد من الاغنياء ما يملك من شق محمل  
 او راس زاملة او حمار حتى لو كان يستمسك على الراحة ولا تحقه مشقة  
 شديدة لم يعتبر في حقه الا وجودان الراحة عند الاربع والافعة برم الراحة  
 وجدان الحمل وفي الفقه وهذا لان حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا ورفاة

يلزم فرض الحج



فالمرفه لا يجب عليه اذا قدر على راس زامله وهو الذي يقال له في عرفنا ركب مقتب  
لانه لا يستطیع السفر كذلك بل قد يملك بهذا الركوب فليجس في حق هذا الا اذا قدر  
على شق محمل ومثل هذا يتبادى في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفي من خبز وجبن  
دون لحم وطبيخ قادر على الزاد بل ربما يملك مرصا بد او منه ثلاثة ايام اذا كان قريبا  
معتاد اللحم والاعذية المرتفعة بل لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يبلغ معه بد  
اشهى وقوله شق محمل لان المحمل جانبين فكيف للراكب احد جانبيه والركاب العير  
الذي يحمل عليه المسافر طعامه ومناعه وحيث اعتبرنا القدر على الركوب فالمراد  
ان يملكه او يتمكن من تملكه بشق المحمل والاستيحاء باجرة المثل قال الكرماني فان  
اتفق عام فخط وجذب وغلا وعطش وقلة ماء في الطريق ولم يجد زادا ولا ماء في الطريق  
او وجد احد هادون الاخر او يجدها معا لكن باكثر من ثمن المثل في المواضع التي جرت  
العادة بوجودها فيها لم يجب الحج عليه لان وجود الشئ باكثر من ثمن المثل بمنزلة العدم  
طافيه من المشقة وعلى هذا اذا لم يجد رحلة او وجدها ولكن لا يبلغ ذلك طافيه  
بان يكون شيخا او شابا متقرا لا يقدر على الركوب الا في الجمل ونحوه ولم يوجد او وجد  
ولكن باكثر من ثمن المثل او اكثر من اجرة المثل لا يجب الحج **وقدرى** عن ابن عباس  
وابن عمر رضي الله عنهم مثل ذلك وان علم ان مراد القتها من الرحلة الركوب من الابل ذكرا  
كان او انثى كما قاله الجوهري ثم هل هو بشرط مخصوصه او غيره من ادواب داخلية  
يحكم له ان يفرض الاصحاب لذلك وتقرضه بعض العلماء السافعية فقال الحنفى الطبري  
وفي معنى الرحلة كل جملة اعتيد الحمل عليها في طريقه اى الحج من برزون او بغلة او  
حمار وقال الازاعي منهم هو صحيح فيما بينه وبين مكة من رحلة يسيرة جرت العادة  
بالسفر عليها في مثل تلك المسافة دون المراحل البعيدة كاهل المشرق والمغرب  
مثلا لان غير الابل لا يقوى على قطع المسافات الشاقة غالبا انتهى وهذا تفصيل  
حسن جدا ولما رافى كلام الاصحاب ما تجالعه بل ينبغي ان يكون هذا التفصيل بل هو  
وهذا الذي ذكرنا كله في حق الاقايى اما اهل مكة ومن حولهم فالقدرة على الرحلة  
ليست بشرط في حقهم اذا قدروا على المشي والافال الرحلة شرط وفي الرحلة شرط  
مطلقا لان بين مكة وعرفات اربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي اربع فراسخ را حلا  
ذكره في المحيط فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر على فعلها والاول اصح اما الزاد فلا بد  
منه في ايام اشتغالهم بمنسك الحج مراح به في غير موضع حتى لو كان صائغا يكتسب  
كل ما يقوته ولا يفضل شئ من قوته وقوت عياله قدر ما يكفي في المنسك لا يجب عليه  
لانه غير واجد للزاد وان شرطه قال في التبايع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالمهم

بالمعروف

بالمعروف زاد في السراج الوهاج الى عودهم وقال في قفا ومثاقض خان والنهاية ان  
كان مكي او ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا اما يملك الزاد والراحلة  
قال في الفتح فيه نظره الا ان يريد اذا كان يمكنه اكتسبه في الطريق قال ابن الجعي هو  
محمول على ما اذا لم يملكه مشقة قال الكرماني وهذا اهل مكة عندنا من كان داخل  
المواقيت الى الحرم قال ابن الجعي وهذا فيه نظرا فالواوينا الحج ما شيا على من دخل  
ذي الحليفة للحج مشقة زائدة وبعض الاصحاب فسروا دخول مكة هنا من كان  
بينه وبين مكة اقل من ثلاثة ايام قال في السراج الوهاج ناقلا عن التبايع يجب  
الحج على اهل مكة ومن حولها بعبء من كان بينه وبين مكة اقل من ثلاثة ايام اذا كان  
قادر على المشي وقال في الايضاح وانما شرط الرحلة في وجوب كل من بعد  
عن مكة فلما اهل مكة ومن حولهم يجب عليهم اذا قدروا وغير رحلة وقال في  
البحر ويجوز ان يكون التعمد فستة ايام فاخوفا كما قال صاحب التبايع وفي  
البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا  
اقامادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشي انتهى وفي شرح مختصر الكرماني  
فاما اهل مكة فالحج يجب على القوى منهم بغير رحلة لانه لا يخفف مشقة في الاقدام  
والله اعلم واعلم ان الفقهاء اوصلوا الى المواقيت ما حكمه حكم اهل مكة  
فيجب عليه الحج وان لم يقدر على الرحلة فترح به في الفقه قال في القنية حج الغني  
افضل من حج الفقير لان الفقير يؤذى الفرح من مكة وفي شرح الاثار للطحاوي  
اذا لم يجد السبيل ما يسقط الفرح عنه لعدم الوصول الى البيت فادامه فصار  
الى البيت ففقد بلع البيت وصار من الواجدين للسبيل فوجب الحج عليه لذلك فذلك  
اجزاء لانه بعد بلوغه البيت كمن كان منزله هناك فعليه الحج انتهى ثم اعلم  
ان الفقهاء اوصلوا الى مكة او الميقات وقد صرحوا بوجوب الحج عليه لكن هل  
يشترط للوجوب عليه حصوله في شهر الحج او لا فنحن نرى وجوبه عليه ومثله اهل مكة  
لم يجد نصري حيا فيه واطلا فقصم الفقهاء اوصلوا الى الميقات وجب عليه بذلك على  
عدم اشتراط شهر الحج وكذلك عبارة الفخاوي ظاهرة في ذلك واشترطهم اذراك  
الوقت يشترط على قوله وصوله في الشهر وعلى قول من لا يشترط اذراك الوقت يجب  
عليه وان وصل في غير الاشهر وسياق بيان ذلك مفضلا لكن يشاء من هذا  
اشكال اخر وهو انه قد ذكر غير واحد صرف المال قبل خروج اهل بلده من غير خلاف  
والقول باشتراط اذراك الوقت يوجب الخلاف في ذلك ويجيب عنه يوابين  
احدهما ان فيه خلافا وعدم ذكره لانسفيه والساني انه فرق بين هذه وتلك

الحج

فانما هو ان شرط الرحلة هو ان يكون  
الحج مشقة لا فاقية ان كان  
ان من اشترط اذراك الوقت



فليس من صرفه قبل وقته كمن لم يصرفه حتى حضر الوقت **ويؤيد** ما ياتي في الخزانة  
فمن بلغ قبل الوقت وخاف الموت وهو موثر عليه الايصاء بالخرج فهذا من الخلف  
محمول في الفرق والله سبحانه اعلم **ولا يجب** الحج على عبيد اهل مكة ويجب على فقراءهم والله  
سبحانه اعلم **ومنها** الوقت وهو شرط الوجوب فقط **فلا يجب** الا على القادر وقت  
خروج اهل بلده **فان** ملكها قبل ان يتأهب اهل بلده فهو في سعة من صرفها حيث شاء لانه  
لا يلزمه التأهب في الحال كذا في التيسير وغيره **وقال الشيخ** الحق كمال الدين في خرج  
الهداية **والاولى** ان يقال اذا كان قادرا وقت خروج اهل بلده ان كان يخرجون قبل  
اشهر الحج بعد المسافة **او** قادرا في اشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يخرج  
حقا اقتصر تقديره **وان** ملك في غير ما وصفتها الى غيره فلا شيء عليه **واقصر** في  
التيسير على الاول وما ذكرنا **وان** هذا اى ما ذكر في التيسير يقتضي ان لو ملك في  
اول اهل الامم وهو يخرجون في اخرها جاز له اخراجها ولا يجب عليه الحج **والشيخ** قال  
وهو من اخرها بشرط ان يملكها في اشهر الحج او وقت خروج اهل بلده **قال في** البداية ثم  
ما ذكرنا من التيسير لوجوب الحج من التاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت  
خروج اهل بلده **فحيث** لو ملك الزاد والراحلة في اول السنة قبل اشهر الحج قبل  
ان يخرج اهل بلده الى مكة فهو في سعة من صرف ذلك الى حيث احب **واذا** صرف ما له  
لم يخرج اهل بلده لا يجب عليه الحج **واقامه** اجازة وقت الخروج والمال في يد  
فليس له ان يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور **انما** اذا اجازة وقت خروج  
اهل بلده ففد وجب عليه الحج لوجود الاستطاعة فلا يجوز له صرفه الى غيره **وان** صرفه  
الى غير الحج اثم امي **ويتم** ما ذكرنا الا على القول بالقورية **واما** على القول  
بالتراخي فلا **واما** وجوب الحج بذلك فتايت بالانفاق **وذكر** الكرماني **واما** اعتبار  
القدرة على الخروج الى الحج عند خروج اهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب  
كدخول وقت الصلاة فانها لا تجب قبل وقتها كذا هنا **الا** ان ذلك يختلف  
 باختلاف البلاد **ان** يفعله وقت الوجوب في كل شخص عند خروج اهل بلده **وقال**  
ايضا في موضع اخر ويعتبر القدرة على الزاد والراحلة عند خروج اهل بلده حتى لو  
نصرف فيه واستنصر عروضا او جونا قبل خروج اهل بلده سقط عنه الحج **الا** ان  
ذلك مكروه عند محمد **وعند** ابي يوسف لا بأس به **ولو** نصرف فيه بعد خروج اهل بلده  
لا يسقط عنه الحج ويكون دينا في ذمته بلى الله وعليه الحج **وفي** اكن بخاذلك ذلك  
اول السنة قبل اشهر الحج وقبل ان يخرج اهل بلده الى الحج فهو في سعة من صرف ذلك الى ما  
شاء **واذا** اجازة وقت الحج وهو دراهم فعليه الحج وليس له ان يصرف ذلك الى ما شاء من غيره **وكذلك**

اذا

اذا كان له الف وخاف العزوبة فاراد ان يتزوج فهو على ما ذكرنا **ان** كان قبل خروج  
اهل بلده جازا فلا **وسئل** ابو حنيفة رحمه الله عن له مال الحج ام يتزوج قال يحج  
به وهو على ما ذكرنا **قال** في البرق في التيسير ان اذا كان له مال يكفي الحج وليس له مسكن  
ولا خادمة **او** خاف العزوبة فاراد ان يتزوج ويصرف الدراهم الخ ذلك ان كان  
قبل خروج اهل بلده الى الحج يجوز لانه لم يجب الاداء بعد **وان** كان وقت الخروج  
فليس له ذلك لانه قد وجبت عليه اشياء واستشكل بانه يشترط ان لا يشترط  
لوجوب الحج ان يكون المال فاضلا عما ذكر في ظاهر الرواية **ويذكر** بانه انما يشترط  
ان يكون المال فاضلا عن الاشياء المذكورة في ظاهر الرواية اذا كانت الاشياء  
في ملكه فحينئذ يشترط للوجوب كون المال غير هذه الاشياء فلا تثبت الاستطاعة بهذه  
ولا يجب بيعها **واما** اذا التزك الاشياء في ملكه او لا فملك المال فاراد ان يشترط بها  
فليس له ذلك وقت خروج اهل بلده وله ذلك قبله كما في سائر الاشياء التي لا يشترط  
فيها كون المال فاضلا عنها **وذلك** لانه مستطاع بملكه الدار والحر في الحال فلا يبعد  
في التزك **ولا** يتصور تزك شراء المسكن والخادمة وغيرهما بخلاف ما اذا كانت  
الاشياء في ملكه ابتداء فانه يتصور بيعها ثم وهذا وجه الفرق **وبه** يرفع الاشكال  
والله اعلم **اشارة** القدوري في شرح مختصر الكرخي في تحليل ظاهر الرواية ان يكون  
فاضلا عن مسكنه الى اخره بقوله وهذا صحيح لان المنزل والخادمة ممنوع من بيعهما  
وكذلك الثياب والاثاث فاعتبروا الفاضل عنها **ومثله** ذكر في البداية كما تراها  
**ومن فروع** اعتبار الوقت ما قال في القم اعلم ان في البسوط ما يفيد ان الوقت  
شرط الاداء عند ابي يوسف فانه نقل عن اخلافه زفر ويعقوب ان نصرا نيا الواسم  
او صبيبا لو بلغ فما تا قبل اذراك الوقت واوصى كل واحد منهما مائة دينار فباعها بخرقة  
الاسلام **فوصيتهما** باطلة عند زفر لانه لم يلزمهما بان يحج عنهما قبل اذراك الوقت  
وعلى قول ابي يوسف نعم لان سبب الوجوب يقتضي في خصما والوقت شرط الاداء  
**قال** وفيه نظر بل هو شرط الوجوب **وكذا** قال في التيسير **والمرتد** وصيته باطلة  
عند زفر ولا حج عليه **وعند** ابي يوسف نعم وعليه الحج **وفي** منصرفه فانه في الذخيرة  
اذا بلغ الصبي او اسلم النصارى في وقت لا يتقدم على الحج ثم مات انه لا يجب الحج على قول  
ابو يوسف خلافا لزمرة **وقال** البجلي وقد روي عن ابي يوسف ايضا انه يجب فصار عنه رواية  
رواية التيسير ورواية الذخيرة **قال** في الذخيرة **وكذلك** على هذا اذا اصاب ما لا يتم  
استملاكه او هلك ثم اصاب ما لا في وقت لا يتقدم على ادائه **قال** الفارسي في مفسكه  
والا فصرام لا يجب وعليه الفتوى **وفي** خزانة الاكل الواسم النصارى او بلغ الصبي او حلت

في خزانة الاكل



المرة قبل وقت الحج فحافوا الموت وهم مومنون فعليهم الايام **الحج** وفي جمع البحرين  
واعتبرا ايضاً صبي بلغ وكافرا سلم فمات قبل وقته **قال** شاذله وكان لكل منهما  
استطاعة الحج وبه اى وبالحج عنهما وقبل وقته اعدت الحج **وقال** زفر لا يصح ايضاً  
لان الحج لم يكن واجبا عليهما وبعد ما صار اهلا له لم يدركا وقت الحج **ولما** كانا  
اهلا للوجوب وقت الوصية فصح ايضاً وهما بان يحج عنهما في وقته يحجها عنهما وهذا  
ما في الجمع وشرحه يدل على ان صحة الايام قول الامام وصلحبه حيث عبر عن الاختيار  
بصفة الجمع فينبغي الاعتماد عليه لانه شيء مختار **ويحقق** هذا ما في فتاوى فاضل خان  
فوليبلغ الصبي فحضرة الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته  
عندنا ويحج عنه **وكذا** النصرا في اذا اسلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه اي  
يجعل المذهب الجواز **فان** لم يكن قول الكل نقول ان يوسع في تقدم على قول زفر لكن  
جعل الوقت من شرائط الوجوب وهذا هو المشهور لم يزل يطل برحمتك ما في الجمع وانما  
لا تقع الوصية في هذه المسئلة لان وصيته بالفرز والاحجاج من الموقوف قبل دخول وقت  
الوجوب لا يجوز كما سألني في باب الحج عن الغير **تنبيه** قد ظهر من هذا الاختلاف  
والبيان الجواب عما كثر التساؤل عنه في فقيرا فاقى قد مر مكة قبل اسلمها **الحج** اوصى  
مكي بلغ **او** بعد اعتقه او كافرا سلم مكة قبل الاسلم هل يجب عليهم الحج بمجرد وجودهم  
في الحال الحصول الاستطاعة بالوصول ام لا يجب الحج عليهم ما لم يدركوا الاسلم وهو بمكة  
**ف** لي نقول بان الوقت شرط الوجوب لا يجب **وعلى** ان شرط الاداء واجب **وقد** ما مر عن  
الحزبان وغيره فيمن اسلم في الحج الاول **ومسئلة** جوان صرف المال قبل الوقت يعين الثاني  
الا انه يدعى الفرق بين الصورتين كما مر في الاشارة اليه والله اعلم **واعلم** ان الوقت  
على من عين وقت هو شرط الوجوب واخره هو صحة الاداء **قال** الاول وقت خروج اهل بلده  
واسمرا **الحج** **والثاني** يوم معرفة وايام اداء الاعمال **ف** شرائط الوجوب هذه  
الستة المتقدمة متفق عليه سوى الوقت ففيه اختلاف كما مر والله جانه ونعالي علم  
بالصواب **فصل في شرائط الاداء** اعلم ان هذه الشرائط كلها تختلف  
فيها **فكلام** بعضهم يدل على ان كلها شرائط الاداء **وصح** بعضهم بان بعضها شرابط  
الوجوب وبعضها شرائط الاداء **ويفيد** كلام بعضهم ان كلها شرائط الوجوب  
وسياق تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى **ثم** وان كان الصحيح في البعض ان من الفصل  
الاول لكن ذكرناه ههنا لاجل الاختلاف فيه **وليكون** الفصل الاول مختصرا  
على المتفق **والوقت** وان كان من المتخالف الا انا ادرجناه في المتفق لغيره لضعف  
الخلاف فيه **وليس** في من شرائط الاداء شرط للصحة والوقوع عن الفرز **موضح** الآن

لهم

في بيانها

في بيانها **فمنها** سلامة البدن عن الامراض والعلل وهو شرط الوجوب فحسب  
وهو الصحيح فانه في النهاية **فقبل** شرط الاداء وصحة فاضل خان في شرح الجمع **واختار**  
كثير من المشايخ كاستشف عليه **وقال** في الفرز اذا كانت شرط الوجوب وهو المذهب  
الصحيح فلا يجب الحج ولا الاحجاج ولا الايام به على الاعمي والمفتقد والمطلوع والزمن فيقول  
الرجلين والمريض والسج الكبير الذي لا يثبت على الرحلة مطلقا سواء كان ظهره مال ام لا  
وهذا عند اوحيفة وظاهر الرواية وهو رواية عنهما **وقال** لا في ظاهر روايتهما هو  
رواية الحسن عن ابي حنيفة يجب الحج على هؤلاء اذا امكوا الزاد والراحلة وهو مروي  
من يرفعه ويضعهم ويقودهم الى المناسك **ثم** في هذه الرواية هل يجب الحج  
عليهم بانفسهم والاحجاج فيه روايتان **ففي** البداية وما الاعمي فقد ذكره في الاصل  
عن ابي حنيفة انه لا يجب عليه بنفسه وان كان وجدا زادا او راحلة وقائدا وانما يجب في ماله  
اذا كان له مال **وروي** الحسن عن ابي حنيفة في الاعمي والمفتقد والزمن ان عليهم الحج بانفسهم  
وفي الفتق والاعمي اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره وسفر قايده ففي المشهور عن ابي  
حنيفة لا يلزمه الحج **وقد** ذكر الحاکم الشهيد في المستقى انه يلزمه **وعنه** ما فيه روايتان  
وقد كثر شيخ الاسلام انه يلزمه على قيس الجماعة **وان** لم يجد قايده الا يجب عليه في قوله وفي  
رواية اخرى يلزمه **ثم** قال واما الاعمي اذا وجد قايده بطريق الملك او استاجر له عليه ان  
يجد **ذكر** في الاصل ان لا يجب عليه ان يحج بنفسه ولكن يجب في ماله عند ابي حنيفة **وروي**  
الحسن عنه انه يجب ان يحج بنفسه عليه قال في الفتق وهو خلاف ما ذكره عن ابي حنيفة  
حنيفة انتهى **وفي** الفتق والاعمي اذا وجد زادا او راحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه  
الاداء بنفسه وهل يلزمه الاحجاج بالمحال فهو على خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه  
هكذا ذكر شيخ الاسلام انتهى **وقال** كثر في ولما المعصوب وهو الذي لا يقدر  
على الاستمسك على الرحلة والنبوت عليها الا بمسقة وكلفة عظيمة من كبر سن  
او ضعف بنية **او** تكون به علة السبل والفلج **او** مقطوع اليدين او الرجلين  
او مجوسا ليس من الخلاص ويخوفا من الاعراض **وقد** كذا الاعمي ان وجد قايده او الزاد  
والمفتقد ان وجد حاملا وهذا يجب الحج على هؤلاء عند ابي حنيفة في اموالهم دون  
ابدانهم اذا كان لهم مال انتهى **هكذا** اذكر حكما مسكوتا عنه من غير تفصيل  
للاختلاف **وانما** هو خلاف ظاهر الرواية **فكانه** اختار رواية الوجوب عليهم  
في اموالهم وهو في نفسه ورواية الحسن عن ابي حنيفة **قال** في الفتق انها الاوج  
وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب التلخيص **قال** ثم من لم يجب عليه  
الحج بنفسه لعذر كان من يرضى ويخوفا ولم مال يلزمه ان يحج رجلا عنه ويخبر عن حجة الاسلام



اذا وجد شرايط جواز الاجحاج انتهى **واعلم** ان قولهم ههنا وهو رواية الحسن  
 يدل على ان الحسن رواه ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في رواية اخرى انه يجب  
 عليهم الجحاج انفسهم **وقال** ان يقال ان قولهم عندنا ذكر قولهم ان يكونوا في الجحاج  
 معناه رواية في اصل الوجوب عليهم لانها بمقابلة رواية في الوجوب فانهم **وقال**  
 قاضي خان الاصحى اذا ملك الزاد والراحلة ان لم يجد قايلا لا يلزمه الجحاج بنفسه **وقال**  
 وهل يجب عليه الاجحاج بالمال عند ابي حنيفة لا يجب **وعندهما** يجب **وان** لم يجد قايلا  
 عند ابي حنيفة لا يجب عليه الجحاج بنفسه **وعندهما** يجب **وقال** ايضا في  
 فتاويه في باب التيمم ذكر الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل في المقعد اذا وجد من يجله  
 ينبغي ان لا يكون عليه الجحاج ولا حضور الجماعة بلا خلاف **وقال** الامام القاضى على  
 السعدى انه على الخلاف **وعنه** محمد بن المقعد والمقطوع ان الجحاج ساقط عنهما بخلاف  
 الاصحى لانه يفقد على الاداء بنفسه بعد اية غيره كمن ضل طريق الجحاج ثم وجد من يجده  
 يلزمه الجحاج **وقال** البذايع قال ابو يوسف ومحمد يجب الجحاج على الاصحى بنفسه اذا وجد زادا  
 وراحلة ومن يكفيه مؤنة سفره **ولا** يجب على من لا يجد زادا ولا سفره **وقال** في  
 شرح الجامع لقاضي خان وعندهما في المقعد والمقطوع رواية **وقال** في الهداية والاصح  
 اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا وراحلة لا يجب الجحاج عند ابي حنيفة خلافا  
 لهما **وقال** اما المقعد فنيل في حنفية انه يجب **وعنه** محمد بن ابي الجحاج انتهى **ومن ظاهر**  
 هذا يعمل الفرق بين الاصحى والمقعد وقوله مصروف غظارهم **وقال** الشيخ كالدين  
 في شرح الهداية وظاهر الرواية عنهما يجب الجحاج على هؤلاء وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
 وهو الرواية التي اشار اليها المصنف يعني مصنف الهداية بقوله **واما** المقعد **الا**  
 ان حقا المقعد **وقال** في الظاهر الرواية عنهما ما نسبها المصنف الى محمد بن ابي **فصل** منه  
 ان عنده من ذلك الاشارة الى غظارهم الرواية عنهم لا الفرق بين الاصحى والمقعد  
 الا ان هذا لا يستقيم على رواية محمد بن ابي حنيفة **لان** صاحب الهداية يصرح بالفرق  
 بينهما بقوله في المقعد عن محمد بن ابي حنيفة **لان** غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف الاصحى  
 لان لو هدى يورثه بنفسه فاشبهه افعال انتهى **فنبين** ان محمد بن ابي حنيفة يفرق بينهما في هذه  
 الرواية **فصل** هذا صار عن ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة **وقال** في رواية يوجب على هؤلاء انفسهم من غير  
 فرق **وقال** في رواية يوجب في السفر **وقال** في رواية لا يجب عليهم اصلا **وقال** في رواية يوجب على الاصحى دون المقعد  
 ومن معناه **وقال** في الهداية حقا هذه الرواية يقول محمد **وقال** في رواية يوجب على الاصحى دون المقعد  
 عن ابي حنيفة فتلا رواية اوليات ولا يفرق بين المقعد والاصحى **لما** ذكر في الكافي واما  
 المقعد فنيل في حنفية يجب عليه **ثم** قال وعلى هذه الرواية يجب على الاصحى عند انتهى

فعل

فعلم ان تخصيص المقعد ليس بمبرر وان خضه في الهداية والله سبحانه اعلم **وقال** في الجمع  
 وشروط القصة فلا يجب للمقعد عن الوجوب رواية **قال** شارحه ابن فرشته يعني  
 وجوب الجحاج على المقعد رواية عن ابي حنيفة **وعنه** صاحبيه ايضا روايتان فيه هكذا قال  
 الشارح في كتاب الجحاج **وقال** في باب الجحاج ان المقعد لا يجب عليه الجحاج ولا الجحاج وان  
 وجد حاملا اتفاقا **وقال** من الاتفاق على رواية فتاوى **قال** لحافظ الدين في  
 المصنف والخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في الاصحى او وجد زادا وراحلة وقايلا  
 بطريق للملك او الاجازة بان كان القايلا لغيره ماله فعندك لا يجب وعندهما يجب  
 وفي القرضى اما اذا وجد الزاد والراحلة ولم يجد قايلا او وجد ولم يجد زادا  
 وراحلة او لم يجدهما لا يجب عليه الجحاج اتفاقا **وقال** في الخلاف بين وجد الاستطاعة  
 حال كونه بصيرا اصحى لا يفسط عنه وجوب الجحاج اتفاقا انتهى **وقال** في الفتاوى ومرة في حال صحته  
 فلو خرج حين اعتد او ان من اوافط او قطعت رجلاه تنقز في ذمته بالاتفاق حتى يجب عليه  
 الاجحاج **وقال** الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة اذا سبق الوجوب حالة الشيوخ بان ملك  
 ما يوصله قبلما يجب عليه الجحاج بالاتفاق **اما** اذا لم يسبق الوجوب حالة الشيوخ بان  
 لم يملك ما يوصله الا بعد ما ضيقه الخلاف **وقال** في الخلاصة وان ملك الزاد والراحلة  
 وهو صبي حتى صار زنا او مغلوبا لزمه الاجحاج بلا خلاف **وقال** في الفتاوى يكتفوا  
 ان سلامة اليد في قول ابي حنيفة من قوله ومن الطريق وجود الحجر لم يراه من  
 شرايط الوجوب او الازد **وقال** في قول من يجعلها من شرايط الوجوب اذا مات لا يلزمه  
 الاية **وقال** في قول من يجعلها من شرايط الاداء يلزمه **قال** الشيخ المحقق كالدين بن  
 الطهام وهذا ظاهر في الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله ولم يثبت تخصيص الجحاج وان كل  
 طائفة من هؤلاء المشايخ لصار رواية واذا الخلل في اختلاف المشايخ في الخشاش  
 من الروايات او تخريجها فلا يخفى ان شرط ذلك **والذي** يفرق بين كونهما شروط الاداء  
 وعلى هذا لا يخلو عدم الجحاج والخوف من السلطان شروط الاداء **وقال** في اختيار الشيخ  
 انما شروط الاداء **وقال** في هذا القول قاضي خان في شرح الجامع حيث قال في من الطريق  
 وسلامة اليد ووجود الحجر بعضهم جعلوا شرط الوجوب وبعضهم جعلوا شرط الاداء  
 وهو الصحيح **وقال** في الخلاصة تفسير الاستطاعة عن ابي حنيفة سلامة اليد وهو رواية  
 عنهما **وعندهما** ملك الزاد والراحلة لا غير انتهى **وقوله** سلامة اليد المراد بها  
 مع الزاد والراحلة لان غيرهما اذا اوفدها بالذكاء عمدا اعطى فم القوم والآ فليفرق  
 واذا اكتلف الزاد والمقعد والاصحى والمريض والشيخ الكبير وكل من كان في معناه  
 الجحاج وكان مسلما عاقلا بالغائرا وجع عن نفسه اجزاة عن حجة الاسلام وسقط عنه

فيكون له اصل او عاقبة اما في  
 الاستطاعة حال كونه بصيرا



بالاتفاق **قضية** لو صح بعد ذلك لا يجب الاداء ثانيا كما لفقير اذا اجتمع **استغنية** وكذا  
كل من حج من لا يجب عليه الحج فانه يقع عن حجة الاسلام **الا** الصبر والعبد والجنون  
والكافر **قال** الكرماني فيكون ذلك نظوا عليه حجة اخرى بعد زوال العذر **قال** في  
الحج يجب ان كل واحد من الصبر والعبد والجنون والكافر اذا اجتمع يكون ذلك تطوعا **وقال**  
والكافر ناسل لان حجة لا يصح فكيف يكون تطوعا **قال** من البدائع من هذا بعضا  
احرامه **وقال** صرح به ابن امير الحاج من انه لا حجة للحكافر لان وجود الايمان شرط  
لحجة سائر العبادات بل خلاف **اشي** **وقال** يمكن للعصاة من معناه مال ولكن بعد من  
يطيعه في فعل الحج وبذلك الطاعة والمال لم يلزمه الحج عندنا **ومنها** عدم الجس  
والمنع والخوف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج **وقال** قد مناهن الفقهاء ان  
جعلوا شروط الاداء اولى وقال ابيهم في موضع اخر ان عدم الخوف من السلطان والجس  
شروط الاداء **وقال** عن شيخ الاسلام الميرزا الحبيب والحائفي من السلطان الذي  
يمنع الناس من الخروج الى الحج لا يجب الحج عليهم بل عليهم لكن يجب عليهم الاجحاج اذا  
ملكوا الزاد والراحلة **وقال** الكفاية والحائفي من السلطان كما لم يفرق في جود المانع ونحو  
وذكر في بعض الخواص **قال** شمس الاية السلطان ومن معناه من الاموال ملحق بالجوس  
في هذا الحكم فيجب الحج في ماله وذلك لانه متى خرج عن ملكه يخرج البلاد **وقال** الفتنة  
بين العباد **وقال** بما يقتل في تلك الحالة غالباً فهو محبوس **وقال** بها لا يمكنه ملك اخر من  
الدخول في ملكه فتقع فتنة بليغة تقضي في ضرورة الامر بالمسئلين **ومنها** امن  
الطريق **وقال** اختلاف المشايخ فيه **قال** بعضهم هو شرط الوجوب وهو رواية ابن الجراح  
عن ابي حنيفة **وقال** بعضهم شرط وجوب الاداء هكذا ذكر جماعة من اصحابنا كما صاحب  
البدائع والنجع والكرمان وغيرهم **وكذا** صاحب الهداية ونظيره من شرط الوجوب حتى لا يجب  
الايمان وهو مروي عن ابي حنيفة **وقال** هو شرط الاداء دون الوجوب **قال** تاج الشرائع  
سارح الهداية المراد من قوله هو شرط الوجوب شرط نفس الوجوب **وقال** من قوله شرط الاداء  
اي شرط وجوب الاداء **قال** لان الامام الاجل رضي الله عنه في التمسك بوردى ذكر بهذا اللفظ  
ولا بد من امن الطريق **واختلفوا** في ذلك **قال** بعضهم ان شرط اصل الوجوب **وقال** بعضهم  
هو شرط وجوب الاداء **اشي** كلامه **وقال** غيره من شرائح الهداية القابل بشرط  
الوجوب ابن شجاع وبشرط الاداء ابو حنيفة **وقال** الكافي ان امن الطريق شرط وجوب  
الاداء **وقال** عند ابن شجاع وهو مروي عن ابي حنيفة **وقال** كان ابو حنيفة قال في قوله هو شرط  
حقيقة الاداء **وقال** في اختلافنا في وجوب الوصية بالحج اذ امانت قبل الاذن  
فمن جعله شرط الوجوب الاداء لا يوجب الوصية لانه لم يجب الاداء كلفه شرطه فلا يجب

سلطان ومنه كفاية

الايمان

الايمان **ثم** قال والمراد بقوله صاحب الهداية هو شرط الوجوب شرط وجوب الاداء لا بشرط  
نفس الوجوب لان بنفس الوجوب لا يجب الايمان كالمريض والمسافر في رمضان **قال**  
ومن جعله شرط حقيقة الاداء **قال** بوجوب الوصية لانه وجب عليه الايمان اعذر في  
التأخير **اشي** **وقال** في مسلك المراد بشرط الاداء شرط تصور حقيقة لا بشرط نفس الفعل  
وصحته فان شرطه الاحرام فقط هكذا **اشي** **وقال** الكافي في ذلك عليه **اشي** **وقال** في شرح الهداية  
للشيخ الامام الهندي في قوله صاحب الكافي حقيقة الاداء كانه اذا زاد انه شرط وجوب تحصيله  
فانه لا يجب التحصيل مع الخوف **اشي** **وقال** انه شرط لطلب عين الفعل بحيث ياتى بالترك  
سماه حنيفة الاداء لكونه اوصاه الحقيقة اكثر **اشي** **وقال** بعض الخواص في شرطه  
حنيفة الاداء بوجوب الاداء **وقال** في اخرى كما ان المقيد بالظلم اذا اوجبه عليه وقت  
الصلاة حيث يجب عليه الاداء ولا يتحقق منه الاداء مع القيد **واعلم** انه قد ذكرنا  
اقولاً في ما تقدم ان صاحب الكافي يستدر الشرايط بخلاف ما فسر به غيره فلذلك نفع الاستنباط  
في مواضع **فمنها** ما قالوا ان يجب جعل امن الطريق شرط نفس الوجوب لا يقول بوجوب  
الايمان **وقال** من جعله شرط وجوب الاداء بوجوبه من نفس صاحب الكافي فيهم على قوله  
غيره ان القابل بوجوبه ابن شجاع وليس كذلك **وقال** صاحب الكافي في شرح بنفسه كغيره  
انه لا يقول به وانما يقول به ابو حنيفة ومثل هذا الاستنباط يقع في غير موضع **وقال** في هذا  
وقع ما وقع من الاضطراب في عبارة مناسك الطرابلسي والبحر المحقق **وقال** هو الموجب للتنبية  
والاطالة **وقال** فيهما **وقال** انما اختار في الكافي ما ذكره لان من نفس غيره يلزم ان بنفس الوجوب  
يجب الايمان مع انه لا يجب كما شبه بالمريض والمسافر وذكر ان شرايط نفس وجوب صيا  
رمضان الاسلام والعقل والبلوغ **وقال** شرايط وجوب ادائه الصحة والاقامة فنفس  
الوجوب ثابت في حق المسافر والمريض في رمضان ومع ذلك لا يجب عليهما الايمان بالكلية  
اذ احضرهما الموت قبل الصحة والاقامة لعدم وجود شرايط وجوب الاداء **وقال** في ذلك  
في الحج لا يجب الايمان **وقال** بوجوب نفس شرايط الوجوب ما لم يوجد شرط وجوب  
الاداء **ونظر هذا** وهو يزيد في حيثما ذكر في التزويد اذ اعقل الصبر واحتل  
الاداء قلنا بوجوب اصل الايمان عليه دون ادائه **وقال** ليس في الوجوب اي نفس الوجوب  
خطاب وتكلف وانما ذلك في الاداء اي وجوب الاداء **اشي** **وقال** ان نفس  
الوجوب ثابت في حق الصغير العاقل كذلك في الحج نفس الوجوب ثابت في حق  
كل مسلم حر عاقل بالغ **وهذه** الشرايط في نفس وجوب الحج كشرط  
العقل في نفس وجوب الايمان على الصغير **وقال** لا يجب ادائه الى الابد وجود  
شروط وجوب الاداء كما لا يجب على الصبي ادائه الايمان الابد البلوغ ولا يجب الايمان

يقولون



بالج كما شرح في الكافي لان ليس في نفس الوجوب خطاب وتكليف وانما ذلك في وجوب  
الاداء **والفائدة** في اثبات نفس الوجوب ان من كان اهلا واجتهد فيه شرائطه  
يصح منه اذ اما وجب عليه قبل وجود شرائط الاداء ويقع عن الفرض بحسب عليه  
اعادته بعد حصول شرائط الاداء **فيمضي** ايمان الصبي العاقل البالغ ويقع فمما ولا  
يجب عليه بعد البلوغ **وكذا** يصح في المسلم الحر العاقل البالغ ويقع فمما ولا  
ولا يجب عليه اعادته بعد وجود شرائط الاداء **بجلاء** من لم يكن اهلا للثبوت نفس  
الوجوب عليه كالصبي والعبد والمجنون والكافر **فان** حج هو لا يقع عن الفرض  
وعب عليهم ثانيا اذ اقدروا على شرائط الاداء **كما** لا يصح ايمان غير العاقل ويجب عليه  
تجديده بعد البلوغ **ولعل** صار في الخلاف عاكر في الكافي الاختلاف في اثبات نفس  
الوجوب لما شرح به في التلويح **اما** الحقيقة فذهب بعضهم الى انه لا فرق بين الوجوب  
وجوب الاداء انتهى **وكذا** في النبايع والبدائع قال اهل التحقيق من مشايخنا ما ورد  
النهران ان الوجوب نوع واحد وهو وجوب الاداء فكل من كان من اهل الاداء كان من اهل  
الوجوب ومن لا فلا انتهى **فيحتمل** انهم مشوا على هذا القول قد يرد **وليس** مرادهم  
بنفس الوجوب القسم الذي ابداه في الكافي بل مرادهم به وجوب الاداء والحق  
لفظي **وهذا** التحقيق حقيق والله اعلم **وانما** اكثرنا فيه نوعا ما من الاكثر **لما وقع** في  
عبارة البحر من الاشكال **والاضراب** والله سبحانه اعلم بالخافي والاسرار **وذكر**  
الفارسي ثم هو يعيى الاثنى شرط وجوب الاداء عند ابن شجاع **وهذا** اوافق ما في  
الكافي **وقال** هكذا ذكر اكثر من واحد من بعض الكبار **ونقل** الطبري بل يبيح انما قال ان شرط  
الوجوب كذا في الوجوب **وكذا** ذكر عنهما شاح النقاية **وذكر** القندوري في شرح مختصر  
الكرخي ولم يقرن ابوالحسن لاد من الطريق وهو من شرائط الحج **فمن** اصحابنا من جعله  
من شرائط الوجوب كالزاد والراحلة **وممن** من جعله من شرائط الاداء انتهى **قال** ابن  
شجاع من كان له زاد وراحلة وهو يخاف من السلطان **فان** المنع بالخوف كالمنع بعدم  
الزاد والراحلة **قال** وهذا قول في حنفية فجعله من شرائط الاداء انتهى **ثم** حج **قال**  
خان في شرح الجامع والكافي والسفاني في شرح الهداية ان امن الطريق شرط وجوب  
الاداء **واصح** صاحب البدايع انه شرط الوجوب **ومثيرة الخلاف** تظهر  
فما اذا لم يتحقق امن الطريق مدة عمر حجة شارف الموت **فمن** قال انه شرط الوجوب  
قال لا يجب عليه الوصية به **ومن** قال انه شرط الاداء **قال** لوجوب الوصية  
**وقيل** الاختلاف في وجوب الايصاء وعلمه في الخوف الذي يهزم زواله  
اما الذي لا يتوهم زواله **كما** عتراه البحر المالح بينه وبين مكة فلا يجب الايصاء

به اجلاء **ذكر** الحد ادى في شرح القندوري **وفيه** نظره **لانه** انما يتا في على قول من  
يجعل الجبر عذر امطلقا وهو خلاف الصحيح فلا يستقيم ادعاء الاجماع في مثل البحر والله  
اعلم **وفي** الفسخ اعلم ان الاختلاف في وجوب الايصاء اذ امان قبل امن الطريق **فان**  
ما ت بعد حصول الاداء من فالافتاق على الوجوب **ويشترط** امن الطريق في شيئين  
النفس والماله **فمن** خاف على نفسه او ماله من ظالم او عدو او سبع او غير ذلك لم يلزمه  
الحج **والعبرة** في امن الطريق للقاتل فان كان القاتل السلامة حجة **وان** كان  
القاتل القتل والهلاك لا يجب كذا قاله الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى **ويشترط**  
الغنية وعليه الاعتماد **وذكر** ابن شجاع اذ اقبل بعض الحجاج لغو عذر في ترك الحج **قال**  
المرتب عليه قلت ما لم ينظر الامن عن وقوع مثله **ولم** يصح حواجا اذا استوى الامر  
السلامة والهلاك **واختلف** الشافعية في ذلك والاصح عندهم عدم الوجوب **واشترط**  
اصحابنا غلبة السلامة ظاهر في ذلك ايضا **لان** الاستواء غير الغلبة **وفي** الفسخ والذي يظهر  
ان يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف **فحين** اذا غلب الخوف على القلوب من الحجاز  
لوقوع النهب والغلبة منهم مرارا او سمعوا ان طائفة تعرضت للطريق بها شوكه  
والناس يستضعفون انفسهم عنهم لا يجب **ولو** كان في الطريق بحر فان كان البحر طريق  
ايضا من يجب قطعا **وان** لم يكن فالمذهب ان كان القاتل السلامة وجبت العادة  
بالركوب فيه الى الحج وجب الحج **وان** غلب الهلاك لم يجب وهو الاصح **ولو** كان بحمد  
لا سفينة فيه لا يجب الحج **وقال** المرتضى ولو كان بينهم البحر والقاتل الهلاك فهو عذر  
**وقال** الحجة وهو عذر بكل حال **وقيل** ليس بعذر عندنا مطلقا **وعذر** عندنا يوسف  
وذكر ابو اليسر قال عامة اصحابنا هو عذر وسجون وجحون وجحاة والغارات  
والنيل انهار لا يجاز فلا تمنع الاستطاعة **قال** الكرمانى ولو لم يتمكن من المضى وسلو  
الطريق الا بدفع ثمن ماله ونفقته كالمكس ونحوه **قال** بعض اصحابنا هو عذر ولا يجب  
الحج **حق** انهم قالوا ياء بدفع ذلك الى الظلمة **ويجوز** له ان يرجع من مكان الذي هو  
منه المكس والحجارة **وفي** القنينة والمجنون **قال** القندوري للقادر على الحج ان  
يمنع منه بسبب المكس الذي يوزن من القافلة **وكذا** ان كان في الطريق حجارة  
**وقال** غيرنا لو يرى يجب الحج وان علم انه يوزن من المكس **قال** صاحب القنينة  
والجنتى وعليه الاعتماد **وفي** المنهاج وعليه الفتوى **وفي** الفقه ما حاصله ان الامن  
في مثله على الاخذ لا المعطى فلا يترك الفرض لمعصية عاص **ثم** على هذا يجب في القاتل  
غير الحوايج الاصلية القدرة على ما يوزن منه من المكس والحجارة **ونحو** هذا الكرمانى  
واشترط بعض الشافعية القدرة على اجر الحضارة ان يطول به لاجل ما من أهبة السفر



وقوله من قال لا يعتبر مراده ما ياحظه الرصدى والافق ضعيفا انتهى **ثم اعلم** ان امر المهر  
 انما يشترط وقت خروج اهل بلدة **وله** ان كان محييا في غير ذلك كذا في الفقه **وعلم منه**  
 انه لا عبرة بالامن والخوف قبل خروج جسم **وهذه** الشرايط المذكورة في الفصلين كما تقدم  
 الرجال والنساء **واما** الفضة بالنساء **فلمنع** ذلك فضلا راسه **فصل** **اعلم**  
 ان الشرايط الفضة بالنساء اشان **اعلم** ان يكون معها زوجها او محرم لها يجوز  
 كانت المرأة او شابة او صبية بلغت حد الشهوة **ان** كان بينها وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا  
 وقوله او صبية ينبغي ان يكون مع هذا ان لا تعاون على السفر ولا تستصحب فانها  
 غير مكلفة ما لم تبلغ **ويبلغ** حد الشهوة لا تستلزمه كذا في الفقه **واما** الصبية التي  
 لم تبلغ حد الشهوة فتسافر بغير محرم **ثم** المرأة لو لم تجد المحرم او الزوج لا يجب عليها  
 الحج بل لا يجوز المسافرة بغيرهما سواء كان في حج الفريضة او التطوع **وان** كان معها نسوة  
 ثقات امينات صالحات **والمحرم** كل رجل ما من عاقل بالغ منكمتها حرام عليه على  
 التابذة سواء كان بالقرابة او الرضاع او الصهرية **وسواء** كان الصهرية بتكاح او  
 سفاح في الاعم كذا في الكرخي والهداية في باب الكراهة **وذكر** قوام الدين شارح  
 الهداية **واذا** كان محرم ابنا لزوجا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدرى  
 وبنواخذته **وسواء** كان المحرم حرا او عبدا مسلما او كافرا الا ان يقتضيه حال منكمتها  
 كالجورى او يكون فاسقا او مسلما او صيبا او مجنونا لا يفتق او النساء الصالحات فلا يجوز  
 لها المسافرة مع هؤلاء **وقال** في الغنيس ان كان محرمها فاسقا او صيبا او مجنونا  
 لا يجب عليها ولا يحل لها السفر معه **وقال** حماد لا باس للمرأة ان تسافر بغير محرم مع الثقات  
 وهو قول مالك **وفي** اخر طائفة الشافعي يخرج مع نسوة ثقات **وفي** اخر طائفة فضاء  
 وفي اخرها ان يخرج وحدها اذا امنت على نفسها **قال** الشيخ الامام السرخسي  
 وما ابعد من الصواب قول من اوجب على المرأة الخروج مع امرأة مأمونة من خبطة  
 وظليطة ومن اكثر مسيرة سنة كاملة في حق التكاثر وكذا من بلاد الترك والرو  
 واقصى بلاد الهند **قال** ابن امير الحاج والامير **قال** في الامنة والمكاتب والمذنب  
 واذا لولده معتقة البعض يجوز لهن السفر بغير محرم **والفتوى** على ان يكره في زماننا  
 وعبد المرأة ليس بمحرم فلا او صبيبا **وكذا** الطيبون الذميون ما في في الاعم **ثم**  
 المحرم او الزوج انما يشترط اذا كان بينها وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا **اما** لو كان اقل من  
 ذلك فلها ان يخرج بغير محرم وزوج الا ان تكون معتقة **ودرو** عن ابن خزيمة وابي  
 يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم **ثم** اذا كان المذهب باحة خروجها  
 مادون الثلاث بغير محرم فليس للزوج منعها اذا اراد الخروج **قال** في التبايع وان كان بينها

وبين مكة اقل من ثلاثة ايام يجب عليها ان تخرج بنفسها وان لم يكن لها محرم ولا زوج **ح**  
**واعلم** ان المرأة اذا خالفت وجبت بغير محرم او زوج جازيها بالانفاق كما لو تكفل  
 رجل مسئلة النابرج فكيف تكون عاصية **ومع** في فوطهم لا يجوز لها ان تخرج بغير محرم  
 يعني لا يجوز لها الخروج الى الحج **واما** الحج فان سافرت بغير محرم وهي لا تقدر على التزول  
 ففي روضة العلماء انه يجوز للرجل الشاب ان يتنقلها ويأخذ اعضاء زينها لاجل الضرورة  
 وفي التختيس اذا سافرت مع ابن زوجها لا باس به لانه محرم لكنه لا يرضيها ولا  
 يضعها لانه يخاف ان يقع في قلبه شيء **ثم اعلم** ان المحرم انما يجوز له المسافرة معها  
 اذا امن على نفسه الشهوة **اما** اذا لم يامن وكان اكبر رتبة له انه لو خلاها او سافرت معها  
 او مشى بها ان يشتمها لم يحل له ذلك **قال** قوام الدين شراح الهداية **وفي** الهداية  
 وقتا ويحك خن خان فان احتاج الى الاركاب والامثال فلا باس ان يشتمها من وراء  
 ثيابها ويأخذ طصهرها دون ما تحتها اذا امن الشهوة فان خاف الشهوة على نفسه  
 او عليها يقينا او ظنا او شكيا فليعتب ذلك بجسده **ثم** ان امكنها الركوب بنفسها يمتنع  
 عن ذلك اصلا وان لم يمكنها يتكلف بثياب لا تفض كيا يصيبه حرارة عضوها  
 فان لم يجد الثياب يذخ عن قلبه بقدر الامكان **وفي** البدايع واذا كانت المرأة ذات  
 محرم منه فلا باس بالخوف بها **والا** افضل ان لا يفعل **واذا** اجتمعت الشروط في حق  
 المرأة وجب عليها ان تخرج بحجة الاسلام وان لم يامن الزوج وقت خروج اهل  
 بلدها او قبله يوم او يومين **وليس** له منعها عن حجة الاسلام **وله** منعها عن  
 حج التطوع **وفتن** في الحيط على ان له منعها في الحج المذمور **وفي** مناسك الشيخ  
 رشيد الدين ليس للزوج منعها عن حجة الاسلام وله منعها عن كل حجة سواها **وله**  
 منعها من الاحرام الى ادبي المواقف وبكة الى يوم التروية **وله** ان يحلها قبل ذلك  
 ولو ارادت المرأة ان تخرج ماشية كان لوليها وزوجها منعها **ولا** يجبر المحرم ولا  
 الزوج على الخروج معها **ومن** يولي يوسف ان المرأة اذا ارادت حجة الاسلام يؤمن  
 الزوج بان يخرج معها في جميعا وينفق عليها **وقال** ابو القاسم **قال** في الحج المذمور لا يجب  
 عليها ان تخرج من حج بها كذا في البدايع وفي خن خان والحواشي **وعن** ابن شراح  
 حنيفة ان من لا محرم لها يجب عليها ان تخرج زوجها **واعلم** ان كانت موسرة **واعلم**  
 ان المرأة اذا اجتهدت على الزوج تنفقها **وهذه** المسئلة على وجه **فان** جئت  
 حجة الاسلام بلا محرم ولا زوج فلا نفقة لها **وان** جئت مع محرم دون الزوج فلا نفقة في  
 فوطهم جميعا اذا كان قبل النكاح **واذا** كانت انتقلت الى منزل الزوج لم تجز بحرم  
 دون الزوج **وقال** ابو يوسف لها النفقة **وقال** محمد لا نفقة لها **قال** في السراج الوهاج



وهو الاظفر **وعلى قول** لا يفسد بها نفقة الإقامة لا السفر **واما** بآلة الموتة التي تحتاج اليها المرأة في السفر من الكرا ونحوها في عليها لعله قاله في البداية **وقال** وان اقامت بمكة بعد الحج اقامة لا تحتاج اليها سقطت نفقتها وان طلبت نفقة ثلاثة اشهر قدر الذهاب والرجوع لم يكن على الزوج ذلك ولكن يعطيه نفقة شهر واحد لان فرض شهرين **وفي موضع** ولو ارادت الحج قال ابو يوسف هذا على وجهين **ان** لم يكن دخل بها فلا نفقة لها وان دخل بها فلها النفقة على قدر السفر في البلد الذي هما فيه مقيمان وليس عليه اسعار مكة والطريق انتهى **واما اذا** حج الزوج معها فلها النفقة بالاجماع نفقة الحردون السفر ولا يجب الكرا **وفي السراج** الوهاب **واما** اذا حجت للتطوع فلا نفقة لها **اجماع هذا** واما المحرم والزوجة لو امتنع من الخروج معها الا بان تنفق عليه ونحوه وجب عليها ذلك ان كان لها عتق ذكره القدوري وغيره **وقال** في السراج الوهاب وهو الصحيح **فقال** الطحاوي لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقة وهو قول الجمهور الفاري والقاضي شاح مختص الطحاوي **وفي** الذخيرة روى الحسن عن ابي حنيفة في المرأة الفادرة على نفقتها ونفقة المحرم ان الحج يفتري عليها واضطربت الروايات عن محمد في هذا واكثرها على انها ان وجدت محرما لا يفتري عليها نفقة يجب الحج الا فلا **وعنه** انما يتدل المحرم حق يخرج معها **وفي** منسك ابن امير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام باصلته اختلفوا فيه ومحمدا عدم الوجوب **قال** في السراج الوهاب والتوفيق بين قول من وجب نفقة المحرم وبين قول من لا يوجب فان المحرم اذا قال لا اخبر الا بالنفقة وجب عليها **وقال** اذا خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب **تم اختلفوا** ان المحرم او الزوجة شرط الوجوب او شرط الاداء كما اختلفوا في امن الطريق ومصح قاضي خان والسفينة ان من شرط الاداء ومصح الكاشاني صاحب البدايع والسروجي ان من شرط الاداء الوجوب **ومرارة الخلاف** يظهر في وجوب الوصية اذا املت قبل وجود المحرم او نفقته على القول باشتراطها **فمن** قال انه ذلك شرط الوجوب يقول لا يجب الا ايضا ومن قال بانها شرط الاداء قال يجب **وفي** السراج الوهاب قال الجعدي اذا لم يخرج المرأة زوجها ولا يحرمها لم يلزمها الخروج عندها ويجب في مالها انتهى **واعلم** ان الخنزير المشكل يشترط في حقه ما يشترط في حق المرأة احتياطاً **الشرط** **السالك** ان لا تكون معتدة من طلاق رجعي او باين او وفاة او غيرها **حيث** اذا كانت معتدة عند خروج اهل بلدها لا يجب عليها الحج كما في شرح الجمع لابن فرشته نعم العدة شرط الوجوب او الاداء **ذكر** ابن امير الحاج انه شرط الاداء **وعبارة**

الشاح تشير الى انه شرط الوجوب **ويحتمل** ان يكون على حسب الاختلاف في امن الطريق فان حجت وهي في العدة جاز حجها وكانت عامية وان سافر بها ثم طلقها فان كان زوجها تبعث زوجها رجوعا ومصح ولوقارقه والافضل ان يراجعها **وان** كان باينا او ثما عنها فان كان الى منزلها اقل في مدة السفر والى مكة مدة سفر فانه يجب ان نفوذ الى منزلها **وان** كانت الى مكة اقل مضت الى مكة **وان** كان من الجانبين اقل من مدة السفر ففيها بالخيار وان شأت مضت وان شأت رجت الى منزلها سواء كانت في المصر وغيره وسواء كان محرما ولا **الا** ان الرجوع اولى **وان** كان من الجانبين مدة سفر فالتكاث فالمصر فليس لها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وان كان معها عند ابي حنيفة **وقال** لا لها ان تخرج اذا وجدت محرما وهو قوله اولا وليس لها ان تخرج بغير محرما لا خلاف فان كان ذلك في معازة او قرية لا تاتى من على نفسها ومالهها فلها ان تفتي في موضع الامن ثم يخرج منه حتى تفتي عدتها **وفي** منسك الفاري وان كان كل واحد من الطرفين سفرا فان كانت في المعازة مضت ان شأت او رجت بمحرما وبغير محرما **والرجوع** اولى **ولا** يفتري ما في الميمنة او الميسرة من الامصار والقري **واما** العبرة ما في الطريق الذي بين يديها **عنه** انه اكان في اليمن او الشمال بلد اقل من مسيرة السفر لم يكن عليها ان تعدل عن الطريق اليه **فصل** في قيل ويشترط ايضا ان يكون الحاح مضطرا من اداء المكثوبات على الوجه المفروض في او قاتما **فان** ادعى به الحال في تقطيل الصلوة لم يجب الحج **قال** الكرماني لانه لا يليق بالحكمة ايجاب فرض على وجه نفقة فرائض اخرى عن اوقاتها كالصوم على المريض على وجه نفقته المكثوبات **وقال** ابن امير الحاج المالكى ولو وضع الصلوة واخر عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجماعا **قال** وقد قال علماء وافي المكلف اذا علم انه نفقة صلوة واحدة اذ يخرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى **وقال** ابن القاسم الحكيم من اصحابنا من عجز في هذا الزمان عترة واحدة ففاته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة عنوة لتكون كفارة لما فاته من الصلوة **وعن** ابن بكر الوراق انه من حج حاجا الى بيت الله الحرام فلما سار مرحلة قال لا صحابه ردة وفي ان تكب سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردة **وعن** ابن سلمان الداراني انه قال حججت اربعين سنة وما ادرى اني قضيت فريضة الله عن نفسي انتهى **والجواب** من قوم ياخذون أنفسهم بحج التطوع مع كونهم لا يسلطون فيه من اخراج الصلوة المفروضة عن وقتها على ذلك من المعاصي **وكثير** من انفسهم في الجهل من انفسا عن حيل الحج ويتركون الصلوة ومنصت منهم تفتي على الرحلة وذلك بحرق لا يجوز الامع وجود الاضطراب وهو ماض عليه العلم خوفا للقر والسبع اذ كانت الدابة جموحا لا يقدر على ركوبها الا معيين



وليس بحضرة معين وكثير من الناس يعتقدون ان زول المرأة يكون باعرة مطلقة وليس  
هذا على الإطلاق لانه لم يخصص في ترك الصلوة ولا الاخراج عن وقتها او الصلوة  
على الجمل بعد من الاذان الاما ذكر في كتب الفقه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من  
الاستنابة وجها وعمر على الرجل النظر **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من  
وجها له عظمة **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
على الاستنابة **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
**فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
ولا يصح من كافر ولا بلا احرار ولا من صبى غير عاقل **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
وقيل لا ولا يجوز من افعال الحج نحو الطواف والسعي قبل اشراجه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الا شربة ولا يجوز الا في فضل في عرفه ولا بعده الا لضرورة الاستنابة **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
قبل يوم الفريضة بعد **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
افعاله في غيرها **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
والمكان والاحرام من شرائط الاداء انتهى فكانت هذه من ذلك ان موادها منه شرائط وجوب  
الاداء وليس كذلك بل المراد شرائط جواز الاداء **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
فشرط الاداء **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الحج من شرائط وجوب الاداء **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
شئ من افعاله قبل اشراجه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
ندوه ومع ما كلفه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
لان الوقت على اثنين وقت وجوب الحج وهو وقت خروج اهل بلده ووقت ادائه الحج وهو طواف  
همزة فالاول شرط الوجوب والثاني شرط جواز الاداء **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
فانهم **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
من شرائط وجوب الاداء **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
**حجزة الاسلام** الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والاداء بنفسه حال قدرته  
على الاداء بنفسه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
وتفصيل ذلك سابق في باب الاحرام ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
**موانع وجوب الحج** موانع وجوب الحج **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
والموت والكفر وفي عدم امن الطريق وسلامة البدن والحرم والحبس والجور واحراز الحقا  
والمكس خلاف تقدمه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الحج في هذا الزمان لا ارماع وضامن خرجت القرامطة الاول والباقي من هذه

دار الحرب **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
وعشرين وثلاثة **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
واما اشك في السقوط عن الرجال **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
خراسان **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الرازي **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
يفيق الوري والتجاني الصغير بخارزم **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
ذلك لان الحاج لا ينقل الى الحج الا بالرشوة للقرامطة وغيرهم فتكون الطاعة سببا  
للمعصية فتزول الطاعة كذا ذكره قاضي خان في فتاويه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
اولا بما كان من شأن القرامطة القتل واخذ الاموال لا الرشوة **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الائم في مثله على الاخذ لا المعطى **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
انتهى **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الحاج بالبادية فقال ما سلمت البادية من الاوقات اي لا تخلو عنها بقتل الماوشدة  
الحرم **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
في العرفان **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
وفي قول لا يجب مطلقا **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
وهو الصحيح وعليه الفتوى **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الفتى في الكرخي **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
عدمه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
والخوف في الطريق انتهى **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
في الوجوب عند غلبة الامن والسقوط عند غلبة الخوف **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
السقوط بعد الامن فاذا زال الخوف اصبحت السلامة في زمانه وجب ومن قال  
يجب على ان الغالب السلامة فانه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الحج بين الاقال وارتفاع الاختلاف **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
يصح لان عدمه مستعد **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
رعي اه تعالى عنهم **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
ليس على الاطلاق بل على من جعل الامن شرط الوجوب **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
جعله شرط الاداء لا يسقط الحج بل يسقط الاداء بنفسه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة  
الكرخي من سقط عنه **فصل في شرائط الصلاة** فانه لا بد من وجها له عظمة







من تترك عليه احكام الفساد في الشهادة والنقابة فاذا اذاه عادت عدالة لارتقاء  
الامر فافهم **فصل في بيان حكم السفينة** وكيفية من العقاب في  
وجوب الحج عليه عند الامام وصاحبه وان جاز الحرج عليه قال الشيخ الامام خواهر  
زاده في مبسوطه فاذا اراد حجة الاسلام لا يمنع منها الا انها واجبة عليه ولكن لا يمنع  
القاضي لنفقة اليه لانه متى دفع اليه رجا يفسدها ويذرهما ويقول صلح من يبيع  
مرة اخرى فترجى ياتي عليه ماله ولكن يدفع الى نفقة يريد الخروج الى مكة معه  
حق ينفق عليه ما يكفيه في الطريق ككرآيه ونفقته وهديه ان كان فريز وان  
كان اراد عمرة واحدة لم يمنع منها ايضا لاختلاف العمل في وجوبها وان اراد ان  
يفريز حجة وعمرة لم يمنع من ذلك وكذلك لا يمنع عن التمتع فاذا قرن او تمتع كان  
عليه الهدى الا انه لا يدفع الهدى اليه كيلا يتلفه ويقول صلح من فاعطوا اخر  
وغير الى ان ياتي على جميع ماله ولكن يدفع الى امين ثقة يريد الحج الى مكة حتى يفتح عنده باصر  
اذا اجاز وان التمس فان اراد ان يسوق بدنة لمنعته فانه لا يمنع من ذلك وان كانت  
الشاة بخيريه وذلك لان عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال يقول الهدى بدنة وانما بقرة او  
جزور **وعندنا الشاة بخيريه** فالزيادة عنده قدر الشاة القامات منه واختلفوا في  
وجوبها فمنهم من اوجب ذلك على القارن والمتنع ومنهم من لم يوجب فاجبنا عليه ذلك  
احتياطاً كما اوجبنا العمرة فان احرم بالحج او فريز لم يترك شيئا من محظورات  
احرامه بان قتل صيدا او طلق راسه وما اشبه ذلك فانه يفسد في ذلك ان كان شيا  
شرع له بدل من حيث الصور كقتل الصيد وطلق الراس من اذى فانه لا يكفر بالمال  
لانه لو تمكن من ذلك ينقل بذلك الى خلاف ماله حيث يرتكب هذا المحذور كل يوم  
وان كان شيا لا بد له من حيث الصور كالنظير والحلق عن غير اذى ولجماع فانه يتأخر  
الى ان يصير مصلحا كالعبد فان جامع قبل الوقوف بعرفة لم يمنع من نفقة المضى في  
احرامه ولا نفقة العود من عام قابل للنفقة لانه في حجة الاسلام الا ان  
يمنع من الدم والكفارة كانه معسر في حق هذا الحكم وله ان يقضي حجه كله الاطواف  
التي يارة بزيح الاله فانه يطلق له نفقة الرجوع الى الطواف ويصنع فيها مثل ما  
يصنع في ابداء الحج ويؤمر الذي يملك النفقة عليه واجبا عليه بطواف بالبيت لا في  
الرجوع من الطواف ولو طاف جبا من رجوع الى اهله لم يطلق له نفقة الرجوع لانه  
قد فرغ من الحج وانما بقي عليه بدنة الطواف التي يارة جبا وشاة لترك طواف الصدر  
فوقها اذا صلح **واما العمرة** اذا افسدها لا يلزمه قضاءها الا بعد زوال  
الحج وان احصر في حجة الاسلام ينبغي للذي اعطاه القاضي نفقته ان يبعث بهدي منه

حتى يحل ويمنع من حج النطق قال محمد في الأصل فان اهل حجة نظروا او عمره نظروا  
لا ينبغي للحاكم ان ينفق عليه لانه لا انفق عليه في هذا الحرم في كل سنة حجة وفي كل شهر  
بحرم فينقل الى افساد ماله **فصل في المغترة** وكيفية ولا يجب عليه  
شي من العبادات كالحج وغيره قال في التحقيق وهو اختيار عامة المتأخرين وقال  
الامام ابو زيد في القوي حكم المغترة كالصبي الا في حق العبادات فان لم يسقط  
به الوجوب احتياطاً انتهى قال في حاشية البرزوي كان هذا ليس بصحيح والله سبحانه  
اعلم **فصل** ومن وجبت عليه الحج فلم يحج حتى افتقر تقرب في دقته ولا  
يسقط عنه بالفقر لكن لا يكلف بالاداء بحكم الحج ويسحق الاثر بالتأخير على  
القول بالوجوب على الفور وفي موضع اذا ملك الزاد والراحلة وقت خروج اهل بيته  
ولم يخرج حتى هلك لا يسقط عنه الحج وباتم انتهى **فصل** في كل من وجب عليه الحج فلم يحج  
حق عرضه المانع من الاداء بنفسه تقربا في دقته وذلك بان وجب عليه الحج  
وهو بصيرته على وجهه فافهم او من اوفى او قطعت رجلاه او صار شيخاً  
بيث لا يثبت على الرحلة **فصل** او كان غير مجوس فحسب ومنع او كان طاهراً  
فقدرته **فصل** او كان الطريق آمناً فقدره وغيره لك من الموانع كلها لا يسقط عنهم  
الحج بالاتفاق ما لم يحجوا او اجحوا **فصل** وعن محمد بن علي بن الحج اذا افطر ولم يحج حتى  
انكف ماله وسعه ان يستغفر في الساعة فحج وان كان لا يقدر على وقاء الدين  
وان مات قبل ان يقضيه قال ارجوان لا يواحد بذلك ولا يكون اعاداً كان  
من نيته قضاء الدين اذا قدره وفي التقاضي والتمتع تأخير عن بله يوسف لزمه  
ان يستغفر وان وجدا لا عليه ذكوة وحج وعليه ان يستغفر في الزكوة ان  
وجد **فصل** وفي خزانة الاكل من عليه ذكوة ماله الف وحج وفي يده الف يصرفها الى الزكوة  
الا ان يكون ذلك الا من غير مال الزكوة فنصرف الى الحج ان اصابها في او ان  
الحج اما اذا اصابها في غيرا انه تصرف الى الزكوة انتهى **فصل** وله ان يحج وعليه ذكوة لا ذكوة  
له وان كان في ماله وقا بالدين فالفضل ان يقضي الدين ولا يحج ولو ان فقيراً  
لا يجب عليه الحج وحج ما شيا بالتكدي والسؤال فانه يجزيه عن حجة الاسلام  
حتى لو استغفر بعد ذلك لا يلزمه ثانياً كذا في المشاهير وذكر في شرح النقاية  
للمسمى الكرمستاني لو حج الفقير استغفر لم يحج ثانياً لكن في النوادر انه يحج  
ثانياً انتهى وما في النوادر **مسئلة** قال صاحب القنبية قال بعض مشايخنا  
حج الفقير افضل من حج الغني لانه يوزن ذكوة الفقير الغني من مكة وقبله لك  
منطوق في ذهابه وفضيلة الغني افضل من فضيلة النطوق **فصل** في حصول الغني

لان الفقير يوزن ذكوة الغني



المحتاجين والفقراء والله أعلم **باب** في ايض الحج وأركانها وواجباته  
وسننه وغير ذلك **فصل** في فرائضه النية والتسليمه او ما يقوم مقامهما  
من الذكر او تقليد البدن مع السوقة وهذا هو الاحرام ومنهم من ذكر بدل الله وفيها  
الاحرام حسب الاستزامة النية وغيرها وهو احصر وهذا الوجه والوقوف بعرفة  
والكسوف الزياره وقاية الطواف وما قيل ان طواف الزيارة واجب فليس بشيء  
لما صرح في البدائع وغيره الامة قد اجتمعت على كون ركنها الترتيب بين الفرائض  
واذا اكمل من في وقتها ومكانه قبل وليحق بهذه الفرائض ترك الجماع قبل الوقوف  
وحكم الفرائض ان لا يصح الحج الا بمسح بالبركة ولا يجزئ بدمه ولو ترك واحد منها لم يصح الحج  
**تنبيه** الاول الاحرام من طين وجهه وركن من وجهه فشرط ابتداء حتى جاز تقديمه  
على شمر الحج كالطهارة للصلاة **ثاني** حكم الركن انما انتهى لئلا يستدام فثبت الحج الاحرام الى  
حامق بل وقضى به الحج ثم يجوز وكذا اذا اعتق العبد او بلغ القبل بعد الاحرام لا يجوز اداء  
الفرض بذلك الاحرام **ثالث** التحقيق ان ليس بشرط محض ولا ركن محض بل هو شرط في حكم الركن  
واليه اشار في النهاية وغيره وهذا بعضهم الى انه ركن **رابع** اتمام الوقوف والطواف فحكم كتاب  
الا ان الوقوف اقوى من الطواف لانه يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسده قبل الطواف  
ولانه يؤدي في حال قيام الاحرام من كل وجه **خامس** الطواف يؤدي في حال قيامه من وجهه **والسك**  
الشرط ما يتوقف عليه وجوده **النية** وهو ما خرج عن ماهية الشيء والركن ما يقوم به الشيء وهو  
جزء داخل في ماهية الشيء والركن والفرق يجوز اطلاقه على الشرط والركن معا **والثاني** لو  
شك في اركان الحج قال في البدائع ذكر الخصاص ان ذلك اذا كان يكش يخفى ايضا كما في باب الصلوات انما  
وتنقل في المحيط قال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وكذلك في  
البدائع الا انه لم ينسبه الى العامة قال في البدائع لانه يفسد الحج ما كان الاخذ باليقين فاما الزيادة  
في باب الصلوة اذا كانت ركعة فانها تفسد الصلوة اذا وجدت قبل الفقرة الاخيرة فكان العمل  
بالقصر لحوط من البناء على الأقل **الثاني** انما لو شك في نفس الحج بانه لم يحرم لا يجب عليه ان  
يحج كما لو شك هل ركنه لا يجب عليه ان يركب اشار اليه في الفقه **فصل في واجباته**  
**الاحرام من الحيضات** او ما توفقه من السبع بين الصفا والكروة واستدامة الوقوف بعرفة  
الى الغروب لمن وقف بالنهار والوقوف بعرفة وحج الجار والحلق والتقصير هذا الاحلال  
وطواف القدوم لا فاقه **وركن** الطواف في الطهارة في الطهارة وفي السبع والطهارة في الطهارة  
عن الحيض والسنن فيه وسائر الطهارة فلهذا يستأنه عورة من ثوبه وطواف الزيارة  
في وقته وما زاد على اكثره والطواف من وراء الحطيم **ثالث** في الحج هذه سبعة عشر واجبا متفق  
عليها هكذا ذكر ابن الجوزي في منكره وهذا التيامن من المتفق وسيأتي قول بعضهم انه سنة **وإذا**

الحيط

الحيط ومن فجزء من الليل **قالوا** ان الواجبات للحيض فيها متابعة الامام في الاقامة من عرفة  
وطواف الزيارة في ايام النحر والرمح قبل الحلق **ومما** القارن والمتنح قبل النحر **والحلق** في ايام  
النحر **والحلق** في الحرم انتهى **ومما** طهارة الثوب والطهارة عن الحدث من المتفق وليس  
كذلك لانه قال بعضهم يستينها لمسا في **وكذا** جعل استدامة الوقوف من المتفق  
وهو ايضا من المتفق **وكذا** طواف الزيارة في وقته في المتفق ثم ذكره في المتخلف وهو  
الستواب **ولم** يذكره في القارن والمتنح في ايام النحر **وكذا** جعل قبل الحلق وهما  
واجبان من المتخلف فيها **وايضا** لم يذكر وجوب النحر عليها وهو من المتفق **وذكر** في  
البدائع والوجيز ومن تبعهما ان البداة بالصف في السجود واجب وهو الابح **وذكر** في  
الوجيز الابتداء بالبحر الاسود في الطواف من الواجبات **وكذا** في الافصح ما وجب  
ان البيوتية بمزدلفة جزاء من الليل واجب **وكذا** ان الواجبات في منية المناسك وجب  
الترتيب بين الرمي والحلق والطواف **وما** ذكره ضعيف جدا **النحر** في غير واحد بخلافه  
**وكذا** في غير الواجبات في طواف القدوم واجب على الاصح انتهى **وهذا** خلاف  
المشهور **وذكر** في البرزوي وغيره ان اخيرا مغرب الى العشاء بالمزدلفة واجب  
والحج بهذه الجملة الاجتناب عن محظورات الاحرام **فالحاصل** ان ما صار للجموع  
خمس وثلاثين واجبا **وسند** كل واحد منها مفضلا في موضعه ان شاء الله تعالى  
**من الواجبات ما** يعبر جميع الحاج **ومنها** ما يجزئ بعضهم **وقد** ذكرنا على وجه يعرف  
الفرق بين القسمين **وكما** الواجبات انه يلزم من تركها وجوب الحج سواء تركها عمدا  
او سهوا لكن العامدا ثم **قال** في البدائع ان الواجبات كلها ان تركها بعد لا تنقض  
عليه وان تركها قبله فلهذا ما انتهى **وبسبب** تنقض من هذا الحلق فانه واجب ولا يتوهم  
الدم ومقامه **وركن** الطواف والمبيت بمزدلفة علق من بوجبه **ففي** هذه الواجبات  
لا يجب الدم بتركها **وسيا** في تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى **فصل في سنينه**  
طواف القدوم ولا فاقه **والقارن** **والزمن** في الطواف **والطهارة** في السبع بين  
الميلين **والبيوتية** بمكة في ايام منى ومزدلفة **والدفع** من منى الى عرفات بعد  
طلوع الشمس **ومن** مزدلفة الى عرفة **والزمن** بالابح **وخطبة** الامام في ليلة  
مواضع **والفضل** يوم عرفة قبل الاربع الاولي منها هي الموكدة يلزم الاساءة بتركها  
كما ذكره الكوفي عن ابي الليث **والحج** بها في البحر البيوتية بمزدلفة **وقد** ذكر غير  
واحد الاساءة في كثير من السنن غير هذه الخمسة كما سنبينه **وحكم** السنن  
ان اذا ترك شيئا منها بغير حجة ولا شيء عليه بتركها لا دم ولا صدقة **الا** ان يكون  
مسيئا في الموكدة وهي اكثر مما ذكرناه **وستنقص** عليها في انشاء الابواب ان شاء الله تعالى







**الباب** انه يلزم من هذا ان يجب على أحد الأحرار من الميقات تعظيماً لمكة من أي ميقات كان  
والأول ان يحرم من وقفة انتهى **نص** يجب من وقفة اذا لم يقصد غيره **و** يمكن ان يقال الواجب عليه  
وقفة اذا مر به الا انه يسقط عنه الاحرام من غيره وهذا ظاهر **والخامس** ان الكراهة بمجاورة  
ذي الحليفة ثابتة في حق غير أهلها كما مر في البدائع وفي حق أهلها بطريق الأولى **و** انما الكلام  
في الجواز وعدمه فينبغي عن ذلك الاحتراز خصوصاً لمن يدعى الورد والاحتياط عموماً الذي لا  
يجب بولك في الصحيح على العريقين بناء على ظاهر الرواية كما سيأتي فيمنعها وزميتها ثم عاد الى ميقاتها  
بما قرب الى مكة من ميقاته فاحرم منه سقط عنه دم الجوارزة وظاهر الرواية وهو الصحيح بناء  
على رواية عدم وجوب الاحرام منها فصار في سقوط الدم روايتان ظاهرتان وفي وجوبه  
ايضاً روايتان غير ظاهرتين احدهما التي مرّت عن أبي حنيفة والثانية عن أبي يوسف يان في  
ذكرها في الجوارزة اننا استغنا في **م** **رايت** انه قد تكلم على هذا ابن أمير الحاج في مسكه  
كلاماً حسناً فاجبت ان اضيفه الى هذا الكتاب **فذكر** اوراق الجوارزة ذي الحليفة  
الى الحجة عن اصحابنا واصحاب مالك واجمعهما لغير أهل المدينة **فمر** قالوا اذا افترقت  
ان لا يكون لاحد على من مشى على قوله ولا الائمة واخر الاحرام الى ما بعدها وان كان خلاف  
الافضل عند من هو خصوصاً المصلحة ظهرت له في ذلك اقل لضعفه او لعله في نفسه بالافضل  
**يسنطع** حفظها عن الوقوع في محظورات احرامه لمصادفة شدة جوارز او برد او غير ذلك من التوائ  
بلا بعد ان يقول قائل ان الناحية والحالة هذه الى اقرب المواقيت الى مكة اولى الا ان اذا  
اخر المان بدى الحليفة الاحرام عنها وكان غير عالم بالحجة بالحج والحق فينبغي ان لا يجاوز  
راية وما فيه تغليل للخروج عن العمدتين فينبغي فانه قد قيل ان الحجة قد ذهبت اعلامها  
ولم يبق بها الارسوم خفية لا يكاد يعرفها الا بعض سكان تلك التي ادى فهذا الذي  
ذكرناه هو الاحتياط **قال** والعبد الضعيف اخيراً للتلبس بالاحرام الى رايخ فاحرم منه وفي  
منحاله على سبيل التغيير بينه وبين ذي الحليفة لا بقصد كراهة فذكره في ذلك او معارض لما قبل  
الحال اقتضى ذلك وهذا الالتي بالفتنة ومن ضاهاه ان يعمل بما هو الافضل الا ان يعارضه  
عرو من معنى اخر في المعضول يرتقي به الى مساواة اياه في الدرجة فيعمل بما شأه جليل  
او ينفق بسبب ذلك في نظره فينقل الغافل مفضولاً والمفضول فاضلاً **وام** اذا كان  
من مذهبه جواز امرين احدهما افضل من الاخر يتيه السائل غير مقصّر على ما هو الا شق عليه  
وبما الحجة من حرج او فساد معدي كما في تلك الافضلية او يوقها **والا** انسان اذا اتم  
احوال الحرامين فذم ما شأه من ذي الحليفة براهه الا من نذر لا يصل الى الحجة الا وقد لزمه  
دماً وصداقاً يجزيانها على احرامه مع علم او جهل بخلاف الطريقين من الحجة ويجوز ما فان هذا  
الحال يجب في حقهم كثير ابواسطة قصر المسافة ومقارنة اذا الشعار فيسهل على النفس سبيل ذلك

بأنه خوف

الحافظة

الحافظة على تلك الحدود **فقط** ان تأخر الاحرام الى نحو الحجة مثل من حال من فيه هذه الحال  
او قام به من العوارض ما يجسر عليه معه عناية محظورات احرامه اولى **وان** تلك الافضلية  
انما هي في حق من عند الملكة والقوة والديانة **بل** نقول فمن كان هذا حاله ان احرامه من دونه اكلة  
افضل فافتم هذا الحق بوجه فانه من فضل الله عز وجل التيسير **ان** كلامه ملخصاً قاتل ولا يغفل  
**فصل** في ميقات اهل الحل من كان منزله في نفس الميقات او دخل الميقات فوقف  
الحل الذي بين الميقات وبين الحرم والحج والعرة وهم في سعة في الحل ما لم يدخلوا ارض الحرم لكن من  
دونه اهلهم افضل **واما** من كان بين ميقاتين احدهما امامه والاخر وراءه كذي الحليفة والحجة  
لا يجوز له ان يتجاوزها الا باحرام كالاتي كذا ذكر في البحر العميق **ولم** اذكر من كان بين الميقاتين  
على الوجه الذي ذكره في غيره من كتب الاحكام بعد التفتيش كثير **فان** اراد من بينهما من كان  
خارج الطريق ذي الحليفة القديم الذي كان يسكنه النبي صلى الله عليه وسلم فلا كلام فيه كاهل بدر  
والصفا لانهم ليسوا من اهل ذي الحليفة **وان** اراد من كان على الطريق القديمة التي تفارق  
طريق الناس اليوم من روافد البحر بحيف وصغر كاهل العرج والايواء فيه نزل لانهم اهل  
طريق ذي الحليفة بخلاف الاولين كما اشار اليه بعض العلماء **فان** اراد من اهلها ان يسير  
بينهم ما يكون حكمهم حكم من كان داخل الميقات **لا** اطلاقهم منع التمتع والقران وجواز الة  
بلا احرام لما خيلها **قال** في البدائع فيمن لا تمتع لهم انهم اهل الميقات الخمسة التي قد دخل  
اهل ذي الحليفة في هذا الاطلاق فان قيل **انهم** علواً سقط الاحرام عنهم بكرة التردد  
والهجر وهو منتف في اهل ذي الحليفة **اجيب** بان وجود العلة في كل جزئية غير لازمة كما عرف  
فان قيل قد فرقوا بين اهل ذي الحليفة وغيره فاشتراط الرحلة فيفضل ان يفرق في هذه  
المسئلة **اجيب** بانه وجد هناك من جمل الفرق وهو المشتقة بخلافه ههنا **فان** كانت  
الاحتياط فيما قاله البحر في حق الاحرام لا في حق التمتع والقران **فان** ثبت ما قاله نقلاً  
فلا كلام بعد النقل والافضل ما فيه **وقد** فصل بعض السافعية في هذه المسئلة وقالوا لا يخفى ان  
ان جماعة في مسكنه الكبير ومن مسكنه بين ميقاتين احدهما امامه والاخر وراءه كذي الحليفة  
والحجة فمن كان في جادة الشام والمغرب كاهل الابواب فيقتاتهم من موضعهم اعتباراً ببدى  
الحليفة لكونهم على جادتها وانقصا طهر عن الحجة لبعدهم عنها **ومن** كان بين الجادتين  
كاهل بين حرب فان كانوا الجادة المدينة اقرب احرموا من موضعهم **وان** كانوا الجادة  
الشام اقرب احرموا من الحجة **وليس** الاعتبار بالقرب من الميقاتين انما الاعتبار بالقرب  
من الجادتين **وان** كانوا بين الجادتين على السواء فوجب ان احدهما يحرمون من موضعهم  
والثاني انهم بالخيار بين احرامهم من موضعهم وبين احرامهم من الحجة **قال** اما ما ورد في  
السافعية **وعن** مالك من كان منزله بين ميقاتين فيمقاته منزله انتهى **والحل**

الحقيقة







اول من توفي ظاهر الرواية: **وعنه** يوسف انما يجوز له دخول مكة بغير احرام اذا كان على قصد  
 ان يقيم بالبستان خمسة عشر يوما ولا يجوز له الدخول بغير احرام: **وعنه** بعضهم قول  
 يوسف وقال لا حرج على جماعة انتهى فان قيل يشك على قولهم من دخله ولم ينو الاقامة  
 لم يدخل مكة هل يجب عليه الاحرام من الميقات او يجزي من البستان فان قيل لا فانه  
 فقصر حكمه بحكمه فلم لا يجوز له الدخول بغير احرام وان قيل بالاول فليس له تجاوز الوقت  
 جازيا ليجب عليه العود اليه او الدم ان لم يعد: **وهذا** لا يجوز اما ان يجعل اقاما او  
 بستانا واجبا: **بان** قياس بعض الفروع يقتضي ان يجزي من الاحرام من البستان واجبا  
 عليه العود الى الوقت ولا الدم كحجية: **بلغ** كما في اسم بعد المجاوزة بعد طهمان ان  
 يجوز ما من حيثها ولا شيء عليها لما صار حواشي هذا من طهمان فانهم: **لكن** هل يجب الاحرام  
 عليها من حيث بلغ اسم ام لا: **فقولهم** من وصل الى مكان صار حكمه حكمهم بوجوب ان لا يجب  
**فصل** في الاحرام من الميقات واجبا ليس بفرض: **حينئذ** لو جاوز الميقات لم يحر  
 ولو من مكة صح احرامه ويجب عليه العود اليه فليكن عند: **فقال** سعيد بن جبير لا يجزى ترك  
 الاحرام من الميقات: **ومن** جاوز الميقات غير محرما ثم ولزمه ان يعود اليه ويحر منه  
 ان لم يكن له عذر: **فان** كان له عذر كخوف الطريق والانتفاع عن الرقعة او ضيق الوقت  
 او مرض شاق ونحو ذلك فلم يحر من موضعه ولم يعد اليه لزمه دم ولم يترك الرجوع  
 وباتم بالمجاورة ولو جاوز فحر ما بينه وبين مكة بالبحر فان كان يخاف فوت الحج لا يرجع  
 الى الميقات ولكن يحض عليه دم وان كان يخاف الفوت فانه يعود ما لم يشرع في احد  
 الشكبي **فصل** ولو جاوز الميقات ثم رجع اليه فلا دم عليه: **ثم** لا يجوز نحو  
 من طائف: **اما** ان يرجع قبل ان يحر منه اخل الميقات او بعد ما حره فان عاد قبل ان يحر  
 وحر منه سقط عنه الدم بالاجماع: **وان** عاد بعد ما حره من اخله فلا يخلو ايضا من طائف  
 اما ان يعود قبل شروعه في افعال احرام الشكبي او بعد شروعه فيها فان عاد قبل شروعه  
 الى الميقات ولم يحر منه سقط عنه الدم: **وان** لم يلبث لم يسقط عنه اى حنيفة: **وعندهما**  
 يسقط بالعود محرما لى او لم يلب: **وقال** الكرماني فان عاد ولبث سقط عنه الدم خلا  
 لها موهم: **ولقد** قال البخاري واظنه سها منه لان الدم يسقط بمجرد العود عندهما  
 من غير تلبية كما مر به في موضع اخر فكيف اذا انقضت التلبية: **الدم** الا ان قصد الجلاء  
 الخلاف في التلبية: **وهذا** لا ينافي: **والذي** اذهن اليه من هذه العبارة وانما يفهم منها الخلاف  
 في السقوط وهو خلاف المذهب انتهى: **وقال** في لا يسقط لى او لم يلب: **وقال** عاد بعد شروعه  
 في افعال احرام الشكبي بان ابتداء الطواف للحج وهو طواف القدوم والعمرة ولو شوطا او ابتداء  
 بالشوط واستلم الحجر او ابتداء بالوقوف بعرفة من غير ان يطوف لا يسقط عنه الدم بالاتفاق

من المعتبر في الشروع بالشوط او بمجرد الابتداء بالطواف مع الاستلام: **ففي** الهداية لو عاد بعد  
 ما ابتداء بالطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم: **وفي** الجمع ولا يسقط بعد الشروع في الطواف  
 وفي البدائع ولو لم يعد حتى طاف شوطا او شوطين ثم عاد لا يسقط وفي العناية فتح الهداية  
 لانه ملطاف واستلم الحجر وقع شوطا معتبرا وذلك ينافي اسقاط الدم ثم قال وتطرك بماء  
 ذكرنا ان قوله واستلم الحجر لبيان ان المعتبر في ذلك الشوط: **وفي** الفتح بعد ما ابتداء بالطواف  
 واستلم الحجر ولو شوطا لا يسقط: **وفي** الكافي اذا جاوز الميقات ثم احرم وطاف شوطا ثم عاد الى  
 الميقات ملطفا لا يسقط عنه دم الوقت: **بخلاف** ما في عاد قبل ان يطوف شيئا: **وفي** خزانة الاكل  
 لو احرم بعد ما جاوز الميقات فلبث ثم رجع ومزبه ولم يلبث يجوز سقط عنه الدم لانه قوت  
 الواجب في تنظيم الله كالحرم قبل الميقات ثم مزبه ولم يلبث فلا شيء عليه: **وفي** شرح الكنتز  
 ولو خرج من الميقات بمسافة بعيدة ثم لى بينه وبين ان يسقط عنه الدم ولا يشترط ان يلبث في  
 اخر الميقات لانه اى بالواجب فيه: **واما** كونه الترخي الى اخر الميقات لا غير: **واعلم** ان العود  
 الى الميقات الذي جاوزه ليس بشرط في سقوط الدم عندنا: **بل** العود الى الميقات اخيرا: **حينئذ**  
 ان المدف اذا جاوز الميقات غير محرر فيلزم مكة ثم خرج منها الى ميقات بلدا اخر واحرم منه فلا  
 دم عليه بسبب مجاوزة ذي الحليفة: **وتماثل** ظاهر الرواية روايات غير ظاهرة في احديهما  
 المختصة بالمدنية وهو الذي سبق ذكره من اى حنيفة: **والكناينة** روى عن اى يوسف ان كان  
 هذا الميقات الذي رجع اليه جاوز الميقات الذي جاوزه او بعد منه من الحرم فكيفما في سقوط  
 الدم: **وان** كان اقرب منه الى الحرم لم يسقط الدم بالرجوع اليه: **وقال** بعض الشافعية: **وقال**  
 في البدائع والفتح والجميع ظاهر الرواية: **وقال** الكرماني وفي شرح القدوري للعوفي مثل قول  
 اى يوسف ولكن ذكره مطلقا ولم يخله اى قول احدنا: **فان** هذا في غير اهل المدينة فلم يثبت  
 لهم الرخصة في ذلك: **فصل** ومن جاوز الميقات بغير احرام ويبدى دخول مكة  
 فدخل فعليه حجة او عمرة فصارتا لزمه بالدخول غير محرر ودم ترك الوقت من غير  
 خلاف عندنا: **ثم** ان رجع الى الميقات من عامه ذلك فاحرم بحجة عليه اما حجة الاسلام  
 او حجة مندورة او عمرة مندورة اجزاه عا لزمه بدخول مكة بغير احرام وسقط  
 عنه دم المجاوزة استسنا: **والقياس** ان لا يسقط ولا يجوز الا ان ينوي ما وجب  
 عليه لدخول مكة وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فانه لا يجزيه بالاتفاق عما  
 لزمه الا بتعيين النية: **وكما** اذا لزمه بالدرجة وحج حجة الاسلام فانه  
 لا يسقط بها المندورة بخلاف: **ولو** لم يعد الى الميقات والمسا لى عا لها  
 فاحرم من مكة او خارجها داخل المواقيت اجزاه عا لزمه لدخول مكة ايضا  
 خلافا له: **ولكن** يجب عليه الدم اتفاقا لترك التلبية من الميقات: **وفي** المبسوط

في سقوط الدم منه في طواف الرواية  
 على احاديث من الاختلاف  
 حجة من طائف



اذا دخل مكة بلا اعراس فوجب عليه حجة او عمرة فاهل به بعد سنة من وقت موافق منه بخرو  
ولا حرج عليه **لانه** في السنة الاولى لو اهل منه اجزاء عماله من وجوبها انتهى **ولو لم يدخل**  
المبقات حتى اقبلت سنة اخرى فاحرم مكة فاضاعا لزمه من احد النسكين مع والده باق كذا  
في شرح الجمع **الا** ان يكون احرم بمكة الحجية من المبقات فيسقط عنه ذلك لعدم كذا في شرح  
روح الدين **وفي** شرح الجمع للمروك والواي في السنة الثانية حجة الاسلام يسقط عنه ما لزم  
من احد النسكين خلافا لروايتي والده وفاقا انتهى وهو مخالف لما في عامة الكتب كالهذاية  
والكا في الكفر والبدائع **وسر** هج الهذاية كالهذاية والفتح وغيرهما **فان** في كل واحد من  
هذه الكتب صرح بانه اذا انحلت السنة لا يسقط عنه حجة الاسلام ما وجب عليه بدخول  
مكة من غير اعراس من احد النسكين والده **وقد** قد في من المجموع السقوط بحجة الاسلام بما اذا حج  
في عامه حيث قال فاحرم بالقرن من عامه اسقطنا ما لزمه بالحج او مسقطا **وكذا** كلام المص  
في الترحيم والعلية **فالظاهر** ان قوله في السنة الثانية وقع سهوا من الناسخ **ولا** يظن ذلك  
بالناسخ **وفي** ما من خان ولو دخل الا فمكة بغير اعراس فخرج الى المبقات في تلك السنة ولم  
يحج الاسلام سقط ما كان واجبا بالحج او من دخل مكة بغير اعراس **فان** لم يخرج من  
مكة حتى مضت السنة فخرج الى المبقات في السنة الثانية واحرم حجة الاسلام **وبح** بخرو  
حجة الاسلام ولا يسقط عنه الدهر الذي كان واجبا في العام الاول انتهى **وقد** ابيهر الى  
ما في الجمع **قال** في البدائع ولا خلاف في ان اذا انحلت وقاد الى المبقات واحرم حجة  
الاسلام ان لا يجزيه عما لزمه الابتين النية **وفي** فانه فان اقام بمكة حتى مضت السنة  
ثم احرم من مكة بغير فضا ما وجب عليه بدخول مكة بغير اعراس اجزاء في ذلك مبقات  
اهل مكة في الحج لزمه وفي القرية للحل **لانه** لما اقام بمكة صار حكمه كحكم اهل مكة فيحرم له  
من مبقاتهم **قال** الشيخ كالدين وتعليقه يقتضي ان لا حاجة الى تقبيل بغير السنة  
اشي وذكر الشيخ رشيد الدين البصري في منسكه مثل ما في البدائع وزاد ولا يلزمه ترك  
المبقات في العام الماضي شي انتهى **وهو** مشكل ومخالف لما في اكثر الكتب المعتمدة كالهذاية  
والكا في شرح الجامع الصغير وشرح الهذاية والكترا والجمع وغيرهما **لان** فيها اذ ذكر  
سقوط الدهر مقيدا بما اذا عاد الى المبقات واحرم منه في السنة الثانية **وهذا** قالوا  
في الجواب عن قولهم انه لا يسقط بالفضا **لانه** يصير قاضيا حتى المبقات بالاحرام  
منه في القضا وهو كالا **وفي** المحيط ولو احرم حجة منذ ورة بعد السنة لم يجز عازبه  
بالحج او نهى **وكذا** في احرم بغير منذ ورة في السنة الثانية لا يجوز ايضا **ولو** جاز  
المبقات بدخول مكة بغير اعراس مرارا فانه يجب عليه بكل مرة اما حجة او عمر **فان** لو خرج  
من عامه ذلك الى المبقات فاحرم حجة الاسلام او غيرها كالحجة المشدودة او العمرة المشدودة

بجدة

شرح

فان يسقط عنه ما وجب عليه من النسك والده لاجل المجاوزة الاخيرة لاجلها **لان** الواجب قبل  
الاخرة مساو في اذنته فلا يسقط الابتين النية كذا في شرح الطحاوي **ولو** خرج حجة  
تلك السنة لا يسقط عنه ما وجب عليه الابتين النية **ومن** جاوز المبقات بغير اعراس ثم  
احرم حجة اخرى ثم فاته الحج او افسده او افسد العمرة ثم فقه ما افسد او ما فاته باحرام من  
المبقات سقط عنه دم المجاوزة خلافا لروايتي في المبسوط والمحيط والهذاية وغيرهما **ولو** جاز  
لقرن فعله بدم واحد **وقال** في فقهه بمان **وفي** المحيط كوفي جاوز المبقات بغير اعراس وامل  
بعمره ثم اهل حجة فصولا **وجه** اما ان يحرم بالقرن ثم بالحجة او بالحجة ثم بالقرن من الحرم ثم قرن  
بينهما **فان** احرم بالقرن ثم بالحجة او قرن بينهما فعليه دم واحد **وقال** في فقهه بمان **وان** احرم بالحجة  
اولا ثم بالقرن من الحرم فعليه دمان احرم بالقرن الحجة من الوقت **والثاني** احرام الحرم  
من الحل **ولو** جاز بالمبقات فاحرم باحد النسكين بعد مجاوزته ثم اذن له في الحرم **ولا**  
يخرج في لزوم دم المجاوزة بين من جاوز جامدا او ناسيا او مكرها او غيره **كذا** واذا اخذ هذا  
الدم ففي ذمته الى ان يلتقي الله تعالى **وكذا** اسائرهما الجنائيات بغير عذر لا في قتل الصيد لما ساق  
**ولو** جاز في المبقات جاوز غير محرم من اسلم فاحرم من حيث هو ولو من مكة اجزاء حجة الاطلا  
ولا يلزمه ترك المبقات شه **وكذا** الصبي اذا جاوز غير محرم فبلغ او الرول اذا اذن ان يعقد الاخر  
لصبي من المبقات ولم يعقد له ثم عقده لا يجب الدهر كل واحد منهما **ويقتضي** ان يقاس عليه المحرم  
اذا افاق **واما** العبد اذا جاوز المبقات غير محرم ثم اذن له بعموله فاحرم ولو بعد الى المبقات  
لزمه دم المجاوزة اذا عتق والله سبحانه اعلم **الفصل الثاني** في الصنف الثاني  
وام اهل الحل وكل من حل به ولا يريد دخول مكة **ويجوز** لهم تجاوز مبقاتهم ودخول مكة بغير  
احرام اذا لم يريدوا النسك فان ارادوه فليس لهم ذلك الا حرم من كالصنف الاول في  
جاء ومبقاته يريد احد النسكين فدخل الحرم من غير اعراس فعليه دم **ولو** جاز الى المبقات  
قبل ان يخرج من الحرم ثم اذن له في القصر والاختلاف الذي ذكرنا في الآفاق  
اذا جاوز **وكذا** الآفاق اذا حل بالستان او المكوا اخرج اليه فاراد احد النسكين  
فحكمه حكم اهل البستان **وكذا** البستان والمكة اذا اخرج الى الآفاق صار حكمه حكم اهل  
الآفاق **فانه** عاد الى مكة لزمه الاحرام من المبقات **ومن** اذن له في سبغ غابله ثم اذن له في  
الاقامة ورا المبقات خمسة عشر يوما ذكره الطرابلسي **ولو** احرم المستأمن دوس  
اهله او غيره من الحل لم يدخل مكة حتى وقف بجهة اجزاء ولا عليه والله سبحانه اعلم  
**الفصل الثالث** في الصنف الثالث وهم اهل الحرم **وكذا** كل من حل في الحرم  
من غير اهل حكمه حكم اهل الحرم **ولا** فرق بين من كان داخل مكة او خارجها في الحرم **ولو** ترك  
المكبقات فاحرم من الحل والعمرة من الحرم فعليه دم **وهذا** اذا اخرج الى الحل بارادة الحج

سب  
الحرم اولاً ثم بالحج











لم يكن لنصب خلاف الشافعي معنى وما ذكره صاحب النهاية انظر واقرب مع انه لم يفرجه وقد  
 قال بجله غير مقلد في الحقائق شرح المنظومة والافراد ان لا يفرج بعد الفراغ من الحج  
 او يؤد في كل سنة في سفر واحدة ويكون اذا التزم في شهر الحج وحكي الطحاوي عن ابي يوسف  
 ان التمتع بمنزلة القران ثم فصل القران والتمتع مقيد بغير المكان اما في حقه فالافراد افضل منها  
 بلا شك صرح به في الخبرق واما تفسير الوجه الاربعة فان افراد الاحرام بالحج ففرج وان افرد  
 بالعمرة فاما في شهر الحج او قبله الا انه افترق اكثر شواظطوافها والا الثاني مفرد بالعمرة والا  
 ايم كذلك ان لم يحج من عامه او حج فالتباهله المأتمن صحتها وان حج ولم يلزم منها فتمتع وان  
 لم يفرد الاحرام ولو كان منها بل احرم بها معا وادخل احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف  
 للعمرة اربعة اشواط فقارن بلا مسألة وان ادخل احرام العمرة على احرام الحج قبل ان يطوف فلقط  
 ولو شوطا فقارن مسمى او بعد ملطاف له ولو شوطا فليصا مسوقا اكثر اشارة من الاقل  
 ان لم يرفضا في سياق بيان ذلك في القران ان شاء الله تعالى وايضا هنا وحرمان  
 وهو ان يحرم بتسكين من غير كعبين او عمرتين وهو غير مشروع كما ينبغي ان شاء الله تعالى واذ  
 احرم باحد الوجه دخل مكة وفصل ما ياتي في باب دخول مكة **فصل** في سبب ان يكون  
 احرامه الحج في اشهر الحج وفي البدايع ما يدل على ان ذلك سنة لانه قال فيما اذا احرم فيها  
 انه كرمه لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من سنة الحج ان لا يحرم بالحج الا في شهر  
 الحج ومخالفة السنة مكروهة وفي فتاوى المراجعة يكره الاحرام قبل دخول شهر الحج فاذا  
 دخل فاعجل من الاحرام هو افضل الا اذا خاف ان لا يمكنه الاتقاء عن محظورات الاحرام وفي  
 الاختيار قال ابو حنيفة الاحرام من مصر افضل ان ملك نفسه في احرامه ويستحب ان  
 الشئ في الحيات الذي يحرم منه ان يحمله ثانيا فلما مر به من التبليغ اليه ويستحب على ما سجد  
 وانهم عليه ويخلص منه حتى يصل منه ان لا يرد الا في جمعة الكرم من يفرغ نفسه واعتبار  
 فاة في الاحرام لتسبها بالاموات فيحكي ان العزيم الكرم هو اذا اراد الاحرام يستحب قبل الغسل  
 ان يغتسل بغيره ويغسل بطنه او يخلو والتف هو السنة ويخلو عامه ويجوز  
 اخلاها ان كان معه ويغسل بغيره او يخلو او يتوضا ويستاك **فصل** في غسل الفضل بغير راسه  
 عقيب الغسل وهذا الغسل او الوضوء سنة وهو الاصح وقبله مسند في الكرم ان  
 يستحب للخص والنفس والحيات في السروجي سنة وبه صرح في الهداية في غير القمي وهذا  
 الغسل او الوضوء للنظافة لا الطهارة حتى يفرغ من الكرم والنفس وان كان للنظافة وانما في  
 الناحية لا يقتبر اليم ببله عند العز من الماء وكل غسل يغسل بهذا الغسل فالوضوء يقوم مقام  
 في اقامة السنة لا في حق الغسل كفضل الجمعة والعيد كذا صرح في الهداية والقنا  
 فكاف ولخاني والمراج الوهاج ان الوضوء يقوم مقامه **فصل** في الافضل ان يغسل بنية الغسل

للأحرام

في الزمان

للأحرام ولو تركت النية جازة وفي مجمع الفتاوى وان احرم بغير وضوء جاز ويكره  
**فصل** في بعد الغسل بغير من الملبوس الذي يحرم على الحرم ليسه وليس من  
 احسن ثيابه ثوبين خديدين او غسيلين ابيضين نظيفين غير مخيطين ازارا  
 ورد **فصل** في سبب ان يلبس بخلين ان يلبس **فصل** في لباس الازار والرد آسنة في ما للرجال  
 وغيره فسبب **فصل** في تجديد افضل من الغسل ولما قصر على ثوب واحد ما تروى جازي  
 ويجوز ان يكون اكن من ثوبين وكذا يجوز ان كانا اسودين او قطع خروق في حطة لكن لا  
 ان لا يكون فيها حياطة **فصل** في شد الازار فوق سرته وادخل كفيه وظهوره وصدره  
 وان عزز طرفه في ازاره فلا بأس عليه وله ان يستتر جميع بدنه غير راسه ووجهه وقال  
 الكرماني في السروجي يكون مضطجعا في احرامه وهو سنة وفي رواية لم يفسد في هذا الزمان  
 قالوا لا لاهل ولا سنة على الوجه الذي ذكرناه وذكر السيد الكفاية شرح الهداية معبرا  
 الى الجامع الصغير لا ما للطوبى في كيفية الاحرام ويدخل الرد استخت بمينه ويلتزم على  
 كفه الا اليسر ويبقى كفه الايمن مكشوف انتهى وهو ايضا يشير الى ما ذكره الكرماني  
 وفي جامع الفقه وله ستر منكبها الا انه يكشف لوجهها وقت الاضطباع **فصل** في الغاية  
 بعد ما حكى قول الكرماني انه اذا يكون في الطواف في الطر بل هو سنة في الطواف  
 ولو اضطجع قبل شروعه في الطواف بقليل فلا بأس به وفي الغرض وينبغي ان يضطجع قبل  
 الشروع في الطواف بقليل **فصل** في الطواف ان اكثر الكسب طاعة بان الاضطباع ليس  
 في الطواف لا قبله في الاحرام وعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعي **فصل** في الخروج عن المكمل  
 المحرم على الحرم واجب فليس بشرط لا تقاد الاحرام حتى لو احرم وهو لا يسقط الخطا يعتقد  
 احرامه ويكره ويلزمه الترك والجزا **فصل** في احرامه وعليه فيصير بغيره شرعا عندنا خلافا  
 لقوم قالوا يخرج من قبل جليه **فصل** في سبب ان يتطيب ويدهن باي دهن سائ  
 مطيبا او غير مطيب ويتطيب باي طيب سائ عند ابي حنيفة وابي يوسف سواء كان بقي عسنة بعد  
 الاحرام او لا في المشهور من الرواية وهو قول محمد والاشرجح وقال ليكن ان يتطيب  
 بطيب يبقى اثره بعد الاحرام كالمسك والغالية ونحوهما ويجب بذلك عندنا **فصل** في قول  
 في قولهم في الشعر وفي السروجي التطيب على قوتها بما لا لون له وفي التكة ويقول محمد ناخذ  
 وكذا قال الطحاوي في شرح معاني الآثار وبناخذ وفي التتارخانية والعصم ما ذكر في  
 المشهور من الرواية وفي فتاوى في خان لا يكون التطيب بما يبيح حمله في الروايات  
 الظاهرة **فصل** في الطر بلبسه وهو الصحيح وجعل القرا حصارا في خارج المنظومة الخلاف  
 بين محمد وصاحبيه ايضا فيما لو ادهن يدهن قبل احرامه ففي اثره بعدة **فصل**  
 الكرماني هذا يعني الخلاف في البدن واما في الثوب فيكره التطيب بما يبقى اثره بعد كل

يشد الازار

سعد  
مزعجا







ام **وهذا** بالاتفاق بين اصحابنا وهو الصحيح **بخلاف** افتتاح الصلوة عندها **وهذا** على اصله  
 حنيفة في الصلوة **ظاهر** وهو على القول الصحيح **فقال** بين الصلوة والحمد **وهو** ان يابحج او مع من  
 باب الصلوة **وفيها** وحيثما كان لكن العربية افضل **وقال** الفضل هو على الخلاف الذي ذكره  
 المشروع في الصلوة **يبيح** ان من يحسن العربية لا يجوز تغييرها وان يجوز **وذكر** صاحب  
 البديع وسواء كان اى الذكر بالعربية او غيرها وهو يحسن العربية او لا يحسنها  
**قال** وهذا على اصله حنيفة وان يوسف في الصلوة ظاهر ومظاهر الرواية عن محمد في الحج  
 وروى عنه انه لا يصير محرم الا اذا كان لا يحسن العربية **كافي** باب الصلوة **فما** على اصلها  
 ومحمد على ظاهر الرواية **فقال** بين الصلوة والحمد **وهو** ان يابحج او مع من  
 ذكر غير واحد انه مع محمد في الصلوة والحج **في غير العربية** منهم صاحب الهداية والفتاوى شارح  
 اكثر وغيرهم **وقد** ذكر صاحب البديع في كتابه الصلوة بنفسه **كثير** انه مع محمد **قال** والله سبحانه وتعالى  
 اعلم **وروى** الحسن بن علي بن يوسف ان غير التلبية من الاذكار لا يقوم مقام التلبية **فما** كافي في  
 الصلوة على قوله **قال** في المحط **ويجوز** بكل ما هو ثابت على الله تعالى **وبان** لسان ذكره **وقال** يوسف  
 انه لا يصير محرم بدون التلبية الا اذا كان لا يحسنها كما في تكبيرة الافتتاح والصحيح ان هذا  
 بالاتفاق **بخلاف** افتتاح الصلوة عندهم **فان** حنيفة ومحمد **يراهما** ان الذكر الموصوف  
 لافتتاح الصلوة لا يختص بل يفتقدون لفظ **فان** يابحج او **ووجوه** الفرق لا يوسف على  
 ظاهر الرواية عنه **وهو** ان يابحج او مع من باب الصلوة فيقوم غير التلبية وغير العربية مقامها  
 ولو قال الله ولم يزد عليه **قال** الشيخ الامام محمد بن الفضل هو على الخلاف الذي ذكرنا في المشروع في  
 الصلوة من قال يصيربه شارعا في الصلوة يقول يصير محرم **ومما** لا يصير شارعا **فان** يقول لا يصير  
 محرم **وقال** في المحط في المشروع في الصلوة **ولو** قال الله لم يزد عليه **وهو** الا **وقال** لا يجوز  
**واعلم** ان الشرط في التلبية وما يقوم مقامها من الذكر ان يكون باللسان **وهو** لا يشترط  
 مع ذلك السمع نفسه او لا لم يذكره اصحاب المناسك **ويبين** ان يكون على الخلاف  
 الذي في القراءة في الصلوة **فمن** الهندوان **يشترط** في القراءة السمع نفسه  
 وعند اكثره لا يشترط لغير الحروف يكفيه وان لم يسمع نفسه **ويحتمل** قول الهندوان  
 وقالوا على هذا كل ما يتعلق بالنطق **ولا** شك ان التلبية مما يتعلق به **فمن** هذا ان لم  
 يسمع الحروف باللسان وذكر التلبية في القلب **فمن** يتردد من لم يلب بالانفاق **ولو** مع الحروف  
 قاسم نفسه **يصح** بالاتفاق **وان** مع الحروف ولم يسمع نفسه لم يقبض على الصحيح خلافا  
 للحنيفة **فصل** في التلبية **قال** في سائر والطرايبى وغير التلبية من  
 واحدة حين يشروع فريضة وما زاد فسنة **وقال** السريجي وصاحب الاختيار التلبية من  
 شرط الزيادة سنة **قال** في المحط والاختيار حتى يلزمها لاساءة بتركها اى بترك الزيادة

وذكر

وذكر الطحاوي في شرح الانوار ان التكبير والتلبية وكان في اركان الصلوة والحج **نقله** شارح  
 الجمع **وقال** هذا اختيار الطحاوي **ويحتمل** ان يكون في اركان الصلوة والحج **نقله** شارح  
 عندنا **قال** في الخبر **ويحتمل** ان يكون في اركان الصلوة والحج **نقله** شارح  
 محب الدين الطبري في الفريضة والتبعية **في شرح السنة** **والوزير** بن هبة في اختلاف  
 المسائل **فقالوا** عن ابي حنيفة ان التلبية واجبة **وقال** الطبري يجب بتركها  
**ومر** **قال** في الخبر **وليس** هذا من ذهب ابي حنيفة **وخالفه** فكان من فرج وجوب الدم بتركها  
 على قول من يطلق على التلبية انها واجبة من الاصحاب انتهى **قلت** وقد ذكر في الاصحاب  
 اطلاق الوجوب على الفريضة سيما القدرى **وقال** منه ذلك في غير موضع حتى قال في الحج  
 وكذا في الزكاة والصوم وغير ذلك **فقال** لا يريد بذلك الا العربية فلا خلاف ولا  
 ضيق للاعتدال **فقال** في غير **فصل** في صفة التلبية **واذا** اولى الامر بعد السلام من  
 الركعتين يلبس عقيقه كما قرأ بعد كونه او عند منيه والاقول **وصفة** التلبية  
 المسنونة ان يقول ليك اللهم لك لاسمك لك ليك ان الحمد والمنة لك **والمالك** بترك  
 لك اخرجه السنة **وقال** في رواية ليك اللهم لك ليك ان الحمد والمنة لك **فقال**  
 وفي اخرى ليك اللهم لك لاسمك لك ليك **والاخر** هو الاول **بالاجماع** **وقال**  
 ان الحمد يجوز كسر الميم ونحوها **والحنان** كسر كذا **قال** في غير واحد **وقال** ان شأنا ان  
 وان شأنا كسر **وقال** عن محمد كسر **والفضل** وهو اختيار الكسائي **وفي** المشكاة **والكشاف** **وقال**  
 والمنة يجوز فيه الرفع والنصب **الحسن** **وقال** كذا **المالك** يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب **وقال**  
 ان يقف عند قوله والمالك **ويشترط** لاسمك لك **وقال** **ويجوز** رفع الصوت بالتلبية بحيث  
 لا ينقطع صوته ولا يتسرع **وقال** في اركان الدين **شارح** الهداية **في** سنة **وقال** **قال** في الخبر  
 ابن الصمام **وهو** سنة **فان** تركه كان مستحيا **ولا** يحل فيه **فقال** في نفسه **وقال**  
 يتضرر **وقال** **ولا** يحل ان لا منافاة بين قولنا لا يجزئ نفسه سنة **رفع** الصوت **وقال**  
 الادلة **المالة** على استحباب رفع الصوت بشدة **اذ** لا تلازم بين ذلك وبين الاجهاز  
 اذ قد يكون الرجل جهوري الصوت عال به طبعاً فيجوز الرفع العالي مع عدم تقيده **وقال**  
 ابن الحاج المالكي **وليجز** ان يفعل بعضهم من انهم يرفعون اصواتهم بالتلبية حتى يصيروا طوق  
 وبعضهم يخفضون اصواتهم حتى لا يكاد يسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى **والمراد** لرفع  
 صوتهما **يل** يسمع نفسه لا غير **قال** في شرح اكثر **وقال** **الحسن** المشكاة **لا** يرفع صوته **ويجوز**  
 ان يصلي على النبوي صلى الله عليه وسلم اذ ارفع من التلبية ويخفض صوته **وقال** **ويسأل** الله تعالى  
 رزقاً **والجدة** **ويسئله** **بمن** النار **ويدعو** بما يحب لنفسه **ولما** **وقال** في شرح اكثر  
 واسحق بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وقبلكه **فمن** واجلي من ذلك

ليك



الذين استجابوا لك وامنوا بوعظك واتبعوا امرك واجعلهم من وفدك الذين  
رضيت عنهم وارفضيت وقيل **قال** لهم فلا حرج لك شعري وبشري وحلي وحشي  
وعظامي **ويستحب** ان يكرر التلبية في كل مرة ثلاث مرات **وان** ياتي بها على الاولا  
ولا يقطعها بكلام **ولو** مرة السلام في خلالها **فان** يكرر لغيره ان يسأل عليه في هذه المسألة  
واذا اراد شيئا يجيبه قال ليكن ان العيش عيش الاخرة **فصل** ولا ينبغي  
ان يخل بشئ من التلبية المستوفى **قال** في المحيط وان زاد عليها فحسن **وقال** في البداية  
والكرما في انه مستحب **وهذا** بعد الايتان **اما** في خلاصتها **قال** له سلب الشراج **وقال**  
في شرح محضر الكرخي للقدوري **قال** احسانا السنة ان ياتي بتلبية رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا ينقص فيها فان زاد عليها فهو مستحب **فقال** لا ينبغي ان زاد او نقص اجزاء  
ولا يضر **وفي** شرح الجمع التقيضي ما ذكره اتفاقا **وفي** الكافي والكنهاة ان التقاضي غير جائز  
وفي الكفاية شرح الهداية عند قوله ولا ينقص عنه **قال** الامام ابو بكر بن الفضل **وقال**  
الله لم يرد عليه كان على الاختلاف الذي ذكرنا في الشروع في الصلوة **فمن** قال  
يصير به سائر في الصلوة **قال** يصير به محرم ومن **قال** لا فلا **وقال** الطحاوي في شرح  
معاني الآثار ولا بأس للرجل ان يزيد فيها من ذكر الله تعالى ما احتج به وهو قول محمد بن  
ذكر كراهة الزيادة عن سعد بن عبد الله عنه **وقال** بعد اناخذ **قال** في البحر وهذا اختيار  
الطحاوي **وقد** صرح في الكافي والبدائع والكنهاة وغيرها ان الزيادة لا تكسر عندنا  
**ويستحب** شرح الجامع الصغير لقاضي خاين ولا ينقص شيئا من هذه الكلمات وان زاد  
عليها **جان** **وقد** ذكر في الاختيار **وقال** بان يقول ليكن وسعدك والحمد لله في يدك  
ليكن الله الحق غفار الذنوب الى غير ذلك مما جاء عن الصحابة والتابعين رضي الله  
عنه اجمعين **وقال** صاحب الاشرار والنجوين زادوا في رواية ليكن خطا حقا ليكن  
تعتد او رقا ليكن عدد التراب ليكن ذاك المعراج ليكن ليكن الله الخالق ليكن  
ليكن والربنا ليكن ليكن من عبد الله ليكن ليكن **ويستحب** رضي الله عنه انه كان  
يقول بعد التلبية ذا النعماء ذا الفضل الحسن ليكن مرغوبا ومرهوبا اليك **وقال**  
ابن عمر رضي الله عنه كما يقول بعد التلبية ليكن ليكن وسعدك والحمد لله في يدك والربنا ليكن  
والعمل **وقال** في المعراج قبل معراج الملائكة **قال** النعماء **وقيل** في المعراج ذو النعمة  
والعلاء **والله** الحق محمد نبي الله وخر الحق ورضي الله عنهما **والربنا** نبي الله  
والحمد لله والفضل **وقد** ذكرنا في القصر عوسكري ومعناها الطلب والمسألة هي الرغبة  
الى من يده الخبز **ويستحب** سعدك ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة واسعدا بعد  
اسعاد **فصل** ويستحب الاكثار من التلبية في كل حال فلو مرة واحدة في احوال

اجزاء ويكون مسيئا بترك الزيادة **ويمكن** منها قايما وقاعدا ومضطجعا وراكبا وان لا  
وسايرا ومحمدنا وجنبا وحليفا **ويستحب** ان يتأخرا عن غيرهما في الاحوال والازمان وكل  
ما علا شرفا او هبط واديا **وعند** اقبال الليل والنهار **وقال** الحسن **وعند** كل ركوب  
ونزول **وعند** اصطدام الرفاق واجتماعهم **واذا** استيقظ من نومه واستعطف راحته  
واذا كان في جماعة لا يعيشه **ارسل** على التلبية الاخرى كل انسان يليه لنفسه دون ان يعيش على صوت  
غيره **ويستحب** ايضا ان يلي غيب الصلوات مطلقا من غير فصل بين المكتوبات وغيرها  
في ظاهر الرواية وعليه مستحب في البهايع **فقال** فرائض كانت او نوافل **وحضه** الطحاوي  
بالمكتوبات دون النوافل والصلوات وهو رواية شاذة **قال** لا ينبغي ان ياتي بها في  
في شرح الهداية والتعميم **اولى** **ويستحب** التلبية في سجدة ومشي وعرفات **ولا** يلي  
حالة الطواف والسجدة الاطلق بعضهم **ويستحب** في الاصل ان يلي في السجدة **فصل** الاطلاق  
على سائر العز فانه لا يلي في سعيها **وقال** المحرر في ايام التوسيع **يبدأ** بالتكبير ثم التلبية **وقال** المسبوك  
لوتابع امامه في التلبية يفسد بخلاف التكبيرات **والكلبية** في سجدة وسنة ومضطجعا ولا  
منها مندوبة **فالزمن** في واحدة عند الاحرام **والزيادة** على المرة سنة **وعند** تقاير الاحوال  
مستحب **وقد** ذكره الاكثار منها من غير تكرار **فصل** في بعض التلبية ليكن  
وردت بلفظ التنية والزيادة بها تكثيرا لا جابة مرة بعد اخرى **بل** قيل معناها انا المقم على  
طاعتك اقامة بعد اقامة اي اجبت اجابتك اجابة بعد اجابة الى ما لا يخفى له **وقيل** التجاهي  
بضدك اليك يارب مرة بعد اخرى **وقيل** محبتك لك **وقيل** اخلاصك لك يارب  
مرة بعد اخرى **وقيل** الخضوع اي خاضع بين يديك **وقيل** في ايمانك وطاعة  
والاخلاق **في** ان التلبية جواب الدعاء **وانما** الخلاف في الدعاء من هو **فصل** هو الله  
بقال **وقيل** هو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقيل** هو الخليل صلوات الله وسلامه عليه وهو  
الظاهر **فصل** في تقليد البدن قد تقدم انه لا ينعقد للاحرام عندنا **فصل** في التنية  
بل لا بد من انضمام شئ اخر اليها من التلبية او الذكرا وتقليد البدن **اما** التلبية والذكر  
قد ذكرنا **واما** التقليد فاعلم انه اذا قلد بدنة تطوع او نذر بان نذر ان يهديها الى مكة  
او جزا صيدا او جارية اخرى كان طواف الزيادة جنبا او غير ذلك من الخايات كالحلق ونحوه **وهذا**  
قرآن او تمتع او غيره لك وساقها الى مكة ونحوه معها نوبا الى الحج او العمرة او القران او الفسك  
من غير تعيين قد صرح بها وان لم يلب **وقال** التقليد اذ يوطئ على بدنه قطعة يغسل  
او شرا كالفعل او عروة مزادة او نحو شجر وهو قسرها او نحو ذلك مما يكون علامة على  
انه هدي **قال** الكرماني **ويستحب** ان يكره عند التوجه مع سوق الهدى **ويقول** الله  
الكرلا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد **قال** صاحبنا والاولى ان يقدم التلبية



على التقليد لا يصح بما بالتقليد لان الاحرام بالتلبية افضل وفي الاصحاح والسنة ان يكون  
 الشروع بالتلبية **ثم لا قامة** تقليدا للهدي وسوق مقام التلبية شرايط فيها **التي** فلا يصح  
 بمجرد التقليد والسوق ما لم تنضم اليه نية الفسك كذا في عامة الكتب وذكر في شرح الطحاوي  
 ولو قلنا بدنه في غير نية الاحرام لا يصح محرما ولو ساق هديا قاصدا الى مكة صار محرما في الاحرام  
 او لم يوقل صاحب النهاية وصورة محرما بمجرد السوق من غير انضمام نية الاحرام لم اجده في  
 الشروح بهذه العبارة الا في شرح الطحاوي فانه في عامة النسخ شرط النية بان يكون ما ينضم اليه نية  
 التلبية وسوق هديا لمعة وتقليدا للبدن **ثم لا** في شرح المحقق بن الهيثم في شرح الهداية وما في شرح  
 الطحاوي من انهما في عامة الكتب فلا يقول عليه **وما في** الاصحاح من قول السنة ان النية التلبية على  
 التقليد لانه اذا قلنا هاتين شيئا في الاحرام السنة ان يكون الشروع بالتلبية عبثا  
 عليا اذا كان المتقيد اويا اثم وبه مخرج القذوري في شرح مختصر الكرخي بقوله لانه اذا قلنا هاتين  
 ساق قامة مع النية فيصير محرما غير تلبية **ثم لا** في شرح مختصر الكرخي بقوله لانه اذا قلنا هاتين  
 الهدي من غير تقليد ونوى الحج لا يصح محرما وان نوى حجه معها **ثم لا** في شرح مختصر الكرخي بقوله  
 في الخط لان التحليل ليس بقرينة والاستعانة بقرينة عند ادراج **ثم لا** في شرح مختصر الكرخي بقوله  
 ضايع الحج لان الشا من تركه اثم **ثم لا** في شرح مختصر الكرخي بقوله لانه اذا قلنا هاتين شيئا في الاحرام  
 المشايخ في قولهم يوسف بن محمد قال بعضهم لا يصح محرما عند ما اثم لان الاستعانة ليس بقرينة عند  
 بل هو مباح فلم يكن في **ثم لا** سوق الهدي والتوجه معها والادراك والسوق ان يثبت بها الا  
 في بدنة المعة والقران ولو قلنا هديا لم يسبق او ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما عليا في الشا  
 وذكر في شرح الطحاوي انه لو قلنا هديا الاكل والبقري ونوى به الاحرام يصح محرما وان لم يسبق  
 الهدي اثم **ثم لا** اذا قلنا الهدي بعت بها على يد رجل ولم يتوجه معها بقرينة بعد ذلك يريد  
 الفسك فان كانت البدنة غير المعة والقران لا يصح محرما حتى يطهرها **ثم لا** اذا ادركها وساقها  
 ما يحرم **ثم لا** الحقوق شرط بالاتفاق بين اصحاب **ثم لا** واختلفوا في اشتراط السوق بعد الحقوق  
 فلم يشترطه في الجامع الصغير واشترطه في الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال في تحرير الاسلام  
 ذلك امر اتفاق **ثم لا** وانما الشرط ان يلحقه وفي الكافي قال في شمس الامة الرضوي في المبسوط اخلفا الصحابة  
 في هذه المسئلة على ثلاثة اقوال منهم من يقول اذا قلنا هاتين شيئا **ثم لا** منهم من يقول اذا توجه في ارضها  
 ما يحرم **ثم لا** منهم من يقول اذا ادركها فساقتها صار محرما **ثم لا** اخلفنا بالمشي في ذلك وقتنا اذا ادركها  
 وساقها صار محرما اتفاق الصحابة على ذلك وفي الحديث انهم اجتمعوا في اثم **ثم لا** في العناية والفتح قال  
 ادرك فلم يسبق وساق غير فوسقوه لان فعل الوكيل بحضرة الوكيل فعل الموكل وهذا ما على عدم  
 اشتراط سوق الموكل على ما ينضم من الضائفة **ثم لا** وانما ان كانت البدنة للمنتفع وقد بعت بها فانه يصح  
 محرما حتى توجه اليها مع نية الاحرام وان لم يدركها احسانا والقبيل ان لا يصح محرما حتى يلحقها

وهنا

**وهنا قيد** لا بد منه وهو انه انما يصح محرما في هدي المتعة بالتقليد والتوجه او الصلابة  
 اشهر الحج فان حصل في غيرها لا يصح محرما ما لم يدركها ويسير معها كذا في الرقيات قال ابو اليسر  
 وينبغي ان يكون هدي القران كذلك ذكره ابن القيم في شرح الكعبرة وفي الفتح ذكر ابو اليسر ومقرن  
 يجب ان يكون كالمسقة اثم **ثم لا** في بدنة التطوع والهدى والقران لا يصح الا محرمات ما كان سوا  
 كان في اسم الحج او لا ما لم يدركها كما مر **ثم لا** ان يكون للهدي بدنة وهي من الاول والبقري  
 يقلدان بالاجماع **ثم لا** والغنم لا يقلد ولا يحلل ولا يشعر عندنا **ثم لا** في بدنة التحليل والتقليد  
 احب منه **ثم لا** واشترط جماعة في بدنة فقلدها احدهم صار محرما من ان كان بامر البغية  
 وساروا معها **ثم لا** في غير امره صار محرما وانما حجه اعلم واحكم **فصل** هذا ما ذكرنا  
 شرايط انعقاد الاحرام ليعلم النية والذكر وما يتوهم مقامه **ثم لا** في شرط انعقاده  
 ترك المحظورات **ثم لا** فلو احرره لا بسا الخط او بجماعها بغير احرامه ويجز به مع الكراهة  
 كذا في خزانة الاجل **ثم لا** في كشف الاسرار اذ اجماع المحرم او احرره بجماعها بغير طهر وما  
 موجبا اذ آد الاعمال مع كونها سدا من بابها **فصل** في ايجام النية  
 والاطلاق في الاحرام **ثم لا** في افعال من النسيين **ثم لا** في المشهور خلافة **ثم لا** في الاحرام الملبس  
 المطلق بخلاف الاجماع **ثم لا** في نفسه ان ينوي نفس الاحرام من غير تعيين حجة او عمرة  
 او قران **ثم لا** في نوى الاحرام ولم يحدد نية في حج ولا في عمرة لزمه المضي في احد  
 النسكين وله ان يعين لا يتما شاء قبل ان يشترع فما لا فقال **ثم لا** في تعيين خيلاف  
 حوطا واحدا كان احرامه للعمرة او وقف بعمرة فالحج وان لم ينو ولو احرره قبل الانفصال  
 فقتل بدم نيتين للعمرة حتى يبع قضاؤها لا فضاة حجة **ثم لا** كذا اذ اجماع فافسده بجماعه  
 المضي في عمرة وقضاؤها **ثم لا** ولو احرره من احرامه زائلا فالاول للعمرة **ثم لا** وان احرره من  
 فالاول للحجة **ثم لا** وان لم ينو الثاني ايضا شيئا فينقارن **ثم لا** في يمينه ويمنه ويخرج  
 يمينه الحج فاحرم ولم ينو شيئا فينوح ببناء على ان جواز العبادات بنية سابقة قيل  
 لمجد فان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ما شاء لم يطف فاد  
 طاف بالبيت فحرم **فصل** ولو احرره بالحج ولم ينو في بدنة ولا تطوعا  
 وعليه حجة الاسلام يقع من حجة الاسلام استئناسا بالاجماع في ظاهر المذهب **ثم لا** في ان  
 ابايحه وعليه حجة الاسلام فاحرم مطلقا كان فقلنا ذكره الزاهدي **ثم لا** في نوى الحج عن الغير  
 او لندرا او المقطوع كان عما نوى ان كان لم يحج الفرض بعد ذلك في غير موضع **ثم لا** في نوى  
 الفرض بنية النقل **ثم لا** في نوى الفرض **ثم لا** في نوى الفرض **ثم لا** في نوى الفرض  
 فلو نطق في قول او حيفة ولبه يوسف قال ابو الفضل الكرماني ورجع ابو يوسف في الاما  
 فقال بخرو عن حجة الاسلام اثم **ثم لا** وذكر الغا في يوسف اذ اجماع بنية النقل

ط  
لا يصح محرما



يقع عن حجة الاسلام قال بسببه انه اذا نذر حجة وعليه حجة الاسلام واحرم مطلقا كان  
نقلا **فصل** وفي الجامع الكبير لو اهل بيوت الحج المندورة التطوع يكون  
نظروا عند محمد بن عبد الله بن يوسف يقع عن النذر ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة  
الاسلام عند محمد بن عبد الله بن يوسف في الاصح كذا في النحر وفي الكافي ولو نوى حجة الاسلام  
والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا وفي الفقه شرح الهداية ولو احرز نذرا ونقلا او نوى فوضا  
ونظروا كان نظروا عنده وكذا عند محمد بن يوسف في الاصح انتهى وقوله كان نظروا الى اخره  
خلاف ما في غيره ولعله وقع سهوا من النسخ وبذلك عليه انه ايض ذكر في الفقه في باب الظاهر  
كما ذكر غيره فقال ولو نوى حجة الاسلام والتطوع فهو عن حجة الاسلام اتفاقا عند  
ابن يوسف لان نية التطوع غير محتاج اليها فقلت عند محمد بن عبد الله بن يوسف لما بطلت الحجتان  
بالتفريق بقي مطلقا وبه تبادى حجة الاسلام فافهم **فصل** ولو نذر لحرمت الله تعالى  
بصرف نفسك ان تغفل بسكا كاملا وفي ما روي قاضي خانب لولا ان لم يكن حجة لا اطوف فيها  
طواف الزيادة ولا اقض عرفه يلزمه حجة كاملة **فصل** في المظنون لو احرز  
حجة ولو نذر انما عليه نذر نيتين انما ليست عليه يلزمه الحضر بخلاف التطوع والهم قوله  
فاته الحج يتحل بغيره وكذا لو اضرده يلزمه المضيق فيه وفي الفقه ولو احرز ما يحج على ان عليه  
الحج ثم ظهر ان لا يحج عليه يحضر فيه وليس له ان يبطله فان ابطله فعليه قضاءه لان لم  
يسرع من الاحرار ابا الا لله والفضاء وذلك يدل على لزوم المضيق مطلقا بخلاف  
المظنون في الصلوة وفي البرزوي وكشف الاسرار شرح المنار اذا شرع في الاحرام على  
هذا الوجه اي الظن لم يصر فلا قضاء عليه وفي حاشية البرزوي لانه اذا اصرح بخلاف ذلك  
لا يحتاج الى الاضمار للخروج فلا يلزم القضاء **فصل** الاحرام ما احرز به الغير جاز  
فاذا قال حرمت كما احرز به غيره ولو لم يعلم ما احرز به غيره لم يلزمه حجة او عمن فاذا احرز  
عن الحج بالعدوات فعليه القربة وكذا لو اصرح **فصل** في بيان نسيان ما احرز به لو  
احرز بشي يعينه ثم نسيه لم يلزمه حجة وعمره وقدم افعال النية على افعال الحج ولا يكون قارنا  
ولا يلزمه هدي القران ولو اصرح لم يدي واجد ثم يقضي حجة وعمره ولو جامع مضيقا  
وعليه دم ويقضيها ان شأج بينهما وان شأ تزق كذا في الحجة وقال قاضي خانب في فتاويه  
اذا احرز بشي ونسيه لم يلزمه حجة او عمره هكذا ذكره بابه وهو بخلاف ما في الحجة غير  
الان بقا ان او يحرر الوفاة بغير الله اعلمه وقال الكرماني والسروجي وان احرز  
بنسك واحد معين ولو لم يسمه او شك فيه قبل ان ياتي بفعله افعال النسك فانه يتحرر لان  
غلبة الظن تقهر مقام اليقين فان لم يقع تخبره على شيء يلزمه ان يفرض اخياطا انتهى وينبغي ان  
يراد بقوله يلزمه ان يفرض القران للحيج المعوي وهو الحج لا القران الشرعي لموجب الدم لما قال في

الغاية لزمه

الغاية لزمه ان يكون قارنا ولا يلزمه هدي القران انتهى **فصل** ولو اصرح في الحجة لا يكون قارنا فيحفل  
على القران الشرعي ولو اهل بيوتهم نذر نيتين او حجتين لزمه في القياس حجتان  
وعمرتان وفي الاحتضان حجة وعمره وعليه هدي القران ولو اصرح بعين يديين لزم في الحرامين  
وعليه قضاء حجة وعمرتين لا ناسجنا قارنا بخلاف ما قبله اذا لم يعلم ان احرامه كان لشيئين  
**فصل** في احرام الاخرين قال في خزانة الاحكام اذا اقضا الاخرين وليسوا بدين وعلى كعتين  
وهو يريد الاحرام فنوى بقلبه وحرك لسانه كان محرما وفي الحجة الاخرين يحرك لسانه ان  
قد روي بقلبه فيصير محرما وفي الفقه الاخرين يحرك لسانه مع النية وفي الحجة غير كالتسا  
مستحب كما في الصلوة وظاهر كلام غيره انه شرط ان يصرح به في النية اما في حق القراءة في  
الصلوة فاختلافوا فيه والاصح انه لا يلزمه التحريك انتهى وانما يحتاج ههنا الى التحريك  
في حق التلبية لا النية فانتبه **فصل** في احرام المعنى عليه من نية توجه الى البيت  
لحرار يريد حجة الاسلام كما عني عليه قبل الاحرام فليست عنه رخصة وفي نفسه ونوى وقد كان  
امرا محابا بذلك بصير المعنى عليه محرما ولا يشترط التجريد والباس عن الحنيط ويجزئه عن حجة  
الاسلام بالاجماع لان النية في التلبية عند الحج بنفسه بامر جازية بالتحلف واذا وجد  
الاحرام قبل الاعمال والنوم يحرم عنه اذا انا ما وعني عليه فينوي عنه فيقول اللهم اني اريد  
الحج فيسرع ولو تقبله مني نذر على عنه وله ان يحرم عن نفسه مع ذلك فيصير الرقيق محرما عن  
نفسه بطريق الضمان وهو المعنى عليه بطريق النية كما لا يحرم عن ابنه الصغير ويقتل محررا  
الرقيق عنه اليه فيصير محرما كما لو نوى هو وليه ولو انكب محطورا لزمه حرام واحد لحرار نفسه  
ولا شيء عليه من حجة اهلا له عن المعنى عليه ولو حصل الاتفاق للمعنى عليه في احرامه لزمه موجه  
واذا كان غير قاصد هذا او اما ان اصرح به بذلك فاصلا فاهلوا عنه جاز ايضا عند الشيخ وعند ابن  
يوسف ومحمد لا يجوز ولو اصرح عليه بعد الاحرام فقتضوا به المناسك يحرمه اتفاقا ولو احرز عنه  
لقتاوه بالبرزوي بغير امر لا رواية فيه فاحلفا المشايخ على قول الشيخ قبل يجوز عنده وقبل لا يجوز  
ذكر القولين في الحجة والخبر موقوف على الشيخ ابو عبد الله الجوزي كان الجصاص يقول لا يجوز  
احرام غير الرقيق ثم رجع وقال يجوز قال الشيخ ابو الهيثم وهو الاول يعبر الجوزي ولو افاق  
بعد ذلك او استيقظ من منامه وجب عليه الاعمال وكف عن المحظورات وان لم  
يقف في الفقه واعلم انهم اختلفوا فيما لو استمر اعما المعنى عليه الى وقت اذا افعال  
صلح ان يسهل دوابه المشاهدة فيطاف ويسعى به ويوقف او لا بل مباشرة الرقعة بذلك  
عنه بجزمه فاختار طائفة الاول واختر آخرون الثاني وجعله في المبسوط الاصح وانما  
ذلك لانه لا ينبغي في العناية بالحج ان يباينهم عنه في اذنه حجة وفي الحجة وامامنا الكنا  
هل تادي باهلا من رفته من المشايخ من قال تادي لانه ان الاولى ان يطوف به ويقفوا

بشئين

المصغر

بغيره



يكون اقرب الى اذ آره لو كان مقيفاً **والله** ما لشيء الاية الشريفة ومنه من قال لا انتهى والله  
ما لا قاضيان وما جازايع وغورهما **قال** قاضيان في فتاويه ولو احرر باجتماعهم عليه  
فما اراه حول الميت في جبره واقفوه به فوات ومزلة ووضعا الاحكام في يده ورواها  
وسواء به بين الصفا والمروة **جاء** عن محمد في الحرم اذا انتهى بينهم اذ اطفئ به تشبيها  
باطق حيايين **وعنه** ايضاً لو روي عنه بالاحكام ولو جعل في موضع الوحي **جاء** في الفضل ان  
يخرج احراماً **جاء** ولا يجوز ان يخطأ عنه حتى يجل في الطواف ويطأ به وكذا الوقوف في  
التي **وقد** ذكر في الاسلام اذ انتهى عليه بعد احرار صنفه المشاكفة فانه يجوز عندنا  
جماعاً لا من المأثور وقد سبقت النية منه **قال** الشيخ قال الذي في الفقه ويشكل عليه اشتراط  
النية لجواز كان هذه العبادة وهو الطواف ثم توجهه هذه النية **جاء** في الاول في  
التفصيل ان جازا الاستتابة فيما يحضر عنه ثابت فجزز النية في هذه الاضال **ويستتر**  
فيهم الطواف اذا طوف به كما تستر نية **الان** هذا يقتضي عدم تغير حمله والشيء ولا  
اعلم بحرية كغيرهم **وقوله** ولا العلم في آخره مشكول لانه ذكر نفسه اذ لا يستتر في  
الاحكام **جاء** عنه ان كلامه هنا ضمن اعني عليه بعد احرار **وقد** ذكر من عدم اشتراط التحل والتمتع  
اخر في الذي اعني عليه قبل الاحكام **فصل** في احرام الصبي ولو احرر  
لا يفتقر احرامه عن حجة الاسلام عندنا بل يكون احرامه منوطاً بيقض المني **قال** لا يخلو  
اما ان يكون مميزاً يفعل الاداء بنفسه **اولا** في الوجه الاول يجمع منه ما تشرع في نفسه  
ويقضي المني **ويجوز** ما يفعل المبالغ ويكون حجه منوطاً **وفي** البداهة احرار الصبي  
المأثور في حيا كغيره لا يحرر **ان** ولو ترك هذا الصبي **جاء** في التحل وان كان يخطو رات  
الاحرام لم يحرر عليه ولا على وليه **وفي** الوجه الثاني وهو اذا لم يكن مميزاً حرر  
عنه ولله ولا يجوز اذ احرر نفسه كما في المصالحا ليداع بقوله اذ احرر من الجنون والصبي  
المذكور لا يفتقر **شرح** الجمع وعندنا اذا اهل الصبي اولى له لم يفتقر وضاً ولا اهلاً **وفي**  
المراتب عليه لعل انعقاده **قال** **قال** ولا خلاف المتأخر في منع بعضهم انعقاده اصلاً  
**وفي** الكافي لان الاحرام في الصغر والرق انعقد بالنفل **وفي** الغاية احتكاك الصبي ومق  
وجه صحيح **جاء** في الخلاف ولجوز لكون ابويه قال ذكره في الفتاوى **وفي** خلاف المتأخر  
والخلاف في حيا **قال** ابو حنيفة لا يجمع منه **قال** يحيى بن محمد عن قول ابي حنيفة لا يجمع  
عليه اذ احرر **قال** لا يجمع منه يتعلق ما وجب له ككفارة عليه اذ فعل يخطو رات الاحرام  
تأخر في الصبي **قال** لا يجمع منه **وقد** ذكر في الخلاف في خروج الآثار في رسول الله صلى الله عليه  
وسلم احرار الصبي **جاء** في هذا اجماع الناصر جيعاً عليه انتهى **قال** الصبي لو افسد احكاماً عليه  
كذلك اذا قاله الصبي **جاء** في حيا **قال** لا يجمع منه **قال** في الاحكام ما يقتضيه البالغ فان لم يكن له لم يجمع عليه

يختص به  
يختص به  
منه

وعنه انه يجب الطيب ولا يجب اللبس ذكره شراح الجمع **وفي** فتاويه من خان اذ اجمع الرجل باله  
ودله الصغر يحرر عن الصغر من كان اقرب اليه **قال** في فتاويه والدواخ يحرر منه  
القال دون الاخ **وفي** شرح الطحاوي ويبنى لولي الصبي ان يحرره ويلبسه ازاراً ورداً  
ويحبه ما يجب الحر من فعل الصبي شيئاً من محظورات الاحرام فليس عليه ولا وليه  
شيء لانه غير مخاطب **قال** فافسده لاقتضائه **وفي** المبسوط ما اهل الرجل من نفسه  
ومن ابنه الصغر معه ثم اصاب سيذا فعله دفراً واحداً ولا يجب عليه من حجة اهله  
عن ابنه شيء **قال** وايضا فيه الحقيقة لو احرر بنفسه وهو يفتقر او احرر عنه ابوه ما حرره  
ويبنى ان يحرره ويلبسه ازاراً او احرر **قال** في حيا **قال** في حيا **قال** في حيا  
او احرر اولى له فعل ما قدر عليه وفعل وليه ما عجز عنه **الان** كغيره الطواف فان اولى  
لا يصليهما عن الصبي **وفي** الخبة وكلما قدر الصبي على اتانته بنفسه لا يجوز النية  
فيه فكما لا يقدر عليه يجوز **قال** لو احرر الصبي ثم بلغ قبل الوقوف فان مضى على احرامه  
يكون حجه منوطاً عندنا **ولو** جدد الاحرام بان لم يوفى حجة الاسلام قبل الوقوف بغيره  
وقف وطاف مع حجة الاسلام بلا خلاف **وان** بلغ بعد الوقوف وفوات الوقت لا يجوز  
عن حجة الاسلام بالاجماع انتهى **الفتاوى** الائمة الا بغيره على ان الصبي ياب على طاعته  
ويكتب له حسنة سواء كان مميزاً ام غير مميز **ولكن** اختلفوا على ان يكون حسنة له  
دون ابويه **او** يكون الاجر لولي من غير ان يفتقر من اجر الولد شيء **قال** في فتاويه من خان قال لا يحرر  
الاسكان حسنة تكون له دون ابويه وانما يكون للوالدين ذلك اجر التعليم والارشاد  
اذ اقبل ذلك **قال** بعضهم حسنة تكون لابويه والاحاديث تدل عليه **روى** عن ابن عمر  
مالك انه قال من حلة ما ينتفع به المروءة **جاء** في فتاويه **ان** يترك فلدا علمه القرآن والعلم فتكون حسنة  
لوالده اجر ذلك من غير ان يفتقر من اجر الولد شيء **فصل** في احرام الجنون **قال**  
لا يجمع احرامه عن حجة الاسلام لكن يكون احرامه منوطاً بيقض المني **قال** لا يفتقر  
الحرم فان فعل شيئاً من ذلك فلا فدية عليه **قال** في حيا **قال** في حيا **قال** في حيا  
لا يجمع منه اذ احرر بنفسه يعق بل يفتقر عنه ولله **ويدل** عليه كلام صاحب المحيط حين قال  
كل جازا بقرقة في الصبي يحرر عنه ابوه فهو الجواز الجنون **وفي** الهدى احرار اكله الجنون  
لم يفتقر اصلاً لعدم الاهلية **وقد** ذكرنا في الاصل لو احرر الصبي مع ابويه وترك الذي لا يجمع عليه وكذا  
الجنون **وكذا** ابو حنيفة يحررهما انتهى **وهذا** يدل على انه يصح من الجنون  
اذ احرر **قال** وهو مقتضى كلام الكرماني **ولو** احرر الجنون بعض محظورات الاحرام  
لا يجمع عليه **وقد** ذكر في حيا **قال** في حيا **قال** في حيا **قال** في حيا  
اما اذ احرر البالغ بعد ثم انكب شيئاً من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فرق

يختص به  
يختص به  
منه



بينه وبين الجسد كذا في النضرة عن النوادر ولما قال الجوز وجد الأهرام قبل الوقوف  
يكون ذلك من جهة الإسلام والجوز إذا فعل منها الطاعات وأداء الواجبات ياب عليه  
كذا ذكره في الإسلام البرزوي وغيره **فصل في إخراج المرأة** أعلم أن المرأة كالرجل  
في الحرام والحلال إلا في عشرة أشياء أولها أنها تلبس من الخيط ما شاءت من الدروع  
والقصير والخنزير والسرور والخلع والخف والقضبان كذا في شرح القندوري وغيره  
الكرخي **قوله** يذكر الطحاوي والعقيد أبو الليث فيما يجوز لها لبس الخف والكرماي  
فقد أبدل على أنه لا يجوز للمرأة لبس الخف في الأهرام كما في الرجل **قوله** نقل عن القندوري وغيره  
أنه يجوز له أن يلبس الخف وهو الأصح انتهى وسكوته عن ذكره لا يستلزم عدم الجواز كالأخيه **قوله** لا يجوز  
لها أن تلبس المصروع يورس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون غسلا لا ينقض ولو لم تقبض  
ولفت على يد خرقه أو قطنها بل خضاب فلا فدية عليها وهذا إذا لم تقبض باللبس فيه  
طيب لما إذا كان فيه طيب كالحنا فليها ما يجب على المتطيب **قوله** ثانياً أنها تقطع رأسها  
لا وجهها ولو عطف وجهها بشيء محارم وفي النهاية أن سدل الشئ على وجهها واجب عليها  
لما ذكر في إصناف الناطقي أن المرأة المحرمة تزني على وجهها خرقه وتجاو عن وجهها  
**قوله** المسئلة على أن المرأة متممة عن أطراف وجهها لا الجانب بالضرورة كذا في الخطي  
الفتح قالوا والمصعب أن تسدل على وجهها شيئا يخفيه وفي جعلوا لذلك أعوادا كالثبة  
توضع على لحيته وتسدل فوقها الثوب وفي النوادر أنها تقطع فيها أن شاة ثالثاً أن لا  
تضع صوتها بالملكية **قوله** راجعاً أن لا تزل في الطواف خامساً أن ليس عليها المهرولة بين  
الميلين **سادساً** أن لها أن تلبس الحبوب والذهب وتقطع ما يشي عند عامة العلماء  
وعن طائفة أنه كره ذلك والصحيح قول العامة زاد هذا الفرق في الجوز والعناية ولم يذكر الكرم  
وهو أولى لا غير محصور بحالة الأهرام **سابعاً** أنها لا تتخلف عن تقصير ثامناً ليس عليها أن  
تقصير راسها كما في الرجل بل عليها أن تقصير من أطراف شعرها قد أغلته هكذا نقل الكرم  
عن الطحاوي والعقيد أبي الليث وغيرهما وأما ما هو على رفاة **قوله** في رواية أخرى  
لا فرق بين الرجل والمرأة في التقصير **قوله** ثاسعاً أنها لا تستلم الركن الأسود إذا  
كان عند جمع من الرجال **عاشراً** سقوط طواف الصدرة عنها بعد الحج والعمرة والنقاس من غير  
هرق **قوله** عشر أنها لا تدعى بالخمر طواف الزيارة عن أيام معدودة **قوله** على ما ذكر في الباع  
من أن يترك الوجه بعد لا يجب شي لا يكون هذا مما يختص بهما **قوله** الثاني من شرائط  
الحج لها أو النحر في الطنق إذا كان سفرها زاد بعض الثالث عشر ليس لها صعود  
المنارة والرملة إلا أن تتخلف عن الرجال **فصل في إخراج الغنم للشد** هو الذي  
لم يهرق فيه إحدى العلامات أو تعارضت العلامات فيه فهو بمنزلة المرأة احتياطاً في شرط

التواضع

يعبر

ويعبر في حقه ما يشترط في المرأة كالحرم وغيره فإن كان معه نساً من محارمه جاز له المساء  
معهن وإن كن أجنيات لم يجز ولا يجوز له الجول بين يدين كذا قاله الكرماني **قوله** في المحارم لا يسافر  
بغير محرمة **قوله** لقوام الذي شاح الهداية ويكره أن يسافر الخنثى إلا مع محرمة **قوله** قال  
ويكره أن تسافر معه امرأة محرمة كانت أو غير محرمة لأن من الجواز أن الخنثى أنثى فيكون هذا  
مسافرة امرأتين بغير محرمة **قوله** وكذا حرماً انتهى وما ذكر الكرماني خلاف ما صرح به غير  
واحد من أن مسافرة النساء مع النساء لا يجوز من غير محرمة فيجب صبره عن طاهر  
بان يرا جواز الخاططة معهن لا إنشاء السفر وذلك لأنه مخرج بنفسه أنه  
كالمرأة **قوله** لكن تأويل كلامه لا يتخلو عن غشيق **قوله** صاحب الهداية وأن الحرم وقدر  
راهي قال أبو يوسف لا يلزم لبسها لأنه أن كان ذكر يكره له لبس الخنثى وإن كان أنثى  
يكره له تركه **قوله** وقال محمد بن يساق إن المرأة ولا شيء عليه لأنه لم يبلغ **قوله** قوام الدين  
وعلى تقبله ينبغي أن يجب عليه الدرع بعد البلوغ **قوله** وكذا قال صاحب السراج الوهاج ويصنف  
عند محمد بن عليه الدرع احتياطاً لا خيراً أن يكون ذكر **قوله** في شرح القندوري وغيره في أبيه  
العوف لو أحرم بعد ما بلغ قال أبو يوسف لا يلزم لبسها **قوله** قال محمد بن يساق إن المرأة ولا شيء عليه  
انتهى **فصل في إخراج العبد والامة** قالوا  
أحراراً يجزى بيع أحرارهم بالاجماع ويكون المنقل لا للفرق عندنا قالوا أحرار العبد والامة فلم يولي  
أن يجله بعد الأهرام وإن كان قد أذن له في الأهرام كذا ذكر الكرماني **قوله** وفي شرح مختصر الكرماني  
وغيره أما إذا أذن المولى لعبد في الحج فأحرم فيكره له أن يجله لأنه لو حج عتاً  
وعديه وليس عليه هدي يعين المولى **قوله** وقد روي ابن جماعة عن أبي يوسف أن  
المولى إذا أذن لعبد في الحج فليس له أن يجله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن  
وما زال العبد كالحرة ولا يجزى إلا بالاحصاء **قوله** وإن أحرار العبد والامة يغير أذن مولاهما  
فلم يولي أن يجلهما بغير هدي **قوله** وعلى العبد إذا اعتق أن يقضي ما أحرم به **قوله** ولو أحرم ما  
يأذن المولى ثم باعهما فلم يشترى منهما ما وجب عليهما وفاقاً للبايع أن يجلهما اتفاقاً  
وإذا أذن المولى لأمته المتزوجة في الحج فليس لزوجها أن يجلهما **قوله** ولو اعتق العبد  
بعد الأهرام ثم وجد الأهرام لا يكون عن جهة الإسلام بخلاف الصبي والمجنون **قوله** وإذا  
ارتكب العبد شيئاً من محظورات أحرامه يجب عليه الفدية فإن كان شيئاً من ذلك بالصور فإنه  
يصوم وإن لم يكن له بد فانه يباخر إلى أن يعتق **فصل في إخراج الكافر**  
فلو أحرم من أسلم وجد الأهرام أجزأه عن جهة الإسلام ولو أحرم من ارتكب العباد بالله  
أحرامه وفي البايع أحرار الكافر يفتد بالمال **فصل في بيان ما يجزى على**  
**المحرم** أعلم أن من أحرز محجة أو عمره يحرم عليه خمس سنون فصاعداً



عندما علم ما ذكر صاحب البحر الركن وهو الحجام عند البحر وادركه اوداعيه وهو الامم كما في  
المعزة اذ ذكره ودواعيه بحضرة النساء فان لم يكن بحضرة ثم لم يكن رفقاً **قوله** والنظر  
بذكر الحجام او الغض **قوله** او هو اسم لكل من هو وحش وجور وزور ويجوز بحضرة **قوله** او طرفة جامعة لما  
يريد الرجل من المرأة **قوله** القسوق وهو المعاشي طمها قال في التيسير وهو الصحيح وقيل هو السباب  
وقيل هو غيره **قوله** الجذال وهو ان يجادل رفيقه حتى يفضيه يقول بعضهم السباب والمنار  
التيحة او جلال المشركين في تقدم الجحوت اخره بان يقول بعضهم الجحوت **قوله** ويقول بعضهم  
عذرا **قوله** والنظر بذكر ايامهم او غير ذلك **قوله** هذا او لما الجذال على وجه النظر في امر من امور  
الدين بالدليل فلا يابى به نص عليه في التيسير **قوله** الحجام **قوله** الغيلة **قوله** المعانقة **قوله** والمحافظة  
بشهوة وحلق الراس والشارب والابط والعاينة والرقبة وموضع الحجام وقيل للحيطة  
وحلق الحور راسه او راس غيره حلالا كان او محرما **قوله** وازالة الشعر كمن كان في اي مكان  
كان حلقا وتقاوتورا واحرا **قوله** او صابرة **قوله** ان امير الحجام ويستثنى من هذا  
الاطلاق قلع الشعر الناتج في العين فقد ذكر بعض مشايخنا انه لا يخلو عنه **قوله** وقيل الاطراف  
وليس المحيط على وجهه **قوله** القيص والسر اويل **قوله** وان لم يجد الا زار يفتق ما حول السر اويل  
ما خلا موضع التكة ويتزبه **قوله** ولو لبسه كما هو ولم يستفد فليده **قوله** وقيل لو ارى  
يجوز لبسه **قوله** لو ارى عند عدم الازارة ولا يجوز لبس القيص عند عدم الازالة اتفاقا  
لانه لا يمكنه ان ياتزبه **قوله** وفي الهدايح وان لم يجد رداءه يشق قصصه وارادى به **قوله**  
في البحر لا يحتاج الى شق قصصه لانه لو ارادى بالقصص من غير رداءه لا بأس به **قوله** في البحر  
واجم عنه بان الشق اقرب الى السنة وحصول المقصود **قوله** والعمامة والقفنسة  
والبرنس وليس القبا اذا دخل يديه في كتيه **قوله** وان لم يدخلها بل ادخل من كتيه فيه  
جان فبكره **قوله** زفر عليه دمه وليس الجور بين والحقين الا ان لا يجدوا ثيابا  
فليقطعها اسفل من الكعبين **قوله** والكعب هنا هو المفصل في وسط القدم عند  
محفلة الشراك **قوله** وليس الثوب المصبوغ بعصفرا وورس او زعفران او غيره  
ما يطيب به محيطا كان او غير محيط الا ان يكون غسिला لا ينفض **قوله** والنظر عند  
الفقهاء السائر **قوله** وعن محمد ان لا يتعدى اثر الصبح الى غيره **قوله** او لا تفرج منه راحة الطبيب  
**قوله** في البحر الزاخر وهو الامم **قوله** وفي فتاوى قاضي خان لا ينفذ اي لا توجد منه راحة المصفر  
والزعفران **قوله** في البحر العميق وهذا المعنى هو الامم **قوله** وفي الهدايح لو كان لا يثاثر مسغه  
ولكن يفرج راحته يمنع منه **قوله** **الحاصل** ان المنع للراحم لا للون عند الاكثري لو كان  
الثوب مصبوغا بل يصح لبس بطيب كالمفرغ وغرها فلا بأس بلبسه قبل الغسل لانه ليس  
راحمه طبية فلا ينافي الزينة والاحرام لا يمنعها **قوله** ابو يوسف ولا بأس بلبس ثوب قد صبغ

لا الشاؤ

لون الحورى لانه اذ تصفقه لا يوجب فيه ربح بمنزلة الغسيل يعني اذا لم يكن خطا **قوله**  
ايضا لا ينبغي للحجور ان يتصدق بمصونتا بزعفران ولا ينام عليه **قوله** وتغطية الراس والوجه  
وسو الطبيب **قوله** الذين في ثوبه اودنه **قوله** وكل الطبيب **قوله** وقتل صيد البر ما بين كل شيء وما لا يكل  
واخذته **قوله** وادام مسكه في يده **قوله** وان سبق ذلك منه قبل احرامه **قوله** والاشارة اليه وهي ان  
يشير الى الصيد باليد فتكون في الحضور **قوله** والدلالة عليه وهي ان يقول ان في مكان  
كذا كذا صيد فتكون في الغيبة **قوله** والاعانة عليه **قوله** وتغيره **قوله** وكسر سببه **قوله** وسيعه وشركه  
واكل ما ذبحه الحور من الصيد **قوله** وانما قالوا لا يقتل الصيدون لا بدخ لان القتل يستعمل في  
الحرام قالوا **قوله** وقتل القملة **قوله** ورسمها **قوله** او لا يفتلها **قوله** ودفعها الى غيره **قوله** والاشارة اليها  
ان قتلها المشارة اليه **قوله** والفتاوى به في الشمس ليهلك القمل وغسله لذلك **قوله** فغسل راسه  
ولحيته بالحنا **قوله** وغسل راسه ولحيته بالخطمي **قوله** وتليد شعر الراس **قوله** في الفتوى ما  
ذكره رشيد الدين البصري وحسن ان يلبس راسه قبل الاحرام مشكلا لانه لا يجوز استحباب  
التغطية الكافية قبل الاحرام بخلاف الطبيب اشمى **قوله** وزر الطبيب **قوله** وقطع شعر الحور  
وقطعه ورعيه الا الاذخرة **قوله** وقطع شعر الحور وان كان حرمته لا تتعلق بالبح ولا الاحرام كمن ذكرنا  
استقر اذا ذكره في النهاية **قوله** **وعالم** هذه الحظوظ ان التي يجب الحرام فيها بغيرها  
سوى القسوق والجذال **قوله** واما التي لا يجوزها سوى الكراهية فان زالة الثفت والشعث  
عن نفسه **قوله** وغسل الراس واللحية والجسد بالسدر او غيره **قوله** ومسطر راسه ولحيته اذا خاف  
قتل القمل والنظر الى فرج امراته ليهن **قوله** والحكم على وجهه يعني الى قبل هو امر البدن **قوله** اذا  
حك راسه يحكمه برفق وعن كسبه انه يحكمه ببطون الاصابع كمن يذو شيئا من راسه ولا يثاثر  
شعره **قوله** لا للمرغبين هذا اذا كان على راسه اذى او شعر يجاذفه احكه حكاشدا يذوله **قوله** وعقد  
الطيلسان على عنقه **قوله** ولو نظف من غير عقد فلا بأس به **قوله** والقبا القبا والعباءة وغرها على كسبه  
وان عقد الازار والرداء **قوله** وان يخله بخلال او مسلة **قوله** وان يفرز اطراف الازارة **قوله** او يعل رداءه ويشد  
الازار والرداء بحبل او غيره **قوله** والثوب المطيب بخلاف المصبوغ به اذ فيه الخرج **قوله** قال الفارسي  
ويجوز لبس الثوب المخضر **قوله** قال رشيد الدين يكره لبس ثوب مخضر **قوله** قال صاحب المراج الوهاب  
ولا بأس ان يلبس الثوب المخضر لانه غير مستعمل بغيره من الطبيب انما يحصل منه مجرد الرائحة وكذا  
لا يكون طبييا كمن تقدم مع العطارين انتهى **قوله** **وبس** **قوله** فلهذا ان المنع للطبيب  
والراحمه لا اللون **قوله** وفي المبسوط الحور ممنوع من شم الطبيب في الاحرام **قوله** وفي الذخير  
يكره الحور شم الریحان والطبيب والتمار الطبية ولا شيء عليه وكذا مسه **قوله** وفي المحيط اذا  
شم الطبيب لا يكره وكذا الاخر يطيب بنفث لحيته بعد الاحرام هكذا نقل عنه الفارسي  
وفي البحر الزاخر واكره له شم الریحان والطبيب والسفرجل والابرج وما اشبه ذلك



وفي الفسخ ولا يجوز له ان يشد مسكاً في طرف ازاره وفي الملقطات ولا يتزين بالحرير ولا  
 يشتم الموالاة التي لها راحة **فقاله** الفارسي ولبس الحر القفازين **فقاله** من الدين جماعة ذكر  
 عليه لرسالة القفازين في يديه عند الامة الاربعه انتهى وما ذكر الفارسي خلاف طلة الاحباب  
 لانهم ذكروا جواز لبسها فيلخص بالمرأة **قاله** في البدائع لان لبسها لا تقضية بدنها وانما  
 غير منوعة من ذلك **وقوله** ولا تلبس القفازين **قوله** يجب حملها عليه جميعا من الدلائل  
 بعد الامكان انتهى **وقالوا** يكره للرجل تقصيب يديه **فقاله** خلاف لبس المرأة القفازين  
 لان طها ان تستر يديها بخط وعذره فلم يكره لها **فقاله** طاهر في ان جواز لبسها  
 مخصوص بالمرأة عندنا وفي الفسخ ويكره تقصيب راسه ولو عصب غير لراس من بدنه  
 يكره ايضا ان كان بلا علة **ويكره** ان يدخل تحت استار الكعبة ان اصاب راسه **قوله**  
 والافلاة ولا يمسهك على انفه بنوب **قوله** لا يغطي ذقه ولا عارضه **قوله** لو جعل طيبا في طعام  
 ولم يطبخ ورعيه نوحه منه يكره ذلك ولا يغطي ذقه ولا عارضه **قوله** لو جعل طيبا في طعام  
 خديه **قوله** في فاهه الطلح يكره لحرمة لبس البوق **واعلم** ان حكم المرأة كالرجل في  
 جميع ما ذكرناه الا فيما استثنى وفي فضل الحرام **فقاله** في هذا محظرات الاحرام ومكرهاته و  
 في بطلانها **قوله** ذكر في وجه الظاهر في الامم الاغلب **قوله** يجب على الحرم اجتنابها والاحتفاظ بها  
 ومن فضل شيئا مما يحكم بغيره فقد اخرج **قوله** عن ان يكون مبرورا متزوج به لبعض العلماء **قوله** الحائض  
 وتعالى **فصل فيما يباح للمحرم** ولا باس للحر ان يغسل بالماء الفواح  
 والصابون والخرق والسدر الا انه يكره بالسدر ويحرم كافر **قوله** في شح الثغاة للسمري قد  
 الاختصاص اباي ما كان كني حيث لا يزيل الا في المحل **قوله** في الحيط ازالة النقيض حرام وهو في  
 الاعتسان بالماء الحار **قوله** ان ابن الانبي **قوله** ان يغسل في الماء ويدخل الحمام ويعمل في  
 وله ان يلبس الخاق ويقتل بالسيف ويقال عدو **قوله** يشد الحميان على وسطه والمنطقة  
**قوله** في الحيط لانه يحتاج اليه لخطا له او لتقوية على السير وليس كالنوب **قوله**  
 وعقد فانه يكره لان هذا العقيد غير محتاج اليه والسلاح **قوله** وتوكان في الحيان نفقة او  
 نفقة غير **قوله** وسوا كان المنطقة بلا برسيم او بالسيور **قوله** وعنك في مكرهه المنطقة اذا  
 شدا وان شدا بسيور لا يكره **قوله** في رواية تكرر المنطقة اذا كان لها الزعم والابزيم  
**قوله** طاعة لها لسان يكون في راس المنطقة **قوله** في رواية تكرر المنطقة اذا كان لها الزعم والابزيم  
 وله ان يستظل بالبيت والحمل والقسطاط والخيمة والحزان والعمامة وهي مركب  
 صخر كملها الصا وقرن منه **قوله** والقب على جود ولا يمس راسه **قوله** انه يكره الا لطيب  
 فيمن ينظر في المرأة وان يستاك ينعز الفم والظفر الكسوة **قوله** ويستند الم ينعز شعره ويحلب  
 ويغسل العمل والفرجة ويقطع الشعر النابت في العين ويقطع العرق ويحرم الكسر ويعصمه غيره

سورة  
الاختصاص

ويطلبه

ويطلبه **قوله** يلبس الحر والبر والخرق والخرق **قوله** اذا لم يكن خطا له والبر الملون كالعدي  
 بخلاف الابيض **قوله** الفارسي **قوله** انه يتزين بالحرير ويتزين بالبر **قوله** لا يلبسها  
**قوله** ان يلبس على نفسه العبا والقباء والغزوة ويحوها وهو مضطج **قوله** ان كان لا يلبسها اذا قام **قوله** ان  
 ينام ويضع راسه على وسادة بلا خلاف **قوله** ان يلبس المدا من البجلي والحجم والمكعب وهو السموزة  
 البغدادية مع وجود الفلدين **قوله** في البدائع يخص مشايخنا المتأخرون في لبس  
 المصنعة قياسا على الخف المصنوع لانه في معناه وكذا البس المصنوع لما قلناه **قوله** ان يغطي من  
 لحته ما دون الذقن **قوله** وان يضع يده على انفه ورأسه وكذا يديه **قوله** بلا خلاف **قوله**  
 ان يحمل على راسه اجانة او عدلا او جوا القبا او طبفا ويحذر ذلك ولا يكره **قوله** بخلاف  
 حمل الشياح ويحرمها فقيه الكفاية **قوله** وله ان يغطي اذنيه وقفاه وقفاه ويديه  
 ويكره تقضية الانفة **قوله** اكلها اصطادة حلال في الحل من غير ان يشركه في حره  
 يوجه من وجوه الاطعمة عليه **قوله** في خراطة الاكل وان ياكل الخبيث الا صفر الذي فيه طيب  
 وكل طعام فيه طيب لا باس باكله كطعام صنع فيه الزعفران ولم تسمه **قوله** في الخنة وكما كل  
 طعام صنع فيه الطيب مما مسته النار وتغير **قوله** وكذا اكل طيب غير النار ولم يمتلط  
 بطعام **قوله** وكذا اذا طبخ ولم تغيره النار يكره اكله ان وجد منه رائحة ولا يمتلئ انتهى  
 وله اكل السمين والزيت والشح والصابون والطين واللاية **قوله** ولا باس  
 باستدانة الطبيب الذي يطيب به قبل الاحرام **قوله** ولا باس ان يتعد في دكان **قوله** عمارا  
 موضع يتغير فيه **قوله** لانه يكره اذا كان جلوسه لاشتماء الرائحة **قوله** وفي خراطة الاكل  
 لو غسل راسه ولحيته بالصابون والخرق او ادهن بزيت ان شح لا باس به **قوله** في خراطة  
 مخالفا لما في غيره من ان استماله لا يجوز الا في جراحة **قوله** وقد ذكر في الحر ان يلبس  
 عدم جواز **قوله** وله ان يتوسم بالوسمة **قوله** وان يقطع من شعر الحرم ما ابنته الناس من  
 الزرع والخيل **قوله** وان يقطع حشيش الحل وشعره وطبا وباسا **قوله** ان يفسد  
 الشعر الذي لا يتم فيه **قوله** ان يزوج وان يزوج **قوله** وان يزوج من الابل والبقر  
 والغنم والدجاج والبط الا على ما شاء **قوله** وله قتل الحوام **قوله** وله ان يحبس راسه بوق  
 يبطون انامله ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يخف فلا باس بالتحك الشديد  
 ولا باس ان يحبس راسه ادمي او لم يدمر **قوله** ان يضرب خادمه **قوله** ان يحرم في اعتكاف  
 يحج او عمره واذا فعل لزمه الاحرام ولا يجوز له الخروج الا لا يقيم في اعتكافه الى ان يخرج  
 فربما يحرم في احرامه الا ان يخاف فوت الحج فيدفع الاعتكاف فيحج ويستقبل الاعتكاف **قوله**  
 ما يباح للحرم بلا وجوب شيء وهو يكره ذلك **قوله** فيما ذكرناه من طهارة والمجانة وتعالى **قوله**  
**باب دخول مكة وظوافل القصد**



**فصل** واذا توجه الحاج الى مكة زادها الله شرفا وكرما وصل الى العطين وهو اول الحرم وقد جعل فيه علامة بين الحرم والحرم فوله بالسكينة والوقار والاضل ان استطاع ان يدخل حيفا واجلا حاسرا كجهنم يعرض على الملك روى ابن عباس عن صفته ان الانبياء كما خاد خلون الحرم مشاة خفاة وعن ابن الزبير قال حج الف بئى من بني اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عطفوا النعام بذي طوى يقول اللهم ان هذا حرمك وحرم رسولك فحرم على ودي على على النارة اللهم امين من هذا بكت يوم تبعث عبادك واسالك بانك انت الله الذي لا اله الا انت الرحمن الرحيم ان تضلي على هدى وعلى محمد ثم يلقى ويثني على الله تعالى بما هو اهله الى ان يصل بذي طوى ان كان دخوله من طريق مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومصر والسامر وغيرها من طريق العمرة فيغتسل بذي طوى **فصل** ان جماعة ان ذى طوى ما بين الشفة التي يصعد اليها من الوادي المعروف بالزاهرة وبين الشفة التي ينحدر منها الى المقابر والابنية وقيل غير ذلك وان كان دخوله من طريق العراق فيغتسل من يزميمونة بيطي مكة التي يجزاها وعاء وان لم يغتسله الغسل هناك يغتسل في موضع اخر ثم يدخل لان هذا الغسل مستحب عند الدخول حتى يستحب الحائض والغسل وان يجوز له ان يدخل ليل او نهارا من غير كراهة ثم على السواخذ طمة القل كما افغى موضع وقال في فتاوى فاضل عن ذلك وان كان ان يدخلها نهارا وقال بعض الناس بكونه دخولها ليل وقال الحق واستحب من الشافعية دخولها بالليل او ليلا **فصل** ويستحب عند الاربعة ان يدخل مكة من نية كذا وهي النية العليا على قول المعلاة الطر يلبس وان لم تكن فطريقه ينبغي ان يعرج عليها **فصل** ولا فرق فيه بين الحج والعمرة وهذا اذا لم يكن حقيق وزجة فان كان فلا بأس ان يدخل من اي موضع شاء واد اوصل الى درب مكة وراها عابدا دخول البلدان ولا يرفع يديه واذا بلغ راس الروم من اعلى مكة وبدا الى البيت فذاك يقف ويدعو ويكون ملبيا قد دخله ودليا الى ان يصل الى باب بني شيبه واذا دخل مكة ابتداء بالمشي الحرام ولا يعرج اول دخوله على استيعاب منزل وحط فاش وقبيل رباب ولا شيء اخر غير الطواف الا ان تكون امرأة جملة او خلاير للرجال من النساء قد دخلت منار فيستحب لها ان توتر الطواف الى البيت قبل والاكى عذرا بان يخشى على اهله وماله الفتنة والضياع وان كان جماعة يقف بعضهم عند المنار ويستقبل بآيةها الطواف وفي البحر الزاخر واذا دخل مكة ابتداء بالمشي بعد ما حط العقالة وكذا في شرح القدوري قال لا يكون قلبه فارفا **فصل** واذا دخل مكة واراد ان يدخل المسجد يستحب ان يدخل من باب بني شيبه عند الاربعة ويعرج الى ان يباب السلام ويقف ثم يحل عليه على اليسرى فيدخل كما هو السنة وفي الاختيار ويدخل

المسجد حافيا الا ان يستنصر ويستنصر ان يدعو ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم واذا اراد البيت هلال وكبر نلتا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما بدا له من اهم الادعية القليلة لطلب الجنة واما نفع البيت فذكره الكرماني وسما لا البصري مستحبا ولم يذكره في المشاهير كالقدوري والهداية والكافي والبدايع وغيرها فلذا قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب الباب وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار ثار صريح في كراهة الوقوف عند كبرية جنة واي يوسف ومحمد **فصل** عن جابر بن عبد الله قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان من دعا من الدعوات لان توفيتها يذهب بالركة لا يصير كمن يكره ويحفظه بل يدعو بما بدا له ويذكر الله تعالى كيف بدا له منصرفا وان تركه بالماثور منها فحسن ايضا قاله غير واحد من اصحابنا كمن عظم ذكر الادعية في خلال المسائل لانه يغلبها بل جعل تلك بابا على جنة في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى **فصل** واذا افغى من ادعية الدخول يتوجه نحو الكعبة وهو الحجر الاسود ولا يستعمل ركعتي غيبة المسجد ولا ينبغي ان يدخل في وقت يمنع الناس من الطواف فيه او كان عليه فائقة مكتوبة او يخاف فنت المكتوبة او التوت او سبنة بانية او فنت الجملة في المكتوبة فيقدم كل ذلك على الطواف **فصل** في صفة الطواف في الطواف فاذا اراد الشروع فيه ينبغي ان يضطبع قلبه بقليل والاضطباع ان يجعل وسط ردة آية تحت ابطه الايمن ويلقى طرفه على كتفه الايسر ويكون الكتاب الايمن مكتوبا وهو سنة في كل طواف بعد سوى وهل يسبق الاضطباع للايسر المحبط قال في البحر انه لا يسبق في طواف الزيادة لانه قد غفل من احرامه وليس له الاضطباع من سنن الاحرام انتهى وهذا ظاهر ولكن من ليس له الحيط لعذر هل يفي حقه التسمية لم اجد عن اصحابنا فيه شيئا وذكر بعض الشافعية ان الاضطباع انما يسبق لمن لم يلبس الحيط اما من لبسه من الرجال فيتعذر في حقه الايتان بالسنة وذكر بعضهم قد يقال بشرع جعل وسط ردة آية تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخطب للعذر قال في عمدة المناكب وهذا لا يبعد لما فيه من التشبيه بالاضطباع عند الحجز عن الاضطباع وان كان غير محتاط فيما ينظره واما وقت الاضطباع ففي الطر يلبس والاضطباع سنة مع دخوله في الطواف ولو اضطبع قبل زوجه في الطواف بقليل فلا بأس به وهذا يقتضي فضلية المعية وفي الفقه ينبغي ان يضطبع قبله بقليل ثم يدخل ظاهره ان التقديم بقليل افضل ولا ساقى بين القولين كما لا يخفى ويؤيد الطواف ولو قال عند ذلك اللهم اني اريد طواف بيتك



الحرام فيستره يله وتقبله متى يكون احسن واحوط **وكيفية** البنية واقتنا  
 الطواف قال بعض مشايخنا ينبغي ان يبدأ من الجانب الذي يلي كركي اليمين في  
 يخرج من خلاف من شوط المروء على الحجر بجميع بدنه **فدين** ان يستقبل  
 البيت ويقف على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ويصير منكبه  
 الايمن عند طرف الحجر ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبلاً للحرام الى حجة يمينه حتى  
 يحاذي الحجر فانه اجازة القتل وجعل يساره الى البيت ويمينه الى خارج البيت وهذه  
 الكيفية في الافتتاح خاصة وهذا سبيل الخروج من الخلاف وقد اختلفت جماعة من اصحابنا  
 قال الكرماني وهو الافضل عندنا **كل** لان الخروج من خلاف مستحب بالاجماع ولو ترك  
 هذه الكيفية جاز عندنا **والابتداء** من الحجر سنة وقيل وجبت وقيل رخصة ولو ابتداء  
 من غيره ينبغي ان لا يجب تلك الطوفة حتى ينتهي الى محاذاة الحجر بجميع بدنه فيجعل ذلك  
 اول طوافه ويلبغ باقله على وجه الفرضية او الوجوب والسنة كما مر **فصل في**  
**استلام الحجر الاسود** فاذا نوى الطواف على وجه الذي ذكرنا رجع الى الحجر فوقف  
 بجبا له ويدنو منه غير مود ويستقبله بوجهه وهذا الاستقبال فائداً الطواف  
 سنة عندنا الاول كما ذكرنا في شرح النقاية **وسماه** الطرابسي عن السفاقي مقبلاً وكبر  
 وجد الله صلى الله عليه وسلم ودعا ورفع يديه عند التكبير بعد البنية مستقبل  
 الحجر بباطن كفيه **قال** الكرماني رفع يديه حراً اذ ينيه وفي البدائع وشرح الكتر وشرح  
 الجمع حراً منكبه **قال** الكاكي في شرح الهداية وفي السبيل والحق في شرح الآثار وفيها  
 كما مر عند اقتراح الصلوة وكذا ذكر في اوقاية والنقاية والجمع بقوله كما صلوة وذكر  
 ابو شنته في شرح الجمع عند قوله رفع كاهن منكبه مع ان الماتن شبهه بالصلوة  
**فقال** في البدائع والاصح واليافع رفع كاهن في الصلوة لكن حذو منكبه وفي النقا  
 ويكون باطنهما في هذا الرفع كهيئة في الصلوة وفي شرح معاني الآثار **قال** ابو  
 يوسف فاما في اقتراح الصلوة وفي العبد في فاقرة وعند استلام الحجر فيجعل ظهر  
 كفيه الى وجهه **وفي** منكبه رفع يديه قبل حراً اذ ينيه **وقيل** حراً منكبه ولا  
 يرفع يديه عند نية الطواف قبل استقبال الحجر على المذهب الاربعة فانه بدعة  
 ثم اذا رفع يديه عند التكبير بوسلهما ثم يستلمه بعد ذلك ان قدر بشرط ان  
 لا يرفع يديه حراً فان الابداء حرام وتركه واجب **ويستحب** التكبير عند محاذاته  
 وحل يقتصر على التكبير او يضم اليه السجدة فاحباب المتن اقتصر على  
 ذكر التكبير واحباب المناسك ذكروا التسمية معه فيقول بسم الله والله اكبر  
**وصفة** الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويقبله بوجه من غير صوت يظهر في القبلة وفي شرح

الاول

اقتراح

الثانية

الاستلام

الثانية وتغير الاعلام عند اقتحام الكعبة على الحجر وتقبله وفي شرح الفتاوى صورة  
 الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويضع فيه يمين كفيه ويقبله وفي البدائع والافضل  
 ان يقبله **وهو** هل يستقبل الحجر على وجه التكبير لم يقع في المشاهدة ذلك وفي  
 شرح الكتر **يسجد** وكذا قال الشيخ رشيد الدين بيبه عليه ويكثر التقبيل والاحتياط عليه  
 ثلاثاً **وايضاً** نقل السجود العز بن جماعة عن اصحابنا **قال** الشيخ قوام الدين الكاكي  
 وعندنا الاول ان لا يسجد لعدم الرواية في المشاهير **ويستحب** ان يدعو بعد  
 الاستلام **ثم** الاستلام سنة فان لم يقدر عليها وقدر وكان يؤذي غيره وضع يده على  
 الحجر فقبلها وفي فتاوى قاضي خان سمعنا قوله باليد مكان التقبيل للبدن وفي منك  
 السوي يضع يده على الحجر ويقبله ولا يضع يده عليه ويقبلهما وان لم يستطع  
 اسلم الحجر من غير حوز او غيره ثم قبل ذلك **الشيء** فان لم يستطع شيئاً من ذلك من غير ايد او  
 او استطاع ولكن الحجر مطبق ويحرم يقف بجبا له ويستقبله ويضع يديه حذو منكبه  
 مستقبلهما ايها مشايخنا اليه كانه واضع يديه عليه ويكبر ويصل ويحمد الله  
 تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو وكذا يفعل في كل شوط اذا لم يستلمه  
 او استلمه ما يفعله في الابتداء **واعلم** انه هل يستحب تقبيل اليد بعد الاشارة اليه  
 كالومسه به او لا سكت عنه بعضهم **وهو** حراً غالباً لا يجب بانه يقبل يديه بعد الاشارة  
 منهم كما في خان في الفتاوى وما جرت قواي السراجيه وما جرت خزانة المفتين والحكاوي  
 شرح الفتاوى والسجاري والقنوني في منسكهما وفيها **وعبار** قاضي خان فان لم  
 يستطع استلام الحجر من غير ان يؤذي احداً لا يستلمه لكن يستقبل الحجر ويشير بكفيه نحو  
 الحجر ويكبر ويصل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ايدي  
 فلكل عند الشافعية ليس تقبيله بعد الاشارة كما يسر ذلك بعد المسب **واستدل**  
 بعضهم عليه بحديث النبي انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم يمينه ويقبل الخن  
 فحل الاستلام به على الاشارة **وبعضهم** ترك الاستلام على ظاهره واستدلوا بكتاب  
 لتبديل اليد بعد الاشارة **وبعضهم** بالقيام على غيره وهو الاستلام لانه اذا استلم ذلك  
 فيه يسر في الاشارة لقيامها مقامه وهذا استدلال ظاهر لان حكم البدل كاصله  
**فقال** جماعة والذي اختاروه انه لا بأس به ولكنه ليس مسنوناً **ثم** استدلال براه  
 الفتاوى ويستلم الحجر كما مر ان استطاع من غير ايد **وان** افتقر الطواف بالاستلام وختم  
 به اجزاء **فقال** في فتاوى السراجية والاختيار شرح المختار والاستلام  
 في اول الطواف واخره سنة وفيما بينهما ادب **وصرح** في الكافي والبدائع  
 السنة ان يستلم الحجر بين شوطين وكذا بين الطواف والسعي وفي المطالب الغاني



تعیین و تثبیت

لے

يستلم الخزانة افراسه الا ان



راغبه بديه ويدعو الله تعالى بالنصر والالتفات والخنوع ويسأل الله تعالى حاجته  
بما يحب من دين او دنيا فانه من اماكن الاجابة **وصفة** التزامة عليها قاله الشريف  
ان ينشئ ويضع صدره ويضع عليه وخد الايمن ويضع يديه فوق راسه مبسوطين  
على الجدار قائمتين ويدعو بما اجبت مع الخنوع والانسكان وذكر كثير من المشايخ مكان  
لكذا الوجه ولا شافى بينهما لانه يصدق عليه وضع الوجه لانه واضح الخنوع واضح الوجه  
ويحتمل ان يرد بوضع الوجه وضعة كهيئة الساجد وعليه منى حاجت البدائع حيث قال  
انه يضع صدره وجهه عليه وفي مسكن ابن الجهمي ويضع عليه وجهه وصدره وذراعيه  
وكفيه ويبسط يده اليمنى ما يلي الباب واليسرى ما يلي الحجر **وقال** حافظ الدين في المنافع  
انه يلصق ظهره بالجدران واطراف اثنى **باب** في المقام اوجبت تسبيله من المسجد ويخرج قبل  
ركعتي الطواف ويستحب عند الاربع ان يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الحمد **ويجب**  
ان يتوعد بعد ذلك منها نفسه ويجب المسلمين والمسلمات **باب** في زمزم ويشرب من مياهها  
ويشعل وينفع الباقي في البئر ويدعو بعبود الى الحجر يستله كما مر ان قدروا الاستغفلة  
وكبر وحمل وحمل كانه قد تم هكذا كذا هذا الترتيب الكرماني والسوي **باب** في كل طواف  
بعد سعي فانه يعود الى استلام الحجر بعد الصلوة وما لا فلا **قال** القاضي في شرحه وهذا الاستلام  
لا يقتض السعي بين الصفا والمروة وان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه **قال** الكرماني في  
بعض الروايات بان الحجر او لا يقرأ في زمزم **باب** في الطواف **باب** في السعي **باب** في التزامة  
فخرج من الركعتين قبل الخروج الى الصفا ثم ياتي بالمزيم قبل الخروج **وقيل** يلزم المزمز قبل الركعتين  
ثم يصليهما ثم ياتي بالمزيم ثم يعود الى الحجر **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
والختم بعد طوافي التقدمة وصلوة التوبة الى الحجر ثم الى الصفا فظروا لم يذكر فيها الاشارة  
الى المزمز ولا يلزم بعد هذا الطواف **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
الكرماني في السعي من بين ما ذكره ان يكون هذا الطواف ايضا فليعلم **باب** في التزامة  
من جميع ما ذكرنا يخرج الى الصفا **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
طواف القدوم وهو سنة الا في مفر ابالحج اوقارا بخلاف المتمتع والمعتز والمكي ومن معناه  
وفي شرح النقاية للسمرقندي **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
الى الاقاق ثم عاد فعليه طواف القدوم ومن قدم من الاقاق يوم النحر او قبله لم يكن بعد ما  
وقف بعرفة فانه لا يمين في خيمه فاذا لم يدخل المحرم مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم  
ولو بدا له بعد ما وقف ان يرجع فخرج وطاف للقدوم لا يجزيه عنه ولا مضطباع ولا رمل ولا  
سعي لاجل هذا الطواف **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
هذا السعي فطيب طواف الزياره لكن رخص يجوز الشرح تقديمه على وقته اذا فعله عقيب

سيرة رتبة الحج والكسوة بعد الصلوة

طواف

طواف واختلفوا في افضلية تقديم السعي عن وقته الاصل **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
**باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
الاول طواف القدوم ويسمى طواف القدوم وطواف اللقا وطواف اول عهد بالبيت وطواف  
احداث العهد بالبيت قبل وطواف الوان والورود وهو سنة في عامة الكتب  
المعتدة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
مكة واخره وقوفه بعدة فاذا وقف فقد فات وقته وان لم يقف فالي طواف غير الفخر  
فخسبة وما في المشكلا في وقته قبل يوم التروية يخرج من حج الغالب او الافضلية لا للقيد  
الطواف طواف الزياره ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر وطواف الافضلة **باب** في التزامة  
الحج **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
به غير واحد **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
فعله في ايام النحر والبيت **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
وبعد سعي الا اذا قدمهما وفعلهما في القدوم فلا يفعل ثانيا **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
ويسمى طواف الوداع **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
وطواف الرجوع وهو واجب **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
وقته بعد الفراغ من مناسك الحج وليس فيه الاشياء الثلاثة اضلا وهذه الاطراف  
الثلاثة في الحج **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
وقته بعد الاحرام بها ولا آخره **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
تحية المسجد وهو مستحب على كل من دخل المسجد محرم او حلال الا اذا كان عليه غيره  
فيقوم هو مقامه كالمتمتع والمعتز بخلاف القارن **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
لا يختص بوقت اذا لم يكن عليه غيره ولا شخص اذا كان مسلما طاهرا **باب** في التزامة  
**باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
واثنان اكثر والوقت واختلفوا في الابتداء من الحجر **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
سنة وظاهر الرواية بكرة تركها وعليه عامة المشايخ **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
اي الافتتاح من غيره فحمله فمنا ذكر الكافي في شرح المنار وشان اكثر في المطلب الفائق  
الاحسان الابتداء من الحجر شرط انتهى وهو غير مشهور وذكر في الفقه شرح الهداية والافتتاح  
من غير الحجر اختلف فيه المتأخرون قيل لا يجزيه **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
لانه عليه الصلوة والسلام لم يتركه قط **باب** في التزامة **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
سنة فلو افتتحه من غيره جاز ذكره عند عامة المشايخ **باب** في التزامة **باب** في التزامة  
لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فبان به ويجزيه ولو كان في الالية اجمالا كان شرطها كما قال



بعد كنهه متفق في حق الابد آفكوف مطلق النطق هو الفرض واقتضاه من الجواب  
 للمواظبة كافا لوان جعل الكعبة عن يساره وفيه انما ينبغي ان يكون واجبا اذا لاق  
 بينه وبين عدم جعل البيت عن يساره في الدليل **والخاص** ان الشارح اخبارا وجوب  
 صرح في المنهاج فلاحق الوجوه حيث قال في هذه الواجبات والبداهة بالبحر الاسود وهو الاشبه  
 بها من حيث العلم **فصل في نية الطواف وما يتعلق بذلك** اعلم ان نية  
 الطواف شرط لا يصح بدونه كما اصرح به غير واحد وعليه المختصون منهم صاحب الهداية  
 والكا في شرح الهداية والكتبة والمجتمعة وغيرهم وذكر في البدائع بعد ما قال انما شرط  
 واسارا القاضي في شرحه مختصر الطحاوي الى ان النية ليست بشروط اصل **وانية** للجهل بالحل  
 كافية ولا يحتاج الى نية مفردة كافية سائر افعال الحج انتهى وغرابتها لا تخفى على طائفة المشايخ وفي  
 الخلاصة ولو كان الذي حمل هذا النقص محرما ليجزى به عن طوافه وهذا باعنا على ان نية الطائف  
 شرط عند البعض ولهذا الوطاف حراما من العذر او طابا للعزيمة سبعة اشواط لا يجزى به  
 عن طوافه بخلاف الوقوف بعرفة **وقال** بعضهم النية ليست بشرط لكن الشرط ان لا يتوهم شيئا  
 اخر حتى لو قصد الحامل حل الحول لا يجزى عن الطواف انتهى وهذا خلاف ما عليه جمهور  
 المشايخ **وقد فهم** ما ذكرنا ان في النية ثلاثة اقوال **الاول** قبل هو شرط وقبل لا **والثاني** ان  
 لا يتوهم شيئا اخر الا النية **الثاني** هو شرط على قول الجمهور وهو اصل النية دون التيقن فانه ليس بشرط ولا  
 واجب بل هو سنة او مستحب **والثالث** ان نية ذلك فلو طاف لا يتوهم طوافا اصلا بان طاف طابا  
 لغرض او هاربا من عذو او غيره **والاول** يعلم ان البيت الذي يجب الطواف به ولم  
 يقصد به القرية لم يعتبر ذلك ولم يستند به لعدم النية **والثاني** لو توهم اصل الطواف حاز  
 ولو طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف فواف بعينه او لا او  
 نوى طوافا في وقته اخر ويكون الاول ولان نوى الثاني فلا يعمل النية في تقديم ذلك  
**مثاله** لو قدم معتبرا وطاف ووقع عن العزمة **والثاني** لو طاف يوم الفريضة والقدر **والثالث** لو طاف  
 الاول للعزمة والثاني للقدر **ولو كان** في يوم الفريضة والزيارة **والثاني** لو طاف في يوم الفريضة  
 للصلاة وان نواه للتعظيم **والثالث** ان كل من طاف طواف من هذه الوجوه فزى او واجب  
 او سنة اذا طاف بغير ما يستحقه الوقت دون غيره على الترتيب الاول فالاول  
 فيقع الاول عن الاول **وان نوى** الثاني او غيره والثاني عن الثاني **وان نوى** غيره  
 فلا يعمل النية في التقديم والتأخير والتخير الا اذا كان الثاني اقوى من الاول فيبدأ  
 بالاقوى كما لو ترك طواف الصلوة عاد باجر عزمة فيبدأ بطواف العزمة ثم الصلوة  
**فان قيل** بعد هذا ما قالوا فيمن طاف لعمره او بعد ما طاف يوم الفريضة والزيارة  
 فان ثلاثة اشواط غفر له عمرته **ولو قدم** الاقوى طافا فالتواخييل ثلاثة اشواط من الزيارة

في وقت آخر

الاعرة

الى العرة لان الثلاثة الاخيرة منه واجبة والزيادة فريضة واجبة **بابه** ليس بخويل  
 من العزمة الى الواجب بل من الواجب الى الواجب كما في الصورة المذكورة **بابه** العزم  
 الى الفرض كما اذا ترك اكثر من طواف العزمة **بابه** ونقول ان طواف الفرض كالطواف  
 القراءة في الصلوة يقع الكل في صفة الاسواء **ولو طاف** لعزمة ثلاثة اشواط ثم طاف للقدر  
 كذلك فالاشواط التي طاف للقدر محسوبة من طواف العزمة ففي طوافه للعزمة شوط واحد  
**فيكمله** **ولو طاف** للعزمة وترك بعض الاشواط ثم طاف للزيارة يكمل طواف العزمة من الزيارة  
**وكذا** الطواف للزيارة ثم للصلاة يكمل الزيارة من الصلوة ولا فرق بين القليل والكثير في  
 المتروكة **ولو طاف** يوم الفريضة نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزى عن النذر  
 ولو جازى ما معنى عليه بشرط نية طواف او اجلوه فيه كما يشترط نية **وفي** المشقة  
 عيسى بن ابيان عن محمد بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 ذلك فحمله اصحابه وهو معنى عليه فطاف به فطاف فطاف الطواف او بعضه افاق وقد غنى  
 عليه ساعة من نهار ولم يتم يوما اجزاء عن طوافه **ولو كان** رجلا لم يضا لا يستطيع الطواف  
 الا بحولا وهو يعقل فحمله اصحابه وهو نائم فطاف به او امرهم ان يحلوه بطواف  
 به فلم يفعلوا حتى قام ثم احتملوه وهو نائم او حملوه حين امرهم بحمله وهو مستيقظ فلم  
 يدخلوا به الطواف حتى قام على راسهم فطاف به على ذلك الحالة ثم استيقظ **روى**  
 ابن سماعة عن محمد بن ابي اذ طافوا به من غير ان يامرهم لا يجزى به **ولو امرهم** ثم نام فحمله بعد  
 ذلك وطافوا به اجزاء **ولو قال** لبعض من عبيده استاجر من يطوف بي ويجعلني ثم غلبته  
 عيابه ولم يعن الذي امر به ذلك من فروع بل اشتغل بغيره طويلا ثم استاجر من يطوف بي  
 واقى او هو نائم فطافوا به **قال** استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجزى **فاما** اذا طاف  
 ذلك ونام فاقوه وحملوه وهو نائم لا يجزى به عن الطواف **وكذا** الاجر لا زمر بالامر  
**قال** والقياس في هذه الجملة ان لا يجزى به حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ  
 ينوي الدخول فيه **كأن** استحسنه اذا حضره لك فنام وقد امر ان يحل طواف  
 به انه يجزى به **قال** الشيخ بن الطمام وحاصل هذه الفروع الفرق بين  
 النائم والمغمى عليه في اشتراط مزج الاذن وعدمه **استاجر** ورجلا لا فحلوا  
 امرأة وطافوا بها ونفوا الطواف اجزاهم ولهم الاجر واجزا المرأة **وان نوى**  
 لتمامه طلب عن ثم لم يحل يعقل وقد نوى الطواف اجزا المحل دون الحاملين  
 وان نوى معنى عليه لم يجزى لا شفاء النية منه ومنهم **قيل** لمجرد ان كان الذي استاجرهم  
 قد نوى ذلك قال نية ذلك ليست بشيء فكذلك افي الحاقوى **ويجوز** الفقه لو كان الكامل  
 محرما اجزاء عن طوافه الموقت في ذلك الوقت فضا كان او سنة **قيل** الا ان ينوي حمل

يجزى



المحول فلا يحرمه بناء على ان نية الشرط الواضحة نسك ليس شرطاً بل الشرط ان لا ينوي شيئاً آخر  
لوطاف طالع لم يرم او هارباً من عدو لا يجوز انتهى وهذا عين ما قدمناه من الخلاصة وهو  
خلاص ما عليه اكثر فلا اجله في الفقه قبل الله سبحانه لعلم بالصواب في البحر الزاخر ومن طيف بمحو  
حول الكعبة وبين الصفا والمروة لعله اجزاء لكن الحامل والمحول في الحامل الطواف عنهما او  
لم ينو كان الحامل مرة وللحامل طواف الحج وكذا على حكمة وكان الحامل يسبحم فانه يكون  
طواف المحول عما اوجبه اجرامه وان طيف به محولاً لغيره علة يجب الاعادة ان كان مكة وان رجع  
الى اهله فطيف به مرة والحامل قبل حجه عن طوافه وقيل لا يجوز انتهى وفي مسك الخبي وميزان  
في العاجز عن الطواف اذا طيف به بين ان يكون بامر او بغيره وقيل وعلى الامام ان كان  
بغيره لا يجوز **فصل في مكان الطواف** مكانه حول البيت بالبيت لانه  
داخل المسجد فلو طاف في الكعبة لم يصح طوافه ويجوز في المسجد الحرام في باب البيت او بغيره  
بعد ان يكون في المسجد فلو طاف من وراء السور او من وراء زمزم اجزاء واما الطواف خارج  
المسجد فاضطرت العبارة ان فيه في البدائع لو طاف حول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد  
لم يحز لان حيطان المسجد طرفة فلم يطف بالبيت لعدم الطواف حوله بل طاف بالمسجد لوجود  
الطواف حوله لا حول البيت ولانه لو جاز الطواف حول المسجد مع حيلولة حيطان المسجد لجاز  
حول مكة والحرم وهذا لا يجوز كذا هذا انتهى وفي الكرماني ولو طاف خارج المسجد وحيطان  
بينه وبين الكعبة لم يحز وعليه ان يعيد لان حيطان المسجد حول بينه وبين البيت فيكون  
طافاً بالمسجد والبيت وفي الطر ابي مكان الطواف داخل المسجد وخارج المسجد لا يجوز وفي  
مسك الخبي والنجاشي الطواف خارج المسجد لا يجوز كما لا يجوز داخل البيت وفي الهداية والحيط والكا  
وعجزها في الكافي لا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد وفي الكفاية والعناية شرح الهداية  
عن الشيخ محمد الدين الرازي انها اي الحائض لو طاف خارج المسجد لم يحز جاز للظاهرة انتهى  
وكذا الشيخ المحقق الامام كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية ان طاف من وراء المسجد لا يجوز  
وعليه الاعادة وفي موضع ان كاشحيطانه بينه وبين الكعبة لم يحز يعني بخلاف ما كان حيطان  
شبهه والاولا صوب يعين وقع ذكر الحيطان في ظاهر الرواية لكنه اتفاق لا معتبر لمفهوم لما  
يعلم من التقليل في اصل السوط ما اذا طاف من وراء المسجد فكان حيطانه بينه وبين الكعبة  
لم يحز لان طاف بالمسجد لا بالبيت **ارايه** لو طاف بمكة اكان يحز به وان كان البيت في مكة  
**ارايه** ان طاف في الدنيا اكان يحز به عن الطواف بالبيت لا يحز به شيء من ذلك فهذا اصله  
ولاشك الطائف بمكة يقال فيه طائف بمكة وان لم تكن حيطان سور مكة ابا المسجد  
لان النسبة لغير نسبة الطواف الى الكعبة اما ثبت لغرب منها مناسب وقول ان المسجد  
له حكم البقعة الواحدة وان انتشرت اطرافه لكان ياسب القول بعد الاجزاء بالطواف في حوائطه

طواف

نحو

نحو الابنية للبعال الذي ينقطع النسبة اليه حتى ان من دار هناك اما يقال كان فلا بد  
كانه يتامل بقلعه وابنته ولا يقال في العرف كانه يطوف بالبيت الى هنا فنحن بالمحقق  
رجع مقفدا جاد فيه ولو طاف على سطح المسجد ولو من فوقه من البيت جاز ومن خرج به ضا الغاية  
**فصل في ركعة الطواف** هو او اجزاء عن الشافعي في قول بعد كل طواف  
فما كان او واجبا او سنة او تقابلا في ما في المشاهير وقال رشيد الدين يفتي ان  
تكون واجبتين على اثر الطواف الواجب والاطلاق في المحيط وغيره وجوباً **قال** الشيخ بن  
الهام وقول رشيد الدين يفتي ان تكون واجبتين عقيب الطواف الواجب ليس بشي  
لاطلا في الادلة ثم هل يختص اداؤها بالحرم او لا وهل يجب الحائض تركها اولا اما لا  
يفهم من عبارة بعضهم انها مختصة به لكن صرح آخرون بعدمه في الكرماني وحيث ما  
صلى في الحرم يجوز وقال مالك والثوري ان لم يصطفا حطفا المقام لم يحز وعليه دم **ن**  
ان جواز الصلوة لا يختص بمكان دون مكان الا ان خلف المقام افضل ما الاية قلنا  
المراد بالمراد من مقام ابراهيم الحرم كله ولان اكثر الصحابة رضي الله عنهم صلوا كعق الطواف  
بعد الطواف في المسجد ومن المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره انتهى لمختصاً بهذا يشير  
الى ما يشير فكيف ظاهراً ليس بمبراد بدليل قوله لان الصلوة لا تختص بمكان دون مكان  
وكذا قوله حيث ما صلى من الحرم ليس بالقييد كقولهم وحيث تيسر عليه من المسجد وذكره جوا  
يجوز ذلك خارج المسجد **قال** القدوري في شرح مختصر الكرخي واما قوله حيث تيسر  
عليه من المسجد لان الصلوة لا تختص بمكان دون مكان فقد روي عن عماره سني ركعتي  
الطواف فقتضاهما بذي طوى انتهى وقوله والمراد من مقام ابراهيم الحرم كله بدليل ان  
فلا دلالة في كلام الكرماني على الاختصاص وقد صرح بعدم اختصاص اديهما بالحرم غير  
واحد **واما الشافعي** في شرح الجمع لا يقيض لهما اعمكان شاء ولو بعد رجوعه وفي  
مناسك الخبي والنجاشي لا يحز ان يدر ولا تنق تان حتى لو صلاهما بعد سنة او اكثر او في بلد  
جازة وفي الغنية فان صلى خارج الحرم جاز ولو خرج من الحرم ولم يصطفا حطفا جازة وفي  
الطر ابي وهاتان الركعتان لا تنق تان حتى لو صلاهما بعد الرجوع الى الوطن جاز وفي  
بعض المناسك صلى ركعتين خلف المقام او حيث تيسر له من المسجد وغيره ولو خارج الحرم  
وفي البحر الزاخر وان صلاهما في غير المسجد او غير مكة جاز وفي مسك وان صلاهما في غير الحرم  
جائز مع اساءة وهذا ظاهر لان ادائها في الحرم لا يترتب السنة لان الموالاة بينهما وبين  
الطواف سنة كما هو اياه والحاصل اننا لا نختص بالحرم عندنا وملكنا الشافعي حتى لو صلى في  
بلد جازم به اصحاب الاية الثلاثة وما ذكر الكرماني من اختصاصهما بالمقام عندنا كغيره من غير  
واما الثالث في البحر العميق وحكم الواجبات انه يلزمه دم مع تركها الا ركعتي الطواف وفي بعض النسخ

في الحرم



ولا يجزئها الا بالدم فانها في وقتها ما لم يسلها ولا يجزئها زمان وفي شرح الفتوى المذكورة فان تركها  
 وذكر في بعض المسالك ان عليه وما في البحر الاخر وما وجدنا ان فان تركها عليه وفي منسك  
 الاكثر على انه لو تركها لا يلزمه وروى في ذلك الشافعية وفيه يلزم انتهى **ثم** الافضل ان يصلي بها  
 خلف المقام **ومرّح** بعض العلماء بان فعلها خلف المقام افضل من فعلها في الكعبة وبليها في القبلة  
 الكعبة **ثم** الجوزة الميزاب **ثم** باقي الحجر **ثم** كل مكان الى البيت **ثم** باقي المسجد **ثم** عليه  
 الحرم **ثم** لا فضيلة بعد الحرم بل الاساءة **ثم** يستحب هذا الا في انفراد في الاولى قبل باياها الكافرون  
 وفي الثانية الا حرام **ثم** يجب ان يدعى بعد ما ينبت ادم عليه السلام كما سنده **ثم** لو صلى الكثر  
 من ركعتي لا بأس به **ثم** لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف كالايجوز المذكور **ثم** لا يجوز اقتداء  
 مسلم بركعتي الطواف بالآخر لان طواف هذا غير طواف لآخر وهو السبب فلا يجوز اقتداء  
 احدهما بالآخر كذا في الفتح **ثم** لو طاف بصبي لا يصلي ركعتي الطواف عنه **ثم** ولو طاف بهما وبين  
 الطواف ستة الا في وقت مكروه فلذا قيل لو طاف ثم صلى المغرب يصليهما قبل ستة المغرب  
 كما ذكر في بعض الحواشي **ثم** لو بدع ما قالوا في صلوة الجارية اذا حضرت يصلي المغرب ثم على  
 الجارية ثم ستة المغرب انتهى **ثم** وهذا مثله لان حكم الواجب كحكم الفرض **ثم** ولا يصليهما  
 الا في وقت مباح **ثم** فان صلاهما في وقت مكروه صح مع الكراهة ويجب عليه قطعها فان بقي  
 فيها يبيدها كذا في منسك البخاري وبكره ادائها في الاوقات المكروهة وهي وقت  
 الطلوع والاستواء والغروب وبعد طلوع الفجر وبعد الغريضة قبل طلوع الشمس وبعد العصر  
 قبل النغرة وقدر صرح الطحاوي وغيره كراهة ادائها ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة الممنوعة  
 الصلوة فيها عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد **ثم** ونقل من يجاهد الفجر وعطاف الجارية اياها بعد العصر  
 قبل اسرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس ولا يطاوى والله نذهب وهو خلاف قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد انتهى **ثم** وايضا طافا اختاره بقوله ولما كانت الصلوة على الجنازة  
 كالصلوة الفانية كان صلوة الطواف كذلك يجوز ادائها في هذين الوقتين لان وجوبها كوجوب  
 صلوة الجنازة **فصل في واجبات الطواف** فيها الطهارة من الحدثين  
 الاكبر والاصغر واجبة في الطواف وهو الصحيح من المذهب وهو مذهب احمد في  
 احدي الروايتين عنه **ثم** قال ابن نجاشي في سنة **ثم** ونقل النووي في شرح مسنده  
 عن ابي حنيفة استحبابها وكان اخذه من قول ابن عباس **ثم** والله تعالى اعلم **ثم** اما الطهارة من الحدثين  
 الصغيرين في التوب والبدن فقد ذكر في الفتح صرحا بعدم وجوبها ومن يفرقها ما بالبدن ايج  
 فقال لما الطهارة من الحدثين فيستحب من شرائط الجواز الاجماع فلا يفرق بينهما ولا يجب ايهما كنه  
 سنة حق لو طاف في ثوبه نجاسة اكثر من هذا الدم حارة لا يلزمه على الا انه يكون **ثم** هذا  
 اي عدم اللزوم منصوص عن محمد ومالك في خلاصة وكذا المناسك كما ذكرنا في النظر ابلسي

سنة  
يجزئ

غيره

ومنها **ثم** في الفتح وما ذكر في بعض النسخ ان في نجاسة البدن كله الدم لا اصله في الرق اية **ثم** قال  
 وقد قيل **ثم** فلم تلحق الطهارة عن الجنس بالطهارة عن الحدث اوبسرت العورة قال وقد يجاب  
 بحاصل ما في المبسوط من ان حكم النجاسة في التوب اخف حتى جازت الصلوة مع قليل النجاسة  
 في التوب ومع كثرتها حالة الضرورة **ثم** لا يمكن نجاسة التوب نقصان في الطواف **ثم** اما  
 التستر فان وجوبه لاجل الطواف اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الا لا يجزئ بعد العام  
 مشرك ولا يطوف بالبيت عريان **ثم** بسبب الكشف يمكن نقصان في الطواف **ثم** استقرأ ط  
 طهارة التوب اخف ليس للطواف على الخصوص فلا يمكن تركه نقصان فيه **ثم** وايضا قال ولم  
 يذكر في ظاهر الرواية تنقيص سوى على التوب **ثم** والتعليل بغيره نقيم البدن ايضا انتهى **ثم** نقل  
 الطحاوي في خلاصة المظهر قال ابو حنيفة ان كان محدثا او مكشوف العورة او عليه نجاسة لزمه الاطاة  
 فان لم يعد لزمه دم فارجى في نجاسة الدم **ثم** وساق ما نقل الفارسي عن المنتقى والمرغيب في من  
 ان الطواف مع النجاسة كالطواف عريان **ثم** هذا مخرج في الوجوب **ثم** لكن قد ردت المحقق ابا الهمام  
 كارهة **ثم** في البحر قال في منسك ابن العمير في القاجات المتفق عليها طهارة وقد روي ما يستتر  
 عودته من ثوبه في الطواف **ثم** فرغ عليه في النجاسة ان كان من التوب قد روي ما يستتر طهارة  
 والباقى نجاسة لخواصه ولا معنى عليه **ثم** وايضا فيها واذا طاف في ثوبه كله نجس فهذا الذي طاف  
 عريان سوا انتهى **ثم** وذكر في اية المناسك في المنتقى لو نجس ثوبه كله في بول فهو بمنزلة العريان  
 انتهى **ثم** وهذا كله خلاف ظاهر الرواية لما مر **ثم** وما في النظر ابلسي من انه لو نجس ثوبه في بول فهو كالكوفي  
 عريان انتهى **ثم** ولقد علمنا القائل بان طهارة ذلك لما مر في البداية ان الطهارة عن الجنس ليست من شرائط  
 الجواز بالاجماع **ثم** ولقد قال في كمال الطواف عريان لا يجزئ لانه في بعضهم كما تقدم **ثم** ثم اذ اثبت الجنا  
 لكمة واجبة فلو طاف معها يصح طوافه عندنا واجد ولم يجعل له ذلك ويكون عاصيا ويجب الاعادة عليه  
 والجرا ان لم يعد **ثم** وهذا الحكم في كل واجب تركه **واعلم** ان وجوب الطهارة ليس لامل التمسك  
 خاصا بل هي في الطواف واجبة ايضا حتى لو طاف محدثا في المسجد او نجسا خارجا لم يكن  
 ثمة مسجد حر الطواف بغيرها **ثم** ولما روي من تعرض لطمارة مكان الطواف من المشايخ هل يجب  
 اوله لكن في طهر بعد وجوبه في التوب قاض بعده في المكان بل هذا اولى بذلك **ثم** روي  
 عن الذين بنوا جملة ذكر في منسك قال صاحب الغاية في منسكه انه لو كان بموضع طوافه نجاسة لم  
 يبطل طوافه انتهى لكنه ليس فيه تفرق للوجوب **ثم** وايضا في الفرضية فنية اياه الى احتمال  
 الوجوب **ثم** وهو ظاهر على قول من اوجب الطهارة في التوب من المشايخ فتأمل **ثم** واصناف الشافعية  
 في ذلك والراجح عدم الوجوب عند محمد **ثم** ستر العورة فلو طاف مكشوف العورة وقد روي  
 يجوز الصلوة معه عليه الاعادة او الجارية **ثم** وقد روي ما يرفع العضو فان زاد كافي الصلوة عند  
 الراجح ومحمد رحمه الله تعالى فان كشف اقل من الشرايع لا يمنع وجب المنع **ثم** وما ذكر في بعض المناسك

عدم التخصيص بالحيض

فدوم منزلة العريان



عن مضك الربوي من انه لو ظهر من غير من شغلها او ظهر من طهر من طهرها لم يصح طوافها كالصلاة  
على طين النافل لان السروجي اعاد كرهه كك عن النووي ثم قال ولا يبطل الطواف بشي ما ذكره عند  
قائل ولا يغفل **ومنها** البنية قال في الفقه ان البنية واجب عندنا على هذا انما المشايخ والجمهور  
يحملون ما في شواهد قاضي خان من قوله والطواف ما شيا افضل من ساهل او محمول على النافلة لا يقال  
بل ينبغي في النافلة ان يحب صدقة لانه اذا اراد فيه وجب فوجب البنية انتهى ولو طاف ركبا او  
محمولا او مضيا بلا عذر اعاد ما دام ركبا وان كان بعد فلا شيء عليه ولو نذر ان يطوف نحيا  
وهو قادر على البنية لزمه ان يطوف ما شيا ثم ان طاف من حضا اعاده كذا في الاصل وذكر القائل  
في حجه مختصر الطحاوي انه اذا طاف من حضا اجزاء لم يادى ما اوجب على نفسه هكذا حكم في  
البدائع قال في الفقه وسوقه يقتضي ان المذكر في شرح القاضى يخالف في الاصل والبرهان كذا  
الاصحح بنحو الكفر وهو لم يذكر سوى الاجزاء وما في الاصل لا ينبغي ولو كان خلافه كان فالاصل  
مولى لان من ترك واجبا في الصلوة وجب عليه الاعادة او عجز في السجود لم يفعل قلنا صحت  
صلوة فكذا هذا يجب عليه الاعادة او الدوام في ذكر الطواف في هذه المسألة قبل اعاد  
والاعادة وقبل لا يلزمه شي **ومنها** التيامن مرجح بغير واحد من الاحكام كالتيامن في شراح  
الطحاوي وصاحب شرح الكافي والقذورى في شرح مختصر الكرخي والنفوس شاح القذورى  
وصاحب البدائع والكرمانى وصاحب العناية والفقه وغيرهم وفي البدائع واما الابداء  
من يمين الحجر لاني يسار فليس بشرط لازم بل خلاف بين اصحابنا حتى يجوز الطواف  
مكسوبا بان اقتنع الطواف من يسار الحجر ويعتد به وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يحمل على الوجوب وينقله ثم قال وذكر القذورى في شرحه مختصر الكرخي ما يدل على  
ان سنة فانه قال اجزاء الطواف ويكره هذا اماراة السنة انتهى ولا يلزم من لفظ  
الكراهة انه اراد سنينته لان من داب القذورى في بعض المواضع ان يبعد عن الحرم بالكراهة  
كما قال فيمن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله كره له ذلك وجازت صلواته فذكر الكراهة لترك  
الفرج فكيف بالواجب **فانه** في الفقه انما اراد حرمت عليه وجهه الظهر والحرم لترك الفرائض فانه  
تلك ظهر كرهية ما قلنا في خلاف كيف وقد صرح الكرخي بالنقل عن القذورى انه قال في  
شرح مختصر الكرخي فيمن طاف مكسوبا ورجع الى اهله ان عليه دما وهو الاصح انتهى **ومنها**  
نص على ان القذورى لا يعمل بسنية التيامن بل يقول بوجوبه حيث اوجب الله تركه الا ان  
ذكر الكرخي انما القذورى انما ليس عليه شي ثم نقل وجوب الدم عن القذورى وشرح الكافي والقو  
ومنها وقالوا الظاهر ان ما ذكره في الخبر يدس من الكاتب لا المصنف انتهى في خلاصتها  
وفي الفقه انما جعل البيت عن يساره فاختلف فيه والاصح الوجوب وايضا فانه ما يدل  
على ان طواف المنكوس لا يصح في قول حيث ذكر في مسئلة اعادة الطواف على الحجر ولو طاف

ولم يدخل

ولم يدخل الفرجتين بل كان يرجع كل ما وصل الى بابها ففي الغاية لا يعد عوده شوطا لانه  
منكوس ثم قال وهو بناء على ان طواف المنكوس لا يصح لكن المذهب الاعتدال به فيكون  
تاركه للواجب فالواجب هو الاخذ من جهة الباب فيكون بناء على يسار الطائفة انتهى  
فيكون ان يراد بعدم الاعتدال من حيث الواجب فلا خلاف **ثم التيامن** ما اخذ  
الطائفة عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره **ومنها** اخذه عن يساره وجعل البيت  
عن يمينه وهو الطواف المنكوس بهذا انطلقت الكتب ومن ادعى خلاف ذلك فعليه  
البيان **ومنها** في الفقه الواجب هو الاخذ من جهة الباب ليس على الحلاقة لان القسور  
المذكور يحصل من اى جهة ابتداء **واما** ما في التيامن من ان الابتداء من يمين الحجر لا من  
يساره الخ فشكل لان يمين الكعبة من جهة الركن اليماني فينبغي ان يكون بين الحجر  
كذلك **ومنها** ويدل عليه ما في السراج الوهاج شرح القذورى للهداوى ثم ياخذ عن يمينه  
اعني يمين الطائفة لا يمين الحجر وفي شرح التقاية للسمرقندي اخذ عن يمينه اى يمين  
الطائفة ولا ينبغي ان يجعل الضرب للحجر كافي للتحفة وغيرها فانه لو بدأ منه الى الركن اليماني  
لم يجز ولا قابل من اصحابنا بوجوب الابتداء من تلك الجهة وانما صرحوا باستقبال ذلك كما  
مر في السراج الا ان يقال انما اراد به جعل البيت عن اليسار ولان الاخذ من يمين الحجر  
بحصول التيامن **ومنها** ويؤيد هذا جعله مقابل المنكوس وهو الاخذ عن يسار الحجر مع جعل  
البيت عن اليمين فتأمل **ولا شك** عندي ان مقصوده اثبات التيامن في الكلام  
في العبارة لا غير **ومنها** قاضي خان واليسابغ في كيفية ابتداء الطواف ثم ياخذ  
عن يمين الحجر وهذا مثل ما في البدائع ان اراد به كيفية الابتداء على وجه الوجوب  
بخلاف ما لو اراد به كيفية المسحوت وذكر في مناسك الرومي عن السروجي وليس في  
من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا قبالة الجوانب **ومنها** وهو ايضا غلط منه لانه  
انما ذكره السروجي عن الشافعية لما مر **وقد** صرح في الغاية ومنشك السجاري  
لو استقبال البيت بوجهه وطاف معتزلا او جعل البيت عن يمينه وشي القصورى  
او مر معتزلا مستدبرا البيت لا يبطل عندنا لان المأمور به مطلق الطواف وهو  
الدوران حول الكعبة وقد ادى الاله اخل في وصفه **ولا** به عبادة لا يبطل بالكلام  
فلا يبطل بترك الترتيب او بترك الصفة والله اعلم **ومنها** ان يطوف وراء  
الخطيم حتى لو اخل الفرجة التي بينه وبين البيت وطاف كذلك لم يخل ذلك ويعيد  
الطواف وان لم يعد ضلوه الحجر كاسنة كره **ثم** هل يجب عليه اعادة كل من كل البيت  
او على الحجر فقط ففي البدائع والاضل ان يعيد الطواف كله وفي المربعين والطحاوي  
والاضل ان يعيد الطواف على كل البيت والواجب ان يعيده على الخطيم لا غير وفي الاخبار

الكعبة



والاولى ان يعيد على البيت ايضاً ليؤديه على الوجه الاحسن والاكل ويجزى به عن خلافه  
 الفقهاء وفي شرح الكفر والنجس والتقاية لعبد الطواف كله وكذلك الطواف في الهداية وفي الكواشي  
 عليه ان يعيد الطواف وفي الفقه في الصلاة عاده كل يوم على الوجه المشرع والكل ان اعاد  
 كله على كل البيت هو الاصل والواجب على الحجر وما وقع في الكرماء والفقه من لفظ عليه والوجه  
 غير ظاهر فنصهم بانه لو اعاد على الحجر فقط جاز **وصورة** الاعادة على الحطم ان ياحذ عن يمينه  
 خارج الحجر حتى يمشي الى اخره ثم يدخل الحجر من العرجة ويخرج من الجانب الاخر هكذا يفعل سبع مرات  
 كذا في النهاية وقاضي خان والكافي وغيرهما قالوا في حق من كان في مكة وقد يكون ذلك بطريق  
 آخر وهو ان اذا في اخر الحجر يرجع ولا يدخل في الحجر ثم يمشي من اول الحجر من المكان الذي  
 بدأ منه او لا لكن لا يعيد رجوعه الى ذلك شوطاً وكذا في الغاية لا يعيد رجوعه شوطاً  
 لانه متكون في الفقه وهو يتألف من طواف المتكون لا يصح الا ان المذهب لا يعتد به وبكنا  
 تاركاً للواجب فنكره انما يجب الاثم فيصير اعادته ما دام حكمة انتهى ويمكن ان يراد بعدم  
 الاعتداده بحسب الواجب فلا خلاف كما مر وينبغي حقه في الاعادة من الرمل ان كان قد مر  
 ثم لا يمشي عليه ولو طاف على جدار الحطم داخل الحطم بان نشور الحائط يمينه ان يجوز لان  
 الحطم كله ليس من البيت كذا في شرح الكفر والنجس وعليه ان يعينه منه وهو سبعة اذرع  
 فلا يبعد عن الواجب ذلك القدر **فانما** اخلف في القدر الذي ليس من البيت من الحجر فبقوله  
 من البيت وقيل ستة اذرع منه وقيل سبعة اذرع منه وقيل خمسة اذرع وقيل ثمانية  
 سبعة اذرع وقيل نحو ستة اذرع كلها روايات وارجحها روايات الست والسبع والجميع ان يعينه  
 من البيت وتقدره مختلف فيه كما مر **فصل في مسائل** ينبغي ان يكون قربان  
 البيت في طوافه وهو مستقب عند الاديرة اذ لم يوه ذاك والافضل للمرأة ان تكون في طائفة  
 المطاف ولا تدنو من البيت ولا تستلم الحجر ان كان عنده رجال ويستحب لها ان تطوف  
 ليلاً وينبغي ان يكون طوافه ورائها الشاذروان يخرج من الخلف ولو طاف عليه جاز  
 عندنا لانه ليس من البيت والشاذروان هو تلك الزيادة الملتصقة بالبيت من الحجر  
 الى عرجة الحجر وقيل هو علم فماعد اجمة الحجر واذا اتمت الصلوة المكتوبة او الجنابة  
 خرج من طوافه اليها وكذا اذا كان في السبع ثم اذا فرغ عاد وبعث على مكان عليه طوافه  
 ولا يستقبله وكذا اذا خرج ليقدر بدخوله او شرب ماء وحود كذا لان الموالاة بين  
 الاسواط ليست بشرط بل هي سنة وقيل يستحب الاستيناف ولو فرقة نفر يقاكنه بعد راي  
 غيره صح طوافه ويكره بغير عذر ويستحب الاستيناف ولو طاف على وجه غير مشروع  
 كان طوافه في حرجه الا فضل ان يستأنف الطواف ولا يكره الطواف في الاوقات التي  
 تكره الصلوة فيها الا انه يوترك كسنة الطواف الى ما ذكرناه في هذا الموضع

وتحبه

ان يكره

ان يكره الطواف حال الخطبة واقامة المكتوبة ويكره الحج بين اسبوعين او اسابيع لغير  
 صلوة بينهما لكل اسبوع عندا خفيفة ومحمد سوا انصرف عن شفع او وثق وعند اي يوسف  
 لا بأس به اذا انصرف عن وتر ثلاثة اسابيع او خمسة او سبع اخرى وان ضلح وصل كل اسبوع  
 ركعتين ولو انصرف عن شفع كره اتفاقاً وفي السراج الوهاج والجمهره قال هذا الخلاف  
 اذا لم يكن في الوقت المذكور اما في الوقت المذكور فانه لا يكره اجاعاً وكذا في البحر الاخر وكذا  
 الحج بين اسبوعين او اكثر في الوقت المباح اما في الوقت المذكور فانه لا يكره اجاعاً ولو خسر  
 ركعتي الطواف في وقت مباح انتهى **ويشترط** على الكراهة انه لو سبها فلم يتركها لايعد  
 ان شفع وطواف اخر ان كان قبل تمام شوط فرضه وبعد اقامه لابل يتم الاسبوع الذي شرع فيه  
 كما لو ذكر بعد شوطين وعليه لكل اسبوع ركعتان ولو طاف لعمرة او زيارته غايته اسواط  
 ان كان على ظن الثامن سابعاً فلا شيء عليه كالمطخون واما اذا علم انه الثامن اختلفوا  
 فيه **والصحيح** ان يلزمه ثمة سبعة اسواط للشرع ولو شك في عدد الاسواط في  
 طواف الركن اعاده ولا يجزئ من غلبته خلاف الصلوة وقيل اذا كان يكثر ذلك  
 يتحري ولو اخرجه عدل بانه طاف عدد اعضصا يستحب ان ياحذ بقوله وان اخر  
 عدلان وجب العمل بقوله كذا في الفقه وصاحب العذر لا يبرأ اذا طاف اربعة  
 اسواط ثم خرج الوقت فوافق بين ولا شيء عليه ولو جاوز امرأة في الطواف لا يفيد  
 طوافها ولا بأس ان يطوف وعليه خفاء وبغلاء اذا كانا طاهرين لكن في الغلظ ترك  
 الادب ذكره في البدائع ويستحب ان لا يركب في الطواف واي ذكر او دعا في  
 جاز بالاجماع والمأثور افضل ولو سكنت في جميع طوافه او ترك الزملا والاضطباع  
 فلا سلام فطوافه صحيح باتفاق الاربعة لكن متى ولا يلي حالة الطواف لاقا القدر  
 ولا غيره ويكره ان يتحدث في الطواف والسبع او سبع او يمشي ويكره الاكل والشرب  
 والتسليم او ينشد شعراً فان فعل لم يفسد طوافه واما كراهة الكلام والمراد فضوله  
 اما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فباح والصمت افضل ولا بأس ان يفتي في الطواف ويسلم  
 ويرد جوابه ويحمد عند العطاس وبره جوابه **والحد** بالايدي خطا كبير وغفلة  
 عظيمة ويشترط في كل ما يحتاج اليه واما الشعر فمنهم من فصل فيه بين ان يجري عن عدل  
 وثنا يكره والا فلا بأس به وقيل يكره في الحالة كما هو جاز بطاهر الزايرة ويكره ان يرفع  
 صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس بقرآنه في نفسه كذا في غير موضع وفي الخفة عن الجح لا يفي  
 للرجل ان يقرأ القرآن راها صوته وطوافه ولا في نفسه قال وهو الوجه انتهى وهو محذور بعض  
 الشافعية كالحليمي والاذني وفي المشي وعن في خفيفة لا يفي للرجل ان يقرأ وطوافه  
 ولا بأس به كراهه تعالى وترج في التجديس بان الذكر افضل من المرأة في الطواف وقا الكرماء



لا يوافقون في نفسه **قال** ولقطة لا بأس تدل على أن الأولى الاشتغال بالعبادة والقرآن **ومع**  
أمرهم والله عنهم رجلان يقرأ القرآن في الطواف فضك في صوره **وسئل** عطاء عنه فقال حدثتني قال في  
الفتح والحاصل أن هدي النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف القراءة  
بل المذكور هو المتعارف عن السلف والجمع عليه فكان أولى **والصحيح** عند الشافعية أن الدعاء  
المأثور أفضل من القراءة وأما الخلاف في غير **ويستحب** الأسرار في الأذكار والأدعية  
ويكره الجمهور على وجه يشترط على الطائفتين **وفي** الخبرين للفرق بين جماعة واعلم أن  
ولا يستحب رفع اليد في عندنية الطواف قبل استقبال الحجر على المذهب الأربعة  
ولا يستحب عند استقبال الحجر الأعلى مذهبنا **وأما** ذكرت هذا ونبهت عليه لأن كثير  
من القوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحج عريهم بينهم يكن **ويقال** بعضهم في الجهد  
فيتمسك عند النية مع رفع يديه كما يتوسلون عند افتتاح الصلاة **وما** هكذا فعل  
الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم **فليست** بذلك فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى **وذهب**  
بعض الشافعية إلى رفع يديه عند ابتداء الطواف فقال في الرواق وغيره يستحب رفع  
يده عند منكبته عند ابتداء الطواف كما في الصلاة **وأما** فيه يستحب ابتداء  
بالتكبير وعن ابن الملقن أنه قال لو قيل بوجوبه لم يبعد كما يحسنه الطبري انتهى **ولكن**  
أن جماعة ردا **ومن الدع** أيضا ما ينقله كثير من الجملة من ملازمة الزام النبي وتقبله  
عند ابتداء الطواف قبل الشروع فيه **والذي** سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولم** الشافعية  
أما هو لا يثبت من الحجر فلا يناسب البدأ بغيره **ومن المنكر** الفاضل ما فعله الآن من أن  
مكة في تلك البقعة من الاختلاف بالرجال **ومن** أحسنه في ذلك الحال مع تبيينه بأنواع الزينة  
واستعماله ما يوجب الرواح العطش فيشرب ذلك على متوحي الطائفتين **ويستحب** أن يسببه  
استدعاء نظر الناظرين **فربما** طافت أحدها من غير حجب فيفسد عند الزحام طهارة  
من يضع قدمه عليها عند الشافعية **ويشترط** الإحراز على الناس عن ملازمة من  
وهو معسرة عظيمة تمت البلوى بها **وتواطى** الناس على عدم انكارها والله ولي دينه  
فينبغي للعبد أن يتوهم طوافه عن كل ما يوجب شيئا من ذلك ولا يأن عاقبة سوء الأدب  
فحشا الخلف انتهى **ويجب** أن يصون نظره عما لا يحل النظر إليه **وقلبه** عن احتقار من  
فيه نقص أو جهل بالمناسك أو غلط فيه **ويستحب** أن يعلم برفق **وطواف** التلويح أفضل من لوة  
التلويح للفرابة **وأما** أهل مكة فالصلاة أفضل منه **وطواف** واحد أفضل من كعتين  
لاستعمالها في زيادة إيمانه **وأما** علم وأحكام **باب** **المتبع** **بين**  
**الصفاء** **والمرورة** **وأما** فرغ عمار كذا من الطواف وعرف على ما بينا بيننا فيكون سعيه  
في قوله ذلك فأنظره لعدله وليس من غير ما يوجب **وأن** أخره بغيره فقد أساءوا في قوله

ويستحب

**ويستحب** أن يخرج من باب الصفا ولا يتبين الخروج منه سنة بل هو مستحب قاله في  
البدائع وغيره **فإن** خرج من غير جاز **ويقدم** السير على البقيع في الخروج **ويستحب**  
يقوم إلى الصفا ويصعد عليه حتى يرى البيت من الباب لا من فوق الجبل لأن إمكانية ولا تفقد  
ما يمكنه **ويستقبل** البيت ويرفع يديه حذر منكبته جاعلا بطنه نحو السماك للدعاء فيجد  
الله تعالى ويشتغل عليه ويكبر ثلثا ويحلل ثلثا **ويجب** أن كان حاجا ويصلي على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ولنفسه بما تستشعر بها شأنا من الدعاء **ويكره** الذكر  
مع التكبير ثلثا **ويطيل** القيام عليه ولا يحل في الوقوف عليه ما يراى الأدعية **وفي** الدعاء  
لصاحب الهداية ومكت فيه قدر ما يقرب أسورة من المفضل **وذكر** بعضهم قدر ما يقرب خمسا  
وعشرين أيقن البقرة **واعلم** أن بعض الجملة يرفعون أيديهم على الصفا والمرورة  
كما ترفع في الصلاة وليس لذلك أصل **وقد** نقل أبو يوسف أنه يستقبل بياض كفيه وجهه  
على الصفا والمرورة ويحج وعرفات وعند المفا من عند الحجرتين فلا تفتربصلا **وفي**  
فتاوى فاضل خان أنه يرفع بالتكبير والتسليم على الصفا والمرورة صوته **وقد** ذكرنا التلبية  
في الأصل ومناسك الشروحي **وقال** رشيد الدين لا يلي **وقيل** يليه أن كان سعيه  
عقيب طواف القدوم **أما** إذا كان عقيب طواف الزياره أو طواف العمرة فلا يليه  
بالإضافة **وهذا** أصح لأنهم صرحوا بأنه يقطع التلبية عند الاستسلام في العمرة وعند  
رمي أو لحصة في الحج **والساقط** لا يعود لأنها وقت **ثم** يحيط من الصفا والمرورة  
وأغنيا ذكر أماسيا على هيئته **حتى** إذا كان دون الميل المعلق على يساره في ركن  
المسجد سعى سعيًا شديدا **وعند** الشافعي يسعى قبل الميل نحو ستة أذرع  
**وكذا** إذا ذكر في بعض المناسك لأصحابنا ويكبر ساعيا في بطن الأودى حتى يجاذى أو جاوز الملبق  
الأضرب في بقية المسجد ويغني **أو** العباس **ثم** يمشي على هيئته حتى يأتي المرورة  
فيصعد عليها **أن** كان هناك مصعدا إلى أن يبدوله البيت أن بداله وليس اليوم ثم يصعد  
ولا يبدو البيت **ويجعل** على المرورة جميع ما فضل على الصفا من الاستقبال والتكبير **ويحذر**  
وغير ذلك **ثم** ينزل من المرورة داعيا ذكرا ويمشي على هيئته فإذا بلغ الميل بين يسوع  
ثم هكذا يفعل ذلك سبعة أموات يبداء بالصفا ويختم بالمرورة **ومن** الصفا إلى الذي  
منوط والعود منها إلى الصفا منوط آخر في ظاهر الرواية وهو الطيار **ويستحب** أن  
يكون السعي بين الملبقين فوق الرمل وهو سنة في كل منوط فلو تركه فشيء في جميع السعي أو هو  
في جميعه جاز **وقد** أساءوا شيئا عليه كذا في المشاهير **وقال** في بعض المناسك وهو الصحيح  
وعليه نقى في الهداية بقره ويسعى في بطن الأودى في كل منوط **وكذا** في الكافي والدرام وغيره  
من الشرح **وذكر** في الخط ومناسك الفارسي أن من في الثلاثة الأولى والمشي على هيئته







نحن فيه الكرماني والطرابلسي وما جالفتهم ايضاً فيمن طواف القدوم على غير طهارة وسمى  
بعد ان كان جنباً فعليه إعادة السعي وجواباً وان لم يعد فعليه الدم. وان كان محضاً بعيد  
السعي استحباً بان لم يعد لا سعي عليه. فقد اصرح ائمة في اشتراط الطهارة في الطواف لله  
السعي. وقد يقال ان الطواف الذي هو الترتيب في القوي اذ اصرح مع الجنب في السعي بعد اولى  
ب. ولازم كما ان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجنب معتد به من وجه. وهذا  
يختل به فكما يعم السعي بعد طواف مع الحدث كذلك ينبغي ان يصح مع الجنب لعدم الفرق بينهما  
في الاعتداد في حق الخل. فمما ذكر الكرماني وغيره يفيد بطواف القدوم وسمى الحج لانه  
ومع المسئلة فيه. وذلك لان تقدم سعي الحج على عمله خلاف القياس واذ اجوز فيه فلا يوق  
به الاصل في الجملة والام. ولا يفتقر الى ما قبله في وقت الاصل. وهذا لم يذكر في القوي وغيره  
في مسئلة القارن اذ اطلقوا بين عهد نام سعي سعيين إعادة سعي القوي بل سعي الحج فقط  
فما لم لا تقتل والله سبحانه وتعالى اعلم. ولا يشترط للسعي نية عند الثلاثة خلافاً  
للخاتبة. وكذا الموالاة ليست بشرط بل هي مستحبة. فلو فرق بين السعي فيزيق  
كثيرا كان سعي كل يوم شوطاً او اقل لم يطل سعيه. ويستحب ان يستأنف ولو  
اقبمت الصلوة المكتوبة او الجنب وهو سعي بجبله ويبنى. وكذا لو عجز له مانع ولو  
شك في عدد اشواط السعي اخذ بالاقل كما قالوا في الطواف. ولو اخرجه بقاء في ثلثة  
لم يلزمه وثقتان وجيب. والشك انما يعتد به في اشياء السعي والطواف. اما ان  
شك بعد الفراغ فلا سعي عليه كما مر في الصلوة والوضوء. وفي الحائض يكره السعي والتمس  
والحدث في الطواف والسعي اذ كان يسغله عن غيره اثنى. واستر العورة فيه سنة مع امر ولي  
في كل حال في السعي وغيره. اما لئلا يوهى وجوب الجزاء بتركه. ولا لئلا يأنى بتركه في  
السعي اثم تاركه السنة لاجل السعي مع ثبوت اثم تركه الواجب. ولو سعى بهذا الاحلال  
ولجامع جاز. والصعود على الصفا والمروة سنة متبعة مؤكدة يكره تركها ولا  
يلزمه شيء. وعن محمد بن ابي رفيف على الصفا والمروة لا قليلا ولا كثيرا يجزيه سعيه  
**وقول** الطرابلسي والشرط ان يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة ليس بظا  
لانه مذهب الشافعي لا مذهبنا. او يحل قوله على انه شرط لاستيفاء هذا الواجب  
لا لاخته. لكن ينبغي ان يستوفى المسافة بينهما لانه واجب والممكن شرط. واستيفاء  
ذلك ان يلصق عقبيه بهما. او يلصق في الابتداء عقبيه بالصفا واصابع رجليه  
بالمروة. وفي الوجوه فكسبه هكذا في كل مرة. وكذلك التارك يضع حافركا لانه  
ليكون قد قطع جميع المسافة ولا يبق شيء ولا فرجة بسيرة. **واما** حلال الصفا  
والمروة فلهن كلام الموضين وغيرهم ان ادنى الصفا الدخلة السفلى منها وما قرب منها

لا يثبت

وادي

وادي المروة تحت العقد المشرف عليها والله اعلم **واما عرض** السعي فقد ذكر بعض الشافعية  
ليشترط ان يكون السعي في بطن الوادي فان القوي شيئا ليسوا اجزاء. وان حول عنه الى  
زقاق القطارين لم يجزه. وهل يسقط الامتناع في السعي لم اقف على كلامهم عليه  
وقد جاء في الحديث عن علي بن ابي طالب ان قال لبات النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعا بين الصفا  
والمروة يهرج يجراني رواء احمد والشافعية. ولعله ان النبي صلى الله عليه وسلم طواف  
مضطجعا بالبيت وبالصفا والمروة وهو مذهب الشافعي انه يستحب فيه كما يستحب  
في الطواف **فصل في وقت السعي** اما وقت حوائج سعي الحج فبعد  
الاحرام وبعد طواف في شهر الحج. فلو سعى قبل الاشهر بعد طواف او فيها قبل الطواف  
لا يصح سعيه. فكونه في اشهر الحج بعد طواف فيها من الشرايط. هذا اذا سعى قبل  
الوقوف بعرفة. واما ان سعى بعدة فلا يشترط كون فيه حجة لو سعى بعد طواف فيها اولى  
غيرها بعد منى اشهر الحج مع لانه لا اخر لوقته. ولو اخر السعي من حج الى اهله وعاقبه  
فلا شيء عليه ويكون مستحباً مراح به الطحاوي وشراح القدوري. **واما** وقته الاصل  
فيعد طواف الزيارة الا انه رخص في تقديمه. ثم اختلفوا في افضلية التقديم والتأخير  
ففي الحيط والخصة المفرد بالحج اذا الى طواف القدوم فالأفضل ان يسعى بعد  
**وروي** الحسن بن علي حنيفة ان الممنوع اذا احرم بالحج يوم التروية وقبله ان شاطف  
وسعى قبل ان ياتي بمكة وهذا هو الأفضل عندنا الا ان يسأل بعد ان يزل من يوم التروية  
فيبنيذ الروح الى بيته افضل. لان بعد الزوال يزل من المخرج الى مكة فلا يشغل  
بغيره كذا علة في البدائع **وروي** ابو يوسف عن علي حنيفة ان احرم مكة انفر  
الطواف الى يوم النحر ان ادبه الممنوع. وكذا من احرم بالحج مفرد أمن مكة يعجز عن الممنوع  
وقوله اخر الطواف ليس بظاهراً لكن هذا وقع في نسخ الكرماني وامراده منه اخر السعي  
وفد يطلق الطواف على السعي **وروي** هشام بن محمد انه لم يمتنع ان طواف الآن  
وسعى فلا بأس به. وان اخره حتى ياتي به في وقته فهو اولى. قال الكرماني والاصح ما جازع الكرماني  
وهو رواية الحسن بن علي حنيفة وامر الأفضل. ويستوفى فيه الممنوع والمفرد والمحرّم من مكة  
قال وذكره الطحاوي بهذه العبارة فان طواف القدوم سنة والسعي عقبيه واجب  
ان اد بوله واجب انه لو اتي به بعد طواف القدوم يقع ذلك السعي عن السعي الواجب  
لانه واجب عليه. وهذا ايضا اشارة الى افضلية اثنى. وفيه البدائع اذا احرم  
الممنوع بالحج فلا يطوف ولا يسعى في قول أبي حنيفة ولا يكره من مكة وطواف القدوم ولو كان  
بدون القدوم وكذا لا يسعى ايضا لان السعي بدون الطواف غير مشروع. ولا يمتنع  
الحل الاصل للسعي ما بعد طواف الزيارة الا انه رخص تقديمه على عمله الاصل في طواف القدوم



فصار واجبا عليه بطريق الرخصة فادام لم يوجد طواف القدوم يؤخر السعي الى عمله الاصل  
 فلا يجوز قبل طواف الزيارة ثم روي رواية الحسن وهشام واجاب عن ذلك وذكر الكرماني قال ما كان واحد  
 لا يجوز تقديم السعي لما حرم بالبحر من مكة وهو طواف بعض اصحابنا وانما يجوز للقاءم والحال لا يجوز  
 تقديم السعي لمن عليه طواف القدوم فتفق عليه **فاما** افضلته ففيه خلاف قيل افضل قبل الاضحية **واما**  
 جوازها لمن حرم من مكة وليس عليه طواف القدوم فقد اختلفوا فيه غير واحد من المشايخ كالشيخ  
 والقدير وصاحب الهداية والكافي والنهاية والجمع وغيرهم **قوله** قال بعض الشافعية **واما**  
 افضلته فقد صححها الكرماني **قوله** ذهب صاحب الهداية الى عدم جواز التقديم لمن حرم من مكة وهو  
 خلاف ما عليه اكثر الاصحاب لكن قال به مالك واهل حنابلة والشافعية وهذا الاختلاف كله  
 في القارن اما موافق في غير ذلك في افضلته التقديم فضلا عن الجواز لانهم ما ذكروه الا التقديم  
 من غير ذكر خلافه بل لا نأخذ له على استئذان تقديم السعي **فاما** قال في الفتح في من يعمل  
 وغاية ما يلزم من كون تقديم السعي سنة للقارن ولا ضرر في التزامه **فصل** **واما** قد السعي  
 فسبعة اشواط الذهاب من الصفا الى المروة شوط والرجوع من المروة الى الصفا شوط اخر  
 وظاهر المذهب وهو الاصح خلافه لما قاله الطحاوي وهو ليس بصحيح بل قال ابو بكر الرازي  
 هو غلط قال في البداية والنهاية والكرامات شرح الكثر قال الطحاوي والذهاب من الصفا الى المروة والرجوع  
 من المروة الى الصفا شوط **قوله** في الجبل قال الطحاوي يذهب الصفا ويختم بالمروة وفيه ايهام ان الشوط  
 الاول يتم متى انتهى الى المروة بالاجماع **قوله** في الكافي في ذكر الطحاوي انه يطوف بينهما سبعة اشواط  
 من الصفا الى الصفا وهو لا يعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا اخر **قوله** في الذخيرة لا خلاف بين  
 اصحابنا ان الذهاب من الصفا الى المروة شوط محسوب من السبعة **واما** الرجوع من المروة  
 هل هو شوط اخر الى الطحاوي لا يعتبر شوطا **قوله** في الاضحية في ذكر الطحاوي ان السعي ليس بشوط  
 وشروط البداية في كل شوط بالصفاء **قوله** ان في مراد الطحاوي من ذلك اشتباه فصح بعضهم ان  
 الرجوع الى الصفا ليس معتبرا في الشوط بل لتحصيل الشوط الثاني **قوله** في بعض العبارات ان الشوط  
 من الصفا الى الصفا كما ذكره في وجه الحافاة بالطواف **قوله** في الايضاح شرح الاصلاح قوله ويختم بالمروة  
 صريح في ان الرجوع غير معتبر عنده ولا يجعله شوطا اخر كما لا يجعله جزء شوط فاجل قدوة اية الطواف  
 السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطا على رواية الاولى  
 ويقع الختم على الصفا ليس بذلك **قوله** ثم ما كان فقد ردت الاصحاب **قوله** فيقول الطحاوي اخذ ابن شهاب  
 ونسبه لبعض الشافعية كالطبري وغيره خلافا للاربعة **قوله** وذكر بعض الشافعية انه لا يستحب الرجوع  
 من هذا الخلق لصعقه **قوله** والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **فصل** **واذا** فرغ من السعي  
 يستحب له ان يدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في قنواي كذا في خان وغيره **قوله** ولا يصلي  
 على المروة **قوله** في الطرطيب ويمنع ان تكون الصلوة هناك يعني على المروة لانه ابتداء

قوله في المروة لا يصلي ركعتين  
 بل يصلي ركعة واحدة  
 كما في رواية ابن شهاب

شعار

شعار وفي منسك السروج ليس للسعي صلوة **قوله** ان كان الفاع منه قارنا او متقنا  
 ساق الهدى او معتدا بالبحر يقيم بمكة حراما فلا يقصر ولا يحلق ويطوف بالبيت كما بدأ  
 له وكلما طاف على هيئته ولا يمل فيه ولا يبيع بعده ويصلي كل اسبوع ركعتين  
 ولا يترك التلبية في احواله كلما في المسجد وخارجه الى ان يرى حجرة العقبة الاحل  
 كونه في الطواف **قوله** ولا ينبغي ان يجرم بالعمرة حال اقامته بمكة **قوله** وان احرم فقد آسا ولزم  
 سواء كان قارنا او متقنا او معتمرا **قوله** سواء كان في شهر الحج او قبلها **قوله** وسيأتي بيان  
 ان شاء الله تعالى **قوله** وان كان الفاع محرما بغيره ولم يسبق الهدى جازله الحلق ويقطع  
 التلبية عند استلام الحجر وهو حلال يفعل كما يفضل الحلال **قوله** ويمنع كل ما به الا في  
 الشهر الحج ولا يخرج الا لافاق وان كان متقنا يفسد تقويمه عند البعض كذا ذكر ان شاء الله تعالى  
**باب خروج الحاج من مكة الى عرفة والاحرام فيها وما يتعلق**  
**بذلك** وان كان قبل يوم التروية بيومين او اليوم السابع من ذي الحجة بسبب ان خطبة الامام  
 بعد الظهر خطبة ولا يجلس فيها ينداء بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة بحمد الله تعالى  
 وينتهي عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعلم الناس فيها المناسك والخروج الى عرفة  
 والبيت فيها والذخا الى عرفات والصلوة به والوقوف فيه والاقامة منه وعرفة ذلك  
 وجب الانصات عند سماع هذه الخطبة **قوله** في الحج ثلاث اولها ما ذكرنا  
 والثانية عرفات يوم عرفة **قوله** والثالثة بمكة في اليوم الحادي عشر فيفضل بين كل خطبتين  
 بيوم كلها خطبة واحدة **قوله** ولا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة **قوله** وكلما بعد ما صلى  
 الظهر الا بعرفة فانها قبل ان يصلي الظهر **قوله** وكل من فرغ في ثلاثة ايام من الواجبات  
 اقلها يوم التروية وآخرها يوم النحر **قوله** وهذه الخطبة سنة بخلاف خطبة الجمعة  
**فصل** **اعلم** ان الحاج الذي بمكة على انواع **قوله** اما ان يكون مكيا اصليا او افاقيا  
 مقبلا او غير مقيم **قوله** اما المكوي فلا يحرم الا بالافراد **قوله** اما الافاق ان جاء محرما بالحج او القران  
 من الافاق في الشهر الحج او قبلها فلا يحتاج الى تحديد الاحرام لانه محرر **قوله** وان جاء بغير مقبلا  
 او لاقى الشهر الحج او قبلها ساق الهدى ام لا فحكمه حكم اهل مكة في الاحرام سواء حل من غير  
 او لم يحل **قوله** والا فضل للتمتع وغيره ان يحل الاحرام فكما يحل من افضل بعد دخول  
 الشهر الحج **قوله** واذا اراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية او قبله والا فضل ان يقتل  
 ويتطيب ثم يدخل المسجد ويطوف سبعا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم ركعتي الاحرام  
 في غير عرفة **قوله** وان اراد الطهر من مكة تقدم السعي على طواف الاقامة يتنفل بطواف بعد الاحرام  
 بالحج يضطبع فيه ويرمل ثم يسجد سجدة واحدة **فصل** **في الزواج من مكة الى**  
**مكة** **قوله** واذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة يزوج الامام مع الناس

مكة



الى حين فيصل بها الظهور والمغرب والعشاء والفجر اما وقت الخروج من مكة في هذه الايام اذا  
 صلى الفريضة يوم التروية خرج الى حيفا وهو على السنة ولم يبق في المبسوط خصوص وقت الخروج من مكة  
 في الحظ والمفيد كونه بعد الزوال وليس فيه شك وكان المرعي في بعد طلوع الشمس وهو الصحيح  
 انتهى وهو الذي ذكره قاضي خان وصاحب الطهيري وما نقله الطبري عن الهداية والكرمان  
 من انه يخرج بعد طلوع الشمس فليس كذلك لان فيهما ذكر الخروج بعد الفجر لا غير اللهم الا  
 ان يقال انه اخطأ من حاصل كلامهما حيث استدلت في الهداية بخروج بعد طلوع الشمس  
 وذكر في هذا الحديث يفيد ان السنة عنده الذهاب الى حيفا بعد الطلوع وفيه  
 المبسوط والكافي في التاخير الشهيد يثبت ان يصل على الظهر يعني يوم التروية وفي شرح الجامع  
 لقاضي خان كونه على الظهر يوم التروية بمكة ثم يخرج منها وبان يخرج لا بأس به وان وافق التروية  
 يوم الجمعة له ان يخرج الى حيفا قبل الزوال وبعد لا يخرج ما لم يصل الجمعة لوجهها عليه  
 فيكون له الخروج قبل ايامها واذا خرج يجب ان يركب ويحيط ويدعو بعد التلبية بما شاء  
 ويدعو عند الخروج من المسجد والخروج من الدار والخروج من درب مكة بالدعاء المأثور  
**واذا بلغ منى** خطبها مليا داعيا اكرام صليها على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر  
 ينزل عند مسجد الخيف وليست ان يبيت بها ليلة عرفة بالاقفاق واختلف في سنة  
 ذلك قال القاسمي سنة قال الكرماني البيت بها ليست سنة ولا واجبة بل هي  
 للاستراحة والتأهب فان ضلها فقد أحسن وان تركها فلا شيء عليه وفي الحظ بيت  
 ليلة عرفة يجب ان يكون أكثر تأهبا للوقوف بعرفة وكانت البيوت بها سنة والاقامة  
 يعني بعد الزوال يوم التروية ادب ففرق بين البيوت والاقامة وفي الاختيار وهذا  
 البيوت سنة ولو بات بمكة وعلى هذه الصلوة بما جاز وفدا سألنا الفتاى الشافعية  
 انتهى وفي المبسوط ويستحب ان يصل على الظهر يوم التروية عيية ويقيم بها الى صلاة عرفة التي  
 ويدل ايضا على سنة ذلك استثناءهم الدفع من منى بعد الطلوع كما ساق في الفصل الاق  
 وكلامه فان الخروج من مكة يوم التروية سنة لما قال في الحظ في الهداية والكافي وغيرهما  
 ولو بات بمكة ليلة عرفة وترى مجازا ولكن اساء لتركه الامم صلى الله عليه وسلم وراوا كوما  
 على هذا وقال ابن الرواح في عيية يوم التروية سنة التاهب للخروج الى حيفا وعرفة وترك  
 السنة مكروه فخرج بسنينة وفي شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج الى حيفا يوم عرفة كان مخا  
 للسنة والله اعلم **فصل في الرواح من منى الى عرفة** فاذا اجمع منى صلي  
 الفجر بها لوقتها وفي قاضي خان جليل سنة والاكثر على الاول ثم يركب عيية الى ان تطلع الشمس  
 فان السنة الذهاب منها الى عرفات بعد طلوع الشمس من منى في الافحاح واليه اشار في  
 الهداية وغيرهما حيث استدلت بحديث فيه ذلك وهذا قال ابن الهام شارح كلامه وذكر

ولا يركب الى مكة  
 منى الفريضة  
 اجمع منى الفريضة  
 وفيه يركب

المصنف لهذا الحديث يفيد ان السنة الذهاب من منى الى عرفات بعد طلوع الشمس وان  
 راح قبل طلوع الفجر والشمس وقبل اذان الفجر جاز واسا لتركه السنة ثم اذا اجتمعت الشمس  
 توجه الى عرفات مع السكينة والوقار مليا مملأ مكترا داعيا اكرام صليها سارا الى عرفات  
 ويلبى ساعة فساعة وليست ان يسير على طريق فقت ويعود على طريق المازمين  
 عن عييتك وانت ذاهب الى عرفة وضمت اسم الجبل الذي سجد الخيف في أصله  
 واذا وقع بصرك على جبل الرحمة دعائم ليل ان يدخل عرفات **باب الوقوف بعرفة**  
**وعرفة** والحكامه واذا دخل عرفة يترك بها مع الناس حيث شاء لان الانفراد  
 عنهم نوع عجز والحال حال الضرر وسكينة ولا حاجة بالجمع ان يجي فصار هذا الحجة ولا ان  
 يامن بذلك من الصويرة وقيل مراده ان لا يتزل على الطريق كيلا يضيق على المارة والافضل  
 ان يتزل بعرف الجبل عندنا وقاله شيدا الذين ينبغي ان لا يدخلها حتى يتزل بمكة فربما من المسجد  
 الذي ازال الشمس ويضرب بها مضربا ان كان له وهذا خلافا لما ذكره الاحباب واعلم ان  
 على ظاهر الحديث وكذا قال الشيخ ابن القيم السنة ان يتزل الامم بمكة والله سبحانه اعلم  
**واذا نزل** بمكة فيها ويستغفر بالدعاء والصلوة والذكر الى ان تزل الشمس فاذا زالت  
 الشمس اغتسل وهو السنة او قضا والاقل افضل وذكر في مبسوط شمس الائمة  
 ان هذا الغسل سنة فان اكثى بالوضوء اجزاء كاعند الاحرام وفي الاصل ان اغتسل  
 تحسنا وهذا يشير الى الاحتباب وفي الحراة اذا زالت الشمس يتوضا او يغتسل  
 والغسل افضل ثم يصل على الظهر والعصر ثم في ان الاغتسال يكون قبل الصلوة  
 ثم الغسل لاجل يوم عرفة او لاجل الوقوف فيكون ان يكون على الاطلاق الذي ذكره في  
 الجمعة والصحيح في غسل الجمعة انه للصلوة لكن اشار بعض الشراح الى ان غسل عرفة للوقوف  
 وقال ايضا ان غسل عرفة لمن له الوقوف بعرفة وهذا مما يحل التنبه عليه ويحذر ان يغفل  
 حواجه قبل الزوال ويتفرغ من جميع العلايق **باب في الجمع بين الصلوتين**  
**بعرفة** واذا زالت الشمس سارا الى المسجد بعد الغسل كما مر من غير تأخير فاذا  
 بلغه صعدا امام المنبر وخطب اماما اعظم اوائيه **وكيفيته** وظاهر الحديث  
 وهو الصحيح انه اذا صعد على المنبر يودن المؤذنين بين يديه قبل الخطبة كما في خطبة  
 الجمعة وظاهر الرواية ومن يركب يوسف ثلاث روايات وروى عنه مثل قول الى ح صحت  
 وهو الاظهر عنه قال في شرح الكتر وروى عنه انه يودن المؤذنين والامام في القسطان ثم  
 يخرج بعد فراغ المؤذنين الا ان يخطب قال في المبسوط وهذا ظاهر في الاول وروى  
 الخطابي عنه ان الامام يبد الخطبة قبل الاذان فاذا مضى يودن خطبته اذ قوام يتم خطبته  
 بعده كذا في الفقه وغيره وفي العناية وروى عن ابي يوسف انه يودن بعد الخطبة قال بعض الشافعية



وهذا الصمدى وان كان على طلاق ظاهر الرواية قال صاحب الطحاوي في غير العصر ما في ظاهر  
الرواية **وصف الخطبة** ان يجدها تعالى ويثني عليه ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم  
اسميه ثم يحفظ الناس ويأمرهم بما امر الله تعالى به وينهاهم عما نهى الله تعالى عنه ويعلمهم  
كالوقوف مرة ومرة لغة والجمع بهما والرحى والدمع والخلق والطواف وسائر المناكح التي هي  
الى الخطبة الثالثة ثم يدعو الله تعالى ويترجل ويقيم المؤذن فيصلي يوم الامام الظهر ثم يقيم  
فصل يوم العصر في وقت الظهر **والحاصل** ان يصلي يوم الظهر والعصر في وقت واحد  
بأن واحد واقامتين قال قاضي خان في شرح التمام ويصلي الظهر والعصر في آخر وقت الظهر  
مع الامام اتمية وكذا في النظر ويسير القراءة في الصلوتين عند الاربعة ولا يجزئ خلاف الجماعة  
ولا يستقل الامام ولا المأموم بالسنن والتطوع بين الصلوتين كذا في التذريع والفتاوى ولا يكل  
وترب وغيره كذا وفي قاضي خان ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجزئ بينهما اما ما كان او مأموما  
وفي الذخيرة والمحيط والكافي ولا يستقل بين الصلوتين بالثلاثة غير سنة الظهر قاله في  
المنهاج هذا ايضا حديث جابر اذا قال فيه صلى الظهر ثم اقام فصلي العصر ولم يصل  
بينهما شيئا **وكذا** ايضا في اطلاق المشايخ في فطرهم ولا يتطوع بينهما فان التطوع يقال  
على السنة انتهى **ثم** ان اشتغل الامام بينهما جتطوع او يعمل اخر صلاة او حاجة ما ينقطع  
فورا لا اذا ذكره واعاد الا اذا ان العصر في ظاهر الرواية **وعن** محمد لا يعيد **قال** الفارسي  
هي رواية شاذة **وفي** التجديد والمزيد يعيد الا اذا ان والاقامة للعصر في قولنا في حنفية  
وايوسف **وفي** المحيط ذكر ابن شجاع عن علي حنفية اذا اخر الامام الدخول في العصر لا يكره كما  
ان يتطوع عليه ان يدخل الامام فيه اي في العصر وفي الخزانة لوضع تاخير العصر عن الظهر والعشاء عن  
المغرب من جهة الامام لا يكره للمأموم ان يصلي ركعتين بينهما **ثم** ان كان الامام  
مقيما في كل واحدة من الصلوتين ركعتين ابعثا والقبول فيقوم بموضع وان كان مسافرا من  
وان كان مسافرا يصلي كل واحدة من الصلوتين ركعتين فاذا سلم يقول اللهم امواصلوكم بالاهل  
مكة فانما قوم مسفرة وفي الجامع ان كان الامام مقيما فلا يجوز العصر للسافر ولو العجميين  
وان كان مسافرا فلا يجوز للعجميين فحسب **ولا** يجوز لامام مكة ان يقصر الصلاة ولا يحتاج ان  
يقصر وايه ان قصر ولم يكن مسافرا **وان** فعل ينطو صلاة الكل **وهذه** الخطبة سنة فلو جمع بين  
الصلوتين من غير خطبة اجزاء ويكون مسيئا تركه السنة **وكذا** الخطبة قبل الزوال اجزاء  
ويكون مسيئا تركه السنة **وكذا** الخطبة قبل الزوال اجزاء **وقد** اساءة **وهي** يعيد الخطبة  
**واعلم** ان يمكنه التفرق بعد اداء العصر في وقت الظهر ذكر في نظم الفريديان لا يتفضل  
بعده **وعلم** ان لا يتفرق بعد العصر في عرفات **وقد** جئت والظهر لا يتغير **وفي** شرحه صورة المسألة  
مذكورة في الفتنية في اخراج صلى الظهر والعصر يوم عرفة في وقت الظهر فليبين ان يتفضل بعد ما

الامام

الظهر

الظهر والعصر يوم عرفة في وقت الظهر فليبين ان يتفضل بعد ما صلى العصر انتهى **واذا وافق**  
هذا الجمع يوم الجمعة لا يصلي الجمعة بركة اتفاقا مخرج به غير واحدة قال الشارح في الغاية وما  
حكمة المأثمة من المناظرة بين القاضي ليوسف وما لك بين يدى السيد لا اصل لها لان ابا يوسف  
لا يرى الجمعة بالقرى فكيف يرى الجمعة في البراري **وحكي** القرطبي عن ابي حنيفة وابي يوسف جواز  
الجمعة بعرفات وهو غلط **فصل في شرائط الجمع** **اعلم** ان التقديم للعصر على  
الظهر واجب في وقت الظهر شرابط **بعضها** متفق عليها **بعضها** مختلف فيها **اما** المتفق عليها  
فهي ان يكون اذا ما عقيب الظهر حتى لا يجوز تقديمها عليه **ومنها** ان تكون مرتبة على ظهر  
جارية حتى توصلي الامام بالناس الظهر والعصر فاستنبان لهما ان الظهر حصلت قبل الزوال مثلا  
والعصر بعد الزوال وجدد الوضوء بينهما ثم ظهر ان الظهر على غير وضوء ولزمه اعادة الظهر  
والعصر جميعا الحسنات **والفتاوى** انه لا يلزم **وكذا** اذا ظهر فساد الظهر اي وجهه كان  
**ومنها** المكان كذا ذكره الكتان ولم يثبتوا اي موضع هو **اما** عرفات فلا شك فيه **واما** خارج  
فهل يصح الجمع فيه ام لا **ذكر** البخاري في بعض تقليد ما يدل على انه يصح وهو سلمنا ان جواز التقديم  
للحاجة الى امتداد الوقوف **لكن** المنفرد غير محتاج الى تقديم العصر لاستدامة الوقوف  
لانه يمكنه ان يصلي العصر في وقت في موضع وقوفه اذا لا ينقطع وقوفه بالصلاة **بخلاف**  
المصلين بالجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موقوف هبوط وصعود  
ولا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه **ومنها**  
فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف في الموقف الى غروب الشمس وجب انتهى فانهم **ومنها**  
الزمان وهو يوم عرفة **ومنها** الاحرام بالجمع في العصر **واما** المختالف فيه فتمسك بالجماعة  
في الصلوتين عند الحج خلا فالحما **فلو** صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة لو بالعكس  
او صلاهما وحده لا يجوز العصر قبل وقتة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد يجوز ذلك  
فصح بينهما المنفرد ايضا **وحكم** الجمعة بغير الامام الاكثر اذ ياتي حكم المنفرد **ومنها** الامام  
الاعظم اذ ياتي **ولو** تقدم رجل بغير اذن الامام فصلى بهم وجمع بينهما لم يجز العصر عند ابي حنيفة  
وجان عندهما **ولو** ادررك ركعة من كل واحدة من الصلوتين مع الامام بان ادررك ركعة من  
الظهر ثم قام الامام في العصر ادررك شيئا من كل واحدة من الصلوتين مع الامام حال التقديم  
العصر بلا خلاف **ولو** صلى الظهر بجماعة لكن لامع الامام لم يخرج عنده وهو الصحيح خلافها  
لها **ومنها** ان يكون اداء الصلوتين جميعا بالامام وان ياتي عند ابي حنيفة حتى لو صلى  
الظهر مع الامام ثم العصر بغيره او بالعكس لم يجز له العمل الا في وقتها **ولو** ادررك الامام  
بعد الخطبة قبل الشروع في صلاة الظهر فامر رجلا بالصلاة جاز له ان يصلي بهم الصلوتين جميعا **لكن**  
مؤشرا لما هو من الخطبة او لم يشهد وان لم يامر الامام احدا فقدم واحد من عرض الناس لم يخرج منه



المقدم رجلا من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرطة جاز له بلا خلاف لا في الامام وان كان  
الامام سببه الحديث في الظاهر فاستخلف رجلا فانه يصلي بهم الظهور والعصر لا في مقام الامام  
فان فرع من العصر قبل ان يرجع الامام فان الامام لا يصلي العصر الا في وقتها ولو كانت الامام جمع  
خليفة وصاحب شرطته فان لم يكن صلو كل صلوقة في وقتها ولا يجتمعوا **وعلى قياس** عند محمد  
فيما اذا مات اميرهم وليس فيهم ذو سلطان فقد واصلوا في مقام بهم الجمعة جاز فيها اذا قدموا  
رجلا يصلي بهم يحرم كذا ذكر الطر البسي **قلت** يمكن ان يقال ان هذا الجمع ليس بجمعة لانها في بيعة  
فولوا يقوموا احد القائمتين الغرض فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بغرض ولا واجب فلا يقال  
على الغرض **وعلى قياس** الجماعة في حق الامام **وفي الطر البسي** ولو لحق الناس الفرع بفرقات فصل في الامام  
وجن الصلوتين جميعا لا يجزئ به العصر عند **ولو نظر** الناس عن الامام فصل في وجده الصلوتين  
ان نفروا بعد الشروع جاز وقبله جاز عندها **واختلف** عن ابي حنيفة فيل يجوز عنده **وقيل**  
لا يجوز انتهى **واطلا** ثم اولا بعدم الجواز ليس هذا **وفي بعض** المناشك ولو لحق الناس الفرع  
بفرقات فصل في الامام وجده الصلوتين جاز بالاجماع وهو **العصبة** في بعضها ولو حصل الامام  
ولم يكن ثمة الجماعة فانه يجوز له الجمع وجده **ولو نظر** الناس عن الامام فصل في الصلوتين  
ان كان بعد الشروع في العصر جاز اتفاقا وقبله **واختلف** فيه قيل لا يجوز عنده وقيل يجوز **وفي**  
البدائع لو نظر الناس عن الامام فصل في صلوته اجزاء **ودلت** هذه المسألة على ان الشرط  
في الحقيقة هو الاجماع عند ادخ لا الجماعة فان الصلوتين جاز في الامام والجماعة **ولا يلزم**  
على هذا اما اذا سبق الامام الحديث في صلوته الظاهر فاستخلف رجلا وذهب الامام ليقومنا فصل  
الحقيقة الظهور والعصر بمرجا الامام انه لا يجوز له ان يصلي العصر الا في وقتها لان عدم  
الجواز هناك ليس لعدم الجماعة بل لعدم الامام لانه خرج من ان يكون اماما وصاروا احده  
المؤمنين **والموقف** اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصل العصر معه لا يصلي العصر الا في وقتها كذا  
هذا **او يقال** الجماعة شرط الجمع عند ابي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام انتهى **وفي**  
الحديث لو نظر الناس عن الامام بعد الشروع وقبله فصل في وجده الصلوتين جاز اتفاقا لان  
الجماعة ليست بشرط في حق الامام عند ابي حنيفة **اما** الامام فشرط في حق غيره **وفي**  
المبسوط لو نظر الناس عنه وصلى وحده الصلوتين جاز **وقيل** هذا قولها **وقيل** فيه روايتان  
عن ابي حنيفة **ومنها ان يكون محرما** حال اذا الصلوتين جميعا حتى لو صلى الظهر بجماعة مع  
الامام وهو طلال ثم احرم بالجمع لا يجوز له ان يصلي العصر الا في وقتها وظاهر الرواية كذا ذكر  
في نوادر الصلوة **وعن** ابي يوسف في غير رواية الاصول انه يجوز وهو قول زفر **وكذا** في البدائع  
فقال والعصر رواية نوادر الصلوة **وفي فتاوى** قاضي خان فلو صلى الظهر وهو غير محرم بالجمع فيه  
روايتان عن ابي حنيفة **في رواية** لا يجوز العصر وقت الظهر الا ان يكون محرم عند الظهر والعصر

جاء

ابن حنيفة

جميعا

جميعا **وفي رواية** يجوز اد العصر في وقت الظهر اذا كان محرم عند اد العصر وهو **ومنها**  
انتهى **واعلم** انهم اختلفوا في حق ابي يوسف ومحمد في اشتراط الاحرام في الصلوتين  
في الكفاية ويشترط الامام الاكبر والاحرام في الصلوتين للجمع بين الصلوتين عند ابي حنيفة  
وعندهما الاحرام بالجمع لا في وقتها **وفي شرح** الجمع جواز الجمع معان بالاحرام لا غير عندهما **ومنها** في  
شرح الجامع الصغير لقاضي خا **والله** اسان في الجمع حيث قال بصيغة الجمع ولو انفرد بالظهر  
من احرم منعناه عن اد العصر بجمع **وفي الدزاية** شرح القاية اما اشتراط الاحرام  
بالجمع فيهما فمخالفة زفر **وكذا** في البدائع قيل لا خلاف في قول زفر **وقيل** في المبسوط وقاوي  
قاضي خان وشرح الكنتروال في حق ان عندهما يشترط احرام الجمع في العصر وحدها فقط  
فالحاصل **لو كان** في ذلك عن ابي حنيفة روايتان كذلك عن صاحبه قولان والله تعالى اعلم  
**ومنها ان يكون** الاحرام احراما واحدا حتى لو كان محرم بالجمعة عند اد الصلوتين لم يجز عند  
الكل **ومنها** هذه الشرود كلها المتخلف فيها شرط عند زفر في العصر خاصة **ففرق** مع ابي حنيفة  
في العصر مع صاحبه في الظاهر **ومنها** ان يكون محرم بالجمع قبل الزوال فلو احرم بعد  
الزوال قبل الصلوة لم يجز له الجمع خلا فاطمة **وفي رواية** يكتفي بالتقديم قبل الصلوة **فصل**  
هذا يجوز بالاتفاق **قال** الزيلعي والعصبة انه يكتفي بالتقديم على الصلوتين في حصول المقصود  
**ثم الجمع** بين الصلوتين بعرفة هل هو ستة او سبعة **ذكر** في المبسوط فان صلى  
الظهر والعصر مع الامام فحسن انتهى **فهذا** يدل على انه مستحب **وذكر** في شرح القاية  
لشعر الدين العجمي في هذا السنن والجمع بين الظهر والعصر بعرفة باذان او اقامتين  
وبين المغرب والعشاء بربعة باذان او اقامة كما في النظر انتهى **وذكر** عن الدين بن جماعة  
في منسكه وعند المالكية انه سنة لكل احدى **وعند** الحنفية كذلك انتهى **وما وقع**  
في بعض المناسك وتقديم العصر عند ابي حنيفة وجب لصيانة الجماعة **ولهذا** لا يجوز  
الجمع في حق المنفرد ليس بظاهرا لذكره بلفظ الوجوب **وقد** شرح بعض المتأخرين  
بالاستصحاب وبعضهم بالتسنة والله سبحانه اعلم **فصل في الوقوف**  
اذا فرغ الامام من الصلوة في مسجد ابراهيم راح الى الموقف واتمسك به **ويكون**  
التأخير بعد الصلوة بل يحل في الموقف **وان** تخلف احد الحاجة لا بأس به **فصل**  
ان يرجع مع الامام واذا وقف فلا فصل ان يكون ركبا بفرد جبل الرحمة عند  
البضرات السود مستقبلا القبلة والناس خلفه را في ايديهم بسط يديهم  
ويصلون ويحيون ويشنون ويحذون ويلبسون ويصلون على النبي صلى الله عليه  
ويسألون الله تعالى في حوائجهم وينصرفون ويكثر من الاستغفار والتسبيح  
حاجات الدارين لهم ولوالديهم وللمؤمنين والمؤمنات فانها مقبولة مستجابة غير مردودة



فليقو وجاه الاجابة ولا يستطاعه **ففي** يجتهد في الدعاء ويحضر فيه ولا يفرط في الجهر بصوته **ويكره** ما  
يدعو به الا ما يستقيم بالخير والنجدة والتسليم والحق واليقين **ففي** في المحيط والمستقيم  
في دعا الرعية ان يجعل بين كفه والسماء وفي دعا الرعية ان يجعل بين كفه وصدره كما يدفع  
اليد عن نفسه **ففي فضل الامام والناس** هكذا الخروب الشمس ويلي ساعة فساعة  
في اشياء الدعاء والامام يعلمهم المناسك والوقوف كما افضل من الوقوف قايما للامام وغيره  
وقايما افضل من الوقوف قاعدا **ففي** الوقوف من وراء الامام افضل من امامه **ففي** لا يفتن عينيه  
او يجذبه او يسماله **ففي** وكلما كان الى الامام اقرب فهو افضل **ففي** ومنك الى الجاه ولا يستظل  
من الشمس في الوقوف اذ لم يشغله ذلك من ماله **ففي** ومنك ان جماعة قال الخففة  
ان لا يستظل استجابة **ففي** يجتهد في الوقوف ان يقتر من عينه فظلمت من الدموع فاذ ذلك قيل  
الاجابة **ففي** في كل طهارة **ففي** في كل طهارة من الطهارة في كل طهارة وبشره وبشره وبشره وبشره  
وليس في كل طهارة من الطهارة والمناسك والمناسك والمناسك والمناسك والمناسك والمناسك والمناسك والمناسك  
**صوم يوم عرفة بعرفة** في الكرم في لم يكره للحاج الصور في يوم عرفة عندنا الا اذا كان  
يضعفه عن اداء المناسك في مكة **ففي** في العتقان كان يضعفه عن الوقوف والدعوات  
فالمستضعف من ذلك **ففي** في كل طهارة من الطهارة في كل طهارة وبشره وبشره وبشره وبشره  
يوم التروية لانه يجزى عن اداء احوال الحج وكذا ذكر في بيان الاحكام **ففي** افضل  
المواقف وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ما قيل الضوايف السود الكبار المشرقة  
في طرف الجبلات الضوايف الى كاضا الرواية الضوايف عند جبل الرحمة **ففي** ومنك  
الله صلى الله عليه وسلم بطون ناقية الى الضوايف **ففي** جعل جبل المشاة بين يديه واستقبل  
القبلة وكان موقفه عند الثابت **ففي** في الارض في ان الثابت على مضر منها هو  
النسوة في خلف موقف الامام **ففي** وان موقف النبي صلى الله عليه وسلم كان على الثابت على مضر  
مضر بين الاجبان هناك ثابتة من جبل الال **ففي** وحكي القاصي في الفضاة بدد الدين  
وقد اجتمعت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم من جهات متعددة **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
عليه من محرف مكة وعلى ما حصل الظن بتعيينه والله تعالى اعلم **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
المشرقة على الموقف الى عن يمينها ووراءها حزنا في متصل بصخرة الجبل وهذه الخوخ بين  
الجبل والبناء الرابع عن يساره وهي الى الجبل اقرب بتقليل بحيث يكون الجبل في الثلث  
يمين اذ استقبلت القبلة والبناء الرابع عن يساره بتقليل **ففي** فان طهرت بموض  
النبي صلى الله عليه وسلم فهو الغاية في الفضل لثلاثة ولا تفرقه **ففي** وان خفي عليك فقف  
ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع الضوايف والامام في الخوخ بينهما فعلى اسهل اشارة  
وعلى جبل اخرى لعل ان يصاد في الموقف النبوي الا ان المشرقة فيفاخ عليه من بكاء

وفي منك

وفي منك الشيخ رشيد الدين قال الشيخ تقي الدين ولا تقم في فضل هذا الجبل الذي  
بعده الثامن خيرا انابا ولا غير ثابت وما يخص الثامن هذا الجبل من الخوص على  
الوقوف عليه دون موقف النبي صلى الله عليه وسلم ودون مواضع عرفته وقوفهم  
عليه قبل وقت الوقوف والبقاء هم الذين ان عليه ليلة عرفة **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
من اختلاط النساء بالرجال والنساء **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
والسماهون عن المنكر **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
**منه والواجب اعلم** ان اول زمان الوقوف اذ زالت الشمس من يوم عرفة  
عند التلا **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
من ادرك جزءا من اجزاء هذا الوقت فقد ادرك الحج ومن فاته فقد فاته الحج **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
كلها تابعة للايام المستقبلية لا الايام الماضية الا في الحج فانه في حكم الايام الماضية  
فليلة عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
من الوقوف فهو كينونته بعدة في ساعة من هذا الوقت **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
لطيفة فقد ادى الغرض **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
عالم بان عرفة او جاهلا نايما او يقظا نايما او سكران مغيثا او معفي عليه مجنونا ان  
مالا ومجانا مسرعا او ملأيا او هاربا طائعا او مكرها راكبا ان يحول محمدا او جنبا حياضا  
او نفسا عاريا ولا يلبس قايما او جالسا ليلا او نهارا ابعدا ان يكون محرابا  
**فالحاصل** ان شرط صحة الوقوف هو الاحرام والاسلام وحصوله بمساققة لا غير **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
الواجب من الوقوف فان وقف ليلا فالواجب فيه حتى لو وقف ساعة او مرتعرات ليلا  
لا يلزمه شيء لان امتدادا ليس بواجب على من وقف ليلا **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
فتدرا الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى ان تغرب فهذا القول  
هو الواجب تقع عليه في البداهة **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
واجب من حبه في المحيط وغيره **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
جاوز عرفة بعد الغروب فلا يشترط عليه اتفاقا **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
اصلا او ما بعد الغروب لم يسقط الدية وان عاد قبله فوضع مع الامام بعد الغروب  
سقط على الصحيح كذا في الفتاوى وهذا هو المحقق **ففي** في كل طهارة من الطهارة  
فتاى في البداهة ولوعاد الخ عرفة قبل غروب الشمس وقبل ان يدرك الامام لم يرد  
منها بعد الغروب مع الامام سقط عنه الدم عندنا وعندنا لا يسقط وهو على  
الاخلاف في مجاوزة الميقات بغير حرام **ففي** في كل طهارة من الطهارة من اختلاط النساء بالرجال والنساء  
فان عاد قبل غروب الشمس بعد ما خرج الامام من عرفة ذكرنا ان من لم يسقط عنه الدم ايضا وكذا



روى ابن شجاع عن أبي خنيفة أن الدم يسقط عنه أيضاً لأنه استدرك المتروك إذا المتروك هو الدفع  
بعد الغروب وقد استدركه. وذكر في الأصل أنه لا يسقط عنه الدفع لمساخا اختلاف الروايات كما  
الاختلاف فيما لا يلزم من الدم. فعلى رواية الأصل الدم يجب لأجل دفعه قبل الإمام ولم يستدركه  
ذلك. وعلى رواية ابن شجاع يجب لأجل دفعه قبل غروب الشمس وقد استدركه بالعود  
والقعود. وعلى رواية ابن شجاع على هذه الرواية فإن كان في الصلاة مضطرباً ولو كان  
إلى عرفة بعد الغروب لا يسقط عنه الدفع بخلاف أبي خنيفة. وفي الهداية والكافي فإن عاد إلى  
عرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدفع في ظاهر الرواية. وزاد في الكافي عن أبي  
حنيفة أن يسقط عنه الدفع. قال في الكافي وجه الظاهر أن الاستدانة إلى الغروب  
واجبة وبالوقوف ليلاً لا يصير ذلك مستدركا. وفي الفقه شرح الهداية قوله وظاهر الرواية  
يجوز أن يرد عن رواية ابن شجاع. وفي شرح الكافي والظاهر ليس فيه عارض بعد الغروب روي أن  
شجاع عن أبي خنيفة أن يسقط بالعود. وفي شرح النقاية قال القعود وهو الصبر عليه  
في الكافي وغيره بعد الإتيان بالواجب عليه الإفاضة بعد الغروب وقد اتفق بها. وفي الجمع ولو أفا  
قبل الإمام وجاز عرفة نلزمه بدم فلو عاد سقط وفي سقوطه بعد فراق الإمام عرفة  
روايتان. وفي شرحه قوله بعد فراق الإمام وجاز دليل على أن سقوط الدم مشروط  
بكونه في عرفة. وأما رواية ابن شجاع عن أبي خنيفة أنه يسقط بالعود  
والرواية الأخرى هي رواية الأصل لا يسقط أصلاً. وفي الهداية عن أبي خنيفة أن عاد قبل  
الغروب بعد إفاضة الإمام لا يسقط عنه الدفع لأنه لم يستدركه ما فاقه من كل وجه  
وان عاد قبل إفاضة الإمام سقط عنه الدفع في رواية وفي رواية لا يسقط لأنه أفاضه بترك  
امتداد الوقوف في الليل وهو الأصح. وقيل لزوم الدم لترك متابعة الإمام وقد تابعه  
فيها ثم قيل لترك امتداد الوقوف. وقيل الإفاضة قبل الإمام والصحيح الأول لأن لو أفاض  
مع الإمام قبل الغروب لزمه دم لترك وقوفه من الليل. وفي الهداية وأخلفوا  
فيها إذا عاد قبل الغروب. وبني الكافي وإن عاد قبل الغروب قبل يسقط حصول الإفاضة  
مع الإمام بعد الغروب وهو الواجب. وقيل لا يسقط لأن ما تركه لا يصير مستدركا  
وفي شرح الكافي ومناسك الطرابيليس فان عاد قبل الغروب حقاً فافق مع الإمام ذكر  
الكوفي أن الدم يسقط لأن الواجب الإفاضة مع الإمام بعد الغروب وقد تداركه في وقت  
ومن أصحابنا من يقول لا يسقط الدم هنا أيضاً لأن استدامة الوقوف قد انتظم بينهما. وفي  
الكافي فإن عاد إلى عرفة قبل أن يدفع الإمام يعني قبل غروب الشمس يسقط عنه الدفع وإن عاد  
بعد ما خرج الإمام من عرفة يعني بعد الغروب لم يسقط عنه الدفع في رواية الأصل لأنه فات  
المتروك في الوجه المشروع وهو الدفع مع الإمام. وروى ابن شجاع عن أبي خنيفة أن الدم

عنه

يسقط

يسقط هنا. وعلى هذا العهد الكوفي وفي العهد أبي خنيفة. وذكر القعود في منزله  
مختصراً الكوفي فإن عاد إلى عرفة قبل أن يدفع الإمام فقد استدركه المتروك من نفسه  
فيسقط عنه الدفع. وإن عاد بعد ما خرج الإمام من عرفة فقد ذكر ابن شجاع عن أبي خنيفة  
أن الدم لا يسقط عنه أبي خنيفة وهو الصحيح لأن استدركه المتروك. وعلى رواية الأصل  
لا يسقط عنه الدفع لأن المتروك سنة الدفع مع الإمام وهو لم يستدركه ذلك  
أشبه. فتأمل الاختلافات. واليون بين التكرارات. **والخلاصة**  
أن ظاهر كلام البديع يقتضي أنه ذهب إلى أن الاختلاف فيما إذا عاد إلى عرفة  
قبل غروب الشمس بعد ما خرج الإمام منه. وأما إذا عاد قبل الخروج والغروب  
فلم يذكر فيه خلافاً سوى قول زفر. فجعل قول الكوفي والقعود في رواية ابن شجاع  
ورواية الأصل فيما إذا عاد قبل الغروب بعد خروج الإمام كما مر. وذكر غير ذلك  
كالكرمانية وسنن الكثر والهداية والنقاية والحنابلة والطحاوية  
وغيرهم أن الاختلاف المذكور ورواية ابن شجاع فيما إذا عاد بعد الغروب والخروج  
وذكر سنن الكثر وسنن الهداية في الفقه والكفاية والطرابيليس أن قول  
الكوفي فيما إذا عاد قبل الغروب والخروج. وذكر الكرماني أن قوله فيما بعد الغروب  
كرواية ابن شجاع. وكذا جعل في الدرر شرح النقاية قول القعود في فيما بعد الغروب  
**هذا وأما عبارة** شرح الكوفي والجمع وشرحه فمحملة للمعاني فيجمع عليها في البداهة  
والكرمانية. إلا أن حملها على ما في الكرماني أقرب وأدق كما لا يخفى. فقد فسّر الكرماني  
قوله دفع قبل الإمام بقوله قبل الغروب وهو الصحيح. وبشر صاحب النهاية عبارة  
الهداية عند قوله ومن أفاض قبل الإمام فقال كان من حق الرواية ومن أفاض قبل غروب  
الشمس فعليه دم. لما أن الخطر عليه الإفاضة قبل غروب الشمس انتهى. وكذا أن في  
الفقه شرح الهداية الأولى أن يقول قبل أن تغرب الشمس لأن المراد إلا أن المقام  
من الإمام لما لم تكن قط الأعلى الوجه الواجب أي بعد الغروب وضع المسألة باعتبار  
وأشار في الدليل إلى خصوص المراد بقوله ولما أن الاستدانة إلى غروب الشمس واجبة  
**والجامع** أن ما في المسئلة تحسية إقرار. فقيل أنه إذا عاد قبل الغروب يسقط عنه  
الدم مطلقاً سواء كان بعد الغروب أو قبله في الفقه. وقيل أن الحق. وقيل أن يسقط قبل  
الغروب وقبل خروج الإمام فان عاد بعد الخروج قبل الغروب لا يسقط مطلقاً. وقيل  
إذا عاد يسقط مطلقاً سواء كان بعد الغروب أو قبله. وفي القعود والكرمانية عن  
الكوفي. وقيل لو عاد بعد الغروب لا يسقط وهو ظاهر الرواية قاله في الهداية. وفي  
في البديع ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف. وكذا قال في النهاية والحرر الرازي



تفسير

انه لا يسقط بالاجماع ليس بظاهر لغيره واحداً للخلافية وكذا فيمن عارضه الخروج  
 والغروب **واما جعل** صاحب البداية قولاً كروي ورواية الاصل وان شجاع فيمن عارضه الخروج  
 بعد خروج الامام خلافت ما عليه الاكثرون وان جعل كلامه على غير الظاهر فبعد لا ينبغي على الماهر  
 والله جازم اعلم بالسراري ولم يذكر احد من نقلنا عنهم على صحة صاحب البداية الا صاحب الاختيار حيث قال  
 فان عاد الى معرفة قبل الغروب وافاض الامام بسقط عنه الكمال لانه استدل بما فاته وان عاد قبل  
 الغروب بعد افاض الامام بعد الغروب لم يسقط عنه الكمال لانه لم يستدل بما فاته انتهى ولو افاض  
 الامام ثم ان الزم دمه ومن افاض قبل الامام بعد غروب الشمس لا شيء عليه **ولا فرق** في  
 وجوب الدم بين ان يفيض باختياره او نذبه بغيره وفي النوام زوال ابو يوسف لو كان على  
 بغيره فذهب قبل دفع الامارة او نذبه فذهب لزمه دمه **واعلم** ان وقع في شرح دور  
 الجواز ان من افاض قبل الامام ولو بعد الغروب يلزمه دمه وهو مخالف لما في عامة الكتب لما  
 من **تنبيه اعلم** ان مقتضى هذه العبارات المختلفة كلها الاختلاف في تعيين المراتب  
 بالواجب على الواقف ماله فظاهر الرواية تدل على ان مدة الوقوف الى الغروب لا غير  
 وذهب بعضهم الى انه منافية الامام فقط وعليه شئ صاحب البداية والاختيار وقرعوا  
 عليه لوعاد بعد افاضة الامام قبل الغروب لا يسقط الدم وظاهر هذا جواز الدفع قبل الغروب  
 للامام ومن تبعه وهو خلاف ما ترواه من عدم جواز ذلك للامام ايضا ولزم الدم عليه  
 بذلك لما مر **الا ان يقال** ان على قول موجب المدة ووقع ايضا على وجوب المتابعة في شرح دور  
 الجواز وجوب الدم على من دفع قبل الامام قبل الغروب وهذا ايضا مخالف لما مر به غير واحد  
 من جواز ذلك حتى قال صاحب الاختيار وصاحب الفسخ وغيرهما ان لو ابطا الامام بالدفع فدفعا  
 قبله لانه تركه السنة فلا ينبغي لهم تركها وذهب بعضهم الى ان المدة والدفع بعد الغروب  
 واجبان معاً وذهب بعضهم الى ان الواجب الدفع بعد الغروب لا المدة والمتابعة وهو  
 مقتضى رواية ابن شجاع عن ابي حنيفة وقد صححها العدوي ثم منهم من جعل المتابعة  
 والدفع بعد الغروب واجبا واحداً لا يستلزام كل منهما الاخر وجعل بين العبارات ومنهم من لم يلق  
 المدة فجعل الثلاثة واحداً لما قلناه ومنهم من فرق بين كل منها **وهذا لما ذكرنا** وان كان يعلم  
 مما تقدم تصحيحاً وتلوياً لكن اعني اننا نثبتها ونوضحها والله سبحانه اعلم بحقيقة **فصل في**  
**مكاد الوقوف اعلم** ان عرفة كلها موقف لا يطن خربة **وهو الوقوف بعرفة** هل هو مكة  
 او لا يبع املا فاكثر العبادان النخعة بان لا يبع فخذ اقال لشيخ الحق كمال الدين واعلم ان  
 ظاهر كلام الفقه ودي والحد آية وغيرهما في قولهم من دلفة كلها موضع لا واحد محصور ولا غير  
 كلها موقف لا يطن خربة ان المكانين ليسا مكاناً وقف فلو وقف فيهما لا يجزئ كما في  
 وقف في غيرهما قلنا ان عرفة محصورة بعرفة ومزدلفة وهذا ظاهر الحديث وكذا ما

الآل

الاصل من كلام محمد **وقف** في البداية واما مكانه فيجب الوقوف بعرفة فخر من لغيره  
 الا انه لا ينبغي ان يتلف في اي محذور روي الحديث ثم قال لو وقف في اجزاء مع الكراهة  
 وذكر مثل هذا في بطن عرفة لانه لا ينبغي ان يقف في بطن عرفة لانه عليه السلام  
 نهي عن ذلك واخبر انه وادي الشيطان انتهى ولم يمتح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح  
 به في وادي محذور ولا ينبغي ان الكلام فيه ما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب  
 بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء **واما** الذي يقتضيه النظر ان لم يكن اجماع على عدم  
 اجزاء الوقوف بالمكانين وهو ان عرفة واحدة محصورة كانا من عرفة وعرفة واحدة يحجز بها الوقوف  
 ويكون مكرها لان القاطع اطلق الوقوف بمسماها مطلقاً وجزاها واحد منعه في بعضه فقيده  
 بالزيادة عليه بجزاها واحد لا يجوز فثبت الركن في مسماها مطلقاً والوجوب في كونه في غير  
 المكانين المستثنين وان لم يكونا من مسماها لا يحجز اصلاً وهو ظاهر **والاستثناء** في  
 منقطع انتهى كلامه **وقد اجاب** فيما افاد وذكر في شرح القاية عن الكفاية عن ثور  
 عند اعراضه فالا استثناء منقطع انتهى لكن كلام الطحاوي في شرح الانا ظاهر في ان عرفة من عرفة  
 وذكر ايضا ما يدل على انها ليست منها وان محصوراً من المزدلفة ولم يذكر فيه خلافاً **ومما**  
 كلامه انه ذكر يحتاج الى الوقوف على سبب الارتفاع من عرفة الكون عرفة ليس بشيء ام لغير  
 ذلك فذكر حديثاً فيه وقف على الله عليه وسلم بعرفة فقال هذه عرفة وهذا الموقف  
 وعرفة كلها موقف ثم قال قد دل على ان عرفة من عرفة فقطة ثم قال لكونها روي في ذكر حديثنا  
 بخلاف الاقل **ثم قال** واما من صلى الله عليه وسلم بالا ارتفاع عن محصور وهو من مزدلفة فذلك  
 صحيح اخر يجمل ان يكون يخرج من مساعير ابراهيم فامر الناس بالرجوع الى مساعير ابراهيم  
 والله تعالى اعلم بمن ارسله صلى الله عليه وسلم انتهى فتأمل **وكثيرا ما ترددت**  
 في ذلك حتى ظننت عليه وقوله ولم يترج فيه بالاجزاء مع الكراهة هو كما قال انه لم يترج به في بيان مكان  
 الوقوف لكن يترج بالكراهة في بيان ترتيب افعال الحج وصيغة الوقوف بقوله وعرفان كلها  
 موقف لا يطن عرفة فانه يكره الوقوف فيه انتهى فليعلم **ومرج** الكراهة في بانه لا يجوز الوقوف  
 بها حيث كان قال ما كره من عرفة حتى لو وقف بعرفة اجزاء وعليه دمر كذا روي القاسمي  
 ابو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء جميعاً **وفض** اصحابه انه لا يجوز ان يقف  
 بعرفة كما هو مذهبنا انتهى **وتفضل** القرافي من المالكية انما ان الاربعة على حد  
 جواز الوقوف بعرفة فافهم واختتم والله سبحانه اعلم **فصل في**  
**عرفة** واختلفت العبارات في ذلك فتأمل حقه ما بين الجبل المشرف على بطن عرفة  
 الى الجبل المقابل لعرفة مما يلي جوايط بني عامر وطريق الحصن وما جاوز ذلك فليس من  
 عرفة **وقيل** حقه عرفة من الجبل المشرف يعني حبل الوجة الى الجبال المقابلة له يعني شمالا

والمشعر الحرام

الجماعة



وقيل العوايا المراد بالمشرف الجبل الطويل الذي في آخر عرفة حتى يكون مشرفا على الوادي وعرفة والحل في الجبل  
الرجة لا يبع لان عرفة مطبقة طيبة وقبل جدها الاول ينقي الجادة طريق المشرك والثاني إلى  
خافات الجبل الذي من وادى عرفت ذلك الثاني ينقي إلى الطريق التي تلي قرية عرفة على يسارها  
يستقبل القبلة بعرفة والاربع إلى وادي عرفة وقال امام الحرمين يطيف بمغوصا  
عرفات جبال وجوهها المقابلة من عرفات **وذكر** الان في عن ابن عباس ان احد عرفات  
من الجبل المشرف على بطن عربة بالنون إلى جبال عرفات إلى وصيق إلى ملتقى وصيق  
وادي عرفة بالفاء قيل انه ينفضي إلى عربة وعرفة وضبط بعضهم بطن عرفة بالفاء  
وادي عرفة بالنون ولا يبع لان وادي عربة لا ينقطع على عرفة بل هو متدما إلى مكة  
بمينا ومما لا قاله عز بن جماعة **وحكي** الباجي ان عرفة في الحل وعرفة في الحرم **وسجد**  
ابراهيم اوله ليس من عرفة فقدم المسجد في طرف وادي عرفة في عرفات حتى لو وقع جداره الف  
لسقط في بطن عربة كذا ذكر بعضهم وذكر الشرح في الغاية المسجد الذي يصلي فيه الامام ليس  
من عرفات **وفي غير الازكار** قال القسيري والمسجد الذي يصلي فيه الامام يوم عرفة هو في  
بطن عرفة فاذا خرج الانسان منه يريد الوقوف فقد صار في عرفة انتهى وقوله في الجواب لا ي  
يوسف ادلائقا بين الوقوف والصلوة فان المصلين واقفوا حتى يجتمع بين الصلوة بين يدي  
على ان المسجد عرفة وما قد منع الجازي من ان المصلين بالجماعة يحتاجون إلى الخروج من  
الموقف فلهذا ذكر بناء على الاختلاف في المسجد ان داخل عرفة او خارجة فلهذا ذكره على  
وجه التسليم والتتم **وذكر** بعض الشافعية ان مقدم هذا المسجد ليس من عرفات  
ولخرج منها **وقال** الشافعي ان ليس منها **قال** النووي وخرج الرافعي الاول مع شدة تخلفه  
والطائفة فلهذا ذكره بعد الشافعي رضي الله عنه انتهى **واختلف** في ابراهيم هذا المشو  
اليه مسجد عمر **فخرج** الرافعي والنووي بأنه الحول عليه السلام وقيل انه مفسوب إلى ابراهيم  
الذي ينسب اليه احد ابواب المسجد الحرام **ويقال** لهذا المسجد مسجد عرفة ومسجد عمر  
**فصل** لو ادرك العشاء ليلة الفرج وخاف لو ذهب إلى عرفات تنوت العشاء ولو  
اشتغل بالعشاء تنوت الوقوف **ف قيل** يشتغل بالعشاء وان فاته الوقوف **وذكر**  
صاحب السراج الوهاج يدع الصلوة ويذهب إلى عرفة قيل وينبغي ان يكون هذا في حج  
الفرق والتقل **وقال** صاحب الغنية يصل في الفرق في الطريق ما شاع على مذهب من يري  
ذلكم يقتضيه بعد ذلك احتياطا **وفيها** ما فيه **ولو غلطوا في المكان بان وضوا في**  
غير عرفات لا يبع حجهم **وان غلطوا في الزمان فان وضوا يوم الفرج حجهم** وان وضوا  
قبل يوم التاسع او بعد يوم الفرج لا يبع **تنبيه** ولا يبع اذ وجبت في سنة واحدة  
عن شخص واحد لا بأحرار واحد ولا بأحرارين بالاجماع صرح به على ما مضى من اما الاول

الموقف

فبان

فبان يمل بها معناه ويحصى فيها كاسياق **واما** الثاني فبان يحرمه ويقف في وقتة من سبع فليقف  
له ثم يحرم باخر ويعود فيقف بعرفة في وقتة كل ذلك لا يبع بالاجماع **واذا نيمت**  
**عليه** لما ينقله بعض الجسالة والاممواظهر من ان يذكر **ومن** حكم الاجماع على  
علمه جواز ذلك الشرح منى والقاضي ابو الطيب من الشافعية والشافعية وقال  
اعلم **فصل في اشتباه يوم عرفة** واذا التمس على الناس هلال  
ذي الحجة ووقف الناس بعد ان اكملوا عدة ذي القعدة ثلثين يوما ثم يتبين ان ذلك اليوم كان  
يوم الفرج شهادة فمرة فوقهم حجهم تام استخسانا **قالوا** وينبغي للمؤمن ان لا يسمع الشهاد  
وان كان عادولا لا يقول قد تم حج الناس انصرفوا **ولو** وقفوا يوم التزوية على ظن  
ان يوم عرفة لا يحزنهم **وكذا** الوقوف في الكادى عشر لا يحزنهم **ولو** شهد اليهود عند الامام  
عشية عرفة بروية الهلال فان بقى من الليل ما يمكنه الوقوف مع عامة الناس واكثرهم لزومة  
ان يقف فانه لم يقف فات حجهم **وان** لم يبق من الليل ما يمكنه الوقوف مع عامة الناس واكثرهم  
لكن الامام ومن اسرع معه يدرك الوقوف واقام المشاة واصحاب الثقل فلا يدركون **لم**  
بعل تلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال **وان** كان بحاله يمكن ان يلحق الامام  
الوقوف مع اكثر الناس الا انه قد ترك ضعفة الناس جاز وقوفهم فان لم يقفوا اظه  
فانهم الحج **والمعتبر** فيه الاصح الاقل **وفي** الظر ليليس ولا ينبغي ان  
يقبل في هذه شهادة الواحد والاثني ونحو ذلك في الاستخسان **واما** في القياس  
فيقبل شهادة العدلين **واما** الذي يقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستخسانا  
اذا كان القوم يقدرون على الوقوف على ما امروا به **معناه** ان الشهود  
اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا ويحتاجون إلى الوقوف بها ليلا  
لا يقبل فيها شهادة العدلين **وفي** شرح اكثر وان شهدوا يوم التزوية ان اليوم  
يوم عرفة ينظرون ان يمكن الامام ان يقف مع الناس واكثرهم نهارا قبلت شهادة  
قياسا واستخسانا للممكن من الوقوف **وان** لم يقفوا عشيتهم فانهم الحج **وان** امكنه ان يقف  
معهم ليلا لا غبارا فذلك استخسانا **وان** لم يقفوا فافضل الوقوف **وان** لم يمكنه  
ان يقف ليلا مع اكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم ان يقفوا من الغد استخسانا  
انتهى **ولو وقف** الشهود مع الامام بعد مائة شهادة كما هو في حجهم تام  
وهم وغيرهم في الحج سواء **وان** استيقنوا انه يوم الفرج وان هو الشهود  
بعد مائة الامام شهادة ثم وقفوا بعرفات على ما راوا عليه الهلال قبل وقوف  
الامام بيوم لم يحزن وقوفهم وعليهم ان يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم  
يعيدوا فقد فاتهم الحج **وعلمهم** ان يحلوا بمكة وعليهم الحج من قابل **وكذا** الوقوف

فبان







وقيل بطلان: اذ لو فصل بقاء ليلة لا يعاد الا اذا انقضى. ونوى المغرب في المزدلفة اذ لا يقتصر  
مخرج به في الجوارح وغيرها. ويستحب التحليل في هذا الجمع. ولا يشترط هذا الجمع ما يشترط  
في جميع عرفة سوى الاحرام بالجمع. وتقدم الوقوف بعرفة عليه والزمان والمكان والوقت. وذكر  
الامام الطحاوي ولا يشترط الجمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام اتمه. وقوله  
والاحرام مشكل لا يظهر في جميعه. ومن صلى وحده اجزاه. ولا يفضل ان يصل في جملة. وفي الحواشي  
والسنة ان يصل مع الامام انتهى هذا هو المشهور من مذهبه. وذكر البرجدي في شرح  
التقاية معزيا ان الروضة انه لا يصح بين المغرب والعشاء المزدلفة الجمع امام ذي سلطان  
عند حبيفة وعند هاجم لغير امام ايضا انتهى. ويختاره لا ينبغي. **في الزمان** وهو  
ليلة المزدلفة شرط. وكذا المكان وهو المزدلفة. **واما وقت العشاء** فاختلاف في اشتراطه  
قال حافظ الدين في شرح المنظومة ان المشايخ اختلفوا على قولين في حبيفة ويجوز ان  
صلى المغرب بمزدلفة قبل عينية الشفق. فمنهم من اعتبر شرط الجواز للكان فقال يجوز. ومنهم  
من قال لا يجوز فكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى. وعلى هذا مذهب صاحب البدائع  
فقال فيما اذا صلى في غيرها. فدل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار والامكان  
بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز. ويؤثر في الاعادة في وقتها  
ومكانها ما اذا امر الوقت قايما. وفي كشف البردوي وقت المغرب في هذا الوقت وقت العشاء  
ومكان المزدلفة فاذا ادى قبل وقتها او في غير مكانها وجب عليه الاعادة انتهى. وذكر  
في المنتقى لو صلاها بعد ما جاز المزدلفة جاز انتهى. فيجوز هذا يعني ان يفسر المكان  
بمزدلفة وما بعدها بخلاف ما قبلها العرفات. واذ اثبت وجوب هذا الجمع المزدلفة  
في وقت العشاء. فلو صلى المغرب في وقتها. او العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان ياتي بمزدلفة  
لم يجزه. وعليه اعادتها ما لم يطلع الجوف في ليلة حبيفة ومحمد بن فروخ الحنفية. وقال ابو يوسف  
يجزى ولا يعيد وقد اساء لتلك السنة. وذكر في البدائع قول فروخ ابي حنيفة. وذكر الكرماني  
مع ابي يوسف ولو لم يجد حتى طلع الفجر عادت الى الجواز وسقطت العشاء اتفاقا الامام يأم  
لتزكوا واجب. وعن ابي حنيفة اذ اذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت  
الاستصحاب. وان خشي طلوع الفجر قبل ان يصل الى مزدلفة لاجل ضيق الوقت بان كان في  
اخر الليل جازا. او في الطريق بلا خلاف. فان كان لا يخشى القوات لاجل ضيق الوقت  
كأنه ضل عن الطريق او كان مريضا لا يقدر ان يمضي وليس له عمل الا يصلي ما دون  
المزدلفة بل يوتر الى ان يخاف طلوع الفجر لو لم يصل فعند ذلك يصل. وفي العتمة من صلى  
المغرب بعرفات يتوقف فان اقام الى مزدلفة في وقت العشاء يتقلب نقلا  
ويكره اعادتها مع العشاء في المزدلفة. وان لم يفضل ليل بالوجه من طريق اخر الى مكة

صحت انتهى **ويمكن** اجراء هذا التفصيل في مسألة المستحب لانهم شبهوها بغيره م  
الجمعة. فان من شهد الجمعة كان ظهره نقلا ولا يفرضها فكذا هذا اتمه. ولو وصل الى  
المزدلفة قبل العشاء لا يصل الى المغرب حتى يدخل وقت العشاء وصرح به غير واحد في غير  
موضع. **ويجب** الترتيب بين الصلوات حتى لو قدم العشاء بمنزلة يصل الى المغرب  
بمزدلفة ثم يعيد العشاء. **وقال** المرعيني في هذا مسئلة لا بد من معرفتها وهو انه  
لو قدم العشاء على المغرب بمزدلفة يصل الى المغرب ثم العشاء وان لم يعلم بعد العشاء حتى  
طلع الفجر عادت العشاء الى الجواز. وفي تلقى العفون للجوني اذ صلى المغرب في يوم عرفة  
وفي وقتها في الطريق او بعد فانت يجب عليه الاعادة خلافا لابي يوسف. ولو اخرها  
عن وقتها وصلاها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع. فان طلع الفجر قبل الاعادة  
سقطت الاعادة ايضا. **والفصل** في ان اذ صلاها في وقتها المعهود فقد صلاها قبل الوقت  
في هذه الليلة. **يذكر** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المستحب الصلوة امامك. اما اذا  
اخرها عن وقتها المعهود فقد صلاها في الوقت المعهود فاقترقا انتهى. **وتجوز** هذا  
الجمع لاهل مكة ومزدلفة ومكة وغيرهم من المسافرين والمقيمين بجمع عرفة خلافا لمن  
**ثم** تأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة هل هو واجب او فرض. فصرح في البردوي  
بوجوبه. والله مال بعض المشايخ. **وقال** اختيار ابن الحما. **وذهب** بعضهم الى فرضه كالترتيب  
بين الفرائض وعليه مسمى اكثر المتأخرين. **وان** حمل قول من قال بالفرضية على الفرض العملي  
زال الخلاف بل هذا هو المتيقن. لانه ليس بغير قطع قطعية. **فصل في**  
**البيتوتة بمزدلفة** واذ اخرج من الصلوات بين بيت تلك الليلة بها الى الصبح  
ويستعمل بالعشاء بمنزلة ما دعا بعرفة ان يبيت هذه البيتوتة سنة وليست بواجبة عندنا  
كما شهد به ساير كتب المذهب. وذكر في اختلاف المذاهب وجوبها على حبيفة كما ياتي في  
النهايات. وقد يوجه ذلك مما مر من اختصاص جواز الصلوة بالمزدلفة اذ اوجب اداء الصلوة بما ضر  
وجب حصولها بها لا لاداء الصلوة في وقت العشاء. **ولا** يعني بالبيتوتة الا هذا الوجه هو بها  
ليلة او ساعة فيجوز ما ذكر لكن اذا امنت المكان بالمزدلفة وما بعدها جريا على رواية المنقلى لم يضر  
التوجه. **واعلم** ان هذه الليلة جمعت شرف الزمان والمكان فينبغي ان يحمد في احيائها بالصلاة  
والتلاوة والذكر والتضرع والانهال والدعاء ويسأل الله تعالى ارضا للجنوم ولايتها ون  
في ذلك فان الاجابة موعودة فيها فيا لها من ليلة. **فصل في الوقوف بها**  
الوقوف بمزدلفة بعد طلوع الفجر واجب. فاذا التفتق الفجر يستحب ان يصل الفجر بطلوس  
مع الامام. والمراد من الغسل طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل ان يروى الظلام. واذ اخرج  
منها فاستحب ان ياتي الامام والناس المشعر الحرام ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه



والأفضل ان يقف على جبل قح ان أمكنه ولا يفتنه أو يقربه **واستحب** ان يدعو بكبير وكبير  
 التكبير والتعاويذ ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويحسب على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويكثر التكبير ويضع يديه بالدماء بسطاً يستقبل بهما وجهه **ويذكر** الله تعالى كثيرا ويسأله  
 حوائج مولاه كذا كذا الى ان يسفر جده **او** عن محل فاحذر اذا صار الى طلوع الشمس فذر  
 ركعتين **دفع** وهذا بطريق التقريب **والأفضل** ان يكون وفوق هذا الصلوة **اما وقت**  
 الوقوف فمزدلفة فاوله بعد طلوع الفجر من يوم النحر واخره طلوع الشمس منه فلا يجوز قبل طلوع  
 الفجر من يوم النحر عندنا ولا بعد طلوع الشمس **واما قدر الواجب** فخصومه باساعة قدر السنة  
 امتداده الى الاسفار **واما** ركن هذا الواجب فكيونته بمزدلفة سواء كان بفعل نفسه او بفعل  
 غيره بان يكون وهو نائم او مضطج عليه سواء علم بها او لم يعلم نوى او لم ينو ولو تم بها في وقفة من غير ان  
 يبيت بها لا زوال شيء عليه حصول الوقوف بمن المروءة في عرفه **ولو وقف** بعد ما افترقا الامام  
 قبل الشمس اجزاء ولا شيء عليه **ولو دفع** قبل الناس وقبل ان يصل الفجر بعد الفجر لا شيء  
 عليه **الا** ان خالف السنة لتركه الامتداد او الصلوة مع الامام **ولو دفع** قبل  
 طلوع الفجر فعليه دم الا بعد ذلك وهو ان يكون به علة او ضعف او تكون امرأة  
 تحاف الزحامة **واما** من لم يمكنه هذا الوقوف بان ادرك الوقوف بعرفة في اخره  
 فلم يمكنه الوصول الى مزدلفة قبل طلوع الشمس فينبغي ان يسقط عنه بلا شيء كاسقط  
 عنه وقوف عرفه **فان** **او** لم ار من تغرض لذلك **او** كفى قياس ظاهره لا ينكره  
 ماهر **لان** كل واحد منهما واجب وعندهما واحدة **وقد مر** في الشافعية بعدم لزوم  
 شيء بذلك وعللوا بان يوم من المنقرضين وهذا مضطر الى الخلف عنه **واما مكان**  
 الوقوف فجز من اجزاء مزدلفة اياها كان **والمزدلفة** كلها وقف الا وادي محسر وقد تقدم الكلام  
 فيه في الوقوف بعرفة فارجح اليه **وحدة** المزدلفة من ماضي عرفه التي في محسر قاله الفارسي وصار  
 بعضهم ما بين ماضي عرفه وقرن محسر **وقال** الكرواني في ماضي محسر عينا وما لا لامن تلك  
 الشعاب والجبال **وليس** المان مان وادي محسر منها **وفي** بعض النسخ المان مان وادي محسر  
 ليس من المزدلفة **وفي** الجبل حاشية ايضا **وقال** الرنخسري وليس المان مان  
 وادي محسر من المشعر الحرام **وعبر** فيه بقوله من المزدلفة **ولا** شافعيهما **او** اول  
 وادي محسر من القرن المشرف من الجبل الذي على سائر الذاهب الى مضي واخره الى مضي وهي منه  
 الى العقبة **وذكر** الطرابلسي ما ينبغي ان طول محسر ميل **وليس** وادي محسر من مضي ولا من مزدلفة  
 وانما هو مسيل بينهما ويسمى وادي النار كذا ذكره بعضهم **وقال** السرخسي في القاية ان الجبل  
 محسر من مضي والعصبة والشافعية يقولون هو بين مضي ومزدلفة والصحيح الاول انتهى  
 وقالوا من عرفات الى مزدلفة في سبيل الان يحاسب الى قرن وسئل هذا

منه

منه **وقوله** وليس المان مان من مزدلفة بينهم منه ان مسافة المزدلفة عن مزدلفة  
 القريش وبه صرح بعض العلماء حيث قال ان مسافة مزدلفة قبل فقط **وعلمه** بعضهم بان  
 حد الحرم من مكة من تلك الجهة سبعة اميال على ما قاله النووي **ويبين** مزدلفة وبني كل  
 واحد من مكة ومنى فمخاض سبعة اميال الى الجبل السابع وهو مسافة المزدلفة  
 وقبل ان ذلك لا يتم الا باذخال مية في مسافة الفريش الذي بينها وبين المزدلفة **ولا** شك  
 انه مراد النووي لانه قال ليس بينهما الا وادي محسر **والمنه** يوم من كلامه ان طول محسر ميل  
 ومع بان طول مية ميلان **وقيل** ما ذكر من اذخال مية في الفريش الذي بين مضي وبين مزدلفة  
 نظر لان الكلام في المسافة فليست بينهما كفاية اذخال احد بينهما امي والمشهد يد  
 هذا القيل قائل **فيلوح** المان من من العليين الذين هاجد الحرم من جهة عرفه  
 الما قبل المزدلفة **ثم** قبل طول المان مية ميلان **وقيل** ثلاثة اميال **وقيل** اكثر **وقول**  
 المزدلفة قبل ميل **وقيل** ميلان **وطول** محسر قبل ميل **وقيل** خمسة اذراع **وطول** مية  
 ميلان **والما** هو الطريق المضيقي بين الجبلين **ثم** **المزدلفة** ثلاثة اميال **اسما** المزدلفة  
 والمشعر الحرام **ودرج** كذا ذكره الطحاوي **وقيل** المشعر الحرام في المزدلفة لانه من المزدلفة  
 قال الكرواني وهو الاجم **وقال** في القاموس المشعر الحرام بالمزدلفة وعليه بنا اليوم **وهم**  
 منظمه جيل بغير ذلك **وقال** في كشف المشعر الحرام قرح وهو الجبل الذي يقف عليه الامام  
 وعليه المقدمة **وقيل** المشعر الحرام ما بين جبل المزدلفة من ماضي عرفه **والما** مية محسر  
 وليس المان مان وادي محسر من المشعر الحرام **والصحيح** الجبل انتهى **ويبين** قرح  
 وكذا اصح الشافعية ان المشعر الحرام هو قرح لاجمع المزدلفة **وقال** حافظ الدين في  
 تفسيره **وقرح** جبل صغير فاخر المزدلفة **فصل في الذبح من مزدلفة**  
**الي مية** **قال** في الكافي وما ذكر في محصر القدوري فاذا طلعت الشمس افترقا الامام  
 ماء ول او غلط **وتأويله** انه ان اذ به فاذا قربت الى الطلوع **وقال** في الهداية هكذا وقع  
 في بعض نسخ المحصر وهو غلط والصحيح ان الاسراف الى الامام **وفي** فتاوى السراجية  
 ثم ياتي الى مضي قبل طلوع الشمس وجن طوعها او بعد ما كيف يستأمن **وهذا** خلاف  
 ما تقدم الا ان يجلده الجوان فلا خلاف **وفي** شرح القدوري الاقاصية مع الامام سنة  
 ولما افترقا قبله لا يلزمه شيء بخلاف الاقاصية من عرفه كذا في الوجيز **واذا** دفع فليكن  
 بالسكينة والوقار **شعار** التلبية والادكار **وقام** سبب **واذا** بلغ بطن محسر  
 اسرع قبل قد رمية حجر ان كان ماشيا وحرك ذابته ان كان راكبا **ثم** يخرج من المية  
 ساكنا طريقا الى العقبة **فصل في رفع الحجر** **قال**

النهاية



الكرمان في سبب ان يرفع من مزدلفة سبعة حصيات مثل حصيات الخذف ويحمله معه الى منى ويرى  
 بها جرة العقبة **وذكر** الفارسى اذا امر بالجلد الذي على الطريق التقط منه سبعين حصة  
 وفي ما سلك الحصى جرى القوافل بجل الحصى من جبل على الطريق فجعل منه سبعين حصة  
 و **ذكر** بعض المشايخ ياخذ من المزدلفة سبعين حصة **قال** الكرماني وقد قال قوم  
 ياخذ من المزدلفة سبعين حصة وهذا خلاف السنة وليس هذا مذهبا **ويشبه**  
 البدائع والاسيحياني والحقفة ياخذ حصى الجمار من المزدلفة او من الطريق **وفي**  
 الظهيرية يسخب التقاطها من قوافل الطريق **وكان** ابن عمر رضي الله عنهما ياخذ الحصى  
 من جمع **وفي** المحيط والكا في ياخذ الحصى من قوافل الطريق **وفي** الحديث انه ياخذ الحصى من  
 اى موضع شاء الا من عند الجرة فان ذلك يكره **قال** صاحب التمام شاح كل حصة فاذا لم  
 في ذلك يجب خلافها الاساءة **ويستحب** ان يلتقط صفرا **ويكره** ان ياخذ حجرا  
 واحدا فيسكن سبعين حجرا صفرا كما ينعله الناس اليوم **ويستحب** ان يغسل الحصة **ويكره** ان  
 من عند الجرة **وان** اخذ من الجرة فمى بها جاز مع الكراهة وقد اساء **وقال** مالك لا يجوز  
 قال في الفقه وما هي الكراهة تنزيه **ويكره** اخذها من موضع نجس ولو رماها نجسة جان  
 وكذا اكره اخذها من حصى السبيد ولو اخذها من غير المزدلفة جاز بلا كراهة  
**فصل في بيان قدر الحصى** قال بعضهم اصغر من الامثلة طولها وعرضها  
 وقيل مثل بندة القوس وقيل قدر التواة وقيل قدر البيا فلا يقل هو الحشا **وقيل** هذا  
 الحصة **ولور** يكره من هذا او اصغر جاز غير ان لا يرى بالجمار من الاجازة **قال** في  
 الفقه المراد من الاول الاكبر منها قليلا والمراد من الثاني الاكبر كثيرا كما للحق العظيمة  
 ونحوها وما يقرب منها **ويجب** كون المنع على وجه الكراهة **ويصح** الكرماني فقال ولور  
 حجر كبير جاز يكره كراهة التنزيه **باب ما يسكن في يوم**  
**الفر** ويمنع شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة به ما اقبل منها عالية فلو من  
 منى وليست العقبة منها **قال** ان منى يوم الفريخا ومن الجرة الاولى والثانية في ذلك  
 اليوم حتى ينتهي الى جرة العقبة وهو اول جرة يلحقها اذا جاز من مكة واخر الجمرات مما يلي  
 منى **ولا** يشتغل بشيء اخر قبل رميها بعد دخول وقتها **فصل** فاذا اطلع الشمس قد  
 ربح واتي الجرة يقف فيبقى الوادي من اسفله الى اعلاه ويجعل بينه وبينه والكعبة  
 عن يساره كذا في البدائع وقاضى خان والمفيد والمزيد والمنافع والوالجى والغزوى  
 والكرمانى والحصرى **وفي** الحقفة والعنبة والو بى روى من اسفل الوادي الى اعلاه  
 وفي التنايع من الجانب الايمن **وفي** الاسيحيان فوق جانب الايمن **وفي** المرغينانية  
 اثار مشايخ تجازى كيفما روى جاز **ويقف** حيث يرى موقع الحصة ويستقبل الجرة

ثم يرى سبع حصيات مثل حصى الخذف يكره مع كل حصة ويقطع التلبية باولها **وكيفية**  
 الرمي ان يضع الحصة على ظهر ايها يمينه ويمتدح عليها بالمسحكة كذا في الحديث  
**قال** في شرح الجمع وهو الاولى **قال** في الفقه شرح الهداية هذا التفسير عمل كل من  
 تفسيرين قيل بهما **احدهما** ان يضع طرف ايها يمينه على وسط السبابة ويقع الحصة  
 على ظهر الا يها كما نه عاقد سبعين فيرميها **وعرف** منه انه المستون كون الرمي باليد اليمنى  
 والاخر ان يلقى بسبابة ويضعها على مفضل ايها يمينه كما نه عاقد عشرة **وهذا** فان كان  
 من الرمي مع الوجه والوجه حسرة **وقيل** ياخذ بطرف ايها يمينه وسبابة وهذا هو  
 الاصح لانه اليسر والمعتاد صرح به في النهاية والفقه وغيرهما **وقيل** يضع السبابة  
 على راس الا يها كما قد نلتين ويرى الحصة بطرف الا يها كذا في السراجية **وهذا** كله  
 بيان الاول **واما** في حق الجواز فلا يفتقد بحسبته دون هيئة بل يجوز كيفما كان  
 ثم اذا وضع يرميها من اسفل الى اعلاه فوق حاجبه الايمن نرى عليه الامام خواهر زاده  
 ويكره مع كل حصة ويقول بسم الله والله اكبر رنما للشيطان وحزبه ورضا للرحمن اللهم  
 اجعل حجي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا **ولو** سجد او هلك او قال غيرهما من  
 ذكره تعالى مكان التكبير جاز **ويرى** يده اليمنى وحدها **قال** في الحقفة ويستحب ان  
 يرفع يده في الرمي حتى يرى يما يابطه **والافضل** ان يرمى جرة العقبة راكبا صغيرا  
 ولو رماها من فوق العقبة اجزاء الامن خلاف السنة الامن عذر **ومقدار**  
 الرمي ان يكون بين الرامي وبين موضع وقوع الحصى حصة اذع حصة الا ان مادونها ومنع او  
 طرح وهو خلاف السنة **وفي** الفقه وما قد يرمي حصة اذع في رواية الحسن فذاك فقد راقل ما يلقى  
 بينه وبين المكافى المستون انتهى **واذا فرغ** من رمي جرة العقبة لا يفتقد منها للدعاء  
 بل ينصرف الى حله بخلاف الاول الى سبلى ولا يشترط لعمدة الرمي ان يكون الرمي من موضع مخصوص  
 ولا على هيئة مخصوصة من قيام او سقيا او غير ذلك بل على اى حاله كان ومن اى  
 موضع روى جاز **لكن** يشترط لعمدة الرمي ان يقع الحصى برمي في اصل الجرة او قريبها منه  
 وقد روى بعضهم القريب بثلثة اذع والبعيد ما فوقه **وقيل** الثلاثة الادرع البعيد  
 وما دونه القريب **وذكر** بعض الشافعية عن الشافعي الجرة بمجمع الحصى لا ما سأل من الحصى  
 فمن اصاب بمجمع الحصى بالرمي اجزاء ومن اصاب الذي ليس بمجمع لم يجزئه انتهى **والمراد**  
 بمجمع الحصى في موضع المعروف وهو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم **ولا**  
 يرمى يوم الفريخ جرة العقبة **فصل في قطع التلبية** ينقطعها مع اول  
 حصة يرمى بها من جرة العقبة سواء كان في الحج الصبر او القاسد وسواء كان مفرحا بالالحاح او مستحشا  
 اقرارا في الصبح من الرواية كذا افنده قاضى خان والقرطبي **وذكر** في شرح المقايمة للسمير قديس



الطرفين ان لا يقطع التلبية الا بعد الزوال كافي الحوط انتهى وذكر ابن فرشته الجمع ثلثا  
عن المحيط ويقطع القارن حين ياخذ في الطواف الثاني لانه يتخلل بعده انتهى وهو  
ملتبس ولعل المراد فيه القارن الذي فاته الحج لما ذكر في الكافي قال محمد فانت الحج اذا  
تخلل بالعمرة يقطع التلبية حين ياخذ في الطواف وان كان قارنا ففاته الحج يقطع  
التلبية حيث ياخذ في الطواف الثاني انتهى والا ففاته ما فيه وهو حاق وقيل  
الرمي قطع التلبية وان زار البيت قبل ان يرى ويحلق ويدبح قطعها في قول  
ابن حنيفة ومحمد وروى عن ابي يوسف انه يلبي بالمحيط او فن ول الشمس من  
يوم النحر واذا زالت الشمس ولم يرم جرة العقيقة عن ابن حنيفة انه يلبي حتى  
يرى جرة العقيقة الا ان تغيب الشمس فينذر بقطع التلبية وعن محمد ثلاث  
دوايات فظاهر روايته كالحقيقة ورواية ابن سماعة فيمن لم يرم قطع التلبية اذا  
عزبت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة ورواية هشام اذا مضت ايام  
الحج ذكره في البدائع وغيره ولودخ قبل الرمي يقطع التلبية في قول ابن حنيفة اذا  
كان قارنا او متمتعا لا ان كان مفردا وهو احد الروايتين عن محمد وروى ابن سماعة عن  
محمد انه لا يقطع **فصل في وقت رمي جرة العقيقة** اول وقتها  
يطلع طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فلا يجوز قبل طلوعه وذلك وقت الجوان وقت  
وجوب طلوع الشمس واخر وقتها طلوع الفجر الثاني من غدا وفي مبسوط شيخ الاسلام  
ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وقت الجوان مع الاساءة وما بعد الشمس الى ان يطلع  
مسوف وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجوان بلا اساءة والليل وقت الجوان  
مع الاساءة وفي الفتح لا بد من كون محل ثبوت الاساءة عدم العذر حتى لا يكون محيا  
الضعفة قبل الشمس وروى الراعي لا يلزم مع الاساءة وكيف بذلك بعد الترخص وفي  
المرغيبا في حين زوال الشمس يعني يوم النحر الى ما قبل طلوع الفجر الثاني من غدا وقت الجوان  
الرمي مع الكراهة والاساءة وهذا خلاف محكي في الاسلام وفي الهداية والكاظمي  
والبدائع والكنز ما في غيرهما ان عند ابن حنيفة وقت الرمي يوم النحر عند الغروب  
الشمس وعن ابي يوسف وقتها عند الزوال وما بعده قصا **اعلم** ان يفهم من  
هذا اباي الراي انه يعون وقت الرمي بالغروب في هذا اليوم فيجب التماسه وليس كذلك  
لما صرح غير واحد بخلاف ذلك في الهداية وغيرها فان اخروا الى الليل وماه ولا شيء عليه  
وفي البدائع فان لم يرم حتى عزبت الشمس في قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا شيء عليه فيقول  
اصحابنا وفي مبسوط شيخ الامة في ظاهر المذهب وقتها الغروب الشمس ولكنه لو روى الليل  
لا يلزم شيء وفي الفتح ويثبت وصف لغضا في الرمي من غروب الشمس عند ابن حنيفة الا انه لا

فيه سوى ثبوت الاساءة ان لم يكن بعد زوالها اخر الى الغد وماه وعليه دعوى حنيفة خلا  
لها **فصل في الذبح** فاذا فرغ من رمي جرة العقيقة يوم النحر بصرق  
الى حلقه ثم ان كان الحاج مفردا يجب عليه الذبح بل يستحب له ذلك فيذبح ويحلق  
فان قدم الحلق هنا لا يجب عليه شيء وان كان قارنا او متمتعا يجب عليه الذبح ان كان  
موسرا كما سيأتي ويقدم الذبح على الحلق وجوبا **والسنة** ان يذبح بنفسه  
ان كان يحسن ذلك وان لم يذبح بنفسه يستحب ان يحضر عند الذبح ويستحب ان  
يكون مذبجا ومضجها مستقبل القبلة ويستحب ان تكون شفرة حادة غاية الحدة  
ثم يحضر حرة في الارض لهما ويشد ثلاث قوائمها يديه واحدى رجلها ثم يستقبل  
القبلة والشفرة في يده على هيئة حرمة الصلوة ويقول قبل الذبح وجهت وجهي الذي  
ظن السموات والارض لي قوله وانا من المسلمين اللهم تقبل مني هذا الشك او هذه  
الافحشة واجعلها قربانا لوجهك واعظم اجرى عليها ثم ياخذ مقدمة هديه بيده اليسرى  
ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذبح ثم ياخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على ذبحه  
ومحج ومحو الشفرة سريعا وليسمى الله تعالى حالة وضع الشفرة والامر ان يقول  
بسم الله والله اكبر وعن شمس الامة الحلو ان يقول بسم الله الله اكبر بدون الواو  
ومع الواو ويكره انتهى او ما يفهم مضافه ويقطع العروق الاربعة او الاكثر منها  
فاذا قطع جل قوائمه ويدعو ولا يحتاج عند الذبح الى النية بكيفية النية الشاة  
وكما كان الهدى اعظم واسم فوا فصل واما كون الشاة ذكرا في النواذر ان  
يستحب الغرا وهو البيضاء وقيل يحجب ما قاربها وراسها اسود وسايرها ابيض وتعامه  
يعرف في الامامية وسنين بعض الاحكام في باب الهدى ان شاء الله تعالى  
**فصل في الحلق والتقصير** فاذا اراد الحلق يدا باليمين ثم  
عن ابن حنيفة المعتبر في الحلق البدأة بيمين الحائق لا الخلق فيبدأ بشفة اليسر  
من الخلق وهذا هو المشهور عنه عند المشايخ وفي الرمي بعد ما ذكره في حلق  
النبى صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد ان السنة في الحلق البدأة بيمين الخلق راسه  
وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهذا هو الصواب وقال الشريفي وعند الشافعي يبدأ بيمين الخلق  
وذكر كذلك بعض اصحابنا ولم يصر الى احد والسنة اولى وقد صح بدأة رسول الله صلى الله  
وسلم بشق راسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كما هم وقد كان يحج النبي في شانه  
كله وقاخذ الامام بقول الحجاز ولم يذكره ولو كان مذهبه خلا فالما ووقته وفي مناسك  
الشيخ ابن عريان ويستقبل القبلة للحلق ويبدأ بالجانب الايمن من راسه قال في مناسك الحج والعمرة  
والختار وقال في النخبة هو الصحيح وقد روى عن الامام عاقل عنه الخطاب لانه قال



أخطأت في الحج في موضع كذا أو كذا فذكر منها البدأة بين الحلق وضع نصيب قوله الآخر  
وإذا أراد الحلق بسبب أن يفيض الماء على ناصيته **ويستحب** أن يدعوه عند الحلق  
وبعد ويكبر ويدعوه الله والمسلمين **ويستحب** أن يدعوه ما حلق أو قصر **ولا** يحل  
شعره حتى يذهب ولا يشاربه ولا من طعمه وإن فعل لم يضر **مؤخر** ذكر الزبلي ويستحب له إذا حلق رأسه أن  
يقص ظفريه وشواربه ولا يأخذ من لحية شيئا لأنه مثله وإن فعله أحب إليه **وفي** البياض  
وليس على الحاج إذا حلق أن يأخذ من لحية لله تعالى وهذا ليس بشيء **لأن** الواجب حلق الرأس  
بالنقص **ولأن** حلق اللحية من باب المشقة **ولأن** ذلك يشبه بالنصاري **وفي** القصر **ولا**  
يأخذ من شعر غيره رأسه ولا من ظفريه فإن فعل لم يضر **لأنه** وإن القصر **وهذا كله** مما جعل  
به القصر **لأنه** قضاء التقصير كذا علله في المبسوط انتهى **وعنه** أن المبسوط وليس على الحاج  
إذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية أو شارب أو أظفاره فإن فعل لم يضر **مؤخر** علله بما مر **مؤخر**  
ذكر في آخر الباب وإذا لم يبق على المحرم غير التقصير فبدأ بقص أظفاره فعليه طهارة  
وذلك لأن إحرامه باق ما لم يحلق أو يقصر فعليه أن يكون بجارية على الإحرام انتهى **واعلم**  
أن بعض هذه العبارات تشير إلى أن الأحكام من الشارب وغيره يكون قبل الحلق وبعضها  
يشير إلى أن بعد **فإن** كان المراد الأول فليس على الإطلاق بل فيه خلاف **قال** في  
خزانة الأكل إذا لم يبق على المحرم إلا التقصير فبدأ بقص الأظفار وأقصى الشارب وأخذ  
الحية لزمه كفارة لذلك **وفي** الكافي وليس للمحرم أن يقل أظفاره قبل الحلق أو التقصير  
لبقائه في الإحرام **وفي** المحيط أوجب له الحلق فغسل رأسه بالخطي وقلم أظفاره قبل الحلق  
عليه دم **لأن** الإحرام باق **لأنه** لا يتحلل إلا بالحلق فقد جعل عليه بالطيب **وذكر** الخواص  
لأنه عليه عند أبي يوسف ومحمد **لأنه** أوجب له الحلق فينبغي به الحلق **وفي** البدائع وعليه الدم  
لغسل رأسه بالخطي **وفي** أبي حنيفة **وفي** أبي ثوري **وفي** أبي يوسف ومحمد **وذكر** الخواص  
الخلاف **وقال** الجصاص لا يعرف فيه خلافا والصحيح أن يلزمه الدم **لأن** الحلق أو التقصير  
واجب فلا يقع التحلل إلا بأحدهما فلم يوجد فكان إحرامه باقيا **وإذا** غسل رأسه بالخطي بعد  
الزوم قبل الحلق يلزمه دم **مؤخر** في أبي حنيفة على الأصح **لأن** إحرامه باق لا يذول إلا بالحلق  
أو التقصير انتهى **وإن** كان المراد الثاني فكذلك لا يخرج عن الخلاف **لأن** الإحرام ما في يده  
استصحابه وإن يلقى نيته إلا أن يكون مراد الإحرام ما في يده **مؤخر** في  
النبي صلى الله عليه وآله وهو الظاهر من كلامه **والحاصل من هذا كله** أن أحكامها المستلزم  
في الحلق إذا حل له الحلق هل يحل له قبل أن يحلق غيره ما حظر عنه بالإحرام أم لا فقبل نعم  
والأصح كما مر **اعلم** أن هذا الخلاف في الحاج **وأما** المعتز فلا يحل له قبل الحلق شيء عامر  
إثاقا **لما** ذكر الخواص في شرح الآثار في مسألة الحاج يحتمل أن يكون حلق الرأس إذا حل حلت الأشياء

مؤخر

داخل

وأحتمل أن لا يحل حتى يكون الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
في حجة **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
ولا الطيب ولا اللباس حتى يحلق فلما كانت حرمة العرق قائمة وإن حل له أن يحلق حتى يكون  
أو أحل له أن يحلق في حكم من فذل سوى ذلك من اللباس والطيب والمقص كان كذلك في الحجة لا يجوز  
لمن حل له الحلق فيها أن يحل له شيء مما سواه مما كان حرم عليه حتى يحلق قياسا ونظرا لما اجعوا  
غلبه في العرق انتهى كلامه في شرح معاني الآثار فتأمل **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
**المسنون** حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه **وأما** قدر الواجب في رفع الرأس فلا يحد  
الرابع **فإن** حلق أقل من الربع لم يجز **وإن** حلق الربع مجزئ **ويكره** ترك السنة **وقال** الشيخ كال  
الذي سألنا هذا **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
أدب الله به والله سبحانه أعلم انتهى **وهنا** خلافا لما اتفق عليه الإمامة غير مالك **وقيل** في أحد ما مر  
وجوب الاستيعاب **قال** الكرماني **فإن** حلق أو قصر أقل من النصف أجزاء وهو مسمى في ذلك  
لأن السنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميع الرأس وقد تركه كالميكون مسيئا **وتفصيله** بالمثل  
من النصف شعرا **لأن** حلق أو قصر النصف لا يفتي إلا ساءة **وقيل** في أحد ما مر **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
يحلق الجميع أو تقصير **وفي** البدائع **وأما** الكراهة فلا إن المسنون هو حلق جميع الرأس وترك السنة  
مكروه انتهى **وأما** التقصير فقد بدأ بالأمثلة **قال** في الهداية والكافي وغيرهما والتقصر أن  
يأخذ من رؤوس شعرة مقدار أن لا غلة **وفي** البدائع **يكره** إحسانا قالوا يجب أن يزيد في التقصير  
على قدر الأمثلة من أطراف جميع الشعرو أطراف الشعر لا يساوي طولها عادة بل يتفاوت **قال**  
قصر قدر الأمثلة لا يصير مستوفيا هذا القدر من جميع الشعر بل من بعضه فوجب أن يزيد  
عليه حتى يستيقن باستيفاء **فقد** التواجب **فخرج** عن العهد **ينبغي** **وفي** شرح الكنت  
والتقصير أن يأخذ الرجل أو المرأة من رؤوس الشعرة ربع الرأس مقدار الأمثلة **وفي** المحيط **الفضل**  
أن تقصر المرأة من كل شعرة بمقدار غلة **وإن** قصرت الربع أجزاءها لا مادونه **فإن** التقصير  
فيها معتبر بالحلق في حقه **وفي** الغاية والرجل والمرأة في التقصير سواء **وفي** فتاوى الواجب  
تقصر من ربع شعرة رأسها قدر الأمثلة **وقيل** تأخذ من أطراف شعرة رأسها قدر الأمثلة  
من غير تقصير بالربع **قال** الكرماني **ويكره** أن تأخذ من رأسها قال هكذا في بعض مروج  
القدوري لا يجوز بدله **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
الأمثلة من أحد جانبي رأسها وذلك يبلغ النصف أو دون أجزاءها **وقيل** في أحد ما مر **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
الرأس أو تقصير ربعه مثل حلق جميع الرأس **فوجب** الدم **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق **مؤخر** في الآثار إذا كان الحلق  
**فإن** لو في الأشياء التي تقارن المرأة الرجل أنه ليس عليها أن تقصر ربع رأسها كما في  
الرجل بل عليها أن تقصر من أطراف شعرة مقدار غلة **والحاصل** أن في التقصير

ولا



الرواية

في حقها اخلافا فلذا قال الزبيدي وذكر بعضهم انما تنقص من راسها ما شئت من غير  
 نقد براسه اربع اثمى. والخلق افضل للرجل وحرام على المرأة الا الضرورة **فصل**  
 ومن لا شعر على راسه يجرى الموتى على راسه وجوبا هو المختار. وقيل استنانه. وقيل استنباه  
 وان خلق بالورق او الخرق او التنف بيده واسنانه. او قاتل خيره فنقضه اجزاه عن الخلق  
 ويجوز ان يكون الخلق بالهوى افضل. ولو نقد والخلق لعرضه في حق التقصير. او التقصير  
 في حق الخلق. ولو لم يند شعره او جعله طفاير كالهندوان في فخره على الملبدة والطار  
 التقصير دون الخلق. وفي الكافي اذا لبس شعره بالصنع حتى لا يعمل فيه الفراع  
 يجب عليه الخلق ولا يبيع الخلق او التقصير في جميع ذلك. لان الخلق شرط للخروج من الاحرام  
 صرح به في الكفاية فلا يقوّم الدم مقامه. لكن اذا انفرد راجع الى الالة على راسه من فرج  
 او عكة صار حلا لا بد من الخلق نفي عليه محمد ولا شيء عليه صرح به في البحر الرأى. ولا شيء  
 ان يؤخر الحلال الى اخر الوقت من ايام الفجر وان لم يؤخره فلا شيء عليه. ولو خرج الى البادية  
 فلم يجد آلة او من يحلقه لا يجزى به الا الخلق او التقصير وليس هذا بعدد. واذا خلق الحرم  
 راسه محرم عند حوان الخلق يوم الفجر لم يكن عليه ما شيء. وكذلك الخلق راسه نفسه وقت الخلق  
**فصل في زمان الخلق ومكانه وشرايط جوازها** عند ابي  
 حنيفة خلق الحاج بخص بالزمان وهو ايام الفجر والمكان وهو الحرم. وعند ابو يوسف  
 لا يختص بواحد منهما كذا في الهداية والكافي والبدائع والجمع وشرح الهداية وشرح الكنز  
 وغيرها. وقيل خلق الحاج بخص بالحرم بلا اتفاق مع ابو يوسف. ولا يصح انه على الخلاف كذا في  
 الهداية وشرح الجامع وغيرها. وذكر الكرماني والسريجي عن ابي يوسف الخلق يختص بالزمان  
 لا المكان اثمى. وعند محمد بن وقتبنا كذا زدون الزمان. وعند زر بن معاوية بالزمان لا المكان  
 كذا في غير موضع. واما الخلق في العرة فلا يتوقف بالزمان بالاجماع. ويختص المكان  
 عند الامام ومحمد بن حنبل فالابن يوسف وزفر. وهذا الخلاف في التوقيت في حق الظهين  
 بالدم. فاذا خلق في غير ما يوقت به يلزم الدم عند من يوقت به ولا شيء عند من لم يوقت  
 اما في حق الخلق فلا يتوقف بالاتفاق. فكل اى زمان ومكان ادى به يحصل به الخلق  
 بلا خلاف اذا وجد بعد الاباحة. وشرط وقوع الخلق معتبرا في حق الخلق بلا خلاف اذا  
 وجد بعد الاباحة. وشرط وقوع الخلق معتبرا في حق الخلق ان يكون بعد طلوع فجر يوم  
 الفجر في الحج وبعد اكتم الطواف في العمرة وبعد تخرج الهدى في الحرم في المحصر وفي  
 قبل ذلك بعدة في حق الخلق. **فصل في حكم الخلق** فحكم حصول  
 الخلق به وهو صبر وتجرلا لا فيباح له جميع ما حظر عليه بالاحرام من الطيب  
 وغيره الا النساء. هذا هو المصطوف في غير موضع. فقال الكرماني في ردواعها

الزبيدي

بن وقت

كالقبيل

كالقبيل والمس. وفي منسك الفارسى والطرابلسى والاحكام كالحج كما يحرم سائر فيما  
 دون الفرج بخلاف المس والقبلة. وفي الزبيدي قال مالك والطيب لانه من دواعي  
 الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة والمس بالاجماع. وفي شرح الجمع عند قوله  
 الا في النساء يعني لم يحل في وطئهن ودواعيه. واغرب في اختلاف المس بل فنقل عن ابي  
 حنيفة الخلق الاول يبيع جميع المخطورات الا النساء في قتل الصدة. ويكره الطيب الا  
 انه ان تطيب فلا شيء عليه بخلاف النساء والصدقات ما يجوز ان عليه الدواعي. وهذا  
 خلاف ما في كتب الاحكام. الا ان ابن فرشته شارح الجمع ذكر معن بالاحكامية الصحيح  
 ان الطيب لا يحل له لانه من دواعي الجماع. والذي صرح به غير واحد اباحة جميع المخطورات  
 من الطيب وغيره سوى الجماع ودواعيه. فان اراد بالاحكامية فتاوى فاقضى خان المعروف  
 او شرجه فليس فيها ذلك. وانما ذكر فيها ذلك فمن روى ولم يحلق كما سياتي في فصل **واعلم**  
 انه لا يحل الخلق الا بالخلق عندنا او ما يقوّم مقامه. فان الرمي ليس يحل حتى لو رمي  
 لا يحل في حق اللبس والطيب وغو ذلك ما لم يحلق او يقصر صرح به الكرماني وغيره  
 الا انه يحل في حق الخلق. ولكن لو خلق قبل الرمي حل بالاتفاق. وفي فتاوى قاضى خان  
 وشرجه على الجامع الصغير وبعد الرمي قبل الخلق يحل له كل شئ الا النساء والطيب. وعن  
 ابي يوسف يحل له الطيب ايضا وان كان لا يحل له النساء. والصحيح ما قلنا لا  
 الطيب ايج الى الجماع. واعرفنا حل الطيب بعد الخلق قبل طواف الزيارة بالافرو في  
 الغيبة ذكرنا الفارسى المذهب عندنا ان الرمي ليس يحل وان بعد الرمي قبل الخلق لا يحل  
 له شئ من المخطورات اصلا اثمى. وما في فتاوى قاضى خان يحل له كل شئ خلاف ما صرح  
 به غير واحد من ان عند ابي حنيفة لا يحل له شئ سوى الخلق من قلم الاطباء والاخت  
 من اللحية والسواب والغسل بالخطي واللبس وغيرها. واما عند ابي يوسف وحمل  
 فتيل حل له هذه الاشياء. وقيل لا. وصح لخصاص عدم الحل عند الكل وقد تقدم  
 وكذا الذبح ليس يحل الا في المحصر. وما في البدائع ان الذبح من القارن والمنقطع  
 يحل كالخلق. فمراده في حق قطع التلبية وجواز الخلق يعني لو ذبح القارن قبل الرمي  
 والخلق قطع التلبية لانه حل من وجه حيث ايج له الخلق بخلاف ما اذا لم يذبح حتى لا يحل  
 له الخلق. وبخلاف المعنرد لان حل طه لا يتوقف على ذبحه. وفي الجوهره شرح القذوري  
 ولو طاف للزيارة قبل الخلق لم يحل له الطيب والنساء وما ينزل من لم يطف كذا في  
 الكرماني والله تعالى اعلم **فصل في طواف الزيارة** واذا فرغ من  
 الرمي والذبح والخلق يوم الفجر فيض ويدخل مكة في يومه ذلك وهو افضل والا ففى  
 اليوم الثاني والثالث ولا يؤخر عنها فياىة البيت ويطوف طواف الزيارة سبعة اشواط



على الوجه الذي ذكرناه. ويصل في الطواف هذا المقام وهو الأفضل أو غير فان كان قد سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم أو غيره على ما بينا فلا يرمل ولا يصطبح في هذا الطواف ولا ينبغي بعده وإن لم يقدم السعي رمل فيه وسعى بعده وأما الاصطباح فلا يسبق في طواف الاقامة سواء قدم السعي أو لا لأنه قد تحلل من إحرامه وليس المخطط والاصطباح في حال بقاء الإحرام وهذا باتفاق الثلاثة خلافاً للشافعية قاله في الفجر ولكن ذكر في الكادر من كتب الشافعية أن الاصطباح إنما يسبق لمن لم يكن لأبداً للخط ثم أما لا يأتى بالرمل والسعي إذا اتى بهما على وجه مسنون وبعد طواف كامل أما إذا اتى بصيا بعد طواف ناقص بان طاف للقدوم محضاً أو حباً ورمل فيه وسعى بعده فعليه إعادة طواف الزيارة في الحديث ندباً وفي الحجة حتماً فإن لم يعد السعي في الحجة فعليه دم ولا شيء عليه في الحديث ولا يترك الرمل في التوجيعة ولو رمل في القدوم ولم يسع بعده هل يعيد الرمل في الزيارة لم أحده منقولاً وفيهم الرمل أما شرع في طواف بعده سعى ظاهر في عدم اعتداد الأول وذكر في مختصر شرح النقاية وطواف للزيارة بلا رمل وسعى سعى قبل سواء رمل قبل أو لم يرمل وإن لم يسع قبل فإن لم يرمل وسعى معاً وان رمل سعى فقط لأن السعي لم يشرع إلا مرة واحدة فكذلك الرمل لم يشرع إلا مرة في طواف بعده سعى ثم ذكر في شرح التلخيص عند طواف بلا رمل وسعى أن كان سعى قبله سعى آخر فإنه لو لم يسع رمل وسعى وان رمل انتهى ولو قدم السعي عقيب طواف القدوم ولم يرمل في القدوم سقط عنه الرمل في طواف الزيارة لأن الرمل إنما شرع في طواف بعده سعى ولا سعى معاً كذا في العناية وفي العناية ثم إن أصحابنا ذكروا في كتبهم أنه إذا فرغ من طواف الاقامة والسعي رجع الحية ولم يذكروا استغناء دخول البيت وشرب ماء زمزم في هذا المقام وإنما هو فيما إذا فرغ من الطواف حل له كل شيء حرم عليه من النساء وغيرها لكن بالحق السابق لا بالطواف لأن الحلق هو المحل ودون الطواف غير أنه أخر عمله إلى ما بعد الطواف في بعض الأشياء فإذا طاف على عمله **والأفضل** أن في الحج إحلال الأضحية في الإحلال الأول بالحق والتقصير ويجل به كل شيء إلا النساء والإحلال الثاني يطوف طواف الزيارة ويجل به النساء لكن هو أيضاً سبب الإقلاق بدليل أن لو لم يخلق حتى طاف بالبيت لم جل له شيء حتى يخلق **فصل** وهذا الطواف هو المعروف في الحج بالاجتماع من الأضحية ولا يتم الحج إلا به صرح به غير واحد وهو كذا في الركن من أربعة أسواط وأما ما زاد على السبعة فواجب به بالدم وهو العصف نفع عليه محقق في المسبوط وقيل الركن ثلثة أسواط وثلاثة أسواط وعليه من في البدائع فتأمل فيمنعه مؤكداً

بالحج الأضحية  
سائر الأضحية  
على الأضحية

الأسواط

الأسواط وهو ثلثة أسواط وأكثر الأسواط الرابع. قال لا ينبغي المحقق كمال الدين ساجد هذا بل الذي يدين الله به أن لا يجزى أقل من السبع ولا يجزى قصه بشيء وهو من هبة لامية الثلاثة **ثم إذا** كان المذهب عندنا أن لا يركب الكحل فلو طاف أربعة أسواط وقد حلق ثم جامع لاسي عليه لأنه حلال ولو طاف ثلثة أسواط فهو والذي لم يطف أصلاً سواء لأن الأقل لا يؤمر بمقادير الكحل ولا يجزى عنه البذل بل يجب الاتيان بهينه **فصل في وقت هذا الطواف وزمانه** فأول وقتة حين يطلع الفجر الثاني من يوم الفجر بخلاف بين أصحابنا حيث لا يجوز قبله أصلاً ولا أخره في حق التستوط اتفاقاً بل التمسكه بركته فثبته به يكون أداءاً وتوابعه سنين. إلا أنه يجب فضله في أيام الفجر ولياليه في المشهور من الرواية عندنا في حنفية وهي المذكورة في المسبوط. وعندنا بين ذلك فكه تأخيرها عنها بالاتفاق. وأما وقت الفضيلة فيوم الفجر بعد الصبح والضحى وهذا باتفاق التحليل. قال ابن القيم في يوم الفجر في الفضيلة اليوم الثاني ثم اليوم الثالث ثم يخرج وقت الفضيلة. ثم وقت الواجب يمتد إلى آخر أيام الفجر في المشهور من الرواية كما نفع عليه المشايخ. قال في العناية وإيضاح الطريق هو الصحيح. وفي بعض النسخ يؤخره فيبقى وهو المذكور في المسبوط والهداية في مكانه والكا في البداية وغيرهما. وذكر القندوري في ترجمه مختصر الكرخات آخره أيام التستوي. وتبعه أكثر ما في صاحب المنافع والمستصفي. ويجوز أداءه في ليالي أيام الفجر صرح به في الظهيرية وغيرها **فصل في شرائط صحة هذا الطواف** الإسلام وتقدم الإحرام والوقوف والنية وإتيان الكبري وأدائه بعد دخول وقتة وكونه بالبيت. فحصول الطائف كانا حول البيت موقوف الطواف سواء كان بفعل نفسه أو بفعل غيره وسواء كان عاجزاً عن الطواف بنفسه فطاف به غيره بامر أو بغير امره يقع عن المفعول عليه على الصحيح. وقيل لا يقع عنه بل يشترط حضوره فطاف به. وأما كونه في المسجد والأضحية من الحجر الأسود فقد قلنا كلام في ذلك وأما العقل والبلوغ والحرية فليس بشرط. وأما واجباته وسننه فقد ذكرنا من قبل. والترتيب بين الطواف والرمي سنة وليس بواجب. وكذا إتيانه وبين الحلق حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه إلا أنه تعالى الشبهة فيكون صريحاً بغير واحد كما في سائر. وذكر في منية النامك لا يوجب الحلق وجوب الترتيب بين ذلك وذكر ابن أمير الحارث في منية حاشية قبل طواف الزيارة وعزم ركنه على القبول ولم تظهر فاستفتت من نظوف أم لا وهل إذا طاف بتم حصاً أم لا. قالوا يقال لها لا يجزى ذلك دخول المسجد وان دخلت وطفت أمثاً ومع طوافك وتلك بدنة وهذه مسئلة كثيرة الوقع في غير هذا

أول



النسابة **والصلاة** التي استقر عليها وسبب ايام عاديها اذ اجبت نظوف طواف الزيادة  
لانه ذكرتم نفيده بعد عشرة ايام ونظوف للصدرة لانه واجب وفي الحادي لا نظوف فالبينة  
نظوف ونظوف طواف الزيادة مرتين ولكن ينبغي ان يكون بين الطوافين عشرة ايام ونظوف  
للصدر ولا تنقض والله تعالى اعلم **فصل** في وجوبه فاحرام الحج والاعلام  
والعقل والبلوغ **واما الحرية** اقلست بشروط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي  
والمجنون والكافر **ولا يفسد** هذا الطواف بعد وجوبه بحال ادم حيا **واما اذامات**  
فما لم يلبس من حجر فمن مات بعد وقوفه بعرفة واوصى بان تمام الحج بدخوله للزدلفة  
والرمي والزيارة والصدرة وجان جهه **وفي المبسوط** في من نكس الدرع لا يقوم مقام  
طواف الزيارة والمدة قد تقوم مقامه حق اذامات بعد الوقوف بعرفة واوصى  
بالاتمام عنه يجب بدنه لطواف الزيارة **وفي فقه خان** والسراجية الحاج عن علي  
اذامات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لان ادى ركن الحج انتهى ولا يفسد للطواف  
ولا قرات قبل المات **فصل** في اوقات من طواف الزيارة رجح الى جهة **ولا**  
يبيت بمكة ولا في الطريق بل ياتي بمكة فيبيت بها لياليها **وهذه** البيوت سنة وليست  
بواجبة فلو مات بغيرها يكره له **وتحصل** هذه السنة ببيتوتة اكثر الليل يعني فلو ابيت  
مكة ليل لا لطواف الزيارة مثلا فخرج الى مكة قبل نصف الليل فمات بها جاز ولا يلزم  
ان لا يبيت عن طريقها واعا عليه ان لا يبيت الا بمكة **ما** شار الى هذا في شرح الانار للبحار  
**واعلم** انه ورد في بعض الاحاديث ان صلى الله عليه وسلم اقام يوم الترويض رجع فمضى  
الطريق فمضى وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبعثان ذلك **وفي بعضها** انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر  
بمكة **وهذه** اوقات الستة والاول في مسلم **وذكر الشيخ** كمال الدين ولا شك ان احد  
الحججين وهو **واذا** القارضا ولا بد من صلوة الظهر في احد المكانين ففي مكة بالمسجد الحرام  
اول البيوت مضاعفة الفرائض فيه **ولو** جئنا اليه حملنا فضله بمضى على الاعادة انما  
وكلام اصحابنا يشير الى ان يصلي بمكة ويصرح في البحر الزخار فقال ثم يعود الى مكة  
فيصلي بها صلوة الظهر **ويجب** ان لا يترك صلوة الكافة مع الامام بمسجد الخيف ويكره  
من الصلوة فيه امام المنارة القديمة المنصلة بالقبلة فيصلي في حرمها فانه يني  
في موضع الحجاز كانت هناك وكان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم عند الحجاز من وضع  
حجاب القبلة **ولان** في اداء الصلوة ثم فضيلة عظيمة فلا يترك كمنسب نفسه  
**فصل** في محل الانبياء ومصلح الاحبار وفيه قبر ادم عليه السلام **ثم اذا كان**  
اليوم الحادي عشر وهو الثاني من ايام النحر **خطب** الامام خطبة واحدة بعد صلوة  
الظهر لا يجلس فيها الخطبة اليوم السابع **فيما** يعلم الناس احكام الرمي والغزوات من

الحج  
التي هي

الخطبة التي يخطبها

امور المناسك **ويجوز** للناس عن الصلوات **ويجوز** على الطاعات **وهذه** الخطبة صبيحة  
سنة عندنا وما لك **وقد** نكحها اهل الزمان حجة صادرة كالشريعة المنسوخة والله  
دينه ولا حول ولا قوة الا به **ويجمع** بينه اذ كان فيه امير مكة او الحجاز او  
الخلافة **واما** امير المؤمنين فليس له اقامة الجمعة اتفاقا الا اذا استعمل في مكة او  
يكون من اهل مكة وان لم يسكن عليها وهذا عندنا **وعند محمد بن ابي** بجال **ثم**  
قبل اما تجوز الجمعة عندنا في ايام التوسعة **وقيل** تجوز في جميع الايام والله سبحانه وتعالى  
اعلم ولكم **باب** في الجمار **واحكام** **اعلم** ان  
رمي الجمار واجب لا يجوز تركه وان تركه فعليه دية **وايامه** اربعة فاليوم عرفة ولا  
يجب فيه الا رمي جمرة العقبة **واليوم** ان بعد عرفة ونسري ويجب فيه رمي الجمار  
الثالث **واليوم** الرابع نسري خاقي ويجب فيه رمي الجمار الثالث ان لم ينفر قبل طلوع  
نحر **واما** رمي جمرة العقبة في اليوم الاول فتذكر باجمع بعض الاحكام **فذكر** الذي رمي  
بقية الايام **فصل** في اوقات رمي الجمار **فوقت** الرمي  
في اليوم الثاني الثالث من يوم النحر وهو الاول والثاني من ايام التشرقي بعد الزوا  
جئة لا يجوز الرمي فيها قبل الزوال في الرواية المشهورة **فذكر** في الهداية وقاض خان  
والكافي والتهذيب وغيرهما **وعن** علي بن حنيفة ان الافضل ان يرمي في صا بعد الزوال  
فان رمي قبله جاز **وحمل** الرواية من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الافضل ذكره في المشي  
والكافي والتهذيب وغيرهما **وهو** خلاف ظاهر الرواية **وفي** المصنفين واما اليوم الثاني  
من ايام التشرقي فهو كاللوم الاول من ايام التشرقي **ولو** اراد ان ينفر في هذا اليوم  
فله ان يرمي قبل الزوال وان رمي بعده فهو افضل **واما** لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد التفركا  
روي الحسن بن علي حنيفة **فصار** عن علي حنيفة ثلث روايات الرواية المشهورة ورواية  
المشقة ورواية الحسن **وفي** فتاوى السراجية ثم جرى الرسم انهم لا ينفرون عاماليوم  
الثالث من ايام التشرقي حتى يرموا فيه الجمار بل يتحلون قبل الزوال من اليوم الثاني من  
ايام التشرقي **ثم** منهم من يكره رمي بعد الزوال وهو الصواب **ومنهم** من يرمي قبل  
الزوال وذلك لا يجوز الا في رواية عن علي حنيفة انما **واما** الوقت المسنون في النبي  
فيستند من بعد الزوال الغروب الشمس **وما** بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه واذا  
طلع الفجر فمات وقت الاداء عند الامام خلافا لها وفي وقت القضاء اشفاقا **واما**  
وقت الرمي في اليوم الرابع من ايام الرمي وهو الثالث من ايام التشرقي فمن طلوع  
الفجر الى غروب الشمس الا ان ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون **وفي** التهذيب  
مسند ولم يذكر الكرامة لما قبله وهذا عند الامام **اما** عند صاحبيه فلا يجوز قبل الزوال في اليوم



الرابع اعتبارا بما قبله **٢** واذا غابت الشمس من اليوم الرابع فقد فات وقت الاداء والقضا  
بالاجماع **٣** ولو لم يرم في يوم الفجر او الثاني او الثالث رماة في الليل ولا يسي لان ليالي الرمي  
تابعة لما قبلها فصار الليل وقت الرمي في ايام الرمي **٤** ولو رمى ليلة الحادي عشر وعندها  
عندها لان الليالي في الحج في حكم الايام الماضية لا المستقبلة **٥** يجوز رمي يوم الثاني من  
ايام الفريضة **٦** الثالث لا يجوز فيها رمي يوم الثالث **٧** ولو اخرج رمي يوم الاول الى الثاني او  
ترك رمي الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها فيه على الثاني بالافاق وعليه دم عند الحنفية  
ولا شيء عليه عندها **٨** ولو لم يقض حتى غابت الشمس من اليوم الرابع سقط الرمي لذهاب وقته  
وعليه دم واحد اتفاقا **٩** وهذا نصح في انه لا يبقى وقت الرمي في الليلة الرابع عشر خلاف  
الليالي قبلها وبه صرح في الفقه **فصل في صفات الرمي**  
**في الايام الثلاثة** **١٠** واذا كان الثالث من ايام الفجر المسمى يوم النحر في الجمار  
الثلاث بعد الزوال ونقذتم النحر على الرمي وهو الصحيح **١١** وبداية الحج في الاولى وهي ليلة  
الي مسجد الحيف والمنزلة فيرمي عندها سبع حصيات مثل حي الزحف كما مر **١٢** يكره كل حصة  
ويقول بسم الله الله اكبر رعا للشيطان وحزبه ورضا للرحمن **واعلم** انهم ذكروا في رمي  
جوف العقبة حجة الوقوف للرمي ولم يتعرضوا اكثرهم لذلك وغيرها **١٣** واكثر من هذا في المطلب  
الفايق شرح كثر الدقائق فقال ياتي الحجج الاولى من المنفعة ويصعد اليها ويعلموها حتى يكون  
ما عن يسار اقل مما عن يمينه ويستقبل الكعبة ثم يرميها ثم يتقدم عنها قليلا او يحرف  
عنها قليلا ويجعل الله تعالى ويكره ويجعل مع حضور وخشوع ويكث كذلك قد وفرة ثلاثة  
اخر اربع اقران **ثم ياتي** الحجج الوسطى ويصنع منها كما صنع عند ما قبلها الا انه  
لا يتقدم عن يسار كالفعل قبل لانه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها يمينه ويقف بطنه مسليا منتظما  
عن ان يصيبه حصار الرمي **ثم ياتي** وقد اجاد فيما افاد **١٤** ولا افرغ منها يقف بالمقام الذي  
يقف الناس فيه بعد تمام الرمي لا عند كل حصة مستقبل القبلة فيكره ويحل ويسبح ويحمد  
ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل الله تعالى حاجته وينزع  
اليه ويرفع يديه حذو منكبيه ولا يحا ويمنكبيه ويهبطهما ويجعل باطن كفيه نحو السماء  
كذا في فاضل خان وغيره وذكره الطحاوي **١٥** وفي مشكاة الكرماني ويرفع يديه حذو منكبيه  
ويجعل باطنه نحو القبلة في ظاهر الرواية **١٦** وعن ابي يوسف نحو السماء هكذا ذكر في كيفية  
رمي جوف العقبة **١٧** ثم ذكر في غيرها ويجعل باطن كفيه نحو السماء ولم يتعرض للخلاف **١٨** ولا يخفى  
ان لا رفع عند جوف العقبة عندنا اصلا فلا وجه لذكره هناك **١٩** وظاهر عبارات انه  
نقل عن الكرماني وليس كذلك لان الكرماني لم يذكر ذلك **٢٠** واعاد ذكر ذلك صاحب  
السلح الوهاج في باب الصلوة بقوله انه عند الحج يني بجعل باطنه نحو الكعبة

اليوم

في ظاهر الرواية **٢١** وعن ابي يوسف نحو السماء **٢٢** وكذا في شرح الجمع **٢٣** وفي الخاية عن المرنباية  
يرفعها حذو منكبيه بسط **٢٤** وفي البناء يرفع يديه عند كل حصة ويكره يدها ويسبح  
ويحمد الله ويثني عليه **٢٥** ويسأل الله حاجته ثم ياتي بالمقام **٢٦** وقيل يقول عند كل حصة  
يرميها يمينه بسم الله والله اكبر ويرفع يديه اني من الخاية **٢٧** وفي شرح الفذوري  
ويرفع يديه عن يمينه كل حصة **٢٨** ونحو محمد بن رافع الدين عند الجمرات **٢٩** وما في العناية  
وغيرها لا يفعل ذلك في غيرها فاسأرا لاوعية يراد به الى المنكبين والا فالرفع  
سنة الادعية **٣٠** وقد صرح المشايخ بالرفع في سائر ادعية الحج **٣١** ويبنى ان يستغفر  
لابيه ولا قاربه واصحابه ومعارفه وسائر المسلمين **٣٢** ويقف طويلا قبل يقف في سورة  
البقرة كما اختار بعض المشايخ **٣٣** وفي الحادي ويقف مقدار ما يقرأ عشرين آية من سورة  
البقرة وكذا في المضمرات **٣٤** **واما موضع الوقوف** **٣٥** للفقهاء قد تفرعوا في تعيينه  
فقال في النهاية يريد بالمقام الذي يقف الناس فيه اعلى الوادي **٣٦** وفي الفتح شرح الهداية  
والذي صرح به حديث ابن عزام يخدو في الاولى امامها يقف ويخدو في الثانية ذات  
اليسار عما يلي الوادي **٣٧** قال وقوله بالمقام الذي يقف فيه الناس تعيين لمحل واذا  
انه لم يتغير بل الناس توارثوه فاهم عليه هو الذي كان انتهى **٣٨** وما ذكر في مقدمتنا الغرض  
من انه يصلي ركعتين عند الجمرات بهذا الدعاء **٣٩** الآية في حجة العقبة فانه لا يدعو ويكره يمينه  
ليس في المشاهير من الكتب والاحاديث **٤٠** **باب في** الحجج الوسطى فيفعل بها جميعها  
فعل بالاولى من الوقوف وغيره **٤١** **ثم ياتي** الحجج الوسطى فيفعل بها جميعها  
مرة **٤٢** وتسمى ايضا الحجج القصوى لانها اقصى الجوار من منى واقراب مكة **٤٣** ولا يقف للفقهاء  
بعد هذه الحجج في المشهور كذا اقيد فاضل خان **٤٤** وذكره في الحجج ويدعو عند جرة  
العقبة من غير ان يقف عندها والوقوف عند الاولين بعد الرمي سنة في الايام  
كلها ولو لم يقف جاز ولا شيء عليه **٤٥** ولا يقف عند جرة العقبة في الايام كلها **٤٦**  
الرمي ما شيا افضل او راجا **٤٧** فاشار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكا في البدائع  
وغيرهم ان كل رمي بعده رمي فالافضل ان يرميه ما شيا **٤٨** وكل رمي لا رمي بعده فالافضل  
ان يرميه راجا وهو رمي عن يمينه **٤٩** **وحاصله** ان رمي جرة العقبة  
راجا افضل وغيرها ما شيا في جميع ايام الرمي **٥٠** وفي فتاوى قاضي خان وقال  
ابن حنيفة ومحمد الرمي كله راجا افضل **٥١** لما روي ان صلى الله عليه وسلم فعل ذلك  
وفي الظاهرية اطلق اسحق بن المشي قال ويستحب المشي في الجار وان ركب فلا  
باسره **٥٢** **والشئ** افضل انتهى **٥٣** وهذا هو المروي من صلاة صلى الله عليه وسلم ايضا في  
غير جرة العقبة يوم النحر فانه راجا وسائر ذلك ما شيا على ما في ا



غير واحد من ائمة الحديث مصححاً **ثم اذا فرغ من الرمي** رجع الى منزله قال  
 الكرماني ولا يصح على شيء بل يرجع الى منزله. ويبيت تلك الليلة يميناً وتسمى هذه  
 الليلة ليلة النفر الاولى فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من ايام النحر والثاني  
 من التشريق والثاني عشر من الشهر. ويسمى يوم النفر الاول في الحجاز الثلاث بعد الزوال  
 على الوجه الذي ذكرنا في اليوم الحادي عشر بجميع كنيته ولا يجوز الرمي في هذين اليومين  
 الا بعد الزوال وظاهر الرواية وقد مر. فاذا رمى واراد ان يفترق في هذا اليوم من بين  
 مكة فله ذلك ولا اثم عليه ولا جزاء وسقط عنه رمي اليوم الرابع. والاضل ان يقيم ويحي  
 يوم الرابع. وان لم يفرق قبل غروب الشمس من يومه وان لم يفترق حتى غربت الشمس يكره  
 ان يفترق حتى يرمى في اليوم الرابع. ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع من ايام  
 الرمي لا اثم عليه وقد اساء ولا يلزمه رمي يوم الرابع في الظاهر نص عليه محمد في الرقيات  
 واثبت اساق في الاصل وهو المذكور في المتن. وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يلزمه ان لم  
 يفترق قبل الغروب وليس له ان يفترق بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم  
 كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول ائمة الثلاثة **فصل في رمي يوم**  
**الرابع** فاذا لم يفترق وطلع الفجر من اليوم الرابع من ايام الثالث من ايام التشريق  
 والثاني عشر من الشهر وهو آخر ايام التشريق. ويسمى يوم النفر الثاني والنفر  
 العام. وجب عليه الرمي في يومه ذلك. فاذا زالت الشمس منه رمى الحجاز الثلاث على الوجه  
 الذي ذكرنا بلا زيادة ولا نقص. فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح عنه خلافها  
 كما مر **واذا اراد** ان يفترق معه حصاة فانه يدفعها الى غيره ليرمي بها ان احتاج  
 ذلك لغيره ولا يطررها في موضع طاهرة وما يفعله الناس من دفنها فليس بشئ ولا اثر  
 فيه. وكذا اما قال الاوغاني صاحب الفقه من انه لو نفر قبل الرابع رمى حصاة يوم الرابع  
 في هذا اليوم فانه ليس بشئ. لان كل حصاة ضالة **اعلم** انه قد مرح اصحابنا  
 والتا صفة بان الافضل ان يقيم للرمي هذا اليوم لانه امرؤى من فعله صلى الله عليه  
 وسلم كما روى ابن عمر رضي الله عنهما انه كان ياتي الحجاز في الايام الثلاثة بعد يوم  
 النحر ما شئنا داهياً وراجحاً ويجوز ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك  
 رواه ابو داود والبيهقي. قال الطبري في الحديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 استكمل الايام الثلاثة بمكة. وبمرح ابن حزم في صفة نحر النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اقام بها يوم النحر وليلة القرويه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه ايام التشريق  
 وايام منى انتهى **فصل في احكام الرمي اعلم** ان الترتيب في رمي  
 الحجاز هل هو شرط فيبدأ بالاولى او ليس بشرط فاقى ببدأ مع مضطرب فيه. ففي البداية

فان ترك الترتيب في اليوم الثاني فبدأ بحجرة العقبة فماها ثم بالوسطى ثم بالتي  
 تلي مسجد الخيف ثم ذكر ذلك في يومه فانه ينبغي ان يعيد الوسطى وحجرة العقبة لتركه  
 الترتيب وانه مسنون. لان النبي صلى الله عليه وسلم رتب فاذا ترك المسنون يستحب  
 الاعادة ولا يعيد الا في ليله اذ اعاد الوسطى وحجرة العقبة صارت هي الاولى  
 وان لم يعد الوسطى والعقبة اجزاء. وفي الكرماني ثم الترتيب في رمي الحجرات  
 ليست عندنا حتى لو تكسرت الرمي من حجرة العقبة او لا ثم الوسطى ثم الاخرى  
 يستحب ان يعيد ليكون على الوجه المسنون فان لم يفعل اجزاء ولا دم عليه. وفي  
 الجمع ويسقط الترتيب في الرمي. وفي فتاوى الشراعية رجل رمى في اليوم الثاني  
 من ايام النحر الحجرة الوسطى والعقبة ولم يرم الحجرة الاولى فعليه ان يرمي من الاولى  
 ثم الثانية ثم الثالثة وان لم يرم الا المتروكة جاز. وفي الفقه هل هذا الترتيب  
 منفي عن باقي المسالك لو بدأ في اليوم الثاني بحجرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتي تلي  
 مسجد الخيف فان اعاد على الوسطى ثم على العقبة في يومه فحسن لان الترتيب سنة  
 وان لم يعد اجزاء. وفي المحيط فان رمى كل حجرة بثلاث اثم الا في بايع ثم اعاد الوسطى  
 بسبع ثم العقبة بسبع. وان رمى كل واحدة بايع اثم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا  
 يعيد لان لا ترحم اكل وكانه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى. وان استقبل  
 منها فوافضل. وعن محمد بن عمرو الحجاز الثلاث فاذا ابدى اربع حصيات لا بدري من  
 اثنتين هت برميهن على الاولى ويستقبل الباقي لاحتمال انها من الاولى فلم يجوز رمي  
 الاخرتين. ولو كن ثلثا اعاد على كل حجرة واحدة واحدة. ولو كانت حصاة او  
 حصاتين اعاد على كل واحدة واحدة واحدة. ويجزئه لانه رمى كل واحدة بأكثرها انتهى  
 قال في الفقه وهذا امر متهم في الخلاف قال والذي يفتي عندي استينانه لانغيته  
 انتهى. وفي المبسوط للشيخ فانه بدأ في اليوم الثاني بحجرة العقبة فماها  
 ثم بالحجرة الوسطى ثم بالتي تلي مسجد ثم ذكر ذلك في يومه يعيد على حجرة الوسطى وحجرة  
 العقبة لانه شك شرع موتيا في هذا اليوم فاسبق او انه لا يعتد به فكان الحجرة الاولى  
 بمنزلة الاضلاع حجرة الوسطى والوسطى للعقبة فاذا رمى قبل وجوب افتتاحه لا يكره  
 مستداه. كن بعد قبل الركوع او سعى قبل الطواف والمعتد هنا من رميه الحجرة الاولى  
 فلهذا يعيد على الوسطى والعقبة انتهى. ولا يثنى اصح من هذا. وفي الهداية فان رمى كل  
 حجرة بثلاث حصيات ثم ذكر ذلك فانه يبدأ برمي الاولى باربع حصيات حتى يتم ذلك لان  
 رمى تلك الحجرة غير متعل على غيره وعليه ان يتم ذلك باربع حصيات ثم يعيد الوسطى بسبع  
 حصيات لان قدر ما فعل قبل الاولى فيعيد مراعاة للترتيب. وكذا اجرة العقبة

الرمي

شك







الشیطان وذی یجمل بالبرءة ولینا ثواب بهذا **فصل فی القبر من مدنی**  
 واذ افرغ من الریح وازاد ان ینفرا الی مکة فی القبر الاول والثانی توجه الی مکة  
 فیما فی الحصب وهو البطح وسمی الحصب والبطح والخففة قال فی القبر وهو موضع بین  
 مکة ومین وهو فی مین اقرب وهذا الاختصار فی القبر لغيره موفنا مکة حقه ما یجمل  
 الذی عند مقابر مکة والجبل الذی یقابله مصعد فی الشق الا یسروا ذهاب الی مین  
 مرتفعاً عن بطن الوادی **فصل** لیسوا مقبرة من الحصب **فصل** وقیل طوله الی باب مکة والمقبرة مستوی  
 عن من الحصب **فصل** واذ وصل الیه دعا فیه ویتذکره ولوساعة **فصل** فی البحر الزاخر والینا یبع  
 والمضرب وقف فیه ساعة علی راحلته مدعو انمی **فصل** والترکب بر سنة عندنا فی الاصح قاله  
 شمس الائمة السرخسی ومأخذ الهداة واکافی وغیرهم فلو ترک بلا عذر یصیر سبیلاً  
**فصل** وکذا عندنا فاعبیه وغیرهم ان مسقط **فصل** قال القاضی صیام انه مسقط عند جمیع العلماء  
 فی القبر ومسقط الطرابلسی ویصلی فیه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فی جمیع جمعة  
 ثم یدخل مکة **فصل** وهذا صریح فی انه ینفیر من مین قبل اذ اصلوا الظهر به مرج بعض الناس  
 ایضاً والله حاکم وقفا فی العلم حکم **فصل** طواف الصدر وهو واجب علی الخلق الا ان  
 سوا کان مغفرة اذ متقیاً او فی زنا رجلاً او امرأة **فصل** ولا یجوز علی اهل مکة والحرم والمواقیف  
 والمعتمرون فی الحج والمحصر والمجنون والمجبر والحائض والنفساء **فصل** من نهی الاقامة مکة قبل  
 حل القبر الاول من اهل الافاق **فصل** فی شیح الطحاوی ذکول ابویوسف انی اوجیه للمکمل انمی  
**وشرايط حکمته** اصل نية الطواف لا تقضي الصدر وان يكون بعد طواف الزيارة وثانياً  
 اكثره وتكون بالبيت **واما وقته** فاوله بعد طواف الزيارة ولا اخره صرح به  
**في القصة** فلو اقبه بعد سنة يكون آداء لاقضاء **فصل** والمستحب ان يجعله اخر طواف حتى يخرج  
**في المدايع** وعن علي حنيفة انه قال ينبغي للاسنان اذا اراد السفر ان يطوف طواف  
 الصدر حتى يري ان ینفیر وهذا بیان الوقت المستحب لا بیان اصل الوقت ويجوز في  
 ايام الفجر وبعدها ويكون آداء لاقضاء **فصل** لو طاف طواف الصدر ثم اهل الالاقامة بمكة  
 ولم ينو الاقامة بها ولم يتخذها ذراجان طوافه وان اقام سنة بعد الطواف الا ان الفضل  
 ان يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن ايام الخشيء بل اجماع انمی من المدايع  
 وعن علي يوسف والحسن اذا استغل بعدة بعمل بمكة بعبادة **فصل** وعن علي حنيفة اذا طاف  
 للصدر ثم اقام الى العشاء قال احب الي ان يطوف طوافاً اخر لم يكون بين طوافه ونفیر  
 حایل ولكن هذا على وجه الاحتياط ولين عثم **والحاصل** ان المستحب فيه ان يوقعه  
 عند اعادة السفر ولو اقام عاماً ولم ينو الاقامة فله ان يطوف ويضع آداء **فصل**  
 ولو نوى الافاق الاقامة بمكة او بآخرها من الخلاب ابا ان توطن بها واخذها ذراجان فابوي

الاقامة

الإقامة قبل حل الفجر الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشريق فلا طواف عليه للصمد  
 بالانفاق وان نواها بعدد لا يسهط عنه في قولنا خيفة ومجدة وقال ابو يوسف  
 يسهط عنه في الحالين الا اذا شنع فيه وفي النظر بالسي ولوقى الإقامة بمكة اياما لم  
 يسهط عنه طواف الصمد وان طأ التة وكذا الوقى الإقامة بهاسين ومن اتخذ مكة  
 ارام بدا له الخروج ليس عليه طواف الصمد كما كان اذا خرج عنها **فصل**  
 فان تفرغ لم يطف للصمد يجب عليه ان يرجع بغير احرام فيطوف بالمرحاج والمثقات  
 فان جاوز لم يجب الرجوع عليه بل ما ان يمضي وان عليه دم وما ان يخرج بمكة او حج فانا  
 رجع ابتدا بطواف العمرة ثم بطواف الصمد كذا في التنايع والبدائع وغيرها ولا شيء عليه  
 بالناظر عن مكانه ويكون مستحبيا صرح به الطحاوي وقالوا الاول ان لا يرجع اذا جاوز  
 وبني دما لانه انفع للفقر والتيسر عليه واذا طهرت الحايض قبل ان تقارن ببيان مكة  
 يلزمها طواف الصمد وان جاوز ببيان مكة ثم طهرت لم يلزمها الاعادة لانها اذا اخرجت  
 من التبيان والعمران صارت مسافة بدليل جواز العسر فلا يلزمها العود ولا الدم  
 ولو انقطع دمها في اقل من عشرة فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلوة حتى خرجت من مكة  
 لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز الميثاق  
 فعليها الطواف **والقياس** كما حايض وليس على الحاج الى التعميم وذاع خلافا للنووي  
**فصل في كيفية طواف الوداع عند الرجوع الى اهله**  
 واذا دخل المسجد يدا بالبحر الاسود فبستلمه على ما ذكرنا ثم يطوف بالبيت سبعة اخواط  
 على ما وصفنا غير ان لا يرمي فيه ولا يسطيع ولا يسعي بعده لان التقليل له كغيره مشروعي  
 واذا اخرج من الطواف على ركعتين عندا لمقام اخر **ثم** ياتي زمزم على المشهور عن الرواية  
**وقيل** يرجع الى المثلثم ثم ياتي زمزم ثم ينصرف منها والاول اصح قاله الاكرمان ثم الزبقي  
 وفي البدائع ذكر الكرخي عن علي خيفة اذا اخرج من الطواف ياتي المفا فيصلي عند ركعتين  
 ثم ياتي زمزم فيشرب من ما يشاء ويصلي على وجهه وراسه ثم ياتي المثلثم ثم ياتي  
 بعض التقصيل في القدوم فارجع اليه **ثم** اذا اتي زمزم يستغفر لنفسه لما من غير ان  
 يستغفرين باحد ثم يشرب منه مستقبلا البيت فاما ان يتخلع منه ويتنفس فيه ثلاث  
 مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويقول في كل مرة بسم الله والحمد لله والصلى  
 على من الله **ثم** يقول في المرة الاخيرة اللهم اني اسألكم رقا واسعا وعلى انا فاعا وسقا  
 من كل آفة ومن ثم يسبحه وجهه وراسه وجسده **ويخرج** على جسده باقي الدنان تيسر  
**وقيل** يستب في البيرة **ثم** ياتي المثلثم وهو ما بين البحر الاسود والباب **ويستحب** ان ياتي  
 باب البيت فيقبل العتبة تقظما للكهبة **ويدخل** البيت حافيا ان تيسر **ثم** ياتي المثلثم

رجوع با حرام جدید

العمود



فيضع مدرة ووجهه عليه. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 البنية العنية الباب. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 ثوب مولا. يتشبه في امر عظيم. ثم يتصرف الى الله تعالى بالدعاء بما احب من امور الدارين  
 مجتهدا متبائلا مكررا ممللا ومصليا وطمدا. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 ويعرف ذلك ويخرج حجتك ثم يرجع. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
**واذا رجع** ينبغي ان يصرف واداءه ويصرف الى البيت متبائلا محتسرا على  
 فؤاد البيت حتى يخرج من اسفل المسجد هكذا كصفة الجوع في الهداية والكا في  
 والجمع وغيرها. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 فليؤميه سنة مروي ولا ازمروي وقد ضلله الاحباب. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 وفي ذلك اجلال البيت ونظمه وهو واجب لنظمه بكل ما يقدر عليه البشر والعاية  
 جازية في نظم الاكام والشكر لذلك مكابر. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 البيت كالمخزن على فراقه. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 من المسجد قبل من باب الحرة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
**فصل** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 وكما وبها به ونظمه ومن حج او احقر فيكون الطواف والاعتقاد والصلوة في المسجد الحرام  
 والاصيام والصدقة وكلها لا يبر ودخل البيت والحطيم. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 مكة المنيفة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 عليه وسلم. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 الثلاثة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 انفسهم. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
**باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 الشرع جمع الاقايين الحج والعمرة قبل طواف العمرة كله او اكثره واداء ما في شهر الحج والفضل  
 من التمتع والاقراء وقد ذكرنا من قبل **وصفته** ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات او  
 قبله او من ديرة اهله وموافقه. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 من ليك بعرة وجبة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 فان اخذ كل الحرة وقد راجح جاز. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 فليؤمها عنه ويقول اللهم اني اريد العمرة والحج فولا من احرمنا بما الله تعالى عنه جمع بين  
 الاحرامين بكلام موصول حتى لو احرم بالحج بعد ذلك ولو من مكة قبل الطواف بالعمرة

او اكثر

او اكثره يصرفنا **فصل** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
**رخصة الشطر الاول** ان يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله او اكثره. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 ما طاف طافه او اكثره لا يكون قارنا بل متمتعا ان طاف في شهر الحج وان طاف قبلها لا يكون  
 قارنا ولا متمتعا. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 في كونه قارنا ان يحرم بالحج قبل ان يوقع في شهر الحج الطواف **الثاني** ان يحرم بالحج قبل ان يوقع  
 العمرة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 يلزمه فعلها. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 يطوف للعمرة او اكثره قبل الوقوف بعرفة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 قبل طواف العمرة كله او اكثره. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 وان لم ينو الرخصة هكذا اطلق الوقوف من غير قيد كون بعد الزوال عندنا يصير ايضا  
 للعمرة. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 في الفقه وهو حق لان ما قبله ليس وقتا للوقوف فلوله ما كونه بغيرها. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 السراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بعد  
 الوقوف ويرجع الى مكة ويطوف للعمرة انتهى. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 وقضاها بعد ايام التشريق وسقط عنه دم القران. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 حتى يقف بها على ما صحه صاحب الهداية والكا في وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 رواية الحسن والطحاوي عن ابي حنيفة يصبر رافضا بحج والوجه الى عرفات وهو القياس  
 وفي الفقه والاصح ظاهر الرواية **ومثورة الخلاف** فيما اذا توجه الى عرفته ثم  
 بدله فرجع عن الطواف قبل الوقوف بعرفة وطاف لعمرة وسعى لها ثم وقف بعرفة هل يكون  
 قارنا جازيا بظاهر الرواية يكون قارنا انتهى. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 لانه اني بالاكثربني قارنا وعليه ان يتم بنية الطواف يوم النحر وكذا الطواف بها ولم يسع بين  
 الصفا والمروة ووقف بعرفة فانه لا يصير رافضا ويكون قارنا وعليه دم القران وعليه  
 ان يقضي ما بنى من طواف العمرة ويسعى. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 ينوي عن حجته ثم وقف بعرفة لم يكن رافضا للعمرة ويقع طوافه وسعيه عن عمرته ويؤجل  
 لم يطف الحج فيرسل في طواف الزيادة ويسعى بعد. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 للعمرة لا سعي عليه فكان الاول للعمرة والثاني للحج. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 يسع لها طواف يوم النحر للزيادة وسعى فان ثلثة اشواط بحق للعمرة وكذا  
 سعيه. **باب** في شرايط حجة القرآن وموافقه وموجباته  
 لحجته كذلك ثم وقف بعرفة فاطاف للحجة محسوب من طواف العمرة ويقضي سوطا

لا يصير

اكثر من



واحد من طوافي العرة **وعبيد** لسيهما الحجية وجوبا لان سعي الحجية اشقل من العرة  
 والعرى اسخبا بالكون بعد طواف كامل وهو قارة **فان** رجع الى اهله قبل ان يفعل  
 ذلك **فمترك** ذلك السوط ودم ترك السعي في الحج ولا سعي عليه لسعي العرة لانه  
 يسعي لهما عقيب سنة اسواط **لان** سوا الحج وقع عن سعي العرة **ولا** طواف في فضل العرة  
 بترك طوافها بدنه **اذ** ان تركه بعد راولا **فله** حاضنة القارة فذهبت الى عرفات وقوت  
 بها قبل ان يطوف لعرتها ان قصفت عمرتها وعلها ما على الرافض وسقط عنها دمر القرآن  
**الرابع** ان يصوم من العباد فان افسدهما بان جامع قبل الوقوف وقبل ان  
 يطوف العرة اكثر منه فسد وجهه وعمرته وسقط عنه دمر القرآن **ولو** ساقه معه يصنع به ما  
 شاء **وان** جامع بعد ما طاف لعرته اربعة اسواط فسد عمرته وسقط عنه دمر القرآن **الخامس**  
 ان يوضع طواف العرة كله او اكثر في اشهر الحج **فان** لم يتبعه الطوق كال الذي في الغنخ  
 وهل يشترط في القرآن ان يفعل اكثر اسواط العرة في اشهر الحج ذكر في المحيط است  
 لا يشترط وكانه مستند في ذلك الى ما روي عن محمد بن ابراهيم **فان** كان قد مر مكة وطاف  
 لعرته في رمضان او قارن ولا هدى عليه **فان** لم يدر غير مستند لذلك **وان** الحجاز اشرط  
 فعل اكثر اسواط العرة في اشهر الحج لانه اشتمع بالعرى الى الحج في اشهر الحج ووجوب المشرك  
 بالدم ما كان الا فضل العرة فيها **فان** لم يدر في القرآن كما هو في التمتع **فان** لو ما  
 عن محمد بن ابراهيم القارن بالمعنى القوي **اذ** لا شك انه من اي جهة **الاربع** انه تعالى  
 القرآن بالعبادة الشرعية **واما** اشترط اهل الافاق فشرطوا ان المسنون لا يجوز  
 تركه التقدير العرفي على الحج **فان** لا يشترط في حصة القرآن عدم  
 الاطعام باهله **حتى** لو قرن الكوف في طواف لعرته في اشهر الحج ثم رجع الى اهله ثم عاد  
 للحكمة **فان** كان قارنا لا يسقط عنه دمر القرآن **وهذا** الوجه ان المكوا اذا خرج الى  
 الافاق **فان** في الغنخ مقتضى العليل اشترط عدم الاطعام للقران الماذون فيه **فان** لم يدر  
**واعلم** ان الاطعام الصحيح المفضل للكرم لا يتصور في حق القارن **واذا** الاطعام القارن  
 مع ليلته الا حرام فهو لا يسلط التمتع الذي يشترط فيه عدم الاطعام **فكيف** اجمع ان  
 ليلته ان لا يشترط في القرآن ويشترط فيه وكيف يصير تصوير مسئلة الكوف وغيره  
 جليا على ذلك **لان** لا يحصل من الاطعام **فان** يمكن ان يحا بعبه **فان** قد يعتد بالاطعام القارن  
 طامعا في الكوف **والا** لزم القول بحصة التمتع المكوا اذا ساق الهدى ولم يسنه **فان** يمكن  
 لم يحصل من العرة حجة اهل بالحج **ولا** قايلا به **فان** ههنا ايضا لو احدث من الاطعام القارن  
 لما صح من ان المكوا الحاج الى الافاق فصح القول بعدم الاشترط وغيره  
**ولا** يشترط اجرامه من الميقات **فان** لو اجمعهما اوجبها بعد الميقات **فان**

فعله

داخل

داخل مكة يصير قارنا **لان** انه يجب عليه ان يحرم باحدهما من الميقات **وليس**  
 ان يحرم بمعامنه **ولا يشترط للقران** ان يكون الشك في شخص  
 واحدة **فان** امره واحد بعمرة والاخر بحجة جاز **وهذا** لا يشترط تقديم احدهما  
 عليه **فان** امره بالحج او لا ثم بعد ذلك امره بالعمرة يكون قارنا **لان** انه يكره له  
 ذلك لما لفته السنة **اذ** السنة تقدم احرام العرة على احرام الحج **فان** لا يدخل  
 العرة على الحج صور **الاول** ان يحرم بالعمرة قبل ان ياتي بيته من طواف القدوم  
 فيلزمه الحج والعمرة **ويجوز** ذلك قارنا لكنه يكره **اذ** خال العرة لانه اخطا السنة  
 ويصير مستيقنا **ولا** يجب عليه شيء بسبب الاساءة وعليه دم شكر اتفاقا **فان** اذا  
 صار قارنا عليه ان يطوف او لا لعرته ويسعي لهما **ثم** يطوف بحجته ويسعي لهما  
 مراعاة للترتيب في الفعل **فان** لم يطوف لهما ومضى الى عرفات ووقف بها صار  
 رافضا لعرته بالوقوف لا باللقية **الثانية** ان يدخل العرة بعد سوط  
 من طواف القدوم كما قاله شمس الائمة الشرخشى **والا** يسعي اليه وغيرهما  
**وعبارة** بعضهم كصاحب المحيط رفضها ولم عليه **فان** ان رفض العرة عليه  
 المضى في نية **وقضاة** العرة وعليه دم تركضا وهو دم جبر لا ياكل منه ولو لم يرضها  
 ومضى في نية **وجب** عليه لاساءة دم جبر لا ياكل منه ولا يجز به الصوم ان كان  
 معصرا **كان** في البعرة وفي الفضل وان ادخل احرام العرة على احرام الحج فان كان قبل  
 ان يطوف شيئا من طواف القدوم فهو قارن مسعى وعليه دم شكر **وان** كان بعد  
 ما شرع فيه ولو قليلا فهو اكثر اساءة وعليه دم **اختلاف** فيه **فان** عند صاحب  
 الهداية وغير الاسلام انه دم جبر لا ياكل منه **وعند** شمس الائمة دم شكر  
 وقولهم رفض العرة في هذه الصورة مستحب **فان** يانسبه في انه دم شكر انتهى  
**الثالثة** ان يحرم بها بعد طواف اللقطة كله او اكثر فيلزمه العرة فان  
 مضى بها جاز **ويصير** مستيقنا اكثر اساءة من ادخلها قبل ان يطوف للقدوم وعليه  
 دم بحجته بينهما وهو دم جبر وكفارة لا دم شكر **وهو** صاحب الهداية  
 واختاره فخر الاسلام **وقال** شمس الائمة وقا فوخان والمجويين **فان** اصحاب  
 البدع اجمع انه دم شكر وشكر **ويسقط** له رفض العرة لما لفته السنة لكن لا يبر  
 بذلك حتما **فان** رفضها ضاها وعليه دم تركضا وهو دم جبر بلا شك **الرابعة**  
 ان يدخلها بعد الوقوف بعره قبل يوم النحر او في ايام النحر والتشريق قبل الخلق  
 او قبل طواف الزارة فيلزمه العرة ويلزمه رفضها اتفاقا **فان** رفضها يجب  
 دم تركضا وعمرة مكانها **وان** مضى فيها جازا وعليه في ذلك **وموجب**



**الخامسة** ان يملأ بالعمرة قبل الحلق وبعد الطواف فتقبل لاجل فضها  
كما ذكر في الاصل وقيل انه ليس بجوي على ظاهره ومبني في له لا يرضها اى  
لا تقض من غير رضى كذا في العناية والكفاية وقال في الجوهري ما يجنبه  
ان يمشي في احراره للعمرة لاني افعالها لانه يحى عن هذه الايام والعمرة عبارة عن  
الافعال فلا يلزمه رضى احرارها بل رضى افعالها وان مضى في افعالها لاني عليه لانه  
اذاها كما التزم انتهى وقوله لا يمشي عليه فيه نظر لما صح من غيره ان عليه دما كما  
سبق وكذا ذكر في النظرية عدم لزوم الدم سواء طاف طافا في ايام التشرية  
او لم يطف ثم الاصح وجوب الرضى بغيره في غير واحد قال ابو جعفر الهندي في  
ومشاي على هذا اى وجوب الرضى فان رضىها فعليه الدم والرضى وان لم يرضها  
فعليه دم جرح يجره بينهما كذا في التقي والحر وغيرهما **فصل في كيفية**  
**اراء الفزان** اذا دخل الفزان مكة يدا به باضال العمرة فيطوفها ويترجل  
في الثلاث الاول ويصل بعد الطواف ركعتيه ويسعى بين الصفا والمروة وهذه  
افعال العمرة ثم ياتي بافعال الحج فيطوف للقدوم ويسعى للحج وهل يرمل الفزان في  
القدوم اذا اراد ان يسعى بعده فغباراات اكثر اكتب طاهرة في انه يرمل فيه فانهم  
قالوا كل طواف بعده سعي والمفرد يرمل في القدوم ان اراد بعده السعي فترفع الكرواني  
على انه يرمل حيث قال في باب الفزان وهو يطوف طواف القدوم ويرمل فيه ايضا لانه  
طواف بعده سعي وفخراته الاكل واغما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا  
كان او قارنا **ونقل** ان يلحق عن الغاية للسرد حجازا كان وان لم يرمل في طواف  
ان كان رمل في طواف العمرة وكذا قال الشريحي في منسكه وهو خلاف ما عليه الاكثر  
وكذا قال السجاري في منسكه بعد نقله كلام الشريحي لعل هذا سموا منه انتهى  
**وعلى الفزان** ثلثة اطوفة ننتان منها فرض طواف العمرة وطواف الزيارة وواحد  
سنة وهو طواف القدوم ويخلل الفزان بالحلق لا بالدخ كالصفر ولا يحلق بين  
الحج والعمرة لانه يكون جناية على احرار من لا تاق ان يخلله يوم الفضة وفي المحيط والمنق  
عن محمد فان طاف لعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالتمتع اذا ساق  
الهدى وفتح من افعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يخلل بين كونه من عمرته وقال الربيعي  
وقول صاحب الهداية فيه يكون جناية على احرارهم ان لا يكون جناية على احرار  
العمرة وليس كذلك لانه لا يخلل الا بالحلق بعد الدخ كالتمتع الذي ساق الهدى  
انما وفي منسكه الفارسي معزيا الى المحيط قال محمد قارن طواف لعمرة ثم حلق فعليه  
دمان ولا يحل من عمرته بالحلق ولواحر عمرته بطوافها ثم اضاف اليها حجة ثم حلق فعليه

العمرة في

انه يرمل

سنة  
وله ا

دمان

دمان ولا يحل من عمرته بالحلق ولواحر عمرته بالحج بعدما حل من العمرة انتهى وفي له  
لا يمشي عليه ينبغي ان يراد لا يمشي لاجل العمرة لعدم الجناية في حتها واما لاجل الحج فيجب  
عليه دم الجناية عليه بالحلق وقد مر حوا في ما اذا احرر بالحج الثاني يوم الفضة  
الحلق وفيما اذا احرر بالعمرة الثانية قبل الحلق ثم حلق فيجب له دم في صورتين  
فهذا مثلا فتأمل **ولو طاف** وسعى ثم طاف وسعى ولم ينو الاول للعمرة  
والثاني للقدوم بل ينوي على العكس ونوى مطلق الطواف ونوى طوافا اخر  
تطوعا وغيره يقع الاقوال عن العمرة والثاني عن القدوم ولا يلزمه تعيين النية بل  
مطلقا وليس التعيين ولو طاف وطوافين لعمرة وحجته عن سعي سعيين كذلك  
جاز واساد لخالقته السنة **وبه اوقاية** ويكره كمالا فافان ابو جعفر  
شاح القدوري وقيل ان الكراهة متعلقة بتأخير السعي لثاني عن الطواف الاول واما  
سعي الاول فقد اتى به من يتأخر طواف قد تقدمه فلا تتعلق به الكراهة ويجوز ان يقال  
ان الكراهة تعلقت بالسعيين جميعا وفي الطواف تعلقت الكراهة بالثاني دون الاول  
**اما السعيان** فانما تعلقت الكراهة بهما لان السعي الاول يقع عن الطواف الاول  
لانه اسبق فتقدمه لتقديم سببه الموجب له والطواف الثاني يقع عنه السعي الثاني  
وكل واحد من السعيين تأخر عن سببه الذي وجبه فتعلقت الكراهة بهما واما الطواف  
الاول فقد اتى به في موضعه والثاني يليه في غير موضعه لان حكمة ان يقع السعي  
الطواف الاول قبله قال وهذا الظاهر القولي انتهى وقوله ولو طاف وطوافين المراد بانيهما  
طواف القدوم وصرح به صاحب الهداية والكافي والجمع والرباعي وناج الشريعة شاح  
الهداية وغيرهم **واعترض** على ذلك قول ابي الدين شاح الهداية قال ان صاحب  
الهداية زعم ان المراد من احدا الطوافين طواف القدوم وفيه نظر عندى لان الظاهر  
كلام محمد ان المراد من احدا الطوافين طواف العمرة وبلا حطواف الزيارة لا طوافا لقدوم  
ثم قال بعد ذلك **دليلا** يمكن تفهم ما قلنا بان يفر عن انه اى بطواف العمرة بعد ذلك  
استعمل بالطواف وغيره كمن منسكه الحج ثم طاف للزيارة يوم النحر ثم سعى اربعة عشر  
شوطا سبعة اشواط لعمرة وسبعة اشواط اخرى بحجته انتهى **وفي نظره** نظر لان  
الاساة ثابتة كمنسكه كان لانها تترك السنة وهي تقدم افعال الحج على افعال العمرة وهو جاز  
في صورتين فالحاجة الى الحل في ذلك مع مخالفة الحكم ثم اذا فرغ الفزان من الطوافين  
والسعيين اقام حراما وحج كالمفرد وقد مر ذلك **فصل في بيان هدى**  
**الفزان والمتعة** اعلم ان الهدى على الفزان والمتعة واجب بالاجماع على كل المذاهب  
وفقه الله تعالى الحج بين الشككين بسفر واحد والمراد من الهدى ههنا هو اشواكل ما هو



باجماع الفقهاء الا ان الجزر افضل من البقرة . وهي افضل من الشاة وكل ما هو اعظم فافضل  
وفي الحرمين في الاشتراك في البقرة افضل من الشاة . وفي الجوز هو اكمل  
لما هو افضل . فلو خرج اكثر من بدنه او شاة فلو واحدة واجبة والباقي نكاح . وان ساق  
القارن والمنقوع الهدى مع نفسه كان افضل . ولكافران والمنقوع ان ياكل من هدي يطمع  
من شاة غنيا كان او فقيرا . **ويستحب** له ان يتصدق بالثلث ويطلع الثلث ويذكر الثلث  
وقب البدن ايج بدل له من هدي الثلث لا فزايه ويجزأ فقر كافرا او غنيا . ولا يجب  
التصدق بشيء من هدي القران والمنقوع بل يستحب ويمنع منه ما سخط ويمنع في الاضحية  
وساق بعقرتها صله فيها بالهدى ان شاة الغنم في **واما شرائط وجوبه** فالقدرة  
عليه وصحة القران والمنقوع والعقل والبلوغ والحرية فلا يجب على الجنون والصبي شيء  
ويجب على العبد الصوم دون الهدى **واما وقت** وجوب الهدى فقال الكهنة ان بعد  
الاحرام بالحج نحر عليه في المنقوع والقارن او في بدنه **واما النية** فلا بد منها لكن لا يجب  
انها وقت الذبح بل يكفيها النية السابقة . ولو انه نحر شاة وحلق راسه لم يجز عدم المنقوع  
والقران . لان الاضحية غير هذا الدم فلا يستقل بها . وعليه دمان دم لاجل المنقوع واخر لاجل حل  
بعد الذبح قبل الذبح صرح به بعض شراح الهدى لانه نقل عن الجامع الصغير للحج وغيره **واما**  
**موجبات** سقوط هذا الدم بعد التوجوب فرفع احد النسك او فساد او الاضرار او  
فوات الحج او الموت قبل القران ولو بعد وجب الايام . وان لم يوجز ثم وسقط من المال الا ان  
تتبرع الورثة او الجنون ان لم يبق **واما مكان** جواز هذا الدم فالحرم لا يجوز ذبحه في  
غير اصلا **واما المكان** المسنون . فلو المسنون ان السنة في الهدى في ايام التبرع في  
غير ايام النحر الا في مكة **واما زمانه** فاما النحر في ذبح قبل ايام يجوز ذبحه بعد  
ايام النحر والتشريق **كذلك** فقام الدين شراح الهداية ومعه قهر لا يجوز ذبح هدي المنقوع  
والقران الا في ايام النحر هو انه لا يجوز تقديمه على يوم النحر بخلاف دماء الكفارات حيث  
يجوز تقديمها . وفي العناية يجوز ذبحه في يوم النحر وفيما بعد . وفي العقر والمراد بالاضحية  
يجب بايام النحر من حيث الوجوب على قولي خيفة والا لو ذبح بعدها اخرا الا انه نازك  
لواجب وقبلها الاخرى بالاجماع . وعلى قولها في القبلية كذلك . وقوله فيها هو السنة عندها  
**قال** واذ عرف هذا فاطلاقه اى صاحب الهداية عدم الجواز في قوله ولا يجوز ذبح هدي  
المنقوع والقران الا في يوم النحر فيه اعيان انتهى **وقد يقال** ان عدم الجواز ثابت في  
القبلية والتعدية جميعا . اما في الاولى فظاهر . واما في الثانية فلان تركا الواجب  
لا يجوز فصلا يقال لا يجوز ذبحه بعد ايام النحر الا ان في القبلية لا يقع معتداه  
اصلا . وفي التعدية يقع معتداه مع الاعم والجابر **واما اول وقت** جواز هذا الدم

فيلخل

فدخل يطولع النحر الثاني من يوم النحر ولا آخره في حق الاعتداد **واما الوقت المسنون**  
فبعد طلوع الشمس من يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق والطواف **واما الوقت الواجب** فاما  
النحر بعد رمي جرة العقبة قبل الحلق واخره غروب الشمس من اليوم الثاني عشر . وما كان  
الطرابيع عن خزانة الاكل من انه اذا لم يصم فذبح يوم النحر بعد ما صلى في احد المسجدين  
قبل ان يخطب الامام جاز لا وجه له لادراية ولا رواية ولت شعري كيف يصح ذلك وهل  
يصلح بين صلوة العيد ويخطب . او يقيد ذبح القارن بصلوة العيد في يوم النحر . واما المسئلة  
في الاضحية كما ذكر غير واحد بلا ذكر الصوم الا ان في الجامع الصغير ذكر هذه المسئلة فيمن فحى  
في باب من كتاب الحج المتفرقات فلعنه التمس على من التمس لارادة في الحج والله سبحانه اعلم . وقد  
صرح قاضي خان في شرح الجامع الصغير عنده كره هذه المسئلة بانه اراد بالاضحية . وايضا  
صرح فيه بانه لا يقيد بمشي . واذ اقامت القارن او المنقوع القادر على الهدى قبل اراقة  
الدم سقط عنه الدم . **الا ان** يوصى به فيعتبر من ثلث او تبرع عنه الورثة  
**فصل في بيان بدل هديهما** وهو الصيام **اعلم** انه لا ينقل هذا الدم الى  
الصيام الا اذا نحر عنه بان لا يكون له فضل عن كفارة قدما يشترطه الدم ولا يوصى  
ملكه . اما اذا كان له فضل او يسوله ذلك على كافي ملكه عني الواجب فلا يجوز له الصيام  
وفي ثبوت النحر وحده اقول احرست ذكره عن قريب ان شاة الغنم في **نحر** اذا نحر القارن  
او المنقوع عن الهدى يجب عليه صيام عشرة ايام ثلاثة في شهر الحج وسبعة اذا حج الى  
اهله **واما شرائط** صحة الصوم الثلاثة عن القران والمنقوع **والشرط الاول** ان يكون  
بعدها احرم للقران فلو صام الثلاثة ثم قرن لا يجوز بالاجماع **والثاني** ان يكون في شهر الحج  
فلو قرن قبل شهر الحج وصام لم يجز . ولو صام بعد ما دخل الشهر جاز **والثالث** ان  
يصومها في شهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل وفيه الحج لم يجز به  
صرح به في المنافع . ولا يشترط ان يحرم بالقران او المنقوع في شهر الحج بل لو احرم قبلها وطأ  
الحرم فيها جاز **والرابع** اذا واهى على الوجه المسنون فلو ادها على غير وجه السنة  
بان احرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم فلا يجوز الصيام وعليه دم كما مر **والخامس**  
ان يصومها قبل يوم النحر فان لم يصم حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم وجب  
الاصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمر حتى قد ر عليه اراقة بكة . ولا يجوز له ان  
يصوم الثلاثة في ايام النحر والتشريق وبعدها لغوات الوقت . لان اول وقتها بعد الاحرام  
بالعمرة والحج في القران وبالعمرة والمنقوع خلال شوال واخرها يوم عرفة **والسادس**  
عدم القدرة على الدم وقت الحلق او التقصير فلو قدر على الدم قبل ان يشع في يوم النحر  
او في خلاها او بعد ما صام فوجد في ايام النحر قبل الحلق سقط حكم الصوم وقدمه الدم

نه

عبد

ايام



لقد نزل على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم ولو قام  
مع وجود الهدى فان نزل الهدى في يوم النحر لم يجزه للصدقة وان هلك قبل ذلك  
جاء للمحصر عن الأصل فكان المعتبر وقت الظل لا وقت الصوم كما في شرح الكنتز وغيره  
ولو وجد الهدى في أيام النحر بعد ما حلق أو قصر أو بعدهما قبل أن يصوم السبعة  
أو بعد ذلك صح صومه ولا يجب عليه الهدى ولو لم يجز حتى مضت أيام النحر وجد  
الهدى فصومه تام ولا هلك عليه كذا في المحسن عن أبي حنيفة لأن النحر موقوف  
بأيام القربان أصبت أفقه حصل المقصود وهو إباحة الظل بالهدى فكانه ظلاله وحده  
**والتابع** أن يوم النحر من الليل ولو قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه  
وهذا الحكم في جميع أيام الكفارات في الحج وغيره يلزمه اليقين بالليل وكل ما هو شرط  
في صوم القارن فهو شرط في صوم المتمتع بخلافه إلا إجماع الكفاية ليس بشرط لصحة صوم  
المتمتع عندنا بل يشترط أن يكون بعد إتمام النحر فقط ولو صار المتمتع في أشهر الحج  
بعد إتمام النحر لم يجز أن يجز بالبحر **واعلم** أن وجود الإجماع حال الصوم الثلاثة  
شرط في جواز صوم القارن وأما صوم المتمتع فلهذا كذا لا فاكتر عبارات الكتب ظاهراً  
في عدم اشتراط ذلك في صوم المتمتع في أيام النحر وهل يجوز له بعد إتمام النحر في أشهر  
الحج قبل إتمامه بالحج لا يجوز ما يجوز من أوقات النحر ولو لم يطفء وفي المدارك فلهذا صام  
ثلاثة أيام أفققت الحج وهو أشهر ما بين الأحرار من أوقات النحر وأحرار الحج وفي شرح الكنتز  
عروقة أشهر الحج بين الأحرار من حق المتمتع وقد قالوا أن الصوم بعد إتمام النحر  
جواز لوجود السبب وهو المتمتع وإذا استحق المتمتع من فداء كان ذلك فلا شك أن  
السبب لا يزول بعد التخلل من النحر فإذا صار بعد انقضاء سببه بغيره سواء صام قبل التخلل  
أو بعده لبقاء السبب في الحالين بل لا بد من التخلل أو في الجواز من ذلك لأن التخلل أو السبب  
لغيره ويحكم بإدعاء النحر من مقتضى هذا عدم الجواز قبل الفراغ من النحر لكن الحكم يجوز بحج  
الأحرار كونه شقياً عدم القدرة على الخروج من الإجماع بلا فعل وكأنه قد تم الاتفاق على  
جواز تمام السبب فكيف لا يجوز بعد تحقق السبب **وأما ما في الخبر** من أنه لا يختار يوماً  
للإجماع من أنه لم يجز صوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وإجماعاً قبل ذلك وهو محرم جاز  
تخصراً لا يجوز بعد التخلل من النحر وهو خلاف المصنوع من كلام الأصحاب إلا أن يحمل قولها  
على محرم على أنه قد أحرمت النحر كما قال غيرهم على إجماع وجود الإجماع بالنحر في أشهر الحج  
وعنه ما فيه فلا يحمل على أن ما على التسامح والمخالفة فتأمل وترب والله سبحانه أعلم بحقيقة  
الحج **وذكر** إمام الهدى أبو منصور لما تروى أن القناس لم يجز الصوم ما لم يشرع  
الحج وهو في ذلك خلاف الشافعي **ثم الأفضل** أن يصوم ثلاثة أيام متواترة

بعد الإجماع

بعد الإجماع بالحج آخرها يوم عرفة بأن يصوم قبل يوم التروية ويوم السابع من ذي الحجة ويوم  
التروية ويوم عرفة وهذه الأيام أحرقت صوم الثلاثة إلا أن يضعفه الصوم في يوم  
التروية ويوم عرفة عن الخروج والنوف والدعوات فالمسقط تركه وتقدم على هذه الأيام  
**وعن** عطاء بن أظفر يوم عرفة ليستقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم **وقيل** كره الصوم  
فيهما أن كان يضعفه قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم إلا أن يستقوى خلقه فيوقعه في محظور  
وقال آخرها إلى آخره فمما هو أفضل لاحتمال القدرة على الأصل **الثامن** أن يكون أفاقية فان  
كان القارن أو المتمتع مكياً لم يجزه الصوم وإن كان معسراً لا يجد من الهدى صرح به في التبراج  
الوهاب وغيره **وأما صوم السبعة** فلا يجوز قبل الفراغ من أفعال الحج بالأجماع وفي الفتح وأما  
صوم السبعة فلا يجوز فقد يمه على الرجوع من منى بعد إتمام عمل الواجبات لأنه معلق بالرجوع ويجز  
بعد الفراغ من أفعال الحج بكة قبل الرجوع إلى الأهل عندنا سواء تولى الإقامة بكة أو لم يتوكل  
المستحب أن يصوم بها بعد الرجوع إلى أهله **وأن تولى الإقامة بكة** جاز له صوم السبعة  
بكة بالاتفاق **ولا يجوز** صومها في أيام النحر والتبرج كذا في الهدايح والخبر آخره **ويجوز**  
في كل من صوم الثلاثة والسبعة أن شأنا به وإن شأنا فقه **ويستحب** التسامح ولا يجوز إلا  
بنية من الليل **وانتقوا** أن صوم الثلاثة بدل عن الهدى وأخلفوا في صوم السبعة قال  
أبو عبد الله الجرجاني أنه ليس يدل دليل أن يجوز مع وجود الأصل بالأجماع ولا جواز الدليل  
مع وجود الأصل **وقال** أبو بكر الوائلي عن كونه بدلاً وإذا فرغ من العبادات تمتع ولم يصم ثلاثة  
خوفاً يوم النحر فضل عليه دمان إذا اعتق دمر القرآن أو للمتمتع وذم لا جلاله قبل ذلك  
**وإذا عجز** القارن والمتمتع عن الهدى والصوم بأن كان شحاً فإياها في وقتها ولا يجزه  
القدرين عن الصوم كذا في شرح الزيارات للعتابي **وإذا صام** الثلاثة وتمكن من صوم السبعة  
فلم يصم حتى مات سقط عنه الصوم **فصل** أحلف أفعالاً في غير وقتها الغني في  
باب الكفارات والهدايا إجماعاً الصوم فقال بعضهم يعتبر وقت شهر رمضان كان حذره  
أقل منه جاز له الصوم **فقال** محمد بن مقاتل من كان حذره قوت يوم وليلة لم يجز له الصوم وإن  
كان الطعام الذي عنده مقدراً ما هو الواجب عليه **وعن** أبي حنيفة أنه إذا كان حذره قدراً ما ينشأ  
به ما وجب وليس له غيره لم يجزه الصوم **فقال** بعضهم في الحال يدرى بمسكوت يومه وكيف  
بالباقى ومن لم يعمل بمسكوت شهر كذا ذكره الكرماني **وفي الخلاصة** في الأيمان حدة اليأس  
أن يكون له فضل عن كفا قدر ما يكفر به **فقال** هذا إذا لم يكن في ملكه حين المنصوص  
فإن كان في ملكه لا يجوز له أن يصوم **فقال** أبو يوسف لو كان له درهم قدر ما يشتري به ذلك  
لا يجزه الصوم **فقال** وكذا ذكر في الهدايح مثل ما في الخلاصة **وإذا جعل** في الحادى في الحادى  
يوسف رواية عن أبي حنيفة **ولو كان** في ملكه العين المنصوص عليه وجب عليه أدائه

في



سواء كان عليه دين او لا وفي شرح الفتاوى للبرجندى في الايمان بعد نقله قول الجليلي وسفيان  
 روى عن علي بن ابي طالب رواية **عنه** في قوله يوسف ان كان له فضل عن مسكنه وكسوته عن  
 الكفاف وكان الفضل ما في درهم فصاعدا فضليه الاطعام ولا يجزئ الصورة اذ كان  
 له ما لقلب اوله ديون على الناس ولا يجزئ من الاشياء الثلاثة اجزاء الصورة كذا في الخبر  
**انتهى** وفي الحاشية وعنه يوسف ان كان للرجل اقل من ما يتجدد وهو عليه كفارة بين اجزاء  
 الصورة وفي الجوهرة ولو صاعا عن كفارة بينه وفي ملكه طعاما قد نسيه ثم تذكره يجرى  
 الصوم بالايجام **فصل في بيان حكم قران الملك اعلم** انه ليس  
 لاهل مكة ولا لاهل المواقيت ولا لمن هو بينها وبين مكة قران وتتمتع من قران او تمتع  
 منهم كان عاصيا ومسيئا وعليه لاساءة من ذم وهو من ذم ذنوبه لا يجوز له الاكل  
 منه ولا يجزئ الصوم اذ كان معسرا قال للكرمان لا يجوز لهم ان يصنفوا الهرة الى الحج ولا  
 الحج الى العمرة ولو قرن المكن او من بعثه امر برضى العمرة على كل حال والمضى في الحج  
 لو قضى ذم لا ياكل منه **وان لم يرضها** ومضى عليها اجزاء وعليه ما ذكرنا من الذم والاساءة  
 فان جنى جناية يلزمه ما يلزم القارن الا اذا قرى وفي نوادر من جملة ان الملك اذا احرم بالحج  
 بعد ما طاف البعثة اشواط العمرة انه ليس بقارن لكنه محرم بشيئين **وان اصاب صيدا**  
 كان عليه جزائ انتهى وفي خزانة الاكل وفي دخل مكة بعمرة فاصد هاق اشهر الحج وانما  
 ثم احرم بمكة بعمرة وحجة يرفق عن غيره ويصير في حجة وعليه عمرة ودمر لانه صار بمكة المكي  
 واذا اعصر في اشهر الحج وانما احرم بمكة بعمرة وحجة يرفق عن غيره ويصير في حجة وعليه  
 عمرة لانه صار بمكة المكي **فصل** في اشهر الحج فاصد هاق اشهر الحج وانما احرم بمكة بعمرة وحجة يرفق عن غيره ويصير في حجة وعليه  
 كان قارنا وكذا المكي **فصل** في اشهر الحج فاصد هاق اشهر الحج وانما احرم بمكة بعمرة وحجة يرفق عن غيره ويصير في حجة وعليه  
 الى الاطلاق بان جاز الطهارة وقرن مع قرانه ويكون مسنونا ولا يبطل الا لما به اياه  
 لانه لا يشترط لصحة القران عدم الامام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه  
 كذا هتاف **وقد** الجبني وما حاك المبسوط بان المكي اذا ابحر قرانه اذ اخرج من الميقات  
 الى الكوفة مثلا قبل دخول اشهر الحج اما اذا اخرج بعد حمله فلا قران له لانه لم يأت  
 هتاف اشهر الحج وهو اخل المواقيت فقد صار بمنزلة من القران شرعا فلا يتغير ذلك  
 بخروجه من الميقات هكذا روى عن محمد قال البخاري وهو الصحيح **واطلق صاحب**  
 الهداية والكافي والطبري وغيرهم بنو حجر المكي اذا اخرج الى الكوفة وقرن مع قرانه قال  
 في الخبر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والجبني **وفي** الفقه شرح الهداية بعد ما ذكر  
 قول الجبني **وقد** يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل ما دام بمكة فاذا اخرج لم يزل  
 الاطلاق الخلق باهله طاهر فان كل من وصل الى مكان صار ملحقا باهله كالافاق اذا

فقد يستأن بنو عامر حجة جاز له دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف اي  
 صاحب الهداية هو الوجه وفي الكرماني قال ابن جماعة عن محمد اذ دخل عليه اشهر الحج وهو بمكة  
 او داخل الميقات ثم خرج لم يبعث من ان عند ابي حنيفة وهو الصحيح **فصل** في الخبر والفتنبي  
 بقوله عند ابي حنيفة يقتضي ان يبعث عندها انتهى **وعنه** يدل نص شرح الكرماني  
 بذلك في المتن كما سياتي **وفي** مشك الفقيه الملك اذا اخرج الى الميقات واحرم  
 بجهة وعمره معا فانه يرفق من العمرة في قولهم قال في الخبر وهو محمول على ما اذا اخرج الى  
 الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة انتهى **ويكن** ان يعمل على عدم مجاوزة الميقات  
 بدليل انه قال في الميقات ولم يغز الى ما وراءه **واملكم** تمنع المكي فسد كره في باب ان شكا  
 الله تعالى **باب** **التمتع** التمتع هو اضايف افراد عندنا في الرواية  
 المشهورة وهو الصحيح **وفي** شرح المنظومة التمتع افضل من افراد بالايجام بين الصحابي  
 ظاهرة اية وقد تقدم **وهو** في الفقه التلذذ والانتفاع بالشيء ويسمى التمتع مقاما  
 لتمتعه بمحظورات الاحرام بين الحج والعمرة والانتفاع بسقوط القود الى الميقات او  
 الانتفاع بالتقريب الى الله تعالى بالحج والعمرة **وفي** الشرح التمتع التوفيق باء السكينة  
 اي بالحج والعق في اشهر الحج في سنة واحدة من غير المأام بينهما الماء ما خصصه **وزاد** بعضهم  
 كصاحب الهداية في سفر واحدة **وزاد** اخر احرام مكة للحج وقد اندرج في هذا البعض من ابي  
 ولما ذكره على وجه التفصيل **فصل في شرط صحة التمتع فيها**  
 اداء طواف العمرة في اشهر الحج كله او اكثره **فلو طاف** طافا قبل اشهر الحج كله او اكثره  
 وهو اربعة اشواط طواف الثلثة الباقية فيها حج من عامه لم يكن متمتعا **ولو طاف**  
 اقله فيها حج من عامه كان متمتعا **ولو طاف** للعمرة شيئا او محلا في رمضان ثم اعاده في  
 سؤال حج من عامه لم يكن متمتعا **فانما** اما عند الكرخ ومن وافقه فانه لا يرفع القود  
 بالاعادة **واما** عند الرازي ومن معه ان كان يرتفع الاقل بالاعادة لكن لا يكون  
 متمتعا لما انه نزع عليه محمدا لاصل **والجيلة** لمن دخل مكة بعمرة قبل اشهر الحج يريد  
 التمتع او القران ان لا يطوف بالبيت الى ان يدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متمتعا طوافا  
 ثانيا وقنع عن العمرة على ما سبق من قبل **ولو طاف** الكل او الاكثر ثم دخل اشهر الحج فاحرم بعمرة  
 اخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعا عند الكل لانه صار بمكة كاهل مكة بدليل  
 انصار ميقاته ميقاتهم **فان** الكرماني الا ان يخرج الى اهله او ميقات نفسه  
 على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرم بالحج **ومما** ان يقدم احراما للعمرة على الحج  
 ويطوف لها كله او اكثره قبل ان يحرم بالحج **فان** لم يطوف قبل احرام الحج او طاف اقله ثم طاف  
 كله او اكثره الباقي بعد احرامه بالحج لا يكون متمتعا بل قارنا **ولو طاف** اكثره قبل احرامه

قبلها واكثره



والفائدة كان متمتعا **ومنها** عدم افساد العروة والحج فلو افسدها او احدهما لم يكن متمتعا فلو  
احرم بالعمرة في شهر الحج ثم افسدها او اتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل ان يفتقها  
لم يكن متمتعا **ولو** قضى عمرته وحج من عامه **فقد** ادى على ثلثة اوجه **وجه** لا يكون متمتعا بالاتفاق  
وهو ان اذ افرغ من عمرته الفاسدة ولم يخرج من الحرم او خرج ولكنه لم يجاوز الميقات فحفظها  
وحج لا يملك ما ركن واحد من اهل مكة ولا تمتع لهم ولكنه يكون متمتعا عليه لاسانه **وجه** وفي وجه  
يكون متمتعا بالاجماع وهو ما اذا رجع الى اهلته ثم عاد الى مكة وقضى عمرته وحج **وفي** وجه خلاف  
وهو ما اذا خرج الى غير مكة وجاوز الميقات وحل بموضع اهلته التمتع والقرآن كالبركة  
وغيرها ثم عاد الى مكة وقضى عمرته **فقد** ادى ايضا على اوجه **ان** يخرج من الميقات قبل ان يركب  
متمتعا بالاجماع **وان** يخرج في شهر الحج لا يكون متمتعا عند ابي حنيفة ولا يكون متمتعا عند مالك  
في الوجه الاول ادركه ائمه اربع **وهو** من اهل التمتع **وفي** الثاني ادركه وهو ممنوع منه كذا ذكره  
الاسلام وصاحب البدائع والقرآيد الطبرية من غير قيد بالاقامة **فقد** ذكر صاحب المنظر  
والجمع وغيرها ان تحت البصرة دار ابا نوى الاقامة بها خمسة عشر يوما لم يكن متمتعا في قول  
الحنفية وفي قولها يكون متمتعا **فجعل** شيخ الاسلام ومن معه اتى الاطلاق والاتفاق على  
الخروج والاشهر وقبله **وجعل** صاحب المنظومة بمنى ذلك على الاقامة عندها ولم يعتبر بالاشهر  
ف قوله ان يخرج قبل الاشهر يكون متمتعا بالاجماع بناء على قول شيخ الاسلام **وعند** صاحب المنظومة  
لا اجماع فيه فافهم واسمع النظر **ثم** ذكر في اكثر الكتب ان محمدا مع ابي يوسف **وذكر**  
الفتوى انه مع ابي حنيفة كما ساق **قال** في الجرد لو لم يزل الاقامة بها لا يكون متمتعا اتفاقا  
**وفي** ادعاء الاتفاق نظر **قال** في الفقه وتبيينهم كونه اشهد البصرة دار الاتفاق فلا فرق  
بين من اشهد دارا او لامرجه في البدائع انتهى **قلت** واقامه مع ابي يوسف في البدائع في  
مسئلة من لم يفسد العروة اما فمسئلة الفاسد فذكرها في سائر اماكن الاقامة شرط الاخلاص  
بين الامام وما فيه حيث قال في جواب الامام لما اذا كان حكم السفر الاول باقيا فلا عبرة  
بقدره البصرة واتخاذ دارا بها انتهى **ف قوله** واتخاذ دارا ينبغي ان لا يغفل عن ان  
الاقامة في كونه متمتعا والله تعالى اعلم **وجه** مخرج ابن فرسنته في مخرج الجمع حيث  
قال في تعليقه لما ان السفر الاول يبطل باقامته بالبصرة **ولو** لم يفسد عمرته بل  
افسد محنة لم يكن متمتعا بحال ولو لم يفسد عمرته بل اتمها وحل منها ثم خرج من مكة قبل  
اشهر الحج الى موضع اهل التمتع والقرآن واحرم بالعمرة ودخل محرم **قال** اكثر افعوا  
الحاكمين متمتعا وفيهم جميعا انتهى **وكذا** التواشدها وخرج من الميقات قبل الاشهر  
فمراد فيها محرم بالعمرة يكون متمتعا اجماعا **واما** اجماعا **اما** اجماعا **اما** اجماعا **اما** اجماعا  
واما المحققون فقد خفقوا فيه الاختلاف فلو لم يكن متمتعا عند ائمتنا كما ساق **ومنها**

ما اذا

عدم

عدم الامام العيص بالاهل **والامام** النزول في وطنه والعروة بالمقام والتوطن لا بالموا  
و المنشاء ووجود اهل فيص تمتع الافاق وان كان معه اهله ولا يصح من المكروه ان يكون  
له اهل **ثم الامام** نعمان بن حبيب وهو بطل التمتع بالاتفاق **فاسد** وهو لا يبطله عند  
خلاف المحل **ونفسير** الاول ان يرجع الى وطنه واهله بعد اداء العروة حلالا ولا يكون العود  
الى مكة مستقفا عليه ثم يعود الى مكة ويجزم بان **وقال** القاسمي عند محمد بن منصور في حجة  
الامام كونه حلالا ولا يكون شرطه ان لا يكون القود مستقفا عليه **وفي** اشكال لان عدم استحقاق  
العود شرط عندهما ايضا فلا فرق بين القولين اللهم الا ان يقال ان الاعتبار عند الاختصاص  
المغروض بان تركا كترط في التمتع لا الواجب بان ترك الحلق **واما** عندهما فيعتبر بالاختصاص  
المغروض في الواجب **وكذا** المستحب عند ابي يوسف لان الحلق في الحرم مستحب عند حنيفة  
يزول الاشكال ولم يوجب السواء **والثاني** ان يعود الى اهله حراما ويكون القود مستقفا  
عليه وجوبا او استحبابا **ثم لنشرح** في فتريعات الامامية **اما** فتريعات الاول فلو  
عاد المتمتع حلالا الى بلده بعد فراغه من العمرة ثم عاد محرما بالحج وحج لم يكن متمتعا بالاجماع  
لعمدة الامام **ولو** كان له بالكوفة اهل وبالبصرة اهل ورجع الى اهله بالبصرة ثم حج من  
عامه ذلك لم يكن متمتعا ايضا لانه لم ياهله ولو عاد محرما بالعمرة كان متمتعا اجماعا ولم يضر  
الامام في الوجهين **ولو** لم يرجع الى وطنه ولكنه خرج من الحرم ولم يجاوز الميقات وحج  
من عامه يكون متمتعا بالاتفاق **قال** في الفقه وكلام الصحابة كل من لم يخرج الى الميقات  
من غير محرم فانه بمنزلة عدم الخروج من مكة **الاما** ذكر الطحاوي انه بمنزلة اليهودي  
الاهل **قال** لو خرج من عمرته وحل ولم ياهله او خرج الى ميقات نفسه ثم عاد واحرم محبة  
من الميقات وحج من عامه لا يكون متمتعا بالاجماع لان العود الى ميقات نفسه ملحق بالاهل  
من وجه **ولو** عاد الى غير ميقات نفسه ملحق بموضع اهلها المنفعة اخذ ارا او لا تظن اولا  
ثم احرم هناك وحج من عامه يكون متمتعا عند ابي حنيفة لا بعد ام الحلق بالاهل من كل  
وجه **وقال** لا يكون متمتعا **في** الفقه والمعول عليه ما هو المشهور انتهى **ولا**  
ينبغي ان لا يصرح في كلام الطحاوي بانه لم يجاوز الميقات بل قوله ثم عاد واحرم من الميقات  
يدل على الجواز فلا مخالفة الا ان يعلم من خارج انه اراد ذلك **ولو** اقام بعد محله من عمر  
رجع الى موضع اهل التمتع والقرآن كالبركة او الطائفة نحو ذلك واتخذها دارا او لا ثم  
عاد وحج من عامه فدل يكون متمتعا **ذكر** الطحاوي في هذه المسائل خلافا بين الامام  
وصاحبه **فعند** ابي حنيفة يكون متمتعا وهذا لا يكون متمتعا قال في  
المبسوط وهو الصحيح **الخلاف** **وان** كفى الشيخ ابو بكر الجعفي ان ارضى هذا الخلاف  
**وقال** هذا الذي ذكره وحكاه ابو جعفر الطحاوي عن ابي حنيفة هو في جميعا لا خلاف بينهم

وطنه

بالا



فيل الاصل من الجصاص رحمه الله في قوله تعالى انظر الى الاسلام الصواب بان لا خلاف وبعض  
المشايخ كصاحب المنظومة والجمع والمختلف و ابو عصمة وغيرهم حنفوا فيه **الخلاف** وقال  
المشايخ ومنه من يفسد الفهر التي تقدمت في قول الطحاوي وفي قول الطحاوي وفي قول الطحاوي  
وقد ذكر الخلاف وكثير من مشايخنا قالوا الصواب قول الطحاوي وقال ابو نصر الصفا وكثير من مشايخنا  
الطحاوي فلم يجدوا غلطا وكثير من مشايخنا في جوده فاه قالوا **وهو** شيخ الاسلام  
في بسوطة وصايف الدين في الطيف وصاحب النهاية والجمع وتاج الشريعة وغيرهم الى ان الخلا  
فيما اذا اتخذ البصرة دارا بان تولى الاقامة بها خمسة عشر يوما اما اذا لم ينو الاقامة  
ثم خرج من عامه ذلك يكون متمتعا **وذهب** الطحاوي وصاحب التدايم وقوام  
الدين صاحب الهدى وغيرهم الى انه لا فرق بين اتخاذ الدار وعدمه فقالوا اذا عاد الى  
غير اهله بان خرج من المقيمتين لم يبق موضع لاهله التمتع والقران كالبصرة مثلا واتخذ دارا  
او لم يتخذ بطن بها او لم يتوطن يكون متمتعا عنده لا عندها **قال** في الفقه وتبيندهم يكون  
اتخذ البصرة دارا ونحوها اتفاق بل لا فرق بين ان يتخذها دارا او لا **واعلم** اني لم يقل  
الجصاص هو في جميع الاحلاف بينهم اي كون متمتعا كما مر به بعضهم فيما تقدم وهو  
المفهوم من كلام اكثر المشايخ **ولا** في هذا الذي حكاه الطحاوي عن ابي حنيفة موقوم  
جميعا وما حكى الطحاوي عنه الاخصة التمتع **ولا** ان ما ذكر الجصاص له لا يكون متمتعا  
على قول الكل قال في النهاية لاختلاف طحاوية **وقال** صاحب الكفاية والنهاية شرحي للهدى  
عن الجصاص ان الجصاص انه لا يكون متمتعا على قول الكل **قال** في النهاية عند قوله في الهداية  
عن الجصاص قيل هو بالاتفاق فيما اذا اتخذ البصرة دارا **وقال** المصنف ملين وهو يحتمل  
ان يكون في معنى الاتفاق في كون متمتعا وفي كون لا يكون متمتعا والثاني هو المراد عليه ما ذكر  
الجصاص انتهى **وعبار** صاحب الهداية مصرحة بالتحاف من هذا المراد لانه قال فاذا  
قدم الكوفة بعمره فاشهر الحج وخرج منها و **ثم** اتخذ مكة او البصرة دارا وخرج من  
عامه ذلك فهو متمتعا **اما** الاول فلانه تفرق بين سكن في سفر واحد في اشهر الحج  
**واما** الثاني فقد قيل هو بالاتفاق **وقيل** هو قول ابي حنيفة **وعنده** لا يكون  
متمتعا **له** السفر الاول في قايمة ما لم يبعث الى وطنه وقد اجتمع له لسكان فوجب  
دم التمتع **فقد** ما صنف **ودع** ما خفي **واما** ما في المحيط فان كان فيكون في قول  
الجصاص خلاف **وقال** لا النفي هو امن الناس فان عامة الكتب ناطقة بخلافه **ثم**  
**اعلم** ان هذا خلاف آخر وهو ما ذكره القزويني في شرح مختصر الكافي في قول الطحاوي  
في الكوفي اذا فرغ من عمرته وخرج الى موضع لاهله التمتع والقران ان متمتعا لا يبطل عند  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبطل **وكان** ابو بكر الرازي يكره هذا الخلاف ويقول

انه نقله

انه نقله من مسألة اخرى وهي من دخل بركة فاسدة ثم رجع الى موضع لاهله التمتع والقران  
**قال** ابو حنيفة ومحمد لا يكون متمتعا حتى يرجع الى اهله **وقال** ابو يوسف يكون متمتعا  
**وكذا** ذكر القاسمي بن ابي العوف صاحب الفتاوى في قول الجصاص في حنيفة في المسألة الاولى  
**وقال** روى عن ابي يوسف انه يبطل متمتعا **ثم** قال والمشيهور عن ابي يوسف ان ذلك لا يبطل  
تمتعه انتهى **والذي** في عامة الكتب ان يخرج مع ابيه يوسف في المسلمين والله  
سبحانه اعلم **واما** **تفريجات** الشافعي اذا اعترف في اشهر الحج وطاف لاهله طواف  
او شوطين او ثلثة اشواط ثم عاد الى اهله قبل ان يحل من عمرته ولم يبا هله وهو محرم ثم عاد  
الى مكة بذلك الاحرام واتم عمرته ثم عامه ذلك فانه يكون متمتعا بالاجماع لعدم صحة الاما  
عند الكل **اما** عند طحاوي لان عوده محرما مع حنيفة **واما** عند محمد فلو جرد استحقاق التمتع  
للمعتمر عند اولاد اكثر طواف العمرة في السفر الثاني وان رجع الى اهله بعد ما طاف اكثر من  
مرة او كله ولم يحل بعد ذلك ولم يبا هله محرما ثم عاد واتم بقية عمرته وحج فانه يكون  
متمتعا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يكون متمتعا **وحقه** **قال** انه ادى العمرة بغير  
واكثرها حصل في السفر الاول وهذا يمنع التمتع **وهما** ان المأمور لم يصح باجره فصار  
كان اقام مكة **وقال** الاعتراف في اشهر الحج ومن نية التمتع وما ادى الهدى لا يبطل متمتعه فلما فرغ  
منها عاد الى اهله محرما ثم عاد وجب يكون متمتعا عنده لا عنده **لها** ان العود مستحب عليه  
ما دام على نية التمتع فبمع صفة الامام فلا يبطل متمتعه كالقارن اذا عاد الى اهله **واله**  
ان المانع من صحة التمتع هو الامام فلو وجد العود غير مستحب عليه بدليل ان لو بدا العود  
التمتع جائزه لم يفسد التمتع **واما** الميسوق العود ما كان لم يفسد التمتع واذا لم يفسد  
الهدى يبطل متمتعه كذا هذا انتهى من البداية لمختص **واعلم** ان صاحب الدرر ذكر الخلاف  
في مسألة سوق الهدى ولم يذكره فيما اذا عاد بعد الطواف قبل الحلق فقال وان كان  
المأمور باهله بعد ما طاف لعمرته قبل ان يحلق او يقصر ثم رجع من طعمه ذلك قبل ان يحل من العمرة  
في اهله فهو متمتعا لان العود مستحب عليه لاجل الحلق **لان** من جعل الحلق شرطاً لاجل الحلق  
وهو ابو حنيفة ومحمد لا يفتن العود **ون** لم يجعله شرطاً وهو ابو يوسف كاد العود مستحباً  
وان لم يكن مستحباً انتهى **وظاهر** هذا انه يصح متمتعه عند محمد ايضاً **ومر** في الجمع والمختلف  
بان لا يصح متمتعه عند محمد في هذه المسئلة اذا اخرج الحلق **واما** يصح عندهما بل يصح  
بذلك صاحب البدع ايم بنفسه كما قد منع عنه في قوله ولودجج بعد ما طاف اكثر طواف  
عمرته او كله ولم يحل له ان قال يكون متمتعا في قولها لا قوله قائل **وقد** ساق  
ابن الهيثم عبارته في البداية كذا لم تذكر عليه مشيراً الى الشافعي بينهما **ومنها** الكوفة  
طواف العمرة كله او اكثره واجب في سفر واحدة له في قايمة ما لم يبا هله وطافها اسواطاً في

حج ومنه



سؤال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف ما تبقى وجع من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف  
 في السفر الا انه لا يكون متمعا لانه ان وقع له مسكن في سفره وان كان اكثر الطواف في الثاني  
 يكون متمعا هكذا اطلق في حله الى حبل ذكره مسكونا فيه وكذا ذكره الخطوط المبسوطة  
 ولم يكن فيها خلافا وانما تارة ذكره على قولهم انما واما على قولها المشهور فلا لما خرج  
 واحد بان رعدا الى اهل بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع ورجع انه متمتع عندها وما ذكره  
 خاند وغيره يطل هذه المسئلة المشهورة المذكورة في سائر الكتب المعتمدة المعتمدة  
 ولا يروى عليها قلنا قولهم في تفسير مشقة هو الترفق باداء التمسكين في سفر واحد لان من  
 فيه مخرج بنفسه كما يجب اظهار ان باهوا محرم لا يطل متمتع فعلم ان اداهما في سفر  
 واحد ليس بشرط **ومنها** اداهما في سنة واحدة على قولنا لا كرم مخرج به غير واحدة في اتمام  
 الدين في شرح الهداية لا يسمى متمعا اذا وجد التمسكين في اشهر الحج لكن احدهما حصل في اشهر الحج  
 من هذه السنة والاخر من السنة الاخرى وان لم يوجد الاطام باهله المأتمنة كالخروج  
 ان يتي في شرح اكثر ويجوز في تلك السنة لانه لا يكون متمعا الا اذا اكمل السنة وفي الفتاوى  
 الثمانية مخرجا الى التفريد رجل اعترف بشهر رمضان واقام على امره الى عام قابل ثم طاف  
 لعمري في سؤال وجع من عامه لم يكن متمعا انتهى **وذكر** بعضهم ان هذا ليس بشرط قال في  
 الفتوى قولنا حج من عامه يعني عام الفعل اما عام الاحرام فليس بشرط بل ياتي في اول  
 سعة عن محمد بن احمد بن عمر في رمضان واقام على امره الى سؤال في كل طواف لعمري في العام  
 القابل ثم حج من عامه ذلك انه متمتع لانه ياق على امره وقد اتي باضال العمرة والحج في اشهر  
 الحج فصار كانه ابتداء الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بخلاف من وجب عليه ان يقبل من الحج لعمرة  
 كفايت الحج فاخر الى قابل فظل بها في سؤال وجع من عامه ذلك لا يكون متمعا لانه ما اتي باضالها  
 عن احرام عمرة بل للتمتع من احرام الحج فلم تقع هذه الاضال معتقدا بها غرض العرف فلم يكن متمعا  
 انتهى **وذكر** الشرح والفتاوى ان لو احرم بعمرة يوم الفروا اتي باضالها وبقي على احرامه ثم  
 احرم بالحج في يومه ذلك وبقي على احرامه ان قابل ولي في باضال الحج في هذه السنة يكون متمعا  
 قال في الفتوى وهذا معار على ما تقدم ويوجب ان يوضع مكان في طهر وجع من عامه ذلك  
 في تصوير التمتع واحرم بالحج في عامه ذلك **كان** في البحر والمذهب الذي عليه اكثر الاطام  
 انه لا يكون متمعا لان من شرطه ان يكون الحج والعمرة في عام واحد انتهى **وقول** الفارسي  
 اتي باضالها وبقي على احرامه لا طائل تحتها فلذا لم يذكره الشرح والفتاوى **وذكر**  
 الشرح في الغاية هذه المسئلة ثم قال وهو مشكل لانهم قالوا ان شرط التمتع ان تكون العمرة  
 والحج في عام واحد انتهى **ومنها** ان لا يتي الطقام بمكة ابتداء اكل في خزانة الاكل  
 عن ابن يوسف اعتمر في اشهر الحج ثم غزم على المقام شهرين ثم رجع من عامه ذلك فيكون متمتع اما لو غزم

حج في

على المقام

على المقام ابدا لم يكن متمعا انتهى **وذكر** عن الدين بن جماعة اشق الامة على انه لو قصد  
 الغرب مكة فدخلها ناولا الاقامة بها بعد الفراغ من التمسكين او من التمتع او نوى الاقامة  
 بها بعد اعتمر فليس بجائزا انتهى **ويروى** بالاقامة ما يقابل الاستيطان فيوافق لما في الحزائم  
**ومنها** ان لا يدخل عليه اشهر الحج وهو حلال او محرم بمكة او محرم ولكن قد طاف لعمري  
 كله او اكثر قبلها **فالود** دخل عليه الاشهر وهو حلال او محرم ثم احرم بجمع من داخل البيت  
 او لم يحرم وجع لا يكون متمعا عندها كما مر **ولو** خرج من مكة قبل اشهر الحج الى موضع كانه  
 التمتع والقرآن ولعمري بالعمرة ودخل محرم ما في التمتع في كل وجه كذا في الكرماني وفيما فيه  
 كما مر **ومنها** ان يكون المتمتع من اهل الافاق والافاق كل من كان ذا ذوات خارج الواقعة  
 فلا تمتع لداخلها **ومن** كان له اهل بمكة واهل بالكوفة واستوفى اقامته فيهما فليس بمتمتع  
**قال** في البحر وان كان اقامته في احدهما اكثر لم يصحوا به وينبغي ان يكون الحكم للاكثر فان كان  
 اكثر اقامته بالكوفة لم يكن متمعا او بمكة **لا** واطلق في خزانة الاكل فقال كوفي له اهل  
 بمكة واهل بالكوفة لم يكن له تمتع **وفي** الكرماني ولو كان له اهل بالكوفة واهل بالعمرة وجمع الى اهل  
 بالبصرة ثم حج لم يكن متمعا **والذي** يظن هو الاطلاق كما مشى عليه صاحب الحزائم والكرمانى  
 فلا فرق بين الكثرة والقلّة في الاقامة **لا** منهم من جاز بان التوطن يحصل بمجرد التماثل في موضع  
 فاذا تامل في بلدة صار حكم اهلها **والما** من التمتع هو التوطن بمكة لاستلزامه الاطام  
 بالاهل وقد حصل **بل** قد صحوا به ان اذ اهل مصر او تروج فيه انه يصير مقبلا بنفسه التزوج  
 بلانية الاقامة في رواية كفيض مع النية ومضى الاشهر او اثنين بل على هذه الرواية  
 ينبغي ان لا يصح تمتع من دخل متمعا فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لانه صان مكة وطنا  
 له **وعلى** رواية انه لا يصير مقبلا بنفسه التزوج من غير نية الاقامة يكون متمعا وهذا  
 مفتضى القواعد **واما** الافاق اذا تمتع معه اهله وامراته فانه يكون متمعا مخرج به  
 القهاوى **وكلام** الاصحاب ظاهر فيه **ولو** استوطن المكي في العراق او غيره من الافاق  
 فليس بجائزا بالاتفاق **ولو** استوطن الغرب بمكة فهو حاضرا بالمسجد بلا خلاف مخرج به ابو  
 اسحاق القهاوى وغيره **ثم** اذا لم يكن لاهل مكة تمتع فلنذكر حكمهم في فصل على حدة  
**فصل في حكم تمتع المكي ومن بمكة** **اعلم** ان ليس لاهل  
 مكة والمهجرة ومن بينهما وبين مكة تمتع **فمن** تمتع منهم كان عاصيا ومسيئا وعليه لئسا ته  
 ومروءة وجانية لا يجوز الاكل منه ولا خبز به الصبر عنه اذا كان معسرا **قال** في البداية  
 فقيت العمرة في اشهر الحج في صتم معصية **وفي** الفتحة ومع هذا التمتع لا يوجب اساءة  
 ويجب عليهم دماء كبيرة **وفي** الكرماني لا يجوز لهم ان يصيفوا العمرة الى الحج ولا الحج الى العمرة  
 وفي تفسير العلامة عمر الشافعي وحاضرا بالمسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمر في غير اشهر الحج

ان كان يدور الى اهله قبل ان يتمتمعا اشياء  
 او يخرج الى ما وراء البقعات  
 فليكون متمعا



وفردوا اشهر الحج **الحج** وفي النهاية ان الملك عندنا من اهل القرآن والتمتع ايضا لكن  
للمتعة شروط لا يوجد من ذره بمكة **وفيها** في ضمن تقييد الملك يعتبر في اشهر الحج  
لا يكون له ذلك ولكن لا يدرك فضيلة التمتع **في** التمتع عندنا في الهداية وليس  
لاهل مكة تمتع ولا قرآن يخل في الوجود او ليس يوجد منهم حتى لو احرم ملكي جميعا او احسبا  
وطاق للقرآن في اشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعاً ولا قارناً **ويجوز** في الحل كما يقال البه  
ان تصور يوم الغرة لا تنتقل بعد الغروب والطلوع حتى لو ان ملكيا احرم في اشهر الحج وحج  
من عامه او حج بينهما كان متمتعاً وقارناً **انما** الفعل اياها على وجه مني عنه **ويؤاخذ**  
ما في غاية البيان ومن تمتع منهم او قرن كان عليه دفر وهو من جناية لا ياكل منه ثم نقل ما في  
الحقيقة **ثم** قال فاذا كان الحكم في الواقع لزوم دفر الجبر لزوم ثبوت العصة لانه لا جبر لما  
وجد بصفة التقصان لا ملزم بوجودها فان قيل **لكن** كون الدم للاعتقاد في اشهر الحج  
الملك لا للتمتع منه وهذا فاش بين حنفية العصر من اهل مكة **وناف** في ذلك بعض الفقهاء  
من الحنفية من قرب وجرت بينهم سؤالات **ومعتمد** اهل مكة ما في الهداية من قوله ولا ندخ  
القرن في اشهر الحج الى ان قال وقع رخصة للافاقي ضرورة بعد انشاء سفر القرية نظر له وهذا  
المعتمد لا يوجد في اهل مكة من يعارضه في ثبوت القرية مشروعة في اشهر الحج فيقيم فيقبت القرية  
في اشهر الحج فيقيم معصية اتمامه **والذي ذكره غير واحد خلافة**  
ثم ذكر ما في البدائع في النهاية ثم قال فانكار اهل مكة على هذا اعتبار الملك في اشهر الحج ان كان  
يجوز القرية فخطا بلا شك **وان** كان عليهم بان هذا الذي اعترضهم ليس بحيث يختلف عن الحج  
بل حج من عامه فصيح بانه حينئذ انكار لمصلحة الملك لا مجرد عثرة **فان** اذ اظهر كذا من هذا  
المخلاف منه في اجازة القرية من حيث هي مجرد حرة في اشهر الحج ومنها ما وجب ان يتنوع عليه ما في  
كون الملك القرية في اشهر الحج حج من عامه هل يتكرر الدم عليه **فعلى** من صرح بحلها له وان المتع ليس  
الا لمصلحة لا يتكرر عليه **وهو** من منع نفس القرية منه ينبغي ان يتكرر الدم يتكرر **قال** ثم ظهر في جدد  
خبرين ثلثين ما ان الوجه منع القرية للملك في اشهر الحج سواء حج من عامه او لا **ثم** قال بعد ما اطل  
غير في رجحان انما اى المتعة تحقق ويكون مستانسا بقول صاحب الحقيقة **لكن** الا وجه خلافه  
لتفسير اهل المذهب من ابي حنيفة وصاحبيه في الافاقي الذي يعترض ثم يعود الى اهله ولم يكن  
سابق الهدى ثم حج من عامه بقوله بطل متمتع **وتيسر** لهم بان من شرط التمتع مطلقا ان لا  
يلزم باهله بينهما المانعا **ولا** يوجد للشروط بدون شرط **قال** في مقتضى كلام ائمة المذهب  
اولا لا اعتبار من كلام بعض المشايخ انما يخص من كلام الامام ابن الهيثم **والله** عليم وقعا  
اهل بالمعاصم **وقد** خرج الملك في الافاقي كالقوة ثم دخل مكة بجمعة في اشهر الحج في حج من  
عامه لم يكن متمتعاً بل لوجود الامام الصحيح سواء سبق الهدى او لم يسبق وسوء الهدى لا يقع

قبل وجود شرط

مصة المامة **بجلا** كما لو اذ اساقه لان القوم مستحقون عليه فاما الملك فلا يستحق عليه العود  
نفسا لمامة مع السوق كما يصح مع غيره غير واحد كصاحب الدار والكرمان وشاح  
الهداية وغيرهم **وهذا** هو المعروف من المذهب **وذكر** عن الدين بن جماعة في مسكه  
ولو خرج الملك الى بعض الافاق لحاجته ثم حج واحرم بالقرية في اشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه  
الدم بالحق الا بريقه انتهى **ولم** اخف على هذا في كتب الاصحاب **لكن** رأيت منقولاً عن  
مبسوط البكره ومعيه قولنا لا قرآن لهم انه يكون لهم القران واذا قرنوا كان عليهم دم القران  
ويكون دم جبر في حقهم **والمتعة** لا تشترط منهم لغوات شرطها ولو تنقلوا لم يكن عليهم دم  
انتهى **ففي** عنهم الدم مطلقا وكل ذلك خلاف المشهور من المذهب **وناف** في ذلك ما في  
في مسكه فقال في فصل الملك اذ اخرج من مكة وقرن او تمتع كقرية **قال** في فصل حكم الملك  
اذ امتنع او قرن فان لم يحج وزا الملك لم يفت الا في اشهر الحج **وكان** مقتضى هذا القول ان اشهر  
الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران فجاز له التمتع ايضا **قال** في النظر الى  
وصاحبه هذا القول متناقض لما ذكره في فصل الملك فتأمل انتهى **ويمكن ان يجاب**  
بوجه **الاول** وهو ظاهرها ان لفظ التمتع في قوله ليس بمتنوع الى اخره وقع سهواً او ان  
بدل لفظ القران لان هذا الحكم اما هو قران الملك كما ذكره وغيره واما متمتع كذا ليس في  
المشاهير ولا غيرها فبان لفظ الاما في شرح الجمع للمصنف **الملك** اذ اخرج الى الكوفة وقون  
او تمتع **مع** **وموجب** هذا القول ان المانع من التمتع هو الامام ويجوز جازي الافاق قبل  
الاشهر لا يزول هذا المانع **قال** في النهاية الملك عندنا من اهل التمتع والقران لكن للمعة  
شروط لا يوجد من ذره بمكة **انتهى** وهذا بخلاف القران لان المانع منه كونه بمكة ويخبر به  
منها قلنا ان ذلك لا ينافي اهل الافاق ثم لا يضر الرجوع لان الامام لا يبطل القران  
وفي المحيط ولا يكون الملك متمتعاً **قال** وقد مر على الحق ان من شرط التمتع مطلقا ان لا يلم  
باهله المانعا **ولا** وجود المشروط قبل وجود شرطه انتهى **الثاني** انه اخبر صحة  
التمتع قياسا على القران وتمتع الافاق الخارج من مكة الى الكوفة ونحوها كالمترق وضعف  
هذا لا يخفى **لان** لو كان كذلك لنبته عليه عند ذكره البطلان ولقد ان الشرح **الثالث**  
ان في المسئلة روايتين فذكر في فصل ما هو المشهور وهو بطلان تمتع الملك ثم ذكر في فصل اخر  
غير المشهور وهو صحته وهذا ايضا ضعيف **الرابع** ان ما ذكره او لا مطلقا يعمل على  
انه فيمن خرج في اشهر الحج عند ابي حنيفة لا غير ثم ذكرنا انما مقتضى كلام بعض الفقهاء  
بين كلامه اما بين كلامه وكلام غيره فلا والله سبحانه وتعالى اعلم بالحقيقة **فصل**  
**فيمن حكه حكم اهل مكة** في عدم جواز التمتع والقران فكل من كان مسكه داخل في قول  
فمن كان ملكا بلا خلاف عندنا **وكذا** ان في نفس المبيقات **واما** الافاقي اذ دخل المبيقات



او دخل مكة بجمع وحل منها قبل اشهر الحج فان مكث بها حتى دخل اشهر الحج فلو كان مكث في  
وان خرج الى الارواق قبل الاشراف لا فاق او فيها فكا لم يكن عند الخليفة وكان لا فاق  
عندها **اعلم** ان من كان منزله بذي الحليفة او داخلها لم يوافق من اهل المواقيت  
فعدم جواز المنفعة له لانها ميقات اول الجواز فاذن لها رواية لم اجد فيه نصرا  
الا انهم اطلقوا اياه لانه ليس لاهل المواقيت ومن دونها الى مكة تمتع ولا قران نص عليه محمد  
وسائر المشايخ **وقال** في التبايع بعد ما ذكر ليس لاهل مكة ولا لاهل المواقيت قران ولا  
تمتع ثم حاضوا المسجد الحرام اهل مكة واهل الحل الذي منازهم داخل المواقيت الخمسة  
ثم ذكر قول الشافعي في ذلك ثم قال والعصم قولنا لان الذين هم داخل المواقيت  
الخمس منازهم من قواي مكة اشياء **وقال** في ذلك داخل المواقيت الخمسة ظاهر في ان لا قران  
ولا تمتع لمن كان داخل ذي الحليفة **لانه** جعله من ليس له ذلك واخرجه عن هذا الحكم بعد  
دخوله فيه صريحا لا يبعد الا ان يوجد نص صريح مثله **وفي التفسير** حاضروا المسجد الحرام عندنا  
هم اهل مكة ومن كان منزله داخل المواقيت فلا تمتع لهم **وقال** الشافعي هم اهل مكة ومن كان  
دون ادنى المواقيت الى مكة وهو ما دون يوم وكيلة اذ في مدة الشفيع عند اثنى **وفي**  
مبسوط شيخ الاسلام حاضروا المسجد الحرام غدا اهل مكة ومن كان في الميقات سوا كان  
بينه وبين مكة مسيرة سبعمائة لم يكن **ثم اعلم** ان اهل الحيف والصفا وبدر ليسوا من اهل  
ذي الحليفة عليها انهم من كلامهم لا يقطعوا لهم طريق ذي الحليفة القديم الذي سلكه النبي  
صلى الله عليه وسلم بخلاف اهل الابواب والحدج كقولهم على جادة ذي الحليفة  
**فصل** ولا يشترط الصحة التمتع احرام التمتع من الميقات ولا احرام الحن  
الحرم **قوله** احرم للمرة مرة اهل الميقات والجميع من كل بلاد الحجاز يكون متمتعاً وعليه دم لتركه  
الميقات في الصور **وتبين** وكذا لا يشترط ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج كما مر **ولا** ان يكون  
النسكان عن شخص واحد حتى لو امره شخص بان يعتمر عنه واخر بان يحج عنه واذ ناله في التمتع  
جان ودم المنفعة عليه وماله وان كان فقيرا فعليه الصورة **ولا** يشترط طهارة التمتع  
حكم في الغاية عن المبسوط والحديث ان يحصل التمتع بالعمرة على نية المنفعة ذكره في البحر وليس  
فيه نص **بالاشتراط** **والذي** يبيحه عدله لما في الحديث وغيره فمن ساق الهدى واراد ان يحرم  
ولا يجمع ويحل ويح من عامه لم يكن له ذلك فان فعله ثم رجع الى اهله لزمه دم ومنعته وعليه دم  
اخر انتهى **وهذا** مع ارادته وفعله ابطال التمتع لم يبيحه ثم في ذلك **فصل** ان من ادى بالعمرة واج  
بشرطه يكون متمتعاً وان لم يكن على غيره ذلك **وفي الحديث** وان ساق المعتمر هديا قام محرما  
لان ساق الهدى دليل قصد التمتع فان دسج ورجع الى اهله فله ان لا يحج **فصل**  
**اعلم** ان التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوقه والا فافضل فاذا ساق

المتمتع

المتمتع الهدى معه فسوقه افضل من قوله الا ان يتعدى بان لا ينساق تحبذ بوجه  
**والافضل** ان يحرم بالتلبية قبل التقليد والسوق فاذا التبي قبل التقليد بمراده  
او فعل او كما حجة **والنقل** افضل من التحليل وان جلا مع النقل بخسق ومن كره  
لا يضر **وما يفعل** بالهدى ثلثة اشياء **تقليد** وهو افضل **وتحليل** وهو حسن  
واشعار وفيه اختلاف **فالغنى** لا يفعل بها شيء من ذلك **والبدن** وهي الابل والبقر  
يسن فيها التقليد ويستحسن التحليل **واما** اشعار البدن فلا يسن عند ابي حنيفة **وقيل**  
مكروه عند كل في الخط وهو الصحيح **وقيل** بدعة لانه مثله **وقال** الشيخ ابو بكر الرازي  
في شرح مختصر الكرخي والخطاوي قد اتفقوا على ان سائر البدن من جزاء الصيد والاصطاد  
وتخرج لا يشعروا **فيجب** ان يكون كذلك بدنة المنفعة والقران والتطوع **فصل** ان ابا حن  
انما كره الاشعار لاهل زمانه **وقال** الخطاوي والشيخ ابو منصور المازني ما كره ابو حنيفة  
اصل الاشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار **واما** كره اشعار اهل زمانه  
لانه رآهم في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حر الحجاز فزاد  
الصواب **في** سد هذا الباب **على** العامة لانهم لا يفتنون على الحد **فاما** من وقف على ذلك بان  
قطع الجلود والدم فلا بأس بذلك **قال** الكرخي في هذا هو الاصح في الباب **فصل** هذا الموضع  
الاشعار المقتصد لغيره وهذا هو الاصح بنفسه وهو اختار في ما لديه الاقتصار  
على ابن الهيثم **وقيل** انما كره اشعار على التقليد **هذا** او ما عند يوسف ومحمد لا يشعرا  
مكروه في البقر والغنم وحسن في الابل **وقيل** سنة كذا في الحديث **وفي** شرح الجامع لقأ  
خان وعبدان يوسف ومحمد ليس بكروه ولا سنة بل هو مباح **لان** الاشعار من حيث انه اعلم  
كان سنة ومن حيث انه جرح ومثله كان حراما فكان مشتملا على السنة والدعة فكان مباحا  
انتهى **وحكى** ان القدوري اختار فيهما وكافة يرى الفتوى عليه **ثم** **الاشعار** الممنوع  
بالدم في اسفل احد جانبي الشاة حتى يخرج منه الدم ثم يقطر بذكر الدم سنامها ليكون ذلك  
علامة كونها هديا **للقول** **ثم** قيل ان من قبل القين في رواية عن ابي يوسف **وقال** العلماء ونا  
المشايخ ومن قبل اليسار وحكا سفر الاسلام فافض خان والكوفي عن ابي يوسف **قال** لسان الدين  
الشمسي في شرح الجامع وهو الاشبه **ثم** هذا الممنوع الذي ساق الهدى اذا دخل مكة وفتح  
من افعال عمر اقام حراما لان سوقه مانع عن احلاله قبل يوم الفرج حتى لو حل يجب عليه دم  
ولا يخلل به ذلك من عمره الا ان يرجع الى اهله بعد ذبح هديه وحلقه **وفي** الحديث فان ذبح  
الهدى فرجع الى اهله فله ان لا يحج لان من لم يوجد في حيا لا يجد البنية فلا يلزمه الحج وان اراد  
ان يفر هديه ويحل ولا يرجع من عامه ذلك لم يكن له ذلك لان من لم يفر هديه فله ان لا يحج  
من الاحلال فان فعله ثم رجع الى اهله ثم حج لاني عليه لان غير متمتع **ولو** حل مكة ففقر هديه







**اعلم** ان الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة بدعة بالاتفاق بين الصحابة كذا في البحر  
وفي الجامع الصغير للعنا ببحر لا من كبر الكبار وكذا ذكر الحجازي وفي المحيط والجمع  
بين احرام العمرة مكرره وفي الجمع بين احرام الحج وان اتيان اظهرهما لا يكون وفي النهاية اتمام  
الاحرام الى الاحرام في حق المكس ومن معناه جناية وفي الكرماني لا يجوز قال في النهاية وكذلك  
امانة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الافاق اسادة وكراهة وفي النهاية خلاف امانة  
احرام الحج الى احرام العمرة اي للافاق في فاته يجوز له بل كراهة **فصل في الجمع**  
**بين التمسك** المتكدين او التماسا واصلا فاما اذا اهل بيمين معا فاعدا كشرها ان  
عمرها كذا او بيمين ثم حجة او بيمين ثم عمره فيها اذا احرما جميعا او على التعاقب لزما عند  
ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد في المعية يلزم احدهما وفي التعاقب الاول فقط قال في  
البدائع وثمره الخلاف يظهر في وجوب الحزب اذا اقتل صيدا عندهما يجب ان لا تعقد الاحرام  
بهما وعند جزي واحد لا تعقد الاحرام باحدهما انتهى وهو مشكل بما قالوا ان عند ابي يوسف  
يرتفع احدهما بالامثلة مخرج غير واحد قال في الكافي قال ابو يوسف يصير رضا احدهما حين  
يرفع من قوله ليكن اتممة وكذا ذكر صاحب الهدى اجمع عند ابي يوسف يرتفع عقيب الاحرام بلا فصل انتهى  
فكيف ينصق وجوب الحزب ان على قوله وانما يتصور ذلك على الوجه كسبا في التمام الا ان  
يقال ان جواز اهلاله بما وهذا الجواب موقوف على ان الجناية في هذه الحالة موجهة للحزب  
ولم ارجع في ذلك فالاولى ان يقال ان ثمة الخلاف بينهما في حصة نظره في وجوب  
الحزب بالحماية قبل الرق فخذ احدهما خيفة جزا ان عند محمد واحد وكذا عند ابي يوسف لا يتقارن  
احدهما بلامكت **وقد** مرح بذلك فامض خان في شرح الجامع حيث ذكرنا ذلك اجماعا عند محمد  
عند ابي يوسف يرتفع احدهما للحال وعند ابي حنيفة ما لم يستغل باحدهما لم يرتفع احدهما  
فرقا لومرة الخلاف تظهر فيما اذا احصر قبل الفعل عند ابي حنيفة لا يخلل الا بعد من  
ولو جنى جناية يلزمه كفارتان **وعند** ابي يوسف اذا احصر بخلل بجدي واحد ولو جنى  
كفارة واحدة انتهى **وقد** مر في المحيط من احرام بختين معا او قتلا صيدا او احصر قبل  
الاشتغال باحد احدهما عليه فيمتان وهديان للخلل عند ابي حنيفة **وعند** ابي يوسف عليه  
قيمة وهدى واحدة **واما** الثمرة التي تطير بين يديها في لزوم فضا المرفوع ودم الرق  
فغدهما يجب ذلك لا تعفاده **وعند** محمد لا لعدم **واعلم** ان عدم انعقاد احرام الاخرين  
المستوي عند محمد **وقد** ذكر في محضر شرح آثار الطحاوي بعد ذكر المشهور وروي عن محمد بن قيس  
ابي يوسف انتهى **ثم** اذا الزما عندهما ارتفعت احدهما بانقضاء واحد في وقت الرقص  
فنداء يوسف يرتفع عقيب الاحرام بلا فصل **وعند** ابي حنيفة اذا اسار الى مكة فظاهروا لرواية نفعه  
في المبسوط **وكذا** ذكر في القدر في شرحه مختصا كس خلتا الرواية المشهورة **وروي** عنه انه لا يصير

هذا

فل

قبل الشروع او السير فعليه دمانا عند ابي حنيفة على احرمين ودم هذا يوسف لا يتقارن  
احدهما قبلها وكذا عند محمد ودم واحد لعدم انعقاد احدهما **ومن الفروع** لو جامع قبل الرقص  
او السير على الخلاف لزمه دمان الجمع ودم نالت للرخص وبيع لو احصر فاذ اجمع قبل السير ثم سار  
يرفع احدهما ويصير في الاخرى وينقض اليه مضى فيها ويجوز وعمره مكانا في رخصته ولو قل  
صيदा فعليه فيمتان او احصر فزمان وهذا عند ابي حنيفة **وعند** ابي يوسف دمانا واحدة واحدة **ولو** احصر  
او جنى بعد الشروع في الاداء او السير لزمه دمانا واحدا **انكت** لا خلاف بين ابن حنيفة  
يوسف في ان ودم الدين فيما اذا احصر قبل السير او بعد بل هما متفقان في ذلك وحكم الجناية كذلك  
وذكر الخلاف لا ينافي ذلك فيقال انظر ما هنا **ثم اذا ارتفع** احدهما لزمه دم الرقص  
وعليه فضا الحج الذي يرضه وقضا عمره لانه صار كالقائت **ولو** اهل بيمين ولم يصير من طمعه فك  
فعليه حجتان وعمران هكذا اطلق الفارسي في مسكه والطراشي وعلما الجعفي **وليس** يطلق بل  
ان كان عدم حجه من عامه لغوات فعليه عمر واحد في الفضا لاجل الذي يرضه وليس عليه للفاية عمره  
لانه قد عمل باضال للعمرة وان كان عدم الحج لاحصار فعليه عمرتان في الفضا لاجل وجه من الاحرامين  
بلاضال واعلم والله اعلم **وليعلم ايضا** انه ان كان لغوات بعد السير فعليه دم الرقص اتفاقا وان  
كان قبله كذا عند ابي يوسف **واما** عندهما فيتموقف على السير كما لا يخفى **ولو** اهل المرفوع وهو رخص جعفة  
ليلا او حارة اخرى لزمته عندهما خلافا لمحمد ويصير رخصا لها بالوقوف عند ابي حنيفة وعند ابي  
يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم الرقص وعمره وينقض بيمين قال **وكذا** لو اهل بيمين ليلة من رخص  
بمن رخص او بيمينها ارتفعت الثانية **وفي** النهاية سواء كان الاحرام بيمين في حجة الاسلام او حجة القدر  
ولو احصر بيمين وقت رخصة ثم احصر بيمين اخرى يوم الغرة فان كان صيدا للحق للاولى لزمته الاخرى بلا  
خلاف ولا دم عليه ولا الرقص **وان** لم يكن حلق للاولى لزمته الاخرى عند الكل ولا يرضى شيئا من  
في الاول ويقيم حراما في قابل فيقضى الثانية وعليه دم الحج بالاتفاق بين الاما وما حجة **فان** خلق  
او قصر بعد الاحرام الثاني فعليه دمانا بيمين الجناية على احرام الثانية وهذا اذا كان حلق في  
ايام الغرة **اما** ان خلق بعدها فعليه دمانا عند ابي حنيفة **وان** لم يخلق ولم  
ينقض حقه من العام الثاني فعليه دم احصر عند ابي حنيفة لانه لم يخلق في الثاني **الكرام** اذا  
احصر يوم الغرة بيمين اخرى من سنة تلك فعند ابي حنيفة ان كان حلق في الاول وبعدهما طاف الزيار لزمه الا  
ولا دم عليه **وان** لم يخلق في الاول وخلق ولم يطف الزيار لزمه الاحرام ايضا وعليه دم الحج بين  
الاحرامين لان احرام الحج الاول قد ينفى طواف الزيار وادخل عليه احرام حرج اخر فيكون جامع  
بين الاحرامين فليزمنه دمانا اذا اجمع بين الاحرامين انتهى **فحصل** الكرماني ما بعد خلق قبل  
طواف الزيار كالحلق فوجب الدم فيما اذا اهل بالثاني بعد الحلق قبل الطواف **والذي**  
ذكر غيره انه لو اهل الثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقا من غير طواف بعد الطواف

عندها



قال في الجامع الصغير فان كان خلق في الاقبلي لزمته الاخرى ولا شيء عليه فذكر بحجج الخلق  
 لزوم شيء وكذا في الهداية وشروطها والكافي وغيرهما فاطلاقهم في ما قال الكوفي في **تم انفقوا**  
 وجوب الدم بسبب الجمع بين امرين القوم واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين امرين القوم ولو  
 فيه رويان وانما هو الوجوب بمرح به التمرناشي وغيره. وقيل ليس الا بمرح به الوجوب قال في  
 القوم وهو الوجه لان محلهما في الجامع الصغير وماتاه واجبه في الاصل وهذا من جبر  
 وجاية فلا يعمل التماثل منه ولا ينفذ ولا ينفذ التمام مقامه واه كان مصدرا لا فرق بين ملكي  
 والافاق **واعلم** انه اعترفوا الشيخ كمال الدين في العناية شرح الهداية على هذه المسئلة  
 اعني فيما اذا احرم بحجة اخرى يوم الحرام من قبل الخلق او بعد فلو انه الثاني عند محمد ايضا كما يلزم  
 عندهما فقال به عليه شيء وهو ان المذكور من مذهب محمد في هذا الاصل انه اذا جمع بين الاخر  
 اما بلفظه احدهما وهو المروي عن الامام القمي في القواعد الظهيرية وجبيل في ان لا يلزم  
 دمه وان قصر لعدم لزوم الاخر. قال فاما ان يكون سببا في قتل مذهب محمد ومذهبه كذهبه ما  
 لتكون عنه في كذا رويان. ثم ذكر من شاء له من فرغ من هجرته الا التقصير فاحرم باخرى  
 فعليه دمه بالافاق فقال هذه المسئلة ايضا قل ان مذهب محمد في لزوم الاحرامين  
 كذهبه ما والافاق لزم عليه شيء عندهما. لان الجمع غير متحقق لعدم لزوم احدهما الا اذا اراد  
 بالجمع احوال الاحرام على الاحرام وان لم يلزم الا احدهما فيستقيم ان يملكه ما سجد له سجدة  
 وقفا **وقد حكي عنه** وجه الفرق بين المسئلة وقد ذكر هذه المسئلة في واحد من الاقوال  
 على وجه الوفاق في غير خلاف وانما ذكره واخلاق محمد فيما لو احل بحجة اخرى قبل يوم القوم والشايع قاس  
 مسئلة ما اذا احل بالثاني في يوم الحرام على الواجب قبله وليس كذلك. بل فيما اذا احل في يوم الحرام  
 بالثاني وفيما قبله الا خلافا على ما صرح به الاحكام في كل كتاب **فان اعرفت هذا**  
**فقول** وبالله التوفيق والعصمة. وجه الفرق في ذلك انما يابح الاحرام الثاني اذا احرم في  
 يوم القوم عند محمد ايضا بخلاف ما لو احل به قبله. لان الجمع بين الاحرامين صلا انما لا يباح  
 تقصير الجمع وهذا امك في الجمع فيصعد ايم مخرج به الكرماني. وذلك لان اذا اجتمع في سنة  
 واحد منعقد فلا ينعقد لاحرامهما عنده. فاما اذا وقف للاول وفاته وقت الوقوف  
 يطول في يوم القوم ثم احرم بالثاني في يوم القوم فلا يكون باستدامة الاحرام مؤدا بحيثين  
 في سنة واحد لانه قد وقف بحجة الاولى وهذا الزمان زمان انهاء ما فصار احرامها  
 بعد ما احتل من الاول **وانما قلنا** بقوت وقت الوقوف لانه لو وقف بمرقة ثم احرم بالثاني  
 ليلة المزدلفة قبل طلوع فجر يوم القوم لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويتغير بقاء وقت  
 الوقوف **والحاصل** ان ما نعلم من لزوم الثاني عند محمد والموجب للرفض عندهما ما قبل  
 يوم القوم فاد اطلع في يوم القوم ان كذا قلنا ولو كان الامر كما قال الشايع لزم رفض الثاني

في منه المسئلة

عنده لاه

عندها

مندهما فيما اذا احل به في يوم القوم لانه لا يفرق بينه وبين ما قبله ولا قائل به **وما اورد**  
 الشايع في الحج بمرقة القوم كذلك **والجواب عن ذلك** ان المانع من الجمع بين القومين ما قبل  
 السعي كما في الحج ما قبل يوم النحر فاذا سعى ولم ينعلمه الا الحلق واهل بمرقة اخرى لزمته عند محمد ايضا  
 كما تلزم عندهما قبل ذلك ولا ينعقد عند الكل. هذا الذي ذكرنا من لزوم الحج الثاني عند محمد وعدم  
 وجوب رفضه عندهما انما يصح ذلك ان كان قد وقف بمرقة الاول اما لو فاته الوقوف بمرقة ثم احل  
 بحجة اخرى في يوم القوم **ففي** لم يغني في فاته الحج اذا احرم بحجة اخرى في قول ابي حنيفة برفضها حتى لا يكره  
 محرمات بحيثين وعليه دم وعمرته وحجتها من قابل. وعندنا يوجب لارضاها بل يرضى فيها. **ومنه**  
 لا يباح الثاني كما لو احرم قبل القوم ان يكره لا يكره فيما قلنا. الا ان لم يجتهد الى ما ذكرنا. **الليمان**  
 للحق امرنا **فصل** في ما يباح به العمدتين في الكوفة ما في الحجتين في المعصية والبقاء  
 والذوم ووقت الرقص وغير ذلك مما يتصور في القوم. فلو احرم بمرقة فطاف بها شوطا او كله  
 او لم يطف ثم احرم بمرقة اخرى قبل ان يسعي للاول لزمه خلافا لمحمد ورفض الثانية وعليه دم  
 للرفض وعليه قصاص المرفوعة. فلو طاف وسعى للاول ولم ينعلمه الا الحلق فاهل ماخرى لزمته اجلا ولم يرض  
 شيئا وعليه دم الجمع. وان طاف للاول قبل الفراع من الثانية لزمه دمه جاية على الثانية اقل  
 وبعد لا. ولو جامع في الاول قبل ان يطوف فافسدها ثم ادخل الثانية رفض الثانية ومضى في  
 الاولى حتى يتنهما. وان تولى رفضا الاول وان يكون عليه الثانية لم يكن الا الاولى. وكذا هذا في  
 الحجتين. ومن احرم لا يرضى شيئا طاف ثلاثة اشواط او اقل ثم اهل بمرقة رفضها لان الاول يغني  
 عن حجت اخذها الطواف فحين اهل بمرقة اخرى صار جامعين من **فصل في اضاف**  
**احد النسكين الى الاخر والجمع بينهما معا** فالجمع بين الحج والعمرة معا  
 مستوفى للافاقي ومكروه. لكنه في بعضه فان قرن المكى بينهما رفض القوم ومضى في الحج. وانما  
 الضافة على فسخين. اضافته الحج الى القوم وهو ان يحرم بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يطوف بها او بعد ما  
 طاف. واما في القوم الى الحج فيوان يعل ان لا يباح ثم بالعمرة قبل طواف القدوم او بعد ما طاف الاول جائز  
 بلا كراهة للافاقي ومكروه. المكى. والثاني مكروه لها **ثم لنشر** في **تقريعات**  
**الاول** اما حكم الافاق فان ادخل احرام الحج على احرام العمرة فان كان قبل ان يطوف بها اكثر  
 او لم يطف شيئا فصار وعليه دم وشكر. وان كان بعد ما طافها اربعة اشواط في انتم بالحج  
 فهو متمتع ان حج من عامه بلا الهام والاة فصدروها وقدم في القران والتمتع. **اما**  
**المكى** في انتم بالحج او غيرهما بالعمرة ثم ادخل عليها احرام حجة فذا على ثلثة اوجه اما ان  
 يدخل قبل ان يطوف لها فيرفض عمرته اقلها وعليه دم الرقص. فان مضى عليها لم يفتي  
 برفضها اجزاء وعليه بجمعه بينهما دمة. ولو فعل هذا افاقي كان قارنا او يدخله بعد ما طاف

يرتكبه

وهو

قوا حرم



أكثره فرفض حجة اتفاقا وعليه حجة ولو فضل هذا آفاقا كان متصفا أو يدخله بعد أن طاف الألفه  
أي حجة رفض الحج وعليه دم وقضا حجة وعمره وقد جاء رفض العرة وعليه دم وقضا حجة **وعلى**  
حجة أن قضا الحج من سنة تلك بأن الحرم به بعد الفراغ من العرة فلا عرة عليه صرح به القدوري في شرحه  
الكرخي ومن السنة الآية الكروية والركن على ما جازع الكراهة وعليه دم **وقولنا** بطلان لو دخله  
بعد ما طاف أكثره فرفض حجة اتفاقا هكذا ذكر الاتفاق والرفض في الهداية والفقيه أبو الليث في مختلفه والقار  
في منسكه وحافظ الدين في الكافي ومناجاة النهاية وميزان المصالح في شرح الهداية كما شرحه والركن على ما جازع الكراهة وعليه دم  
**وذكر** الحاكم في الكافي والبيهقي في التواتر والقدوري في شرحه ومن السنة الآية في المبسوط أنه لا يرفض  
ولما نهى ما لم يعمد عليها وعليه دم مجمعه بينهما ويكون نسبيا **قال** القدوري لا يجوز أن يفتى في إجازة  
بعد تحته **وقولنا** في الظاهر لم يذكر في الرضا في ظاهر الرواية **قال** الكروية في معنى علم ما لا يجمع في ظاهر الرواية  
**وقولنا** في تأخير الكروية قال أبو يوسف في الأم لا يرفض الحج ولو أن كوفيا دخل مكة بعرة فافسد هاتما  
ثم أحرم مكة بعرة فرفض عرة وعليه دم وقضا وهاتان صارتا ملكا **واعلم** أنه لا يرفض الحج الملك  
بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو في غيرها **قال** أهل العرة وطافها أكثره فرفض الحج ثم أهل الحجة بحجبه  
الدم صرح به في المبسوط وقال لأنه أحرم بالحج قبل أن يفيض من العرة وليس للملك أن يجمع بينهما فإذا صار  
حما معان وجهه كان عليه الدم انتهى **فصل** في إبطال ما إذا قيل أن الحج لا يجمع بينه وبين الحج  
القسم الثاني في يومه إذا أهل بالحج أو بالعمرة نائبا فكان نكاحا أو لم لا يجمع ثم أحرم بالعرة فعليه  
أن يرفض العرة على كل حال فإن لم يرفضها ومضى عليها أجزاء وعليه دم **حجة** وإن كان اتفاقا داخل أحرام  
العمرة على أحرام الحج فإن كان قبل أن يشرع وطاف القدوم فهو قارن مسمى وعليه دم **حجة** وإن كان بعد  
شرعه ولو قبل أن يشرع أو بعد أن يشرع وعليه دم **حجة** ويقتضيه رفض العرة **وقد** أضافه بعد  
طواف القدوم كله أو أكثره وبه حجة أو بمرقة أو بمرقة لينة من دابة يرضى العرة ولو أهل بها في  
أيام الحج والشرك قبل الحلق وجب الرضا اتفاقا والدم والقضا وإن كان بعد الحلق اختلف فيه والركن  
وجوب الرضا **ونولم** يرفض في الصور بين أجزاء وعليه دم **الحج** ولو أحرم بعرة بعد ما فات الحج  
قبل أن يخلل بأفعال العرة يجب رفض العرة وقد ذكرنا في الفرق لإدخال العرة على الحج صوراً ونقلاً  
**فصل** في كل من أرفقاه رفض الحج في هذا الباب في الوجه كلياً فعليه لرفضها دم وقضا **حجة** لا يرفض  
حجته وعمره **وكل** من أرفقاه رفض العرة كذلك فعليه لرفضها دم وقضا **حجة** لا يرفض  
من حج بين الأحرار ومن لم يرفضها ولم يرفض فعله دم للحج ودم للرفض **قال** القدوري إذا  
جمع بين حجة وعمره أو بين الحجين بعد أن يوفى لأحدهما وبين العمرتين بعد السجدة لأحدهما **أما**  
إذا جمع بين الحجين قبل الوقوف أو بين الحجين قبل السجدة فلا لأنه يرفض أحدهما من غيرنية رفض  
**وكل** دم سبب الحج أو الرضا فهو حرم وكفاره فلا يقوم الصوم مقامه وإن كان معصراً  
ولا يجوز له أن يأكل منه **فصل** في إبطال ما إذا قيل أن الحج لا يجمع بينه وبين الحج وعليه

نحوه

ولو أحرم

نحوه  
فصل في ما إذا

مثل

مثل ما على القارئة **أما** لو جنى بعد الرضا فلا يلزمه الأجزاء **ثم اعلم** أن من حج بين  
الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره ولم يرفض أحدهما فرفضها فعليه دم للرفض **وقولنا** لا يلزمه دم آخر  
للمجمع **أما** **قال** المذكور في عامة الكتب أن دم الحج أعظم من دم الرضا **فما** إذا أرفضها فدم  
يذكر فيها الدم الرضا بل المفهوم منها نصريحاً ولو يجمع عدم لزوم دم الحج **ووقع** في البحر العميق  
فيما إذا جمع بين الحجين أو العمرتين ثم إذا ارتفع أحدهما لم يلزمه دم الرضا ودم الحج بين أحرام العرة  
وفي وجوب الدم بسبب الحج بين أحرام الحج واثبات أصحهما الوجوب انتهى **والذي** يشترط كلام  
الكرمان حيث قال فيما إذا جمع بين الحجين أو العمرتين فعليه دم للحج إلا أنه لم يذكر دم الرضا **فقد**  
خالفنا في الغاية **وما ذكره** في البحر من وجوبه في الحجين والعمرتين **أما** ذكر الأصابع بين أهل الحج  
الثاني يوم النحر وأهل العرة الثانية بعد السجدة الأولى كما قرأه وليس هناك رفض بقا عليه غير  
**ثم الذي** يرد ما في البحر من أن مثل الطر المسعى عن الحيط فيما إذا أهل بالحج الثاني يوم النحر قبل  
الحلق **فقال** في الحيط عليه دمان دم لتأخير الحلق أو بالحلق في الأحرار الثاني ودم للحج بينهما  
ممن أدخل زيادة في تحريمه الصلوة بالسجدة السجدة كالمكي إذا قرأ ومضى فيها لم يلزمه دم  
الحج بخلاف ما لو أحرم بحجته في وقت الوقوف حتى صار رافضاً لأحدهما لا يلزمه دم فصرح بعد  
لزمه وهو دم الحج **وأما** كلام الكروية في تحريمه ما ذكره الأدهم **فإن** كان يراد به دم  
الرفض إلا أنه سماه بدم الحج لأنه الموجب في الأصل وهذا هو الظاهر في توجيهه **وقولنا**  
ذلك أنه ما ذكره الرضا صلاً في هذه المسئلة مع ذكر وجوب الرضا **ومن** كان في شك عما ذكرنا  
فعليه بالكتب **لم** يرتفع عنه يجب **وقولنا** صاحب البحر أبو النخاس في منسكه **قال** فيما إذا جمع بين الحجين  
أو العمرتين لم يلزم رفض أحدهما ودمان للرفض والحج انتهى **ولا** يغربك قولهما بعد موضح الحق  
والله سبحانه أعلم **فصل** في فسح الأحرار لا يجوز فسح الأحرار **قال** القدوري لا يجوز فسح  
عندنا وما كان السأفة خلافاً لا أحمد وهو أن يفسخ الحج وينقطع أضالته ويجعل أحرامه وأضالته  
للعمرة **وقد** لا يجوز فسح العمرة يحلها جماعة الأئمة الثلاثة أو الأربعة **وما نسب**  
بعض المخالفين إلى حجة حنيفة أنه نصير العمرة حجة عندنا **فأطعن** **قال** المستدرك في الغاية  
ما قاله هذا أبو حنيفة ولا أحد من أصحابه ولا عرفوا مخالفاً في حنيفة مذهب فيه ليست شرعية  
علت ما نسبته وهذا النقل الفاضل الخلط عليه **قال** إن يقال أنه يجعل العمرة المفردة حجة  
والله سبحانه وتعالى هو المعين **باب الجنايات وكفاراتها**  
**فصل** في الجنايات **أما** **قال** أن الحرم إذا اجتهد بالاعتذار يجب عليه الجزاء والامتناع **قال** القدوري  
بغيره أو بعد رفضه الجزاء دون الامتناع **ثم** في الجزاء من جزاء الغديتين **الامتناع** **ذكر**  
القاضي عز الدين بن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً من الأحرار عامداً لم يلزمه

سنة العامة أو ما كتب



ولا يخرج الفدية والغرم على كونه عاصيا **قال النووي** ويحتمل ترك بعض العامة شيئا من هذه  
 المحرمات **وقال** أنا أقدر من غيرها أنها لا تترام الفدية يتحمل من وبال المعصية وذلك خطأ **ويجوز**  
 فيه ما نهى عنه الفعل فإذا خالف أم وثبتت الفدية وليست الفدية مبيحة للأقدام على فعل  
 المحرم ومما لا يخلو هذا الفاعل كما أنه من يقول أنا امرؤ مجنون وأرى الملك يطير في شجر من فعل نبياء الحكم  
 بفكره فقلنا خرج حقه عن أن يكون مجنونا انتهى **وقد صرح** أصحابنا بمنع هذا في الحدود فقالوا  
 إن الحد لا يكون طهرة من الذنب ولا يعمل في سقوط الأثم **قال** لا بد من القربة فان تاب كان الحد  
 طهرة له وسقط عنه العقوبة الاخرى وبالجماع والافلا **قال** في الجور يشك عليهم هنا في جرم  
 الجنائيات اطلاقا الكفارة لا بما سارت له الذنب مأخوذة من الكفر وهو الشك ولا في فهم معنى الجلاء  
 باعتبار ما صلت سارته لم ترك الذنب اجمالية **وقد صرح** في الملتقط في باب الايمان ان الكفارة  
 ترفع الأثم وإن لم يجد منه التوبة من تلك الجنائية انتهى **والمؤخر** ما صرح به في البدائع  
 بقوله ان كان اليمين على ترك الواجب او على فعل معصية فانه يجب عليه الحال الكفارة بالتوبة  
 والاستغفار بل يجب عليه ان يتجنب نفسه ويكثر بالمال لان عقد هذا اليمين معصية فيجب تكثيرها  
 بالتوبة والاستغفار في الحال كسائر الجنائيات التي ليس فيها كفارة مع مودة انتهى  
**وهكذا اندفع** اعتراض صاحب الجوزي ما في الملتقط فيكون ان يحمل عليها اذا كان جسيمة في  
 غير معصية فالأثم جدير به كحرمة اليمين وهو قد اقامه على فعل ما حلف عليه **وقال** في الكفاية  
 او على ان رواية **وليس** سلفا فلا دلالة فيه على حل الاقدام على الحرام في الاحرام بالترام الدم  
 او الطعام **ويقال** انما عاصيا في الحال وان كفر فيه في الحال **ففي** لو مات قبل التكفير بالانقضات  
 عاصيا **وهو** محمول على غير المصير اما المصير فعليه الكفارة في الدنيا والعذاب في الآخرة **وقال**  
 للواب هو المتعين كما ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي في تفسيره عند قوله تعالى من اعتدى  
 بعد ذلك فله عذابا ليم اعاصطاد بعد هذا الابتلاء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم  
 يبت منه لان الكفارة لا ترفع الذنب عن المصير انتهى **فقد اخرج** في المقصود **فترافق**  
 وجوزوا فيما اذا اجتمع اثم او خاطيا ذكر او ناسيا عالما او جاهلا طائعا او مكروها نائما او  
 معني عليه معدن او غير ما مره **اولا** في هذه الصور باجماع الجواز باختلاف عقولنا وهذا  
 هو الاصل المحفوظ عندنا لا يتغير فاحفظه **ثم اعلم** انه يحرم على المحرم بالجماع او العورة  
 انواع **فقد ذكر** كل نوع على حدة تشبيها لا لو اجد بها وطائرها **التوع الاول**  
 في حكم اللبس يحرم على المحرم بالجماع او العورة لابس الخيط **وتنظية** بعض الاعضاء بالخيط او  
 غيره على الوجه المعتاد **والخيط** هو الملبوس المجرى على قدر البدن او قدر عرض منه بحيث  
 يحيط به سواء كان بخياطة او نسج او لصب او غير ذلك **وتفسير** لابس الخيط على الوجه المعتاد  
 ان لا يحتاج في حفظه الى كلف عند الاستئصال بالعمل **ومما** ان يحتاج اليه **وقال** في الفقه لابس

جزاء  
 به  
 لا يكتب

الخيط

الخيط ان يجعل بواسطة الخياطة استئصال البدن واستمسك فاتها اشفي اشفي لابس الخيط فان  
 اوخل منكبيه القباذون ان يدخل يديه او لابس الطيلسان من غير ان يزره عليه لا اشفي عليه لعدم  
 الاستمسك بنفسه **فان** زر القبا او الطيلسان يوما لزمه دم **فحصول** الاستمسك بالزر مع  
 الاستئصال بالخياطة **فجاء** في ما لو عقد الرد او شد الاثران جعل كره لانه لا تشبه بالخيط ولا اشفي عليه  
 لانما الاستئصال بواسطة الخياطة **فصل** **واذا** لابس المحرم ثوبا بخيط يوما كاملا  
 اوليلة كاملة ضل عليه ثم اجمعا سوا ذلك التوب مصوغا **اولا** **وقال** في اقل من يوم اوليلة صدقة **فقال**  
 لو لبس ساعة صدقة **وقال** في اقل من ساعة فصدقة مرة **وقال** في اقل من يوم نصف يوم او ليلة  
 ذم اقامة للآخرة مقام الكل وهو في اقل خيفة او لا ثم رجع عنه **وقال** في اقل من يوم نصف يوم او ليلة  
 عنه وان كان موافقا لصله قاله في الجوزي وغيره **وذكر** رشيد الدين عن ابي يوسف انه اذا لبس  
 ثوبا او كبرا عليه دم **وهذا** اخرج من الاقوال **وعن** محمد بن لبيب عن ابي يوسف ان يمسك من الدرع كذا لابس  
 فيه تلك الدر في نصفه نصفه وعلى هذا الاختيار يجري حتى لو لبس يوما الاساقفة ضل عليه فصدقة **والا**  
 بمدة او بالسهة غداة **ولو** لبس ثوبا كاملا او غير يوم كاملا او اياما ضل عليه دم واحدة وان ارا  
 لذلك ثم تركه ثم لبس بعد ذلك ثوبا كاملا او غير يوم كاملا او اياما ضل عليه دم واحدة وان كان لم يكفر للاول  
 فعليه كفارة ان كان اللبس في عشرين غداة **وعند** محمد بن عيسى كفارة واحدة **والاصل** غدا  
 ان التزم على من تركه بوجوب اختلاف اللبس في الحكم تحالفا التكفير ولا وعند  
 لا يختلف الا اذا تحالفا التكفير **وقال** ان كان اللبس في مجلسين هذا القيد كره الطرايب  
 ولم يذكره في البدائع **والفقه** وهو طاهر لانه ليس الموجب عندها اختلاف المجلسين في التزم مع عدم  
 التزم **ولو** لبس اللباس كله معا من فيصير قبا او سراويل او عمامة او قلنسوة وخفين ولبس يوما كاملا  
 فعليه دم واحدة **وكذا** لو ادمر على ذلك اياما ولم ينزعها وان كان ينزعها ليلا للثوب ويجازي  
 بلبسها نهارا او بلبسها ليلا للبرد وينزعها نهارا لا يجب عليه الا دم واحدة **واحد** لم ينزعها عن التزم  
 عند الخلع **فان** غرم على التزم عند غدا ثم لبس بعد ذلك ثوبا كاملا او غير يوم كاملا او اياما ضل عليه دم واحدة وان ارا  
 يكفر فعند هذا مان **وعند** محمد بن عيسى دم واحدة **وقال** في الفقه اعلم ان ما ذكرنا من اتحاد الجزاء  
 اذا لبس جميع الخيط محله اذا لم يتعدد اللبس فان تعدد كما اذا اضطر الى لبس ثوبين فلبس ثوبا  
 فان لبسهما على موضع الضرورة ضل عليه كفارة واحدة يتخير فيها حتى ان يضطر الى لبس ثوبين فلبس  
 قميصين او قميصا وحية او اضطر الى لبس قلنسوة فلبسها مع عمامة عليه كفارة واحدة  
 وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس ثوبين  
 او قلنسوة فلبسها مع القميصين غير ذلك فعليه كفارة واحدة كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة  
 الاختيار لا يتخير فيها **كذا** في البدائع والفقه **وفي** الطرايب ولو لبس قميصا للضرورة وخفين  
 من غير ضرورة فعليه دم وفدية **وذكر** الكرماني ولو لبس قميصا للضرورة ولم يمسك بعض الثوب

سلك  
 تحكيم  
 ذلك



لبس قميصا اخر وليس فلسفة لغير ضرورة حجة مضى اليوم فعله في لبس لمقتضى كفاية واحدة  
كفاية الاضطرار وفي لبس الفلسفة كفاية اخرى كفاية غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس  
الاول انتهى **وهكذا الحكم في الحق** اذ اطلق بعض اعضاءه ليعذر بعضها لغيره في مجلس يتعدى  
الجزء **واعلم** انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزأ في حكم اللبس كالمجلس في غير من الطيب  
والحق والفقير والمجمع كما سياتي لانه ذكر القارئ والطر ليس ان اللبس لثياب كلها معا وليس في  
فعله **دور واحدة** وان لبس قميصا بغير يوم في لبس في يومه او بل في لبس خفي وفلسفة  
عليه كفاية واحدة فقيده باليوم لا المجلس **وفي الحكم في لوجع اللباس** في يوم واحد عليه دور واحد  
لوقوعه على جهة واحدة وبسبب واحد فصان كفاية واحدة **فما ذكره الكوا**  
**والطر ليس** والقارئ هو في ان اليوم في اللباس كالمجلس في غير **ومثله ما ذكره بعضهم**  
في حق الاساذ الحقة في اربع مجالس عليه دور واحد **وقيل عليه اربع دورا** **وذكر** في خلا  
المسائل واختلفوا فيما اذا كان المظن في الاحرام مثل ان حلق ثم حلق او لبس ثم لبس او طمس ثم طمس  
ولم يفتقر الى اوله في الفعل الثاني فقال ابو حنيفة ما دام في المجلس كفاية واحدة وان  
كان في مجالس فكفارات ففعل حكم الحلق واللبس كالمجلس في اشتراط اتحاد المجلس لا اتحاد الجزأ واليه  
يشترط في الطر ليس **فما ذكره** وان لم يكن فلا فعله كفاية وان كان اللبس في مجلسين انتهى  
فعل في هذا يشترط اتحاد المجلس في اللبس بغيره **ويؤيد هذا الاحتمال ما علم به في كتابي**  
**قول الامام** في تعليم الاطفال في مجالس ولا تجزى الذخائر في الامارات الا انه اذا كان في مجلس واحد  
والحال مختلفة فمن جانب المقصود بسبب اتحاد المجلس فاما اذا اختلف المجلس في غير جانب  
اختلف الحال فوجب بكل فعل دور واحد في الحق فان عمل الفعل هناك واحد والمقصود في هذا  
انتهى **فاللبس** مثل الحق من حيث اختلف الحال فاشترط المقصود فافهم **واما ما ذكره**  
الكرواني ولو لبس جعل اللباس كله كشي واحد انتهى فغير ظاهر **لانه يقتضي** ان لا يشترط  
اتحاد اليوم ايضا في اللباس وهو بعيد جدا **وقد صرح في منية الناسك** بتعدد الجزأ في  
تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما فلبس القميص يوما اخر ثم الخفين يوما اخر  
ثم العراويل يوما اخر فعليه لكل لبس دور **فيقول** كالم الكرواني عليها اذ البسه في الموضع الاول  
او غير ذلك مما يناسب الحال عليه **فكنى** اطلاقه في ذلك وله وجه يظهر بالاعتق **ويشير الى ذلك**  
ما ذكره القارئ من الحيط لو اخرج في الجان كلها في اليوم الرابع وما اهلوا التاكليف وعليه دور واحد  
عند ابو حنيفة **لان** الجانيات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفاية واحدة كما لو لبس قميصا  
ومراويل وفيما انتهى قنامله ولو كان جميعا ففعل لبس الحيط يوما وبنزعه يوما فادامت الحى  
تأخذ فاللبس يتخذ وعليه كفاية واحدة **وان زالت هذه** وحدت اخرى فحلف حكم اللبس  
فمنها عليه كفاية وان كمر لا لاول **وعنده كفاية واحدة** ان لم يكن وان كمر كفاية

اتحاد

كذا في

كذا في البدائع وغيره **واذا احمره** عذق واخراج الى اللبس للقتال اياها ليس بها اذا اخرج عليه وفيها  
اذ اخرج اوله ينزع اصلا ولم يرجع لكن ليس في وقت وينزع في وقت فعليه كفاية واحدة ما لم يزد  
هذا العذق **فان ذهب** وجا عذق غيره لزمه كفاية اخرى **والاصل** في جنس هذه المسائل  
انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها لا الصورة اللبس ولو لبس ضرورة في الت فدام بعد ما يلبس  
او يمين فادام في شك من ذوال الضرورة ليس عليه الكفاية واحدة **وان تنقذ** رطلها فافهم  
كان عليه كفاية اخرى لا يتخير فيها **ولو احرر** وهو لا لبس الحيط او العمامة ونحوه فدام يوما فعليه  
دور **وفي الحيط** اذا اضطر الى تقطية راسه فلسفة فلسفة ونقطة راسه كفاية واحدة  
ولو منع قميصا على راسه فلسفة يلزمه الضرورة فدية يتخير فيها بلبس فلسفة ويلزمه دور  
الفحص لانه لا حاجة للراس الى القميص بخلاف الفلسفة والعمامة فانه يحتاج اليها هكذا ذكر  
في منسك القارئ والطر ليس **والبحر** راي في الحيط فاذا هو فيه كذلك بعينه وبمعينه في  
مخالف القواعد والروايات **لان** الحواشي هو التقطية وفحصت لواحدها فامعنه لا يحا  
الجزأ لانه يتعدى الملبوس في موضع واحدة بتعدد الجزأ سواء كان عذرا ولا مأمرا وباني وعدا  
الحاجة منع لانه قد يحتاج الى تقطية الراس باقاب كثيرة **فان صح** ذلك رواية فلا كلام  
**والظاهر** ان قوله وضع قميصا على راسه وقع في بعض المناسك فتنبه **فالعبارة** الجوزية  
وضع فلسفة على راسه وليس قميصا او نحو ذلك كاعتبر به غير واحد جند يبعث عليه بان لا  
للراس الاخرة **ويشهد** لما قلنا في الحواشي والاضطر الى تقطية راسه فلسفة عمامة وقمصا  
فعليه كفاية غير كفاية الضرورة **وفي البدائع** وغيره ان لو اضطر الى لبس ثوبين  
فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفاية واحدة وهي كفاية الضرورة لان اللبس على  
وجه واحد فيجب كفاية واحدة **وان لبس** على موضعين مختلفين كما اذا اضطر الى لبس العمامة  
او فلسفة فلبسهما مع القميص فعليه كفاية واحدة **ولو لبس** ضرورة اياها وكان بين ع  
بالليل للاستغناء عن ذلك وهذا كله جناية واحدة **واما اذا ارتفع** لزال الضرورة لم اضطر  
اليه بعد ذلك وليس فانه يلزمه كفاية اخرى كذا في الذخيرة **ولو احتاج** الى اللبس بالليل  
عنه بالنهار في العلة لازمة فلسفة ليل ومكان فعليه كفاية للضرورة **ولو ز طيلسانا**  
يوما فففيه دور **وفي اقله صدقة** ولو التي القبا على منكبيه وذرة يوما كاملا يجب  
عليه دور **بلا خلاف** وان لم يدخل يديه كفيه صرح به في النهاية وشمسوا الآية والايجاب  
والبدائع **وكذا** لو لم يزرر ولكن ادخل يديه في كفيه **ولو القاه** لم يزرر ولم يدخل  
يديه في كفيه فلا شيء عليه سوى الكراهة **فقال** لزم عليه دور **ولو لبس** ثوبا قبل  
من غير فتق فعليه دور في الرواية المشهورة كذا اقتله بعضهم **وقال الرازي**  
يجوز لبس السراويل من غير فتق عند عدم الارز **واعلم** ان قول الرازي يقتضي ان



يجوز لبس السراويل عند عدم الأزار بلا لزوم شيء والا كان قوله كقولنا وبه مخرج بعض  
 الطلبة ما على قوله. ولكن هذا السراويل لا يوجب إرتكاب الخطيئة للضرورة مع وجوب  
 الكفارة كالحلق للأذى ولبس الخيط للضرورة والعدو كقولنا لا يوجب إرتكاب الخطيئة  
 القول بعدم وجوب الكفارة. وقد صرح الطحاوي في شرح الآثار بأباحة ذلك مع وجوب الكفارة  
 قال هذا ما روي حديث من لم يجد الثعلبين فلبس الخفين ومن لم يجد الأزار فلبس سراويل فذهب إلى  
 هذه الآثار في قوله لو أن من لم يجدها لبسها ولا شيء عليه. وقالهم في ذلك آخرون فقالوا أما  
 ما ذكرتموه من لبس الخمر الخفين والسراويل على حال الضرورة فحق فقولنا ذلك وينبغي له لبسه  
 للضرورة التي هي به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة. وليس فيهما وبينه في وجوب الكفارة  
 ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك. لا نأثم بلبس الخفين ولا السراويل إذا لم يجد الأزار ولو قلنا  
 ذلك إذا لم يجد الخفين كما قاله الفقيهين هذا الحديث. ولكن إباحة اللباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم أصحنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القاطنة الموجبة لذلك. ثم قال هذا قول الحنفية وأبو  
 يوسف ومحمد. ولا يجوز لبس القميص وإن لم يجد الأزار لا يفتا. ولو عصب شيئاً من جسده بوس  
 الرأس والوجه فلا شيء عليه فذكره. وهذا كله في حق الرجل وأما المرأة فلا يجب عليها شيء بسبب لبس  
 الخيط أي لبسها كان وكيفما كان إلا في الثوب المصبوغ فاما فيه كالرجل. فلو لبس رجل امرأة  
 ثوباً مصبوغاً بوس أو غيره إذا عصبه فعليه دم. وهذا إذا كان الثوب المصبوغ غير مخيط  
 وأما الخيط فينبغي أن يجب فيه دمان على الرجل من الخيط وقم الخيط وعلى المرأة الأول لاخير ثم  
 رأيت في الغاية ذكر هذه المسئلة بهذه العبارة أن لبس ثوباً مصبوغاً بوس عريان أو عصفري  
 أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة. ولو كان الخيط يبيح فيكون عليه دمان للباس الخيط استواء  
 الطبيب كالأبجد الخ. **واعلم** أنه قد تعدد الجواز في لبس واحد بأشياء. الأول التكفير باللبس  
 بأن لبس ثوباً مصبوغاً بوس أو غيره على من عصبه أحد الثوبين الآخر ثوباً مصبوغاً بوس أو غيره. وإن كان  
 ثوباً للعدو أو الأزار أو حذوة أو غيره. والثاني لبس الخيط المصبوغ على ما مر. والثالث  
 الجواز في لبس اللبس بأمور منها اتحاد السبية واتحاد الموضع وعدم التزم على التزم بعد التزم  
 وجمع الثوبين في مجلس أو يوم على ما مر. وحكم اللباس بالجمع نص عليه في الخيط والإسار فيجب  
 لبسه ليلة كاملة دم والله سبحانه أعلم. **فصل في تعظية الرأس**  
**والوجه** ولو عظم جميع رأسه أو وجهه بمخيط أو غيره يوماً أو ليلة كاملة فعليه  
 دم بخلافه. أما لو استتر بضمه. ففي المشهور من الرواية عليه شيء اعتبر الرابع نقطة  
 ربع الرأس يجب فيه ما يجب بتعظية الرأس كله كذا في غير موضع وهو المصباح قال غير  
 واحد. وعن أبي يوسف أنه يعتبر أكثر الرأس من هذا القول أنه في الهداية والكتاب  
 والمبسوط وغيرهما. ونقله في الخيط والذخيرة والبدائع والكرامات عن محمد وقال

الزيتوني

الزيتوني وقيل سئل محمد بن يعقوب عن الرجل يجلب فيه بحسبه من الدم ثم لو غطى به رأسه فضاء  
 فعلية دم وفي أقل من الربع صدقة. وعند أبي يوسف أن غطى الرأس فغلبه دم. والأ  
 فصدقة. وكذا الحكم في الوجه في الرجل إذا لم يجد ثوباً فلبس ثوباً من الجلد فغلبه دم. والأ  
 وفي الأقل من الربع صدقة كذا في المبسوط. والوجه في غيرهما **ونقل** الطحاوي  
 عن خزانة الكل وبتعظية ربع وجهه أو ربع رأسه يجب ما يجب بكلمة. وفي موضع آخر  
 منها وإن غطى ثلث رأسه أو ربعه لا شيء عليه بخلاف الحلق انتهى. وهذا إذا كان غطاءه  
 وكلام غيره. ولو عصب رأسه أقل من الربع يوماً أو ليلة أو وجهه كذلك فعليه صدقة  
 ولو غطى رأسه بوس أو غيره ولو كان يوماً كاملاً فعليه الجرم الذي حصل له الارتفاق  
 دم. إن كان له غير ذلك وإن كان بعدد غيره. **وأما تقدير الزمان** في تعظية  
 الرأس والوجه فكافي اللباس في اليوم دم وفي الأقل صدقة. ولو غطى رأسه بما يقصده  
 التعظية لا يجوز. وإن كان مما لا يقصده ذلك كاجانة أو عدل أو جوارق أو مكمل  
 أو طست أو طاسة أو حجر أو مدر أو صفا وحديد أو حجاب أو خب وخبها فلا يابى  
 بذلك ولا شيء عليه. ولو غطى رأسه بالطين وجب التعظية. وإن خب رأسه بالخنا  
 ولتده فعليه ذنبيان. فدية للتعظية وأخرى للطيب فإن دام على ذلك يوماً فعليه  
 دم. وأقل صدقة هكذا ذكر بعض النقطية. لأن في الطيب لا يشترط دام اليوم  
 والظاهر أنه المراد إلا أنهم سكتوا عنه لظهوره. وهذا إذا كان الخنا جامداً. وأما  
 إذا كان ما يباع فلا شيء عليه للتعظية لعدم حصولها. وفي جوامع الفقه وإن لم يلبس  
 فعليه دم. **والتلبيد** أن يأخذ شيئاً من الخيط والكم والصم يجعله في أصول الشعر  
 لينتليد انتهى. وتعظية وجه الرجل حرام كالمراة عندنا وبه قال مالك وأحمد في رواية  
 وفي الجوهرة وليس للمرأة أن تتنقب وتعظم وجهها فإن فعلت ذلك يوماً كاملاً فعليها  
 الدم. **فصل في الخفين** فإن لبسهما قبل القطع فدم يوماً أو ليلة  
 فعليه دم وفي الأقل من ذلك صدقة. وإن لبسهما بعد القطع فلا شيء عليه عندنا  
**وأعزب** الطبري والنووي والقاضي فيكون أعزب حنفية أنه إذا كان قادراً على  
 التعظين لا يجوز له لبس الخفين ولو غطى به أو غطى به خلاص المذهب. بل قال في  
 المطلب الفائق وهذه الرواية لبسها وجود في المذهب بل هي منتحلة انتهى. وفي  
 منسك الصرين جماعة وأن شاء فظم الخفين من الكعبين ولبسها ولا فدية عليه عند  
 الأربعة. وقد صرح ابن العزاق بلبس الخفين جازم مع وجود الثعلبين. وفي الكرماني  
 ولو وجد الثعلبين بعد لبس الخفين المقطوعين يجوز له لبسهما سنة طبع لك عندنا  
 وفي الفتح كمنهم أي المسايخ أطلقوا جواز لبسه ومنقضى النوانه فقيدها إذا لم يجد

سئل عن المرأة حرام ما حرجه  
 وحيا لها حرام ما حرجه  
 سئل عن المرأة حرام ما حرجه  
 وحيا لها حرام ما حرجه



**النوع الثاني في الطب** والطبيب ما ينطبق به ويكون له راحة  
 مستلذة ويخبر منه الطبيب كالمسك والكا في العنبر والغالية وهو المجموع  
 من هذه الاربعة. والثمة وهو يجمع من الثلاثة الاولى. والصندل والورد والورس  
 والزعفران والعصفر والحنا والخزعة والكادي والبان والبنفسج والياسمين  
 والزنابق وماء الورد والريحان والزعفران والبنفسج والياسمين والورد  
 والبنفسج والياسمين. وعن يمين يوسف القسط طبيب. وذكر في البداية القسط طبيب  
 مطلقا ولم يحله الى قول احد. وذكر في مسك الحامي ما معناه ان التوابل التي تفرق  
 ونحوه ليس بطيب. وذكر نحوه عن بن جماعة فقال في القربل وجهه انه طيب  
 انتهى. وكذا امرح بعض مشايخنا في الزنجبيل انه ليس بطيب. ولكن قهر الآتي  
 ذكره كل شيء من الطيب مما يقصد له عادة. واذ اخطط بالطعام ضار يتبع الطعام  
 وسقط حكمه كالزعفران والافاوية من الزنجبيل والدار صيني والقربل ونحو ذلك  
 ظاهر في ان هذه الاشياء طيبة فتأمل. **واما التطيب** فهو الصاق  
 الطيب ببدنه او عضومنه او ثوبه. فلو شتم الريحان والطيب لا يجب عليه شي وان كان  
 مكروبا لانه لم يوجد الا لصاق. وهذا التوريط بثوبه مسكا ونحوه يجب الجزاء ولو رطب  
 القود لم يجب لوجود الصاق في الاول دون الثاني والله سبحانه اعلم. **فصل**  
**واعلم** ان المحرم رجل كان او امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وازارته وادبه  
 وجميع ثيابه وفرائشه ومسه وشمة. فاذا تطيب المحرم فعليه الكفارة. ثم ان طيب عضوا  
 كاملا فان ادفع عليه دم. وذلك كالراس والحيية والشارب والبدن والفخذ والساق والعنق  
 وبالشبه ذلك. وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة في العيص وهو المذكور في الاصل وشارك  
 المنون وهو خنثى صاحب الهذاية والكاف في الجمع وغيرهم. ومعه صاحب البدائع وغير  
 في المشتق اذ اطي ربح العضو فعليه دم وان كان ذرويه صدقة. وقال محمد في اقل من  
 العضو يجب بقدره من الدمة. يبيح اذا كان نصف عضو فغنية نصف الشاة او ربعه  
 في بعضها. وحكي اكثر ما في شرح الطحاوي من ان لم يحرم لم يحل له احدى. واذا استعمال  
 طيبا كثيرا فعليه دم وان كان قليلا صدقة. **واختلف المشايخ** في الفاصل بين  
 القليل والكثير كما اختلف في طيب العضو وبعضه. فقليل الكثير كالعضو اكمل  
 الكثير كالراس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذاضه همام عن محمد بن  
 بعضه. فقليل الكثير العضو الكبير والقليل ما دونه. وقال في المحيط وقد ربح العضو الكبير  
 احترار العين حتى لو اكل الخلل لا يجب الدمة لانها لا تبلغ ربح عضو. فعليه هذا ان طيب ربح الساة  
 يلزمه دم وفي الاقل منه صدقة. والفقهاء اوجبوا لحدود ان اعتبروا الكثرة والقلة في نفس الطيب

لا في العضو فقال ان كان الطيب في نفسه كثير ايجب يستكثر الناظر ككثير من ماء الورد وفي  
 منها الغالية. وفي المسك فلهما يستكثر الناس يكون كثيرا وكف من ماء الورد فيكون قليلا. وفي  
 المحيط والكل قول اشهر انتهى. والعصان كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطيب  
 وان كان الصيب كثيرا فالعبرة بالطيب لا بالعضو قاله شيخ الاسلام وغيره في فيقا  
 بين الاقوال. قال في الغنم واما اعتبار الحد وان في القلة والكثرة في نفسه  
 والتميز هو التوفيق. فلو طيب بالقليل عضو كاملا فعليه دم وان قل صدقة. ولو  
 طيب بالكثير اقل من عضو او اكثر فعليه دم. **وهنا ايضا** يحتاج الى الفرق بين الكثير  
 والقليل. ففي الفقه الكثير ككثير من ماء ورد وكثير من الغالية. وفي المسك ما يستكثر الناس  
 وفتر الفارس ما كثيرا من المسك بالكف وكذا فتره في المحيط. وفي الكواثر ان من طيبا  
 باصبعه فاما ما طيبا عليه دم. وفيها عن يمين يوسف ان طيب شارب كله او بقدره من تحت  
 اوراسه فعليه دم. وان طيب بعض شارب او بقدره من تحت صدقة. قال في  
 الفتح وما في التواد عن يمين يوسف فترج على ما في المنتقى. وفي البحر الاخر ولو طيبا فلق  
 به مقدار عضو كامل وجب الدمة وان كان اقل صدقة. وفي الكافي لما ذكر الذي ج كلام  
 محمد ان من طيبا فلق به فعليه دم. وفي المبسوط استلم الكف واصاب يده او فقه خلو ف  
 كبر فضله دم. وان كان قليلا صدقة. ولو طيب جميع اعضائه في مجلس واحد فعليه دم واحد  
 وان كان في مجلسين فكل طيب كفارة كقول الاول ولا عندهما. وقال محمد عليه كفارة واحدة  
 مالم يكن الاولى. ولو طيب مواضع متفرقة من كل عضو مجزئا فلكل جزء عضو كاملا  
 فعليه دم والاف صدقة. **فصل** وان اكل الخلل بكل فيه طيب فعليه صدقة  
 الا ان يكون كثيرا فعليه دم. كما في المبسوط وجامع الفتاوى قال في الفتح بقيد نفسه  
 المراد بفعله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب الخاطئ فلا يلزم  
 بمره واحدة وان كان الطيب كثيرا في الخلل. **فصل** في الاستبراء في شرح الطحاوي وصاحب  
 الخزانة وغيرهما الكثرة بالمرارة فان فعل ذلك هو ان عضله دم. وهو المروي عن محمد. وفي  
 في الفتح ناقلا عن المبسوط فيما اذا اكل الخلل بكل فيه طيب مرة او مرتين عليه الدمة في قولنا  
 حنيفة. وتفسيره بقوله عن يمين حنيفة يشترط خلاف. قال في الفتح كذا في الكافي لما حكم  
 فان كان فيه طيبا في الخلل ففنه صدقة الا ان يكون ذلك مرارا كثيرا فعليه دم. ولم  
 يترك فيه خلافا وان كان حكاه ظاهرا كما هو عادة محمد. الله الا ان يحرم من الخلل ما دون  
 الثلاث فما يبعد تنصيصه على مرة ومرتين. وما في الكافي المراد اكثر من اثني. واخلق  
 في الحاوي فقال ولو اكل الخلل بكل فطبت مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان كثيرا فعليه دم  
 لان الطيلة اغلب الخلل فلا فرق بين استعماله على طريق الذراعي او التطيب فصرح عن محمد





لعدم لزوم الدم في المرء او المرتين وعليه مشير الكرماني في منسكه فقال وان كان فيه  
طيب فغلبه صدقة وان كان فضل اكثر مرة او من ينسكه للحياة وان كان ذلك مرارا كثيرة فغلبه  
**در هذا او اما قلنا** من الحجة من انه اذا اكل قليل لا يجب الدم لاننا لا نبلغ  
مع عضو يوم ان لا يجب الدم بحال سواء اكل مرة او مرارا على ذلك القليل وهو خلاف الصريح  
والصحيح واذا اكل قليل ليس فيه طيب فلا يوجب ولا يوجب عليه **فصل** ولو اكل  
طيبا كثيرا لم يوجب بل يترك ما كثر فيه طيبا قاله غير واحد من مشايخ المذهب يجب الدم عند  
اي حصة وان اكل قليلا لم يوجب بل يترك ذلك فغلبه الصدقة وعندي يوسف ومحمد  
لا يجب شيئا اكل الطيب بقل او كثر كذا في الكافي والجمع وغيرهما وذكر الزبير في فوطا يجب  
الصدقة اذا اكل كثيرا ثم ذكر في الكافي في القليل صدقة مطلقا عندنا بحسبنا وقال  
في الجمع وفي قليله صدقة بتقدمه **قال** صاحب مجي ان الترق بثلث فيه بلزومه صدقة  
تبلغ ثلث الدم او نصفه فصدقة تبلغ نصفه انتهى ولا يخفى ان المقدرا بالدم انما هو فاع  
محمدي في الاجرة **واما** في ظاهر المذهب فالمراد من الصدقة نصف صاع **ثم الاكل**  
ان ياكله كاملا او اما اذا اخطه بطعام فذ طبعه كان غفرا ولا فائدة من الرخيل والداوي  
فلا يوجب عليه بالانفاق سواء استه النار ولا وفي الحيط كل شيء من الطيب مما يفسد ككله عادة  
اذا اخطه بالطعام صارت بالظن وسقط حكمه **قال** في المطب من خل فيه الا فائدة كالقيل  
والرخيل والدار صيف ونحوه كذا انتهى وهذا الذي ذكرنا من قبل انه يوجب ان هذه الا  
طيب وان خلطه بما ياكل به لا يوجب عليه غيره فان كانت رايحة موجودة كره ولا يوجب له اذا  
كان مغلوبا فانه كالمستعمل اما اذا كان غلبا فهو كالزعرور الخالص لان اعتبار الغالب  
معما عكس الاصول المعقول فيجب الجواز ان لم يظهر رايحة **قال** ابن امير الحاج ولم ارهم  
فقرحوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير في هذا كما في مسألة اكل الطيب  
وحده وانه باثباته كغيره فيقال ان كان الطيب اكله او كثر منه او شرب كثيرا فصدقة والا  
فلا يوجب عليه غير ما ذكره ان وجد به منه **ثم ينبغي** ان يقال ما الفرق بين القليل  
والكثير في هذا المذهب لانه لكل كثيرا بعدد الفرق العدل الذي لا يشوبه شدة وتوثير  
والقليل ما عداه والله اعلم انتهى ولو خلطه بمشروب وهو غالب فغلبه الدم وان كان  
مغلوبا فصدقة الا ان يشرب مرارا فذكر في الفقه وغيره وفي الطر بلقي وغيره وليس  
شرب واحد فيه طيبا ككله وان فيه طيب لان من الطيب من يفسد شره فاذا اخطه بمشروب  
لم يصرفه بمشروب منه الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط بالما في الرضاع  
انتهى **وحاصل هذا الفرق** بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام  
اذا كان الطيب مغلوبا في المشروب وان كان مغلوبا والطيب مغلوبا في الصدقة وفي الطعام

ان كان غلبا

ان كان غالبا والطيب مغلوبا لا يجب شيء وان كانت الغلبة للطيب فلا فرق بينهما **قال**  
ابن امير الحاج وبماذا انعتبر الغلبة فيها لم ارهم فغلبوا الملك وظهروا انهم ان وجد من  
المخلط رايحة الطيب كما قبل الخلط وحسن الذوق السليم بطعم فيه حشا ظاهرا او غائبا  
والا فهو مغلوب لان المناط كثرة الاجزاء **قال** في ان يلوغوا كل زعفران مخلوطا بطعام  
او طيبا اخر ولم يفسد النار بلزومه دم وان مسته فلا يوجب عليه لانه صار مستهلكا ولم يبق  
بالغلبة في لزوم الدم فحصل على المقيد والافحاح لما مر في الفقه **وقد** قالوا فيما لو جعل  
الزعفران في المخلط ان كان الزعفران غالبا فغلبه الكفارة وان كان الطيب غالبا فلا يوجب عليه  
وفي المنتقى اذا غسل الخمر يديه باشتان فيه طيب فان كان اذا نظرت اليه قال هذا  
اشتان فغلبه صدقة وان قالوا هذا الطيب فغلبه دم انتهى **والضابط** فيه  
ان خلط الطيب بغيره على وجه تام ان يخلط بطعام على وجهه في هذه الصورة لاحكم  
للطيب سواء كان غالبا او مغلوبا **واما** ان يخلط بما كثر غير مطبوخ فغلبه الحكم للغلبة  
ان غلب الطيب وحل الدم ولا يوجب عليه **واما** ان يخلط بمشروب وفيه الحكم للطيب  
سواء غلبه او لا غيرانه في غلبة الطيب يجب الدم وفي غلبة غيره يجب الصدقة **واما** ان  
يخلط بايستعمل في البدن كالاشنان فحكمه مثل حكم خلطه بمشروب **فصل** ولو تناول  
بالطيب او يدق اقبله طيبا والتحق على جرحه تصدق الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم  
وبما دام الجرح باقيا فغلبه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء وكذا اذا جرحه مرة  
اخرى قبل ان تجمد الاولى فداها واحدا مع الاولى يكفيه كفارة واحدة ما لم يجمد الاولى  
فان يجمد الاولى ثم داوى الثانية فغلبه كفارة واحدة كذا في الاولى ولا عندنا وعند محمد واحق  
ما لم يجمد الاولى **فصل** وهل يشترط بقا الطيب عليه زمانا لوجوب الجواز او لا  
ففي المنتقى ابراهيم عن محمد الاصاب الجرح طيبا فغلبه دم قلنا وان اغتسل من ساعته قال  
وان اغتسل من ساعته **وفي** ههنا عن محمد خلوق البيت او الغرادر الاصاب ثوبا لم يوجب  
نحوه ولا يوجب عليه وان كان كثيرا وان اصاب جسده منه كثر فغلبه الدم **قال** في الفقه  
يوجب التردد انتهى **قلت** بل هذا يفرق بين الثوب والجسد فشرط في الثوب بقاؤه  
لا في الجسد **وتحقيق** ذلك ما في جوامع الفقه ولو اصاب يده من طيب الكعبة فغسل من  
ساعته فغلبه دم وينبغي ان يامر غيرة فيغسله بخلاف ما اذا اغتسل من ثوبه **وكذا** ابدل  
طوبى كذا ما ساق في الفصل الا في غير انه ذكر في الجواز اخر فيما اذا اصاب بالخطا فدام  
يوما فغلبه دم ولا فصدقة لما ساق في وان زال الطيب بصب الماء انتهى **فصل**  
ذكر في الجواز اذا كان في ثوبه شربة شربة فغلبه دم او اظم نصف صاع وان كان اقل من يوم  
تقبضه **قال** في الفقه ينفذ التقبض على ان الشربة في الشربة اقل في القليل على تقدير

والثوب



الطبيب في الثوب بالزمان وسيا في بعض ذلك في الدهن عن الفارسي وفي خرازم الاكل والولوا  
 وغيرهما ولو لم يصبوا بعضا وورس او زعفران مشعرا يوما وليلة او اكثر فله دم  
 في الطير وان كان اقل من يوم فصدقة واليه اشار في البسوط ولو غلق بئره شيء كثير من خلق البيت  
 عليه دم اشئ هو ان كان قليلا فصدقة ولو دخل بيتا فزجر فيه وطال مكثه بالبيت فله  
 شيء راحته بسيرة فلا شيء عليه كذا في البدائع وقد باليسر ولم يقيد به في الفتاوى الجبر  
 الزاخر ولو جرحه فله دم كثر فله دم او قليل فصدقة وانه لم يعلق في قتله عليه  
**وان كان المرجح** في الفرق بين القليل والكثير المعروف ان كان والا فبيع عند المتلقي  
 وفي المرحنان وان استحق بغيره فله دم وان كان يسيرا اتم ولو جرحه بابه  
 قبل الاحرام لم يجره وبسها لا شيء عليه **فصل** وان ربط مسك او كافور او  
 غيره او طرف ازارق لرمته القدية كان ربط العود ولا شيء عليه وان وجد راحته كذا  
 في البحر الزاخر وغيره وفي بعض المناسك اذا ربط مسك كثر في طرف ازارق لرمته دم كما  
 اذا اكل طبيا كثيرا فله صدقة وفي كتاب رجة الامه وفي خلافا لائمة واستعان  
 الطبيب والنياب والبدن حر امره **فصل** في ابي حنيفة يوجب جعل المسك مستمرا على  
 ظاهره دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الاصحاب فلا يفتد عليه **فصل**  
 ولا بأس بسم الطبيب الذي يطيب به قبل احرامه ببقائه عليه ولو انتقل من مكان الى مكان  
 من بدنه لاجر عليه اتفاقا اما الخلاف فيما اذا انطبت بعد الاحرام وكفر ثم بقي عليه الطبيب  
 فله دم من قبله بالبقاء جزا ومنهم من قال عليه والرواية ثمانية في الميتة هشام  
 عن حماد امتى طبيا كثيرا فان اراق دما لم يتركه عليه لتركه دم اخر فلا يشبه هذا  
 الذي ينظف قبل ان يجره ثم احرم وترك الطبيب **فصل** في الحنا ولو خضب راسه بها  
 فله دم وهذا اذا كان ما يباع وان كان خينا فله راس فله دم وان خضب راسه بدمه فله  
 وان لم يصب بالنعطة اذ ادم يوما اولية على جميع راسه او بعد ولا فصدقة ثم ذكر  
 في الاصل وجع بين الراس والحية في اجاب الدم فقال راسه وحية وافر الراس في الجامع  
 الصغير على ان كل واحد منهما مقصور بالدم قالوا ولو اوفى حية في الفم لم يجره ولو  
 خضبت الحية بدمها لم يجره ثم ذكر وان كان قليلا فصدقة **واعلم** انه ذكر في البحر الزاخر وجو  
 الدم بخصاب فقيدها اذ ادم عليه يوما كاملا ولو كان اقل فصدقة وهو مخالف لما قدما  
 فانه لا يشترط بقاء الطبيب زمانا في الجسد غير الثوب وهذا اطلاق وجوب في اكثر الكتب  
 بلا تقدير زمان فتأمل وفي الجندی اذا خضبت امرأة كعنها بالحنا وهي محرمة وجب عليها دم  
 وهذا يدل على ان الدم عضو كامل لانه اوجب في تطيبه الدم كذا في شرح القسود  
**فصل في الوضوء** وهو بركته السنن وكسها وهو الاصح ثبت يصح بغيره ولو

في  
كان يومه او

على نوعين وهو ورق النبل ولو خضب راسه بالوسمة لاشئ عليه لانه ليست بطيب ومن  
 ابو حنيفة ان عليه صدقة رواها الحسن عنه وفي قاصحان من في حنيفة عليه الدم في  
 والوسمة ليست بطيب وعن في حنيفة ان عليه صدقة وعن في يوسف عليه دم لا لاجل الطبيب  
 بل للنعطة الراس بها قالوا وهذا صحيح فيمن ان لا يكون فيه خلاف لاجل النعطة موجبة لاد  
 بالانفاق وهذا اذا كانت متباعدة وان كانت مائة لا شيء عليه ثم لا يخفى ان ذلك اذا ادم  
 يوما اولية على جميع راسه او بدنه وعن في يوسف الوضوء بغير الحنا وفي البدائع  
 بخراطة الاكل ان خاف ان يقتل او ياب الراس يصدق بشئ وفي الميسرة عن حماد اذا خضب  
 بالوسمة فله دم في قاصحان في حنيفة وفي قول في يوسف عليه طعام وفي الميسرة  
 اذا خضب راسه فله دم لا للخصاب ولكن للنعطة الراس به وهذا هو الصحيح وان خضب  
 لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب لم يجره انتهى **فصل في**  
**الخطي** ولو غسل راسه بالخطي فله دم عند ابو حنيفة وفي الاصل فله دم اذا لم يجره  
 وشرجه والبدائع وشرح الكثر والنفق والعناية والجر الزاخر وغيره **فصل** في الخطي  
 العراقي له راحة وتوفيها في الخطي السامي ولا يجره **فصل** في الخلاف في العراقي كذا في البدائع  
 والنفق وغيره **فصل** في راد ابن فشته في شرح الجمع وقال لا شيء باستعمال غيره اتفاقا ليعينه في غير  
 العراقي **فصل** في الطر بلسم بيا على وجه الخلاف فيصا الدم في الخطي العراقي بالاتفاق ودمان  
 ان لبد راسه وحصله النعطة وعلى الخلاف فيصا الدم في الخطي بالاتفاق انتهى قوله تعالى  
 عدم الخلاف فيصا الدم في العراقي بالاتفاق يقتضي ان يجب الصدقة في السامي ايضا بالاتفاق  
 وعن في يوسف لا شيء في الخطي واقله العود وغيره اذا اغتسل به بعد الراس  
 ايج له حلق راسه وقد مر في عن اي يوسف ايضا عليه ومان للتطهير والتغليظ **فصل** في مقتضى  
 كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام ومأخذه **فصل** في غسل بائسان فيه طيب  
 فان كان من راسه سماء اشنا فله الصدقة وان سماء طبيا فله الدم كذا في قاصحان  
 خان **فصل** في غسل راسه بالكحل والصابون والسدر ويحرم لا شيء عليه بالاجماع مرجح به الاجماع  
 وغيره وما في مناسك الجماعة من الحنفية اذا غسل راسه او لحية بالخطي او السدر فله  
 دم ليس بصحيح في السدر **فصل في الدهن** ولو ادم من بدهن طيب كدم  
 البنفسج والورد والزنابق وهو الياسمين والبان والمخزومي وسائر الادهان التي فيها الطبيب  
 عضو كاملا فله دم بالاتفاق هكذا اقيده بالعضو كاملا في البدائع وذكر بعضهم الكثرة  
 بان ادم من كبريا ولم يقيده بشئ وفي شرح النقاية للرجندي واكثر ما يستكره الناطق  
 ان يدم في النواذر ولو ادم من راسه او بدنه او راسه فله دم **فصل** في غسل راسه  
 البوع في الطيب والصحيح خلافها كحمره ولو ادم من زيت او حل وهو الشبج او من السهم غير

تقوله

يقدر



طبيب واكثر منه فعلية دمر عند اى حنيفة وصدقة عندها **وفي شرح الجامع وروى**  
**ابن الهيثم** عن ابي حنيفة مثل ان لها اتمية وهذا الخلاف في اذ كانا لصين عن الطبيب غير  
 مطبوعين **اما** الطبيب منه وهو ما اتفق فيه الا ان كان كالتورج ويحب باستعماله الدم  
 النقا **وكذا** اذا كان الرية مطبوعا فنه الدم بالانفاق **واذا** استعمله اذا استكثر  
 منه وان استعمل منه فعلية صدقة اتقا **ثم هذا** اذا استعمله على وجه الطبيب  
 فان استعمله على وجه التداوى فلا يفي عليه بالاجماع **وقال** كل الرية الحاصل والحل في الرية  
 او دوى بهما متقوف رجليه او جرحه او قطر في اذنيه او استعمله في كفا رية عليه **ولو**  
 ادهن لسين او شحم او كته او كل شياء من ذلك فلا يفي عليه **وفي الاما** في ولا يشبه البنفسج  
 والخيري والرنج **وفي الجوز** اخر لو اكل الرية لا يفي عليه ولا يجوز ان ينطبع به فان لم يفي  
 باستعماله شي لزم منه صدقة اتمية **ولا فرق** بين الشعر والجسد في وجوب الجوز بالدهن  
 عندنا وذكر الفارسي ولا يدهن الطور من راسه ولحيته ولو ادهن من ساقه بنيت او شحم بالاس  
 وقيل يمتنع الدهن في الثوب ذكر الفارسي ولو ادهن في ان ارفه طبيب او ادهن في وجهه راحة  
 قدر شرب في شرب فذلك ساعة اطعم نصف صاع من تروان كان اقل قبضة الا اذا دام بها  
 نصف صاع وفي الكثير الفاضل دمر اذا كان يوما فجعل الدهن في الثوب كالطبيب **ثم اذا** اراد  
 بالدهن الطبيب من ضيق لانه طبيب **واما** غير الطبيب فبعد لا ارتفاق فيه بل هو ملوث تامل  
**فصل** في الاكل ان الاشياء التي تستعمل في البدن ثلاثة انواع نوع هو طبيب  
 محض كالمسك والخوخ ويجب به الكفاية على اى وجه استعمله تداويا او غيره **ونوع** ليس  
 بطبيب بنفسه ولكن اصل الطبيب يستعمل على وجه الطبيب وعلى وجه الادام كالزيت والشرج  
 فان استعمل استعمال الادمان يعينه له حكم الطبيب **وان** استعمل فيما كاول وشقاق رجل  
 لا يعطى له حكم الطبيب **ومعنى** قولنا اصل الطبيب انه يلقى فيه الا ان كان كالتورج والبنفسج فيغير  
 نفسه طبيا **ونوع** ليس بطبيب في نفسه ولا فيه مع هذا الطبيب ولا يصير طبيا بوجه كالشحم  
 ولا يجب به شيء اصلا سواء اكله او ادهنه او دوى به **فصل** في لافقة في الطبيب  
 بين الرجل والمرأة والعامة والناس والطايع والمكروه **ولا اعتبار** بقصدته ومعدته ولا بما  
 فعل بنفسه او فعل به غيره وهو يعلم **اولا** ولو طبيب لعذر يمتنع في الكفارات الثلاث ويغير عذر  
 لا يفتخر **وثوب** المحرم محرما او حلالا لا يستعمل الفاعل كما لو البسه الخطوان الله حرام اعلموا  
**والنوع الثالث في الخلق وان لة الشعر والشعث والتفت**  
**وقلم الاظفار** واذا خلق ريع راسه او ريع لحيته فصاعدا فعلية دمر وان كان اقل من  
 التبع صدقة **قال** في البدن كذا ذكر في ظاهر الرواية ولم يذكر الاختلاف **وفي الفقه** شرح الهداية  
 وساد كراي في الهداية من ان في خلق ريع الراس واللحية دما من غير خلاف موافق لعلمة الكتب وهو الصحيح

وله

يعطى

في الخط

في المحيط والجامع الجوزى واخاوه صاحب الهداية والكا في غيرها **وهذا** في الطحاوي في مختصره فيقول  
 في يوسف ومحمد لا يجب اى الدم ما لم يخلق اكثر راسه **ونسب** الفقهوى والتمتاشي ذلك الى  
 قول ابو يوسف خاصة **وقال** لا يصدق مهادا خلق عشم يجب وكذا ذكر في المحيط ومثل والمهوى  
 عن محمد انه مع الحنيفة **وفي جامع** خمس الامة الشريفة في كفاية خاف وشرح الطحاوي ان على قوما  
 في الجعير الدم وفي الاقل منه الطعام **والحاصل** ان ما من محمد اربع روايات وعنايد  
 يوسف ثلاث وعن الامام واحدة فتفكر في المطالب للمعاقب واليه قول ابي حنيفة **وهو**  
 المحيط محرم اصله على راسه شعر اقل من ريعه مطلقه فعلية صدقة **فان** بلغ شعرو ريع شعر راسه كان  
 باقيا فعلية دمر **قال** في الفقه وعلى هذا الوجه مثله حين بلغت لحيته الغاية في الحقيقة يعني ان كان  
 عليه قدر ريع شعرها ولو كانت شعرها كاملا فعلية دمر **لخر** ولو خلق راسه ولحيته وابطيه وكل  
 بدنه في مجلس واحد فعلية دمر **واحدة** وان اختلفت الجلسا لم يوجب جناية في راسه وعنه  
 محمد ومحمد واحد لما لم يكن الاول **وفي شرح** الجامع ان خلق الراس وليس المحيط في مجلس بل راسه دما  
 اتمية **وفي** البذل اربع واجمعوا على ان لو قلم خمسة اظافر من يد واحدة او رجل واحدة وحلق ريع  
 راسه وطبت عصفوا فاحدا ان عليه كل جسد دما على حدة سواء كان في مجلس او مجلسا مختلفا  
 اتمية **وفي** الحواوي عن المستنقعي عن محمد بن كان به اذ من راسه خلق ثم شعث بطنه او طوله في  
 مقامه كمن غير ضرورة **قال** عليه للضرورة اى الكفاية شأ عليه لعذر الضرورة وقدر مستقل  
 ولا يدخل الضرورة في غيرها اتمية **ولو** خلق في مجلس ريع راسه وفي اخر ريع راسه اتمية في اتمية  
 مجلس بل راسه دمر واحدا اتقا كما لم يكفر للاقول **قال** في الفقه ومفسك الفارسي وغيرهما ان  
 اشار في الكفاية في شرح الكثر **وفي الجوز** اخر فدم واحد بالاجماع **ويخالفه** ما ذكر الجوزي في  
 حاشيته على الهداية اذا خلق ريع الراس خلق ثلاثة ارباعه في ان زمان منفردة يجب عليه الامة  
 دما لان حاق كل ريع جناية موجبة لوجوب الدم فاذا اختلف زمان وجودها تزلزلكه قوله  
 اختلاف المكان في تلاوة اية السجدة فلا يندخل اتمية **الا** ان يقال ان المراد بالارباع  
 الايام لا الجلسا المنفردة في يوم واحد فله وجه بدفع المخالفة لانه بعد ان يقال ان من  
 خلق ريع راسه في شهر ريع راسه في شهر وهكذا ان يمتد الجوز **والحاصل** ان الامر  
 محتمل وعلى القول بوجوب واحد الجوز اتمية في اربعة عبالس وعليه الاكثر لان المروى على الا  
 الثلاثة وهذا معنى قولنا اتقا يعينه به الامام بن محمد **وفي** الاسرار واذا خلق الرية لمعة  
 لمعة منفردة فعلية دمر ويجمع الفقرة في الخلق كما كان الطبيب **واعلم** انه ذكر قاضي خان ولا  
 يخلق المحرم راسه فان خلق كان عليه الدم خلق في الحرم وفي غيره في قول ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف في غير الحرم لا يفي عليه **وفي** خلق اللحية او شعرها او غيرها فكذا اوضح في  
 علة الخ منة وموجبها اصله عيب قد يبرو ويختلف الا ان ياتى **فصل** في ان احد

وحية للدم

عنه



بعض الساق أو الصدر والساعد بخلاف الصدقة ولا يجب عليه الدم إلا أن يحلق الجميع وكذلك  
هنا لا يجب الدم إلا أن يحلق جميع العنق انتهى واستفد منه أن في حلق جميع العنق يجب  
الدم والخلاف فيما إذا كان حلقها بالحجامة. وأما أن كان لغزها فيه الصدقة اتفاقا إلا أن كان  
فلا يرجع الرقبة ضيه ما روى على الخلاف. ويدل عليه ما في الكثر وقال عليه صدقة لأنه قليل فلا  
يوجب الدم كما إذا حلقه لغز بالحجامة. ولا بصحيفة أن حلقه لمن يحق بمقصود وهو ما اعتبر بخلاف  
الحلق لغزها **فصل** ولو حلق الأبطين واحدهما أو تنقلا وطى بورة فعليه الدم وكذا  
في المتن قال في العنق المعروف هذا الاطلاق في فتاوى قاضي خان في الأبطان كان  
كثير الشعر فيعتبر فيه الربع لوجوب الدم والآ فالأكثرة وفي شرح الجامع لقاضي خان وإن  
حلق الأبطين واحدهما فعليه دم بالاتفاق. وفي شرح الكثر لو حلق أكثر من واحد لوجب  
عليه إلا الصدقة بخلاف الرأس والحنية. وفي الحديث إذا شفت ثلث شعر بطنه ولو كثرت الشعر  
فعليه دم كما إذا شفت أكثر وهو قليل الشعر. وفي المحيط والبدائع ولو تنق من واحد الأبطين  
أكثر فعليه صدقة ولا يجب دم **فصل** قال أبو يوسف وبطلان الحلق تنقض كمالا  
فعليه دم وإن كان أقل من ذلك قطعاً. يريد بذلك الصدر والساق وكذا العانة وما أشبه  
ذلك دون الحنية والرأس لأن الربع منهما يتوهم من الكل وفي هذه الأعضاء لا ينقضها ما  
**ثم قولها** بيان للمذهب لأن إباحة نخلها في ذلك بل إباحة ما ذكر لأن الرواية  
محمولة عنهما. ثم التفسير بالصدر والساق اختيارا في الإسلام وصاحب الهداية والكل في  
وكثير من المشايخ. وفي المبسوط من حلق عضو بمقصود إباحة الحلق فعليه دم وإن حلق  
ما ليس بمقصود بصدقة. ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما لم يقصود  
حلق الرأس والأبطين. ومثله في البدائع فإنه ذكر الصدر والساق والساعد ثم قال لا يجب  
بجملتها دم بصدقة. ونحوه ذكر التمر تاشي. وفي العنق فالحنى يجب في كل منهما أعلا الساق والصد  
للصدقة. وفي الحنية وما في المبسوط هو الأصح. وفي شرح الثغابة للبرجدي وفي المحصر  
ما يشعر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق. وقد مرح بذلك  
في الخزانة أيضا انتهى **والذي** في عامة الكتب وجوب الدم فيها بل كلام أبي الليث المتقدم  
يشير إلى أنه يجب في جميعها الدم بالاتفاق هذا وأما العانة فنقض مقصود صرح به قاضي  
خان في شرح الجامع وصاحب الاختيار وإن بلغت والطر البسي والشمي والله أشار في الكافي  
والبدائع وشرح المجموع والعنق. وفي منسك الغاري فيمنعه فيه الدم. وفي الخزانة أن في حلق  
العانة الدم أن كان الشعر كثيرا انتهى وجعل في شرح النفاية للشهني الركبة مثل العانة  
**فصل** العلم أن حكم التقصير هل هو حكم الحلق في وجوب الدم به أم لا ففي الكفا  
وذكر في الكافي وفي أدابه المفتين أن المرأة لو قصرت مقدار غلة من أحد جانبي رأسها وذلك

لا بد  
من شارب أو أخذه كله أو خلقه فعليه طعام حكومة **عل** **وتفسيره** أنه ينظر إلى  
الماخوذ كم يكون من ربع اللبنة فيجب عليه بحسابه من الطعام حتى إذا أخذ منه نصف  
من اللبنة يجب عليه ربع الدرهم وهكذا هذا اختيار صاحب الهداية ولكافي والبدائع ومن تنبهم  
قال الجرجاني هذا على قول محمد فإنه يعتبر الإجزاء بأجزاء الدم وأبو حنيفة لم يعتبر ذلك بل يقول  
في مثل ذلك بالصدقة **أشبه** وقد صرح في المبسوط وقال في الحاشي بالصدقة في هذه المسألة  
ولا يجزئ أن الصدقة مقدرة بنصف صاع إلا فيما يستثنى **ف** وقد نص في موضعين عليه ههنا أيضا  
وقال أن أحسن من شارب يطعم مسكينا **ف** وفي الحاشي في خلق الشعر صدقة **ف** وفي الهداية وغيرها  
نفرع على قول محمد وما في المبسوط وغيره من ترجيح على ظاهر المذهب **ف** وفي الفقه ثم على تقدير الترجيح  
على قول محمد في الواجب أن ينظر إلى نسبة المأخوذ من ربع اللبنة معتبرا معها الشارب كما يفيد  
ما في المبسوط من كون الشارب طرفا من اللبنة هو معها عضو واحد لا أنه ينسب إلى ربع  
اللبنة غير معتبرا لشارب معها **فصل** هذا العاجب ربع قيمة الشاة إذا بلغ المأخوذ من الشارب  
ربع المجموع من اللبنة مع الشارب لا دونه **أشبه** ولكن إذا لم يقدّر بأن ينظر كم يكون الشارب من  
اللبنة بأي ما ذكر في الفقه يدل عليه جعل بعضهم له عضوا كاملا فأوجب حلقه الدرهم كإساق **ف** ثم  
هذا في الواحد **ف** أما الخلق فاختلّفوا فيه **ف** في المبسوط ولم يذكر في الكتاب ما إذا خلق شارب  
وأعاد ذكر إذا أخذ من شارب فعليه الصدقة **ف** في أصحابنا من يقول إذا خلق شارب يلزمه الدرهم  
عليه الرغبة في غيره **ف** وجعله بعضهم مروتا غير خفيفة **ف** ثم لا يملك لأية الشربي والصح **أنه**  
لا يلزمه الدرهم لأن الشارب دون الربع من اللبنة فكيفه الصدقة في خلقه **فصل**  
ولو خلق الرقبة كلها فعليه درهم بالافتقار أو بعضها فصدقة **ف** وفي الطرابلسي جعل الأكثر لكل  
وله يسير كلام البدائع **ف** وفي شرح الجامع لقاضي خان ولو خلق الرقبة كلها يلزمه الدرهم  
فوقه **ف** إذا خلق قدرا لربع **ف** وفي الحاشي وأن خلق ربع رقبة فعليه درهم **ف** ذكر في شرح الكنت  
وغيره بعد ذكر الرقبة واللايط والمحاجم أن خلق واحد من هذه الأشياء يجعل لدم عليه وأن  
خلق بعضها أحدها يجب الصدقة **ف** ثم الربع من هذه الأعضاء لا يعتبره الكل لأن العادة  
لم تجز في هذه الأعضاء بالافتقار على البعض فلا يكون خلق البعض رتقا كاملا خلق ولو خلق  
أكثر أحاديثه لا تجب عليه إلا الصدقة **ف** وفي شرح النقاية لا عاوجب الدم بمخلق ربع الرقبة  
وربع اللبنة ولم يجب في غيرها **أشبه** والناصية كالرقبة **فصل** وأخلق موضع  
الحاجم قبل وهما صفتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة فعليه درهم عند أبي حنيفة وعند  
صدقة لأن موضع الحجة خلق مقصود **ف** فإن الجملة عادة مستعملة للعرب وأكثرهم غير خلق  
رؤسهم فصارت كاللايط والعاية **ف** وفي شرح الجامع الصغير لما لئ في تقليل قولها أن الغالب  
في شعر العنق أن يكون قليلا فصارت حكمه حكم الساق والساعد والقدم **ف** ثم انفق أن لو خلق

الشارب

١٠



يلغ النصف او دونه اجزاها **وعلى** فبا قول لان خلق ربع الراس ونقصير ربع مثل خلق جميع  
الرأس في وجوب الدم فكذلك حصول النقص **انتهى** ونحوه هذا ما في الكفاية شرح الهداية  
عند قوله اذا اهل بالبحر الثاني يوم الضر عليه دم فخر او لم يضر عند **وقال** ان لم يضر  
فلا شيء عليه **فقال** الشارح اراد بالنقص المخلق لان النقص لا يوجب الدم فتأمل  
**فصل** قال محمد ولو سقط من راس المحرم او لحيته ثلاث شعرات فعليه كف من طعامه  
وفي العنق وفي مناسك الغارسي من قوله وما سقط من شعرات راسه ولحيته عند الوضوء  
كف من طعامه عند محمد **وهو** خلاف ما في فتاوى كذا **وان** تنقص من راسه او لحيته او لحيته  
شعرات ففي كل شعرة كف من طعامه **الا** ان يزيد على ثلاث شعرات فانه بلغ عشر ان مـ  
دمه وكذا اذا خرق فخرق ذلك **غير صحيح** لما علمت من ان الغدر الذي يجب فيه الدم هو  
الربع من كل منهما انتهى **وفي** الحواشي عن الشيخ عن محمد وان كان الساقط مقدار النصف  
من شعر الراس والحيه فعليه دم انتهى **واستغنى** عنه ان ما ذكر في فخر خاتون بقول  
محمد فافهم **وبدل** عليه ما في المحيط عن محمد اذا سقط من الراس والحيه عند الوضوء عند  
شعران لزمه **دم** وفي خزانة الاكل في فضلة نصف صاع **والخضلة** بالنقص الشعر  
المجتمع او القليلة منه **وفي** المحيط اذا خرب العبد المحرم فخرق بعض شعراته في  
التور فعليه اذا اعتق صدقة وان اطلق من غير اذى فعليه دم **واذا** اعتق **وفي** جوامع  
الفقه وان خرب فخرق بعض شعرة بتصدق **وفي** قاضيان وان اخذ المحرم من شاربه او من  
راسه او من لحيته فانتزعت منها شعر يطعم سكيناً **وفي** البدايع ولو اخذ شيئاً من راسه او  
لحيته ولم يمس شيئاً من ذلك فانتزعت منه شعرة او شعرتان فعليه صدقة **وكذا** اذا خرب ثلثي  
وقيل لو لم يمس لحيته فوفقت منها شعرة او شعرتان بتصدق بتمرة او تمرتين **وفي** منسك  
السروجي وابن امير الحاج نبتت شعرة في عينه لا يجب بازالها فدية كالرمال عليه  
صيد فقتله **وفي** منسك الفارسي ان يلبس اذا شأ من شعرة بالمرح او بالنار فلا شيء  
عليه **وقوله** او بالنار محال لما في غيره او محمول على عدم المباشرة بالنار بان كان نائماً  
او نحوه بخلاف ما اذا كان مبالاً به بالخبر او الطبع لكونه السبب والله سبحانه اعلم **فصل**  
وان خلق محرم او حلال راس محرم بامر او غير امر طاعياً او مكوفاً **ففي** المخلوق المحرم دم  
ولا يرجع به على الخالق **وقال** زفر والعاظم ابو جازم يرجع به ولا يختص في الكفار ان  
الثلاث بخلاف المصطر **واما** الخالق ان كان محرم فليزومه الصدقة سواء كان المخلوق  
محرم او حلالاً **وسواء** خلق بامر او غير امر **وان** كان الخالق حلالاً او المخلوق محرماً  
فصرح في البدايع ومناسك الكرماني والعناية والمحامي بقوله فان كان الخالق حلالاً  
لا شيء عليه **بل** قال في العناية ليس على الخالق شيء بالاتفاق **ودهب** في الدنيا لا يلقى

الربع من كل منهما  
أي

في شرح

في شرح الكثر والشيخ السروجي في العناية والشيخ كمال الدين في شرح الهداية وتتمى الذ  
الشمعة في شرح النفاية الخان على الخالق الحلال صدقة **وقال** ان لم يضر راس  
المسألة على ربعة اقسام اما بان يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة والمخلوق في الدم او  
الخالق حلالاً والمخلوق محرم فذلك الحكم منه **او** كان الخالق محرم والمخلوق حلالاً فيجب  
على الخالق الصدقة لا غير **او** كانا حلالين فلا شيء عليهما **واعلم** انهم اطلقوا صواب الصدقة  
على الخالق المحرم سواء كان المخلوق حلالاً او حراماً صرح بالسوية في البدايع وكذا في البحر ان اخر  
بقوله وكذا اذا خلق المحرم راس حلالاً او فخر طفره فعليه صدقة انتهى **واما** من سبى  
الاصلي في المسبوط وفي الكافي للحاكم هكذا وان خلق المحرم راس حلالاً بتصدق بشيء **وان**  
خلق المحرم راس محرم اخر بامر او غير امر فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة **وقال** في الفقه  
وهذه العبارة اما تقتضي لزوم الصدقة المتقدر بنقص صاع فيما اذا خلق راس محرم **واما**  
في الحلال فتقتضي ان يطعم اي شيء شاء كقوله من قتل قملة او جرادة بتصدق بما شأ واراد  
المقدرة في عرف اطلاقه ان يذكر لفظ صدقة فقط فافهم **ولو** اخذ من شارب حلال او قلم  
اظافر اطعم ما شأ الى الهداية والكافي وغيرهما **قال** في الفقه اما في الشارب فلا شك  
واما في قلم الاظفار فما الفلما في المسبوط **فاصل** الجواب في قس الاظفار هناك الجواب على الخلق  
وفي المحيط ايضاً في عليه صدقة **ثم** قال وان كان ما ذكرنا انه مقتضى عرفهم في التعبير  
واقفاً فيكون ذلك مقتضى ايضاً جازياً في قس الاظفار **فصل** في ما في الهداية لانه فرض  
الصورة في قلم الاظفار الحلال انتهى **ويؤكد** ذلك لا يخالف المسبوط لكن يخالف في المحيط  
من انفاذا خلق المحرم راس حلالاً او محرم او قلم اظفاره فعليه صدقة **وفي** الفتاوى  
السراجية لو اخذ المحرم شعر محرم او طفره فعليه صدقة **وقال** في الجامع الصغير اطعم  
ما شأ **قال** في الجوهر والافرق في الخلق بين ان يحلق لنفسه او يحلق له غيره بامر او غير  
امر طاعياً او مكوفاً **فصل** في قلم الاظفار **واذا** قس اظفاره يدوي عليه  
او يدوي رجل او يد واحدة او رجل واحدة في مجلس واحد عليه دم واحد **وان** قلم اقل من يد  
او رجل فعليه صدقة **ككل** طفره نصف صاع من يرفق في اليد خيفة الاخر ولو قس اظفاره  
الا ان يبلغ ذلك ما ينقص منه ما شأ في غير موضع **وفي** البدايع الا ان يبلغ قيمة الاظفار  
دماً فينقص منه ما شأ **وفي** البحر الرضوي والجوهر في كل طفره صدقة نصف صاع الا ان يبلغ  
دماً فينقص نصف صاع **وفي** شرح الجامع لقاضي خان يجب لكل اصبع طعام مسكين نصف  
صاع من الحنطة ولا يجب فيه الدم الا ان يبلغ ذلك ما ينقص منه ما شأ **ولا** يجب ان  
هذه العبارة محتملة فيحتمل ان يراد بذلك الا ان يبلغ نصف صاع وما ينقص منه **وعمل**  
ان يراد به الا ان يبلغ جميع ما يجب قلم ثلث اظفار واربع وما ينقص منه بل هذا المراد

ما يـ

ليس  
وما ينقص منه  
نصف صاع







وان لم يسلها لا يحل لبسه من غير ضرورة اراق دما لذلك وان لم يجد ما م ثلاثة اتي  
**فصل** وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة في نصف عام من بر او صلح من امر  
 او من غير الاما يجب بقتل القملة والجراحة وان اذت شعرات قليلة واللبس اقل من سائر  
 ويجوز ذلك وانما قدما بقولنا غير مقدرة اخر انما اذا كانت مقدرة كافي طوق الراد واللبس ونحو  
 لعذر فان الصدقة ثمة مقدرة بثلاثة اصوع من طعام وسبق في هذا الفصل في اخر الجنايات  
 ان شاء الله تعالى **فصل** اذ اللبس المحرم محرما او طولا او طيبه فلا يخلو طولا  
 بالاجماع وعلى المنعول الجواز ان كان محرما وكذا اذا قل المحرم قبل غير لاسم عليه بخلافه لو  
 طوق من غير كمال **النوع الرابع في حكم الجماع ودواعيه وما**  
**يجب فيه على فاعليه** اعلم ان الجماع اغلظ الجنايات حتى يفسده به الجواهر  
 اذ اوجد قبل اذ اورد كمنه عند الامة الاربعه وفي شرح النقاية للشمس في كذا عند  
 في له افسد حجه اعنقصه لفسادنا فاحشا ولم يطله كافي للضرر انما كافوا ان المرأ  
 من انفسا والتقصير الفاحش لا البطان وهو قد حسن بزيل بعض الاشكال **الاول** وشرايط  
 كونه مفسدا ثلاثة **الاول** ان يكون الجماع في القبل والدرجته لو وطئها دونها  
 او طوي بشهوة او عاقي او باشر فاقول لم يفسد حجه بالجماع **والثاني** ان يكون قبل  
 الوقوف بعرفة فان كان بعد الوقوف بها لم يفسد حجه عندنا **والثالث** ان يكون في  
 الادى حية ولو وطئ بجميمة واتر لا يفسد حجه مخرج به قاضي خان وغيره **والرابع** ان يكون في القبل  
 مفسدا بالجماع اما في الدبر فمفسد كما عندنا وكذا عند الحنفية في الادم وفي رواية اخرى  
 عن علي حنفية انه في الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاولى اجماع والمجانة وفي القهر  
 اغالب يفسد اذ اجماع قبل الطواف كاله او اكثر واذا كان بعد فلا يفسد **وحل** الجماع  
 المفسد كالفاحشة ويفسد بالنقاية المحتانين وتقييد الحنفية وفي الحنفية وفي  
 ان الرجل جعل على اطليله خرقه واجبه ان منع الخرقه وصول الحارة اليه لا يفسد حجه  
 وفي العناية ولو لم يذكر خرقه واجبه في قبل المرأة ان وجد حارة الفرج واللذة يفسد  
 والا لا وفي المطلب الفائق عن السعنا في لو احرر جماع يفسد حجه ويلزمه المضي فيه  
 هكذا اطلق قاضي ما ذكره في الصور انما انزع في الحال لم يفسد حرامه والافسد  
 انتهى وهكذا ذكر ابن جماعة ثم لا فرق في الفساد بين ان يكون الجماع عامدا او ناسيا  
 او طائعا او مكرها او خطا او بعد زوا ولا ويستوي حجه الجماع والعمى والكفر والنقل  
 والرجل والمرأة اذا كانا عاقلين بالغين محرمين فان كان الزوج صبي اجماع مثله  
 او مجنون او حلا لا يفسد حجه **والمرأة** صبية او مجنونة محرمة او غير محرمة يفسد  
 حجه **واما** في التحقيق الى انه اذا اجماع الصبي يفسد حجه كالزنا في صلوات او اكل

في صومه انتهى غير انه لا فساد عليه ولا اجرة **فصل** فابن حكمة انه لا يبايع عليه وفي منسك عن  
 ابن جماعة فيمن احرر عاقلا ثم جن فاجمع فانه عند الحنفية كالعاقل ثم قال وفي الحنفية  
 ان اجماع يتحقق من الصبي والمجنون وحكي الاستصحاب ان الصبي لو افسد الجماع لا فساد عليه  
 ولا كفارة وكذا للمجنون لا كفارة عليه وقبله عليا لكفارة انتهى **والتحقيق** في مسألة  
 المجنون انه ان احرر عاقلا لم جن ثم افاق بعد اذ اء الجمع ولو بسنن فحكمه حكم العاقل والا  
 فكا للصبي ولو كان الرجل والمرأة محرمين بالجماع ففسد حجهما **او** احدهما به والاخر بالعمى ففسد  
 كلاهما **فصل** فاذا اجماع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فقد فسد حجه  
 وعليه شاة ويصح في الجماع حقا كما يحسن من لم يفسد في فعل جميع ما يفعله في الجماع والصبي  
 ما يحتجب فيه **وان** اركب محظورا ففسد ما على السبع وعليه قضاء الجمع من قابل ولا حرة عليه  
 ان كان معززا **قال** في الجماع من فسد حجه كفايت الجمع بان يخرج باضا لا يضره لا باضا  
 الجمع فهو غلط لان الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من فسد حجه يعني في الجمع كما يحسن  
 لم يفسد **ومر**ح بعضهم بفتح ذلك فطم ان فاسد الجمع يعني به ولا يخلل باضا للعمى  
 بخلاف الغاية **فصل** وان كان المفسد قارنا فانه ان اجماع قبل الوقوف وقبل  
 ان يطوف لعمرته ان رمة اسواط فسد حجه وعمرته وعليه ان يمضي فيها او يجمعا على انفسا  
 وعليه شاتان وقضاؤها وسقط عنه دمر القرآن وعليه دمان دمر لفساد الجمع ودمر الجماع في  
 فسد حجه دون عمرته وسقط عنه دمر القرآن وعليه دمان دمر لفساد الجمع ودمر الجماع في  
 احرار العمى وعليه قضاء الجمع كذا في البدائع **ثم** الزوج والمرأة اذا افسدا  
 نسكهما لا يفترقان في القضاء عندنا الا اذا افاقا الموافقة ويستحب ان يفترقا عند  
 الاحرام وفي اجماع الصغير ليست العزقة بشيء قال قاضي خان في شرحه يعني لبيتها  
 وقال زفر وماك والشافعي يجب افتراقهما وان ياخذ كل واحد منهما طريقا اخر كذا  
 فسترة في البحر الزاخر **واما** وقت الاضراق فعندنا وزفر اذا احرما **وعند** مالك اذا  
 خرجا من البيت **وعند** الشافعي اذا انتهى الى مكان الجماع **فصل** ولو  
 اجماع مرأا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة او نسوة فعليه دم واحدا  
 وان اختلف المجلس بلزمه كل مجلس موجب خاية عندهما **قال** في الجماع عليه دم واحد في تعدد  
 المجلساين ما لم يكفر عن الاول كذا في المبسوط والبدائع **ولو** اجماع في مجلس اخر ونوى  
 به رفعا فاسد فعليه كفارة واحدة في قولهم جميعا ذكره في البدائع والنسب وغيرها ولا شيء  
 عليه بالجماع الثاني كذا في قاضي خان وخزانة الاعمدة **وكذا** الوقوف دمجلا لا يفسد  
 الوقوف فيه دم واحد كذا في الفقه وسواء كان في مجلس او مجلس كذا في البحر الزاخر **وما** في الحنفية  
 من انه لو اجماع ثانيا فعليه شاة اذ لم يرد بالجماع الاول فساد الاحرام لا طائل تحتها لعدم

تجلى



الاختيار المقتضى اذ اذلة الرضا في الجماع الاول لنفهم باننا اذ اذلة الرضا بالثاني  
فعله جزا واحدا **هذا** وما يلزم به الفساد والدم على الرجل مثله على المرأة وان كانت  
مكرهة او بائنة او ناسية انما يقتضي بذلك لا ثم وان كانت مكرهة حتى فسد مجتمعا  
ولزمها ذلك هل تزوج على ان لا يزوج في البداية لا تزوج عليه ولم يذكر خلافا **وقال** في  
خرائفة الاكل والفتح من ابن سحاح لا تزوج **وعن** القاضي ابن حازم **فصل**  
وان جامع بعد الوضوء بغير طواف قبل الحلق وقبل طواف الزيارة او بعد طوافه ثلاثه  
اشواط قبل الحلق لم يفسد حجه وعليه بدنة كذا في علقة الكتب **وذكر** الحدا في شرح  
القدوري ناقل عن الوجيز انما يجزئ البدنة اذ اجماع عام **اما** اذ اجماع ناسيا فعليه  
شاة انتهى **وهذا** خلافا لما في المشاهير من عدم الفرق بين الناسي والعام في سائر الجائزات  
**وقد** صرح في هذه المسئلة بذلك ايضا قاضي خان بنو لقمة **ولو** جامع امراته بعد الوضوء  
بغيره لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسيا او عامدا **وفي** الكافي جماع الناسي كالحاكم  
**ولو** جامع بعد طواف الزيارة كله او اكثره قبل الحلق فعليه شاة كذا في الفهرست وغيره  
**ولو** جامع بعد طواف قبل الحلق والطواف ثم جامع ناسيا فان كان في مجلس واحد فعليه  
بدنة واحدة وان كان في مجلسين يفسد عليه الاول بدنة والثاني شاة عند ما وجد بعد الحلق  
ان كان في الاول بدنة يجب للثاني الشاة والا فلا يجب للثاني **وهذا** اذا لم يرد بالجماع  
بعد الجماع رخص الاخر **فاما** ان اراد به رخص الاحرام والاحلال فعليه كفارة واحدة  
في قولهم جرحا كما مر سواء كان في مجلس واحد او مجلسين مختلفين كذا في البداية **فصل**  
**ولو** جامع اقل مرتين بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة كذا في الهداية والكافي والجمع من  
غيره **وخلاف** **وهذا** في الغاية معني الى المبسوط والبدائع والاسيما في لو جامع القار  
اقل مرتين بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للعمرة **وهذا** ايضا لغيره  
ما ذكره القدوري وشراحه انهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الحلق وهو لا اوجبوا البدنة  
عليه **وايض** فيه معني الى التبري ان القار لو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب  
عليه بدنة للحج ولا شيء عليه للعمرة **واستنبط** كله سابقا لانه اذا ابنى محرما بالحج  
فكذا في العمرة **وقال** في الفتح والذبيح طهران الصواب قول التبري **ثم** يجب النظر في  
التجسس به قول من قال بوجوب الشاة وقول موجب البدنة **اوجه** **اما** المذكور في ظاهر  
الرواية اطلاق لزوم البدنة بعد الوضوء من غير تفصيل بين كون قبل الحلق او بعد انتهى  
لمختصا **وفي** المسعودي ان جامع بعد الحلق قبل الطواف فعليه بدنة **وهذا** خلافا  
المسائل فيما اذا وطئ المفتر بعد التحلل الاول قبل طواف الاضائة عند احنيفة عليه  
شاة في احدي روايتيه والاخرى بدنة **ولو** جامع القار بعد الوضوء قبل الحلق لم يفسد حج

ولا العمرة

ولا العمرة ولا يفسد عنه دم القران **ولو** لم يطفئ شعرت ثم جامع بعد الوضوء لزمه جوار  
للجماع ودم وضوء العمرة وقضاها بعد ايام التشريق **ولو** جامع بعد الحلق وبعد طواف  
الزيارة كله او اكثره وهو اربعة اشواط فلا شيء عليه **ولو** جامع المعتمر بعد طواف الزيارة  
استوط لزمه شاة كذا في العسائية **ولو** طاف القار قبل الحلق ثم جامع فعليه شاة ان كان  
في البدائع **فصل** **وروي** ابن سحاح عن محمد بن الرقيات فيمن طاف للزيارة  
جنباً او على غير وضوء **او** طاف اربعة اشواط طاهراً ثم جامع قبل ان يعيده قال يجمعا  
في القياس فلا شيء عليه ولكن ابا حنيفة استحسن فيما اذا طاف جنباً ثم جامع ثم اعاد طوافاً  
ان يوجب عليه بدنة **وكذلك** في رواية يوسف وقولنا انتهى **وهو** يشترط في انفساخ الطواف  
الاول بالثاني ما سياتي **واذا** طاف على غير وضوء ثم جامع ثم اعاد منقضي الاثني عليه  
وفي الحاوي فيمن طاف على غير وضوء او طاف اربعة اشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزمه شيء سواء  
اعاد او لم يعده انتهى **ومن** محمد بن طواف اربعة اشواط من طواف الزيارة في خوف الحجر او  
فعل ذلك في طواف العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه عن مكانها وشاة **وعليه** في  
الحجة بدنة **وعنه** فيمن فاته الحج فجمع امره على احرامه وعليه دم وقضا الفايث  
وليس عليه قضاء العمرة لم يخل بها بخلاف العمرة المستدائة **وهذا** في الحاوي  
عن المنتقى وعن محمد بن قارب اذا فاته الحج فطاف لعمرة ولم يطف ما فاته من الحج حتى جامع  
عليه كفارتان **وكذلك** لو فعله لك بعد طواف العمرة ثم وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد  
ذلك لم يرافعه للحلق دمان وعليه لكل ما جامع دمان ولا يجب عليه اكثر من دميتين  
لانه فعل ذلك على وجه الاحلال حينئذ انما قد حل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا  
قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد انتهى **ولو** اهل حجة او عمره وجامع فيها ثم احرم بغير  
ينوي قضاها قبل اذ ايها هي **لان** اهل الله بالثاني لم ينع ما لم ينع من الفاسد وقا  
نيتة لغوا **ومن** احرم مجامعا سغفرا ويغسله **ولو** جامع العبد من فيه وعليه هدي  
وحجة اذا اعتق نسوي حجة الاسلام **فصل** **دواعيه** **ولو** جامع  
فيما دون الفرج قبل الوقوف او بعده او باسرا وعاق او قبل او لم يمشي بشهوة فعليه دم اقل  
او لم يترك قاله في المبسوط والهداية والكافي والبدائع وشرح لمجمع وغيره **وفي** الجماع  
الصغير استراط الانزال في المس والمه قاضي خان في شرحه **قال** في الهداية وفي الجامع الصغير  
يقول اذا استيق بشهوة فامتنع ولا فرق بينهما اذا انزل ولم يترك قال ذكره في الاصل **وفي**  
البدائع وذكر في الجماع الصغير اذا لمس بشهوة فامتنع فعليه دم **وقوله** فامتنع ليس  
سبيل المصير لانه ذكر في الاصل ان عليه دما انزل ولم يترك **وفي** قاضي خان قال لا يسفح  
الامام ابو بكر في الفضل انما يجب له دم على امرأة بتقبيل الزوج اذا وجد ما يجد عند



وطي الزوج من اللذة وقضاء الشهوة وفي أهبة الناس ولو قدمت امرأته من مكان لو كان  
موتها قتلها انفسدا لشهوة فعلها الفدية والاقلاق وتوغل في طبع امرأة فاحسب او  
تفكر واحتمل فانزل فلا شيء عليه كذا في عامة الكتب وفي الترتيب في الامانة النظر لانه  
ليس بجامع وعينه خفيفة دمة ولو جامع بحيلة فانزل فعليه دمة ولا يفسد حجه ولا عمرته  
وان لم ينزل فلا شيء عليه والاستسما بالكف على هذا كذا في الفتوح وغيره وفي البحر الزخار  
الاكل فدية بعول في خيفة فقالوا لو استخفى بكفه فانزل فعليه دمة عند خيفة انتهى وان  
لم ينزل فلا شيء عليه والرجل والمرأة في ذلك سواء ولا يخلف في هذا المعذور والتام والعا  
والمكره والطابع والثاني والمرأة دون الفرج غير الدر والقبيل كالفدية والباطل والبطن  
ولا يفسد الحج بشئ من الدواحي اصلا سوى انزل بسببها او لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف  
او بعده لما نطق به سائر الكتب المعتمدة وبه قال الشافعي احمد ورواية قول ابن المنذر جامع  
العلم ان الحج لا يفسد الا بالجامع انتهى وفيه في الفتاوى الشرعية ولو لمس المرأة بشهوة فاعني قبل الوقوف  
يفسد وكذلك لم ينزل رواية المبسوط وكذا ذكر في مباح المصلين بنوا لمس امرأة بشهوة فامني  
قبل الوقوف فسد حجه وكذا ان لم ينزل في رواية ابنه وهذا مخالف لما في عامة الكتب بل لا يصح  
ذلك الخ قول الشافعي فكيف يكون ذلك منهم واذا ذكرنا ذلك في الصوم ثم رأيت ان الشافعي  
تعرض في الغاية قال وفي منية المفتي لا يصح اذا لمس بشهوة قبل الوقوف فامني فسد حجه وكذا  
اذا لم ينزل في رواية وهو ما ضعيف وفي المنازع يعيب بالفساد القضا فانما لا يفسد الا بال  
ولو جامع فيما دون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الاربعة والله سبحانه اعلم واحكم النوع الثاني  
**الحجيات في افعال الحج والعمرة كالطواف والسعي والحلق والرمي والوقوف في الذبح**  
**فصل في حكم الحنابة في طواف الزيادة** طواف الزيادة حيا او  
حائضا او نفسا كله او اربعة اسواط منه فعليه بدنة ويقع معتد به حقه في طواف الاحرام  
وعليه ان يعيد الطواف اذ امر بمكة فان عاد سقطت عنه البدنة من الاعادة مستحب او يجب  
قال في الهداية والاعم انه يقع بالاعادة والحديث استحبنا انما في الحنابة اجابا ولو دمج  
الاهله وخطا فحجبا عليه ان يعود الى مكة لا محالة كذا في الهداية والكافي وفي الزيلعي  
وجبان يعود وفي الهداية اي فعليه ان يعود الى مكة لا محالة هو العزيمة وفيه اما وجوب  
العود بطريق العزيمة فلتفحص النقصان ثم انما اذا اوفى يعود باحرار حديد عند الاكر  
وفي الكافي وقيل يعود بذلك الاحرام ولذا لم يجاوز عاد بذلك الاحرام اتفاقا واد اعاد باحرار  
جديد بان احرم للعق يد ايها فاذا فرغ منها يطوف للزيارة كذا في الفتوح وغيره ولو لم يعد  
وعت بدنة اجزاء وفي الهداية والكافي الا ان افضل هو العزيمة في البدائع الا ان  
العزيمة وفي المحيط بعث الدم افضل لان الطواف وقع معتد به وفيه نفع للفكر واذا اعاده

سنة  
الا ان العزيمة  
العزيمة

ظاهر

ظاهر في ايام النحر وخطا فكله او اكثره حيا فلا شيء عليه وان اعاده بعد ايام النحر سقطت  
البدنة ولو نه الدم للتأخير عند خيفة وانطاف اقله حيا فعليه كل سوط صدقة نصف  
صاع وان اعاده سقطت ولو لم يطفه اصلا او طاف اقله ودجع الى اهله فعليه ان يعيد  
بذلك الاحرام حتما اتفاقا وهو يخرج عن النساء ابد حتى يطوف ولا يجزي عنه بدنة لانه  
تكتفل بغيره غيره مقامه بل يجب الايمان بعينه ولا يجزي عنه البذل وكذا لو طاف للآخر  
اسواط منه فبوق الذي لم يطف سواء **فصل** واذا اعاد الطواف طواف الزيادة  
ظاهر وخطا فحجبا حيا في كل المعتمد الاول والثاني جابر او المعتمد هو الثاني والاول  
النفق اخلف فيه مشايخا فذهب الكرخي الى ان المعتمد هو الاول والثاني جبرله وهو  
صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول معتد به حتى حل به النساء لا اتفاق واستند  
الكرخي بما في الاصل لو طاف العرة حيا او محضا في رمضان ثم اعاده في غيره من الحج من عا  
لم يكن معتدا **وذكر** ابو بكر الرازي في ان المعتمد هو الثاني والاولا فنفق  
وهو بمنسب الامية الشافعية واجه الرازي بما اذا اعاده بعد ايام التشرقي يجب عليه  
الدم فان كان الطواف هو الاول والثاني جبرله لما وجب الدم **فصل** في افضل الكون  
والقول اقرب الى الصحة وكذا قال ابن ابي عمير في الكون في قوله قال في البحر الزاخر  
فايد الخلاف في اعادة السعي في القول الاول لا يجب والثاني يجب انتهى يعين لوي  
بعد ما طاف حيا ثم اعاد الطواف طاهرا **فصل** في القول الاول لا يجب اعادة السعي ولا الدم  
لانه وقع بعد طواف معتد به ولم ينفق **فصل** وعلى الثاني يجب اعادته وان لم الطواف وان لا شيء  
عليه اتفاقا لانه لم ينفق الاول فان قيل ان منسب الامية مع كون من القائلين بالانفساخ  
لاوجب الدم كما سياتي فلا يظن منه ضرورة الخلاف على هذا **فصل** بانه انما لم يوجه في  
الحديث لان مسالة المعتمد لا تينة فيه وقد قالوا انه في الحديث لا ينفق الاول بالاتفاق  
فاذا اقول **فصل** ولما في الحنابة فيمنع ان يوجه غير ان لم احرم بغير حجة على كونه **فصل** وانفقوا  
في الحديث اذا اعاد الطواف ان المعتمد هو الاول والثاني جابره كذا في المحيط وفي منسك الفارسي  
والبحر في **فصل** وسياقهما في خلاف من جماعة في الحديث انه **فصل** ولو طاف للزاد  
كله او اكثره محضا فاد امر بمكة فالأفضل ان يعيده ولا شيء عليه وفي بعض نسخ المبسوط  
عليه ان يعيد والاول اصح فان اعاده سقطت عنه الدم وان لم يفعل ودجع الى اهله فان  
عاد وطاف حيا وان بعث النساء فهو افضل لان النقصان يسير بخلاف الحنابة حيث يجب  
عليه العود **فصل** ولو طاف محضا ثم اعاده بعد ايام النحر فلا شيء عليه للتأخير لان النقصان بخلافه في  
الحج حيث يجب عليه الدم للتأخير كذا في الهداية والكافي وغيرهما قال في البحر الزاخر وهو الصحيح  
انتهى وفيه دليل على ان الجرة الاول في الحديث لا يجب دم التأخير في ايام النحر كذا في الفتوح

أي

يعيد

يسير



**قوله** العلامة في قيام الدين الاضيق في هذا من ما احاط به الآية لان تأخير التسكع وقت  
يوجب الدم عند ايجافه فكيف لا يكون عليه الضح اذا اعد الطواف بعد ايام الفجر وقد حصل  
تأخير التسكع وقتة على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك **فصل** في  
شرح الطواف اذ اعد طوافا في ايام الفجر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب كثر  
او لظنائه **وبه** خبر صاحب الهداية **ومع** صاحب السراج الوهاج في ايام الفجر انه اذا  
قام الطواف في الاضيق **وفي** شرح الطواف والوجيز والمختصر وطواف الزيادة كله او اكثر  
محمدا ان كان مكة فانه يعيد غير انه اذا اعد في ايام الفجر سقط بذلك الدم وان اعد بعد  
فعله دمر للتأخير عند ايجافه **وفي** طائفة الفقهاء ان الطواف في الفجر جامع لغيره فان لم  
صدقة **ولو** طاف الاقل من طواف الزيارة يجب عليه الصدقة لكل سوط نصف صاع  
من تركه في الخط **قال** في البحر الزاخر عليه صدقة في الروايات كلها وتسقط بالاعادة  
بالاجماع **وفي** التورق ان طاف اقله محمدا عليه صدقة لكل سوط نصف صاع فاذا اعد  
بعده ايام الفجر عليه صدقة عند ايجافه للتأخير **فصل** ومن تركه من طواف  
الزيارة ثلاثة اشواط ضاوتها او طاف كله او اكثر ركبا او محمولا او طافا او مكوسا  
او زحوا او في خوف البحر من غير عذر فعليه دم ولا يجزيه الصدقة ان لم يجد وان اعد سقط  
عنه الدم **ولو** رجع الى اهله اجزاء ان لا يعود ولا يلزمه العود ويعد شاة **وان** اعد  
العود يلزمه احرار جديد ان جاوز الميقات **وما** في الحائض لو طاف منكم ما كان ذلك كذا  
عليه **فصل** في ما عليه الجهور في طوافه اخذ من التوبة وقد قال الكرماني **ومع** سوا من الكتاب  
لا المصنفين في صنف التوبة **وفي** الميسر لو طاف ركبا او محمولا فان كان بعد عرض  
او كبر لم يلزمه شيء **وفي** الغاية ان كان طوافه للزيارة في خوف البحر فلا فرق فيه بين  
تركه البرم او اقل منه يجب عليه دم ولو تركه سوطا وان كان ذلك في طواف الصدر يجب تركه  
صدقة **ولو** كان المتركة ثلاثة اشواط **وفي** الاضيق ولو لم يجد عليه دم وطواف الفجر  
**فصل** ولو طاف للزيارة جنبا وطاف للزيارة في ايام التستر في طاهر فعليه  
دمان عند ايجافه وعند دم واحد **ولو** طاف للزيارة محمدا والمصدر في ايام  
التستر في طاهر فعليه دم واحد **فصل** في الوجه الاول وجب تقبل طواف  
الصدر الى الزيارة فيجب ترك الصدر بغير اتفاق وتأخير الزيادة عنه دم **وفي**  
اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو اسقاط البدنة عنه **اقام** في الوجه الثاني  
لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محمدا بالاتفاق ولا  
شيء عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره **وفي** التورق والاصح في طواف الزيارة محمدا  
والصدر طاهر ينظر ان حصل طواف الصدر في ايام الفجر فطواف الصدر اليه عليه ان يطوف

للمصدر

للمصدر

للمصدر ولا شيء عليه وبعد ايام الفجر لا ينقل عنه اذ لا فائدة في تقبله وعليه في الزيارة محمدا  
دم **وعند** ما ينقل اذ في النقل فائدة وهي سقوط الدم للحديث ويجب للتأخير شي  
تدبر **عدم** الفائدة انما تنصور على القول بعدم وجوبه فائدة وهي سقوط الدم  
للحديث **وعلى** القول ايضا لا يخالف فائدة وهي حصول الطواف كاملا قاتلا وفي قاضي  
وانطاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف طواف الصدر جنبا عليه دمان في كل دم  
لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر **ولو** تركه الزيارة اكثر فطاف للصدر كل منه  
الزيارة وعليه دمان دم للتأخير عند دم تركه اكثر الصدر بالاتفاق **ولو** اخرج اربعة  
اشواط من الزيارة على ايام الفجر فعليه دم ولو اخرج اقله صدقة لكل سوط **ولو** تركه من الصدر  
اقله فعليه صدقة لكل سوط الا ان يبلغ مضافا فيفرض منه ما حقه **وانطاف** لكل واحد اقل  
يكمل من الصدر **فصل** في النظر في الباقي من الزيارة ان كان اكثر فعليه اقله وضوا ولا ينوب عنه  
الدم وعليه دم لتركه الصدر **فصل** ان ترك طواف الزيارة لا ينصور الا اذا لم يكن  
طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل منه الطواف الزيارة ما يكمله **فصل** في  
طهرت في ايام الفجر ويكفيها طواف الزيارة كله او اكثر قبل الغروب ولو نظف محلها  
دم للتأخير وان لم يكن ان نظف اربعة اشواط فلا شيء عليها ولو حاضت في وقت تقدر على  
ان نظف اربعة اشواط فلم تنظف لزمها دم للتأخير **ولو** حاضت في وقت لم تقدر على اربعة  
اشواط لاسوة عليها **ما** ينظر في ايام عادتها في ايامها او اكثر باستعمال دوا او لا ولم ينقطع فاعتل  
او لو طاف في ايام عادتها في ايامها او اكثر باستعمال دوا او لا ولم ينقطع فاعتل  
المرأة لتأخير طواف الزيارة لعدم الحيض والتفاس كذا في الفتاوى الشرعية وغيرها **وفي**  
البحر الزاخر للمرأة اذا حاضت او نسفت قبل ايام الفجر فطهرت بعد مضيتها فلا شيء عليها **وان**  
حاضت في اثنتيها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم **وعلى** هذا يجب ان يكمل طوافها لاسيما  
الطواف بعد الحيض عليها اذا حاضت قبل ايام الفجر الى وقت لا تقدر على ان تطوف اكثر  
ولم تنظف لابعده حتى ايام الفجر او كانت في وقت لا تقدر على اكثر الطواف ولا يجب  
عليها الدم للتأخير بالتقريب **وفي** البحر الزاخر في بالاجابة وعليه يوسف في امرأة ولد  
يوم الفجر قبل ان تطوف فابى الجاهل ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض الاجارة **ولو** ولدت قبل  
ذلك وبقي من مدة النفاس مدة الحيض اقل جهر الجاهل على المقام معها انتهى **فصل**  
ولو طاف ركبا او زحوا او محمولا لا عذر فلا شيء عليه **فصل** في الرجل والمرأة والحجب  
والحائض والنفساء في جميع احكام الطواف فيما يشتركان فيه فان ثبت في احدهما فثبت في الاخر  
**فصل** ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط فعليه شاة ومائة او مكة بغير صلاة  
وان ترك ثلاثة اشواط منه عليه ان يطعم ثلثة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر **ولو** طاف

للمصدر

للمصدر



للقدر محمد بن فضال عليه صدقة في عامة الروايات وفي بعضها غلبت حنفية يجب شاة قال  
في الهداية وفي فضائل الكافي والاصح هو الاول ولو طاف جنباً فعليه شاة كذا في الهداية  
والكافي والجمع **فصل** في صاحب خزانة الاكل وغيره ذكر الطرابلسي وشاح الهداية وفي رواية  
ابن حفص الكبير يلزمه صدقة في الجنابة ايضاً **فصل** كذا قال في المبسوط وفي رواية ابن حفص سوي  
بين الحدث والجنابة لان طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بنزكه  
وفي المحيط وان طاف للصدقة جنباً فعليه شاة وكذلك لو طاف بعداً في رواية ابن حفص وفي  
رواية ابن سليمان عليه صدقة لان نقصان الحدث اقل فيصلي الاقل من الدم وفي البدائع عليه  
شاة ان كان جنباً وان كان محضاً ففيه رواية عن علي بن حنفية وفي رواية عليه الصدقة  
وهي رواية الصحيحة وهو في الجهد ابو يوسف وفي رواية عليه شاة **فصل** ان ما في  
المبسوط والمحيط متناقض فيما بينهما لان جعل في المبسوط رواية ابن حفص في الصدقة  
وجعلها في المحيط في الدرة وكذا اصرح البخاري بانها في الدرة فانبته ثم اذا اعاد الطواف  
ليسقط عنه الجزاء ولا يجب لتأخير شيء انما كذا في المشاهير وفي الغاية عن المفيد  
يجب لتأخير طواف الصدرة عند الصلوة لا يجب به شيء **فصل** ولو طاف للبرق  
كله او اكثره او اقله ولو طاف جنباً او كافياً او نفساً او محضاً فعليه شاة **فصل** لانه لا مدخل  
في طواف العمرة للبدنة والصدقة بخلاف طواف الزيادة **فصل** كذا الترمذي عنه اقله ولو شوطاً  
فعليه دمة وان اعادة سقط عنه الدم ولو طاف القارن طوافين وسعى سبعين محلاً  
اعاد طواف العمرة قبل يوم الغزو لا شيء عليه وان لم يعد حتى طلع فجر النحر لم يدم كطواف  
العمرة محلاً وقد نفاذ وقت القضاء ويحل في طواف الزيادة ويسعى بعد استنابا وان لم يعد  
بعد السعي لا شيء عليه في الحدث وفي الجنابة ان لم يعد السعي فعليه دم السعي **فصل** في الجهد ليس عليه  
اعادة طواف النخبة لانه سنة واعادة افضل وفي المبسوط يعيد طواف العمرة وان اعاد  
ففي افضل والدم عليه على كل حال لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به الطواف الثاني لان حصل بعد  
الوقوف فعلمنا ان المعتد به هو الاول لا محالة وهو ناقض فيحرم الدم ولم يذكر في حنفية  
وابن يوسف **فصل** في طوافها ينبغي ان يسقط عنه الدم بالاعادة لان دفع النقصان عن  
طواف العمرة بعد الوقوف صحيح واذا ارتفع النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم انتهى وفي  
طواف العمرة وسعى بالزمن وحل فادام بركة يعيد بها ولا شيء عليه وان لم يعد بها ورجع الى  
اهله فعليه دم لتزكا لطهارة في الطواف ولا يبرأ بالعمرة وليس عليه لتزكا اعادة السعي  
على بالاشفاق اذا لم يعد الطواف ولو اعاد الطواف لم يعد السعي **فصل** لا شيء عليه في محله  
صاحب الهداية وهو مختار منسوخ الآية الشريفة والامام الجعفري **فصل** في طواف الجنب عليه الدم  
وهو **فصل** اليه كثير من شاة في الجامع الصغير في طوافه وان التمرنا شيء والحسامي والنواري الطحاوي

فتنبه

فصرفنا

بناء

بناء على انفساخ الطواف الاول والثاني والاكثر فرضين او الاول فلا يعتد بالثاني ولا قابل  
به فلو كان المعتد به الثاني فوقع السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيحرم الدم بنزكه بخلاف  
ما اذا لم يعد الطواف واراق ما لذلك حيث لا يجب عليه لاجل السعي شيء لان باراقة الدم  
لا يرتفع الطواف الاول ولا ينفسخ وانما يجبر به نقصانه فيكون منقراً في موضعه فيكون  
السعي عقيباً فيعتبر وفي الفتح والجواب مع الجنب الطواف الثاني معتد به بما كاددم  
والاول معتد به في حق الفرض فهذا السهل من الفسخ خصوصاً وهذا نقصان بسبب الحدث  
الا صغر انتهى **فصل** ومن قال بانفسخ همناء وعليه ما تقدم من الاتفاق على عدم الانفساخ  
في الحدث **فصل** لا شيء ان شمس الآية القابل بالنفس في الجنابة لا يجب الدم همناء في النفس  
في الحدث لا وجه له **فصل** ولا يقال ان ما عن شاة في الجامع الصغير في الجنابة لا للحدث ولا  
خلاف ولا يراد لان التبعي في شرح الكنت وابن الطحاوي في شرح الهداية ذكر في طهر في الحدث  
صريحاً وكذا في بيان في شرح الجامع ذكر ذلك في الحديث خاصة فبطل ما توهم والله سبحانه اعلم  
**فصل** وان طاف للقدوم محلاً فعليه صدقة كذا في عامة الكتب وصرح به في  
الجهد وهو مختار القدومي صاحب الهداية وغيره **فصل** وفي المبسوط نسخ الاسلام وشرح  
الطحاوي ليس لوطاف النخبة محلاً ولا يجب شيء **فصل** ومثله عن الطحاوي في الحديث **فصل** وقيل  
لخار صمد الشريعة انه اذا طاف للقدوم جنباً يلزمه دمة **فصل** وقال صاحب العناية الظاهر في  
الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وفي قاضي خان طاف بالبيت فطوافه غير طوافه  
عن محمد بن يزنه صدقة **فصل** وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وفي المحيط ووطاف جنباً يلزمه  
الاعادة والرجل ودمه ان لم يجد **فصل** في الجهد ليس عليه ان يعيد طواف النخبة لانه سنة وان لم  
يكن افضل وفي البدائع ايضاً في الجهد ووطافه على شيء من هذه الوجوه فوجب البيان ان كان  
بركة ان يعيد الطواف وان كان رجوع الى اهله فعليه صدقة سوى الذي طاف ووطافه  
بحسب شيء **فصل** يعين انه لا شيء عليه **فصل** والمختار ادمن الصدقة الصدقة لكل شوط نصف صاع  
الا ان يبلغ ما فينقص منه ما شاء وفي البحر ان اخر فينقص نصف صاع **فصل** الحكم  
الذي في القدر وهو في الكفر في كل طواف مؤنطوع ولو ترك طواف القدر وكله كره ولا  
شع عليه **فصل** ولو شاع فيه او في طوافه الشطوط يجب عليه اقامه **فصل** ولو ترك بعضه لم اجد  
فيه نصراً ويبين ان يكون الحكم في كل طوافه طوافه فانه واجب بالشروع والله سبحانه  
اعلم **فصل** ولو طاف فزماً او بغلاً وعليه غرامة اكثر من قدر الدرهم فلا  
شيء عليه كذا في عامة الكتب وفي النخبة ووطاف طواف الزيادة في نوب كل شخص هذا  
والذي عطا في عرباً سواداً واحاداً اما بركة ولا دم عليها فان خرجا لم يما دم انتهى  
وهذا في القربان ثابت **فصل** واما في التوجع في العطاء في طوافه الرواية كما مرح به في البدائع



وعنه ان الطهارة عن الجناسة ليس بواجب ولا يجب شيء بها سوى الاستبراء في  
منسك الناصب ويكره استعمال الجناسة اكثر من قدر الدم حتى لو كان قدر الدرهم لا يكره  
وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في البول وطاف به كالمنزلة من طواف حريانا وفي  
المرغبات ان الطهارة عن الجناسة في البول عليه بغير عمد او ما لو طاف حريانا سواء كان بين  
النوب طواف او غير طواف في البول عليه بغير عمد او ما لو طاف حريانا سواء كان بين  
الطوافين في المحقق ان الطهارة عن الجناسة في البول عليه بغير عمد او ما لو طاف حريانا سواء كان بين  
فارج اليه ولو طاف بكسوف الشمس فزاد ما لا يجوز الصلوة معه اجزاء عليه وهو ان  
كان للخطوة عليه صفة وقد اختلف في ذلك فخرج من ان كان كسوف اقل من الربع يوجب  
**فصل** اعلم انه اذا طاف على شيء من هذه الوجوه والفضول فادام تكبته فلا يخل  
افا يعيد الطواف في جميع الصور لان جليله يوجب فيه ولو اذ اعد يسقط الجواب  
في الوجوه كلها وان لم يعد وجب الى اهله فديننا ان في بعض الصور يجب التوجه  
للمساجد وفي بعضها هو الافضل وفي بعضها يباح الطواف في جميع طوافه **فصل**  
ولو ترك ركعتي الطواف في اكثر من مسك لاشي عليه وهو ان طاف بركعة واحدة  
**فصل** ومن ترك السجدة او اكثر فعليه دم وجه تام كذا اطلق في عامة الكتب  
وفي البدايع فان تركه بعد فلا شيء عليه وان تركه لغيره لم يضره دم ولا ان هذا حكم الواجب  
في هذا الباب قال في التمهيد شرح الهداية وعلى هذا فالزوم الدم في الكتاب بترك السجدة بجل  
على عدم العذر ولو ترك من السجدة ثلثة اسواط اطعم كل سوط نصف صاع من بر مسكينا  
الا ان يبلغ ذلك ما قلناه الحيات وينقص ما شاء **والاصح فيه** ان كل ما وجب فيه  
دم يجب في اكثره دم وفي اقله صدقة ولو سعى ركبانا لم يكره او اكثره ان كان مريضا فلا  
شي عليه وان كان بلا عذر فعليه دم وفي منسك السجاري وان ركب فيه من غير عذر وجب عليه  
دم ولو بعد لاشي عليه كالوتركة اصلا من عذر مثل الرضا اذا لم يجد من سجدة وفي منسك لينة  
الطواف الدم بالركب فيه او اكثره لغيره وفي الاقل صدقة لكل ثوبه ولو سعى قبل الطواف  
ولم يعد فعليه دم بالركب لان كونه كالمسحوق ولو ترك السجدة وجب الى اهله فاذا اراد ان  
يعود الى مكة يعود باجر جديد واذا اعاده سقط عنه الدم قال في الاصل الدم واجب  
الى من الرجوع لان فيه منفعة للفقد ولو ترك الصعود على الصفا والمروة لاشي عليه ويكره  
ولو سعى بين الصفا والمروة لا يبلغ حدها ولكن يبقى ما بينه وبين المروة مقدار الثلثة فرجع  
الى الصفا هكذا فعله سبع مرات بحرية وعليه دم كذا ذكره القاسمي ولو طاف في حجة ووافع  
النساء ثم سعى بعد ذلك اجزاء ولو اخر السعي اياما او شهرا لم يضره دم ولا شيء عليه وكذا  
الحكم في سعي العرق وذكر القاسمي ان اخر حتى مضى ايام الفجر لم يضره دم وان رجع الى اهله وان كان

مكة

بمكة سعى لاشي عليه **فصل** اما جنائيات الوقوف بعرفة فذكرناها في باب الوقوف فلا يفتد  
ثانيا **فصل** في جنائيات الوقوف بعرفة ولو ترك الوقوف بعرفة بلا عذر لم يضره دم  
ولو تركه بعد بان كان به علة او ضعف او كانت امرأة متحاة في الزحام فلا شيء عليه ولو ترك  
الطهارة فلا شيء عليه لانه سنة مرجحة للاسبغ في الاصحاح وما يركب **فصل** وذكر في  
الاختلاف لمسايل هل يجب البينة بعرفة جزاما من الليل في الحجة كذا ابو حنيفة يجب  
ولا شيء عليه في تركها مع كونها واجبة عنده انتهى **فصل** ولا يخفى ان اداء الصلوة في مكة  
واجب عندنا اما في البيت فلا يضار كونها بالبلد واجب في الحجة فلا شيء عليه وقد  
اذا دما في الاختلاف عدم لزوم شيء بتركه وهو حسن وله وجه ظاهر لانه انما عليه اداء  
الصلوة بعرفة والصلوة لا تتعلق بها بالنسك فصح ذلك لكن اذا قلنا مكانا الصلوة المكية  
وما بعدها طاح هذا التأويل من اصله فمقتضاه **فصل** الذبح يختص بالحرم  
فلو ذبح في غير الحرم لا يسقط عنه ما لم يذبح في الحرم وهذا بالانفاق بين اهلنا اما  
التميز بين الحلق والذبح والرمي يختص بالذبح بايام النحر فواجب عندنا حنيفة وسنة  
عندها **فصل** في تقديم نسك على نسك وتأخيره فلو حلق القارن او المتنع قبل  
الذبح فعليه دمان عندنا حنيفة دم للقران او التمتع ودم للتحلل قبل الذبح وعندنا عليه  
دم القران والتمتع لا غير واختلف بمسارقات المشايخ وهذه المسئلة فقال قوام الذبح  
تاريخ الهداية فقد جط صاحب الهداية حين قال هنا ان احدا لم يذبح لذكر والاخر دم الحنا  
وهو صواب وقال في باب الجنائيات في آخر فضل الطواف فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه  
دمان عندنا حنيفة دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم تأخير الذبح عن الحلق  
وعندها يجب عليه دم واحد وهو الاول فان ثبت عندنا حنيفة دم من سعى دم الشكر فقال في  
العناية شرح الهداية في قوله وهو الاول يعني الذي يجب بالحلق في غير اوان وهو ناقص  
لقوله وقال لاشي عليه في الوجبين جميعا قاله وكان الحق ان يقول فعليه دمان عندنا في  
دم القران ودم تأخير الذبح فكان وقع سوا من الكتاب ولا يجب في التمتع على الانسان قال  
فان قيل لم يرد في عبارة بعض المشايخ دم القران واجب اجماعا ودم اخر بسبب الحناية على  
الاخر ام لان الحلق بعد الذبح واجب اجماعا ودم اخر بسبب تأخير الذبح عند الحج  
فيكون ان يكون المصنف اختار ذلك قلت **باب** اياه قوله وقال لاشي عليه في الوجبين فانه  
مصرح بانما لا يتولد في هذه الصورة الوجوب شيء يتعلق بالكفارة اصلا وقال في الفتح شرح  
الهداية كما في الهداية سعى من القبل بل احدا لم يذبح في الحج المقدم والتاخير والاخر دم  
القران والدم الذي يجب عندهما دم القران ليس عذرا للحلق قبل اوانه ولو وجب ذلك  
لزم في كل قدم نسك على نسك مان لانه لا يفتك عن الاخرين ولا قابلية ولو وجب في حلق القار

كسب عليه

الاصح

مكة



فيل الذبح وجب ثلاثة دما في تقريغ من يتولى ان احرام عمرته انتهى بالوقوف **وقد** شرع من  
 لاداء حصة دما لان جنايته على احرامين والتقديم والتأخير بينا يتان فيها اربعة دما ودم  
 القرآن انتهى **ويكون** ان يجازى عن قوله لان جنايته على احرامين بانه ليس كذلك بل على احرامهما  
 فقط وذلك لان تقريغ الحلق منع منه لاجل الجودون العرة بدلالة ان العرة لا تقريغ حلقه على  
 الذبح وداخل التقريغ في الحلق خاصة فلزم دم لاجل الحلق لا غير ذلك اعلاه بعضهم وفيه نظر لان  
 المقصود بالحلق ايض لا يتوقف حلقه على الذبح فلو ان المانع هو الجمع بينهما **ثم راب** قد  
 صرح الطحاوي في شرح الآثار بذلك فقال لا يجزى الذبح بجمعه بينهما وفي الكافي قال  
 بعضهم دم القرآن واجب اجماعا ويجب دم اخر ايضا اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان  
 الحلق لا يميل الا بعد الذبح **ويجب** دم اخر عند ايجاح تأخير الذبح خلافا لهما **والثاني**  
 ما صاحب الهداية **ومر** خطا صاحب الهداية فلغفلت عن هذه الرواية انتهى **وفي** الكفاية  
 شرح الهداية ونسخ اختيار صاحب الهداية على قول البعض **وقال** شيخ الاسلام خواهر زاده  
 في مبسوطه عليه دما من عند احدهما من القرآن والاخر من الجناية على الاحرامين لان خرج  
 عن احرام احرامين بالحلق على سبيل التمام فيكون جنايته على الآخر ولم يجب تأخير الذبح عن  
 الحلق شي لان هذا ليس بتأخير وترك الترتيب لا يوجب الدم عند ما تقدم الطواف على  
 الحلق **واترك** الترتيب في رمي الجمار لا يلزمه شي والدم الواجب بالحلق لا يترك الترتيب بل يخرج  
 عن احرام احرامين على سبيل التمام بالحلق وهو جناية على الاحرام الاخر فيلزمه الدم لهذا  
 لا يترك الترتيب انتهى **والحاصل** ان عامة المشايخ على ما ذكرنا اولنا انه اذا حلق للقرآن  
 قبل الذبح عليه دمان دم القرآن ودم الحلق قبل الذبح عنده وعندهما ليس بالدم القرآن  
 وهذا هو المذكور في الجامع الصغير واختار في الاسلام والقاضي الامام في الدين ونجاح الشريعة  
 والامام الحلي والعنايات وما يشرح الهداية قال في الكفاية وهو الصحيح رواية ومعنى  
 وقال في النهاية وانما الصواب من حيث الرواية والمعنى ما هو في الجامع الصغير هذه العبارة  
 مجعده عن يعقوب بن ابي حنيفة في قارن حلق قبل الذبح قال عليه دمان دم القرآن ودم الحلق  
 لان حلق قبل ان يذبح هو لا ليس عليه الا دم القرآن قال في حاشية البديع الصواب ليس الا  
 هذه الرواية انتهى **واما** ما في الهداية وينبغي فيه شراح الرقابة في قوله ذكر حسام الدين  
 الشهيد في شرح الجامع الصغير حيث قال وقال ابو يوسف ومحمد عليه دم واحد لجنايته على احرام  
 ولا يخفى انه يلزمه دم اخر لانه خير الذبح عن الحلق انتهى **واقام** ما ذكره شيخ الاسلام في  
 ما عليه الجمهور والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الامور **ثم اعلم** ان الجواز في هذه  
 المسئلة على وجه اخر فقال في شرح معاني الآثار كلامنا في القارن اذا حلق قبل الذبح  
 قال ابو حنيفة عليه دم **وقال** في شرح معاني الآثار قال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه **وعلا** في شرح

البديع

فقال

فقال عليه دمان لانه قارن **وقال** ابو حنيفة لا يجب عليه الا دم واحد لان كل واحد منهما  
 اذا فعله لا يوجب الذبح وانما وجب الذبح بجمعه بينهما فلما كان الواجب للذبح بعد الحلق  
 بوجعه بينهما وان لم يجمع لم يكن حلقه موجبا له شي لان حلقه قبل الذبح لا يوجب  
 دم من اذ لم يكن به منتهك الحرامين لاننا قلنا انه انما يكون منتهك الحرامين اذا كان الحرامان  
 كل واحد منهما منفردا كان موجبا للدم وقد بينا انه لا يجب عليه الدم فمع هذا قيل ان حنيفة  
 وبه ناخذ انتهى **فقال** في شرح القارن والمتمتع قبل رمي جمرة العقبة او اخر الذبح عن ايام  
 المفرض عليه دم عند خلافهما **وفي** تأسيس النظم ير الاصل عند ابو حنيفة اذا احرس كان  
 الوقت اوقعه لزمه دم **وقال** في شرح معاني الآثار في ذمة القرآن او المتمتع حتى مضت ايام الفجر  
 ان عليه الدم لا لتأخير ولكن لتقديم الحلق على وقته عند ابو حنيفة وفي رواية **وقال**  
 لا لتأخير فيه نظر لانهم صرحوا بوجوب الدم لتأخير عن ايام الفجر كما مر **وايض** صرحوا  
 بوجوبه بتأخير عن الحلق وان لم تغرب ايام الفجر فاني فائدة تنبيهه حتى مضت **والله** الا ان يدعى  
 الداخل فحينئذ الاول العبارة ان يقال عليه الدم لمجموع التقديم والتأخير عن ايام الفجر هذا  
 على التناول **واما** على ظاهر كلام الصحابة اذا حلق القارن قبل الذبح عن ايام الفجر ودم القرآن  
 او المتمتع **وتوافق** قول الرمي والباقي قبل الذبح ودم تأخير الذبح عن ايام الفجر ودم القرآن  
 او المتمتع **ولو** حلق قبل الرمي والباقي بحالها وجب دم رابع لتقديم الحلق على الرمي **هذا**  
**مقتضى** كلامهم **والله** اعلم بمرامهم **ولا** شيء على المفرد بتقديم الذبح وتأخير في جميع الصور  
 لكن الافضل ان يقدم الذبح على الحلق مرجعا للطحاوي ويحذف بخلاف الترتيب بين ذمة حلقه  
 وان حلق او قصر قبل الرمي لزمه دم عند الامام خلافا لصاحبه سواء كان قارنا او متمتعا  
 او مفردا صرح بالمفرد في العناية والية اشار في الهداية **ولو** حلق حاج او معقر او ان الخلل  
 في الحلق فعليه دم عند ابو حنيفة ومحمد **وعند** ابو يوسف وزفر لا شيء عليه **ولو** حلق بعد طواف  
 الزيادة لا شيء عليه لان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب كما مر به غير واحد منهم  
 شيخ الاسلام والطحاوي وصاحب البحر ان اخرها بانهاها وكذا بين الرمي والطواف  
**واما** ما ذكر في منتهى ابا النجاشي انه يجب الترتيب بين الرمي والحلق والطواف لو طاف  
 قبل الرمي او طاف قبله او طاف قبل الحلق لزمه دم **فما** الفلك فقام **ولو** ترك الحلق لا يقوم  
 الدم مقامه **والعبد** اذا تمتع ولم يصم الثلاثة وحلق فعليه مان دم للمتمتع او القرآن وهم  
 للفضل قبل الهداية في المطلب **فصل في جبايات رمي الجمرات**  
 فلوترك رمي جمرة العقبة في اليوم الاول وهو يوم النحر وترك اكثره بان ترك منه اربع  
 حصيات فان رماها في الليلة الثانية لا شيء عليه اجماعا الا في رواية عن ابو يوسف لا رمي في  
 الليل وعليه دم والمشيرو منه خلافا وان لم يرم من الغد فعليه دم بالاشفاق وان ترك



الاقل كصاة او حصانين او ثلث رماها من الغد ويصدق لكل صاة نصف صاع من بر  
الا ان يبلغ قيمة ما يصدق به وما يفتقر منه ما شاء ولا يبلغ دما وفي البحر الزعفران فينقص  
نصف صاع **والاصل** ان كل ما يجب في جميعه دم ويجب في اكثره دم وفي اقله صدقة **ولو**  
ترك من كل صاة الجار الثلث في اليوم الثالث وفيما بعد بجزء العقبة او غيرها رماها ما لم يمض  
ايامها وعليه صدقة لكل صاة نصف صاع بخلاف اليوم الاول يجب فيه الدم بترك جزء العقبة  
وحدها **ولو ترك** من كل صاة الثلث في يوم واحد فله دم **وكذا** ان تركها بجزءها بان يترك  
حصيات وترك احد عشر صاة او من الجوزتين فله دم هذا هو المشهور **وفي شرح النقا**  
للبرجندي عن ياقا الطبري عن ابن حنيفة لو ترك من الجوزة الاولى او الوسطى فله  
دم **ولو ترك** من جميع العقبة اطعم لكل صاة صاع حنطة اثني وهو يجب عن ياقا  
ومن اخر من الجوزة في الايام الثلاثة في اليوم الرابع فانه يرميها فيه على الترتيب وعليه دم  
واحد للناحية عند مقتضاها لا شيء عليه سوى القضا **والخلاصة** ان الذي وقت  
عند ابن حنيفة وعندهما ليس بموقت فاذا اخرج يومه في اخر صاعه يجب عليه القضا  
مع الدم **وعند** ما يجب القضا لا خير لان ايامها كلها وقتها **وان ترك** الذي في كل الايام  
غزيرة الشمس من ايام التشريق وهو اليوم الرابع آخر ايام التي سقط عنه الذي عليه  
دم بلا اتفاق ولا قضية لذهاب الوقت في وقتها جميعا **فوجب** بالدم الواحد قول الاكثر في  
الجميع عند الشافعية **وقال** بعض المشايخ يلزمه تركه في كل يوم دم وبه قال ابي بعض  
الشافعية **فصل في ترك الواجبات بعد ذك** **واما** ما يجب  
والكوما في **وهذا** ليعجز عنه في دم الدم اصل عندنا في كل شك بان تركه لعذر لم يجب  
بتركه من المعد وكفارة **هكذا** اعتمد الحكم في كل واجبة **واما** غيرها فذكر في بعضها الواجبات  
ان لا شيء بتركها بعد ذك الوقت في جزء لفة فخرج في الهداية والكافي وغيرها ان لا شيء لتركه لعذر  
للرجل والمرأة **ومر** في الجمع والخاصة وغيرها لو طاف راجعا بعد لا يلزمه شيء **وكذا** اذا  
في الخاصة ولو سوي راجعا او نحو لان كان بعد ذك لا شيء عليه **ومر** الطحاوي والعقبة  
ابو الليث وما جاء في الهداية والكافي والجمع وغيرها ان لو تركت المرأة طواف الصدر لعذر  
الحض والنقص لا يلزمها شيء **ومر** في البحر الزعفران ان تغتسل الحلق او القصير حلا ولا  
شي عليه بترك الحلق **فهذه** الواجبات التي مرر فيها غير واحد من المشايخ **واما** ما يجب  
البدائع في قيمته تخصيصهم عدم لزوم الشيء ترك الصدر وتأخير الزكاة للمرأة **والصا**  
يد عليه ما ذكر بنفسه فيمن احصر بعد الوقت حتى مضت ايام الحج ثم خلى سبيله ان عليه ما  
ترك الوقت في جزء لفة وما ترك الذي وما تأخر طواف الزيادة فاعذر اعظم من  
الاحصاء ولو كان الحكم في الجميع كذلك لما وجب على هذا شيء لان الاحصاء قد يكون بموضع

حصة

او عذق **وقد** قالوا المرفأ الضعيف عذر لترك الوقوف في جزء لفة بل خوف الزحام جعلوه عذرا  
فيه **فيعلم** منه ان التعميم ليس بمبرر **واجب** عنه بان الاحصاء يعذر لا يبرر من بدل عليه  
قوله ثم خلى سبيله والاحصاء يعذر ليس بعذر لسقوط الدم لانه اكراه وهو ليس بعذر  
لانه من جهة العباد **الاخرى** ما قالوا انه لو اكره على حظور الاحرام والطيب والنسوانه لا  
يجز في الجواز بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين ما وجب عليه **فصل** في الاحصاء بين  
قوله **فكان** لا يخلو عن نظر **وفي** النجدة وبعض الصحاح يطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعدد وغيره  
عذرا واجبا وعنه وطواف الصدر بانه ورد فيه الضر وغيره لا يقاس عليه **وفي** اقتضائه على  
الصدقة لورود النص في غيره ايضا كالوقوف في جزء لفة والركوب في الطواف والله اعلم **وقد**  
اعلم **النوع السادس في الصيد وما يتعلق به** **وهذا** النوع ع  
واسع **الصيد** هو المنتفع المتوخى من الناس في اصل الخلقة فيدخل الطير المستأنس **ويخرج**  
البعير والبق والشاء المتوحشات **فان** كان في مكان الابل والبقرا اذ انت وق حشوا فليس يصيد  
وفي شرح الكنت عند حجاز ذبح البط الاهلي والمراد بالبط التي تكون في المسكن والحياض ولا  
تطير لانهما اوف باصل الخلقة كالنجاح **واما** التي تطير فصيد **فوجب** بقتلها الجزأ فيمنع ان  
تكون الجوز اميس على هذا التفصيل فانه في بلاد السودان وحشي ولا يعرف منه مستأنس **وهو**  
اشبه **واما** المتولد من الطير والشاء ان كان الام طيبا فهو صيد **والا** فلا يصح به في الحصى  
على ما نقله العلامة البرجندي في شرح النقاية **ثم** **الصيد** في الاصل نوعان يرى  
ومرعى يرى ما يكون نواذ في البر سواء كان لا يعيش الا في البر او يعيش في البر والبحر **والبحر**  
ما يكون نواذ في البحر سواء كان لا يعيش الا في البحر او يعيش في البر والبحر **فالبحر** للثوالة  
لانه الاصل لا بالمعاش لانه عارف **وهذا** هو المعقول عليه وهو المذکور في الكافي والبدائع  
والتهامية **ومر** ما في الهداية **ثم** **البحر** حلال اصطباؤه للحلال والمهر جميعا  
**واختلف** في ان هل يباح كل ما كان صيدا للبحر ما كان لا او غير ما كول او ما يحمل كله منه فقط **ففي** الخط  
كل ما يعيش في الماء يحمل قتله وصيده للحرم **قال** رشيد الدين كاشهك والصدوق والسترطان  
وكلب الشاة **وزاد** بعضهم التمساح **والاستحفاء** **وفي** مشكاة المصابيح خزانة **الكميل** الذي  
يخرج من صيد البحر هو السمك خاصة **وزاد** في الخزانة فقال الاستحفاء كالسمك **ويجوز**  
الاصول والذبيح من صيد البحر هو السمك خاصة **فطير** البحر لا يخصص فيه للحرم **ومر** في شرح  
في المبسوط بما يعيد نعيم الاباحة سوى الطير لانه كمال الطير في اهل بحر المعاش لان نواذ  
يكون في البر من المأكولات من صيد البر **الاخرى** ان ما يكون ما في الاصل وان كان قد يعيش  
في البر كالضفدع جعل ما يابا باعتباره اصله حتى لا يجب على البحر بقتله شيء **وهذا** يقتضي  
الترخيص في غير السمك ايضا والمنع في الطير لا غير **وفي** البدائع اما صيد البحر فيحمل اصطباؤه



للجلال والحرم جميعا ما كولا كان او غير ما كولا وفيه فيما لا يحل اصطفاؤه والطير التي ياكل  
لحمها بريئة كانت او بحرية لان الطيور كلها بريئة لان قوا الذها في البر وانما يدخل بعضها في البحر  
لطلبها لذوق اثمى وهذا ايضا قوما في المبسوط من تعميم الاباحة سوى الطير كما صرح به **وقال** في  
الفتن وهو الاصم لانه قوله تعالى لعلكم تصيدوا به نعمته يتناول بحقيقته عموم ما في البحر اثمى  
وكل يحل صيد البحر والحرم ولم ارم من تعميمه **والظاهر** ان لكل عدم الفرق بين الاحرام والحرم في  
مثله **والله** وقد صرح الشافعية به فقالوا لا فرق بين ان يكون البحر في الحلال والحرم وقالوا كل ما  
كان فيه صيد سواء كان في بر او في ماء مستنقع او في عين فلو بحر وسواء كان في الحلال والحرم بصاد ويؤكل  
اثمى **وليس** في كلام الاصحاب ما يخالف هذا الفصل **ولما** صيد البر حرما على الحرم والحرم على الحرم  
وعلى الحلال في الحرم الا ما استثناه الشافعية **وما** لبعض العلماء الى ان قتل الصيد من الكبار  
**ثم البري** فوهان ما كولا وغير ما كولا فاما كولا حراما اصطفاؤه على الحرم بالافاق **وفي**  
بعض غير ما كولا خلاف **والاول** كالطير وحمار الوحش وان تالفا والارنب وبقر الوحش  
والطيور التي ياكل لحمها والحمار المسترو والصيد **وفي** الطر ايليم وفي المطوقة المصونة  
روايتان **وفي** الفتن وفي الطيور المصونة روايتان ولكن الخشاف فيها اثمى صيد اثمى **والله**  
في الهام وغيره ان الروايتين في جزاءها في رواية يضمن قيمتها مصونة وفي اخرى غير مصونة  
وهما جعلتا روايتين في صيدها والله تعالى اعلم **واما** الذئب فقتله في البداية على  
نوعين **فقال** اما غير ما كولا فوهان **نوع** يكون مؤذيا طبعيا مبتدئا بالاذغال **ونوع**  
لا يبتدئ بالاذغال **اما** الذي يبتدئ بالاذغال كالفص والحمل وغيرهما فله ان  
يقتله ان عد عليه ولا شيء عليه ان قتله وهو قتل اثمى **فقال** في رواية اخرى  
وان لم يعد عليه لا يباح له ان يبتدئ بالقتل وان قتله ابتداء عليه الحرام عندنا هكذا ذكر  
ولم يكن خلافا بل ذكر حكما مستوفيا **وقال** في الحيط وقاص خان وفي ظاهرها رواية الباع  
كلها صيدا لا اكلها والذئب **وفي** الفتاوى ولا شيء في الاسد **وقال** ابو حنيفة يجب **وفي**  
شرح القدر روى الاسد حيوان متوحش فمنع الحرم من قتله كالضبع **وفي** قاص خان وعنه  
يوسف الاسد بمنزلة اكلها لعقور والذئب **وجعل** صاحب التبع ابي الاسد والتمرد عند  
ما يحل قتله وان لم يعد عليه **وقال** ما حصله لان دفع الاذغال او اجك ضللا عن الاباحة **وفي**  
شرح الترمذي بعدما ذكرنا في البدائع الا ان هذا مخالف لقائمة الكتب فان المستوفى فيها  
ان يقتل ما يرا السباع اذا ضل عليه لا اذ لم تفصل الاسد على رواية ابو حنيفة **وفي**  
الطر ايليم اكلها لعقور ليس بصيد ولا يجب بقتله **قال** في قوله بالكلية لعقور الذي  
**وفي** الاختيار قالوا ما لم يرد بالكلية لعقور **وفي** شرح الكافي وقيل الكلب والذئب واحد  
وعند ابو حنيفة الكلب لعقور وغير العقور والمستأنس والمستوحش سواء **ولا** يدخل

الاسد

الاسد وان سماه الشاذع كلها الا ان يارده الاسد العادي **والحاصل** انه لا شيء يقتل  
الذئب سواء اريد بالعقور وهو اكلها المعروف وسواء اكلها ولا يخل في حرامها تسليح كالا  
والفهد والنمر والتمرد والبازي حيث يجب الجواز فيها فظاهر الرواية اذا ابتدأها الحرم وان  
ابتدأه بالاذغال اقتلها فلا شيء عليه **وما** ذكرنا من عدم وجوب شيء يقتل الذئب ما هو عليه اكثر  
اصحاب المناسك وعجزهم **ومنع** الطراوى في شح الا ان اثار الذئب صيد لا يباح قتله **والله**  
بالكلية لعقور وهو الكلب الذي يعرفه العامة ونسب ذلك الى ابو حنيفة في يوسف **وقال**  
الذين اباوا قتل الذئب اباوا قتل جميع السباع والذين منعوا قتل الذئب حظروا قتل سائر السباع  
غير الكلب لعقور خاصة اثمى **وفي** شرح الترمذي لان امير الحاج حجاز قتل الذئب ابتداء **وقال**  
الترمذي ومن وافقه كصاحب المحيط والهازي **والا** في شرح الاثار الطراوى عدم الجواز اثمى  
والضبع والضب والظير والبربع والسمور والذئب والسجاب والتغلب واليوم والبقا  
حينئذ يجب فيها الحرم **واما ابن عرس** في العتاي لا شيء عليه فان عرس خلا لا ييوسف  
قال في الفتن والطلق غيره لزوم الحرم من غير حكاية خلاف **وذكر** في البداية فيما يحل قتله **ثم**  
قال ابو يوسف قتل الحمار **وفي** الطر ايليم والفتن وفي القنفذ عن يونس يوسف روايات  
والفيل صيد **وفي** المحيط ان قتل خريرا او فردا او فيلا يجب الفقة خلافا **قال** في  
الفتن **وقال** العتاي الفيل المتوحش صيد ليس عليه شيء فان المستأنس يجب كونه صيدا اثمى  
لصروف الاستئناس كما قالوا في الظير وحمار الوحش انما صيد وان تالفا **وعايناه**  
كان يجرى في الفيل المتالفة روايتان **كان** في الطيور المصونة روايتان ولكن الخشاف فيها  
انما صيد اثمى **ومنع** بعضهم ان القرد والحمر يربى يوسف صيد خلافا لرواية **وذكر**  
في الجمع واخيرا في خرير وفرد وقيل في خريره ولا يربى فيهما شيء لانهما مما تنسك في البيوت  
فهو سائمة فصار كالا هلى اثمى فتغيره بصيغة الجمع يدل على انه قتل اكل سوى فرد **وفي**  
الحاوى قال ابو يوسف الغراب المستأنس هو ما ياكل الحرف والتفتق غير مستأنس **وفي** قاضي  
خان وما يطير في الجو صيد **وفي** السنور روايتان عن علي حنيفة **وفي** الطر ايليم روى الحسن  
ابو حنيفة السنور الا هلى والوحش ليس بصيد **وروى** هشام عن محمد السنور يجب الجزاء  
بقتله **وفي** الفتن وفي رواية هشام عن محمد كان منه بريء فلو حش كالتصديق يجب الجزاء  
في الجزاء اخر **وفي** السنور روايتان **واما** الاهلى فليس بصيد اثمى **فصل**  
**فان** قتل الحرم صيد اثمى **وان** قتل جماعة محرور صيد اثمى كل واحد منهم جزاء كل  
ولو كان في الحلية فقتلوا صيد الحرم يجب عليهم جزاء واحد ولو كان اثنان محرورا والباقي حلالين  
يقسم الجزاء على عددهم **كان** يمين فيهم محرور وعلى الحرم جزاء كامل **ولو** كان شريرا حلالا او الحرم  
من لا يجب عليه الجزاء كالكافر والنجس والمجنون فعلى الحرم من كامل وعلى الحلال ما يخصه على القيمة

ابن عرس من سباع الهوام ليس بصيد  
وكذا القنفذ لا جزاء له قال  
ابو يوسف

تستكن



اذا اقتربت على العدو **٢** واذا قتل القارن صيدا او شارك في قتله فعليه جزا **٣** **فصل في الصيد**  
 مملوكا في الحلال والحرم فعليه قيمته لصاحبه وقيمته للفقر **٤** ولو ضرب بطن ظبية فالتفت جنبها  
 ميتا ثم ماتت فعليه قيمتها جميعا وان ماتت الامة فبها ما انقض وفي الجنين الميت قيمته حيا **٥** ولو  
 قتل ظبية حاملا فعليه قيمتها حاملا **٦** وان قتل حيا مسرورا او ظيبا مستانسا فعليه الجزا والله علم  
**فصل في الجحج وعينه** الحلال في الحرم والحرم مطلقا في غير الحرم **٧** ولو قتل حيا  
 معينه الصبي بغير قطع يد او رجل او كسر جناح منه جميع قيمته وان لم يمت لانه استهلك معينه  
 وان لم يمت لم يمت معينه الصبي من النقصان **٨** ولو جرحه يد اقامت فعليه قيمة كاملة يوم مات  
 ان لم يمت من النقصان وان ضربه قيمته متبوعا بالجرح **٩** ولو جرحه ففقد معينه ميتا ان مات  
 بسببه جميع النقصان وان مات بسبب اخر فعليه ضمان الجرح وان لم يعلم سبب النقصان لغيره  
 ولو لم يمت فان برأه ولم يبق له اثر لا يضمن وان بقي من النقصان **١٠** وان لم يعلم انه مات او برأه  
 او لا ففي القياس يضمن النقصان وفي الاستحسان يضمن القيمة ولو تلف ريش طائر او قطع  
 قوائم صيدا او كسر الجناح فخرج عن حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة فان ادى الجزا  
 ثم قتله لزمه جزا اخرى وان لم يود حق قتله جزا واحدة **١١** ولو جرح صيدا ففقد عنه قتل ان يمت  
 ثم مات اجزائه اكفراة الى ان ادلها كذا في البداية **١٢** ولو جرح صيدا او بقي اثره او تلف شعره  
 ولم يمت او جرح صوفه او قطعه عضو منه ولم يخرج منه من حيز الامتناع فبها ما انقضه وفي  
 الطر بلبيس واذا احاط صيد افعليه ما انقضه وقيمتا اللبن **١٣** وفي الجحر الزاخر ولو حلب صيدا  
 او جرح صوفه فعليه قيمة اللبن والصوف **١٤** وفي البداية ولو حلب صيدا افعليه ما انقضه الكلب  
 كالوا تلف جزا من اجزائه **١٥** ولو ضرب صيدا فخرق فاشقت قيمته او اذنت ثم مات  
 كان عليه اكل القيمة من قيمته وقت الجحج او وقت الموت **١٦** وفي المبسوط روي الجحر صيدا  
 فخرجه ثم كثر ثم نأه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة اخرى وان لم يكن عنه في الاول لم يضر  
 ولم يكن عليه فيها شيء **١٧** اذا كثر في هذه الاخرة الاما انقضه الجحج الاول قال شمس الاجنة يريد  
 به اذا كثر بقبضة صيد بجرح فلما اذا كثر بقبضة صيد فليس عليه شيء اخر وفي منسك  
 الطر بلبيس ولو جرح صيدا ففقد ثم قتله بكفرا اخرى ولو لم يكن حق قتله وجب عليه كفارة  
 واحدة وما انقضه الجحج الاول ساقط **١٨** وكذا قال في البداية وليس عليه للجلحة شيء لان  
 لما قتله قبل ان يكف عن الجحج واحدة صار كانه قتله دفعة واحدة **١٩** وذكر الحاكم في مختصره  
 الاما انقضه الجحج الاول اي يلزمه ضمان صيد بجرح لان ذلك الضمان قد وجب  
 عليه مرة فلا يجب عليه مرة اخرى **٢٠** وفي البداية **٢١** وذكر صاحب الكافي والطر بلبيس  
 في منسكه وابن الهمام في شرح الهداية معنى الى الجامع وذكر القاسمي من غير عزو وعين  
 الجرح جرح صيدا لغير مستهلك ثم اضاف الى عمر نجدة ثم جرحه كذلك فان ضربه فعليه للجرم

صفة  
 حلية

قيمة

قيمته صحيحا وللحجة قيمته وبه الجحج الاول **٢٢** ولو شاركه حلال في هذه الصورة فحق للهرق  
 قيمته وبه جحج الحلال وقيمتها للحجة وبه الجحج احسان **٢٣** ومن الحلال ما يقتل جرحه وبه الجحج  
 الاول ونصف قيمته وبه الجحج احسان **٢٤** ولو كان جرحه ثم حل من عمر ثم جرحه ثم جرحه  
 ثانيا فعليه للجرم قيمته وبه الجحج الثاني وللحجة قيمته وبه الجحج الاول **٢٥** ولو حل من عمر ثم  
 جرحه ثم جرحه فاقضت فعليه للجرم قيمته وبه الجحج الثاني وللقران قيمته وبه الجحج الاول  
 ولو كان معه حلال ضمن لغيره قيمته وبه الجحج الثاني وللقران قيمته وبه الجحج الثاني  
 الاوليان **٢٦** وحكم الحلال لا يختلف **٢٧** ولو كان الاول مستهلكا بان قطع يديه او رجله او فقاغيه  
 والثاني غير مستهلك وباقى المسئلة بما لها فعليه للجرم قيمته صحيحا وللقران قيمته وبه  
 الجحج الاول **٢٨** ولو كان الثاني قطع يدا ايم والمسئلة بما لها فهو ولو كان غير مستهلك سوا لانه  
 لا يمكنه استهلاكه مرة ثانية **٢٩** ولو شاركه حلال في صورة الاستهلاك فعليه للجرم قيمته صحيحا  
 وللقران قيمته وبه الجحج احسان الاوليان وعلى الحلال ما انقضه جرحه بجرحه بالاول ونصف  
 قيمته وبه الجحج احسان الثالث **٣٠** وذكر السراج في القاية شرح الهداية مغزا الى الجامع  
 جرح لجرم جرح صيدا ثم جرحه ثم جرحه فاقضت قيمته عليه قيمة واحدة قلت  
 ظاهر هذا الزوج جزا واحد على القارن وهو خلاف المشهور **فصل** ولو قلع سن  
 فلي او تلف ريش طائر او ضرب عينه فاقضت ثم بنت مكانها او اجلت العين وعادت  
 على مكانها فلا شيء عليه في قولنا في حنفية كذا في المبسوط وقا في حنابلة **فصل** ولو قلع سن  
 بعد هذا الفصل واختلف فيه وقال ابو يوسف **٣١** وفي البداية قال ابو حنيفة في سن الظمان لا شيء عليه  
 اذا بنت ولم يحك في غير عيائه وقال ابو يوسف عليه صدقة الا ان جعل في المبسوط قول محمد  
 مع ابو حنيفة **٣٢** وفي الجحر الزاخر قبل مسقط الضمان وقيل لا يسقط **فصل** ولو لم  
 صيدا فخرقات او اخذ سبع او اضرب شجرة او حفر في جحر فبها ما انقضه في عمدته حتى يوق  
 الى عادته في السكون فان هلك بعد السكون فلا شيء عليه وفي المبسوط لو فغر لصيد منه  
 بغير صنعه وتغيره فالكسوف من جله لم يلزمه شيء بخلاف ما لو افترعه هو او حركه **٣٣** ولو فغر صيدا  
 فقتل صيدا اخر مات الاول منهما **٣٤** وكذا القارن كل طيه فخر اخر منه **٣٥** ولو دعى الى صيد فافترقا  
 وافترقا الى اخر ما به فقتلما فعليه جزا واحد **٣٦** وكذا الواضطر بالسهم في الصيد لو وقع على بيضة  
 او فخر فالتلفا يلزمه ضمان الصيد والفرخ والبيض **٣٧** ولو دعى الجحر ذابة او ساقها او قاذوا  
 فقتل صيدا برقبها او عضها او ذبحها ضمنه وان اقلعت بنفسها او بولها فالتلف  
 صيدا لم يضمنه **فصل في الصيد بجحج عليه رجلا او اكثر** ثم جرحه وحلال قتله  
 صيد الحرم بضربة واحدة فعلى الحلال نصف قيمته صحيحا وعلى الحرم قيمته كاملة **٣٨** ولو فخر  
 كل واحد صرية ووقع معا ضمن كل واحد ما انقضه قيمته صحيحا وعلى الحلال نصف قيمته

قوله  
 ولو قلع سن

فخرجه



مضروباً بالضربتين وعلى الحرم قيمته متقوماً بهما ولو بداء الحلال وتثنى الحرم فعلى الحلال  
ما نقصته قيمته مضروباً بالضربتين وعلى الحرم ما نقصته ضربته به الجراحة الأولى  
وقيمة متقوماً بالجرحين ولو كان الأول مستهلكاً ضمن الأول قيمته صحيحاً حلال  
خرج صيد الحرم ولم يخرج من الصيدية ثم جرحه حلال آخر مثلاً ذلك ومات منها ضلي  
الأول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه وهو جرحه وما بقي من قيمته فعليه  
نصفان فان قطع الأول يده أو رجله فأخرجه من الصيدية ثم قطع الأخر يده أو رجله فمن  
الأول قيمته كاملة مات أولاً ومن الثاني ما نقصه بقطعه وان مات من الثاني  
قيمه وبه الجنايتان وكان ينبغي أن يجلسان على ما إلا أن الأول ضمن كل القيمة مرة  
فلا يضمن ثانياً ولو زاد بينهما ضمن الأول ما نقصته جنايته ضرباً بزيادة وقيمه زائدة يوم  
مات وبه الجناية الثانية ومن ما نقصته جناية زائدة وان بقيت يدهم مات وبه الجنايتان  
فوقته الثانية وفقاً عنه من كل قيمته يوم مات وبه الجناية الأولى ولو جرحه الأول  
غير مستهلك والثاني مستهلكاً بان قطع يده أو رجله ومات منها فمن الأول ما نقصته جنايته  
صحيحاً ونصف قيمته وبه الجنايتان ومن الثاني قيمته وبه الجرح الأول مات لو كان  
لو كان محرمين إلا أن في شصيف القيمة يعني أن محرم جرح صيداً غير مستهلك ثم جرحه محرم  
آخر مثله فأت من الأول كل قيمته وبه الجرح الثاني ومن الثاني كل قيمته وبه الجرح الأول  
وهكذا صور في كل صورة جناية الحرم حلال قطع بصيد الحرم ثم جرحه غير مستهلك ثم جرحه  
قارن فأت من الجرح الحلال قيمته كاملة وعلى الحرم قيمته وبه جرح الحلال وعلى القارن  
قيمتان وبه الجنايتان يعني إذا كان قد بداء الحلال وتثنى الحرم وثلاث القارن قارن  
ومفرد وحلال قتلوا صيداً في الحرم بضربة واحدة ضمن القارن قيمتين والمفرد قيمته واحدة  
والحلال نك قيمته صحيحاً فان بداء الحلال ثم المفرد ثم القارن فأت من كل ضمن الحلال  
نقص جنايته صحيحاً وثلاث قيمته وبه ثلاث جراحات كذا في الكافي وغيره وفي خزانة الكحل  
وعليه ثلاث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحطة ذكر الجصاص أن هذا سمى صحيح  
أن يضمن تلك قيمته وبه الجراحات الثلاث فيصل في له وبه الجراحات الأخرتان سوى  
الجراحة التي ضمنها الله ومن المفرد ما نقصه جرحه مجروحاً بالجرح الأول وقيمه  
وبه ثلاث جراحات كذا في الكافي ومسك القارن وفي خزانة الكحل وعليه قيمته  
وبه الجرح الثاني **ذكر** شيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الأول والثاني  
وقال هذا هو الصحيح وفي المحطة ذكر في الأصل أن يضمن متقوماً بالجرح الأول والثاني  
وهذا سمى من الكافي لأن الجرح الثاني فعله فلا يرتفع عنه ما الشقص بفعل غير المني  
وفي القارن ما نقصه جرحه وهو محرم جرحين وقيمتان وبه الجراحات الثلاث

كذا في الكافي ومسك القارن وفي المحطة وعلى القارن جزاً أن وبه الجراحات الأولى  
وفي خزانة الكحل عليه ما نقصه جرحه ما قيمته وبه الجراحات الأولى وعلى قيمتان  
وبه الجرحان الأولان ولو كانت الجناية الأولى قطعاً والثانية فقاء العين ضمن الحلال  
قيمه صحيحاً والمفرد قيمته مجروحاً بالجرح الأول والقارن قيمتين وبه الجنايتان  
الأوليان كذا في الكافي وفي الطر يبيح على المفرد قيمته وبه الجراحة الأولى وان كانت  
الأولى قطعاً والثانية فقاء العين تكون استهلاكاً من غير الجنس وان كانت كل واحدة منهما  
قطعاً فالصحيح أن المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الأولى والثانية والثالثة ولا يضمن على  
الحلال بالسراية لأنه ضمن مرة بكاملها حلال جرح صيد الحرم غير مستهلك ثم جرحه محرم  
مثله فأت من الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والحرم قيمته كاملة وبه الجرح الأول  
**فصل في تغير الصيد بعد الجناية** حلال جرح صيد الحرم من أدنى  
يدنه كالجمل أو بياض العين ونحوه أو سحره بان كانت قيمته يوم الجرح عشرة ثم مات خمسة  
عشر ثم مات من الجراحة فعليه ما نقصه الجراحة وقيمه يوم مات وعن أبي يوسف في  
غير رواية الأصول أن الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة  
سعر أو بدن وان نقص قيمة الصيد ثم مات من الجراحة فان كان النقص من سعره ضمن قيمته  
يوم الجرح لأن الاحتياط فيه ويحيط عنه النقصان الذي يضمن لئلا يتكرر وان نقص في بدن  
من غير الجراحة ثم عادت من الجراحة يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر فمات  
وقد زادت قيمته سعراً أو بدناً أو سحره لم يضمن الزيادة ولو جرح صيداً في الحلال ثم جرحه ثم كثر  
ثم أزداد قيمته في الحلال بدناً أو سعراً لم يضمن الزيادة **ذكر** جرح صيد في الحلال ثم حل ثم  
أزداد قيمته يوم مات قبل التكفير من النقصان وقيمه كاملة يوم مات وان كفر بعد  
محل ثم مات لم يضمن شيئاً ولو كان أسكه بعد ما جرحه وهو محرم بعد ما أذى الجزاء ثم مات  
في يده ضمن قيمته مستقبله يوم مات أخرج طيبة من الحرم فأتت قيمتها من سعراً أو بدن  
ثم ماتت فالزيادة مستقيمة عليه وان فداها ثم زادت لم يضمن الزيادة كذا في المنقوت  
وغيرها وذكر في شرح آكحتر معنياً الحاشية لا يضمن بعد التكفير الزيادة ويضمن  
الأصل ومخالفته لا تخفى وكذا في الزيادة المنفصلة يضمنها قبل التكفير لا بعد وان  
باعها في أدنى عند المشتري حكم الزيادة قبل التكفير ولعل ما ذكرناه قبل الشراء  
حلال جرح صيداً مجروحاً غير مستهلك ثم جرحه حلال مثله ثم أزداد قيمته ثم هلك  
ضمن الأول نقصان الجناية الأولى والثاني الثانية وما بقي من الزيادة فعليه بالنصفان  
ولو كانت الزيادة بين الجنايتين ضمن كل واحد منهما نقصان جنايته يوم جرحه وما بقي  
مع القيمة مع الزيادة بينهما نصفان ولو كان الأول قطعاً يده ثم زادت قيمته ثم قطع



الثاني وجله ومات ضمن الاول نقصان جانيته وقيمة زائدة وبه الجناية الاولى كذا في المحيط  
**قوله** الشيخ رشيد الدين وينبغي ان يكون وبه الثانية وضمن الثاني نقصان جانيته  
 وبصرف قيمته بالجنايتين **فصل** من كسر بطن نعامة فعليه قيمته كاملة ما لم  
 يفسد كذا في الهداية وقد بعدم الفساد فعلم انه لا شيء في المذرة قال في النسخ  
 شرح الهداية فاشترى بها قال الكرماني ان كسر بطنه مذرة فان كانت بطنه  
 نعامة وجب عليه الجزاء لان بفسرها قيمة وان كانت نعامة لاشترى عليه انتهى وما  
 ذكره الكرماني مومض بفسرها القيمة وان خرج من بطنه من البيض فعليه قيمة الفرج  
 حيا وفي المحيط لو علم انه كان حيا قبل الكسر فهو ميت لا يضمن واذا اضطر لا يجب في البيض  
 شيء لان ضمانه لاجله ولو اخذ بطنه ونزكها تحت دجاجة ففسدتا فالحكم لا يختلف وان لم  
 يفسد وخرج منها فرج وطار فلا شيء عليه ولو انقرص بطنه ففسد **فصل**  
**في حكم اخذ الصيد وارساله** اعلم ان الصيد يصير امثالا لثلاثة اشياء  
 باحرار الصايدة او دخوله في ارض الحرم او دخول الصيد فيه فلو اخذ محرما صيدا  
 في الحرم او في الحرم وجب عليه ارساله ثم الاخذ لا يخلو من وجهين اما ان اخذه وهو  
 محرر او اخذه ثم احرمه فلو اخذه وهو محرر وجب عليه ارساله ثم الاحرام كان في يد  
 او فقصه معه او في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرر او حلال فعليه الجزاء وان لم  
 يحرمه من بيده فلا شيء على المرسل وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل والاخذ ان يرجع  
 بما ضمن على القاتل عند اصحابنا الثلاثة وقال في الغرر لا يرجع ولو كان القاتل ميبيا او مجنون  
 او كافرا فعلى الحرم الجزاء ويرجع بقيمته على القاتل ولا جزاء على القاتل وفي المشتق ان كان  
 الحرم كقرم عال يرجع عليه وان كثر بالصوم لم يرجع وفي الجمل ان اخذ بطنه بجملة في بيده  
 فعليه الجزاء ولا يرجع على احد ولو اخذ صيدا احالة الاحرام ثم ارسله من يده وما وغيره  
 ثم وجد الصيد في يد انسان بعد ما حل فليس له ان ينزعه من يده بخلاف ما لو اخذه  
 وهو حلال حيث يجوز له ذلك كما سياتي اما الوجه الثاني وهو ما اذا اخذ الصيد وهو حلال  
 ثم احرم وهو في ملكه لم يزل ملكه عنه فان كان في يده لزمه ارساله على وجه لا يضيغ ملكه  
 بان يخلطه في بيته وان كان في بيته او فقصه معه لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فان لا يضمن  
 وفي لو كان الققص في يده يجب ارساله ولو كان الصيد في يده وهلك في حال اسكاه  
 في يده يلزمه الجزاء **واعلم** انه اذا اخذ صيدا وهو محرر ثم هلك الصيد بعد ما حل يجب  
 عليه الجزاء كما هو اما اذا اخذه قبل الاحرام ثم احرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل  
 هل يلزمه الجزاء ام لا قال الكرماني عندنا ان احرم وهو ممسك للصيد فلم يرسله حتى  
 هلك الصيد في يده وهو محرر او حلال فعليه الجزاء لانه ما احرم وهو في يده يجب ارساله

والحرم او طوله

فاذا تلف

فاذا تلف قبل الارسال صار متعديا فيه فيضمن كالاوسطا دة في حالة الاحرام انتهى  
**ويستنفذ** من هذا النفاذ اصطادة في الاحرام او اصطادة قبله وكل امر  
 عنده بعد فانه لا يخلص من الجزاء بوجه اذا هلك عنده ولم يرسله ولا يجوز له بيعه  
 ولا ذبحه ولا امساكه عنده فلم يرد في ملكه الا في النقصان ويحرم اذا قتله واخذ الفري  
 وكان حراما عليه فلو لم يلو اصطادا صيدا وهو محرر وباعه وهو حلال جازا لبيع **فصل**  
 يفيد انه لا تصرف فيه بعد التحلل فتأمل وان ارسله انسان من بيده ضمن المرسل  
 قيمته له عند ابي حنيفة وفي الايض من شيا وان وجبه بعد ما حل في يد الانسان  
 فله ان ينزعه منه بخلاف ما تقدم ولو اخذ الحرم صيدا لحرم فارسله في الحرم فقتله  
 رجل فعلى الحرم الجزاء ولو ارسله في الحرم فعليه الجزاء ولا يبرأ ما لم يعلم وصوله الى الحرم  
 امنا حلالا اصطادا صيدا في الحرم فقتله في بيده حلال كان على كل واحد جزاء كامل  
 ويرجع الاخذ على القاتل وفي العتبات اشترى حلالا وهو محرر في اخذ صيد فهو حلال وفيه  
 المحرم ولو اشترى صيدا الزمته ارساله ولو امر سله في خوف البلد لا يبرأ لانه لم  
 يصبره متواريا ممتعا فلم يعتبر وهذا لو اخذه انسان بكرة كله ولو اخذ محرما صيدا  
 فقتله حتى مات فعليه جزاء وانه لم يقتله **فصل في الدلالة**  
**والاشارة والترسالة والاعانة واعادة الدلالة والامر ذكر**  
 في الاسرار ان الانسان والدلالة واحدة وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد وهي  
 حرام على المحرم في الحرم والحرم وعلى الحلال في الحرم والدلالة من الحرم فوجب الجزاء عليه  
**وشرايط** وجوب الجزاء على الدال ان يتصل بما يقتل فلو لم يقتله لا شيء على الدال وان  
 قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان بقي الدال محروما الى ان يقتله الاخر فان دله  
 ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يا ثم وان لا ينفصلت الصيد فلو انفلت ثم  
 اخذه لاشي على الدال ان الا انه يكره ذلك وان يصدق حتى لو كره به ولم يبيع الصيد حتى يله  
 عليه اخر صدقة وقتل الصيد فالحرم على الدال ان يصدق الاول ولو لم يصدق الاول  
 ولم يلزمه بان اخذ فلم يره حتى دله محرر اخر ثم طلب للصيد فقتله كان على كل واحد منهما  
 الجزاء كما هو على القاتل وان يكون الدال محروما فلو كان حلالا والمدلول محررا في صيد  
 الحرم والحرم وكانا حلالين في صيد الحرم فلا شيء على الدال في ان يبيع ولكن يام في الحكم  
 وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في الصورتين وقال في زهر وهو رواية عن ابي يوسف  
 يجب الجزاء على الدال الحلال ايضا في صيد الحرم وفي القار وفيها اذا دل الحلال  
 محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الكامع لاشي عليه عندهما انتهى وفي الغاية  
 عن الحر انة لو دل حلالا على صيد احرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال ايضا

يجوز

كذا

استبرأ



فقال ابو يوسف لا يشترط على الدال ان يسمي **والمذكور** في المشاهير من الكتب م  
لزمه شئ على الدال عند اصحابنا الثلاثة خلا فالزفره ولو كان الدال محررا او مملوك  
حرما فقتله المدلول فعلى كل واحد منهما جزاء **فصل في صيد الحرم** وفي صيد الحرم  
على الدال الحرم ولا يتم على المدلول الحلال ولو دل جماعة من الحرمين محرما او حلالا فعلى كل واحد  
منهم جزاء مكامل ولو امر محرما بمحرم ما يقتل فامر المأمور بمحرم اخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء  
كذا في الطر الجيب وفي البحر ان اخر وقبل على كل واحد من الثلاثة الجزاء وفي الفتح والخزاعل والامر  
الثاني لانه لم يقتل امر المأمور لانه لم يأمره بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد فامر الثاني  
ثالثا بالقتل بحيث يجب الجزاء على الثلاثة وكذا الان سال فتوارسل محرما بمحرما الى محرم  
يدله على صيد فقتله المحرم الى به فعلى كل من الثلاثة الجزاء انتهى وفي الاجناس لو دل  
المدلول حلالا لا اخر فعلى القاتل قيمته وعلى الدالين ثلثاها ولو امره بقتله وامر المأمور  
غيره بقتله فعلى القاتل قيمته وعلى امره نصفها ولا شيء على الاول كره في الهاروي في  
**والظاهر** ان هذا الحكم في الحلالين في صيد الحرم وفي المحيط محرم في الحلال خلف  
هذا الحائط صيد فاذا لطفه صيد كثيرة فاخذة فعلى الدال في كل واحد جزاء وان  
راى واحدا فقتله فاذا اخذه غير ايضا لا يضمن الدال الا الاول فقط كذا عند ابن  
يوسف ولو قتل احدا من هذين وهو يراها فقتله ما فعل الدال جزاء واحد وان كان لا يراها  
فعليه جزاء ان لانه يكون امرا باحدا او مأمورا على الاخر لما لم يعلم المأمور وفي مشك  
الفان هو وحقا محرما اشار الى صيد فقال لرجل خذ كذا الصيد فاخذه وصيد اخر كان في  
الكوبر فعلى الاخر الجزاء في الاول دون الثاني انتهى والدال ضمان وان كثر عليه اكل ولا شيء  
محرم راى صيدا في موضع لا يقدر عليه فذله محرم اخر على الطر في ذهاب فقتل فعلى الدال الجزاء  
ايضا وان اعان محرم محرما او حلالا على صيد ضمن **فصل** ولو استعار محرم من  
محرم سكنيا لم يدر به صيد او افاد اياه ودر به الصيد فلا جزاء على صاحب السكن  
ويكون له ذلك كذا ذكر محمد في الاصل واختلف فيه فاكتر المشايخ يقولون بنا وباب هذه المسألة  
وموان كانا مستعيرين فوصل الى قتل لصيد يعزبه لا يضمن وان كان لا يتوصل اليه الا  
بذلك السكن يضمن المغير وبه شرح في السير يقول على صاحب السكن الجزاء قال في ضمن  
الائمة المرحومة والاصح عندي انه لا يجب الجزاء على المغير على كل حال وفي البذايع بعد ما ذكر  
فقال المشايخ ونظير هذا ما قالوا ان محررا راى صيدا اوله فزنى او سارح بقتله ولم  
يعرف ذلك في اتم موضع فذله محرم على سكنيه او مملوكه فاخذه فقتله به ان كان  
يحد غيرها دله عليه مما يقتل به لا يضمن الدال وان لم يحد غيره ضمن وفي الطر الجيب  
محرم راى صيدا لا يقدر عليه الا ان يرميه بشئ فذله محرم مطلقا ونشاب او دفع اليه

ذلك في

ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء مكامل وفي مشك في النجا ومغير السكن اذا لم يوجد  
ما يبيع به سواها صانق بخلاف مغير القور فانه يضمن مطلقا لانه لا يجرى بعينه  
والله سبحانه اعلم **فصل في صيد الحرم** وفي صيد الحرم على  
الحرم والحلال الا ما استثناء الشان ولو قتل محرم صيدا في الحرم فعليه ما لو  
قتله خارجه وليس عليه لاجل الحرم شئ كذا اخل ولو قتله حلال فعليه الجزاء ولو اتلف  
صيدا مملوكا في الحرم مملوكا لباي ويخو فعليه لما اكله قيمته معلما وعليه لاجل الحرم  
قيمته غير معلومة ولو ادخل صيدا في الحرم فعليه ما رساله كما على الحرم وان ذبحه فعليه  
جزاء ولو ادخل المحرم بان افا رساله فقتل حام الحرم لم يكن عليه شئ ولو قتل صيدا  
بعضه اية في الحرم وبعضها في الحلال فعليه الجزاء وان كان قابضا في الحلال وراسه في الحرم  
فلا شيء عليه لان في الصيد القام يعتبر قوايه كذا في النوادر من مجلد ولو كان مضطجعا في  
الحل وراسه في الحرم ضمن قيمته لان العبرة لراسه كذا في موضع وفي الكرماني اما اذا كان  
ناهما او مضطجعا على جانبه ان كان منه شئ في الحرم فهو صيد الحرم لم يجر اخذه لانه اذا لم  
يكن مستقرا على قوايه فيكون بمنزلة شئ مملوك ولو اجتمع فيه الحلال والحرمه فبشرح صاحب  
الحرمه احتياطا وفي البدايع انما يضمن القوام فالصيد اذا كان قابضا عليها وجميعه اذا كان  
مضطجعا انتهى قال في العاية مقتضوما ذكره في البدايع ان الحل لا يثبت الا اذا كان  
جميعه في الحل حلالا الاستطاع وفي المبسوط اذا كان جزء منه في الحرم وحالة النوم فهو  
من صيد الحرم انتهى ولو كان الصيد على اعضاء شجر فتدل الى الحرم واصل الشجر في الحل  
فعليه جزاء والمعتبر في الصيد مكانه لا اصل الشجر ولو اخرج طيئة من الحرم فولدت  
ثم ماتت هو الولد فعليه قيمة الجميع وهل يشترط ضمان الولد تمكنه من الرد الى الحرم  
فيه مخترجان مذكوران في المحيط واكثر المشايخ على انه يشترط التمكن من الارسل ولو  
هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم المنع وان هلك بعد التمكن من وجود المنع بعد طلب  
صاحب الحي وهو الشئ وبعضهم على انه لا يشترط فيضمن مطلقا لانه لا يملكه مستحق  
الامن ولو ادعى جرحا هائما ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا ماتت وعن محمد بن ابي  
الصيد بعد اخراجه من الحرم قبل التكثير وبعد كره اكله والانتفاع به تنزيها ولو استعا  
بئس منه في الجزاء كان له ذلك قال في البدايع لان الكراهة في حق الاكل خاصة ويحرم  
الانتفاع به للمشتري كذا في قاض خان وفي العم والذى يقتضيه النظر ان التكثير اذ  
الجزا ان كان حال القدرة على عادة امنها بالرد الى ما منها لا يقع كفاق ولا يحل بعد التفرغ  
لها وان كان حال العجز عنه بان هربت في الحل خرج به عن عمدتها فلا يضمن ما يجرد من  
اولادها اذا ماتت وله ان يصطادها وان ادعى الجرح قبل العجز ثم ماتت لزمه الجزاء



الآن فتعلق خطاب الجزاء هذا الذي ادنى الله به. ويكره اصطباؤها بعد أداء الجزاء بعد  
الهرب انتهى ملخصاً. وفيها من شح الجامع حل البيع والاكل مع الكراهة لانه صان  
من صيد الحرم حتى لو قتلته غيره لا يجب عليه شيء بخلافه تعالى. واذا املكها جان البيع والاكل  
الا انه يكره مباشرة الخطوات لسد الذريعة فلا ينظر في الناس الى الصيد ويملكه بالنية  
وفي المحيط لا يملكه قبل التكفير انتهى. ولو اخرج خطيئة من الحرم ثم اسلمها ولم يعلم ادخلت  
الحرم ام لا فضله منها الا ان يعلم دخولها الى الحرم من غير نية براء. واذا اصطاد  
حلال صيد الحرم فقتله في يد حلال اخر فعليه كل واحد منهما جزاء كامل ولا يخفى ان  
يرجع على القتال بالضمان. ولو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد  
بخلاف الصورة الاولى. ولو دل حلال حلالا او محرمًا في صيد الحرم فلا شيء على الدال  
في قول اصحابنا الثلاثة وقد اساءوا. ثم قال في فروع الجزاء. قال في الحاوي وهو رواية  
عن ابي يوسف انتهى. وعلى هذا الاختلاف الامر والمشيئة. حلال اخرج خطيئة من الحرم  
وجب عليه ارسالها وردة فان لم يفعل ضمن الجزاء. فان ولدت او ازادت في البدن  
او اسعرت بعد ارسالها في الكل فانت ضمن الولد والزيادة. فان ادعى الجزاء ثم ولدت  
او ازادت لم يضمن الولد والزيادة. وقد مر بعض المسائل فيما تقدم. ولو اسك  
الحلال صيداً في الحل وله فرخ في الحرم فانت الصيد في يده ومات الفرخ ضمن الفريخ  
ولا يضمن الام. ولو اخذ حلال صيد الحرم فدفعه الى حلال اخر ثم دفعه الثاني الى اخر  
فعلى كل واحد منهم كاملة. اربعة محرمون تروا بيتا بمكة فخرجوا الى منى وفيه  
نواصير وحجار فامر ثلاثة منهم رايعي ان يعلق الباب فاعلقه ثم خرجوا الى منى فلما رجعوا  
وجدوا الطيور قد ماتت عطشا فعلى كل منهم جزاءها. **فصل** حلال رمي  
من الحرم صيد الحل ضمن حلالا فالزفر. وكذا الترمي من الحل الى صيد الحرم ولو رمي صيداً في  
الحل فاصابه في الحرم بان هرب الى الحرم فاصابه التهم فيه عليه الجزاء. وفي البدائع والحاوي  
قال محمد وهو في حجة خفيفة فيما اعلم. وفي الفتاوى قال الشهيد بدله محمد. قال الكرماني  
كان عليه الجزاء ولا يكره ايضاً. وهذه المسئلة مستثناة من اصل هذا بخلافه لان علاج  
المعتبر في الرمي حالة الرمي وحالة الاصابة في جميع المسائل الا في هذه المسئلة احتيا  
في وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فخرج جانب الموجب احتيا  
انتهى. وصرح في المبسوط انه لا يلزمه الجزاء ولكن لا يكره ثاوله قال وهذه المسئلة  
هو المستثناة من اصل حجة خفيفة فان عندنا المعتبر حالة الرمي الا في هذه المسئلة خاصة  
فانه اعتبر في الثاول حالة الاصابة احتياطاً على هذا ارسال الكلب. وفي الفتاوى لو اسلم  
الصيد في الحل وهو حلال فقتل الى الحرم فقتل صيداً انتهى عليه. وكذا لو طرد الصيد

حتى ادخله

حتى ادخله في الحرم فقتله فيه فلا شيء عليه قال ولا يشبهه هذا الرمي. وصرح في البدائع  
فهذه المسئلة بانه لا يكره الصيد. ولو اسلم بان ياق الحل فدخل الحرم فقتل صيد الحرم لا  
شيء عليه. ولو اسلم كلباً على ذئب في الحرم او نصب له شباكاً فاصاب الكلب صيداً او وقع في  
الشبكة فقتل فلا جزاء عليه. لان ارسال الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجوان  
قتله في الحل والحرم فلم يكن منعياً. ولو دعى الحرم صيداً فقتل الاصابة ثم اصابه وجب  
عليه الجزاء ولا يكره اكله. وان رماه وهو حلال فاحرم قبل الاصابة فوقع على الصيد لا يجب  
عليه الجزاء بالاشفاق. وفي مشك غزير جماعة. ولو نصب الشبكة حلال ثم احرم فوقع بها  
صيد لم يلزمه شيء عندنا الساقية والحبالة وهو مقتضى قول الحنفية. ولو رمي في الحل  
واصابه في الحل ايضاً وجرحه فدخل الحرم فانت فيه لم يكن عليه جزاء. ويجل اكله قياساً ويكره  
استحساناً. وفي المبسوط وان جرح صيداً في الحل وهو حلال فدخل الحرم ثم مات فيه  
لم يكن عليه جزاء. وفي القياس لا بأس باكل هذا الصيد لان فعله كان مذكراً له موجباً  
للحل حتى كانت في الحل قبل شاوله ولكنه يكره اكله استحضاراً لوجوب الحرمه على الترمي  
الحل. وفي الكرماني فان كان الرامي في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم  
فتر فيها السهم لا شيء عليه ولا بأس باكله لان الرمي والاصابة حلال في الحل ومروق  
السهم في الحرم اذا لم يصيب الصيد لم يكن اصطباؤاً في الحرم. ولو نصب شبكة او حفرة خفية  
في الحرم للصيد فاصاب صيداً فضله جزاء. بخلاف ما مر. ولو نصب خيمة فتعلق بها صيد  
او حفرة فوقع فيه صيد الحرم لضماني عليه. **فصل** وكما دخل من الصيد في الحرم  
من اكل ما حكمه حكم صيد الحرم سواء كان محلو كالأوغر محلو. وسواء دخل في الحرم نفسه  
او ادخله غير حلال او محرم. ولا يدخل شيء منه في الحرم حتى لا يوجب ارساله. وقال محمد في  
الاصول ولا يجوز فيما يرضى به اهل مكة من الجمل والبعاقيب وهو كذا وكذا من الغنم. ولو ادخل  
شفعوى صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس له شيء اكله. لما قالوا انه لو ذبح شاة وترك الشمية  
عند انه ميتة لا يحل للحفي ثاوله فكذا هذا. ولو جرح صيد الحرم من الحرم بنفسه محل  
اخذ وان اخرج احد محمل **فصل** في البيع والشراء لا يجوز ولا  
ينعقد بيع الحرم صيداً في يده او فقصة او منزله في الحل والحرم ولا بيع الحلال  
في الحرم ولا شراؤه من محرم او حلال. ثم اختلفوا هل هو فاسد او باطل فاكثرهم ذكروا  
بلفظ البطلان وبعضهم بلفظ الفساد. فاذا باع صيداً او ابتاعه فهو باطل سواء كان  
حياً او ميتاً او في الحرم او الاحرار. ولو هلك الصيد بعد بيعه في يد المشتري فعلى كل واحد  
منهما جزاء اذا كانا محرمين وان كان احدهما حلالاً فعلى الحرم فقط وفيضمن المشتري ايضاً  
للبيع لفساد البيع. وعليه لو وهب محرم من محرم فذلك عندنا يجب عليه الجزاء ان كان لصاحبه



لنفسه دليقة **مخرأ** خالفه ثمانية وهذا اذا كان الواهب حلالا **اما** لو كان محرما فمخرأ عليه  
 الجزاء **انما** **واطلق** في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البايع **وقد** صاحب البايع  
 بما اذا لم يقدر على فسخ البيع واسترداده **المبيع** وفي كتاب الحسن وكذا دخل في الحرام ثم  
 اخرج الى الحلال ثم باعه في الحلال من حلال او محرما فالباع باطل **حلال** دخل في الحرام فباع سيده الله  
 في الحلال من حلال باعه في الحرام كزبيله بعد الخروج الى الحلال وفي الفقه والراجح والبداه  
 جاز بيعه عندا به حنفية خلافا للمالكية وفي الغاية عن الجامع ابو يوسف مع رجل **ولو** تباعا  
 سيده الله ثم احرم او احرم احداهما ثم وجد المشتري به عيبا رجع بالتقصان وليس له الرد  
 وان دخل الحرام بصيد فباعه رد المبيع ان كان قايما ووجب قيمته ان كان هالكا سواء باعه في  
 الحرام او بعد ما اخرج الى الحلال لانه صار يلاذخل من صيد الحرام فلا يحل اخراجه بعد ذلك كذا  
 في الفقه **وفي** الكافي فمخرأ خيطية من الحرام وباعها حلالا لم يملكه ووجب الدار سال  
 لا ياتي في الملك انتهى **وقد** شرح في الكافي بنفسه دليقة في الحرام فمخرأه مخصوص  
 بخارجه **ولكن** في الغمامة مخرأ الفسخ من عدم الفرق **توب** مخرج في مخرج اكثر بقوله ولا  
 فرق في ذلك بين ان يبيعه في الحرام او بعد ما اخرج منه فباعه خارج الحرام لا ما باه  
 من صيد الحرام ولا يحل اخراجه بعد ذلك انتهى **وفي** فتاوى البرازي والمقصود ان يدخل  
 سيده في الحرام ثم اخرج به وباعه في الحلال من محرما او حلالا فالباع باطل **وفي** البداه روي  
 ابن سماعة عن محمد بن رجل اخرج صيد من الحرام الى الحلال اذ ذبحه ولا منعاع به ليس بحرام  
 سواء اذ ذبحه او كان لم يذبحه في اكله ذلك المصنع واجب ان يتزك عن اكله **وان**  
 باعه واستعان بثمنه في جزائه له ذلك **ولو** وكل محرما حلالا يبيع صيد فباعه فالباع جاز  
 عندا به حنفية وعندها باطل **ولو** باع حلالا لصيد ثم احرم احداهما قبل القبض انسخ  
 المبيع **ولو** وكل حلالا لا يبيع صيد فباعه ثم احرم الموكل قبل قبض المشتري فبطل قاي  
 قول به حنفية جازا لم يبيع **وعلى** قياس قولها باطل **ولو** احرم وفي يده صيد لغيره فباعه ما  
 وهو حلال جاز عليه الجزاء ان ا تلف **ولو** اصطاد صيدا او محرما وباعه وهو حلال  
 جاز البيع **ولا** يجوز بيع ما دس من صيد محرما كان الذابح او حلالا وكذا ما ذبحه  
 المحرم من الصيد كذا في البداه **والحرم** لا يملك الصيد بالشر ولا بالهبة ولا بالميراث  
 ولا بالوصية **فان** قبضه بعد الشر دخل في حرامه فان هلك في يده لزمه الجزاء حتى ان الله تعالى  
 والقيمة لما كرهه فان رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء الا بارساله كذا في البحر  
 الباهر **ويجوز** بيع بعض الصيد ولبنه والجراد وجر الحرام مع الكراهة قبل الضمان  
**فصل** في الهبة لا يجوز هبة الصيد في الاحرام والحرم **وفي** المحيط محرر في  
 محرر ما سدا قال ابو حنيفة عليه ثلاثة اجزى قيمة للذبح وقيمة للاكل وقيمة للواهب لانه

كاشفا سدة

كاشفا سدة **وعلى** الواهب قيمة **فان** لم يجد على الاكل قيمتان ولا على الاكل **قال** الكا  
 وهو قياس في لابي يوسف كذا لم يذكر في المحيط **فصل** في الهبة **والقصب**  
 عصب حلال صيد حلال ثم احرم الغاصب والقصيد في يده لزمه ارساله وثمان قيمته  
 للمغضوب منه فلو لم يفعل باء دفعه الى المغضوب منه حتى يراى الضمان كان عليه  
 الجزاء وقد ساء **ولو** احرم المغضوب منه ثم دفعه اليه ففعل كل واحد منهما جزاء الا ان  
 عطب قبل وصوله اليه **ولو** كان المغضوب منه اصطاده وهو حلال وادخله الحرام ففعل  
 الغاصب على قوليه حنفية لانه لم يرد له ما كرهه خلافا لمالك **فصل** في  
**ذبيحة الحرام والحلال في الحرام** فاذ اخرج المحرم صيدا في الحلال والحلال  
 في الحرام فذبحه ميتة عندنا وما كره واحدا لا يحل اكلها ولا لغيره من حلال او  
 محرر سواء نزل في صيده بنفسه او امر غيره او ارسل طيه او باه به **فان** اكل المحرم الذابح  
 من ذلك شيئا بعد ما اذبحه جزاءه ضل عليه قيمة ما اكل عندا به حنفية **وقال** ابو يوسف  
 ومحمد ليس عليه جزاء ما اكل بل طيه الاستغفار **وان** اكل منه غير الذابح محرر او حلال  
 فلا شيء عليه في قولهم جميعا سوى الاستغفار **ولو** اكل الذابح منه قبل اذ الضمان  
 فقال الحلال في القاصح شاح الخوازي والقزبا شي وماله المصفي لا يلزمه للاكل شي بل يلزم  
 والجزاء الواجب يوجب عنهما جميعا بالاتفاق للداخل **وفي** الجوهر وقيل هو على الخلاف  
 ايضا انتهى **وفي** القدرى لا رواية في هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه جزاء اخر  
 ويجوز ان يقال يتما خلاص انتهى **وفي** المصنف اذ اكل قبل اذ الضمان دخل في حرامه ما اكل في  
 حرام الجزاء اجماعا **وقيل** هو على الخلاف ايضا انتهى **يجب** عندك لاعددهما **وفي** المصنف  
 هذا اذ اكل من الصيد وان اكل من الجزاء يضمن بقدر ما اكل بالاتفاق كذا قاله شيخ الاسلام  
 انتهى **ولا** فرق بين ان ياكل المحرم او يطعمه كلابه في لزوم قيمة ما اطعم لانه انسخ  
 يحظر واحرامه **وفي** مخرج الجمع الحلال لو ذبح صيدا في الحرام فاذ ذبحه لم ياكل منه  
 لانه عليه اتفاقا انتهى **وكذا** البيضا واثواه فضمن قيمته ثم اكل منه لم يلزمه شيء **ولو**  
 اصطاد حلالا قد ذبح له محرر وهو ميتة **وكذا** لو ذبح محرر صيد في الحلال لم يذبحه لا يحل  
 اكله **وكذا** لو ذبح المحرم في حرامه **واعلم** ان ذبح الحلال صيد الحرام ميتة لا يحل اكله وان  
 اذ ذبحه مخرج به غير واحد كما جاز لا يباح **فان** اكل من الجزاء والبداه وغيرهما من غير  
 لغرض خلافه **وكذا** قاضي خان انه يكره اكله بغيره **فان** اكله في خلاف المسائل وقابل  
 واختلافها فيما اذا ذبح الحلال صيدا في الحرام فقال مالك والشافعي واحدا لا يحل اكله **وقيل**  
 اجماعا به حنفية **فان** الاكل في حرمته **وقال** غيرهم مباح انتهى والله سبحانه اعلم  
**فصل** في اذا اضطر المحرم الى اكل الصيد او الميتة **فان** المبسوط يتناول الصيد



وإذا ذى الجزاء عند ابن حنيفة وأبي يوسف وعند فرقتنا أول الميتة لا الصيد  
وفي الخنيس وفي خان الميتة أو في قول ابن حنيفة في الجذع. وقال أبو يوسف  
والحسن يذبح الصيد ويكفر. ولو كان الصيد مذبحاً بأن ذبحه محرراً فالصيد  
أولى عند الكل كره في الفسخ. وفي الذخيرة اضطرت إلى ميتة وصيده بجهه محرراً في قول  
أبي حنيفة ومحمد يحمل الصيد ويذبح الميتة وكذا في الخنيس إلا أنه خصه بقول محمد. وفي  
فتاوى في خان ميتة أو ميتة ميتة. وفي خزانة الأكل عند أبي يوسف يذبح الصيد ويكفر  
غيره. ولو وجد صيداً ميتاً لم يذبح الميتة كان ذبح الصيد واجباً. وفي المحيط أن وجد  
حيواناً وكلباً وما لا إنسان يكمل ككلب انتهى. فإن وجد مال مسلم وصيداً يذبح الصيد ويكفر  
بالإشفاق كذا ذكره فيهم. وقيل باختلاف المسلم. ولو وجد ميتة وما لا مسلم فهو إن سمعته  
وبشره الطحاوي يأكل مال المسلم ويضمنه. وقال الكرخي هو بالخيار ومن جاز الصيد والحيوان في  
الخنزير. **فصل** يجوز المحرم أكل ما اصطاده لأجل الحرم بعد أن يكون بامر عندنا  
خلاف مالك. وأما إذا اصطاد الحلال صيداً بامر المحرم فاختلاف فيه عندنا. فذكر الطحاوي  
مخرجه على الحرم. وقال الجزاء في الجرح. قالنا قد روي هذا عن علي بن ربيعة الطحاوي قال  
في المحيط وهو الصحيح. وهذا هو المذكور في عامة الكتب. **وما وقع** في أكثر نسخ شرح الهداية  
لأن الهما إذا اصطاد الحلال المحرم صيداً لم يلزم به اعتكاف فيه عندنا من غلظة. والقواب كافي  
بعض نسخ صيد الحرم فافهم. ثم هذا في الأمور أما في الدلالة في الهداية ثم شرطه عدم الدلالة وهذا  
شخص على أن الدلالة محرومة قالوا فيه روايتان. وفي كافي هل يحرم الصيد بالدلالة فيه روايتان  
وفي شرح الأكثر وشرط أن لا يكون دال على الصيد وهو المحظور. وقيل لا يحرم بالدلالة. وفي الطحاوي  
لا يحرم صيد البر على الحلال بدلالة الحرم ذكر في الزيادات أنه لا يحرم. وفي المشقاة يحرم عندنا  
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يحرم فيكون المذبح كذا في الزيادات قول محمد الصحيح مخرجه ذكره في  
الدين. وفي شرح الترمذي محرراً حلالاً على صيد فذبحه ضاع في الدال الجزاء. وفي أكل الصيد  
روايتان. وفي العناية في رواية يحرم وهو اختيار الطحاوي. وفي رواية لا يحرم وهو اختيار  
أبي عبد الله الجرجاني انتهى. فمحل اختيارها في الدلالة. والذي مرجه غير واحد أن  
قولها في الأمر فعل ما جعل العناية قاساً لدلالة عليه. ولو أمر حلال في الحرم حلالاً آخر  
بذبح صيد في الحرم حلالاً حلالاً. ومن ذبح صيداً أخرجه من الحرم إلى الحرم قبل التكبير وبعد  
يحل ويكفر. ولو ذبح صيداً في الحرم ثم أذبحه الحرم لا بأس بأكله فيه والله سبحانه وتعالى أعلم  
**فصل في قتل الجراد** فلو قتل جرادة تصدق بشئ من طعام. وعن حماد  
من جرادة. وفيه ميسر من خشيته القيمة. وفي المحيط مذكور ما يصيد جرادة في الحرم  
أن صام يوماً اقتزاه وإن شأبهما حتى تصبره جرادة فيصوم يوماً انتهى. ولو لم يجراد

عامداً

عامداً أو جاحلاً فعليه جزاءه إذا اتلف إلا أن يكون كثيراً قد ساء الطريق فلا يضمن كذا في البحر  
الزاهر. ولو شوي جرادة أو بيضا فضمنه لا يحرم أكله بخلاف الصيد ولو أكله بعد ما ضمه فلا  
شئ عليه لا كل هذا بخلافه وسواء أكله أو أذبحه حلالاً أو محرراً ويكفر بغيره قبل الضمان  
فإن باع جاز ويجعل عنه في هذا أن شأوا كذا في الحرم وابن الصيد كذا ذكر بعضهم. وذكر  
قاضي خان في شرح الجامع الصغير وهو قطع بخبر من الحرم أو شوي يصنع صيد في الحرم أو  
غيره أو طيب صيداً أو شوي جرادة فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكفر له بيع  
هذه الأشياء. فإن باع جاز ويملك ضمه. بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لأنه ميتة فلا  
يجوز بيعها. وإذا ملك الثمن شأوا جعله في القيمة التي يبيعها وإن شأوا جعله في غيرها  
ولم يشترط أن يتفق بذلك من حيث التناول لأن البيضا والجراد لا يتفق به ولا يحتاج فيه إلى الذوق  
والحلال والحرم فيما لا يحتاج إلى الذوق سواء. وأما لا بأس بالاول لأنه كان صيداً في حقه  
وليس بصيد في حق الثاني انتهى. وقد فرق بين الأخذ والمشتري في أكله الشاؤك. وعلم أن  
أيضا باحة لبن الصيد للمشتري بطريق الأول. **فصل في القتل** وإن قتل الحرم  
قتله تصدق بشئ. ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة. وروى الحسن عن أبيه  
حنيفة ولو قتل قطة أو ألقاها أطمع كسرة وإن كانت اثنين أو ثلثاً أطمع قبضة من  
الطعام وإن كانت كثيرة أطمع نصف صاع كذا في البدائع. وفي الفقه الغلطان والثلث  
كالواحد. وفي الزايد على الثلاث بالعام ما بلغ نصف صاع. وفي الجامع الصغير في قتلة  
الطعام شيا وهذا يدل على شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح. وعن أبي يوسف في القتل  
من طعام. وعن محمد كسرة خبز. وقد اعلم في حنيفة وأبي يوسف. وفي قاضي خان وفي العشر  
نصف صاع. وفي شرح الجامع وروى الحسن عن أبيه أنه قال في الواحدة كسرة خبز  
وفي الثنتين كسرتين من حنطة وفي الزيادة على الثلاث نصف صاع من حنطة. وعن  
أبي يوسف أنه قد رجع إلى القطة بكسرة من دقيق. وعن حماد أنه قد رجع بكسرة خبز. وفي الأول  
ما تصدق به فهو خبز انتهى. وفي بعض المناسبات في ثلثين وثلاث إلى تسع كسرات من طعام  
وفي العشر نصف صاع. وفي منهاج المصلين في قتل القطة والجراد عند أبي يوسف يجب  
فيها نصف صاع. وفي عيون المسائل في قطة أطمع كسرة خبز وفي ثلثين أو ثلث أطمع قبضة  
من طعام وإن أكثر أطمع نصف صاع. قال في العناية وما في العيون والجامع الصغير يسير  
إلى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح. وفي شرح الكفر للبيهي وبقتل قطة وجراد  
تصدق بأشأ قبل كسرة من طعام وقيل بخرقة. وفي المحيط محرم وقع في ثوبه قتل كثير فلقاه في الشمس  
لموت القمل فمات فعليه نصف صاع من حنطة انتهى. وكذا لو غسله لغسله الحلال. وفي القاموس  
في الشمس أو غسله من غير قصد الحلال فذلك القمل لا شئ عليه بخلافه لو فعل ذلك لغسله



والقاء القلعة كقتلها فصبي به الجزاء محرم قال الحلال وضع يده هذا القتل او دفع نوبه  
اليه ليقتل ما فيه او اشار الى قلة فقتلها الحلال كما على الامر الجزاء لان الدلالة موجبة  
في الصيد كذا ما في حكمه كذا في التجسس ولو قتل الحر مقله وغيره بمن كان على الارض  
او نحوه ولا شيء عليه وفي الحر من القتل اذ اقل قتل غيره فلا شيء عليه ولا شيء يقتل القتل في الحرم  
على الحلال **فصل فيما لا يجب شي يقتله في الاحرام والحرم**  
ولو ما لم يسمع او صيد على الحرم مطلقا وعلى الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه عند  
الاربعة فقال زفر عليه الجزاء وفي الحيط والمستقي ان امكن دفع الصابيل غير سلاح فقتله  
فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتدأ فقتله فعليه الجزاء بالانكشاف في ظاهر الوقاية ولا شيء  
يقتل الذئب والكلب سواء كان اهليا او وحشيا عقورا او غير عقورا الا ان يات في قتل غير  
العقور والحدا والغرابة الذي ياكل الخيف وفي العقور وابتان والظاهر ان ي  
فيه الجزاء وفي البحر الزاخر وما العقور وغيره بل يزرع فيما صيدهم الجزاء وعن محمد  
لا يوفى القتل العقور اذ كان ياكل الخيف وفي الطر يطير ان يرضى من صوار الطير  
محرم فان امكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يكن الا بالسلاح فلا شيء عليه  
كالعقاب والنسر ويضرب ما ياكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع وفيل في العقاب  
كذلك لانه لا يحكم دفعه الا بسلاح ودوى في البارحة والعقاب والطير لا يعتبر ابتداءه  
ويضرب الا ان يكون في طعام له عن وفي اهبة المناسك ولو كان الذي ابتداء بالاذى صيد  
هو مأكول اللحم كخار البحر ونحوه كالحب الجزاء في قوله عدلان قال كذا ذكره الطحاوي وكذا  
حكى الكرماني عن الطحاوي مثله وفي منسك القنوي وهو لا يحرم من ذنبه انتهى ولو ضرب  
فسطاطا فتعلق به صيد او مات او خرج من الماء او لخبر فوقع فيها صيد ومات لا شيء عليه  
ولو ارسل جارية الحيران مباح القتل كذا في فخذ ما يحرم او ارسل في الحبل فاحذره في الحرم  
او حتى للذئب فقتل فيها صيد لا جزاء عليه في جميع الصور لانه غير متعدي في السبب لان هذه  
الاشياء مباح له فعلها ولو صيد بدلا لكما حذا الصيد يجب عليه الجزاء ولو خلع جارا من  
سور فان لا ضمان عليه وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء عليه بدنه ان يقرر  
والغتم والابل والدجاج والبط الكسرى وكسرى ناحية من بعد اد وهو كذا الاول وكذا  
لا شيء بدنه البط الذي يكون في المنار والحيط ولا يطير واما الذي يطير فهو صيد يجب  
به الجزاء هكذا ذكر غير واحد من غير ذكر خلاف وذكر الفقهاء ابو الليث في شرح الكتاب  
الصغير فقال صنيعة يوسف في هذا ايتان قال اذ ادفع من بط الكسرى لا يجب عليه  
الجزاء كما قال الحسن وفي احدنا لوقا ايتان قال عليه الجزاء لان هذا من الجنس الذي يكون  
صيدا فاذا كان من جنسه ما حكمه حكم الصيد انتهى ولو وليت شاة من طي فلا شيء يقتل او

الحاقا

الحاقا بالام ولا بأس بقتل جميع هوام الارض في الحلال والحرم والاحرام ولا يجوز بقتلها كالحية  
والعقرب والقارة الالهة والبري والحناضن والجحاشن وام حصين وصباح الليل  
والصرصر والتمل السودا والصقر الخيضة وما لا تؤذي ولا يجل قتلها لكن لا يجب الجزاء  
والسلحفاة والغزاد والحمل والعقود والبرص والسور والاهلية وفي البرية  
روايتان والبعوض والبراغيث والذباب والزنبور والفرع والسرطان والبق  
**فصل** ويستوي في جزاء الصيد الرجل والمرأة والعامد والناسي والحائض  
والطابع والمكره والمبتدئ والعائد وهو لا يقتل الصيد يعود ويقتل اخره ومن  
فانه يجب لكل جزاء على حدة والتأيم والنيظان فلو انقلب في فومه على صيد فقتله فعليه  
الجزاء كذا في الحيط وعلى القنار مثل ما على المفرد ويستوي في وجوب كمال الجزاء بقتل  
الصيد في الاحرام حال الانفراد والاجتماع عندنا وما لك ولحد فراقه فلو اشترك  
جماعة من الحرمين في قتل صيد يجب على كل واحد منهم جزاء كامل بخلاف اشترك المحلين  
فصيد الحرم **فصل اعلم** ان الجزاء يتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد رفض  
احرامه والقتل فان قصده كقتل صيد كثير امرا فاعليه لذلك كله دم ولا يخرج من  
احرامه بذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **النوع السابع في اشجار الحرم**  
**وباشرة اعلم** ان اشجار الحرم اربعة انواع ثلث منها يجل قطعها والاشجار بها وواحدة  
منها لا يجل قطعها وقلمها بالاشجار بها اما الثلاثة الاولى فالاولها كل شجرة ابنه  
الناس وهو من جنس ما يبيته الناس عادة كالزروع والثاني كل شجرة ابنه الناس وهو من  
ما يبيته الناس عادة كالاراك والثالث كل شجرة يبيت بنفسه وهو من جنس ما يبيته الناس  
فهذه الانواع يجل قطعها واما الرابع فهو ما يبيت بنفسه وهو من جنس ما لا يبيته الناس  
كأم غيلان فهذا يحطووا لقطع والقتل على الحرم والحلال جميعا مملوكا كان الشجر او غير مملوك  
الا اليابس منه والاذخر فانه مباح فلا يجوز قطع الشجر الرب اذا يبيت بنفسه والشجر  
الرب فان قطعه او قطعه فعليه قيمته ولو كان مملوكا بان يبيت بنفسه في ارض مملوكة فعليه  
قيمتها لما لكه وقيمتها حتى الشجر هكذا اطلقوا من غير ذكر خلاف ووجوب القيمة لما لك  
وقال في النسخ هذا على قولنا ما على قولك حنيفة فلا ينصرون لانه لا يتحقق عند  
ملك ارض الحرم بل هي سواء عند وذكر اذكر في العناية انه على قولها وقد يقال  
عدم التصور منوع لانه قد بينت الشجر والحشيش على الجدران والسطوح وهي مملوكة  
عند الحنيفة ايضا حتى ما بينها اتفاقا في وجوب الجزاء اذ لم يكن الشجر مملوكا  
للقاطع ولا يابسا فان كان مملوكا له فعليه قيمة واخره حتى الشجر وان كان يابسا  
فعليه قيمته لما لكه ولا شيء عليه حتى الشجر وان كان يابسا او غير مملوك لا احد فلا شيء عليه

وجوب



بالانفاق وان ائنت احد مثل شجر ام غيلان والاراك ونحوها مما لا يثبتها الناس مادة  
مقطعة فلا حاف عليه لاجل الحرم ولا يابس مقطعة ولو ادخل الحرم من غير انقطاع به  
قبل الغرس وبعد **وفي النظر اليه** ويحرم قطع الشجر المسمى بكونه من اقليم مقام ابناء التا  
وعن محمد بن حنبل في الحرم ان كانت غروفا لا تستقيم فلا يابس بان تقطع يمين  
العروة ولو قطع شجرة او غصنا منها فحرم قيمتها من غرسها مكانها فننت ثم قلها ثانيا فلا  
شئ عليه **وان حش حشيش الحرم** فخرج مكانه مثله سقط الفمان وان لم يجد مكانه مثله  
بلا خلاف **وان الاول** كان عليه ما تقص **وان جف اصله** كان عليه قيمته **وان قطع رجلان**  
شجرة من الحرم مما لا يقطع فليها قيمة واحدة **شجرة اصلها في الحل** واغصانها في الحرم ففي شجر  
الحل وان كان اصلها في الحرم واغصانها في الحل ففي شجر الحرم **فصل في الاغصان** **وان**  
كان بعض اصلها في الحرم وبعضها في الحل ففي شجر الحرم **فصل في** ويجوز قطع الاذن  
في الحرم رطبيا وياسنا واخذ الكفا وما خف من الشجر والحشيش اذا اكسر او انقطع بغير  
فعل آدمي ولا ضمان عليه ويجعل الانتفاع به **ويشترط** منسك عن جماعة عن الحنفية انه  
يجوز قطع الشوك والعوج ولا يتعلق به ضمان انتهى **ولو حش حشيش** ليختبر او لوضو او  
ضرب القسطاط او قد نازا او مشى هو او ذواته فان قطع بسبب ذلك شئ من الحشيش  
وذلك بتره او من الحرم فلا شيء عليه **ولا يجوز** اتخاذ المسابك من اراك الحرم  
وسائر اشجاره اذا كان احضر **اما ما يمس شجره** فيجوز وفي القبر الزاخر ويجوز اخذ الورق من  
شجرة الحرم ولا ضمان فيه اذا كان لا يغرس بالشجر **ولا يجوز** حشيش الحرم فيقول له خيفة  
ومحمد واحد **وقال ابو يوسف** وما لك والشا في لا يابس **ولو رقت** ذابته حال المشي لا يلزم  
عليه شئ اتفاقا كذا في شرح الدرر **وكذا الاشئ** فيما ذابته **ويكره** الانتفاع  
بالمقلوع والمقطوع من نبات الحرم وان ادى قيمته فان فعل فلا شيء عليه **فان باعه** بعد القطع  
جاز وكره ويصدق بثمنه **وفيل** لا يابس لغرض من محرر او حلال بالانتفاع به **وفي التدا** بع  
ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره له لانه تناوله بعد انقطاع النماء انتهى **وحكم**  
الحلال والحرم والرجل والمرأة في اشجار الحرم واحدة **وكذا على القارن** فيها جزاء واحد والله  
سبحانه اعلم واحكم **باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها**  
**وكيفية اداها وما يتعلق بها** **فصل في** وفي جزاء اشجار الحرم  
وبنايه فاذ لم يمس على نبات الحرم فعليه قيمته كغيره **اكان الشجر او غصنا** او كان القاطع محررا  
او حلالا ولا يشترى بها طعاما ما يصدق به على الفقراء **كل فقير** نصف صاع من بر **وفي الهدى**  
روايتان فقروا بية لا يجوز فلا تداي بالاراقة بل لا بد من التصديق بلحه ويجوز ان تكون قيمة  
اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجزيه عن القيمة **وكذا الورق** المذبح وجب ان

كان عليه

بعت

الشيء

قيم

بقيم غير مقامه **لانه** لا يدخل الاراقة على هذه الرواية **وفي رواية اخرى** يجوز فيه الهدى  
فيكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفقه وفي غيره **وفي شرح الجمع** وفي رواية  
يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط ان يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد في تاديب  
الواجب به لوسرة المذبح كذا في المصنف **وعلى هذا** يختص ذبحه بالحرم وفيه صرح في  
الحكاوي عن ابي يوسف قال يحرم قطع شجر الحرم يحكمه عليه فيها يدمر فحمله مكة انتهى **وفي**  
رواية عدم الجواز لا يختص **ولا يجوز** في اشجار الحرم الصوم عند اصحابنا الثلاثة **وفيه**  
وفي غيره **وفي المختلف** لا يجوز الصوم عند من ارضاه **ولعل عنه** روايتان **وتمايز**  
سببا في الفصل الآتي **واذا ادى** قيمته ملكه وكره الانتفاع به **وان باعه** جاز وكره  
بجواز صيد الحرم فانه لا يجوز بيعه **ولو اخذ من اليا بس** المتعلق ولا شيء عليه  
**فصل في جزاء صيد الحرم** فان قتل صيده فعليه قيمته محرما  
كان القاتل او حلا لا فان بلغت هديا له ان يشترى بها هديا او طعاما الا انه لا يجوز  
الصوم كذا في الاصل **وفي شرح مختصر الطحاوي** قال لا قدوري في شرحه ان الاطعام يجزي  
في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند علماءنا الثلاثة **وعند من** يجزي **وفي الهدى** روايتان  
**وفي النظر اليه** اما الهدى ففي ظاهر الرواية اذا اشترى بالقيمة هديا اجزا  
اذ انصدق بلحه وان كان قيمة اللحم اقل من قيمة الصيد **وفي رواية** الحسن عن ابي  
حنيفة انه لا يجزيه الا ان يصدق باللحم وفيه وفاء بقيمة الصيد فان كان اقل  
تصدق بتمام القيمة **وفي شرح المقاني** للشمس لستم قدري ويجوز الهدى على الصبر ولا  
خلاف في جواز الاطعام كافي الحيط انتهى **وفي الهدى** ابع فلا يجوز فيه الهدى الا ان يكون  
قيمته مذهبا مثل قيمة الصيد فيجزى عن الطعام **ويشترط** ميسر طمس الايمة  
وفي الهدى روايتان في احدي الروايتين لا ينادى اذ اوجب اراقة الدم بل بالتصدق  
باللحم **يجزي** بشرط ان تكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد وان كان دون  
ذلك فلا ينادى اذ اوجب به **وكذا** لو سرق المذبح **وفي رواية اخرى** ينادى بالاراق  
حتى اذا سرق المذبح لا يلزمه شئ **وفي خاتمة الاكل** عن ابي يوسف عن ابن حنيفة  
في جزاء الصيد انه اسرق بعد الذبح عليه بدله انتهى **وهو على رواية** عدم الجواز ارف  
**ثم الخلاف** في الصوم مع زفر ثابت على الصبر **وفي المختلف** لا يجوز الصوم بالاجماع  
قال صاحب الجمع في شرحه فيكون في الصوم عن زفر روايتان تفصل كل واحد رواية  
**واعلم** ان عدم جواز الصوم والهدى في جزاء صيد الحرم امامنا والحلال واما الحرم  
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم  
وقد ربح الجمع بينهما وجب اعتبار ارقاها وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه

دم ومجمله



احكامه ضرورة. وبه صرح في شرح العذرة فقال اما الحرم اذا اقتله في الحرم فانه يتاى  
كفارة بالصوم. قال في الفتح ان المتعلق به رب على اشكال الحرم الكاثر بالقتل حال كونها  
عن طول الصيد في الحرم على وجوب جزاء لا يدخل الصوم ودل النظر السابق حال كونها عن طول  
الصيد في الحرم على وجوب جزاء لا يدخل الصوم. فاذا ثبت الحرمه عن السببين جميعا فادكا  
محرما في الحرم ثم اشبهت بالقتل فيه لتعدد في الجزاء الالف اعتبارا في الوجهين جميعا فلزم  
اعتبار على احدهما. وراينا اعتبارا على الوجه الذي اعتبره صاحب الشرح وهو اذا كان  
القتل مع الاحرام هو الوجه لانه اقوى السببين فقلنا بذلك. وفي شرح الكفر في قتل  
الحرم صيد الحرم اعتبارا بيلزمه جزاء. وفي الاستحسان يلزمه جزاء لانه لا حرمة  
الاحرام اقوى من حرمة الحرم فصالح اعتبارا الاقوى وقضا في الحرمة اليه عند تقدير الجمع بينهما  
انما يلخصا فافهم رايدا. وفي منسك ابو النخعي ولا يجوز الحلالا الصوم في كفارة صيد الحرم  
**فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم** وصفة اذ آية  
وقدره وكيفية وجوبه. واذا قتل الحرم صيد اصله قيمته فينومه ذوا عدل  
لما بصارة بقيمة الصيد فيقومانه في القتل ان كان يباع فيه الصيد او في اقرب مكان  
من اهلها اليه الذي يباع فيها الصيد. وكذا اعتبار الزمان الذي اصابه فيه في الاصل وسواء  
كان الصيد حاله نظيرا وكان على النظر له. ثم ان بلغت قيمته من هدى فالغنائم الخيارات  
بين الطعام والهدى والصيام. وان لم تبلغ فهو بالخيار بين الطعام والصيام وهذا عند الامام  
وابن يوسف. واما عند محمد فيجب النظر الى النظر من النعم والافق. ففي النعمامة بدنة  
وفي جازا وحش بقرة. وفي الطير والضبع شاة. وفي الاربع عناق. وفي التبريع جفرة ولا  
يشترط عند محمد في النظر القيمة بل الصورة والهيبة سواء كانت قيمة نظيرة مثل  
قيمته او اقل واكثر. وعندهما لا يجوز النظر الا ان تكون قيمته مساوية بقيمة المقتول  
فان بلغت قيمة الهدى قيمة الصيد في المكان الذي اصابه جاز. وان لم تبلغ قيمة الهدى  
قيمته لا يجوز وبطل اختيار الهدى. وان لم يكن في الصيد نظير كالحمام والعصفور  
وسائر الطيور فبطل اختياره بالانفاق بيننا **مختلفوا في الاختيار** لمن هو  
فعندهما اذا ظهرت قيمته فاختار للغنائم ان شأ الهدى او تصدق اوصامه. واما  
عند محمد فحكى الطحاوي عنه ان الخيار الى الحكمين ان شأ الحكم عليه هديا وان شأ  
اطعها وان شأ اصيما فاذا اعتنا فاعلزمه فان حكما بالهدى يجب النظر و  
بالطعام او بالصيام فعلى ما قاله فاذا اعتنا فاعلزمه. فصار للاختلاف في  
موضعين فلهما الخيار في معنى المثل على ما حكى الطحاوي فكثير من المسايخ. وحكى  
الكرخي قول محمد ان الخيار الى القاتل عند ايضا خيار اختيار الهدى لا يجوز له الا اذا

مكان  
او موضع  
لبد

للشاة

النظر

النظر فيما له نظيرة. وفي الخيانة اذ احكام على القاتل بشيء من الاشياء يتعين عليه. وفيما له  
مثل من النعم لا خيار فيه الحكمين انما. وهذا اخلافا لمشهور. **فصل** يشترط العدلان للقيام  
او واحد يكفي. ففي الهداية والكا في الواحد يكفي للنفق والمشي احوط. وقيل يعتبر المشي وهو  
الاظاهرة. وفي منسك عن جماعة عن الحنفية ولا يجوز ان يكون احدا مقومين هو الحاكم  
**فصل** وان لم يبلغ بقرة وبلغ شاة ذبحها وان استرى بقيمة الصيد بدنة بخيرها  
وان لم تبلغ بدنة وبلغت بقرة ذبحها وان لم تبلغ بقرة وبلغت شاة ذبحها. وان استرى  
بقيمة الصيد اذ بلغت بدنة او بقرة سبع شاة وذبحها الجزاء الا ان البدنة افضل من  
الاعتناء. وان اخار شاة الهدى وفصل عن قيمة الصيد فان بلغ هديين او اكثر استرى وان  
كان لا يبلغ هديا فهو بالخيار وان شأ صرف الفضل في الطعام واعطى كل مسكين نصف  
صاع او ما فضل ان كان الباقي اقل من النصف. وان شأ ما من كل نصف يوما او غدا الباقي ان كان  
اقل منه كما في الصيد الصغير الذي لا يبلغ قيمته هديا **فصل في اختلاف** في شستن الذي  
يجوز في جزاء الصيد. فعند ابو حنيفة لا يجوز الا ما يجوز في الاضحية وهدى المنفعة  
والغزاة والاحصان. وقال ابو يوسف ومحرم يجوز الجفرة والعناق على قدر الصيد  
هكذا ذكر في الهداية وشرح الجامع قول ابو يوسف مع محمد. وحمله غيره مع ابو حنيفة  
وفي الهداية والكا في غيرهما اذ وقع الاختيار على الهدى يهدى ما يجوز به في  
الاضحية. وقال محمد يجوز معان النعم. وعند ابو حنيفة واي يوسف يجوز الصغار على  
وجه الطعام. وفي الفقه حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاعناق او جملتها لا يطعم  
او الصور لا بالهدى ولا بصور التكبير بالهدى الا ان يبلغ قيمته جذا عظيم من الضان  
او ثنيا من غيره وهذا عند ابو حنيفة وابن يوسف. وعند محمد يكفر بالهدى وان لم يبلغ  
ذلك. ومنهم من جعل قول ابن يوسف كقول محمد انما. والعناق الانثى من الاضحية ولا يطعم  
ما لها ستة اشهر. والحضرة من اولاد الضان ما لها اربعة اشهر **فصل** ولا يجوز  
الذبح الا في الحرم. واذا ذبح في الحل لا يفسط عنه الجزاء بالذبح الا ان يتصدق على الفقراء  
بلحمه بشرط ان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر او صاع من غيره فيجوز  
على طريق البدل عن الطعام ان كانت قيمة اللحم مثل قيمة المقتول والا فيكمل. ويجوز ان  
يتصدق بالشاة الواقعة هديا على مسكين واحد او مساكين كما في هدي المنفعة. ولا يجوز  
ان يتصدق بشيء من الجزاء سواء كان دما او طعاما على من لا تقبل شهادته كاولد وولد الولد  
وان سفلوا والوالد وولد الولد وان ملوا. ويجوز على اهل الذمة في قولها. قال ابو يوسف  
لا يجوز. والمسلم احب. ويجوز ان يتصدق على غير فقراء الحرم وفضل الحرم افضل. واذا اكل  
من الجزاء غرم قيمته اذ اكل مذبوحا للفقراء. واذا اصدق بهذه القيمة على مسكين واحد



اجزاء بمؤلة اللحم اذا تصدق به على مسكين واحد **فصل** بخلاف ما اذا اختار التكفير بالطعام فانه لا يجوز  
الا ان يطعم كل مسكين نصف صاع **فصل** وان دفع الهدى في الحرم سقط الجواز عنه بنفسه لا يخرج  
لوهلك بعد الذبح او سرق او ضاع بوجه من الوجوه خرج عن العمد **فصل** لان الواجب هو الارادة  
بخلاف ما لو هلك قبله او استهلكه بنفسه قبل الذبح او بعد حيث يضمنه فيجب عليه ان يعيد  
غيره مقامه فيما اذا هلك قبل الذبح **فصل** واما اذا استهلكه بعد الذبح ففي كل دم يجب تصدقة بغير  
قيمتة مخور للفقراء **فصل** وكل دم لا يجب الصدقة به لانه على **فصل** ولو هبت له شاة مثلاً فذبحها  
عن هدى عليه من قران او منقعة او جز أو صيدا واحسانا وكفارة او اضحية او نذرا ونحوها  
ثم رجع الواجب في هبته بعد الذبح مع رجوعه عنها بخلاف الذي يوسف **فصل** ففي القران والمغة  
والاضحية لا شيء على الموهوب له لانه الواجب عليه في هذه اراقة الدم لا غير وفي غيرها يضمن قيمته مضورا لان  
يضمن قيمته مخورا لان الواجب عليه في هذه اراقة الدم والتصدق باللحم ولقد فان التصديق بفعله حيث  
الواجب في هذه الصور شيان اراقة الدم والتصدق باللحم ولقد فان التصديق بفعله حيث  
لم يفعل ما يمنع الرجوع فصار كما لم يستهلك له **فصل** بخلاف ما لو هلك وسرق اللحم **فصل** اشار الى ذلك  
الشيخ قاسم في تفسير شرح الجمع في كتاب الهبة انتهى **فصل** وان بلغ جزا الصدقة جزوا الواجب  
من ان يشترى به اعتنا **فصل** ولا يعرف بالجوز وفي جزا الصدقة لا يقول **فصل** وان  
اختار طعاما للتكفير اشترى بقيمة الصيد طعاما وطعم كل مسكين نصف صاع من بر او  
صاعا من تمر وشعيرة وهذا عندنا الجيد اعتبار قيمة الصيد **فصل** وعندنا الجيد بغير قيمة النفل  
ليشترى به **فصل** ولا يجوز ان يطعم مسكين اقل من ذلك **فصل** ولا يعتبر اكثر منه لا نظوما وفي  
الفقه ولا يمنع ان يعطيه اكثر **فصل** ولو هلك كل الطعام غير انه ان فعل اجزاء عن طعام مسكين  
نصف صاع من بر عليه ان يكتمل بحسبه وينبغي الباقي تطوعا بخلاف الشاة في الهدى  
وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع من بر فان شاة اعطاه مسكينا من جزا الذي اعطاهم  
او صاع عنه يوما **فصل** ويجوز الابلاحة في جزا الصيد اتفاقا بخلاف الحلق لما ساقى ان شاة الله  
لغاية **فصل** ويجوز الصدقة في الاماكن كلها عندنا ان لا يختص بالحرم **فصل** وان الطعام بدل  
على الصيد عندنا يفتقر الصيد بالدرهم ويشترى بالدرهم طعاما **فصل** وعن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما في ذق اية ان الطعام بدل عن الهدى فيقوم الهدى بالدرهم ويشترى  
بقيمة الهدى طعاما **فصل** وان اختار الصيام يقوم المفتول طعاما ما سم  
يصوم مكان طعام كل مسكين يوما وان فضل عن الطعام اقل من نصف صاع من بر ان شاء  
تصدق به وان شاة صاع عنه يوما كاملا **فصل** وكذا اذا كان الواجب دوا طعام مسكين  
بان قتل عصفورا او غيرها فاما ان يطعم العذر الواجب واما ان يصوم يوما كاملا وله  
ان يختار الصور مع العذر على الهدى والاطعام **فصل** وعنه من عدم جواز الصور حاله

تذكر

صدقة

ببد  
عن

العذر

العذر على الهدى والاطعام **فصل** ويجوز الصيام في الايام كلها غير الايام المنهية بخلاف  
ويجوز متتابعا ومنفردا **فصل** وسواء كان الصيام كمال اللحم او غير ما كمال اللحم **فصل** ولا يختص الصيام  
بالحرم **فصل** ويجوز الجمع بين الطعام والصيام والدم **فصل** في شرح اكثر في جزا الصيد فلو اخطا  
الهدى وفضل منه شيء لا يبلغ هديا فهو بالخيار في الفضل ان شاة صاع عن كل نصف صاع من بر او  
ويستطيع تصدقه واعطى كل مسكين نصف صاع **فصل** وان شاة تصدق بالبعث وصام عن البعض  
وعلى هذا لو بلغ قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما او تصدق بهما او صام عنهما او  
دفع احداهما **فصل** وادى بالآخرى اكفارات شاة وجمع بين الثلاث انتهى **فصل** علم  
ان كفارة جزا الصيد على التحجير لا الترتيب مطلقا سواء كان موسرا او مقسرا معدا  
اولا **فصل** بخلاف غيره من الجنايات كالحلق واللبن ودم القران او التمتع حيث لا يختص  
فيها الا ابا بشارها بعد **فصل** ويجوز عدم القران والتمتع **فصل** علم ان الصيد  
لا يخلو اما ان يكون ما كوال اللحم او غير ما كوال اللحم **فصل** فان كان الاول فيجب قيمته بالغة  
ما بلغت هديين او اكثر **فصل** وان كان الثاني فيجب قيمته ايضا غير انه لا يجوز ان يجاوز  
دما وظاهر الرواية **فصل** حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه اكثر من الشاة **فصل** وكذا لو خشي  
انه لا يبلغ دما بل يتفحص ذلك **فصل** وقال زفر بن علي قيمته بالغة ما بلغت كافي ما كوال  
اللحم **فصل** ثم عندنا لو كان الصايد قانا فعليه جزا ان لا يجاوز دما **فصل** وان قتله عرومان  
فعلى كل واحد منهما الجزا ان لا يجاوز دما **فصل** ولو قتل صيدا املوكا معلما  
كالباري والساهين والصقور والحمام الذي يحرق من المواضع البعيدة **فصل** وكذا اصناف  
الطيور التي تتخذ للترفة والصياح وحسن المنظر ونحو ذلك يجب قيمتان قيمته معلما  
لصاحبه بالغة ما بلغت وقيمتة غير معلم خاله تعالى كذا في البدائع وغيره **فصل** علم  
ان زيادة القيمة بسبب التعليم لا يعتبر فيما يجب لحق الشاة **فصل** اما لو كان قيمته زائدة  
لحسن الصيد فهو معتبر فيه **فصل** قال في الفقه اما لو كان قيمته زائدة لحسن تصويته ففي اعتبار  
روايتان في رواية لا يعتبر وفي اخرى يعتبر كالحمام المطوق وفي البدائع وقد قالوا  
في الحمام المطوقة ان يضمن قيمته بمصونة في رواية وفي رواية غير مصونة **فصل** وهذا  
ليشكل بالمطوقة والصيد الحسن المبيع يضمن لو قتل صيدا املوكا له زيادة قيمة يجب  
قيمتة على تلك الصفة كالتصايف المطوقة او فاختة حسن الصوت مثله انتهى **فصل** علم  
منه انه لا خلاف في اعتبار الحسن في الذات **فصل** وهذا يشعر به يتصور الصيد حيا لا الخلق  
اعتبر الحسن والصوت **فصل** بخلاف ما في المحيط لا يتصور في الجزا على الحرم الا قيمته كالحمار وشرح  
التقاية للشيخ نعم الدين بن محمد الصمر قندي اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد  
حيا يجوز ان اسقطت عنها قيمة ثم الهدى كما قال المناطقي **فصل** وعن يله حيفة عليه قيمة

ان

يتبين ان يصوم

بعدة



ما تقص بالذبح كافي المحيط وفي الخلاصة والظية الحامل بقوم حامله وفي المحيط حجر  
أصاب ظبيا في مدينة السلام وقيمتها فيها كثرية قال أبو يوسف بقوم عليه في الكفارة قيمة  
ظبي الحرم وفي النحر لصاحبه قيمته التي يشترى بها المدينة السلام انتهى وفي خزانة  
الأكل والحام اليه نقالي الشفها في قيمتها لا تقو على الجزم الأعلى للمعروفة  
الفراخ التي تترك كل **فصل في الصدقة في جزاء الأكل**  
**واللبس والحلق وقلم الأظفار** فإذا فعل شيئا من ذلك على وجه  
الكمال وإذا أراد أن ينصف في طعام ستة مساكين من مساكين الحرم وهو أفضل من غيرهم  
كل مسكنة نصف صاع من بئر الوديقه أو سويقه أو صاعا من تمر أو شعيرا ودقيقه  
أو سويقه أو ذبيب على قنما وهو رواية الحسن بن علي خيفة وفي رواية عنه نصف  
صاع من الزبيب ولا يجوز الأقط والأردف والذرة والخبز وعزها من الحبوب والطعام  
التي على وجه القيمة ويجوز نصف صاع وزنا وروي ذلك أبو يوسف عن أبي خيفة وعن  
محمد بن بكر بن كليل **وفيل** إذا التقي الكيل والوزن جاز أيضا ما شاء كان الزبيب يستوي  
كيله ووزنه **وقال** الظاهري الصاع ثمانية أرطال مما يستوي كيله ووزنه **ومعنا**  
أن العدى والماش والزبيب يستوي كيله ووزنه **وما سوى هذه الأشياء** تارة  
يكون الوزن فيها أكثر من الكيل كالشعير **وقال** يكون الكيل أكثر كالمطبخ فتقدر الكيل  
بما لا يختلف كيله ووزنه فإذا كان المكيا ليس ثمانية أرطال من العدى والماش فهو  
الصاع الذي يكال به الشعير والتمر وفي الهداية الأولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر  
والقيمة احتياطا معناه أن يوزن نصف صاع من دقيق التمر يبلغ قيمته نصف صاع من بئر  
ويوزن نصف صاع من دقيق أو من البر والذرة أو من الدقيق والحلطة  
لدفع الحاجة **وعن** أبي بكر الأحمس تفصيل الحطة **وعند** أبي جعفر أن يعطى من جميع تلك القيمة  
الذرة والتمر وفلسا وعروضا وما شاء **فلو** وجب عليه طعام ستة مساكين فأعطا  
نوبا واحدا عنه **فإن** أصاب كل مسكنا ما يبلغ قيمته نصف صاع من بئر جاز والألا وذكر  
في الفتاوى أن إذا القيمة أفضل وعليه الفتوى لأنه أدفع الحاجة القليلة **وفيل** المنصوص  
أفضل لأنه بعد من الخلاف والخبر يعتبر فيه القيمة وهو الصحيح **وقيل** إذا أدى من بئر  
من خبر الحطة يجوز **ولو** أعطى من بئر ومن بئر أو شعير جاز ويجوز فيه التملك  
والإباحة عند أبي يوسف وعند محمد يشترط التملك **وقيل** قول أبي خيفة كقول محمد  
كذا في الظهيرة وغيرها **وحكي** القاضي في شرح مختصر الظاهري قول أبي خيفة  
مع أبي يوسف وعليه مشي في البدائع فقال ويجوز في الطعام التملك والتمكين وهو  
طعام الإباحة وفي أبي خيفة **وقال** محمد لا يجوز فيه إلا التملك **ثم**

هذا الخلاف

هذا الخلاف في كفارة الحلق من الأذى **وأما** كفارة الصيد فيجوز الأكل على وجه الإباحة  
بلا خلاف **فإن** أراد أن يطعم طعام التملك يطعم كل مسكين نصف صاع من بئر أو صاعا  
من شعير كالعظم ولا يجوز أداء المنصوص عليه بعض عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من  
جسده أو لا ولا يجوز الحطة عن الحطة بالقيمة **ولا** يجوز التمر عنها بالقيمة  
**والجمل** أن ما هو منصوص عليه لا يعتبر فيه القيمة حتى لو أدى نصف صاع  
من بئر أو أكثر يجوز بل يقع عن نفسه وعليه تكيل الباقي **ولو** أدى ثلثة أمنا من الذرة  
يلغ قيمتها من بئر من الحطة جاز **وقال** هشام إنما يجوز إذا أراد أن يجعل الذرة بدلا  
عن الحطة **أما** إذا أراد أن يجعل الحطة بدلا عن الذرة لا يجوز **فصل** وإذا  
أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاما ويكفهم منه حتى يستوفوا أكلهم مشبعين  
عداء وعشاء أو غدا بين أو عشاء بين الأول أو بين **وإن** غداهم لا غير أو عشاءهم فقط لا يجوز  
وإن غداهم ثم ما تقربوا به من غيرهم ولا يضمن الوى شيئا **والمنصب** أن يكون ما دوا  
وفي المستصفى غير البر لا يجوز لأداء **وفي** الهداية لا بد من الإدام في جزاء الشعيرة وفي  
البدائع سواء كان الطعام مادوا أو غير ماد **ويجوز** لو غداهم أو عشاءهم خبرا بلا أداء  
أجزاء **وكذا** كذا طعام جزاء شعيرة وسويقا ومن الآن ذلك قد يكل وجدا انتهى **والمنصب**  
أكلتان مشبعتان ولا يعتبر لغة أن الطعام حتى لو قدر أربعة أرغفة أو ثلثة بين يدي  
ستة مساكين وشبعوا أجزاء **فلم** يبلغ ذلك صيدا أو نصف صاع **وفي** الذخيرة المعتبر الشبع ولو  
قدم طعاما قليلا **ولو** كان أحدهم شعبان هل يجوز اختلاف المشايخ فيه **فيل** لا يجوز والله  
مال خمس الأجزاء **وإن** غداهم ولعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم وأعطاهم قيمة العشاء  
يجوز **وفي** الباقي إذا غداهم وأعطاهم مائة أو مائة **وكذا** إذا أعطى كل مسكين نصف  
صاع من تمر أو شعير **وإن** برز في الأصل أنه يجوز **فصل في شرب الخل**  
الخل المصروف إليه **فإن** يكون فقيرا فلا يجوز إطعام الغنى شيئا ولا إباحة ويجوز  
إطعام ابن السبيل المنقطع عن ماله تملك وإباحة ومن كان له مال وعليه دين يطالب به  
من جهة العباد يجوز إطعامه **والغنى** من له ما يتاد به فاضلا عن مسكته وكسوته  
وإنائه وخادمه وفرسه **وإن** كان أقل منه حل له أخذ الصدقة **ومنها** أن يكون  
من يستوفى الطعام وهذا طعام الإباحة حتى لو كان فيهم عبيد وطم أو فوق ذلك  
لا يجوز وعليه طعام مسكين واحد مكانه **ولو** كان من أهقا جاز لأنه يستوفى الطعام  
**ومنها** أن لا يكون مملوكا **ومنها** أن لا يكون من ألو الدين والمولودين فلا يجوز إطعام  
تملك وإباحة **ولو** أطعم أخاه وأخته وهو فقير جاز **ولو** أطعم ولده أو غيا على  
فإن أنه فقير ثم يتبين خلاف ذلك جاز على قول أبي خيفة **ومحمد** **وعند** أبي يوسف لا يجوز  
أبني أو



ومنهم من لا يكون زواجا او زوجة. ومنها ان لا يكون هاشميا وفي رواية عن علي خيفة  
ان الصدقات كلها جارية على بني هاشم قال الطحاوي ومنه ما ذكره عن علي خيفة جواز دفعها  
لكافة الهاشميين ولو دفع الى هاشمي على ظن انه غيرهم فليس انما هاشمي فهو على الاختلاف المذكور  
ومنها ان لا يكون حربيا وان كان مستانفا. ويجوز اعطاء فقرا من الزمة من الكفارات  
مندها وغيرهم أحب. وقال ابو يوسف لا يجوز الا ان يذروا التطوع ودم المتعة. ولا ينشر  
عدد المساكين موزع في الاطعام فليكن او اباحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعاما  
سنة لمساكين من مائة الى مسكين واحد في سنة ايام كل يوم نصف صاع او غدا مسكينا  
واحد او عشاء ستة ايام اجزاء. اما لو دفع طعاما سنة لمساكين الى مسكين واحد  
في يوم واحد دفعة واحدة او دفعت في اربعة فيه. ولا خلاف مشايخنا فان بعضهم يجوز وقال  
عامة لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى. ولو اطعمه طعاما اباحة لم يبر وجهه. ومنها  
ان ينوي به عن الكفارة وان لم تكن النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفصل راسا  
او ما خفف عنه لم يجز **فصل** اعلم ان كل صدقة يجب في الطواف فهو لكل  
شوط نصف صاع. او في الرمي لكل حصاة. او في قلم الاطفار لكل ظفر. وفي الصدقات  
الحرم فليقدر القيمة **فصل** حكم الدم في اللبس والطيب والحلق اذا  
وجب الدم بشئ منها عينا لا يجوز عنه غيره وان وجب على التخيير فاختاره اذ تعذر الحزم  
كالاول. ولو دبحه في غير الحرم لا يجزيه عن الفسخ لكن ان تصدق بجمعه ودفع الى ستة مساكين  
لكل مسكين قد نصف صاع قيمة يجزيه كما صرح به في شرح الطحاوي وهذا اذا فعل الجارية على  
وجه الكمال ولا يقدر ما وجب **فصل في احكام الصيام في**  
**كراهية احرار** ومن احرار الصوم او وجب عليه في جزاءه ان كان صائما في موضع  
شأن في اوقات ما قاله في الجرم يوم الفجر وغيره وهذا بخلاف ما قالوا انه لا يجوز صومه في  
الايام المنهية مطلقا. وقد صرح الطحاوي في شرح الانا وليس لاحد صومها في منتهى ولا  
فزان ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول في خيفة. وفي سبب  
صحته وايضا قال فيه في موضع اخر ليس هو الا في بعض المنع والحصر لا لغيرهم من الناس  
ان يصوموا هذه الايام عن شئ من ذلك ولا عن شئ من الكفارات ولا في التطوع انتهى. فثبت  
انه لا يجوز صوم يوم الفجر وايام التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج  
فقوله في الجرم يوم الفجر غير صحيح. اما قول اكثرنا في يوم سبعة ايام بعد ايام الفطر قال  
السريجي وهو هو انتهى. يعني صوما بعد ايام التشريق سواء كان محرما او حلالا وان  
شأنه وان شاء فمقتضى شرطه نية الكفارة ولا ياتى به بدو النية ولا بمطلق  
النية ولا بنية النقل ولا بنية واجلها. ولا يجوز الا بنية من الليل فلو اصبح ولم ينو من

بعضهم

وهذا

الليل

الليل ثم نوى غدا او نوى قبل غدا وبالشخص لا يجمع صومه عن الكفارة بالاجماع. وهذا ثابت  
في جميع الكفارات كاليمين وجزاء الصيد والمتعة والقران والحلق وغيرها. ويستلزم  
ان ينوي الصوم والمضام اليه بان يقول نويت صوم المتعة اجزاء الحلق مثلا. وغيرهما  
ولو اقتصر على نية الصوم من غير ان يصفه او يضيفه الى شئ لم يجز في جميع الكفارات. ولا يجوز  
الصوم في جزاء صيد الحرم وحليه واشجاره سواء كان معدا ولا ولا قادرا او عاجزا  
ولا يجوز في الحلق واللبس والطيب الا اذا فعله بعد ذلك ولا يجوز في القارن والمنتهى الا  
حده النحر عن الهدي. ولا يجوز للحصر مطلقا. ولا يجوز بار كتابه يحظر بعد ذلك الا في  
الحلق واللبس وقلم الاطفار وما سوى هذه الاربعة من المحظورات اذا فعلها بعد ذلك لا يجوز  
فيها الصيام اصلا سواء كان قادرا على ما وجب عليه من الدم والصدقة وكان عاجزا عنه  
واما صيد الحلق فيجوز فيه الصوم بلا عذر ويجز. ولا يختص صوم مكة ولا بالحرم ولا بوقت  
غير منهي الا صوم ثلاثة ايام في المتعة والقران فان وقتها قبل يوم الفطر. ولا يجوز ايضا  
هذه الثلاثة قبل اشهر الحج ولا قبل احرار الحج والعمرة في حق القارن ولا قبل احرار العمرة  
في حق المنتهى. ولا يجوز الثلاثة ولا التسعة في ايام النحر والتشريق. وصيام المتعة  
والقران وشهري. وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاطفار على وجه الكمال بعد  
ثلاثة. وصيام الصيد على حسب الطعام لكل نصف صاع او اقل ان وجب صوم يوم. وفي  
عجز عن النسك وعن الطعام ولم يقدر على الصوم ككبره لا يجزيه الفدية عن الصوم. وفي  
الحل الزاخر والمجهر اذا وجبت عليه كفارة الا في فم جدار الهدي ولا طعام ستة مساكين  
ولم يقدر على الصوم واراد ان يطعمه صياد ثلاثة ايام ثلثة مساكين لم يجز الاستبراء  
وكذا المنتهى اذا لم يجد الهدي ولم يقدر على الصوم لم يجز ان يطعم مكان الصيام **فصل**  
**اعلم** ان ما يجب من الاجرة في الاحرام على اربعة اقسام. ففى بعض المواضع يجب له عينا  
وفي بعضها يجب الصدقة عينا. وفي بعضها يجب احدا الشئين وهو الدم والصوم عند الجرح  
وفي بعضها يجب احدا الاشياء الثلاثة غير عين بل على التخيير الصيام او الصدقة  
او الدم تحت وجب الدم عينا لا يجوز عنه غيره اصلا من الصيام والقيمة ولا يسقط  
الا بالاراقة في الحرم. وان وجبت الصدقة عينا يجوز عنه القيمة والدم بشرط ان يصعد  
بالجم على شريط الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا اقل ولا اكثر. ولا يسقط عنه  
بالاراقة كما يسقط الدم بل ان هلك بجمعة واحدة. ويجوز دفعه خارج الحرم. ولا يجوز الصيام  
عن الصدقة وان كان عاجزا. وان وجب احدا الشئين الدم او الصوم لا يجوز عنه الصدقة  
ولا القيمة. وان وجب احدا الاشياء الثلاثة على التخيير يجوز فيه الدم والقيمة والقيمة  
والصوم. والحاصل ان لا يجوز ادا القيمة عن الصدقة في المواضع كلها حيثما جاز ادا الصدقة

والنظير







من احرم سبحانه من ثمة وعلى هذا من احرم عناية حجة او عزة ثم جفت رخصتها عليه  
 مائة جزء على قول الامام خلافا لما اؤلفه بجانته ونفا في اعلم **فصل في جنائ**  
**المكره والمكروه** اذا اكره على قتل صيد يجب الجواز على المكره الماتق  
 دون الاكراه استحضارنا في القياس لا في علمه اما الاكراه فلا بد لانه حلال واما الماتق  
 فلا بد من اكرهه بالاجابة التامة في عدم منه الفعل كما في الاكراه في قتل المسلم  
**وجوب** الاكراه ان قتل الصيد جنائية على احرامه وهو بالجنائية على احرام نفسه  
 لا يسلح له لغيره فيقتصر عليه وكذا ما يحرم من جميعا فعلى كل واحد منها كفارة اما الماتق  
 فلما بينا واما المكره فلا بد هذه الكفارة يجب على المحرم بالدلالة فكذلك هذا ولو تعلق  
 وهما محرمان بالحبس وجب الجواز عليه ايضا كما يجب على الماتق لان تأثر الاكراه بالحبس  
 اكثر من تأثر الدلالة والاشارة ويجب الجواز ما لا كراه بالحبس اولى ولو كان ذلك  
 في صيد المحرم وقد تعلق بقتل كانت الكفارة على الماتق الامر لان هذا الجواز في  
 حكمه كما ان الماتق هذا الاية في الصوم ولا يجب بالدلالة ولا يتعدد بتعدد الفاعلين  
 ولو تعلقه بحبس كانت الكفارة على لقاتل خاصة بمنزلة ضمان المال كذا في التفتيح  
 شرح الحسائي ولو تعلق بمحرم على قتل الصيد فالتفتيح كان ما جوزه وان تعلق بالجنبة  
 فله ذلك ويجب عليه الجواز استحضارنا **فصل** اعلم ان الكفارة ان كلها واجبة  
 على من اكره من المصنف من مذهب اصحابنا حتى لا ياتى بالناظر اول وقت الامكان وتكون  
 مؤد بالاقضية **فصل** في التزاحم ان يجب في جزم من عمر غير حرم وانما يتبعين بتعيينه  
 فعلا وفي اخر عمر بان اخره الى وقت يغلب على طهته ان لم يورث فيه لغات فان  
 ادى فيه فقلا دى الواجب وان لم يورث حتى مات اتم لتضييق الوجوب عليه في اخر  
 عمر وهل تؤخذ من تركته يظن ان اوصى بان يكفر عنه جازا للتكفير عنه ويؤخذ  
 من تركته ما له فيعلم الوصي سنة مسكين كل مسكين نصف صاع ان وجب عليه ذلك ولا  
 فواجب ولو لم يورث من يورث ويستفط في حق احكام الدنيا ولو تبرع عنه الورثة بالاعطاء  
 جاز عندنا ولا يصح مواعينه وفي منسك عن جماعة فيما اذا مات المتبرع الواحد للمهدي  
 وعند الحنفية ان سقطت في اثناء الحج الا ان يتبع الورثة او وصي قبل الموت فيعتبر  
 من الثلث **فصل** وسبب الكفارة فعل الخطور فلو قد مها على الجنائية لا يجوز  
 ومن شرايط وجوب الكفارة القدرة على اداء الواجب وهو ان يكون في ملكه فضل ما  
 على كفايته يؤخذ به الطعام او الدم ولا يكون له فضل ما على كفايته لكن يكون في ملكه  
 من المنصوص عليه عينا من طعام سنة مسكين او درهم صالح للتكفير ويؤخذ ذلك فاذا كان  
 في ملكه ذلك يجب عليه اداؤه سواء كان عليه دين او لا والمعتبر في القدرة وقت الاداء

لعله  
 فلو كان وقت الوجوب

لا وقت الوجوب مصر الوقت الاداء امره فعليه ما على الموت **فصل** ثم انما  
 يجب الجواز بان تكافى الخطور على المحرم اذا كان مخاطبا بالسداد فان لم يكن مخاطبا  
 كالصيد الماتق وغيره **والجنبة** البالغ فلا يؤخذ عليه ولا على ولته في جواز الاحرام  
 والمكره **وكان** ينبغي للولي ان يحجبه ما يجب للمحرم اذا با وفقد اكرامه بالصلوة  
 وفي الذخيرة عن النوار ردا لجن بعد الاحرام فعليه الكفارة اذا ارتكب شيئا من الخطور  
 والتايم والمغني عليه مخاطبان فيجب عليهما بان تكافى الخطور ما يجب على غيرهما انتهى **فصل**  
 ان يقتيد هذا ما اذا افاق بعد ذلك ولو بسنين **فصل** بدليل ما في الفتوى عن محمد بن ابي  
 عثامة بعد الاحرام فقتضيه المناسك فثبت على ذلك سنيين ثم افاق بخبره عن حجة الاسلام  
 وما يصيبه هذا المقتضى من الصيدا ومقتضى الطيب او ليسوا بجمع يجب عليه في ذلك ما يجب  
 على الصحيح **فصل** لانه قد جعل فينا خبره من حجة بمنزلة النصيب انتهى **فصل** في هذا ظاهر فقلنا  
 الاضواء في قوله ما يصيبه هذا المقتضى فافهم **فصل** وانما يقتد الجواز ان يقتد  
 الجنائيات اذا فعلها بلانية رفض الاحرام واما اذا فعل الخطور ان الاحرام بنية  
 الترفق للاحرام بان تؤدى رفضه وجعل يصنع ما يصنع الحلال من الجمع وقتل الصيد  
 فعليه دم واحد بجميع ما ارتكب ولو كل الخطورات استحضارنا عندنا وبه قال مالك الا  
 في الصيدا فانه لا يتبدل عند ذلك لا الشافعي والحنابلة كل شيء فعله دم **فصل** ثم انه  
 لا يخرج من احرامه بذلك بالاجماع **فصل** ولم يفسد احرامه بالاجماع وعليه ان يعود كما كان حراما  
 لانه لا فساد لم يصح رجا عنه قبل الاعمال وكذا ابي ذر الرضا والاحلال **فصل** وانما تكافى  
 الخطورات اسنادا لرفضه واحد وهو بتخييل الاحلال فيكفيه لذلك مرة واحدة وسواء في  
 الرضا قبل الوقوف او بعده **فصل** اعلم ان رفض الرضا والاحلال من الجاهل عن الحكم  
 معتبر في اتحاد الجواز اما من علم ويقتد انه لا يخرج بهذا القصد من الاحرام قبل اعتبار  
 منه ذلك فيه كجاهل عن هذا الحكم **فصل** كلام الحكماء في ظاهره انه انما يعتبر من الجاهل  
 لا العالم لانه قال ولو اصاب المحرم صيد اكثر من ينوي بذلك رفض الاحرام متا ولا  
 به فعليه جزا واحد **فصل** في الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه بكل خطور وكل صيد كفارة  
 على حدة لان الاحرام لا يرتفع بالتاويل للفاسد في جوده وعدمه بمنزلة واحدة  
 فتقتد الجنائيات في الاحرام **فصل** ان التاويل للفاسد معتبر في دفع الضمانات  
 الدنياوية كالباعى اذا ائتلف بالعاول او اراق دمه لا يضمن لما ذكرنا **فصل** واذا ثبت  
 هذا فصار كانه وجد من جهة واحدة بسبب واحد ولا يتعد الجواز فصار كما لو طوى الواحد  
 انتهى **فصل** في الحاكوي لان فضل ذلك على وجه الاحلال حينئذ الله قد حل وفي شرح الجمع  
 لنا ان الخطر في درهم القاتل حاصل بالاول والثاني حاصل في حال رفض الاحرام عند هذا

التأويل

لا يعتبر الا في الجاهل



المناويل والاجتهاد وان لم يكن محصيا لكنه في اسقاط الجزاء عنه معتبرا كما اعتبر  
تاويل الباغي في اسقاط الضمان عنه بالتلاف ما لا يصدق انتهى فثبت  
بالباغي وحكمه لا ينبغي ان لا يحجب عليه الثمن اذا اعتقد انه على الحق اما اذا  
اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما اتلفه هذا مثله فتأمله وقد تم فيه  
ظن وزعم ظاهر في انه جاهل بالحكم وهذا لا يشك فيه من له ادنى دراية بالحق  
والاجتهاد ونفالي علم واحكم **باب الاحصار**  
في الشرع منع المحرم بالحق عن الوقوف والطواف بعد زرعى فان قدر على احدهما  
فليس محصرا وهذا في الحج وما في العمرة فهو المنع من الطواف لا غير والاحصار  
يقع عند تارك كل ما من يحبس من مرض او غيره مخرج به الطحاوي في شرحه فيكون  
المحصر العدة المسلم والكافر ولو غير السلطان واسبع والمرضى الذي يزيد  
بالذهاب والركوب والحبس والكسر والعرج وموت محرم المرأة او زوجها في  
الطريق ولو اجريت ولا زرع لها ولا محرم في محصرة وهذا لا ينقضه والراحلة  
في الجنين في سرة النقة ان قدر على المشي فليس محصرا ولا محصرة وكذا في البسوط  
وشرح الجامع عن عمر وابي يوسف وذكر ان سماعة عن محمد بن سيرين في سرة النقة ان  
قدر على المشي للكل لكنه يخاف العجز عن بعض الطريق فيجوز له القتل زاد بعضهم  
بشرط غلبة الخوف وهو قد حسن وكذا ذكر في البدائع والحواشي هذا القول عن  
ابي يوسف وفيه منسوط شمس الامة الشرحي الذي قلنا في محصرة الامة  
ان وجد من بيعت بالهدى على يده فذلك الرجل يهدى له في الطريق فلا جناح له في  
القتل وان لم يجد من بيعت بالهدى على يده فاما لا يقتل العجز عن تبليغ الهدى محله قال  
في الفقه وهو كما محصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا قل في الحل وان قل في  
الحرم فعلى قولنا ان ثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد احدا من الناس له ان يذبح ان  
كان معه هدى ويحل وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان والذي قلنا في الطريق لا يكون محصرا  
بالاجماع لانه ان لم يجد من بيعت بالهدى على يده لا يمكنه القتل وان وجد لا يكون ضا  
وفي العناية فيما اذا احصر العدو طريقا وجد طريقا اخر ان اضربه سلوك الطريق  
لا يجزله القتل انتهى قال شمس الامة ان الذي اخطا العدو فالت في الحج وفي العناية ان  
المحصر من روية الهلاك لعدد المهور والضال ليس بالمحصر بل هو فاته الحج ولو اجرت المرأة  
بحج التطوع ولها محرم وزوج فنهيا زوجهما في محصرة وان لم يكن لها زوج بل  
محرم فليست محصرة وكذا اذا كان لها محرم وزوج فاحرمت بنقل باذن الزوج لا تكون  
محصرة لان الزوج اسقط حقها باذن ولا يجوز له ان يجلبها بعد الاذن كذا في الفقه وشرح

الحج

الجميع للمصنف وان في شئيه وغيرهما وان احرمت وليس لها زوج ولا محرم في محصرة  
لانها ممنوعة عن المحصر في جميع الاحكام من غيرها ولو احرمت بنقل بغير اذن  
الزوج فذلك محصرة ولو احرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فنهيا  
لا يحل الا بالهدى وان كان لها محرم وزوج ولها استقطاع عند خروجها من المحصرة  
فليست محصرة لانه ليس للزوج منعها عن الفرائض وان كان لها زوج ومحرم فنهيا  
الزوج فنهيا الزوج في محصرة لان الزوج لا يجز على الخروج ولا يجوز لها الخروج  
بنفسها ولا يجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج وفي مسند عن جماعة من الحنفية  
وان كان لها زوج ولا محرم لها فاحرمت باذنه بغيره بالنقل ولم يكن معها في محصرة  
انتهى ولو احرم القيد او الامة بغير اذن المولى فهو محصر ولا يكون للحاج  
محصر بعد ما وقف بعرفة ويبقى محرا على النساء ملية ان يطوف للنزارة فان  
منع حتى مضى ايام الحج والتشريق ثم حلى سبيله سقط عنه الوقوف بمنزلة لقوله  
الحج روي عليه دمر لترك الوقوف بمنزلة ودمر لترك الرمي ودمر لتأخر طواف  
النزارة ودمر لتأخر الحلق عن ايام الحج عند ابي حنيفة وعليه ان يطوف للنزارة  
والضلع ومن اضد حجة بالجمع اذا احصر فهو كالمحصر وعليه دمر للافساد ودمر  
للمحصر والقضا **فصل** في احصر في الحرم او بمكة وهو ممنوع عن الطواف  
والوقوف فهو محصر كما اذا احصر في الحل وان قدر عليه ما جعلا او قدر على احدهما  
فليس محصرا في ظاهر الرواية لانه ان قدر على الوقوف فقد امكنه الوقوف في الحل وان  
قد على الطواف لم يبرح حتى يغتفر الحج فيضلل باضلال الحرم ولا دمر عليه ولا محصر في  
القضا **وقد قيل** ان في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وهو ان  
عن ابي يوسف انه قال سالت ابا حنيفة عن المحصر محصر في الحرم فقال لا يكون  
محصرا قلت لم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بالحديبية وهو من الحرم  
فقال نعم لكن كانت في دار الحرب وما الان في دار الاسلام والمنع فيه عن  
جميع اضلال الحج نادر فلا يعتبر فلا يحقق الاحصار ففي هذه الرواية لا يكون  
محصرا اذ كالحجاب في الاصل مطلقا وذكره محمد في النوادر مضافا فقال ان كان  
يمكنه الوقوف او الطواف لم يكن محصرا ولا هو محصر قالوا والتصحيح ان التفصيل  
المذكور في الحل وهو انه ان كان يقدر على الوقوف او على الطواف لا يكون محصرا  
وان لم يقدر على احدهما يكون محصرا ذكره الجصاص وغيره وصححه القدر  
ومصاب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم في الفسخ الذي يفسد من  
تقليل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وما ان احصره بغيره فالظاهر تحقيقه

على  
ولا محرم لها



عليه لاكل ولله سبحانه اعلم **فصل** فاذا احصر الحرم بحجة او عمره  
واراد القتل يجب عليه ان يبعث الهدى او البقرة او ما قربها ويجوز البدنة  
والبقرة عن سبعة. او يبعث من الهدى يستحق الهدى او ما قربها بذلك فذبح  
عنه في الحرم. ويجب ان يواظب على ما يعلم ما يدعي فيه حتى يعلم وقت احلاله  
وهذا عند الامام لانه يجوز ذبح الهدى عند ذبح يوم النحر. واما عند صاحبه  
فلا يجوز ذبحه قبل يوم النحر ولا حاجة الى المواظبة لانه ما عينا يوم النحر وقتاله  
كذا قالوا ولا يخلو عن شيء. لان علمه الجواز عند ما قبل يوم النحر لا يوجب  
ولان ايام النحر ثلاثة فلا بد ان يبعث منها احدها فامل. وفي شرح الكافي لا يوجب  
يوسف محمد يتوقف بالزمان وهو ايام النحر ولا يتوقف في التمسك بالاتفاق فيحتاج  
الى المواظبة في العمرة بخلاف. ثم لا يحل الحصر قبل ذبح الهدى بل هو حرم كغيره فلا  
يعلق راسه ولا يفعل شيئا من محظورات الاحرام حتى يكون اليوم الذي واعد محرم  
فيه ويعلم ان هديه قد ذبح. ولو طعن الحصر ان الهدى قد ذبح يوم المواظبة ففعل  
من محظورات الاحرام لم يضر عند الذبح كان عليه موجب الحماية حتى لو طعن عليه  
الفدية. وكذا لو طعن انه ذبح في الحرم وقد ذبح في الحرم كان له لم يذبح ولم يحل من احرامه  
وعليه ان يبعث باخر حجة يذبح بالحرم. ولو اعد هدم ذبحه يوما فذبحه قبله يوم  
جاز استئناسا بالاتفاق. وذبحه يوما النحر افضل الاجزاء. ولو كان ذابعا  
مهددين. ولو بعث القارن بهدي بين يدي ولم يبين احصاء اليه واجتنب للعمرة لم يضر  
لانه لا يشترط تعيين النية. ولو بعث القارن بهدي واحد لم يخل من الحج ويبقى في  
احرام العمرة او عكس لم يخل من واحد منهما. ولو بعث القارن بهديين فلم يوجد  
بذلك القدرة مكة الا هوى واحد قد ذبح ذكر الحسن في مناسكه انه لا يخلو عن الاحرامين  
ولا عن احدهما. ولو احرم بشيء واحد لا يوجب حجة ولا عمرة ثم احصر بكل بهدي واحد  
وعليه عمره استئناسا. وفي القياس حجة وعمره. ولو كان احرم بشيء واحد وتمامه  
ممنسيه واحصر بكل بهدي واحد وعليه حجة وعمره. وكذلك ان لم يحصر وصل عليه  
حجة وعمره ما على القارن. وان احرم بشيئين والباقي بحاله فاحصر ببعث بهديين  
وبقي حجة وعمرته استئناسا. واجمع بين الحجتين او العمرتين فاحصر بعد ما سار  
بلزمه هدي واحد بالاتفاق ولو لم يسبق حصر بلزمه هديان عند ابي حنيفة  
خلافا لابي يوسف عند محمد هدي واحد في الوجهين سارا ولم يسر. وفي مناسك  
القارن ما لو بعث بهدي واحد وحل من عمره ونصير ايضا للآخرى انتهى. مفرد  
محصر ببعث بهديين يحل باحدهما ويكون الآخر تطوعا بخلاف القارن فانه يحل باخرهما

بالاتفاق

ولو امر

ولو احصر فوصل الى مكة لم يوجب حصره اعلم قول الامام فان لم يقدر على الاحمال يصبر  
حتى ينفذ الحج فيتحل الى مكة في العمرة كذا في القصة. ويجب ان يكون هذا في الاحمال  
بالعقد انتهى. ولا يجزئ ان لا يتأتى على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف  
الصحيح كما مر. ولو قلنا القارن فطاق وسعى للعمرة وحجته لم يخرج الى بعض الاتفاق  
قبل الفرق فاحصر فانه يبعث بهدي ويحل به ويبقى حجة وعمره يحتم ولا عمره عليه  
لعمرة. ولا يحل بما طاف وسعى بحجته لان ذلك اما يجب بعد القنوت **واعلم** اما يجب  
بعث الهدى على الحصر اذا اراد القتل بالهدى لانه اذا امر حتى يتقنع المانع فيتحل  
بافعال الحج والعمرة فلا يجب عليه الهدى. واذا بعث الهدى فليس عليه ان يقيم بمكان  
حتى يذبح عنه بل انه ان يبعث الى اهله وله ان يصبر في مكانه. وفي الغاية انه يجوز قتال  
الحاصر عند القدرة **فصل** ولو احصر عبد احرم بغيره من ماله بعث المولى  
الهدى ندبا. ولو كان احرم بانه اختلقت الروايات في وجوب بعث المولى وعدمه. وذكر  
القاضي في شرحه محصر المحل او ان على المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان  
هذا الوجه لبلية ابتداء بالعبد بان المولى فضاء عنزة التفقة. وكذا في قوله  
الاكل انه يجب على المولى بعث الهدى. وفي فتاوى شيخنا ولو احرم بانه المولى لم  
احصر لا يجب دما الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد العتق. وقال في البدائع ذكر  
القدوري في شرحه محصر المحل فيما لو احصر العبد بعد ما احرم بانه ماله انه  
لا يلزم المولى انفاذ هدي لان لو لم يذبحه لزمه الحق العبد ولا يجب للعبد على  
ماله حق. فانا حنيفة وجب عليه ان يبعث بهدي لانه اذا اعتق صار من له عليه حق  
فصار كما خراذ الحج غيره واحصر لم يجب على الحج حرمه ان يبعث الهدى انتهى. وكذا ذكر  
الكرمانى مثل القدوري. وفي البحر ان اخر ولو امر المولى بغيره ان يذبح عنه فاحصر لم يلزم  
المولى انفاذ هدي. فان اعتقه لزم المولى ان يبعث بهدي انتهى. **فصل** المسئلة في الامر  
وجعله فالبداهة وغيره في الاذن. ولو احصر صبي وتخلل فلام عليه ولا نقضا **فصل**  
**في زوال الاحصار** لا فرق فيه بينهما اذا كان الاحصار بعدد او مرض  
او غيرهما. وان زال احصار الحرم بالحج فزال الاحصار من احد وجهين اما ان زال  
الاحصار قبل بعث الهدى او بعد ما بعث. فان زال قبل ان يبعث مضى الى موجب  
احرامه اتفاقا. وان كان قد بعث ثم زال الاحصار فزال الاحصار من اربعة اوجه  
الاول. ان يقدر على اذراك الهدى والحج فلا يجوز له التحلل ويجب عليه المضى  
بالاتفاق ويفعل بهديه ما شاء من بيع او هبة او غيره ذلك. والثاني ان لا يقدر  
على ادراكهما جميعا فلا يلزمه المضى وجاز له التحلل بالاتفاق. والثالث ان يقدر

انما



على ادراك الهدى دون الحج فلا يلزمه الهدى ايضا اتفاقا كذا في المشاهير والروايات  
 ان يقدر على ادراك الحج دون الهدى وفي هذا الوجه جازله القتل ولا يلزمه الهدى  
 استقصاء في القياس يلزمه الهدى ولا يجوز له القتل وهو قول زكريا بن ربيعة  
 الحسن من في حنيفة وهو الافضل بالاتفاق وذكر الفاتى معز بن خراثة الاصل  
 لو بعث الهدى ثم قتل من يدركه قبل دججه لم يسع ما ينبغي وان يحل بالهدى الا اذا لم  
 يعثر على ادراكه ولو امكن المحصر ادراك الحج فلم يفعل فلو بعث الهدى الفاتى بعد الترخ  
 الا ان يكون الذبح يوم النحر انتهى وما ذكره في المسائل من انما يصح على ظاهره  
 على قول في يوسف ويحتمل على قول في حنيفة اما في المسئلة الاولى فلا يلزمه لازم  
 ادراك الهدى ادراك الحج ونحوه فمنعه عندهما ويلزمه التوجه لقدرته على  
 ادراكه عنده ليس من لازمه ذلك فلا يلزم التوجه ان قدر على ادراك الهدى  
 فقط فلا يصح نظري المسئلة مقتضاها ادراك الهدى على قوله وان كان ابو حنيفة  
 يوافقهما فيما اذا ادركهما واما في المسئلة الثانية فلا نه اذا دخل يوم النحر ثم زال  
 الاحصار فهو كعدمه فباتت الحج عندهما لا عند الاخرين واما اذا دخل يوم  
 النحر ثم زال الاحصار لا يكون فابنا بالاتفاق لوقوع الذبح محله وهذا الوجه اكره  
 وانما يتصور هذا الوجه في المحصر على مذهب ابو حنيفة لان الاحصار عنده لا يتوقف  
 بايام النحر بل ينشأ قبلها فينتهي ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي واهل  
 في رواية اما على مذهب ابو يوسف ويحتمل فلا يتصور هذا الوجه في المحصر بالحج لانهم  
 الاحصار عندهما يتوقف بايام النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدى وفي الجوهري شرح  
 القدوري ذكر المكون ان هذا التقسيم ينشأ ايضا على الاجماع كما ان الاحصار يقسم بعرفة  
 وامرهما بالذبح عند طلوع النحر يوم النحر فزال الاحصار قبل النحر بحيث يدرك الحج دون  
 الهدى لان الذبح مبني انتهى واما في المحصر بالعمرة فيستقيم التقسيم بالاتفاق  
 لعدم توقف ذمه بايام النحر بخلافه وان زال احصار القارن كثر لا يدرك الحج  
 ولا الهدى لا يلزمه التوجه فان شاعبر حتى يحل بغير الهدى وان شاعبر حتى  
 ليحلل بافعال العمرة وله في هذا رواية هامة لا يلزمه عمرة في القضا **فان**  
**قبل** اذا كان المحصر قارنا ينبغي ان يجب عليه ان ياتي بالعمرة اليه وجبت  
 عليه بالسجود في القرآن لانه قادر عليها **قلت** لا يقدر على ادراكها على الوجه  
 الذي التزمه وهي كونه على وجه يتنب عليه الحج اذ بقوات الحجيفون ذلك كذا  
 في الحجازي والسجود وغيرها ههنا او اما المعصر المحصر اذا زال احصاره فان  
 كان قبل البعث او بعده في وقت يدرك الهدى ففي هذين الوجهين يلزمه التوجه

اجماعا وان كان لا يدرك الهدى لا يلزمه التوجه بالاتفاق بين الامام  
 وصاحبيه ولا ينطقون بها عدم ادراك العمرة **واعلم** انه اذا زال احصار  
 بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم الفاتى **فكر** في منسك عنون  
 جماعة وعند الحنفية انه اذا صار المحصر متوقفا في المحصر وفاته الحج والمحصرون ام  
 تحللوا بعمرة ولا يكون محصر ويجب عليه القضاء ولا دم عليه ولا يحتاج الى احرام  
 جديد للعمرة عند حنيفة ويحتمل بل يوجبها باحرام الحج وعند ابو يوسف رحمه الله  
 يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولو لم يتحلل لا يحج في العام القابل لذلك الاحرام  
 انتهى وقوله وعندنا في يوسف يحتاج الى احرام جديد وهو لان عنده يتقلب  
 احرامه احرام عمره من غير تجديد كما ساقى بيانه في باب القنات فافهم **فصل**  
 في حل المحصر بالذبح في الحرم سواء استنظر عند الاحرام التحلل لغيره في حق عند الاحصار  
 او لم يستنظر ولا يحل بدون الذبح **فان** لبعضنا لسان استنظر عند الاحرام التحلل  
 عند الاحصار لغيره يحل بغيره **فان** بعضنا استنظره ذلك كعدمه ولا يفيد  
 شيئا هذا هو المستطوع في كتب المذهب وذكر في الافصاح في ابو حنيفة  
 الشرط بغيره سقوط الدم ولا يفيد التحلل انتهى **فان** ذكر الكرماني في الترمذي  
 عن محمد ان كان قد استنظر التحلل عند الاحرام اذا احصر جان التحلل بغيره هدى  
 انتهى **فان** هذه الرواية ظاهرة لعدم ذكرها في المشاهير والله اعلم  
**فصل** في الحلق ليس بشرط التحلل فيحل المحصر بالذبح دون الحلق عند  
 وان حلق تحسن وان لم يجب عليه الحلق واراد ان يتحلل فانه يفعل اذ في ما يحل  
 الاحرام لتخرج من العيادة كذا في الحجرة والبحراني اخره **وعنه** ابو يوسف عليه  
 الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه **وهذا** يقتضي ان مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في  
 الطرابلسي **وقال** الحجازي وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب  
 ولا مسنون عنده **فان** المراد من قوله عليه التحبا بالاعيرة لان تركها الى ابي  
 الدم **فترك** السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا من الامور **ففي** هذا  
 الرواية لا يتحقق الخلاف **وانما** يتحقق الخلاف عليها روى في النوادر عن ابي يوسف  
 انه واجب عليه لا يسعه تركه فان تركه عليه دم **وفي** محصر الطحاوي لا يوجب  
 فيه ثلاث روايات في رواية يجب **ففي** رواية يستحب **وفي** رواية لا شيء عليه انتهى  
 وفي شرح الآثار الطحاوي تكلم الناس في المحصر اهتز هديه هل يحل له  
 ام لا **فقال** قمر ليس عليه اهتلق ومن قال بذلك ابو حنيفة ومحمد **وقال** اخرون  
 بل يحل فان لم يحل حل ولا شيء عليه ومن قال بذلك ابو يوسف **فان** لآخرين يحل ويجوز

هذا المستطوع



عليه انتهى. وما لا يطأوي في هذا القول. وذكر الجصاص وما جازكا في غيرها  
اما لا يجب الحلق عند ههنا **الحصر في الحل**. واما اذا احصر في الحرم حجب الحلق مطلقا  
سواء كان في الحل او الحرم انتهى. وقال بعضهم ان عدم وجوبه مطلقا عندهما. ولو حلق المحصر  
قبل الذبح فعليه دم. ولا اتفاق ولا اجل الا بالذبح. وان حل قبل الذبح ثم ذبح حل بالذبح  
وعليه دم. ثم اذا ذبح هديه يقطع التلبية لانه قد حل **فصل**. وان عجز  
عن الهدى بان لم يجد ولا يحل منه او من بيعت بيده بغير محرما حتى يجد في يظلال به او  
يذهب الى مكة فيصل بافعال العمرة كالتفائت فان استمر لا يقدر على ان يوصل الى مكة ولا  
الهدى بغير محرما ابدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس ابيد عن هدي الحرم المحصر  
عنه اي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر في الحل في يوسف. وذكر  
عن ابي يوسف في المحصر ان لم يجد هديا فقام فبني صدقة به على كل مسكين نصف  
صاع فان لم يكن عنده طعام يصوم بكل نصف صاع يوما فيظل به. قال في النهاية  
وهذا احب الى **قلت** قايما بخالف التقي في غير مفسين فلا يقبل. تكال التمر تسمى  
وان لم يجد هديا بغير محرما. قيل يصوم عشرة ايام ثم يتحلل. وقيل ثلاثة ايام. وقيل  
بارك كل نصف صاع يوما. وفي المصنفين والفتاوى عند الشافعي يصوم عشرة ايام ويؤ  
قول في يوسف الاخر **فصل** لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عند او مالك  
فاذا ذبح فيه فقد اذبح حتى لو صرف بعد ذبحه لا شيء عليه وان لم يصر فصدق به. ولو ذبح  
في الحرم وصدق به في الحل جاز. ولو ذبح في الحل وصدق به في الحرم لا يجوز ولا يسقط عنه  
لان ذبحه في الحرم شرط لتحلله. وما اكل منه الذي معه من قيمته يصدق به عن المحصر  
ان كان غنيا. ولو ذبح المأمور هدي المحصر ثم زال الاحصار فلم لا يضمن المأمور شيئا  
**فصل** احرم من حجة او عمرة فاحصر فبعت الهدى ثم زال الاحصار وحده  
احصار اخر فان علم انه يدرك الهدى ونوى به احصاره الثاني جاز وحله وان لم ينو  
يحر. ولو بعت هديا لم يجز ابيد ثم احصر الا من نوى ان يكون للاحصار جاز. ولو  
قلد بدنة واجبها نظوت تمام احصر ونوى ان يكون للاحصار جاز وعليه بدنة  
مكان ما اوجب خلافا لابي يوسف وهي فريضة بيعها **فصل** في قضاء ما  
احرم به فاذا حل المحصر من احرامه بالذبح فان كان احرامه بالحل لا غير فان بقى وقت  
الحج عند زوال الاحصار واراد ان يحج في عامه ذلك احرم وجب وليس عليه نية القضا  
ولا عمره عليه كذا ذكر محمد في الاصل عن ابي حنيفة. وقد كثر ان يملك عن يمينه  
عن ابي حنيفة عليه دمر ان تصد الا حرام الاول. وفي الجوهرة لو ان المحصر هب الى  
القضا في عامه ذلك بعد ما تحلل بالذبح عنه فانه يقض باحرام جديد انتهى. وفي منسك

سواء

نعم

حل يحر

ط

القاري احرم وجب. وان عجز لنت السنة فعليه قضا حجة وعمره ولا يسقط عنه  
تلك الحجة الابنية القضا. وروى الحسن عن ابي حنيفة ان عليه قضا حجة وعمره  
في الوحيين جميعا وعليه نية القضا فيها وهو في الذبح. وعلى هذا التفسير والاختلاف  
ما اذا احرم المرأة تحية التطوع بغير اذن زوجها فتعها زوجها فحلها ثم اذن لها  
بالاحرام فاحرمت في عامها ذلكا وتحلت السنة فاحرمت كذا ذكر القاض في شرحه محصر  
الطحاوي **واعلم** ان نية القضا انما يلزم لما اذا تحلت السنة العاقا فيما اذا  
كان الاحصار يحل فحل اما ان كان بحجة الاسلام فلا ينوي حجة الاسلام من قبل قضا  
وان تحلت السنة لانها باقية بدمته ما لم يردوها ولم يخرج الوقت لمبصر قضا لا ت  
فتتها العمرة قاله في الفتح واليه اشار قاض خان. ثم اذ احصاها من قبل فان شأ قرين بينهما  
وان شأ افرد بها. والحج عن الغير اذا احصر لمنه حجة وعمره عن نفسه كذا في الكاوي. وان كان  
المحصر قارنا فعليه قضا حجة وعمرته يقضيها بقران وعليه دم القران. وافراد لا دم  
وهذا اذا لم يقدر سنة الاحصار اما اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت يسع  
بجديد الاحرام والاداء اما عليه عمره القرآن على ما مر رواية الاصل كذا في الفقه. وكذا في الجوهرة  
اذا قرن من عامه ذلك سقطت عنه العمرة الثانية كما في المفرد الحج من عامه ذلك انتهى. واذا  
كان احرامه بالعمرة لا غير قضاها في اية وقت شاء لانها ليس لها وقت معين. وقد مر بعض  
موال القضا في فصل بيت الهدى فارجع اليه. وفي الكاوي الحاج عن الغير اذا احصر لمنه حجة  
وعمره عن نفسه انتهى **واعلم** انما يجز العمرة مع الحج فيما اذا احصر بالحج اذا حل بالذبح  
اما اذا حل بافعال العمرة فلا عمره عليه في القضا لانه صار كالتفائت. واذا احصر في حجة  
الغرض وحل منها يلزمه القضا عند الاربعين كما في التطوع وعندنا واحد في رواية  
وفي الكاوي عن المشتقي فبين اهل الحج فاحصر فبعت بالهدى وحل كانت عليه حجة وعمره  
فاذا اقبل من قبل يرد قضا تلك الحجة فاحصر فبعت بالهدى وحل كانت عليه حجة اخرى  
وعمره اخرى فيكون عليه حجتان وعمرتان وكذلك كلما احصر **واعلم** انما يجب القضا  
على المحصر في الوجهين كلاهما فان كان حجة او نفلا الا اذا احرم على من ان عليه الحج ثم ظهر عن  
فاحصر فلا قضا عليه لما مر به في البرزوي وكشف الاسرار وقد ذكرنا في السراج في  
الغاية شرح الهداية الطائفة في المحصر من المضى فيه والقضا لو افسده. واختل في  
القضا لو احصر ثم تحلل قبل ان يلزمه القضا لا يفسد حجه من الاحرام والاحرام لو افسد القضا  
لان الاحرام في الاصل لا يفسد والتحلل يفسد الحج والمشفقة وفيما دون ذلك يفسد الزوم  
معينة **فصل** اما الذي يظلل بغير الهدى وكل محصر منع عن المضى في وجه الاحرام  
منه الحلق العبد كالمراة والعبد والامة بغير اذن الزوج والمولى فالذبح والمولى ان

في



يحلها ما في الحال من غير ذبح الهدي. وعلى المرأة ان تبقى الهديا وتحنه اليه  
الحرم وعليها حجة وعمره. **فصل** في الاحرار من حجة وان كان بعرق فقرة. **فصل** في ما لو كانت  
زوجها او محرمها في الطريق انما لا يتحلل الا بالهدي وعلى العبد هدي الا حصار  
بعد العتق وحجة وعمره. ولو احرر العبد باذن المولى كره تحليله ولو حلله **فصل** في  
ابن يوسف وزفر انه ليس للمولى ان يذبح له عبيده في الحج ان يحلله. **فصل** في ما لو  
كذبا في البذلح **فصل** في ذلك بين الفرض والمذبح والولد فكذلك المكاتب على ما مر  
به الاكره في انه كالعبد. ولو احرر العبد والامة باذن المولى لم ياعدها نقد البيع وجاز  
للمشتري ان يحلها ما يراه من امة. **فصل** في الرد بالقيس عند اصحابنا الثلاثة. **فصل** في  
الرد ليس له ذلك وله الرد بالقيس. **فصل** في هذا الخلاف اذا احررت الحرته فحل له تزوج  
فللزواج ان يحلها عندنا خلافا لغيره كذا ذكر في القاضى الخلاف في شرح الطحاوي. **فصل** في  
القدور في الخلاف بين ابويوسف ومالك. **فصل** في احرمت الحر بالقيس فليس له ان يحلها ان  
كان لها محرم عندنا. **فصل** في ان لم يكن لها محرم فلا منعها. **فصل** في احرمت من محرمه ان لم يخرج معها. **فصل** في  
اراد الزوج تحليلها لا يتحلل الا بالهدي بخلاف ما لو احرمت بنفل بالاذن له ان يحلها ما  
ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى ذبح الهدي وعليها الهدي وحجة وعمره. **فصل** في قوله  
ما لو احرمت بنفل باذن له ان يحلها الى اخره. **فصل** في احرمت بنفل باذن له في شرح الهداية  
وعزاه الى المبسوط. **فصل** في اطلاقه بما مر من غير واحد من المتقدمين اقول الباب  
انه ليس له التحلل في النفل بعد الاذن. **فصل** في اطلاقه بما مر من غير واحد من المتقدمين اقول الباب  
مخالفة. **فصل** في بيان انما هو مبدل عليه بل هذا التقبيد متفق كما لا يخفى على المتأمل  
وكذا ما ذكره الفقيه والطحاوي في منسكبهما لو احرمت بنفل باذنه فاحلها ثم اذن  
لها فاحرمت ثم احلها هكذا امرار او حجت من عامها بخبرها عن كل ما انتهى. **فصل** في  
ما ذكرنا اذ الفرق بين طاهره ولكن احرمت قبل ان يهرج او قبل خروج اهل بيته كالمساكين  
في الحواشي. **فصل** في هذا خلافا لغيره فيما اذا احرمت بنفل باذن له ولم يهرجها وهو ما ذكر  
عن جماعة عن الحنفية واذا كان لها زوج ولا محرم لها فاحرمها باذنه ولم يكن معها  
فهي محرمة ولا تحلل الا بالهدي كما قال بعضهم. **فصل** في ما جاء في البذلح انما لا تكون  
محصرة انتهى. **فصل** في احرمت زوجها فله ان يذبحها فاحرمها بائنه ولو بعد ما جاز  
من عامها ذلك لم تكن عليها حرة ولا نية القضا. **فصل** في اذنه لها بعد طهر السنة كان  
عليها عرق مع الحج ونية القضا. **فصل** في احرمتها العمة والنية في الوحيين وقد مر  
ولو احرمت بنفل عام حلها ثم احرمت ثم حلها فاحرمت هكذا امرار ولو خسر في فصل  
نرجعت من عامها اخرها عن كل التحلات تلك الحجة الواحدة ولا يهرج عليها ولو لم يهرج

بعد التحلات الا من قابل فعلها كحل تحليل عمره. **فصل** في احرمت حجة الاسلام بغير اذنه ولم  
يحلها ما ذكر في الاصل ان الزوج ان يحلها بغير اذنه. **فصل** في ذكر كذا كذا في احرمتها الا  
بالهدي. **فصل** في احرمتها في القربى لا يتحلل الا بالهدي. **فصل** في احرمتها باذن الزوج قبل ان يهرج  
الحج فله ان يحلها. **فصل** في احرمتها في اهرج في اهرج وليس له ان يحلها. **فصل** في احرمتها باذن الزوج قبل ان يهرج  
منها قبل اهرج فاحرمها في وقت خروج اهل بيته لم يكن له ان يحلها. **فصل** في احرمتها قبل ذلك  
بما مر من اذنه كان له ان يحلها الا ان يكون احرما قبل ذلك بما مر من اذنه كان له ان يحلها. **فصل** في احرمتها  
احرم من حجة النطق فاحلها ثم احرمت حجة الاسلام وحجت فعلها للاولى حجة وعمره ودم ولو  
انتهى الى الميتات مع زوجته او امة وعزم على دخول مكة معها فاحرمت ليس له ان يحلها  
الا ان ينصرف قبل دخولها. **فصل** في اذنه لامة المتزوجة في الحج فليس للزوج منعها ولا تحليلها. **فصل** في  
المستحق من محرم وان اهلته حجة الاسلام وطلعتا زوجها فاحلها العدة صارت بمنزلة المحرم  
وان كان لها محرم انتهى. **فصل** في اذنه ان يقول ان احرمت بغير اذنه فقد اصابت  
او احسنت. **فصل** في احرمت فعلها او احرمت او اذنت كذا في المسئلة في مكة ونحو ذلك. **فصل** في  
وان اراد تحليل زوجته او امة او عبد فانه لا يتحلل الا ان يصنع به اذنه ما يحرمه ولا يهرج  
كقوله طهر او تقبل او معاينة او منسأط او نظيب عضوا مرة. **فصل** في ذلك وهو اولى  
من التحلل بالجماع فطحا لامر الحج. **فصل** في احرمتها بالجماع. **فصل** في اذنه لا يخلو عن تقدم  
مس فبقعه به التحلل. **فصل** في الاولى ان يتقيا باقلا ما حذر او لا يقع التحلل بفعله حللتك  
ولا بالذي. **فصل** في احرمتها باجماع زوجته او امة الحرة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلا وفسد  
حجها. **فصل** في ان علم كان تحليلا. **فصل** في ان علم جامع او قبل كذا في التحلل فهو تحليل  
**فصل** في احرمتها باجماع زوجها او امة او عبد. **فصل** في احرمتها باجماع اصحابها فاذا حل  
منها بالذبح فعليه قضاء عمره فقط. **فصل** في احرمتها باجماع اصحابها فاذا حل  
المتحلل قبل اهلها اما محصرا او ذات الحج او امراة لها زوج او مملوكة. **فصل** في احرمتها  
بالدم والثاني باضال امة. **فصل** في الثالث والرابع بلا شيء يتقدمه سوى فعل المحرم  
بما مر من الزوج والمولى. **فصل** في احرمتها باجماع اصحابها فاذا حل  
اصلا وان احصر سنين وهو محرم من كل شيء وان لم يحلق فان حلق فهو محرم من النساء  
حتى يصل الى البيت فطوف به طواف الزياره. **فصل** في احرمتها باجماع اصحابها فاذا حل  
وان اراد التحلل وحلق او قصر فحل من احرامه بالحلق عن كل محظور سوى النساء وكان  
عليه اربعة دما لترك الوضوء بالمرءة والرمي وتأخير الحلق والطواف وانطلق في الحلق  
فصله دم خامس. **فصل** في احرمتها باجماع اصحابها فاذا حل  
فيل ليس له ان يحلق في غير الحرم لان تأخير عن الزمان اموه منه في غير المكان. **فصل** في احرمتها باجماع اصحابها فاذا حل

لها



لو اخره ليخلق في الحرم بعد الاحصار فيحتاج الى الحل فيفوت المكان والزمان **ولي**  
الاقوال في الاصل **والثاني** وهو الجواز اشار في الجامع الصغير والله سبحانه وتعالى  
اعلم **باب الفوات** فابتدأ في الحديث الذي امر به ثم فاته الوقت  
يعرفه ولم يدرك شيئا منه ولو آتاه ولو ادرك ساعة من وقته لبلا او ضار فقدم حجة  
وامن الفوات والفساد وهذا معنى ففهم تقدم حجة قالوا لعله لا شك ان ليس التمام  
باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار من الفساد والفوات لله **وكذا** قال الشيخ في  
في تفسيره قد تقدم جهة اعلان الفوات فانه لم يبق عليه من الاطواف بالبيت والكتابتين  
**ثم** اذا فاته الوقوف بعد راولا فعليه ان يطوف ويسعى ويحلق او يفسر فيحلل بالاعمال التي  
صلاة عند الحنيفة ويجعل من حفظ عنه ايضا الى الحل كوقوف بالمدلعة والرمي وطواف الزيارة  
والصدرة وكل ما ينضم بالحج بالاتفاق **ثم** ان كان الغاية مفردة فعليه قضاء الحج من قابل  
ولا عمره عليه ولا دم بخلاف المصنف **فان** الحسن بن زياد عليه السلام **والشارح** في شرح الكثر  
الى استغناء ما لم للغاية عدنا وليس عليه طواف الصدرة والاتفاق **وان** كان الغاية  
قارنا فان طوف الفجر ويسعى لها فيطوف طوافا اخر لغوا في الحج ويسعى له ويحلق او  
يفسر وقد بطل عنه دمر الفزان **وان** كان بطل متعده وسقط عنه دمه **وان** ساقه معه  
يفعل به ما شاء **وعلى** الكل لا يجب في القضا **الا** **فصل** في قطع القارن التلبية اذا الحرق  
الطواف لانه يحل له لانه طواف الفجر **ثم** اختلف اصحابنا فيما يتحلل به فابتدأ في الحج انه  
يلزم ذلك باحرام الحج او باحرام الفجر **ثم** ابو حنيفة ومحمد باحرام الحج وكذا ابو يوسف  
باحرام الفجر وينقل احكامه الى احرام عمره **فان** لا لا يتقلب والمورد ليس افعال  
العمر بل مثل افعال الفجر يودي باحرام الحج والصحيح قولهما كما في المحيط **وقايد**  
للخلاف تظهر فيما اذا فاته الحج فاهل الحجة حل بافعا لا الفجر من الاول ويوفى الاخرى عليه  
قضاؤها عند الحنيفة **وعند** ابو يوسف في الاخرى لانه محرم بمقتضى افعالها **وعند**  
محمد لا يصح احرامه بالثاني **والدليل** على صحة ما ذكرنا ان فاته الحج لو كان من اهل مكة يتحلل  
بالطواف فيدخل اهل الاقاق ولا يلزمه الخروج الى الحل **ولو** انقلب احرامه الذي  
يتحلل به لحرار عمره ومان مغفر للزمن **الحج** الى الحل **وكذا** فاته الحج اذا جامع قبل  
طوافه الذي يتحلل به مع السعي بعدد ليس عليه قضا الفجر ولو كانت عمره لوجب عليه قضا  
كالعمر المستداة **وكذا** في الجوهر وفائدة اخرى ان هذه الفجر فسقط عنه الفجر  
التي تليها في عمره **وعند** ابو يوسف **وعند**هما لا تسقط المني **ولو** اهل الغاية بحجة اخرى قبل  
الفجر من الاول وقضى قضا الغاية ففيه عيب لا يلزمه بهذا الالهلال في شيء سوى  
التي هو فيها يتحلل بالطواف والسعي كما لو لم يزل به وعليه قضا الاول لا غير وبينه لغو

بالثانية

ولو اهل

ولو اهل بعينه وفيها ايضا لانه جمع بين العزتين احراما على قولين **ولو** اهل قولها  
ومن اهل بحسب من فاته الحج كتل بعينه واحدة لا بعزتين **ومن** فاته الحج ومكث  
محروما الى قابل لم يفعل افعال عمره التحلل فصح بان لا احرام له بعد حجة **ولو** اهل حجة  
لجامع **ثم** فاته الحج فعليه دمر الحجة ويحل بافعال الفجر **ولو** فاته الحج **ثم** حج من قابل قضا  
فانفسه لم يكن عليه الا قضا حجة واحدة **ولو** قد مر محروما بحجة فطاف بالمقدوم وسعى **ثم**  
فاته الحج فعليه ان يتحلل بعمره **ولا** يكفيه طواف الفجر الاول السعي في التحليل **ثم** لو كان  
قارنا والمسألة بطلانها لا يجب قضا عمره التي قربها لانه اذا آتاه **فان** فاته الحج قبل ان يطوف  
لعمره فجامع وهو بعد لم يطف لعمره الفزان ولا لعمره التي يتحلل بها فعليه ان يمضي في عمرتين  
وعليه بان يحلعه وقضا عمره الفزان لانه انفسهما ولا يجب عليه قضا التي يتحلل بها فوات  
الحج لا يكون محصرا ولا يلزم بعث الهدي وعليه ان يحل بالاضال **والعمر** لا يقون بالهجم  
لانها غير موقت **فصل في الاشباب الموجبة لقضاء الحج**  
**فان** الوقوف والاحصار والافساد **والرضخ** فتكثير الرجل زوجته او امته او نفسه  
ويحلق بهاد خول مكة بغير احرام فلهذا صور وجوب قضا الحج وهي تنصور في الفجر  
كذلك كلها سوى الفوات **ولا** يشترط تسقوط القضا الاحرام من حيث احرام ولا من  
المنقيات لكن يجب الاحرام من المنقيات **فصل** في حكم فوات الحج عن الفجر  
فمن عليه الحج اذا مات قبل اذ آتاه **فلا** يلزمه ان مات من غير وصية او عروضة **فان**  
مات من غير وصية وامم بالخلاف اما على القول بالوجوب على الفور فلا يشك **وكذا** على القول  
بالوجوب على التراخي لان الوجوب ينضمق عليه في اخر الفجر وقت يتحلل فيه الحج محروما عليه  
التاخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا **وان** كان عاجزا عن الفعل بنفسه محروما  
ويمكنه الاداء له بانابة غيره مناب نفسه بالوصية فيصير عليه ان يوصيه فان لم يوصيه  
حتمات اتم بنفوسه الفجر عن وقته مع امكان الاداء في الجملة **فما** **ثم** لكن يسقط عنه  
الحج **قال** الامام الاعظم وان جاز بغيره ذلك ان شاء الله تعالى **باب**  
**الحج عن الغير** الاصل في هذا ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره من  
الانوات والاصحاب او صلوة او صوما او صدقة او غيرها كتلاوة القرآن والادكار  
فان فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز ويصل اليه عند اهل السنة والجماعة  
**فصل** **الحج** ان كل من وجب عليه الحج اما حجة الاسلام والقضا او المذنب  
وهو قادر على الاداء بنفسه **الحج** عليه الاجاج فيجوز عنه في حال حيوة او بعد موته **ثم**  
ان وجب الاضياء انما ثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند ابي حنيفة على الصحيح **فمن** لم يكن  
صحيحه لا تتعلق به فلا يجب عليه الاجاج **وعند**هما اذا كان له مال يعلق به **وان** كان

فمن الموت او طاعة محظورة  
او حرام فلهذا تنفذ في  
وان كان عاجزا عن  
الاداء بنفسه



وما اوصفوا به على سلف من انما الشرايط عندنا حصة للخواص سلفا فاما واسلفنا  
في سلفنا ايضا ان قولنا رواية الحسن عنه قال في الفقه انها اوجه واختارها  
الكرمان **اعلم** ان وجوب الادب كما يغلق بمنع الحج بعد الوجوب اذ المبحر ح  
الحج حقا من حيث وجوب عليه الحج في من عامه فاستحق الطريق لا يجب عليه الادب  
لان لم يوجر بعد الاجاب كذا في الفقه والفتاوى السراجية قال في الفقه وهو لغيره  
ينبغي ان يحفظ وفي البحر الزخار الا ان ينقطع وفي كتاب روضة الامة في اخلافا لامة  
ومن لزمه الحج فله حج حقا من قبل التمكن من اداء آية سقط عنه الفرض بالاتفاق وان فان  
بعد التمكن لم يستطع عند الشافعي واد **فصل في شرايط جواز الاحكام**  
والنمازة عوجبة الاسلام **منها** ان يكون المحجج حجة عنه عاجزا عن الاداء بنفسه  
فان كان قادرا على الاداء بنفسه بان كان صحيح البدن وقت الامر من غير عجز ولا يجوز حقه  
عنه لان الفرض يتعلق ببدنه لا بجسمه **منها** ان يكون له مال يجب به الحج فلو كان خيلا  
صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه وان دام به الفقر الى الموت لان المال شرط الوجوب  
فاذا ازال لا وجوب ولا يوجب عنه غيره في اداء الواجب ولا واجبه كذا في البدائع والمناوي  
**منها** ان لا يحج قبل عروضا لما فيه فلو ارجح صحيح غيره ثم عجز لا يحج به كذا في قاضي  
خان والخلصة قال في الفقه وهو صحيح لانه ادى قبل وجوب سبب الرخصة **ومنها**  
الحج المستدام من وقت الاحجاج الى وقت الموت فان زال قبل الموت لم يخرج عنه  
فلم ينقطع وجوب عليه المباشرة بنفسه والمرأة اذ لم يجد محرما ولا زوجا لا يخرج  
الى الحج الا ان يبلغ الوقت الذي يخرج عن الحج فحينئذ تبعث من حج عنها اما قبل ذلك فلا  
يجوز لقوم وجود الحرم فان بعثت رجلا من دام عدم الحرم الى ان ماتت فذلك جائز كالم  
وفي شرح النقا للرحضدي قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذ لم يجد محرما تبعث  
من حج عنها فان دام عدم الحرم الى موتها فذلك جائز وفيه لا يجوز لها ذلك لقوم وجوب  
الحرم كذا في النخبة انتهى والاجماع عن الزموا لا يحج على اصله حنيفة لان الزموا  
والعقلا يرجعوا الى اعادة في حد الشرط وهو الجهر المستدام الى وقت الموت كذا في البدائع  
وفي الفقه ولما اجوا عنهم يعني الزموا لا يحج والمعتد والمفتوح وغيرهم آيسون  
بوالاداء بالبدن ثم يحجوا ويحجهم الاداء بانفسهم وفهرت بقية الاول وكذا ان كان  
بينه عذر ولا يحج عنه فانه ان اقام العذر على الطريق الى وقت الحج جاز له ان لا يحج  
حيث لا يجوز وهذا عند حنيفة ومحمد وعراقي يوجبون ان لا يحج الا في احوال  
منه فعليه الاعادة وانزال بعده فلا اعادة عليه كذا في الخلاصة وغيرها وفي السراج  
الوهاج ووجه غل الغدير فلام بالتقرر ان يموت بمحج الحج اراد بذلك ان كان له مال

كان

له  
من حج عنها وادام

وبينكم

ثم انظر

ثم انفقوا الا فالغدير لا يحج عليه انتهى **ومنها** الامر بالحج فلا يجوز حج الغيرة بغير  
امر ان امره وتواصى به بان يحج عنه فنقطع عنه اجبا وادام لم يجوز ان لم يوص  
بذلك وينزع عنه ورثته وهم من اهل البيت جاز عن حجة الاسلام ان قال تعالى وسوا  
جمع التوارث عنه بنفسه او بالحج عنه رجلا غيره وفي مناسك السروجي لو مات رجل بعد  
وجوب الحج ولم يوص به فحج رجل عنه او حج عنه اياه او امره حجة الاسلام من غير وصية قال  
ابو حنيفة بخبر ان ساء الله تعالى وبعد الوصية قال يجوز من غير وصية **ومنها**  
الوقت عند زفر فلو اوصى قبل الوقت فان لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح  
عند البعض وقد اشبعنا الكلام على هذا في باب شرايط وجوب الحج فارجع اليه **ومنها**  
عدم اشتراط الاجرة على الصبي فان شرط وضع الحج عن الحاج دون الامر وهذا امر  
جواز الاستيعار عليه مسطور في عامة الكتب كاهذابة والقدير والكافي والكنز وغيرها  
ما ليس بمرحلة هاهنا وفي المنهاج ولا يجوز الاستيعار على المحضدنا وصورته ان يقول لا خرافة  
على ان يحج عنه بهذا لا يجوز وادام في الكافي ولا تنفع حجة الاسلام عن المأمور اما اذا قال  
امرته بان يحج عني من غير ذكر الاجارة يجوز قال في الفقه فافقنا وادام في من كان من  
قوله اذا استأجر المحضد من رجل لا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجعة عن المحضد اذا  
مات في الحرم ولا يصير اجرا مثله في ظاهر الرواية مشكوك لاجرم اذ الذي في الكافي  
للمأمر بالفضل في هذه المسئلة وله نفقة نفسه على اعتبار المحضد وادام ايضا حيا  
في المسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية  
انما فنحن في انه انما سماه اجيرا بجاز الامر الا كراهة كراهة في كتاب اداب المفتين لا يجوز  
الاستيعار على الحج فان فعل جاز له نفقة مثله لا ينقل هذا التاويل ويمكن ان يقال انه ليد  
التسمية بذكر الاستيعار وبقي الامر باذا الحج عنه فيصح وقد مر هذا التعليل الكرواني  
فقال لانه اذا اشدت الاجارة بقى الامر باء الحج عنه فيصح نفقة مثله وفي الكفاية  
للحدي لو استأجر الحج عنه من المنيقات وقع الحج عن المحجج عنه في رواية الاصل عن ابى  
حنيفة انتهى وبه كان يقول منسوخا لاجرة الرخصي وهو المذهب وفي محضر القدير لا يجوز  
الاستيعار على الحج وفي حاشية لمولانا حميد الدين صورة المسئلة ان يقول استأجرتك  
على ان يحج عني ما اذ امره بالحج بان قال من تك بان يحج عني من غير ذكر الاجارة فانه يجوز  
**ومنها** ان يكون حج المأمور به المحجج عنه فان نطق الحاج عنه بال نفسه  
لم يحج عنه حقا بحاله وفي غريب الرواية للسيد الاما البضايع ولو حج على ان لا يرج  
لا يجوز عن الميت وكذا في خزانة الاكل لو حج الوارث عن الميت على ان لا يرج في التوبة  
لم يقع عن الميت من فرضه وان امره الميت قال في الفقه بعد ذكر ما في غريب الرواية والتجوال



خلافة في عين المسألة **قوله** او من اتيه عنه بعض ورثته وهو كارجا خلافا  
 لورقة وان كانوا اصغارا او غنيا كان لم يجر لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة ولا  
 يجوز الا باجازة الورثة **قوله** فيقول الاول على ما اذا امره باق الورثة بذلك **قوله** فاقضوا  
 اذا اوصى بان يحج عنه فاحج عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع  
 في مال الميت ولو فعله كما جنى لا يرجع **قوله** ولو اوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه  
 لا يرجع عليه جاز لميت عن حجة الاسلام **قوله** وفي خزانة الاكل الوصية بالنفقة في الطريق  
 فيحج المأمور عن الميت من مال نفسه فان تطوع لميت لا يرجع بالنفقة على احد **قوله** وكذا اذا حج عن  
 الشيخ الثاني بغير امره **قوله** في الاختيار وفي فاضل خان لو قطع الطريق على المأمور وقد اتفق  
 بعض المال فخص في الحج وانفق من مال نفسه وقع احج عن نفسه **قوله** وان في يده شيء من مال  
 الميت فافق منه وقع عن الميت **قوله** ولو في الطريق لولا الاستغناء عن علي فضاوه ص هذا  
 الضمان ولو اشترى الوارث اداة الحج وتكاد على يد اعطى ذلك رجل لا يجوز لان الاجار  
 والشراف له فلا يصير ذافعا مال الميت اليه **قوله** وتعتبر في ذلك ان يكون اكثر النفقة من مال  
 الامر **قوله** والقياس كون الكل من ماله الا ان في الترام ذلك حرجا تينا فاستغننا اعتبارا لقليل  
 استغننا **قوله** فان اتفق الاكثر من مال نفسه وفي مال المدفوع اليه وقبله الحج ربح  
 به فيه **قوله** اذ قد ينشأ بالاتفاق من مال نفسه لبث الحاجة ولا يكون للمال حاضر فمضى  
 ذلك كذا في الفقه وفي الكرام فان اتفق المألف من نفقة الطريق فاستدان او اتفق من  
 مال نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فمجازر والا فهو ضمان وفيه واذا اتفق  
 من مال نفسه بغير الاول وفي مال الميت وقا يحج ربحه في مال الميت اذا كان قد دفع اليه  
 وهذا استحسن **قوله** في فاضل خان اذا لم يكف ماله الميت فافق من مال نفسه ان كان  
 اكثر النفقة من مال الميت فمجازر ولا فاضل من **قوله** وخلف بعض النفقة وحج بعضها جاز  
 وبعضها خلف **قوله** ان يصرف عن ماله الامر على قولين **قوله** في الكرام وان  
 اخذ الدراهم ليحج عن نفسه فهو ضمان **قوله** وفي غيره ولو خلط المأمور بالنفقة بماله نفسه قال  
 في الكتاب يضمن وان حج وانفق جاز وورث من الضمان **قوله** في الطرابلسي ولو اخذ مال الميت  
 وخطبه بماله نفسه فحج عنه وانفق خمسمائة درهم كان يحج بخلاف حج عن الميت ولا ضمان  
 عليه بالخط **قوله** ولو اخذ المألف واخرج ربحه وجعل الميت قال ابو حنيفة بخبره الحجة  
 ولو في اليد يوسف **قوله** في الحج يضمن جميع المألف للميت وان حج عن نفسه كذا في مشك الفاري  
 وفي الخط لو اشترى مائتا نفقة التجارة وحج بمائتا من الميت بدة النفقة وان حج  
 عن نفسه كره في المشتق **قوله** وروى هشام عن ابي يوسف قال يصدق بالرجوع وقد اخرج الحج  
 عن الميت في قول ابو حنيفة وهو لا حج كالمخطا بدرهم لنفسه حتى صار مائتا ثم حج عن

نفقة

الميت

الميت **قوله** في قول الربيع له انتهى **قوله** ولا بأس ان يخلط الدراهم مع النفقة للنفقة للعرف  
 بذلك سواء كان الميت امرأه بذلك **قوله** وفي الكرام في ذكر النفقة ابو الليث في خاويه  
 وفي النوازل يستدل بعضهم على اهل الدارهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم  
 قبل الخروج قل او كثر ما مضى للمال فان حج كذا في نفسه وجع الميت على حاله **قوله** ومنها  
 ان يحج ركباً حتى لو امره بالحج ما شيا ففعل بنفسه النفقة وكذا لو امره بالحج والمأمور به  
 وامسك من ثمة الكرى لنفسه نفع عن نفسه ويضمن النفقة ويحج عنه ركباً لان نفقة الركوب  
 اكثر فكان الركوب اوفر الطريق ما شيا ففعل فو قطع اكل ما شيا وركوب الاكثر كركوب الكل **قوله** ثم  
 عدم الجواز ما شيا على الاتفاق فيما اذا اشحت النفقة للركوب **قوله** واما ان ماتت عنه مائة كان  
 ثلث ماله لا يبلغ ان يحج الا ما شيا فقال رجل انما احج عنه من بلد ما شيا **قوله** روى عن محمد بن الحنفية  
 ويحج عنه من حيث يبلغ ركباً **قوله** وروى الحسن بن علي حنيفة ان احج عنه من بلد ما شيا جاز  
 وان اجوع عنه من حيث يبلغ ركباً جاز **قوله** ولو اوصى ان يعطي بغيره هذا ارجح منه فاكراه  
 الرجل وانفق الكرام على نفسه في الطريق وجع ما شيا جاز عن الميت استسنا **قوله** قال في الطر  
 وهو الصحيح **قوله** في الفقه هو المختار ثم يرد البعير او وريثة الميت **قوله** قال ابو الليث في النوازل  
 وعندى ان يحج عن نفسه وهو ضمان التبعي لا ان يكون الميت فوض اليه ذلك انتهى  
**قوله** ان يحج من وطنه ان اتسع الثلث **قوله** ولو اوصى ان يحج عنه فان كان ثلث ماله يبلغ  
 ان يحج عنه من بلد يجب ذلك وان لم يبلغ يحج عنه من حيث بلغ استسنا **قوله** وان لم يكن ان  
 يحج عنه بثلث ماله من مكان بطلت الوصية **قوله** وكذا اذا اوصى ان يحج عنه بمال سمي  
 مبلغه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلد يحج عنه والا فمن حيث يبلغ **قوله** ومن خرج حاجا  
 بنفسه فمات في الطريق واوصى بان يحج عنه **قوله** في الجامع الصغير عن ابو حنيفة يحج عنه  
 من وطنه **قوله** وعندهما من حيث مات **قوله** في شرح الجامع الكبير ولو خرج حاجا ومات فان  
 عين مكانا يحج عنه منه والا فمن موضع الموت استسنا **قوله** وفي القياس من بلد **قوله** واختلف  
 المشايخ قيل ما ذكر في الجامع الكبير في كل وقت قبل هو على الخلاف **قوله** ايضا والقياس  
 قول ابو حنيفة **قوله** والاستسنا في قولهما **قوله** ولما اضاف في الجامع جواب الاستسنا في قولهما  
 خاصة وعليه مشي الفارسي **قوله** وذكر في اوصايا بانه يحج من وطنه ولم يرد عليه فيقول ما في الجامع  
 نفسه **قوله** وفي المصنف هذا الخلاف في رواية البصير **قوله** وفي رواية ابو سليمان يحج عنه من موضع الو  
 اتفاق **قوله** ولو خرج لغرض سفر الحج كالتجارة فمات في الطريق واوصى بان يحج عنه **قوله** في المصنف يحج عنه من  
 وطنه اتفاق **قوله** وكذا في شرح الجامع لقاضي خان **قوله** في لشمس الائمة ان كان غليظ خرج والمطلق ان يحج  
 يحج عنه من وطنه وان صار غليظا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من كل موضع **قوله** وكذا اذا خرج الحج  
 هذا ويحج من كل موضع **قوله** وان خرج الحج ثم اقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة ثم اوصى

في قول الربيع  
 في قول ابو الليث



بالج مطلقا بحج عنه من بلد بالانفاق **ولو** بالحق والوصي وجب في الطريق بحج عنه من حيث  
بلغ الاول عند ما طرأ عليه كالموت **ولو** كان للموتى اوطان بحج عنه من اقرب اوطانه الى مكة وان لم  
يكن له اوطان فمن حيث مات **ولو** في النفق ولو بين مكانا جاز عنه انفاقا وكذا اذا لم يكن له اوطان فمات فيه  
ولم يكن له مكان فمات فيه فمات في بلد من بلد عنده الا انظر التلخيص وعندها من حيث مات **ولو**  
كان سفره جاز بحج عنه من بلد انفاقا **ولو** في النفق فمات في بلد من بلد بحج عنه من حيث مات **ولو**  
من اوطان **ولو** في النفق فمات في بلد من بلد بحج عنه من حيث مات **ولو** في النفق فمات في بلد من بلد بحج عنه من حيث مات  
ان يفر عنه بقرينة من الرأى لان اهل مكة **ثم** ان كان له اوطان لم يبلغ ان يحج عنه من بلد  
بحج عنه من موضع يبلغ فضل من التلخيص وبين انه كان يبلغ من موضع ابعده منه يقين الوصي بحج عنه من حيث  
من حيث يبلغ المالا ان كان الفاضل لبيد من زاد وكسوة فلا يجوز مخالفا لاضمانا **ولو** ان كان  
يحج من غير بلد يحج كما او من قرب من مكة او بعد **ثم** فيما ذكرنا من المسائل التي يجب الحج من بلد اذا جاز  
من غير بلد يكون ضامنا لكون الحج له ويحج من حيث ناسا لانه طالع الا اذا كان المكان الذي يحج منه  
قريبا الى وطنه بحيث يبلغ اليه ويحج الى الوطن قبل الليل فحينئذ لا يكون مخالفا لاضمانا **ومنه**  
نية الحج بحج عنه عند الاحرام وبعد ذلك لا مقلد بين الاحرام قبل ان يشترع في اعمال الحج  
والافضل ان يقول لسانه ليكن غفلا وان شئت اكنى بالنية عنه وبغفلا لغيره او يدلي بحج غيره في  
وتقبله منى ومن طاعة **ولو** في اسم الامر فلو كان يكون الحج عن الامر ولم يبينه بعبارة **ولو** لم يحج  
واطلق بان سكت عند ذكر الحج عنه مينا او مينا قال في الكافي في النسخة يعني ان يسمع القيين هنا  
اجماعا **ولو** امره رجلان بالحج فاحل منهما ان يحج احدهما على الايمان او مطلقا من غير تعيين للحج  
عنه او احدهما بعبارة لا يقين لما احرم به **ثم** في الصورة الاولى هي عن الحاج ويضمن النفقة  
وفي الثانية ان يسمع احدهما قبل الشروع في العمل انصرف اليه والاعتصاف الى نفسه **ومنه**  
الثالثة بعبارة القيين كالثانية **وفي** الرتبة فيجب الاجل في وسائط تصيل ذلك ان شاء الله تعالى  
**ومنه** ان يحرم من الطهارة فلو امره وقدم بالحج ثم حج من مكة يضمن في عدم مخالفة  
فوقه جميعا ولا يجوز ذلك بحجة الاسلام لانه ما مورس بحجة مبقاة **ومنه** ان يحج المأمور  
بنفسه فلو مرض المأمور فدفعت المال الى غيره لغير الامر يحج عنه الميت لا يقع الحج عن الميت ولا عن  
وصيه والحاج الاول والثاني ضامان **الا** اذا قال له الامر اصنع ما شئت فحينئذ كان له  
ان يدفع المال الى غيره مرضا ولم يجرطه **ومنه** يعني الوصي ان ياد ان له ان يحج عنه اذا مرض  
**ومنه** اذا اكل على النعمة دون الفساد فلو افسد حجه بالحج قبل الوقوف يكون ضامنا لما اتفق  
من مال الميت لانه مخالفة عليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت ويجب  
عليه القضا ولا يستطرح الميت ان حج المأمور في السنة الثانية فضا لان الحجة في السنة الثانية  
ينفع عن نفسه لافق الميت لانه ملخصا من الاول من نفسه وقد اوجبه على نفسه بالاحرام

**ومنه**

الاول فلا بد من ضمانه **ومنه** عدم المخالفة فلو امره بالافراد بالحج او العرق فقرن  
عن الامر فلو كان الضامن عندا بحقيقة **وعندها** يجوز ذلك عن الامر استخسانا **ولو** نوى  
بأحدهما عن نفسه او عن غيره والآخر عن الامر فهو مخالفا من اجزاء كذا في المحيط وغيره **وفي**  
الطرا بلسي وهو مخالفا لما ظاهرا **ولو** نوى عن ابويوسف ان يجوز ويضمن النفقة على الحج  
والعرق ويخرج عن الحج ما اصابه لعرق ويجوز ما اصابه الحج **ثم** وكذا في المسئلة **وقال**  
شمس الدين في قول ابويوسف وليس هذا بشيء فانهما موزون بخير من السفر للميت **وفي** المصنف  
ذكر في الخلاف ما يشير الى ان الخلاف فيما اذا ادعى العرق لنفسه **وذكر** في الكامل ولو  
امر غيره بالافراد بحجة او عرق فقرن وهو مخالفا من النفقة عندا بحقيقة **وعندها**  
يجوز عن الامر استخسانا **وهذا** اذا قرن عن الامر ما اذا نوى بأحدهما عن شخص  
اخر عن نفسه فهو مخالفا ضامنا لانفاق **وذكر** في مبسوط شيخ الاسلام اجعوا  
على ان ادعى العرق عن نفسه وعن رجل اخر فانه يصير مخالفا **فاما** اذا ادعى عن الميت  
قال ابو حنيفة يصير مخالفا وان نوى العرق عن الميت **ومثل** هذا مذكور في مبسوط شمس  
الائمة فخر الاسلام والاسرار والمختلطات والايضاح وشرح مختصر الكرخي **ومنه** اذا ذكر  
في المختلف لا يستقيم الاعلى رواية ابن سماعة عن ابويوسف انه ان نوى العرق عن نفسه لانه  
مخالفا ولكن يرد من النفقة بقدر حصة العرق انتهى من المصنف **وفي** منع ونوى العرق عن الميت  
فانه يصير مخالفا اجاعا كذا في البحر الرقاني **وفي** البدائع ولو امره بأحدهما بحجة والآخر عرق فان  
اؤتاه بالحج وهو البقران فحج جاز ولم يصير مخالفا **وان** لم ياد ماله بالحج فحج ذكر الكرخي ان يجوز  
وفكر الكرخي في تركه مختصا الكرخي انه لا يجوز على قول ابو حنيفة وما روي الكافي **فاما** هذا  
على ما روي عن ابويوسف ان من حج عن غيره واعتمر عن نفسه جاز **ثم** في قاضي خان في فتاويه  
على الجواز ولم يحكم فيه خلافا **قال** ولو كان رجلا امره رجلان أحدهما بالعرق والآخر بالحج ولم يترك  
بالحج فحج جاز لا يكون ضامنا لو امره بالعرق فاحرم به واعتمر حج عن نفسه لم يكن مخالفا  
الا ان النفقة مقدار مقامه الحج من ماله **واذا** فرغ من طهارة في مال الميت حق يرجع اليه  
منزله **وان** حج او لا حج اعتمر صار مخالفا **ولو** بدأ بالعرق لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا  
ومن لا يقع الحج عن حجة الاسلام عن نفسه لا يملك ما يقع باطلاق النية وقد صرح بها  
عنه في النية **قال** في الفتاوى فظهر عن محمد اذا حج عن الميت طواف الحج وسعى ثم اضاف اليه  
عرق عن نفسه لم يكن مخالفا لان هذه العرق واجبة الرضا فصار وجودها كذا فيهما **ولو** كان  
حج بينهما ثم لم يطف حقه ففقره ففقر العرق لم ينفعه ذلك وهو مع ذلك مخالفا لانما يحج  
بينهما قد صار مخالفا في ظاهر الرواية فوفقت الحجة عن نفسه فلا يحتمل التفسير في قول العرق **وفي** المحيط



لو حج عن الامر لم يبع نفسه فليس بخالفنا **ق** وفي الفقه عند العامة لا يكون  
 مخالفا على قول في حيفة **و** ر **و** بالحق عن نفسه **و** لو خرج المأمور بالحج عن غيره  
 بغير امره عنه ناسيا لوصيته فقدم الكوفة ثم ذكر فاحرم عنه بحجة **و** المأمور  
 بالحج لو احرز بحجته احدى عن نفسه والاخرى عن المأمور فوافقه **و** لو رفض اليه  
 عن نفسه جازت الثانية عن الامر **و** اهل بيته اذا ذكره غير واحد من غير ذكر  
 خلاف **و** لو كان ان احرز جميعا على التقاق ونوى الا واحد من الامر **و** اما اذا  
 نوى الا واحد عن نفسه فينبغي ان لا يجوز هذا اكل لان الاول لا يكون رضاء كما لا يخفى **و** اما  
 اذا اهل بيته فلا يتصور الجواز عند ابو يوسف **و** محمد **و** اما عند ابو يوسف فلا يفتقر الى  
 بلا ملة فلا يمكن على قوله انه يعين المرفوض لنفسه قبل الرضا **و** اما عند محمد فلا لم  
 يفتقر الى احرار الا لاحدهما **و** اما عند ابي حنيفة فيمكن ان يقال **ل** الجواز لكما اذا يعين  
 المرفوض لنفسه قبل الرضا لان عنده لا يفتقر في الحال **و** يمكن ان يقال بعد  
 لانه ليس هنا اقل ولا خير ليعين ولا هو موقوف على نيته لانه يفتقر بالتسريوان لم  
 ينو الرضا **و** لا يقال **ع** على قول جده انه يقع المنعقد عن الامر اذا جعل له **ل** لانه مثل  
 من اهل بيته عن رجلين عنده وقد قالوا فيه انه لا يفتقر عنه **و** اصل هذا امر في باب الحج بين  
 الاحرامين فان رجعا اليه يظهر كما اجلسنا ههنا **و** لو امره رجلان بالحج فاحل منهما من  
 لهما ما هما ونعم الحج له ولا يمكنه ان يجعلهما عن احدهما بعد ذلك **و** فان احرز عن احدهما عينا  
 وفخ الحج عن الذي عينه ويضمن للآخر بلا خلاف **و** وان نوى عن احدهما بغير عينه فله ان يجعلها  
 عن ايها شاء ما لم يشرع في الاعمال **و** فاذا عين احدهما قبل المضي جاز في قول في حيفة  
 ويجوز استحسانا **و** قال ابو يوسف وفقه عن نفسه ويضمن لهما مائتا **و** فان لم يعين احدهما  
 خطوطا شوطا او وقف بركة ثم اراد ان يجعلها عن احدهما لم يجز فيقع عن نفسه اجماعا  
 وصار مخالفا **و** ولو اهل بيته عن احدهما بلا امر ولا تعيين له ان يجعلها لغيرهما ما شاء اتفاقا  
 بخلاف ما مر في رواية في حيفة **و** عن ابي يوسف انه ذكر عن نفسه **ق** قال في المصنف وعليه  
 ظاهر الرواية يحتاج ابو يوسف الى الفرق **و** لو احرز عنها اكل لا يوجب كافته ان يجعل التراب  
 لاحدهما كذا في شرح الجامع لغامض خان **و** لو امره كل من الابوين ان يحج عنه حجة الاسلام  
 فاحرم بها عنهما كان الجواب كالجواب المذكور في الاجنبيين **و** اعلم ان هذه الشروط  
 كلها في الحج الفرقة **و** اما الحج التقل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشروط الا اتفاقا فيكون  
 حج التقل عن الحج التمتع وغيره والميت بالمرح وبغير امر وكيف ما كان **و** من باب اعلام  
 الامر والمأمور فلا يبيع من المسلم الكافر ولا العكس **و** من باب اعلامها فلا يبيع من الجوف

سعد  
عنه

بلا خلاف

لغيره

لغيره ولا له من العاقل **و** من باب التبيين فلا يبيع احجاج صبي عن غيره ويبيع احجاج  
 المراهق كالمسافر **ق** والله سبحانه اعلم **فصل** **و** لا يشترط الجواز في الاحجاج  
 ان يكون الحاج المأمور به عن نفسه **و** فلو كان الحاج قد حج عن نفسه او كان ضرورة  
 انه يجوز في الحالين جميعا عندنا وعندنا كالمسافر الكراهة في الضرورة وهو الذي لم يحج عن  
 نفسه لانه بالحج عن غيره يمين تاركها لا سقط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الاحجاج  
 من ترك كراهة **و** لانه اعرف بالمناكح وابعده عن عمل الخلاف فكان افضل ومثله في ثواب  
 التطهير **و** وفي كافي في الفضل فان كان الحج عن الذي حج فالضرورة لجت اليه **و** مثله  
 في المبسوط وفي الفقه **و** الذي يفتقر فيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد  
 تحقق الوجوب عليه يمكن ان ادوا للاحقة والحقية ولو مكرره كراهة تحريم **و** وكذا لو شغل  
 الضرورة عن نفسه ومع ذلك يبيع انتهى **و** سواء كان رجلا وامراة حرا او عبدا باذن المولى  
 لكنه يكره احجاج المرأة او العبد لامة مع الجواز **و** وفي الفتاوى الشرعية سواء كان  
 عبدا او امة او مبيتا مراهقا **و** وفي الجواز ان اخوان اجبا صبيانا يحجرا **و** يمكن ان يقيد  
 هذا بغير المراهق ليرفع الخلاف **و** ومن حج عن ميت على حاكمه له ذلك واجل افضل **و** لا  
 احجاج لغيره في العالم بالمناكح **و** ولو اجمعت رجلا حج ثم يقيم بمكة جاز **و** لا ان يعود اليه **و** ولو  
 امر المولى رجلا ان يحج عن الميت في هذه السنة واعطاء الداهم فلم يحج تلك السنة وحج  
 القابلة تجاز عن الميت **و** ولا يضمن النفقة **ق** قال **و** النوازل يضمن في قول زفر وفي قياس قول  
 ابو يوسف يجوز **و** لو اوصى ان يحج عنه فلان قامت فلا حج اجزا عنه غيره ولا يكون ضامنا  
 قال في الجواز الا ان يكون فله من حلال لا يحج عنه **و** وفي مسند الكرماني ولو اوصى  
 بان يحج عنه فلا فاق فلا دفع الى غيره جاز وان لم يترك دفع الوصي الى غيره ايضا جاز كما  
 لو كان الموصي حيا فامره بكم رجوع فله ذلك كذا هنا انتهى **و** ولو اوصى ان يحج عنه ولم يوص  
 الى احد فاجتمعت الورثة واجوز عند جلا جاز **و** في النوازل يشترط لجد في سبعة عن رجل  
 او وصي ان يحج عنه في الوصي عنه قال ان كانت الورثة كان كلهم وجب بامرهم جاز وان  
 كانوا غير ذلك فالحج عن نفسه وهو من النفقة **و** وفي الفقه لو اوصى ان يحج عنه ولم يوص  
 على ذلك كان للوصي ان يحج بنفسه الا ان يكون وارثا او دفعه الى وارث يحج عنه فانه  
 لا يجوز الا ان يجيز الورثة وهو كاره **و** ولو كان الميت الوصي ادفع المال لمن يحج عنه  
 فانه لا يجوز له ان يحج بنفسه مطلقا انتهى **و** في المبسوط وقاوى الوالو الى والواوى  
 بان يحج عنه وارثه لم يحج الا باجازه الورثة انتهى خلافا لفرقة **و** ان كان فيه صغير او غائبا  
 لم يحج **فصل** **و** لو اوصى بان يحج عنه من ماله حج عنه من ماله سواء قيت  
 الوصية بالثلث بان قال بثلث ماله او اطلق بان اوصى بان يحج عنه **و** ولو قال بجوازي

غيره  
 قال في الدائع الا ان  
 ان يبيع نفسه



بثلاث مائة وثلاثة مئتين **حججا** فان اوصى بان يحج عنه حجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة  
 واحدة وما فضل عنها مرة الى الورثة وانا اوصى بان يحج عنه وسكت يحج عنه **حججا**  
 كذا روى القندوري في مزاجه مختصر الكرخي **وذكر** القاضي الاشعري في شرحه  
 مختصر الطحاوي ان اوصى ان يحج عنه بثلاث مائة وثلاثة مئتين **حججا** يحج عنه حجة واحدة  
 من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا اوصى ان يحج عنه بجميع الثلث **قال** في البدائع وما  
 ذكره القندوري اثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحدة لان الثلث اسم لجميع هذا التمام  
 انتهى **وكذا** القول بجواز الف وبلغ الالف **حججا** كثيرا يحج عنه **حججا** اذا لم يقل حجة وذكر  
 في المبسوط ولم ينقل خلافا **وقد** نقل بعضهم عن المحيط لابي بصير في التلخيص ان اوصى ان يحج عنه  
 جاز لان الوصية وهو لا يختلف وعن عدة الفقهاء ان اوصى ان يحج عنه ثلثي حجتين يكفى واحدة  
 وما فضل الورثة **ثم** الوصي بالخيار ان ساجح يحج عنه في سنة واحدة وهو الافضل وان شاء  
 يحج عنه في كل سنة واحدة **وان** اوصى ان يحج عنه في كل سنة حجة لم يذكر في الاصل وروى عن  
 محمد بن الزوار ان هذا اذا كان سواه **وفي** مئة المئتين وسرط الموصي في الحج في كل سنة غير  
 مصر حتى اذا اوصى يحج عنه من ثلثه في كل سنة حجة فتح الوصي **حججا** في عام جاز **وفي** خزانة  
 الكامل اوصى بان يحج عنه من ثلثه يحج عنه مؤبدا بجميع الثلث **وفي** البدائع ولو قاسم الوصي  
 الورثة وغزل مدرقة يحج ودفع بقية التركة الى الورثة فذلك المفعول في يد  
 الوصي او في يد الحاح قبل الحج بطلت القسمة في قولك حصة حصة وهناك ذلك القدر من  
 الحصة ولا يطل الوصية ويحله من ثلث الباقي حتى يحصل الحج او يفي المال في قولك  
 حصة **وعند** ابو يوسف ان الذي من ثلث ماله شي يحج عنه باق من حيث يبلغ وان لم يبق من ثلثه شي  
 بطلت الوصية **وقال** محمد بن قيس الوصي جازة ويطل الوصية بها لا المفعول وانما من الثلث  
 شي او لم يبق وان لم يملك ذلك المال ولكن مات الموصي في بعض تركه كما اتفق المصنف في الوقت  
 الحظ نقصة ثلثه فلا يطل عليه وما يبق في يد الموصي القسمة ان يضم الى مال الوصي فيكمل ثلث ماله ويحج  
 عنه من وطنه وهو قول الحنفية **وفي** الاحتساب يحج بالباقي من حيث يبلغ وهو قولنا **وفي** شرح الباع  
 القاضي طاهر بن ابي ان يحج عنه بثلث ماله من خزانة اوصى عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات  
 او سرق ثلثه وقد اتفق بصفاء النقصة فام يحج عن الميت من ثلث الباقي من منزله من خزانة  
 فقال ابو يوسف ويحج عنه من حيث مات الذي يحج عنه **اما** اذا سرق ثلثه عند ابو حنيفة فيخذ  
 ثلث الباقي يحج به مرة اخرى ويجعل المال كان له يكن **وعلى** قول ابو يوسف ان يحج من الثلث شي يحج بذلك  
 الباقي ولا يطل الوصية **وقال** محمد بن تطل الوصية من اثنين الثلث الاول الحام **قال** اذا مات الرجل  
 وثلثه لبقية الاضداد ووصى بالجميعه وكان معه اهل الجاهل القدر وهو فاخذ الوصي القادر منها الى الذي يحج  
 فبقى في الطريق فيقول لا احبته بثلث الباقي من التركة وهو القدر وهو فان سرق مرة اخرى يوحذ من

اللاتيفي

الثالث الباقي ثلثه ما وفي قوله يوسف انه اسرق الاول من ثلث مال آية الاثنتا عشرة وثلاثون  
 وذلك في علي هذا التقدير اسرق الاول من ثلثه ما وفي قوله يوسف انه اسرق الاول من ثلثه ما وفي قوله يوسف انه اسرق الاول من ثلثه ما  
 ولا يوجد مرة اخرى ما بقي من الثلث كما في قوله يوسف انه اسرق الاول من ثلثه ما وفي قوله يوسف انه اسرق الاول من ثلثه ما  
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده في شرح المبسوط وبعضهم قالوا ان اوصى بان يحج عنه ثلثه ما له فحج  
 محمد في هذا الجواب يوسف وان من اوصى بان يحج عنه من ثلثه ما له او اوصى بان يحج عنه ولم يرد عليه  
 عن محمد ان بقي من المال المقر للحج شيء يحج عنه بذلك والابطال الوصية وهذا حقيقة يحج عنه ثلث ما  
 بقي من المال في الوجه كلها وعند يوسف في الوجه كلها ان بقي من الثلث الاول شيء يحج عنه والابطال  
 انتهى من شرح الجامع الصغير لقاضي خان وفي الكافي في رجل اوصى بان يحج عنه فاحج عنه فاما يبلغ الكثرة  
 ما ان انتهت نفقته وهذا نفقته نفقة يحج عنه الميت من منزله ثلث ما بقي عند الوصية مثله ان كان  
 له اربعة آلاف دفع الوصي الفاضلك فذبح اليه ما يكفيه من ثلثه الباقي او كله وهو الف ولو ملكته  
 الثانية دفع اليه من ثلث الباقي هكذا مرة بعد مرة الى ان لا يبقى ما ثلثه يبلغ الحج فتبطل الوصية  
 وعند محمد يحج ما بقي من المذبح اليه المقر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية كما لو ان الوصي  
 عنها لا يدفعه الى رجل يحج عنه وما توفى ذلك المال في يد النائب لا يوجد شيء اخر من تركته  
 الموصي فكذا اذا عينه الوصي وعند يوسف يحج عنه ما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال المقر  
 وان كان المذبح تمام الثلث منقول الى يوسف كقول محمد وان كان بعضه يحل ان كان مقدرا  
 يعني بالحج هذا اذا اوصى بان يحج عنه او قال من الثلث اما لو اوصى بان يحج عنه ثلثه فقول محمد كقول  
 ابو يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندها ولو ان الوصي اذا الحج رجلان الميت  
 في محل يحتاج الى مقدار وان حج راكبا لا في محل احتاج الى اقل من ذلك وكل ذلك يحج من ثلث  
 حج اقلها فاما **فصل** لو اوصى بان يحج عنه مائة درهم وثلثه اقل من مائة درهم يحج عنه  
 بالثلث من حيث يبلغ كذا في التوارق ولو اوصى بان يحج عنه مائة وما بقي من ثلثه لا يحج عنه بالثلث لا  
 وثلثه مائة يحج عنه خمسون ولصاحب الثلث خمسون ولا شيء للموصي ما بقي من الثلث ولو اوصى  
 لرجل بالف والمساكين بالف وان يحج عنه الف من الف وثلثه الفان لا قسم بينهم الثلث ثم ينظر الى  
 حصته المساكين فيضاف الى الحجة فافضل فهو للمساكين بعد اكتميل الحج وان كان مال المساكين ذكوة فيجوز  
 في الثلث ثم ينظر الى الذكوة والحج فيبدأ بما بدا به الوصي وان كان عليه فريضة وفذر يبدأ بالفريضة  
 وان كان فظوما وفذر يبدأ بالذكوة وان كان اكل نظوما او اكل واجبا يبدأ بما بدا به الوصي  
 وفي الاختيار فان كان اكل فرائض قدم ما قدر الوصي ان صاق الثلث عنها فقبل يبدأ بالحج ثم  
 بالذكوة وقبلها ثم يلج ثم بالكفارات ثم صدقة الفطر ثم الاحمية وفي البذائع وان كان اكل  
 منساوية يبدأ بصدقة الوصي واختلف عن يوسف في الحج والذكوة فدوى عنه ان يبدأ بالحج  
 ودعى ان يبدأ بالذكوة وهو قول محمد ولو اوصى بان يحج عنه فقبل ان يملك لا يبلغ حجة فقال القاضي

موتوں کی



به في الحج فان بلغ الحج وجب تنفيذه وان لم يبلغ ففي القياس بطل التوسعة **فصل** في الاحتساب  
يعان به فخر الحاج **فصل** في كمال الجواز لاننا لم نعلم عينه ولم نعلم كونه في فاته يعطى فخر الحاج  
وله ان لا يحجب لانه لما لم يقبل عليه كان وصية له بالمال فقدر ما يحجب به فان شاع عن نفسه وان  
شاع الحج قاله بخلافه **فصل** في ان الحاج عن الغير يشاعل بجوارحه نفسه حتمية  
الحج فمنها اتفق في الطريق ورد ما بقي ونقص الحاج من مال نفسه **فصل** في الحوائج اذا افسد الحج  
فمن ما اتفق عليه فخر الحج وعرة ويستأنف الحج عن الميت **فصل** وان جامع بعد الوقوف لم يفسد  
حجه ولم ينقض النفقة وعلى المأمور دفع ماله **فصل** في وقاية الحج آفة سواها ويزايرها وسقط  
عن التعبير قال محمد لا ينقض النفقة ونفقته في رجوعه فماله خاصة وعليه في مال نفسه الحج  
من قابل كذا في الجواز **فصل** في الاختيار وان فاته الحج لم يفسد وجوبه وهرب المكان  
لوماته وآتته فله ان ينقذ من مال الميت حتى يرجع الزايله **فصل** في من يفسد فخره  
واصح عام الحج فليس منه بدنة للزلف والزي والزيارة والمصدر وجاز **فصل** في وقاية  
قاصدا والرجوع والكره في اذامات الحاج من الميت بعد الوقوف فخره جاز عن الميت لا فخره الحج  
ان **فصل** في من يفسد نفقة الكسر وكذا رجوعه من مال الميت في حله فماله كنفقة القايست  
**فصل** في ان الدماء المتعلقة بالاحرام كلها على المأمور في مال نفسه سواء  
كان دم شكر او غير الا حراما خاصة فانه في مال الحيوان عنه كذا ذكر القدر في شرح مختصر  
ولم يذكر الخلاف وكذا ذكر القاصي في من يفسد فخره مختصر الكرخي **فصل** في من يفسد فخره للحاج  
الصغير ان دم الاضار على الحاج للمسلم عند الوضوء **فصل** في من يفسد فخره للحاج على الكافر وكذا فخره  
خان في من يفسد فخره للحاج ودم الاضار على الكافر في حله خيفة **فصل** في من يفسد فخره للمأمور **فصل** في من يفسد فخره  
بعدا سطر جبر او من يفسد فخره كحجره اعترافا صرح فله ان يفسد فخره من مال الميت **فصل** في من يفسد فخره  
الحاج ويوقل **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل  
ان محمد المذكور على الامر في الفقه وامامه رضى الله عنه فلا يفتق ذلك لا يتحقق الا في مال الحاج ولا  
يعد له في فخره امره ان يحرم تحتين مقاضا فله ان يفسد فخره على الامر **فصل** في من يفسد فخره  
لغير بيت الوحي بعد من مال الميت ليجل به ثم قيل بيت من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال وروى  
في مال الميت ليجل به الحاج ما يتق من النفقة الى الوحي ليجل به التماسا من حيث يبلغ ان لم يكن ما بقي وقا  
الحج من المتق **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل  
عليه فخره قبل الاضار ولو امر بالقران والتمتع فالدم على المأمور في مال نفسه وكذا دم كل  
جائز صر أصد ووجب وشعر وجماع في مال الحاج اتفاقا **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل **فصل** في من يفسد فخره للحاج ويوقل  
حاجا حج اية الحاج من طعام ومنه اللحم ومنه يابيه في الطريق ويكون في فخره امره  
وله استيجار من يابيه البكة وله ان يشترى حذائه بغيره واداة وسائر الالات

سعد  
الحج

واختلف

واختلف في شراء ومن المتراج والاذهان قيل لا وقيل يشترى هذا يد من به لاجلهم  
وفيهما الاستصحاب وما يفسد به رايه وبينه وبينه من النسخ ويعطى اجرة الحارس ويخلط هذا  
النفقة مع النفقة ويوعى المالم ولا يفسد النسيان الا الحاجة تدعو الى ذلك **فصل** في  
اوصى بان يحج عنه بالف درهم وذلك النقد لا يرجع في الحج فلو وصى ان يصرفها بالذم  
الى من يرجع في الحج وان شاء دفع النسيان بغيرها وليس للمأمور ان يدعي حلا الحق عام  
ولا يصدق ولا يفسد من احدا ولا يشترى عنها مائة لقوى ولا للفصل من الجاهة بل يفسد  
يدخل كما **فصل** في قاصدا والحط له ان يدخلها بالمنع ارف يعنى من الزمان وهو المختار في كذا كذا  
ولا يندى ولا يفسد ولا يعطى اجرة الحلاق الا ان يوسع عليه الميت او الوارث **فصل** في من يفسد فخره  
القاصد ان يعطى اجرة الحلاق وبه صرح بعضهم **فصل** في التوازن على القسم ليس له  
ان يفعل الا حلق الرأس بالمعروف وهو ان لا يحلق في قليل المدة **فصل** في من يفسد فخره  
شعره الا اذا كان من لا يفسد نفسه **فصل** في من يفسد فخره فان كان قد وسع  
عليه في وصيته للحجامة ودخل الحجام والمداوى فلا بأس به **فصل** في من يفسد فخره  
وعنه ان له ان يفعل ما يفعل الحاج **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
ماله لا يفسد فيه ولا يفسد **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
يسلكه الحاج ففي مال الامر كنفقة طريق الكوفة وسلك طريق البصرة حتى لو اخذ  
منه النفقة لا يفسد بها الا في مال نفسه **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
او يفسد منها او لم يبق يفسد فخره فانفق من مال نفسه له ان يرجع في مال الميت وان فعل ذلك  
بغير رضا **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
فرضي وجب وانفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا يفسد فخره **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
النسيب في الطريق **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
القصاص بكمه او فخرها منها **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
انه ثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان الاقارب والا فمؤا من ماله انتهى **فصل** في من يفسد فخره  
قالوا في الاتفاق يعتبر الاكثر من مال الامر وكذا قالوا فيما اذ امشي بعض الطريق ولم يركب ان كان  
قربا جازوا لا فلا **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
من مال الامر والاقارب ما له لا يفسد فخره بالقالة فلا يحل القدين كلاميه **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
قبل الاحرام فانفق من ماله حتى قضى حجه لم يفسد فخره **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
عن الميت ولم يرجع بما نفق عليه احد **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
ينفق من مال الامر الى بعد اذ اولى الكوفة ويولى المدينة والى مكة **فصل** في من يفسد فخره وهو المختار وينفق في طريقه مقدار  
ينفق من مال نفسه حتى يفي او ان الحج ثم رجل وينفق من مال الميت يكون المأمور منفقاً

اتفاق  
المالك



من مال الامر في الطريق ويكون ما انفق من مال الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة  
 خمسة عشر يوما لان مقتضى روي الجماعة من محمد اذا اقام ببلدة ثلثة ايام او اقل والنق من  
 مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك يضمن من مال نفسه قالوا في ما اذا اقام اكثر من خمسة  
 عشر يوما يكون النفقة من مال الميت وان اقام بعد خروج الفاطلة لا تكون نفقته من مال  
 الميت كذا في ضاوي كافي خان من ينفق المأمو من مال الميت ذاهبا وجائيا الى بلد الميت  
**فصل** ولو اقام بمكة بعد الفراغ خمسة عشر يوما بطلت نفقته فما لم يمت  
 بخلافه ولو اقام اقل من ذلك وقال بعض المشايخ اذا اقام اكثر من ثلث فهو في مال  
 نفسه قالوا هذا في زمانهم اذ كان ينفق على الخرج من مكة **شأنه** اما في زماننا فلا  
 الامع الناس فاذا اقام بمكة او غيرها لا شطرا فاطلة نفقته في مال الميت وان  
 اقام اكثر من خمسة عشر يوما وان اقام بعد خروجه نفقته في مال نفسه فان يد  
 له بعد المقام ان يرجع رجعت نفقته في مال الميت وروي عن ابي يوسف انه لا نفقة في مكة  
 في مال الميت وذكر المذوري انه على قول لا نفقة في مكة ورواه في الرواية **والنفقة** وذكر  
 غيره احدث من غيره كذا في الامم لو نفق في مكة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد عادت  
 وان نفق فيها اقل او اكثر لا نفقة وهذا يفيد ان النفق يخرج من بيتة الاحكام خمسة عشر  
 يوما **والظاهر** ان معناه ان ينفقها طنا ولا ينفق في مكة كذا في سقط النفقة ثم الموق  
 البناء من حاجة نفسه لو بعد يومين فلا يستحق النفقة انتهى **ومرح** في ابداء بعد  
 نقل الرواية عن ابي يوسف انه لا نفقة هذا اذا لم يخرج مكة ذرا اما ان اتخذها دارا ثم عاد  
 لا نفقة النفقة بل خلاف كذا في شرح الكنتان نفقة سقطت قل او اكثر ثم اذا عاد لا نفقة  
 النفقة بالانفاق انتهى ولو اقام بها اباما من غير بيتة الاقامة قالوا ان كانت اقامة  
 معتادة لم تسقط وان زاد على المعتاد سقطت ولو تجدد في مكة نفق في مال نفسه  
 الا ان يدخل عشر في مكة فقصير من مال الميت وما دام مشغولا بمعمته نفقته  
 في مال نفسه فاذا فرغ عاد في مال الميت ولو خرج مسير من مكة كحاجة نفسه  
 سقطت نفقته في رجوعه **فصل** وما فضل من النفقة من الزاد والراحلة  
 والاصعة بعد رجوعه يرد على الورثة الا ان يتبرع الورثة او يموله به الميت فيكون  
 له وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انها يجوز قاله في المحطة وفي الذخيرة لا  
 اذا كان الميت قال فان نفقته في المأمو ان هذا على وجهين ان لم يعين الميت  
 ولا يخرج عنه كانت الوصية بالباقي باطلة **ولكن** في ذلك ان يقول الموصي الوصي  
 اعطاني من النفقة من شئت وان نفق الموصي فلا يخرج عنه كانت الوصية جارية في  
 خزانة الاكل ولو شرط المأمو ما فضل من مال الميت فمؤله في الشرط باطل ويجب الرد الى الورثة

وفي فاض

وفي فاض خان والنفق اذا اراد ان يكون ما فضل المأمو من الثياب والنفقة يقول  
 له وكلت ان تهب الفضل من نفسيك وتقبطه لنفسك فيسبه من نفسه فان  
 كان على مودة قالوا بما في ذلك وصية **فقال** الشيخ العلم ابو بكر محمد بن الفضل اذا مرغيم  
 ان يخرج عنه ينبغي ان ينفق المأمو فيقول حج مني هذا كنفشيت ان شئت حجة  
 وان شئت فافرنه والباقي من المأمو وصية كذا يصدق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى  
 الورثة **فقال** لعقبة ابو الليث لو جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا يبرئ من ذلك  
 وهو كما اوصى **فصل** ولو نفق الميت او ورثته ان يسترد المأمو من المأمو لم يخرج  
 ثم ان استرد من حوائج نفقة المأمو في رجوعه في مال نفسه خاصة وان استرد  
 لا حياطة ولا نفقة فالنفقة في مال الوصي خاصة وان استرد لتضعف رايه او بجعله  
 بأموه المناسك وراى الدفع الى غيره اصلح فالنفقة في مال الميت كذا في التجنين وغير  
 وفي خزانة الاكل ولو استرد المأمو له بعد احرار التجنن له ذلك والحجور عصى في احرارهم  
 وبعد مناعة من الحج ليس له استرد اده حتى يرجع الى اهله وان احرار حين ارادوا الرجوع  
 فله ان يلحقه ويكون احرارهم نظرا عن الميت فنقتله الى بلده من مال الميت **فقال** له  
 الفاضل ان لا يخرجها فنفقها الى رجل ليجمعه ثم مات للورثة استرد ادها وان مات  
 بعد احرار المدفع اليه ويضمنها نفقته بعد موتها ولو جامع المأمو في احرارهم فلا يوصي  
 ان يسترد النفقة كلها لان امر بالانفاق في احرارهم ولم يوجد **فصل** ولو نفق  
 المأمو من الطريق فكل منعت من الحج وكذا به الوارث او الوصي لا يصدق ويضمن الا ان  
 يكون امر ظاهر يشهد على صدقة **ولو اختلفا فقال** الحج وكذا به كان القول للمأمو مع  
 ولا ينفق قول الوارث او الوصي انه كان يومئذ في بلد الا ان يقيم بيته على اقله انه لم يجمع  
 اما لو كان للحاج مدينه الميت امر ان يجمع له وياق المسئلة بجائها فانه لا يصدق الا بميتة  
 وفي خزانة الاكل المثل مع يمينه الا ان يكون للوارث عطاء بدين الميت فله ان لا يصدق  
 الا بميتة **فصل** مات وترك ابين ووصي بان يجمع بثلثا مائة وترك تسع مائة وانكر احدهما  
 باعترف الاخر واخذ كل من الابين نصف المأمو **فقال** ان المقرض من حصته مائة وخمسين  
 ثم جمع باع الميث ثم اعترف الاخر فان كان باع المأمو القاضى يلحق المقرض من الجاهد خمسة وعشرين  
 لانه جان عن الميت بمائة وخمسين وبقيت مائة وخمسون ميرا ثلثيها **وان** حج بخير امر القاضى  
 بحج مرة اخرى بثلثا مائة **ولو اوصى** بما لا يجمع عنه ان حسن الطريق والاصرف في وجوه البرجان  
 واذا اختلف القوا فله المأمو ان يجمع به ما يخرج من واحد او اثنين او عشرة فلا يدفع بل  
 بمسكه عشر سنين ثم يصدق به على الفقير **فقال** اعظم الخير **فصل** اختلفوا في ان يقرض  
 الحج فبيع المأمو عن المأمو فمعه من المأمو وللأمو ثواب النفقة **ومثله** عن ابي حنيفة وابو

لم يصدق

الحج



قالوا بعض الفروع ظاهرة في هذا وبها جرح من اخرج من منهم صدور الاسلام وشيخ  
 الاسلام ويكرهوا لاسيما **باب** في ما كان في ربح الطامع وهو قريب الى الفقه **باب**  
 هذا شيخ الاسلام الى انما يقال في قوله صلى الله عليه وسلم **باب** من اخرج من  
 الامة كمن خشي وجع من الحنظل ان يقع عن الامر ويخطا هو المذهب والذكر في الامل ويشهد  
 بذلك الاثر من السنة ومن المذهب بعض الفروع وصحة في ما كان في ربح الطامع وشيخ  
 بعضهم يقع الحج عن الحج عنه وهو القصر لان الاثر في ربحه **باب** في ما كان في ربح الطامع  
 عن الحج عنه ويذكره الحاج في تلبسته انتهى **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ذلك **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 كما في الجدة **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 عن المأمور حجة الاسلام **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 على الموازنة **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 يكون عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 اذا ادى على الموازنة سواء قلنا ان منعه عنه او على المأمور **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الظاهر بهذه الاصل في الفرق **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 لان الحجة ورد في الفرق دون النقل ولا مرفوعا **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 يكون ثواب النفقة للامير بالانفاق واما ثواب النقل فاما مأمور بحمله للامر **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
**باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 طاب الله بذكره على حدة ثانيا في صيغة وتكميل للمفادة **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الحج لم يلزم الوارد ان يحج عنه خلافا للسامع **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الدرجة انتهى **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ان شاء الله تعالى **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 بالحد **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 لو اخرج غرابه او امه حجة الاسلام من غير صفة قال ابو حنيفة بخير انتهى **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ابو بكر ان يحمله غرابا **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 اوهما جميعا سواء كان احدهما او كلاهما **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الاول ان يحج او لا يحج التواب **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الامر انما يجعل التواب جعل في ما جعل لغيره لا يكون الا بعد اداء ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 يتبع الحجة **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 بعد كمالها **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح

عن سبعة المتبرعين كذا في الفقه والله سبحانه وتعالى اعلم واحكم **باب**  
**الهدايا** والكرامات ما كان في ربح الطامع **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 وهو من الابل والبق والخنزير والبدن من الابل والبق **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 وافضلها اعظمها **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 هو على افعاف اما هذه فتعذر اقران وهو لو حيت شكرا او احصا او وفضل او حيا صيد او كفا  
 جناية اخرى وهو واجب شكرا **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 منقطع فكشكره **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 سوى الهدي الذي عليه الطريق **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ان لم يمان يمشي بها بكه **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ولو وصل هدي عن الحرم لا يجوز ذبحه في غيره **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 المنفعة والقران بالاجماع ولا يسقط لونه **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ان هديا المنقطع يختص بامير الخراسان **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 بل يجوز ذبحه قبل يوم النحر **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 هدي الاحصان ليختص بامير الخراسان **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 في الفقه ان دم الاحصان يجوز قبل يوم النحر **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 يحمل ابو يوسف مع ابو حنيفة **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الناحية **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 فلا صاعه ان ياكل منه ولو كل الاعيان ايضا **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 ثلثه ويحمل ثلثه او يدخره **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 تصدق بالكل فهو افضل ولو حمل القران والمنفعة والمنفعة **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 لها **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 النصفة بجميعه بعد الذبح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 مسكين واحد او مساكين الا ان مساكين الحرم افضل **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الوضاح وهو لكم التذوق الكفارات واركانا بالمخطوبات **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 والنفق والبيع بين الاحرامين على وجه من وجهه **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 الحرم **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 وهو قول صاحب الذخيرة من الحنفية **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 البذل من الحنفية **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح  
 له الاكل منه ولا لغيره **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح **باب** في ما كان في ربح الطامع في الشرح

ثلاثة

طريق



شرح هذا الموضع لا يخفى عليه في التوبة وان استمر به وهو الموضع كان ما يجب  
التقوى به من غير جهة التقوى بغيره واعلم ان ما لا يجب عليه التقوى به  
لا يجوز ان يكون من الدخول في ماله من غير وجه ولا يجوز ان يكون من  
تجاوز ما اوجبه الله من الدخول في ماله من غير وجه ولا يجوز ان يكون  
لا يجوز ان يكون من الدخول في ماله من غير وجه ولا يجوز ان يكون  
شئ من هذا وان كان مما لا يجوز له الاكل منه فان لم يكن الاكل من غير وجه  
يتصدق بغيره وفي الطهر البهي ولا يصح الحرة كغيرها فان اعطى ماله لغيره  
او اكره اعطاه منه متى تركه فيها فلا يجوز تصدقه به وان اعطى ماله من غير وجه  
منه وان تصدق بغيره عليه غير الاجرة جاز اذا كان اهل الصدقة وكل من وجب عليه  
من المساكين ان يشرك به بغير وجه ولا يعلمه وان اختلفت اجناسها من غير وجه  
مما يصدر عنه كذا وان اختلفت اجناسها من غير وجه وان اختلفت اجناسها  
ملازم اشترك بها ستة بعد ما اوجبه الله خاصة لا يسهل ولا يملك او جبا ماله  
وايج عليه ولغيره ان يبيع ما اوجبه الله فان فعله عليه ان يتصدق به بالشرع وان تولى ان يشرك  
فيها ستة نفر او اكثر فان لم يكن له ثمنه هذا الشرع ولا يجوز ان يشرك الستة جاز  
والاضطر ان يكون اشد الشرائع منهم او من اقدمهم بالزمان في بيعه وانما الشرايع في يوم النحر  
اجزأ الا ان كان مع شئ من الكاثر والجلال اعتبارا بالبيع كذا في شرح الجمع واذا  
جزأ في النحر الا اذا كان مع شئ من الكاثر والجلال اعتبارا بالبيع كذا في شرح الجمع واذا  
ولدت البنت بعد ما اشترىها فخرجت من ماله ولو لم يولد له فله عليه ثمنه وان  
اشترى بها هديا او تصدق بها فخرجت من ماله واذا كان احد الشرايع كذا في شرح الجمع  
لهدي والتعريب لم يجز جميعا وفي الطهر البهي ولا يصح بنية والفرض جبا وهو مقتضى  
بعضهم ولو كانت البنت او البقرة بينا شئ فخرجت من ماله اختلف المساج فيه والخيار انه  
يجوز كذا في الخلاصة قال الصدوق في هذا الخبر والحق في هذه الامور والاولى  
ان يجزأ الصالح ان لا يجوز اذا كان النحر بينهما فخرجت من ماله لا يجوز اذا  
كان بينهما نصفان او على النقصان وكذا من ثلاثة ولا يسهل في النحر الا في يوم النحر  
ولا خلاف في جواز عن السبعة هذا الا بنية بشرط قصد القرية امرأة تمتعت  
واشترت شاة فخرجت من ماله لا يجوز ان يخرج من ماله من ماله من ماله  
فخرجت من ماله في هذا الموضع والاولى في هذا الموضع والاولى في هذا الموضع  
كذا في شرح الجمع الصغير لا يملكه وان اختلفت اجناسها من غير وجه  
استحقاقا لا قابلا لاجل كل هدي من ماله في كل النحر وان اختلفت اجناسها

صاحبه ومن ان يفضله فيشتري بالقيمة هديا فخرجت من ماله في يوم النحر وان كان هديا فخرجت  
بالقيمة وفي هدي المنفعة والقران والظن في هذا سواء وكل هدي يجوز له اكله ويجوز له  
الاشفاق بجلده وكل هدي لا يجوز له اكله لا يجوز الا شفاع بجلده بل يتصدق بذلك كله  
ثم الجواز مقيد بما اذا علم قبل ذهاب اللحم فان لم يعلم قبل ذهاب اللحم لم يجز له اكله  
عن الهدي على ما خرج في مشكلات القدر في الاضحية وفي الحادي في الاضحية ولو اكل كل واحد  
ما ذبحه روى عن ابي حنيفة انه يجوز ويحل كل منهما ما فيه شاة ويتصدق بذلك القيمة وان  
مشت ايام النحر وفي الحادي ايضا في الاضحية ولو ذبح غيره بغير وجه لغيره استحقاقا وفيه  
عنه يوس في شاة من بين رجلين ذبحها عن نسبيهما لغيرهما انتهى **واعلم** ان الاضحية  
من الاضحية وهدي الشك عندنا في مثل هذه الاحكام فاشت في اكلها ثبوت الاضحية  
غالبا فافهم راسدا وفي النحر الاضحية من ماله في الحادي وزاد ولو غصب شاة فخرجت  
وجب قيمتها وجاز عن الاضحية بخلافه ولو ذبح شاة الوديعة فلا يجوز وعنه في النحر  
في الوصية ولو اشترى شاة فخرجت من ماله استحققت فان اجاز البيع جاز وان استرد لم يجز وان  
اشترى شاة فاسد لجاز وان استرد هديا بوجه لا يجوز ولو غصب شاة فخرجت  
فازاد الوهب الرجوع عليه ذلك عندنا في يوسف وعنه في النحر كذا في شرح الجمع  
وكفار الحاق او في موضع يجب فيه التصديق بالعلم لان الوهب اذا صح في حقه بغير  
يصدقه بغيره انتهى وفي ثمانية وعشرين في منقولات فحياها بغير وجه لغيره شاة  
فخرجت من ماله او ذبحها لم تنفع او جاز يصدر من رجوع الوهب في الضحية جاز في الاضحية  
والمنفعة وعنه في يوسف لا يصح رجوعه وفي طاهر الرواية يخرج رجوعه من ماله ولو غصب  
له في الاضحية والمنفعة ان يتصدق بغيره وفي ثمانية وعشرين في منقولات فحياها بغير وجه لغيره شاة  
واستحقاقه لغيره انتهى ومثله في الطهارة **فصل** في الواجب التبرع بالهدايا  
سواء اريد به الذهاب الى عرفات او التبرع بالهدايا والاشفاق اكله كس لا يجب ومن  
تعليد الهدايا اذا كانت لمنفعة او كان او نطق او تبرع ومن تبرع بتقليد هدي المقدامات  
لغيره قال لانه من شئك وعبادة انتهى ولا يقبل هدي الا حصار والحيات فلا تقبل  
جاز ولا بأس به وفي المبسوط لا يصح انتهى ثم ان ثبت الهدى بقلادة من ماله وان  
كان معه فمن نحره يوم هو السنة كذا في شرح الكثرة وكل ما يقبله الذهاب الى عرفات  
حسن وما لا فلا كذا في النحر الاضحية بغير وجه ويرد عليه في طهر مطلقا بغير هدي المنفعة  
حسن وهو ان يذهب بها الى عرفات مع نفسه لان الشاة وان كان لا يسهل تعليدها  
لكن دخلت في هذا الاطلاق والافضل في الابل النحر فقاما معقولة البدن البشري  
وان شاة اضحية ومن ابي حنيفة معقولة مبركة وفي البقر والغنم بين الذبح لاقاما

مذكور



ولو خرب البقر والغنم أو دبح الأجل أجزاء أو استوفى القروق ويكره واستقبل الجهور  
استقبلوا القبله وكان ابن عمر رضي الله عنهما يكره أن يوقل عام يستقبل به القبلة ولا  
أن يتولى الإنسان ذبح نفسه أن كان يحسن ذلك ولا يفتق هذا الذبح وأندبحه نظرا  
أو يذبحه جاز ويكره ويستقبلان بقصد قتلها أو خطاها قاله في الحجة ولا يبيع  
جلدها فإن باعه بقصد نفسه ولا يبيع به حلا ولا موطأ ولا إزارا فإن عمل من جلدها شيئا  
يقتنع به كالفراش والجواب **فصل** ومن ساق بدنه واجب أو يقطع لاجل  
الاستفناع يظهر ما هو فيه أو يورثها ولينها الا في حال الاضطرار فلا موطأ ولا يذبحها  
وإن استغنى عنه تركها وحسن ما تقوى بركوبه أو عمل قناعه عليها الضرورة وقصد قربته على  
الفقراء دون الاعتناء لأن جوان الاستفناع بها الاعتناء متعلق بملوغيها المحل قاله في شرح  
الكفر وينقض ضربها بالمال والبارد لينقطع اللبن إذا كان من لبن وقت الذبح فإن كان  
فيها جليها أو صدق بغير القتر **فصل** فإن صرفها إلى حجة لنفسه أو سملكه أو دفعه لغيره  
بمثلها أو قيمته ومن ساق هديا فخطب في الطريق أو مات فإن كان نظرها غيرها وصنع ذلك  
بدمها وضرب به حجة سنامها **فصل** وقيل جانب عقها وليس عليه إقامة غيرها ولم ياكل هو ولا غيره  
من الأغنياء بل يصدق بها على الفقراء وذلك أفضل من أن يتركها جزأ للمساكين قال  
السويدي أنه لا يوقف إلا بأجرة على القول **فصل** فإن أكل أو أطعم غنيا تصدق بقيمتها  
فإن يذبح ضرب القلادة أن يعلم الناس أنه هدي فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء وأما جمل  
الهدى إذا كان في مكان لا يوجد فيه الفقراء فإن وجد تصدق بالجمع عليهم **فصل** وإذا شالدة  
بأجرة فليؤتي قيمتها مائة مائة أو ما شاء من بيع وغيره **فصل** وإذا أصاب عيب  
كثيرا في هدي من تلك الأذن عند حنيفة أو أكثر من النصف عند غيره عليه أن يقيم غير مقامه  
قال في الجوهري هذا إذا كان موشرا أما إذا كان معسرا أجزاء ذلك المبيع **فصل** ومن اشترى  
هديا فاشترى مكانه أو فقلده وجهه ثم وجب الأول غروبا عما شافى باع الأول  
ودفع الثاني وبالعكس أجزاء ولا يصلح خربها فإن خرب الثاني وكان الأول الكثر قيمة يصدق  
بالفضل **فصل** ومن ساق هديا إلى مكة وقدره لا يقرى به الهدى فهو هدي استحبنا العرف ويستحب  
لمن قصد مكة بأحد المسكين أن يهدي إليها شيئا من النعم **فصل** ولا يجوز في  
الهدايا إلا ما يجوز في النعم أو ما كان يكره شيئا من العيوب فلا يجوز موقوف الأذن كذا وكذا  
ولا التحل إلا أن لها حقة أما إذا كانت صغيرة جاز **فصل** في بيعها إن جاعة عن أهلها أنه  
لا يخفى التي خلقت لها أذن ولحقه **فصل** في بيعها إن جاعة عن أهلها أنه  
الملك أو أقل أجزاء وهو الظاهر عن حنيفة **فصل** في بيعها إن جاعة عن أهلها أنه  
الملك فإن أدم يجوز أن كان أقل من الثلث جاز **فصل** في بيعها إن جاعة عن أهلها أنه

فان  
سنة القلادة

وتصدق

مانع

مانع **فصل** ولا أن كان الذاهبا من النصف يجوز وإن كان نصفه حتى إلى يوسف وإيمان  
وعن أبي يوسف أن كان الباقي أكثرها أجزاء وإن بقي النصف لم يجز **فصل** في بيعها إن جاعة عن أهلها  
الأربعة أم يجز **فصل** وهي التي شقت أظفارها وحرقها هي المسحوق الأذن من كذا أو غيره  
أشبهه ولا مقطوعة الذنب والاذن والانية ويعتبر فيه ما يعتبر في الأذن ولا التي  
يسر عنهما **فصل** ولا الذاهب منه أحد العينين قال الكرماني وإن كان الأنايت من العين  
الواحدة والأذن الثلث أو أقل جاز عند حنيفة **فصل** ولا يبيعها التي لا يخلعها وهي التي  
ولا العرجا وإن كان عن عجزها لا يبيعها المشي جاز **فصل** ولا المريضة التي لا تختلف **فصل**  
التي لا أسنان لها سواء اعتلفت أو لا وفي رواية يجوز إذا كانت تختلف ولو الأهم **فصل** ولا  
التي استاصلها بها حتى بداهها **فصل** ولا التي لا تستطيع أن ترضع ضيها **فصل** ولا الجلالة ويجز  
التي شقت أن يخطو لا من قبل وجهها وهو مندوبة أو من خلفها أو كان على ذنبا **فصل** وكذا  
الجوزا يجوز إذا كانت سمينة **فصل** والحولاء هي التي في عجزها حول **فصل** وهذا إذا كانت العيوب  
بها قبل الذبح **فصل** أما في حالة الذبح إذا أصاب عجزها أو كثر من جملها بالاضطراب وانقلاب  
السكين فالأخصسان أن يجوز **فصل** ويجوز الجمل التي لا قرن لها أو كان مكسورا أو جاز  
علافتها والمجنونة والمخسرة ويجوز الحامل مع الكراهة **فصل** وإذا دبت في السن الذي يجوز  
في الهدى هو النش من الأبل والبقر والغنم **فصل** والتي من الغنم ما تمت له سنة وطعن في النامية  
ومن البقر ما له ستان وطعن في النامية **فصل** ومن الأبل ما له خمس سنين وطعن في السادسة **فصل** ولا  
يجوز ما دون النش إلا الجذع من الضأن إذا كان عظمها استخشا **فصل** وفي تفسيره أن لو طعن بالثنائ  
استخشه على النافر أنه منها **فصل** والجذع من الضأن ما في عليه أكثر السنة له في شرح الجامع **فصل**  
الكثرة في شرح الجامع الجذع ما له ستة أشهر **فصل** وذكر ابن عفران أن ابن سبعة أشهر وقيل  
ابن ثمانية أشهر وهذا كله إذا كان عظمها كامرا **فصل** أما إذا كان صغيرا لم يجز إلا أن يتم  
له سنة كاملة وطعن في النامية كما في المعز **فصل** والدك كذا الضأن والمغن أفضل إذا استوفى  
والأنثى من الأبل والبقر أفضل إذا استوفى والجواميس والبقر **فصل** **واعلم** أن كل موضع في  
فيه الدم من كتاب الحج يخفى فيه الشاة إلا في أربعة مواضع **فصل** إذا طاف إلى ياردة جنبها أو جازيا  
أو نفسا **فصل** أو جامع بعد الوقوف بعرفة من الحلق والطواف فانه يجب فيها الهدية ولا بأس  
لها إلا عند محمد في النعامة يجب بدنة أيضا **فصل** في الباب يوفى في كتاب الحج  
وفيها ذكرنا كفاية **فصل** **في إيجاب الهدى وما ينبغي** **فصل** ثبت  
لزم الهدى بذكر تقبيرا أو تعليقا ولا فرق بين قوله على هدي أو على هدي ولا  
يلزمه إلا ما يملكه فلو أن فعلت فهدى لغيره لم يملكه ففعل لا شيء عليه لأن يكون  
المشاة لئلا يأنه في الأخصسان يلزمه شاة وفي القياس لا شيء عليه **فصل** وكذا القوم إذا لم يملوك



له فباعه ثم فضل لا ينفق عليه. ولو قال ان فعلت فانا اهدى كذا الزمته اذا فعل كذا في القبح. **باب**  
من اطلق لفظ اهدى امران ما يحرم في الاصلية من الشاة الضان والمغز والابل والبقر  
الا ان ينوي بعينه او بقية فليزمنه ذلك. **وقال** لا يذبح الا في الحرم. فان كان في ايام النحر  
فالسنة ذبحة بمنى ولا يذبح في مكة. **وقال** ان يذبحه حيث شاء من ارض الحرم. ولو قال على غير ذلك  
فحينئذ الاصل والحرم. **ولو قال** جرد فقط جاز في غير الحرم كصرو والشام لانه لم يذكر اهدى  
ولو قال بنية فقط جاز بالبقر والبهيض ولو جاز الحرم الا ان ينوي معينا من البدن. **وقال** لا يذبح  
لغير الحرم كالبهيض وبني الجوز وطاهرا لم يذهب خلافة الا ان يريد فيقول بنية من غير اهدى  
وفي الحنيفة الحاصل ان يذبح اهدى يخصص بالحرم اتفاقا. **وقال** في الجوز والمغز لا يخصص به  
اتفاقا. وفي البدن لا يخصص به عندنا خلافا لا يذبح في مكة. **ولو قال** الله على هدي فله  
الحكم ان شاء نحر شاة او بقرة او عن جوز او عن غيرها من البدن عن الشاة. **ولو قال** الله على يد  
خادمه او عن جوز او عن بقرة. **ولو قال** الله على جوز وعليه ان يخصص بالاعيرة ويجوز  
اجاب اهدى مطلقا او معلقا بشرط ان يقول ان فعلت كذا فله على هدي او على هدي  
**وقال** هذه الشاة اهدى اليك بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى مكة جاز ويلزمه. **ولو**  
**قال** لي الحرم او الى مسجد الحرام لم يعم ولا يلزمه شيء في قولنا في حنيفة. **وعندهما** يعم ولا  
**وقال** لي في الصفا والمروة لا يعم في قولنا جميعا. **ولو قال** الله على هدي ولينة له يكرمه  
شاة. **وقال** يجوز الصدقة القيمة في هذا الهدى في الحرم كان يقول هذه الشاة اهدى ففي  
رواية ابي سليمان يجوز ان يهدي قيمتها. **وقال** رواية ابي حنيفة لا يجوز وهذا احسن كذا في  
الفتاوى المدايع. **وكذا** ذكر الطبراني عن ابن سبعة انه لا يجوز كراهية الحقيقة والقران  
والاحصاء بخلاف جواز الصدقة ولو بعث بغيره فاستوى بما مثله بكة فذبح جاز. **قال** للمالك  
صحيح ان يكون هذا ما قيل في رواية ابي سليمان اجزاء ان يهدي قيمته. **ومن** يذبح شاة  
فاهدي مائة جازوا هذا احسن وفي عكسه لا يجوز. **ولو قال** الله على ان اهدى شاتين  
فاهدي شاة تساوي شاتين قيمة لم يجز. **فصل** ولو اوجع على نفسه ان  
يهدى ما لا يبيعه من الثياب وغيرها ما سوى النعم جاز وعليه ان يتصدق به او بقيمة  
ان كان ما يبيع النعل كالهدى والقدور والكتاب. **فلم قال** ان فعلت كذا فهدى هذا هدي  
او هذا القوم او هذا الهدى جاز اهدى قيمته الى مكة او قيمته. **ويجوز** ان يعطي كحل  
الي اذا كان اقتر. **وان** تصدق به او بقيمة في غير مكة كالقوة ومصر جاز. **والا**  
على ان يتصدق على فقير مكة. **وان** كان مما لا يتقبل كالدار والارض فيعين القيمة اذا اراد  
الاصال الى مكة. **ولو قال** الله هذا من البيت او ضرب به حطيم البيت يلزمه ان يهدي احدا  
**ولو قال** لي ما اوجعني هدي فهدى ما له كله في الاصح ويمسك منه قدر قوته

ان اهدى

لعل  
لفظ على

واذا

واذا استفاد ما لا ينفق بقدر ما امسك. **وفي** نوادر جماعة قال الله تعالى ان اذا  
ولم ينفق صدقة لاشئ عليه. **ولو** يذبح من ولده يلزمه شاة. **ولو** كان له اولاد يلزمه مكان  
كل ولد شاة. **وكذا** اذا نذر مع عبده عبدا بحنيفة. **وعندهما** لا يذبح عليه في السنة ولا  
اي يوصف لاشئ في الوصيان. **ولو قال** ان فعلت هذا فليهدى هدي وهو لا يملكه ثم اشتراه ثم  
فعل لم يلزمه شيء. **ولو قال** ان كلمته هذا المملوك فهدى يوم اشتريه ثم اشتراه لزمه وان  
اشتراه ثم كلمه لا يلزمه والله جازم وتعالى اعلم واحكم. **باب**  
**الحج وغيره** النذر واجب لو كان من الحج وكفاية اما الاول اذا وجد الشرط  
**فان** قال الله على حجة يلزمه. **وكذا** لو قال ان فعلت كذا فهدى على ان ايج حتى يلزمه  
الوقا اذا وجد الشرط ولا يخرج عنه ما كفارة في طاهر الرواية عن علي حنيفة. **وقال**  
ان كان المعلق بشرط يرد كونه كقول الله ان شئني الله مرضي فعلى كذا ففعل عليه الا ان  
بالنذر ويجزى كفارة اليقين وهو التخصيص رجح اليقين اياه حنيفة ففعل مائة ايام او سنة  
ويجوز له. **وكذا** لو قال ان شئني الله مرضي او قد مررتي فعلى حجة او عمن لزمه ما عمن  
عندهما وجد الشرط. **ولو قال** ان انا فاني الله تعالى من مرضي هدي فعلى حجة فراء لزمته  
فاذا جاز ذلك عن حجة الاسلام الا ان ينوي غيرها. **وفي** بعض الكتب فرق بين قوله فعلى  
حجة حيث يلزمه حجة سوى حجة الاسلام الا ان يبين به ما وجب عليه. **وفي** قوله فعلى ان  
اج حيث يجزى عن حجة الاسلام الا ان ينوي غيرها وما ذكرناه قبل في الخلاصة. **ومن** من  
حكى خلافا في مثله بينهما قال النذر حجة ثم عمن عامه للإسلام سقط عنه ما التزم عليه  
ابن حنيفة وابي يوسف خلافا. **ولو قال** من ذكر في ان شأ الله منضلا لا يلزمه شيء. **وفي**  
الخلاصة **ولو قال** انا ايج اهدى فعلى ان فعلت فانا ايج يلزمه عند الشرط. **ولو قال**  
على نصف حجة فعليه حجة عند ابي يوسف وايمان. **فصل** **ومن** نذر ما به حجة ونحوها  
اخلف فيه هل يلزمه كلها فليزمنه الايصاها او يلزمه قدر ما عاى. **وفي** العيون وقاضيا  
والسراجية نص على لزوم الكل. **وقال** في التوازل هذا قولنا. **وقال** في الحج بقدر عمره. **قال** التناهي  
في الحنيفة لله تعالى على الف حجة يلزمه. **وعلى** ابي يوسف وكذا عن محمد يلزمه قدر ما يعيش  
من التسعين. **واخار** على الرازي والسروري وشاذ كقول علي ان ايج سنة عشرين ومات  
قبلا لا يلزمه شيء. **وقد** يعكر عليه ما عاى في يوسف. **وقال** الله على ان ايج وكذا في غير  
اشهر الحج فأت قبل اشهر الحج لزمته حجة. **قال** في القبح والحج ان لزوم الكل للفرق بين  
الالتزام ابتداء. **واما** **ولو قال** الله على عشرين في هذه السنة لزمه عشرين  
عشر سنين كذا في القبح وغيره. **وفي** خزانة الكل لزمه كلها في تلك السنة. **ولو قال**  
له على ان ايج في هذا العام ثلثين حجة لزمه اكل عند ابن حنيفة. **ولو قال** على جحائي

يجوز  
الحق







وعليه شمس الامة الرضى وصاحب الهداية وصحة قاضي خان والى بلخى وابن الهمام  
لانه اظهر عرفا ويدل عليه من الرواية عن ابي حنيفة ان بعد ادائها قال ان كملت فلا  
فعلى ان اجعل شيئا فليكن بالكون فليكن عليه ان يجيب من بعد ادائه ولو احرر من بيته  
قال اتفاق على انه يجيب من بيته ثم لو ركب في كل الطريق او اكس به بعد ادائه لا عذر  
لزمه ودرامة تركوا اجابا ويخرج عن العهدة وان ركب في الاقل تصدق بقدره من قيمة  
الساة وفي شرح الجامع قال الشيخ الامام ابو جعفر الهندي انما يطلق له الركوب  
اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الا بمسافة عظيمة ولما اذ كانت المسافة  
قريبة لا يجوز له الركوب ولو نذر عمره ففقره بالحجة الاسلام فان ركب فعليه دم  
مع دم القربان وان لم يركب فليس عليه الادم القربان في ظاهر الرواية **وروي** ان الممارك  
عن ابي حنيفة ان عليه دما اخر للعره لانه ترك بعض المشي للعره المندورة لانه حصل  
المشي للحجة والعره جميعا فيكون نصف المشي وعلم من هذا ان حكم النصف كالكثر ولو  
خرج ما سببا ليمينه الى بعض الطريق ثم بدا له ان لا يجر من عامه فاقه هناك واستغنى بالجار  
ومضى الى مصر اخر ثم بدا له ان يغير في حجه فله ان يمضي من الموضع الذي بلغ ولو نذر حجه  
ما سببا لم يحرر من المقيات بعره نظوما ثم اضاف اليها الحجة احرار ما لم يطفئ لعره ووقارن  
وكا احرر بعد ما طاف احرر لم يحرر به ودرامة ولو كان الناذر بمكة واراد ان يجعل الاخر الذي  
لزمه حقا فانه يحرر من لعره ويخرج الى عرفات ما سببا الى اياه يطوف طواف الزياره كغيره وان  
اراد اسقاطه بعره فعليه ان يخرج الى الحل فيحرره منه وانما اختلفوا في انه يلزمه المشي في  
ذهابه الى الحل ولا يلزمه الا بعد رجوعه منه محوما والوجه يقتضي ان يلزمه المشي لما قد مضاه  
في الحج من انه يلزمه المشي من بلدته مع انه ليس محوما منها بل هو ذاهب الى محل  
الاحرام فيحرره منه لم يجد الموافقة في الاصح كذا في الغنى **فصل**  
المذهب عندنا ان من نذر ان يصلي في مكان فصلى في غيره دون اجزائه وفي  
المصنف اعلم ان اقوى الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد النبي ثم البيت فلو نذر انسان  
ان يصلي ركعتين في مسجد الحرام لا يجوز ادائها الا في ذلك الموضع عند من  
خلافا لا محابا الثلاثة وان نذر ان يصلي ركعتين في مسجد رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم لا يجوز ادائها الا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المسجد الحرام  
واذا نذر ان يصلي في بيت المقدس يجوز ادائها في هذه المساجد الثلاثة ولا يجوز  
في غيرها في سفر البلاد وان نذر ان يصلي في الجامع لا يجوز ادائها في مسجد الحجة  
وان نذر ان يصلي في مسجد الحجة يجوز ادائها في الجامع ولا يجوز ادائها في بيته

واذا نذر

واذا نذر ان يصلي في بيته يجوز في كل اثنى وهذه المساجل بخلافها ما بنا  
فيها نذر وقيل ابو يوسف ايضا معه والله جانه هو الميسر والمعين  
**باب العترة وفيه كثر الضمير**  
العترة سنة مؤكدة على المختار وعن بعض اصحابنا انما فرق من كفاية منهم  
محمد بن الفضل من مشايخ نخاريه وقيل هو واجبه قال في المحصر في حقه  
خانه وبه جزم صاحب البدائع حيث قال انما واجبه كصدقة الفطر  
والاصحية والوقرة منهم من يطلق اسم الستة وهذا الاطلاق لا ينافي  
الوجوب ثم قال وانما شرط وجوبها فيما هو شرط وجوب الحج لان الواجب  
ملحق بالقرض في حق الاحكام وفقد ذكرنا ذلك في الحج وفي الذخيرة نرى محمد بن  
كتاب الحرجان العترة تطوع ولا يوجد في كتب اصحابنا ان العترة تطوع الا في كتابي الحرج  
**واما في بعض العترة** وشرائطها فانه في الحج سوى ان يوفى بعرفة  
وقدمت بيضا **واما واجباتها** فالاحرام من الميقات للافاقية  
ومن احل المكي ومن هو في حكمه وما زاد من الطواف على كثره وكونه ورا الحرج  
والتي من المشي والطهارة وسنن العترة فيه وركعتاه والسعي  
ولا يثبت بالصفا والخطب والنقصير وكونهما في الحرم وبعد السعي وقطوف الصدر  
**واما سننها** فانه في طواف الحج وسعيه **واما ركبه** فالطواف والاخر  
شرط لصحة ادائها لا ركن وهو الاصح وقيل الاحرام ركبه فيها وفي القصبة  
جعل السعي فيها ركنا كالطواف وهو خلاف ما في المشاهدة واءق له بعضهم  
فقال انه اراد انه دخل في العترة بخلاف الاحرام والحق الحرج وما عنهما  
كالوقوف للصلاة اثنى وجب في المنهاج الحلق فيها فرضا ايضا وهو اشد من  
الاقول ولكن ذكر بعضهم بهذه العبارة الحلق او التقصير شرط للخروج عنهما  
اثنى وهذا صحيح الا انه لا يختص بالعترة لانه في الحج كذلك وتقدم الطواف  
على السعي شرط لصحة السعي بالاتفاق **واما طواف الصدر** فلا يجب على المعتمري في  
ظاهر الرواية وقال الحسن بن زيد ياد بغيره ولا يسن له طواف القدوم وليس فيها  
وقوف عرفة ومن دلتها ومبيت منى ورمي الجمار **واما محظورات**  
عند اقل شروط من الطواف فاحرم الزواني **واما محظورات**  
**العترة** وحكم ارتكابها حكم احصائها ورفضها وجمعها وادائها وفسادها  
فانها حاكم في كل حال اذ افسد عترة بجمع بعد الطواف كله او كثره وهو اذ  
استواط قبل السعي او بعده قبل الحلق لا فسد عترة وعليه شاة وقيل وطوق

عليها

عنها



من جعل السبع وكذا في بقية الحجج **ولو جامع بعد الطواف قبل التسبيح** وان  
جامع ثم جامع فلو على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا في الحج **ولو**  
جامع بعد الطواف لا شيء عليه **ثم** اذا اشد من غيره فعليه المصطفى في القاسد  
وفضاؤها باحرام جديد **واما صفة العرة** فلو ان يحرم بها  
الحل كالحرام الجبل في الا في التنية فيجعل عند احرامها ما يفعل في احرام الحج  
وقد مر ذلك **ويستفي فيه ما يتفق في الحج** حتى يغتفر مكة فيبذلها بالمسجد  
فيل يدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم **ثم** اذا دخل واستلم الحجر وقطع التنية  
ثم طاف كما مر مع كل واضطباع وسعى بعده ثم طاف او قصر وقدر من احرامه  
**واما وقت العرة** فالسنة كلها وقت لها الا ان يكون في الايام  
الحسنة فظاهر لرواية **يوم عرفة** ويوم النحر وايام التشريق **وعن** ابن  
يوسف انه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال **واطلق** قاضي خان في المنقرقات  
وقال لا بأس بالعرة عدا عرفة الى نصف النهار ولم يجله الى قول واحد **وفي**  
قاضي خان ايضا وقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها العرة لغير القارن  
وقد اختلفوا اذ قصد القارن او التمتع فلا بأس بل يكون افضل في هذه الايام وهذا  
مشكل ان اردت تميم الحسنة الا ان ياد ابقا احرامها فيها لا اذ اوتها كالقارن وان  
اريد يوم عرفة خاصة فظاهر صحيح **وقد** اشار اليه المصنف في شرح القدر  
حيث قال يكره انشاء الاحرام فيها اما لو كان قادرا على ان يجرأ اذا افاض العرة قبل الزوال  
يوم عرفة انتهى **وفي** البحر الركني انشاءها في هذه الايام فان اداها باحرام  
سابق لا يكره **ثم** في الجوهرة كما اذا كان قادرا ففاته الحج واداء العرة في هذه  
الايام لا يكره انتهى **وفي** الظهيرية من اجل اهل مكة في ايام العشر ثم قدر في ايام  
التشريق فاجتبت الى ان يوحى الطواف حتى يجزيه ايام التشريق ثم يطوف وليس عليه ان  
يرفع احرامه **ولو طاف في تلك الايام اجزاء ولا دم عليه** **وكذا** اذ كان في ايام  
اهلها في ايام التشريق ان لا يسمي عليه سوا طوافها فيها **وكذا** وفي خلاف لا يحنى كما  
مر ولو اهل مكة في ايام التشريق يوم يرفضها وان لم يرفضها ولم يطف حتى مضت  
ايام التشريق ثم طاف لها لا يسمي عليه انتهى **ثم** في الكراهة كراهة عزم **ويستفي**  
كل من طاف الهداية ما يفيد كما ذكر في القف **ومع** هذه الكراهة لو ادى العرة في هذه  
الايام يجر **ويبين** للمعتمر ان يحرم كل عرة باحرام على حدة **ولو** احرم بعد من الحج  
في وقت فانه يكره ذلك في السراية **ومن** احرم العرة في هذه الايام الحسنة يلزم  
رفضها سوا احرم بعد الحلق او قبله **افضل** اوقاتا رمضان لان العرة فيه تعدل

احرام

اليان

حجة

**حجة** **وفي** رواية عنه صلى الله عليه وسلم تعدل حجة معي **وقد قيل** سبع اسابيع من  
الاطرفة كعمرة **وورد** ثلث عر كجة **وهذا** في غير رمضان واما فيه فممنوعة تحتها  
ويستحب الاكثر منها لاسيما في رمضان **ولو** اعتمر في شعبان واكملها في رمضان فقتضى  
كلام الحنفية ان الاعتيان وقت الذي وقع منه ثبوت الطواف العرة **ومقتضى**  
مذهب الشافعية انما تكون شعبانية كذا ذكره عن ابن جماعة الشافعية **وما** يفعله  
العوام من طواف الدار مقطعا اى دفعات في كل عرة بعضه فوقع عنى عنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اى فهو مكروه وينبغي اجتنابه انتهى **واذا** كان ذلك مكروها عندهم فبطل  
بالطريق الاوثان يكون مكروها **لان** الاصل ان على الربيع عند ما مكروه عند التقل  
مع ما مر من النهى عنه مطلقا **واذا** فرغ الحاج من افاض الحج فالاصل ان  
يأتى بالعرة عقبه **وفي** القف اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ابلغ عرانة كل من  
بعد الحجرة ولم يعتمر مدة مقامه بمكة بعد التنية شيئا **واذا** كان ثلث عشر سنة  
وعن هذا ادعى من ادعى ان السنة في العرة ان يفعل داخل الى مكة لا كان خارجا  
بان يخرج لمقيم بمكة الى الحل فيعتمر كما يفعل اليوم وان لم يكن ممنوعا **ثم** المراد بالربعة احرامه  
بها **واما** ما تم له من فاته من فدى النقرة كما هو الحق **قال** الشيخ في الاصل مع حجة يعين  
في ذي الحجة **ولما ثبت** ان عمره كلها في ذي النقرة **وقد** تردد لبعض اهل العلم  
في ان افضل اوقات العرة اشهر الحج او رمضان **فعله** يدل على الاول **ثم** تنصيصه على  
الثاني **فيقول** تركه صلى الله عليه وسلم في رمضان على اشتغاله بعبادات اخرى في رمضان  
وان لا يشق على امته **فانه** لو اعتمر الحرجوا معه وكان بهم رجاء **وقد** اخبر بعض العباد  
ان تركه لئلا يشق عليهم مع محبته له كقيام رمضان بهم انتهى **واما افضل**  
مبغاتها لاهل الحرم **فذكر** مشايخنا انه التمتع لمره صلى الله عليه وسلم عابسة  
رعى الله عنها ان تحرمها **وكلام** الحق اوى يدل على ان امره صلى الله عليه وسلم بذلك الجواز لا الاصلية  
وعند الشافعية التمتع افضل اتباع الحل للاحرام بعد الجعراثة **واما** ما مر من احرام عرفة  
بما سبقنا في غيرها فقبل هو المسجد الحرام لا في من الحرم **وقيل** انه المسجد الاقصى الذي على الا  
قل هو الاظهر **وقيل** بين مسجدىها وبين انصاب الحرم عاتوة منهم والله تعالى اعلم **والمراد** احرام احصاء  
لاوقات والله سبحانه اعلم **باب** **الطهارة** **فان** اختلف العلماء  
فاصلية الحج على غيره من الاعمال **فقيل** الصلوة افضل الاعمال **وقيل** الصوم **وقيل** الحج  
في البحر والذي ذكره اهلنا ان الصلوة افضل الاعمال بعد الايمان **ثم** ان كونه **ثم** الصوم  
ثم الحج **ثم** الكراهة **مسألة** **رجل** حج مرة من فاته فادى في حج مرة اخرى فالحج افضل امر  
الصدقة للحج ان الصدقة افضل **ثم** كذا في التخييس والمريد ومنية الطهارة وغيرها **وعن**

سبعة

الانقضاء

على ما هو الحق







من الحرم **و** لو آمنه وجاز من المسلمين في الحرم او بعد ما خرج من الحرم قبل ان يدخله يصح عنده  
 حنيفة وعندها يصح بركة الحمامة **ل** ان عنده ان ينيق بفسخه دار الاسلام وعندها  
 لا يصح فيها **و** لو كان في الحرم واخرجه منه فقد اساق وكان فداء لمسلمين عنده **و** عندها من  
 احده **و** لو اخطى في الحرم ولم يخرج منه ينبغي ان يتحل سبيله في الحرم **فصل** في عيادة الميت الاحرام ما  
 فيه **فصل** ولا باس بان يدخل اهل الذمة المشرك المرام **فصل** ومن خصائص مكة المشرفة  
 حرمة الدخول فيها بلا احرام **فصل** حرمة الصيد والشجرة والخصا في هذا الهدايا والذرة  
 بالاثنيان كما ذكر في بابها ومنع القرآن والقنق لاهلها **فصل** ولا باس باخراج تراب  
 الحرم واجارة ونحوه الياسر والاذخر مطلقا **و** ما زمر من تراب البيت للترك **و** كما  
 ايج لاهل مكة الانتفاع به الى الحل **فصل** قيل هذا اذا اخرج شيئا يسيرا للترك **فصل** اما اذا اخل  
 ما هو خارج عن العادة ونحوه في الفخ ولا يجوز **فصل** والحق في البحر الزاخر بعد جوار اخرج  
 التراب والاحجار **فصل** وقيل لا باس اذا اخرج منه قدر يسير للترك **و** اما اخرج  
 ما زمر من فائز بالاتفاق **فصل** ولا يدخل من تراب الحل واجارة في الحرم **و** ويكره اجارة بيوت  
 مكة في ايام الموسم لا في غير هاتين **فصل** حنيفة وكان يقول للحاج ان يترك اذ وردها اذا  
 لم يرضل ولا قل **فصل** وعندها حنيفة بركة اجرة في ايام الموسم وللرجل يعتمر ثم يرج فاما المقيم  
 والهاجر فلا باس اخذ اجرة منهم قال حنيفة وبه نأخذ **فصل** وليس لهم اخذ البنية عينة لان من اخ  
 ولا يجوز بيع شيء من ارض الحرم عند حنيفة حنيفة في رواية ابو يوسف ومحمد عنده **فصل** ولا  
 لانه ليس بمملوك لا عند حنيفة ولا في رواية ابو يوسف ومحمد عنده **فصل** حنيفة  
 حنيفة قال الصدر الشهيد في القصاصات وعليها الفتوى وبه جزم صاحب الكفر **فصل** وقيل يجوز مع  
 الكراهة **فصل** ومن ملأ الباب قول محمد مع اوه حنيفة في عدم الجواز **فصل** وجعله غير مع ابو يوسف  
 في الجواز **فصل** ولا باس ببيع بآبوت مكة واجارة تراب الجاه **فصل** لان من اخذ من طين وقف ففعله آفة  
 اولينة ملكه ومن كسأ براملا **فصل** ويكره اجارة ارض مكة كسبها **فصل**  
 وتكره الصلوة بمكة في الاوقات المكة وهاهنا تكرر في الحل عندنا **فصل** واما الموردين يدي المصلي  
 في المسجد الحرام فحوزه الثلاثة ولو اراد صاحبها فيه شيئا لا منع ولا باحة **فصل** ولكن قال القزويني  
 جماعة وكلام الطحاوي في مشكل الآثار يقتضي جواز الموردين يدي المصلي بحضرة الكعبة  
 انتهى **فصل** راجعت شرح الآثار اذا امكنها طاهر في جواز ذلك **فصل** ولقطة الحرم كقطة الحل  
 عندنا **فصل** ولا يجوز صيد وادى في موضع بالطائف ولا قطع شجر عندنا وما لك واحد  
 خلافا للشافعي **فصل** ويستحب الاكثار من شرب ما زمر فانه لما شرب له  
 ولا يجوز شربه من الائمة لا مورياتها وهو ماء الابرار **فصل** وذكر ان بفضل مياه الارض  
 كلها طبا وشربا وانه طعام طعم وشفا سقم **فصل** وفيه من الا انما في الامراق من التعديتو التقوى

يجوز اخراجه  
 قدرا  
 بعله  
 ان يعتمر

واظفا

واظفا نار الحيات **و** انه من الاشربة المفترحة **فصل** ولا يشرب قايما الا ما زمره وفضل وقوة  
 ولا يجوز ما من مرمكا لا يرد الطيب **فصل** ولا يشربه مجريا بل مخلصا **فصل** ولا باس بالاعتسال  
 والقوى بما زمره **فصل** ولا يكره عند الثلاثة خلافا للاحمد في قول من احده انه يكره **فصل** وقيل يجوز وقيل  
 يكره الغسل لا في مونة **فصل** وعندها بعض اصحابه يبغض الوضوء **فصل** وينبغي ان لا يستعمل الا على شيء  
 طاهر على وجه التبرك ويجوز الوضوء **فصل** اما ان آلة الغضاسة كالاستنجا ونحوه من بعض  
 العلم يخرج ذلك وبعضهم كراهته **فصل** ويقال ان استنفض به بعض الناس فحدث به  
 الباسورة **فصل** ويستحب حمله الى البلاد **فصل** روى الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انكاث  
 حمله ونحوه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله **فصل** وفي غير الترمذي كان صلى الله عليه  
 وسلم يحمله وكان يصعد على المضي ويستقيم **فصل** وانه حثك به الحسن والحسين رضي الله تعالى  
 عنها **فصل** في حكم كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكراما **فصل** قال في الغنائم  
 السراجية اذا صار ديباج الكعبة خلفا لا يجوز اخذها لكن يبيعها السلطان ويستعين  
 به على امر الكعبة **فصل** وفي الجواز اخر ولا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا يبيع ولا  
 شراؤه ولا وصفه في اوراق المصنوعة **فصل** ومن حمل شيئا من ذلك فعليه ردة **فصل** ولا جرة بما يتوهم  
 الناس انهم يشترونه من بني شمية فانه لا يملكونه **فصل** ويبيع الامام ذلك ويجعل عتقه  
 في مصالح البيت ان احتج والافق سبيل الله والمسألة ابن التميمي **فصل** وفي خزانة الاكل انه  
 لا يجوز من استأجر كعبة وانما ساقط على الفقراء وانه لا باس ان يشتري منها **فصل** وفي قصة  
 الفتاوى عن حمل في سائر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان له من لا باحة وان لم يكن  
 له شيء ولا باس به **فصل** وفي الخلاصة رجل اشترى سائر الكعبة من بعض الخدام لا يجوز لانه اشترى  
 ما لا يملكه البائع فان نقله الى بلده كان عليه ان يتصدق به على الفقراء **فصل** وفي الخسبة  
 امر الكسوة الى الامام ان شاء باعها واستعان بغيرها على البيت وان شاء ملكها لاحد من المسلمين  
 وان شاء فرجها على الفقراء **فصل** وفيها رجل اشترى من بعض الخدام سائر الكعبة لا يجوز ولو نقله  
 الى بلده اخرى يتصدق به على الفقراء **فصل** وهذا اذا لم ينقله الامام للخدا او لاخر من  
 المسلمين فجاز كان قد مر ان الامر في الامام **فصل** وفي منسك حنيفة الفتاوى من اشترى منهن من  
 حايض او طمسا او جنبا فليس بالاباس به انتهى **فصل** ولا يجوز له عقيقة باهه ترك عليه كتابه  
 لا سيما كلمة التوحيد فاحفظه ولا يجوز لطحا من طيب الكعبة ولو نكح وطيرة الىها  
 فاذا اراد التبرك في بطيخ من عنده فسيح به ما تم اخذ **فصل** يستحب لمن  
 جلس في المسجد الحرام ان يكون وجهه الى الكعبة الشرقية **فصل** ويقرب منها ويصلي اليها ايمانا واحسا  
 فان النظر اليها عبادة **فصل** وذكر عن جماعة في منسكه سئل والذى عن الشخص الذي يصلي  
 بحضرة الكعبة الشرقية هل الافضل له النظر الى موضع سجود ام النظر الى الكعبة لانه عبادة

كسوة الكعبة  
 صالح  
 لا حد  
 اما اذا كان كذلك

انظر لا كعبة



الذي يعمل ثوابه المذكور في القرآن. ومسجد الرابح باعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم  
صلى فيه. ومسجد الحجرة ومسجد النخلة مقابل مسجد الحنيفة ومسجد العمرة ومسجد باجادة ومسجد  
على جبل في قيسية. ومسجد ذي طوى قوله صلى الله عليه وسلم حيا عترة وخرج. ومسجد  
العقبة بقرمبي. ومسجد الجمرات بمحرم صلى الله عليه وسلم بعمرة. ومسجد عائشة بالشعير  
وسمى كعب بن عجرة. ومسجد عن عيني النافذ يعرفان وهو غير المسجد الذي يعمل فيه الامام  
هناك. ومسجد الخيفة. وغار بقرنه يقال له غار المرسلات لتروها فيه. وايضا دار الجبيرة  
على رصافة منها **فصل** قيل من كان بمكة ثمانية اشياء فهو محرم من مضى  
عليه بومان ولم يطف بالكعبة. ومن حلق راسه من غير عرق. ومن صام ولم يحمل ظره على  
زعمه. وليجنب الزاير والمجاور في الحرم الشريفين كمن اصابها حائض التي لا يليق  
بالجمل والحكايات في المطاف وغيره والترغبات فانه مكان عبادة لاسما وعظمة. ونحو  
لهذا رقا بمكة ان ينوي زيارة من دفن بها من الصحابة والتابعين. وافاض الاولياء  
والسلف الصالحين. فيسقط ان يزورهم ويتبرك بهم ويسلم عليهم ويكثر من قراءة القرآن  
عندهم والذكو والدعاء لهم وتسايير المسلمين. ولا يعرف بمكة قبر صالح عينا. ومن  
مات بها خبطة الكبرى رضى الله تعالى عنها وقبرها غير معروف الا ان بعض الصالحين  
دعا في المنام بغير قبر فضيل بن عياض فجدده عليه الان بها ولا ينبغي نفيه على الامر  
الجوهل قاله المرحاني. واما قبر عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما فلا يعرف حقيقة ايضا الا  
ان بعض الصالحين اشار الى انه باجمل المقابل للمعلي على عيني الخابج من مكة المشرفة والصحيح  
ان ليس بها ومن التابعين عطاء وسفين بن عيينة وفضيل بن عياض وغيرهم جرح غير  
كثير **مسألة** ولومات الحرم يصنع به ما يصنع بالخلافة من تقطعة الرأس والوجه وفي  
مات احدا نحو من الشريفين يبرج له فضل عظيم وثواب كثير. وسال الله تعالى ان يجعلنا  
منهم امين وهو المكرم الزواجر **باب** **المجاورة بمكة**  
**الشريفة والمدنية الشريفة** فضلا ومحرم طيبة وما يتعلق بذلك  
اعلم ان العلماء اختلفوا في كراهة المجاورة بغيرها. فذهب الامام ابو حنيفة  
وجامعة من المتأخرين في دين الله تعالى الى كراهة المقام بها خوفا من الملل والتمرد والانتساب  
بيد الله تعالى على وجه يحصل به تشبه القلب والاخلال بحجته وتقطيعه لما يكره تكراره  
عليه ومداومة نظره اليه. وخوف احتراق الذنوب والمعاصي فضاغف في ذلك ما روي في حجة  
تضاعفها الى مائة الف وان السنية كذلك انهم ذلك قولا فلا شك انما في حرم الله تعالى  
الحق واعلظ واضع فيمنه لغلظ الموجب وهو العقاب ككراهة هذه الامور سبقت  
الله تعالى واذا كان حجة البشرف السبيل التروح من ساعة وقل من طين الى نفسه في دعواها

اول علمه  
بناء اوله

24



البراءة من هذه الامور **الاولى** وهو قوة المعصية **الان** يرى الى ان عباس رضى الله عنه قال  
 عنهم كيف اخذ الطائف دارا وقال لا دين اذنب خمسة دنانير بركبة وهو موضع يقرب  
 الطائف احب الي من ان اذنب دنانيرا واحدة **وعنه** ابن مسعود رضى الله تعالى عنه  
 ما من بلدة يواخذ العبد فيها بالهبة قبل العمل **الامكة** **عن** ابن المسيب انه قال لرجل من  
 اهل المدينة جليظ ليل العمل بمكة ادخل الى المدينة فانكناشهم ان ساكن مكة لا يموت حتى  
 يكون الحرم عنده بمنزلة الحبل لما يمسك من حرمها **هذا** اما من قد روى في الوفاة البيت  
 وتوقيره وتخليه وحرمة طوره بغير حرمه البيت **وجلا** لئلا يهملها بته وعينه  
 كما دخل **وامكنه** الاضراس ما بعده من الله تعالى وبغير حرمة البيت في عينه **فالمقام** مكة  
 حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع **لكن** لم يقدروا على ذلك الا من عباد الله استخلصهم  
 وخلصهم من مقتضيات الطباع فاولئك هم اهل الجوار الغايرون بفضيلة من تضاعف  
 له الحسنات والتقوى **من** غير ما يحيط بها من المسبات **وكيف** لا يحسن المقام لمنظر **هذا**  
 محل قول الجيفة **ولكن** الغايين من جوار امع السلامة من اجابته اقل القليل واليس الا  
 بايمانهم ولا يذكر طهره في جوار الجوار **لان** شان النفوس الدعوى الكاذبة **والجادة**  
 الى الدعوى المملكة **والقدرة** على ما يستلزمها من اية وبطلان **واما** لا كذب ما يكون  
 اذا خلفت فكيف يكون اذا ادعت **ورده** ابن يوسف ومحمد الى استصحاب الجوار  
 وعليه عمل الناس قال في الميسر وفيه الفتوى وهو مختار بعض الشافعية والحناابلة  
 واجابوا بان ما يخافون من بيت فيقال بما يوجب ظن احسن من تضعيف **فصل** والجوار  
 بالمدينة المشرفة كالجوار بمكة المكرمة **كان** تضاعف التسيات وفضائلها وان فقد فيها  
 فحافة السامة وقلة الادب المقتضية الى الاحلال لواجب التقدير قايما وهو ايضا بالغ  
 فمن قدر على حفظ الحرم والتقوى والقيام بحقوقها كالحج من غير خلا الحرم وافتضا الى  
 التبرر **فمقامه** بها وموته فيها خير عظيم **وفضل** جسيم **وسعادة** كاملة **ونعمة** تامة  
 ولا يتيسر لك الا لافراد ذوي الملكات **والفضل** الحلال لا شك ان الاقامة بالمدينة  
 في حاتم على اهله ولم اجعلها فيستقصى كذا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجماع  
 مثله **اشبه** **ومن** لم يقدروا على الوقوف بحرمها والقيام بتعظيمها وانما فقطع على ايمانها والتبرع على  
 لا وانما في تركها **اولى** **نسا** الله اكبرم ان يوفىنا على ايقاد حقوقها بمنه **وان** يميزنا فيها  
 مع رضاه بكمه **وان** لا يخرجنا منها بفضله اعادة ولما تانا **الاحبة** او حق واجبة بنسب  
 الرسول وجيبه **الافضل** على الله عليه وسلم **وكبر** وعظم **امين** يا ارحم الراحمين **فضل**  
**في فضلها** زادها الله شرفا وتكثيرا **واما** **اجمع** العمل على تفضيل مكة والمدينة  
 عليها **والبلاد** **واختلفوا** في اتصاف افضل **فقد** الثلاثة غير لما اكثرت ان مكة افضل من المدينة

وهو المروي

وهو المروي عن بعض الصحابة رضى الله عنه **وجعل** ابن عمر التفضيل الثاني  
 لمكة ثابتا لجميع الحرم والعرفة **ومذهب** مالك ان المدينة افضل من مكة وكذلك عن بعض  
 الصحابة رضى الله عنهم **ونقل** القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الاضراس **الشرقة**  
 حتى على الكعبة وان الخلاف فيما عدا **ونقل** عن ابن عوفيل التفضيل ان تلك التبعة افضل  
 من العرش **ومنه** القاضي القاسمي بنفصيلها على السموات **قال** بل الظاهر ان تفضيل  
 جميع الارض على السماء كحلوله صلى الله تعالى عليه وسلم بها **وحكاة** بعضهم عن الاكثرين الخلق  
 الانبياء منها ودفنهم بها **قال** **التنوير** والجمهور على تفضيل السماء على الارض اى ما عدا  
 ما ضم الاضراس **الشرقة** **فجعل** الخلاف فيما عدا الكعبة في فضل من بقية المدينة اتفاقا  
 ما عدا موضع قبة المقدسة **وعنه** صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجد هذا افضل من  
 الف صلوة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام افضل من مائة  
 صلوة في مسجد روى الامام احمد باسناد على سم العيص **ورواه** ابن حبان في صحيحه **وحججه**  
 ابن عبد البر **وقال** ان مضاعفة الصلوة بالمسجد الحرام على مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
 مائة صلوة **قال** انه مذهب عامة اهل الاثر **وفي** الصحيحين صلوة في مسجد هذا خير من الف  
 صلوة فيما سواه من المساجد **الحرام** **قال** الصلوة في مسجد صلى الله تعالى عليه وسلم افضل  
 من الف صلوة في بيت المقدس **وقوله** خير من الف تلك الزيادة لا يعلم فذرها الا الله تعالى **وروى**  
 ابن عاصم صلوة في مسجد هذا خير من مائة مسجد المدينة **يؤيد** بطلان الف صلوة **وروى**  
 الاقتصي بخمس الف صلوة وصلوة في المسجد الحرام مائة الف صلوة **وروى** ابو يعلى برجال  
 ثقات **وابن** الشيخ ان الصلوة في بيت المقدس الف صلوة اى في غير من المساجد مطلقا **الا**  
 المسجد **ثم** قيل على حديث الصحيحين ان الصلوة بالمسجد الحرام مساوية للمسجد المدينة وحججه  
 بعضهم **يقولون** ان الفضل ما كان **وقيل** بل افضل بمائة **وقيل** بمائة الف **فصل** اختلفوا  
 في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلوة على رتبة اقوال **الاول** ان الحرم  
**والثاني** انه مسجد الجماعة وهو الظاهر من كلام اصحابنا **واختار** بعض الشافعية لان اصحابنا قالوا  
 التفضيل يخص بالقرن ايفدون التوافل فانما في البيوت افضل فجعلوا حكم البيت غير حكم المسجد **وقال**  
 الطحاوي في قوله تعالى ويصدون عن المسجد الحرام المراد في الآية المسجد الحرام لا جميع اراضيه مكة  
 وقال في الكشاف المراد منه مكة عن اصحاب الحنفية **والثالث** انه مكة **واختار** بعضهم وقال  
 التضعيف ثبت لكل بناء مكة فضلا عما زيد في مسجد **والرابع** انه الكعبة **وباره** **فصل**  
**هذا** او اما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم **فقال** التنوير باختصاص المضاعفة بمسجد النبي  
 كان في زمنه صلى الله عليه وسلم **وقال** ما روي فيه **ومذهب** كثير من العلماء الى عموم المضاعفة لما روي

التاج







المدينة الشريفة زادها الله شرفا وكرما وانما ولحق زارها وسكن بها يوما فوما **اعلم**  
 ان كرامة حرمه عندنا الاحرم كرامة ثلاثا **اعلم** عند من يحرم صيدها وقطع  
 شجرها **اعلم** وعندنا لا يحرم ذلك **اعلم** في الكافي لان حد الاصطبا يعرف بالتصوير الفارقة  
 ولا يحرم الا بالليل قطعي وبراهين ساطعة فلم يوجد **اعلم** ومروني محتفل والمحتفل لا يبلغ حجة  
 وهو في هذا الحديث منكم ما في الصحيحين ان ابراهيم حرم مكة ودعوا لها واقرحت  
 المدينة كاحرم ابراهيم مكة **اعلم** قال الشيخ التوريشي شاح المصاح قوله حرمنا المدينة  
 اراد بذلك تحريم التنظيم دون ما عداه من الاحكام المتعلقة بالحرم **اعلم** ومن الدلائل  
 قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث مسلم لا يحيط منها شجرة الا لعنوا واخرج حرم  
 مكة لا يجوز قطعا بحال **اعلم** واصيد المدينة وانما تحريمه متى يسير من العصابة فوالله عني  
 فان الجهور منكم لم يتكروا اصطبا والطيور بالمدينة ولم يبلغنا فيه عن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم نهي من طري يعتد عليه انتهى كلامه **اعلم** وايضا قال ابي حنيفة احرم من الحرم لا من  
 الحرم **اعلم** اعظم المدينة جمعا بين الدليلين بعدا لا مكانا وبه تقول **اعلم** فنظروا ونزلوا  
 اسدا التوقير والتعظيم **اعلم** لكن لا نقول بالتحريم لعدم القاطع اخرا عن الحرافة على تحريم  
 ما احل الله تعالى **اعلم** فان قيل ان شبهة التحريم بكمه فكيف يصح الحيل على التعظيم **اعلم**  
 بانه لا يخلو عن امر **اعلم** اما ان يكون المراد التشبيه من كل الوجه او من وجه دون وجه  
 فان كان الاول فلا يصح الحيل على ما سطر عليه قوله كحرم ابراهيم مكة فقلتم في الحرمه فقط  
 لا في وجوب الجزاء في المشهور من الاقوال **اعلم** وان قلتم بوجوب الجزاء فلا نسلم لانه لم يثبت  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا عن ائمتنا انه تعالى ضم الاخر بعد فقط وعن عمر بن  
 قوله وهو صلب القاطع والصايد **اعلم** وقد اجمعنا ان ذلك لا يجب في حرمه مكة فكيف يجب  
 هناك **اعلم** وان كانا لما في كل حلقه على شيء ساع لنا ان نحمل على اخر **اعلم** وهذا لان تشبيه  
 الشيء بالشيء يصح من وجه واحد وان كان لا يشبه من كل الوجه كافي قوله تعالى ان مثل  
 عيسى عند الله كمثل ادم مرتين من وجه واحد وهو تخليقه بغير اب **اعلم** فكذلك نقول  
 ان تشبيهه بمكة في تحريم التعظيم فقط لا في التحريم الذي يتعلق به احكام الحرم لان  
 ذلك يوجب التعارض بين الاحاديث **اعلم** وبالحيل على ما قلنا يدفع ودفعه هو المطلوب  
 مما امكن بالاجماع فصلا المصير الى ما ذهبنا اليه اولى وابقى ولا نزاع **اعلم** وما ابعد  
 من استبعاد هذا الحيل مع وجود فعل ذلك من غير واحد من الائمة في غير موضع **اعلم** فنحن  
 ما اجمع عليه الائمة الثلاثة غير الشافعي في حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ان صيد وجه وعصاه حرم محرمة رواه ابو داود **اعلم** وقد اتفق الثلاثة  
 على عدم تحريم صيد وجه وقطع شجرة مع ما في الحديث من التاكيد **اعلم** ولقولوا او اخلوها

على  
 نقر

على  
 مثل

على النسخ

على النسخ فكذا هذا مثله **اعلم** فالجواب الذي لم يرد في ذلك هو جوابنا في هذا **اعلم** والنسخ بعض  
 الاحاديث التي يتشكك بها على قوم يخبرونها **اعلم** فمنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كان لابي  
 طلحة ابن خنيس سليم فقال له ابو عبد الله كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يباح حمله اذا  
 دخل وكان له طير فدخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ابي ابي عبد الله فبنا فقال له ما شان  
 ابو عبد الله فبينما يا رسول الله مات فقبره فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ابا عبد الله ما فعل القبر  
 قال له ابنا الا ترى هذا حديث صحيح قد اخرجوه **اعلم** النسخ في كلامه **اعلم** وكذا اخرجوه  
 الامام احمد والترمذي والنسائي وابن ماجه **اعلم** قاله الطحاوي فهذا كان في المدينة **اعلم** ولو  
 كان حكم صيدها حكم صيد مكة لما اطلق له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرمه من القبر  
 ولا اللعب كما لا يطلق ذلك بمكة **اعلم** قاله التوريشي ولو كان حراما لم يسكت عنه في موضع  
 الحاجة **اعلم** فان قيل يجوز ان يكون ذلك بقيا وذلك ليس من الحرم **اعلم** قاله هب انما كان  
 ذكره ولكن لم قلنا ان قباليت من الحرم لانه روى غير واحد في تحريم حرمه بريد في بريد  
 والبريد اربع فراسخ وقيل لا تبلغ من المدينة فرسخا فان قيل يجوز ان يحدث القبر  
 كان قبل تحريم المدينة او انه مادة من الحيل **اعلم** له هذا احتيازا لئلا يردنا ويلدنا ويلدنا  
 ليس بجنة فكيف ناول غير **اعلم** وقوله او مائة من الحيل لا يلزمنا على اصلنا لان صيد الحيل  
 اذا دخل الحرم ثبت له حكم صيد الحرم وهذا فلا يكون حجة علينا بل علمهم **اعلم** قاله النووي  
 طاعنا فينا ولكن اصلهم هذا ضعيف فيزول عنهم انتهى **اعلم** وكيف يصح قوله هذا مع ان استدلالنا  
 بالنسخ واستدلالهم بالقياس فلا يجوز ان يقتدر النسخ على القياس **اعلم** ثم اعترضوا صاحب الصيد  
 على مسالة الاستدلال فان الاسلام بمنعه ولا يرفعه حتى اذا ثبت حال الكفر بغير طري الا لا  
 لا يرتفع **اعلم** منه ان حق الشرع لا يطرأ في حرمه كالعبد **اعلم** فخصه انه اذا اصاب في الحيل  
 صار الصيد مملوكا للعبد فلا يطرأ فيه حق المخرج **اعلم** انما لما حصل في الحرم صار صيده  
 فلا يجوز التعرض له كما اذا دخل هو بنفسه وما كان كذلك لا يجوز التعرض له بالنسخ  
 فهذا لا يحل التعرض له بالنسخ لانه لا ياد بصيد الحرم الا ما كانا لانه وهذا فيه فوجب  
 ترك التعرض له لاطلاق النسخ حرمه الحرم ولم يجد مثله في الرق **اعلم** وهذا مروي  
 عن ابن مسعود وابن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهن وكفى بهم قدوة **اعلم** وتقليد هو اولى  
 من القياس **اعلم** بانفاق الناس **اعلم** فعلنا ما ذكرنا انما اضعف اصلا **اعلم** وهذا ما في الصحيحين  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما اخذه كان نخل وقبور المشركين وحرب فامر النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بالنخل فقطع الحديث **اعلم** وقوله اخذه اعياها من المسجد فذهبهم لا يجوز قطع نخل الحرم فلو  
 كان حراما لما امر بالقطع على اهلهم **اعلم** ومنه ما روى ابن زياد وغيره عنه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انه قال سلمة اما انك لو كنت تصيد بالعقيق لنفسك اذا ذهب ولتقتلك اذا ابيت

من



فان كانت العقيق وروى ابن ابي شيبة نحوه ورواه الطبراني باسناد حسنة المندرج  
قال في النخبة وهذا نص من النبي صلى الله عليه وسلم في حرم المدينة فان لاجية  
اتفقوا على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه مخالف ورواه في زيادة من عيسى بن علي بن ابي  
تعالى عليه وسلم في صيد ما على غيرها والله تعالى اعلم لكونها تسمى من بلاد المدينة  
فكان الحرم من غير الصور والحيات ليس فيها كما ان الحرم من غير على بقية الاغار  
وبدل عليه ما في حديث ابن ابي شيبة عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان كنت قلت في الصيد قال ابن ابي شيبة بالناحية التي كانت فيها كانه كره تلك الناحية  
وقال لو كنت نذرت الى العقيق الحديث وهو طهر يجوز ان يكون الموضع الذي يصيد فيه  
سلمة خارجا من الحرم وعمره سبطه اطلاق الحديث وفيه ما روى عن ابن عمر بن الخطاب في  
الاثر في باب الذبائح اخبرنا ابو حنيفة عن الحارث بن عمار السعدي قال اصاب رجل  
من بني سلمة ارنبا باحد فلم يجد شيئا فذبحها بمرور فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم عن ذلك فامر بأكليها قال محمد بن ابي بكر بن ابي حنيفة انتهى وهذا  
اصح من غيره ولا خلاف له وليس فيه من احتياجه شيء من ان ادخل من خارج الحرم وان  
احدا ليس من الحرم ومنه ما روى محمد بن سعد في الطبقات عن اوسمة وخاله نفاي  
عنها قالت كانت لنا اخت سبعة فكان الراعي يبلغ بين مرة الجوامع اخرى يروح بين علينا  
فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاح يذو الجذريوب البنا البنا بالليل  
واحد من الحرم بلا كلام وكذلك الجبال لا على ثلاثة اميال من المدينة في ناحية  
العقيق وحده الحرم يريد في بيوتها وكان ارض المدينة حرمها لما جاز الرعي فيه  
ولام لا يحرر في حرم مكة على اقل من مائة ما روى الطبراني في الاوسط وفيه  
كثير من بدو وثقه احمد وعنه من حديث النور فوعا احمد بن حنبل وبنه فاذا اجتمعوا  
فكلموا من شجر ولو من غصاية وروى ابن ابي شيبة نحوه والاكل منها الا يقطع او  
قطع وقد اتفقنا على حرمه في الحرم المكي ولو كان حلالا لم يمنع منه ههنا ايضا فان قيل  
كف بحسن الاستدلال بجواز قطع الورق للاكل على جواز قطع الشجر اجيب بان حكم الشجر  
يختلف وقد استدللنا سابقا على ان جواز الاضغاع به فان الورق من السدر كالحصن فقد سوى  
قاله الحرفي وان كان حراما لم يجز الاضغاع به فان الورق من السدر كالحصن فقد سوى  
النبي صلى الله عليه وسلم فيما حرم قطعه من شجر الحرم من ورقه وغيره فلما لم ار احدا يمنع من  
ورق السدر على جواز قطع السدر انتهى في هذا كونه يتا في فيما نحن فيه فقامل ومنه  
عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان لا يجوز على النبي صلى الله عليه وسلم وجوش بمسكونا ومنه  
الاستدلال به ما في حديث القير وهو طهر يحتمل كونها ادخل من خارج الحرم من غيرهم

مسند  
حرمها

وخلاف

وخلاف الظاهر فلا يترك الاستدلال به لاجله على ان لا يلائمنا على ما قلنا ومنه ما في حديث  
مسلم وابو داود واحمد ولا يحيط فيها بشيء الا لعلة وفي حديث ابن زبالة في منافع  
الناس ان يقطع من حرم المدينة وله في اخره وهو في القامعيتين والوسادة والعارضة  
والاشنان وله فاذن في المسد والمخدر ومنافع الناس ان يقطع منه وجاز الاستدلال  
بحدثة الاحاديث ان اشجار حرم مكة لم يرد في جواز قطع شيء منها شيئا ولو كان حرم المدينة  
مثله وكان المنع منع تحريم لما رخص في قطعها كما لا يرد في حرم مكة فيعلم منه ان المراد  
من المنع منع استحباب التحريم بدليل ان كل من استأذنه في قطع شيء يراون له وهذا  
امارة المستحب لا المحرم والافور يكون للاباحة والندب ليس جازا لاختاره ذلك او كما  
ينبغي ذلك للبيع لا للاكل لانه لا يصفون عليهم ولتوفر الصود بها فها هو على وجه التشديد  
ارادة للتسعة عليهم في الاصطبياد والامتناع به كما قال المنان عون في تاريخ حديث  
سيد روح واشجاره وهو ما قال في شرح السنة حاه اي وادي روح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونعم الجنة فيقول الاصطبياد فيه لان المقصود  
من الكلام العامة وتكال في معالم السنن ولا على التحريم على الله عليه وسلم وتجاويزه  
ان يكون على سبيل المحمي لغيره من منافع المسلمين اليه ان قال ما جاز له وقد يحتمل ان كان ذلك  
الحق ثم تم نسخ فكل اوله ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا **وقيل** صاحب الفروع من  
الخطابة عن القاضي في حديث روح انه يحل على الاستحباب للزوج من الخلاف وما يدل ايضا  
على عدم التحريم في سبيل الله الذي يمان اهل المدينة يطلب العلم بكم ارجع الى المدينة فاما  
كما نصح ان ساكن مكة لا يجوز حتى يكون الحرم عنده كالحل لما يستعمل من حرمها واذ كان ذلك  
حرمها لما امر بذلك كالاحتياط في ذلك الصفا اذ لا ضرورة لحرمة حرمه في ذلك وقد قال  
الحق احمد وعنه افضل التابعين سعيد بن المسيب ثم انصح مراد التحريم فقال الخطابي في كل  
ان يكون سبب المنع من صيد المدينة في قطع شجرها كون الشجر ايتها كذا ان ينعله بقا لربيتها لا  
ليد نظيرها وبالفوقها لان بقا ذلك ما يرد في زيتها ويدعو اليها كما روى ابن عمر  
الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم عن عهدهم اطام المدينة فاما من زيتها  
فلما انقطعتم الشجر من ذلك فكذلك هذا فان قيل هذا ادعاء نسخ بالاحتمال اجيب  
بان المراد بالحل على النسخ ترجيحاً بضرب من الاجتهاد وهذا صحيح بل واجب اذ يجب الترجيح  
ما امكن ومرجه الحل على النسخ في كل متعارفين ثبت صحتهما وقد قال في معاني السنن واعلامها  
في حديث تحريم سيد روح وقد يحتمل ان يكون ذلك التحريم في وقت معلوم وفي مدة محصورة  
فانسخ كسائر بلاد الحل على النسخ مع عدم التقارض فكيف معه فان قيل ان لم يرد  
على مسكاتكم قلنا ولنا الجوبة على مروياتهم فان قيل انصار الامر محتمل اجيب



فما دعى ما كان وهو عدم التفرقة لانه الأصل فان قيل ان العمل بخبر واحد واجب عندكم  
فلم تتركتم هذا العمل قلت انما يجب ذلك ما لم ينضم الخبر بطلان ما هو أقوى منه من الكتاب  
والسنة والخبر المتواتر وهو ما قد تضمن ما هو أقوى منه ومنه قوله تعالى واذا احل لكم  
فاسطوا وان قال الضحك يعني اذا خرجتم من احوالكم وخرجتم من حرم الله تعالى وأمنه  
فاسطوا وانما يقول ان خبر الواحد لا يقبل غير مقبول عندنا لاني العادة قاضية  
في مثله بنقله متواترا فاذا انفرد واحد بنقله دل على عدم الصحة ولو لم يكن في نسخ  
ولا يقبل فافهم **والجواب** كل الحب من يظن في اية الاجتهاد الذي اختارهم  
الله وفضلهم على كثير من العباد وقام الله بهم في سائر البلاد ولا يخرج من اهل البلد  
والجماعة فيقول في مثله لم يلقه حديث المنع او بلغه في اللغة فكيف يسوغ له الطعن فيهم  
وانى يظن ذلك عنهم مع كمال علمهم وكثرة ورعهم وفان يحاورهم وقرب زمانهم من النبي  
صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن ان الله عليهم اجمعين بل اولى بالعلم من بعد  
اولم يدبر الزعم ان سبيل الحق غير سبيل الناقل وان لم يكن للجهل ان يتسارع الى قول النقل  
والعمل به الا بعد تضيغ الفعل والاسباب لانهم اتفادوا طباعا علماء واهل العناية بهم  
لا يفتنون الا قول من كان لهم من لسانهم ومعهم بل يقطعون بخطاياه بمنزلة الصياغة  
النقاد الذين يميزون بين الجيد والردى ولا يفتنون الخطا من لم يعرف ذلك فاعلموا  
علم من ذلك ما لم تعلمه وافهم منه ما لم تعلمه او بلغه الحديث من طريق فلم يرفعه او بلغه  
دليل أقوى من دليل غيره او يظن بمراد الحديث بما لم يظن به غيره فليست اسان في المعذرة قبل الخبر  
وليست عن تلك الفعلة بغيره بل هو من الصبغة والهي فاما ما تركه الله **فصل في**  
**مسائل اثني عشر من اهل الحرمين الشريفين** وهي ثلاثة **الاولى**  
فلا اقتدا بالخالف في المذهب وفيه اربعة اقوال **الاصحاب** الاول ان يجوز للاقتداء به  
اذا كان حيا في مواضع الخلاف والا فلا وعليه آثر المشايخ ثم اذا كان ميتا لم ينسأ الكراهة  
ام لا قيل نعم وقيل لا في **المسألة الثانية** انما اذا لم يعلم منه ما يوجب الفساد بقيت يجوز  
الاقتداء به والا فلا وهو الصحيح صحيح شيخ الاسلام وغيره واذا لم يعلم منه شيء لم يجوز مع  
الكراهة او بلا كراهة **المسألة الثالثة** في الكفاية وفتح السعادة في شرح الجمع ان مع الكراهة وفي  
العناية بان بلا كراهة **المسألة الرابعة** ان يجوز مطلقا وعليه بعضهم ويؤيده بعض القوم والراجح  
ان يجوز مطلقا على ما انفرد به الرازي والخاص ان رعاية جميع مواضع الخلاف او عدم  
العلم بذلك متغير ومتغير فساد الزمان وغير الاخوان ولا ان بعض ما يوجب الفساد عندنا  
هو مستند عند غيرهم قد مر على ان يراعى الخلاف حيث لا ينفوت به سنة عندهم فكيف يثبت  
فاذا علم ان شاهد شيئا من ذلك في الدين وقطع الزعم على ان كسبتنا غير ذلك لا يصح ولا يجوز

الاقتداء

بغيره

الاقتداء

الاقتداء به على القولين الاولين وهما المصنفان والمبرحان وكذلك **المسألة الثالثة** وان سلمنا رعاية  
الجمع او عدم العلم او غيره كك لكن الاختلاف باق على كل حال اذ لا يتصور صورة خالية عن الاختلاف  
وادلة درجات الاختلاف ابرك الشبهة والكراهة خصوصا في باب الصلوة قال الامام الاسيبي  
ان الصلوة اذا اذوت بين الجواز والفساد يحكم بفسادها قال صاحب البدائع ان الصلوة اذا  
ترد بين الجواز والفساد فالحكم بالفساد اولى بان كان الجواز وجوه والفساد وجوه واحد  
لان الجواز كان ثابتا يقين فلا يسقط بالشك **المسألة الرابعة** في عدم الاقتداء بالاتفاق  
بلا ريب والله سبحانه اعلم بالصواب **المسألة الخامسة** في تكرار الجماعة وهو مكروه  
في ظاهر الرواية كراهة غير ميم لما قاله الكافي انه لا يجوز وفي شرح الجامع بدعة وفيه بعضهم  
الكرهية بها اذا اصلها بان ثاب واقامة ثانية واما ان صلوا بالاذان الاول والا فامة الاولى  
فلا يكره اتفاقا كذا في الملتقط والدرر والكتاب وشرح الطبع قال في شرح الدرر وهو  
الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تكرار الجماعة اذا كان القوم كثيرا اما اذا اصل واحد بواحد  
او اثنين او ثلثة او اربعة في ناحية في المصنف غير المتوسع للمهود للامام لا يلحق به الذاعى  
والاجتماع بالاذان واقامة خفيفة فلا بأس به قال في المصنف وهو حسن عن ابي يوسف انه لا بأس  
لا يؤذن ولا يقيم وفي القنية اهل الحلة فتشوا المصنفين في رواية حافظا وكل منهم اما على  
حدة وهو ذمهم واحدا لا بأس به والا فلى ان يكون لكل طائفة مؤذن ائمة وهذه اقرب  
الروايات الى صنيع القوم اليوم بالبلدين الشريفين لاحد كل طائفة جابنا واما ما فيهما  
على حدة **واعلم** ان هذا الوجه الذي يصلون عليه اليوم بالحرمين الشريفين لا يجوز  
الكراهة لعدم مراعاة الشرايط وحصول كراهية اخرى كقطع الصفوف والفتور عند  
اقامة المكتوبة وغير ذلك لا يخفى على المشاهير وكل ذلك كره ومنه عند الاتفاق فان  
قيل ان كان اذ الصلوة بالجماعة الاولى خلف الخائف في المذهب فاسدا ومكروها  
وا تكرار مكروها وترك الجماعة انهم مكروه في المصنف احيى بانه اذا لم يجد من يصلي  
به ولو واحد اصلوا خلف المكرر المواتى او من خلفه لعدم احتفال بالفساد ان  
ينبغي له حينئذ ان يحترق كراهية اخرى من قطع الصفوف وادخال الشك على الغير بالخطا  
الحركات وغيره كك والله وكت دينة نسالة ازالة المفكرات والبدع **المسألة السادسة**  
في وقت العصر وفيه ثلاث روايات عن ابي حنيفة اظهرها ان يعدها مشايخه وفي رواية بعد  
الاقل من قاضيتين وفي اخرى بعد المشايخ **المسألة السابعة** في رواية المشايخ في الصف فينبغي  
لطالب الاحتياط ان يصلي على رواية المشايخ لانها اظهر الروايات ومخار أكثر المشايخ  
وفيها الاحتياط والاتفاق على دخول الوقت والخروج من الخلاف خلاف غيرهما **المسألة الثامنة**  
في جماعة اخرى فلا شك في افضلية التمسك بحصول السنة والا فلى ابي حنيفة وان لم يجد

دار



عندي تجزيه لثمة الزيادة ثم ان حصل له اذا قدم زيارة المسجد وسبقه فضل الله سبحانه في  
مرة اخرى بينهما في الاثر في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم **واذا اعتمر** على الزيادة  
فعليه ان يجزيه **وان يزاد** بالعدم شوقا وتوقا وكلما ازداد نواه ازداد حراما  
وجزا **شعر** وارجح ما يكون الشوق يوما اذا دلت الحرام من الحيام  
**فصل** واذا اخرجها الى الزيادة اكثر في المسير من الصلوة والتسليم مدة  
الطريق لا يستغرق اوقات فراغه في ذلك ولو غلب من القربات ويكتفح ما في طريقه  
من المساجد والا نال المسبوبة اليه صلى الله عليه وسلم **واذا ادب** من حر  
المدينة المنيرة فليرد خضوعا وخشوعا **وان كان على ابغضها او بغير وجهه شعر**  
**و** ولو قبل الجحون او ضا صابها غبارا شري ليل لحد واسرها  
ويجزيه حفيد بمنزلة الصلاة والسلام عليه **واذا** وقع بصره على المدينة الشريفة  
واستجارها ساءل الله تعالى خير الدارين واكثر من الصلوة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم  
**وما يفعل** الناس من التوقير بغير من المدينة والمشي الى ان يدخلها فحقوق اصفا  
للمعاقب واجلا لثمة صلى الله عليه وسلم وكلما كان ادخل في الادب والاحلال كان  
حسنا بل لو مشى هناك على احراقه وبذل الجحود ممن تدلله وتواضعه كان بعض الواجب  
بل لم يفت بمعاشر عشره والله ذو القابلي **شعر**  
**واذا** لو شئكم قاصدا اسعى على بصري لم اضفها واى الحق ادبت  
فبعد جرحها والاتصا والغسل افضل ثم يسا نظف ثيابه والجديد افضل ويتطيب  
واذ وقع نظره على القبة الطيبة والجحون الشريفة فليحضر عظمها وتغضيلها  
وسرفها فانها حوت افضل البقاع بالاجماع ويستد القوت بلا تراخ **واذا** دخل  
من باب البلد كالتسم الله رب ادخلني مدخل صدق الآية اللهم اهمل في ابواب رحمتك  
يا رحيم الراحمين **واذا** رزقته من زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رزقته اولياك ما مل  
طاعتك ولا عقر في وارحمن يا خور مستولة وليكون من اضعافا متتسعا معظما  
لحرمتها لا يفت بغير الصلوة والسلام على خير الانام مسخرا المبلدة التي اخذها  
الله تعالى دار هجرته صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحى والقران ومنبع الايمان  
والاحكامه ولحيضر قلبه انما صادف موضع قدمه صلى الله عليه وسلم ولهذا كان  
مالك رضي الله عنه لا يركب في طرق المدينة **واذا** دخلها يبدا بالمجد ولا يعرج على شواكا  
بالاضروقة اليه **فصل** واذا اراد دخول المسجد يقدم رجلاه اليمنى  
في الدخول صليا وسلاما على النبي صلى الله عليه وسلم قايلا اللهم اغفر لي ذنوبي

[illegible]

أَجْرٌ

عذری



ابواب منتهى **م**صلى وسبيله ويدخل باب جبريل او غيره والاول افضل ويقصد الرقة  
الشرقية خاصة خاشعاً على وجهه يلتزم بالمقام **ع** غير مشغول بالنظر الى رتبة المسجد  
وعينه مع الهيبة والوقار والخشية والاكسار والخضوع والافتقار **و**ادخل  
الروضة وهي ما بين المنبر والقبر الشريف **ي**صلى تحية المسجد ركعتين في حجاب ومقامه  
صلى الله تعالى عليه وسلم **ق**ال الله اكبر ما في صلاح واختيار ونسب لله شكر على هذه النعمة  
وبسالة تمامها والقبول ويحمد الله تعالى ويشكره وبسالة ان يحب له من ميامن الدارين  
خاتمة المسئلة **و**هذا المختار منهما في قول محمد بن سبيحة الشكر انما قرينة **و**قد قال  
الشيخ ابن الهيثم في شرح الهداية **و**كون سجدة الشكر قرينة كما هو قول محمد اوجه لانه  
مقتضى الادلة السمعية المتكررة **و**ان لم يتيسر له الصلوة في المصلى النبوي فيها قرب  
منه ومن القبر الا في غير ذلك **و**ما ذكر بعضهم ان يصلي خلف التابوت ويجعل  
عمود المنبر حذو منكبه الايمن ورمائه المنبر الى سجدة اذنه **و**يستقبل السارية القبلية  
جانبا الصدوق **و**يكون الدائرة اليه في قبلة المسجد بين عيبيه **و**ذكر موقف رسول الله  
عليه وسلم **ل**اجل الفعاف كرامته ان يصلي في المصلى لان القيام في طرف حوض المصلى  
عالمى المنبر والسارية يكون كذا على ما صرح به في بعض التراجم **و**اما التعريف بالعمود  
والصدوق والرمائه والجذعة فاما كان قبل حريق المسجد **و**اما اليوم فلم يبق منها  
**فصل** في بعد الصلوة ياتي القبر الشريف مع رعاية غاية الادب بهذا الموقف  
الشفيع **ب**خضوع وخشوع وذلة وانكسار وحياء ووقار فيقف غاضاً لظرف مكشوف  
لجوارح **ف**انقلب عن العلائق والقياس **و**انما يمينه على شماله كما في الصلوة  
مستقبلاً للوجه الشريف تجاه المسمار الفضة مستنداً بالقبلة على نحو الاربعاء **و**ع  
لا الاقل من السارية التي عند راسه الكريم ناظر الى اسفل ما استقبله من الحجرة الكريمة  
محترزاً عن اشتغال النظر بما هناك من الزينة **م**مثلاً صورة الكريمة في حجة في خيال  
وكانه حاضر جالساً بازائك ناظر اليك وعلم بقبائك وسلامك **م**يقول **م**سبح في قلبك  
عظمته وجلاله وشرقه وقدره صلى الله تعالى عليه وسلم **ثم يقول** **م**سبحاً مقفداً  
من غير رفع صوت ولا اخفاء بحضور وحياء **ا**السلام عليك ايها البور رحمة الله وبركاته  
**ا**السلام عليك يا رسول الله **ا**السلام عليك يا خير خلق الله **ا**السلام عليك يا حبيب الله  
**ا**السلام عليك يا خليل الله **ا**اللهم عليك يا صفة الله **ا**السلام عليك يا خيرة الله  
**ا**السلام عليك يا سيد المرسلين **ا**السلام عليك يا خاتم النبيين **ا**السلام عليك يا خير  
الخلق اجمعين **ا**السلام عليك يا حجة للعالمين **ا**السلام عليك يا فايد الغر  
المجملين **ا**السلام عليك يا امام المنتفين **ا**السلام عليك يا شيع المذنبين **ا**السلام

تتوكل

عليك

عليك يا مبعث الحسين **ا**السلام عليك وعلى اهل بيتك الطاهرين **ا**السلام عليك وعلى  
انوار الطاهرات الزاينات المبررات امهات المؤمنين **ا**السلام عليك وعلى  
الائمة اجمعين **ا**السلام عليك وعلى سايا الانبياء والمرسلين وسائر عباد الله  
الصلحين **و**الملائكة المقربين **و**ايما كتب ابد كما يجب ربنا ورضي **ا**السلام عليك  
ايها النبي ورحمة الله وبركاته وصلواته **ج**راك الله تعالى خير عنا افضل ما جرى به  
رسولنا عن امته ونبينا عن قومه **و**صلى الله عليك افضل وازكى وانجى صلوة صلى  
بها على احد من خلقه **ا**اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له **و**اشهد انك عبده  
ورسوله وامينه **و**اشهد انك بلغت الرسالة واديت الامانة **و**نصبت الامة  
وكشفت الغمة **و**جاهدت في الله حق جهاده **و**وعيدت ربك حتى اتاك اليقين  
فضاوا **ا**الله وملائكته وجيع خلقه من اهل سمواته وارضه عليك يا رسول الله **ا**اللهم  
آته النبيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة واجعله مقام محمود الذي وعدته واعطه  
المنزلة المقررة عندك ونهاية ما ينبغي ان يساله السائلون **ر**بنا انما اتيت ولتبعنا الرسول  
فاكتبنا مع الشاهدين **ا**امن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره  
وشوره **ا**اللهم فثبتنا على ذلك ولا تزلنا على عقابنا **ر**بنا لا تزغ قلوبنا بعداذ هديتنا  
وهب لنا من لدنك حمداً وهدى **ل**نا من امرنا بشراً تلتك انت الهاب **ر**بنا اعقر لنا اولادنا  
ولا نملأنا وذرنا ثاولاً واثلاً **ا**لذي يفسقونا بالاجمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين  
امرونا **ا**اللهم زدنا من رجب والفضل العظيم **ثم يسأل عن شفاعته**  
فيقول يا رسول الله اسالك الشفاعتة تلك **و**التوسل فيقول يا رسول الله اسالك  
الشفاعة والتوسل بك الى الله ان اموت مسجداً على منك وسبيلك **و**يسال الله  
تعالى حاجته **م**توسلاً بنبيه صلى الله عليه وسلم **و**اعظم المسائل واهمها سؤاله عن الشفاعتة  
والشفاعة **و**يذكر كلما كان من قيل **و**التزيق **و**يخفف الالفاظ الدالة  
على الاذلال والقرب من الخطاب فانه سوادب **و**الحمل على هيبة وخشية وهو باقل  
**شعر** **ل**قد اقم مقاماً لو يقوم به **ا**ارى واسع ما لو يسمع القليل  
**ل**نظير بعد الا ان يكون له **م**من الرسول يا ذن الله سؤميل  
**و**ليسقي منه صلى الله عليه وسلم غاية الاسقية **ل**ما هو متلح با انواع المعامى والافدا  
**و**نجاسات الانام والازرار **شعر**  
**ع**صيت فقال كيف تلقى محمداً **و**وجي بانواع المعامى مبرقع  
**ع**سى الله من اجل الحبيب وق به **ي**د اوتى بالمعقوا الصقوا وسع  
**ثم يتاخر** عن يمينه قد رزاع فيسلم على يكر الصديق وصلى الله تعالى عنه



فان راسه بخيال منك النبي صلى الله عليه وسلم. فيقول السلام عليك يا خليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم. السلام عليك يا صفي رسول الله. السلام عليك  
يا ثاني رسول الله في الغار ورفقه في الاسفار. وامن به على الاسرار. السلام  
عليك يا علم المهاجرين والانصار. السلام عليك يا من افنقه الله من النار. السلام  
عليك يا ابا بكر الصديق. السلام عليك يا امير المؤمنين. جزاك الله عن امير المؤمنين  
عليه وسلم خيرا. ولقائك يوم القيمة امانا وبراء. انهم قد اذكرك ما زلت على طاعة  
رسول الله وسنته. فاجابا بالخير والعدل في امته. واهل بشرعيته والنصرة  
لدعوتهم. وقتلت لقتال اهل الردة. جزاك الله عن رسول الله وعن امته خيرا  
سما له ان يمتنا على محبتك. ويحشرنا في ذمة نبينا وزمرك. ثم يتخير  
كذلك قدر ذراع الاصب يمينه للتسليم على عمر الفاروق رضي الله تعالى عنه. لان  
راسه من الصديق كراسي النبي صلى الله عليه وسلم. فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين  
يا عمر الفاروق. السلام عليك يا من اعزاه به الاسلام. السلام عليك يا من كل  
به الاربعين. السلام عليك يا من استجاب فيه دعوة خاتم النبيين. السلام عليك  
يا من فلق بالصواب. ووافق قوله بحكم الكتاب. السلام عليك يا من اظهر الله به  
الدين. السلام عليك يا من شد الله به ازربتيه وازر المسلمين. ثم ورد على راسه  
ثم يبرج. فخرج من الدنيا حميدا. جزاك الله عن نبوته وخليقته وامته خيرا  
ثم يبرج. فخرج من الدنيا حميدا. جزاك الله عن نبوته وخليقته وامته خيرا  
عليكما يا صبيحي وصاحب رسول الله ابكر وعمر ورحمة الله وبركاته. السلام عليكما  
يا صاحب رسول الله. السلام عليكما يا وزير رسول الله. السلام عليكما يا صبيحي  
رسول الله. المعاني نبي في الدين. والقائمين بسنته في امته حتى اتاكم  
البعثين. جزاك الله عن ذلك مراقبته في جنته. وايانا معكم برحمته. انه ان حرم  
الراحي. وخر اكل الله عن الاسلام واهله افضل الجزاء. ورفو عنكم احسن الرضا.  
حيثنا يا صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زارين لنبتنا وصدقنا وفارقنا  
وحتى تنزل بكما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لتشفع لنا الدنيا. وان يتقبل  
سعيينا ويحيينا على ملته. ويميتنا على افضلها. ويحشرنا في ذمة نبينا. ثم يبرج  
الحجال وجه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. ويقف عن القبر المقدس على قدر راحة  
او اقل فيجد الله تعالى يمينه عليه ويحمله ويصلي الله عليه وسلم. وينسبل به. ويتشفع  
به اليه في حق نفسه. ويدعو رعاياه ليقسموا له الدنيا. ولين شأنا من اقرار به  
واسياحه واحوانه ولين اوصاه وسائر المسلمين. ويستغفر دعاء بالتحمد والصلوة

الصديق من

على نبوته

ويحتم

ويحتم بذلك. وبآمين **ومن اراد** الاكل لقليل. السلام عليك  
يا خاتم النبيين. السلام عليك يا شفيع المذنبين. السلام عليك يا امار المؤمنين  
السلام عليك يا قائد اهل الجنة. السلام عليك يا رسول رب العالمين. السلام عليك  
يا منة الله على المؤمنين. السلام عليك يا طة. السلام عليك يا يسر. السلام  
عليك وعلى اهل بيتك الطيبين الطاهرين. السلام عليك وعلى اركان الطاهرات  
المتميزات امهات المؤمنين. السلام عليك وعلى اصحابك اجمعين. اللهم ارحمنا بحضرة ما ينبغي  
ان يساله السائلون. وخصه بالمقام المحمود والوسيلة والفضيلة والدرجة العالية  
الرفيعة. وغاية ما ينبغي ان يامله الماملون **وحسن** ان يقول اللهم ارحمنا  
واستأمرنا العالين. واتواهم اذ ظلموا انفسهم جزاك. فاستغفر الله واستغفر لهم الله  
لوجه الله تعالى ارحمنا. وقد جيناك ظالمين لانفسنا. مستغفرين من ذنوبنا. فاشفع  
لنا الي ربك. واسأله ان يثبتنا على سنتك. وان يحشرنا في زمرك. وان يوزدنا  
حوضك. وان يسقينا بكأسك غيثا. انا ولا نادمين **الشفاعة** يقولها  
ثلاثا ثم يدع عن كما مر ويقول **شعر**  
يا خير من دقت في التراب مني. فطاب من طيبين القاع والاء كمر.  
تفسير القبر القبر اشركته. فيه العفاف وفيه الجود والكرم.  
**يقول ايضا** اللهم اني اشهدك واشهد رسولك وابكر وعمر واشهد اهل البيت  
الثانين على هذه الروضة والعا كفن عليها. اني اشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له. وان محمدا عبده ورسوله. واشهد ان كل ما جاء به من امر ونهي وبخبر عينا  
كان ويكون فهو حق لا كذب فيه ولا امتر. وافقرتك يا ابي جحنا يني ومعصيتي  
في المخطو والفكر والارادة والعضلة وما استأثرت به عني مما اذا شئت اخذت  
به واذا شئت عفوت عنه. مما هو منضم بالفكر والنفاق او البدعة او الضلالة  
او المعصية او سوء الادب معك ومع رسولك ومع انبيائك واوليائك من الملائكة  
والجن والانس. وما اخصت بشي في ملكك فقد ظلمت نفسي بجميع ذلك. فاعف عني  
وامن علي بالذي عمنت به علي ووليائك. فانك المنان العفو الرحيم امن ربنا  
اتنا في الدنيا الآخرة. سبحانه رب العزة الالهية **قيل** ثم يتقدم الي راسه اكرام  
صلى الله عليه وسلم فيقف بين القبر المقدس والاستطوانة التي هناك ويستقبل القبلة  
ويحمد الله تعالى ويحمله ويدعو لنفسه ولبن شاة كما مر **وحكي** ان من وقف عند  
قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقل في هذه الآية ان الله وملائكته يصلون على النبي الاله  
ثم قال صلى الله عليك يا محمد سبعين مرة ناداه ملك صلى الله عليك يا فلان ولم تسقط له حجة

الحظرة



اي لم يرد بل يقضي **قيل** والاولى ان يقول صلى الله عليه وسلم يا رسول الله بدل الجحيم بقطعا  
**ويبلغني للزائر** ان يجرد القبة عقب ذلك **و** ويكثر من الاستغفار  
**وان اوصاه احد** بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله صلى الله  
عليك وسلم من فلان **و** ان ضاق وقته عما ذكرنا او عجز عن الحفظ اقتصر على ما يمكن **وقال**  
السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم **وعن** جماعة من السلف كابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما الايجاز في ذلك جدا **واخبار** بعضهم بالتبجيل عليه **الكثر** **قيل** ما  
ذكر من القبول او قالة الوجه الشريف **ومن** التقدم الى الراس مقدس للذات مستقبل  
القبلة عقب الزيادة المقصودة وقد حرموا الناس منه **الآن** **و** ذكر بعضهم تأخير  
الدعاء عند الوجه الشريف عن السلام على الشيخين **فذكر** بعضهم تقديمه عليه  
والجرح بينهما حسن كما ذكرنا **وما** اعتاده الناس من الايمان خلف الحجرة لزيادة  
فائدة الزيادة رضي الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان قبرها هناك **قيل** هو  
الاطلس **من** **اعلم** ان ذكر بعض مشايخنا كابن الليث ومن تبعه كالكرواني والسروري انه  
يقفوا لزيادة الرتبة مستقبل القبلة كدراوة الحسن بن ابي حنيفة **وقيل**  
عن جماعة ومذهب الحنفية ان يقف الزائر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون  
عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبرا للقبلة **قال** وشذ  
الكرواني عن الحنفية فقال يقف مستدبرا للقبر المقدس مستقبل القبلة وتبعه  
بعضهم وليس بشيء فاعتمدوا نقلته انه من كلامه **وما** نسبته الى الكرواني غير صحيح  
لان ما قال مثل ما نقل عن غيره من اصحابنا واما ما نسب اليه فانه اعلم به **وهو** احد  
في نسخنا لطلوع عليها **بل** الذي فيها هذا ويوجهه الى قبر النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم **ويقف** عند راسه ويدنو منه ويكون فوقه بين القبر والمنبر مستقبل القبلة  
ويدنو على قدر ثلثة اذرع او اربعة **ويصلي** على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى الصديقين  
والفاروق ويسلم عليه **فمن** بعد ذلك رجع او اقل ثم قال كذا عن القبة الجاهلية  
وغيره من اصحابنا **ورأيت** في مناسك اصحابنا الشافعي يقف على وجه يكون ظهره الى  
القبلة ووجهه الى الحظيرة **والقصر** ما ذكرنا لانه جمع بين العبادتين مع استقبال القبلة  
**قال** ولقد رأيت في المنام استاذ استاذي شيخي صاحب الخبر يوفقني المشرق  
والمغرب الامام ابا الفضل الكرواني يرد الله مضجعه انه دخل مسجد النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم فقامت انا امره ودخلت معه حتى وقف عند راس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فراى منه بين القبر والمنبر كما مذهبنا فقلت له الزيادة ان يكون وجهك الى الحظيرة

سنة  
البرق

فما في

فما في غيرة ذلك فقال لي ذر هذا كما حكيت من مذهبنا **فدلت** ذلك على ان  
الصحيح من مذهبنا ما ذكرنا **قال** فاذا وقف بعد الصلاة صلى الله وسلم  
عليه اثنان ذكر كيفية التسليم **من** قال ثم يقول عن ذلك المكان ويدور  
اي يقف بعد اوجهه صلى الله تعالى عليه وسلم مستدبرا للقبلة **ويقف**  
لحظة ويصلي عليه ويسلم عليه مرة او ثلاث مرات **ثم** يقول عن ذلك الموضع قدر  
ذراع الى ان يجاذي راس قبره ليدنو راسه من راس القبر فيقول السلام عليك في  
اخره **ثم** يتحول فذراع الى ان يجاذي قبر راس الفاروق رضي الله تعالى عنه **ثم**  
يرجع ويقف عند راس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الوجه الذي وقف في الاستدابة انتهى  
من كلام الكرواني ملخصا **فعلم** منه ان ما نسب اليه غير صحيح والله سبحانه اعلم **من**  
**وجر** القاطنين من اصحابنا الزيادة من قبل الراس الكرم **ما** روى عن جماعة القرويين  
الكثير ان الناس كانوا قبل ادخال البيت في المسجد يقفون على باب البيت يسلمون اى  
من ناحية الراس الشريف **وروى** مطري وغيره ان وقفوا على الحسن للسلام عند الانطلاق  
الى تلى الروضة **قال** وهو موقف السلف قبل ادخال الحجرة في المسجد كانوا يستقبلون  
السارية التي فيها الصندوق مستدبرين الروضة انتهى **الا** ان في هذا الاستقبال  
الى القبلة **وقال** المحقق كمال الدين في شرح الهداية وما عني في الليث  
يقف الزائر مستقبل القبلة **ورد** وجمادى روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضي الله عنهما  
قال من السنة ان ياتي قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من قبل القبلة ويجعل  
ظهره الى القبلة ويستقبل القبر بوجهك **من** يقول السلام عليك ايما النبي ورحمته  
وسمائه انتهى **ويروى** ذلك ما روى ابو القاسم في مناسك ابو حنيفة بسنده عن  
ابو حنيفة قال جاءني ائوب السجستاني فدنا من قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاستدبر  
القبلة واقبل بوجهه الى القبر وبكى غير متباك **قال** الجذر اللغوي وبيان الامام  
ابن المبارك قال سمعت ابا حنيفة يقول قدما ائوب السجستاني وانا بالمدينة فقلت  
لا نظن ما يصنع فجعل يظهر مما يلي القبلة ووجهه مما يلي رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وبكى غير متباك **فقام** مقام القصة **قال** الشيخ ابن الهيثم الا ان يحل  
على نوع من الاستقبال وذلك لانه عليه الصلاة في القبر الشريف المكرم على شفا  
الامين مستقبل القبلة **وقال** لو اذ زيادة القبر مطلقا الا ان ياتي الراس  
من قبل بجلى المتوفى لامن قبل راسه فانه الغيب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون  
مقابل بصره لان بصره ناظرا في جهة قدسية اذا كان على حنيفة **فصل** في هذا تكون  
القبلة على يسار التواقف من جهة قدسية عليه الصلاة والسلام اذا كان من جهة جهة الكرم

يقفون السلام عليك  
على اخره

مطروفي

من قبر ابر



فإذا استقبلنا إليه عليه الصلوة والسلام لكل الاستقبال يكون استبدا  
القبلة أكثر من أخيه المصطفى فيصدق الاستقبال ويؤخذ من الاستقبال **ويستحب**  
أن يكون وقوف الزائر على ما ذكرنا من اختلاف قاما استدارا للقبلة واستقباله  
صلواته عليه وسلم فإنه يصير البصر ناظرا إلى جنب الوقوف **وعلى ما ذكرنا** يكون  
الوقوف مستقبلا وجهه وبصره صلى الله عليه وسلم عليه فيكون أولى **وأما**  
**المنبر** فلا أثر للرواية اليوم ولا يعرف مكانها **الاعتادات** في الحرف الثاني وباقي  
الروضة فيكون فيها من الصلوة والاعتادات الأساطين الفاضلة **ومن** أماكن  
الاجابة بالمدينة الشريفة عند القبر المقدس والمنبر على أسطوانة عابضة وزاوية دار  
عظيم بالقبيل **ويستحب** الفقه بعد صلوة الظهر يوم الأربعاء **ويستحب** الدعاء عند هذه  
المواضع وفي مسجد الإمامة **ويستحب** الصلاة عند القدوم وعند بركة السوق  
في يوم العيد وعند اجازة الزيت وبالسوق **فصل في آداب الزائر**  
**واجبا** ولا يقبل الزائر الجدار ولا يمسه يده ولا يلمس بطفئة **ولا**  
يطوف بالحجرة الشريفة **ولا** يغتر بفعل الجاهل بل يلبس الصلوات العامة **ويستحب**  
الاستحسان والقبيل الا عند الزبارة فإنه من البذخ **ولا** يستدبر القبر المقدس في  
صلوة ولا غيرها **ولا** يصلي اليه **ويستحب** ما فعله الجاهل من التقرب بكل القر  
الصباح في المسجد ولقاء النبي وغيره **ويستحب** ان لا يمر بالقبر  
الشريف ولو من خارج المسجد حتى ينفقه ويسلم **فقد** حدث ابو حازم ان رجلا اناه  
فقد انه اراد ان يصلي على النبي عليه وسلم يقول لا في حازم ان المار به معرنا لا تقف  
تسلم على فلم يدع ذلك ابو حازم من قبلته الرواية **ولا** يكثر المرور به **وكره**  
مالك الاكثار من الزبارة **والمداهب** الثلاثة يقولون باستحبابها واجتناب الاكثار منها  
لان الاكثار من الخروج **ويستحب** الاكثار من الصلوة والسلام واعتناء ما أمكن  
من الصلوات والكسوف على الصلوات الخمس **والاستحباب** الاكثار من النافلة فيه مع عرف  
المسجد الاول والامان الفاضلة **وافضل** الاماكن للصلوة بحرابه صلى الله  
تعالى عليه وسلم **لما** صح اصحابنا وغيرهم بياد الصلوة فيه **وقد** ذكر ابن جرير في  
الماكنة في منسكه قال ماكن افضل مواضع صلوة النافلة بحرابه صلى الله عليه وسلم وافضل  
مواضع الفرض نصف الاول **وقد** ذكر ابن عساکر يصلي في جنب المنبر كانه الجحيم بين فضيلة  
الروضة والمنبر واختار بعضهم ان يصلي عند اسطوانة عائشة التي ملحقها **ويستحب**  
ملازمة المسجد والاعتناء فيه **ويجوز** على الميت ولو ليلة يجيها **وعلى** ختم القرآن العظيم

بالمسجد

بالمسجد **ويستحب** النظر إلى الحجرة الشريفة فانه عبادة قياسا على الكعبة **واذا** كان خارج  
المسجد ادا النظر إلى قبعتها المشرفة مع المهابة والخصور ولا يرفع صوته بالمسجد ولو  
تجبر **ويستحب** سكان المدينة على حسب مراتبهم **ولا** يفيض مسيئتهم **فيسر** ان  
يختم له بالحسين بركة القرب **ويصدق** عليهم بما أمكن **ولا** يؤذي أحد منهم  
**ويستحب** الخروج إلى البقيع كل يوم بعد السلام **على** خير الامام **عليه** الصلوة  
والسلام **ويستحب** اتيان قبا وبقيعة المساجد واشهاد **واحدة** **ويستحب**  
ان يعظم المدينة فظما فجد يرطون عربة بالوحى والتنزيل واشتدك من يتصا  
على جسد سيد البشر ان تعظم عرسها وتنتسم بفتحها **وتقبل** جدرانها  
واشده **ياد** ارجاء المرساة ومنه **هذه** الامام وضيق بالايات  
عند لا جلك لوعة وصبا **وتشوق** متوقد الجرات  
وعلى عيها نملات تحا جري **من** تلك الجدران والعرضات  
لا غفران مصون شبي بيها **من** كثرة التقيل والرشقات  
تولا العوادي والعبادي زقا **ابدا** ولو جبال الوجبات  
لكن هدى من جليل خبيبة **لنظير** تلك الدار والجرات  
ان كن المسك المفقن نحية **نفسا** بالامال والكرات  
وتنفض من تلك الصلوات **ونوا** في التسليم والبركات  
والمدينة الشريفة **فصل** في حدود المسجد والحجاب والمنبر  
والروضة والاساطين الفاضلة **بمسجد** النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **اعلم**  
ان حدود المسجد الذي كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم على ما حققه بعضا هل  
التوايح **من** المشرق دون الاسطوانة الاليفة بجدار القبر المقدس عند القتاديل  
المعلقة من جهة الرأس المقدس من القبلة الدار بينات الاليفة بحرابه صلى الله عليه وسلم  
بينهما وبين المنبر اليوم ثلثة اذرع ونصف **وهذا** مع ادخال عرض جدار المسجد والاسطوانة  
فخارج من القبلة من وراء المنبر ذراع او اكثر وما زاد على ذلك اعلا هو عرض الجدار  
**ومن** المغرب الاسطوانة الخامسة من المنبر **وما** ذكر بعضا طوحي من ان  
حد من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فحول على البناء الاول **ومن** الشام على رواية  
ان المسجد كان في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم مائة في مائة ذراع حيث تنهى المائة من  
الدار بينات **وعلى** رواية انه كان سبعين في سبعين ذراع الحجرة التي في المسجد عند  
الباروقة وهي ايضا محيطة على البناء الاول **من** زاد فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ثانيا فجعله مائة في مائة ذراع وكان مربعا **وقيل** كان اقل من مائة **وكان** للمسجد







فجميع سوانى المسجد لها فضل. اذ لا تخلو من صلاة كبار الصحابة اليها ونظر النبى عليها  
صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي عنهم. فلذا قيل **لشجرة** الصلاة عند جميعها  
**فصل في زيارة اهل البقيع** يستحب ان يخرج كل  
يوم الى البقيع. فيزور القبر الذي يما خصوصاً يوم الجمعة. وراى الى اليه  
قال السلام عليكم ذامر قمر مؤمن. وانا ان شاء الله بكم لاحقون. اللهم اغفر  
لاهل البقيع العزقة. اللهم اغفر لنا ولهم. ويزور قبر الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
وقد قيل ان اقامت بالمدينة من الصحابة نحو عشرة الاف. غير ان غالبهم لا يعرف  
اليوم عن قبره ولا جهة. فمن المعروف عن اوجه **مشهد عثمان بن عفان**  
رضي الله تعالى عنه شرق البقيع خارج عنه. فيقول مسلماً عليه. السلام عليك يا امير  
المؤمنين. السلام عليك يا ثالث الخلفاء الراشدين. السلام عليك يا جدهم جيس  
العسرة عند الاعداد. السلام عليك يا من سفاكمه لصفة الارحام. السلام  
عليك يا من صاهر النبى صلى الله عليه وسلم على الابنتين. السلام عليك يا من هاجر في الله  
ورسوله الهجرتين. السلام عليك يا من اخفى جميع القرآن بين الدفتين. وطال ما ختم القرآن  
فدكة او كعتين. وضره رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه في بيعة الرضوان باحدى  
يديه فكان خيرا له من بيعتين. السلام عليك يا صورا على الخيول والاكدار.  
السلام عليك يا شهيد الدار. السلام عليك يا من بشره الله تعالى بالجنة. وجهه  
من الائمة. فخر اك الله خيرا عن رسوله وعن سائر المسلمين. ورضي الله عنك وعن الصحابة  
اجمعين. السلام عليك ورحمة الله وبركاته **مشهد سيدنا ابراهيم بن سيد**  
المسلمين عليه الصلوة والسلام وعلى آله. وفيه بنته صلى الله تعالى عليه وسلم  
وعثمان بن مظعون. وعبد الرحمن بن عوف. وسعد بن ابى وقاص. وعبد الله بن مسعود  
وخنيس بن حذافة التميمي. واسعد بن زرارة. فينبغي ان يسلم هناك على هؤلاء كلهم  
**مشهد العباس بن عبد المطلب** رضي الله تعالى عنه. وفيه الحسن بن علي عند  
رجل العباس بن موسى رضي الله تعالى عنهم. قبل وكا طلة الزهراء رضي الله تعالى عنها وراس الحسين  
قبل وعلى ايضا فيه قتل ابيه. ولا باس بالسلام على هؤلاء كلهم هناك. ثم  
قيل ان طلة الزهراء رضي الله تعالى عنها في بيتها خلف الحجوة الشريفة. وقيل وهو  
الاظفر. وقيل في مسجد ما بالبقيع. وقيل خلف حجاب النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وهو لا بعد. وفيه مشهد العباس بن عبد المطلب بن الحنفية وقر  
ابنه عبد الباقر. وقبر ابنه جعفر الصادق رضي الله تعالى عنهم **مشهد**  
ازواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وازواجه. وفيه ما عدا ذلك وموت

وقيل

وقيل لا يميل تحقيق من فيه منهم رضي الله تعالى عنهم **مشهد** عقيل بن ابي  
طالب. يقال انه فيه. وقيل في داره. وقيل بالشام. وقيل وفيه  
ابو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب. وفيه عبدالله بن جعفر الطيار  
**مشهد** قرب مشهد عقيل وامهات المؤمنين. قبل فيه ثلاثة من اولاد  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم **مشهد** فاطمة بنت اسد ام علي رضي الله  
تعالى عنها. قبل فيه. وقيل في دار عقيل عند قبر العباس. وقيل بقرب  
قبر ابراهيم رضي الله تعالى عنهم. قبل الظاهر ان مشهد سعد بن معاذ **مشهد**  
صفية عمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي عنها **مشهد** الامام مالك بن انس  
والى جانبه مشهد يقال انه نافع مولى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم **مشهد**  
اسماعيل بن جعفر الصادق داخل السور. وفيه بالمدينة ثلاثة مشاهد  
ليست بالبقيع **مشهد** مالك بن سنان وهو ابو ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى  
عنه من مشهدين آخر غربي المدينة داخل السور ملاصقا به **مشهد**  
النفس الركنية محمد بن عبدالله الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي  
الله تعالى عنهم المقتول ايام جعفر المنصور شامي المدينة **واما**  
**مشهد حمزة** رضي الله تعالى عنه ضيافي ذكره. واختلفوا  
في البهارة في مشاهد البقيع. فذكر بعض العلماء الاولى بالبداءة عثمان  
ابن عفان رضي الله تعالى عنه لانه افضل من هناك. واختار بعضهم البداءة  
بابراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله. وذكر العلامة  
فضل الله بن الفوري هو صاحبنا البداءة بقلية العباس واكتفى بصفية رضي الله  
تعالى عنها. لان مشهد العباس اول ما يلقى الخارج من البلد على عيینه. فجاوزه  
من غير سلام عليه جفوة. فاذا سلم عليه سلم على من يترقبه اولافا ولا يفتم بصفية  
رضي الله تعالى عنها في رجوعه وهذا سهل للزائر وارفة. واما اكنم بصفية  
فقد صرح به غير ايضا من مشايخنا. وينبغي ان يفتى على التثنية الرفعة هناك  
وليس تقبل المقابر ويسلم على من فيها من الصحابة فيقول السلام عليكم يا اهل القباب  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من المهاجرين والانصار. السلام عليكم يا صبرتم  
فتم عني الدار. ويسمي من يعرف منهم كابن مسعود وابي سعيد الخدري رضي الله تعالى  
عنهم **مشهد** داخل البلد راجعا من الزيادة. فليقصد مشهد سيد  
اسماعيل ويذهب الى مشهد مالك بن سنان والنفس الركنية **فصل**  
**في اذاب زيارته المختار** وافضل الايام للزيارة يوم الجمعة والسبت والاشنب



والخمس **قال** محمد بن واسع بلغني ان المويبي يعلمون بوقادير يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده **قال** في موضع زيادة القبور مسخت في كل اسبوع **ع** ويسمى ان يمشي في المقابر حافيا مرحبه المشايخ **قال** ان لبني قنبر الاول ان ياتي من قبل وجليته لاراسه فيقف ويستقبله بوجهه ويجزعه كما يجزعه في الحيوة **قال** يقول السلام عليكم وان قوم موثني **قال** انا ان شاء الله بكم لاخضون انا الله لو لكم المأففة **قال** يقول عليكم السلام والاول هو الصبح **قال** يزيد عوقا عا طويلا **قال** ان جلس مجلس بعبد آمنه ان كان في الحيوة مجلس بعبد آمنه او قربا منه ان كان مجلس قربا منه **قال** ويضرب من القرآن ما يستر له على الختان كالفاقة واول البقرة الى الملقون **قال** اية الكريمة وآمن الرسول وسورة العنكبوت والهاكم والكافرون والاخلاص اثني عشر مرة او احدى عشر او سبع مرات او ثلثا والمعوذتين والمختار ان يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأته الى فاني **قال** وفي الفصح وكبره الجلس على القبر ووطؤه وجنيد فابصغ به الناس من دفن اثار به ثم دفنوا اليهم خلق كثير من على تلك القبور الى ان يصل اليه قبره مكره انتهى **فصل في المساجد**  
**منها مسجد قبا** يسخت ان ياتي مسجد قبا يوم السبت ويؤتي زيارته والصلوة فيه **قال** عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان الصلوة فيه كعرة رواه الترمذي وغيره **قال** انه كان ياتيه كل سبت ركعا وما شيا منفق عليه **قال** روى ابيه انه يوم الاثنين في صبيحة سبع عشر من رمضان **قال** وكان عمره في ذلك يوم الاثنين والخميس وعن سعد بن ابي وقاص عن ابي عبد الله عليه السلام قال لان اسلي في مسجد قبا ركعتين احت الى من ان آتيت المقدس من يمين رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر ترتيبا **قال** لا سنا في مسجد قبا **قال** وعدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتا وفي رواية اربع ركعات **قال** **واما مصلاه** صلى الله عليه وسلم من هذا المسجد فالحج ابا الاول عند الاسطوانة الثانية من الرحلة محاذيا لمحراب المسجد وهذا هو المصل قبل تحويل القبلة ومواقف موضع صلى الله عليه وسلم بقبلة **قال** والمحراب الثاني عند جدار القبلة وهو بعد تحويل القبلة **قال** **فصل المصل** بعد صرف القبلة كان الحرف الاسطوانة الخلفة في صف الاساطين التي تلي محراب القبلة الى حرفها الشرقي وهي دون محراب قبا من يمين المصل فيه **قال** **واما الدكة** المنقوعة في محرابها محمد كتب عليه بعد الآية ان ذلك مقام النبي صلى الله عليه وسلم فقال في التاريخ ان هذه الدكة ذلك المحراب الذي عند الاسطوانة الثالثة من الرحلة وكان يخدم فاعيد في غير محله فلا يقول عليه فينبغي اعادته الى محله وبقره كالتحارب لا يعلم اصلها

اصح

ثم انزلت

ثم انزلت في زماننا **قال** **واما الخطير** التي في حوض المسجد فقتل انما مبرك نافقة صلى الله تعالى عليه وسلم **قال** وما يتبركه بقباده ارسعه في قبلة المسجد روى ان صلى الله تعالى عليه وسلم انطرح فيه **قال** في قبلة ركن المسجد الغربي موضع يستقون مسجد بني ابي لهب مسجد ارسعه **قال** وفي قبلة المسجد ايضا دار ام كلثوم ترليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فراهله واهل بيته بكر رضى الله تعالى عنه **قال** وباني بقبابها ريس التي نقل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس عليها **قال** **فصل** وغسل منها بعد وفاته عليه الصلوة والسلام **قال** وفيها سقط خاتمة من عثمان رضى الله تعالى عنه ولم يخرج فينوضا من ما بها وشبه فلما قيل ان طاشرب له **مسجد** الجمعة شاميا روى ان صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة **مسجد** الفصح شرق قبا ويعرف اليوم بمسجد الشمس ولا وجه له **قال** روى ان صلى الله تعالى عليه وسلم صلى فيه ست ليال **مسجد** بني قريظة **قال** روى صلواته فيه صلى الله تعالى عليه وسلم موضع المنارة التي هدمت **مسجد** مارية ام ابراهيم صلى الله عليه وسلم **قال** روى صلواته فيه صلى الله عليه وسلم **قال** ولد اباراهيم ابنه صلى الله تعالى عليه وسلم **قال** **مسجد** بني ظفر شرق البقيع **قال** ويعرف بمسجد البغلة روى صلواته صلى الله تعالى عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذي به قيل هو في كنف بابيه عن يسار الداخل **قال** ويقال ما جلس عليه امرأة الاجل **قال** وقد ادركها هذا الحجر ثم فقد ما جرد المسجد **قال** **مسجد** الطبري وعنده هذا المسجد اثارا في قبلة ومن فوق واصابع بنسبها التي بقلته ومرفقه واصابعه صلى الله تعالى عليه وسلم والناس يتركونها والله تعالى اعلم **مسجد** الاحابة شاميا البقيع **قال** روى ان صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعى به طوليا فاعيا من المحراب نحو راعية فليقر ذلك **مسجد** الفصح على قطعة من جبل سلح روى صلواته صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ودعا به الى الصلوة يوم الاربعاء **قال** **مسجد** ذلك قبل ما يقابل محراب مسجد من الرحلة وحوله مساجد روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيها **قال** يعرف الاول منها غايلا مسجد الاعلى مسجد سلمان الفارسي والثاني **مسجد** النازل بمسجد ابي بكر رضى الله تعالى عنه **قال** في التاريخ ولم اقف على شيء في نسبة هذه المساجد **قال** **فصل** ان يترك بكهف صلح ويكف بوجوه قد جاء انهم صلى الله عليه وسلم جنتين ومجده وتزل عليه التوحى به وكان يبيت به لياك الحندق وهو على يمين المنورة من المدينة الى مساجد الفصح في القبلة تقرب شعب بني حرام **قال** فان عن يمينه هناك مجرى سائلة تسيل من سلع الى اليه بطان فاذا دخلها وصعد سير اكان الكهف عن يمينه **قال** وعندة تفرق مجرى السائلة اعلمه وفي المشرق كهف اخر لكنه مغير فاذا اول هو المراد **قال** واذا توجه من هذه السائلة الى المساجد الفصح



كان شعب بني حرام على بيته وهو شعب منسحب به اثر مسجد الكبر الذي زاد عرب  
عبد العزيز في بيته . وفي صلوة صلى الله تعالى عليه وسلم هذا المسجد خلاف . وعلى سلم  
كعب اخر شامي الذي جازى الى المشرق اخر شعب بني حرام وهو اقرب بكونه المراد غير  
ان القبر الموجود عند الاول من حج ارامه كذا في التاريخ . **مسجد القبلتين**  
الارح ان تحويل القبلة كان بهذا المسجد والنبى صلى الله عليه وسلم يصلي به **مسجد**  
السقيان شامي ليس الاية ذكرها قربانها جازى الى المغرب ليس في طريق  
المنازل الى طريق . روى صلوة نزل عاوه فيه صلى الله عليه وسلم **مسجد**  
المنازلين بعد السقيان على يسار المسالك الى اثنتين قرب الجبل الاحمر المسمى  
بالانتم . روى ابن زلاله بن يحيى عن محمد بن عتبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
صلى في المسجد الذي باصل المنارة في طريق العقيق الكبير انتهى . **مسجد** اطري  
وهذا المسجد لا يعرف قل . فظننا بمرقة هذا المسجد بحمد الله سبحانه وفضله بعد  
اندراسا ثارة الدهر الطويل وذلك ان اخي الشيخ الاجل كثيرا التفتيح لا تار النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فيمنها هو يتفتيح في يوم تلك الناحية اذا بصورة ناسخة  
من الارض عليها اثار العمارة فاذا هي مستوية على القبلة فقطظن انه مسجد  
فامر بالحفر فاذا احراب مبني بالحجارة فاجري في ذلك فوجدنا جميعا بنحال  
فحضرنا الموضع فظهر مسجد مرتفع مبني بالحجارة نحو سبعة اذرع كما هو ثار عمارة  
عمر بن عبد العزيز في المساجد النبوية وقد بقي من بناءه نحو ذراع من جوانبه الارض وحفرنا  
حقا فظهر حصاة المسجد ونظا بقية العلامة ونضار وقت عليه فالحكمة بالفضل  
وكان ذلك في سنة اثنين وسبعين وستمائة للهجرة . **مسجد** في التاريخ  
الكبير الجبل الاحمر على يسار مكة اذ امرت من اوابي الرقيقين فهناك موضع المسجد  
اشمى **مسجد** ذياب يعرف اليوم بمسجد الزاوية شامي المدينة على قطعة جبل  
روى صلوة صلى الله تعالى عليه وسلم فيه ومزب قتيبه **مسجد** طريق السافاة  
وهي الطريق التي الشرقية مشهورة حجرة روى الله تعالى عنه قرب الغنبل المعروف  
بالحي وهو صغير جدا طوله ثمانية اذرع . ويقال انه مسجد ابي ذر الغفاري  
روى الله تعالى عنه . قيل لعنه الموضع الذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه  
ركعة فمسجد حجرة اطال فيها ونزل عليه الوحي فيه **مسجد** البقيع عن  
عين الحاج من درب البقيع غربي مشهورة روى الله تعالى عنه . **مسجد**  
الظاهر ان هذا المسجد ابي بن كعب روى الله تعالى عنه . وروى ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم كان يحلف الى مسجد ابي ليصل فيه غير مرة ولا مرة **مسجد**

فاطمة

فاطمة الزهراء روى الله تعالى عنها بالبقيع **مسجد** مصلى العبد معروف وهو  
الذي يصلي فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى . وكان  
اذا اذنه من سفرة وتره استقبل القبلة ويدعو **مسجد** شامي مسجد المصلى  
جائزا الى الغرب وسط الحديقة يعرف بمسجد ابي بكر روى الله تعالى عنه لعنه صلى  
فيه العبد في خلافة **مسجد** كبير شامي المصلى يسمى مسجد علي روى الله تعالى عنه  
واعله صلى الله عليه وسلم كان عثمان روى الله تعالى عنه محصورا . وفيه من كل امر  
بعضهم ابنه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى العبد بن محمد بن المسجد بن اقل في  
المصلى المعروف **مسجد** في زيارة جبل احد واهله  
ومشاهده ومساجده . **مسجد** ان ياتي احد يوم الخميس مبكرا . فيزور قبر  
الشهداء . ويبدأ بحجرة عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . ويزور جبل احد  
نفسه . روى ابن زلاله بن يحيى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان ياتي قبور  
الشهداء باحد على من كل حول فيقول للسلام عليكم يا صبرتم فنعف عفوا الدار  
وروى الحاكم ان فاطمة الزهراء روى الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها حجرة  
كل جمعة فتصلي وتبكي عنده . وروى يحيى بن ابي كانت تختلف بين المؤمنين والمؤمنات  
الى قبور الشهداء باحد الحديث **مسجد** سيد الشهداء اعم سيد الانبياء روى الله  
تعالى عنه . ويلغى ان يسلم بمشاهدة على عبد الله بن جحش ومصعب بن عمير لا روى  
قيل انها دفنا معه روى الله عنهم . والقبر الذي عند رجل سيد ناحية قبر متولى  
العمارة . والقبر الذي بعض المسجد قبر بعض امرأ المدينة من الاسراف فلا يظن  
انها من قبور الشهداء . **ومن مشاهد احد** جبل بن قيس قيل انه قبر فخر حرة  
شاميا بينه وبين الجبل . وعبد الله . وعروة . وعبد الحساس . وابو بين . وخلافة . وقار  
وسعد بن عثمان روى الله تعالى عنهم . وقبورهم على المغرب من قبل حرة عن خمسمائة  
ذراع . **مسجد** في التاريخ ثمانية في جيفة ذلك بالثروة التي عن في المسيل الذي هناك  
ومجرى العين يفرهم من القبلة . فيسلم على هؤلاء الثمانية هناك سوى سهل . واما  
نفسية الشهداء فلا تعرف قبورهم والذي يظهر انها قرب الموضع المذكور في الرواية  
شاميا . والمشهور ان الذين كانوا بالشهادة يوم احد سبعون رجلا **واعلم**  
ان القبور التي في الحطاب والحجار بين قبر حرة وبين الجبل فانها قبور اعراب  
**واما مساجد احد فمنها مسجد احد** لا صق به على عينا  
وانت اذهب الى الشعب للبراس . ويقال ان النبي صلى الله تعالى يا ايها  
الذين امنوا اذ اقبل لكم فتصموا في الجاهل الاية ترفيه . ويقال ان النبي صلى الله تعالى وسلم



على فيه الغصن والعصر يوم احد بعد القتال **مسجد** ركن جبل عتيان  
الشرف على قطعة من الجبل وهذا الجبل في قبله مسجد حجرة. ويقال انه هو الموضع  
الذي طعن فيه رضى الله تعالى عنه. **قيل** ان صلى الله تعالى عليه وسلم صلى فيه وعينين  
بعض العين والنون الاولى تشبه عين وكسر اوله ليس بثبت. **وقيل** بفتح العين  
وكسر النون الاولى **مسجد** الوادي على شفير وادي جيل عتيان قريب من المسجد  
الذي به. يقال انه مصرع حجرة وانه من ماضي الموضع الاول الى هذا الفصر. **وقيل**  
انه لما قتل اقام في موضعه تحت جبل الرماة ثم امر به النبي صلى الله عليه وسلم فخلع عن  
بطن الوادي. **فقال** في التاريخ ان المسكن المنيب اليهودي قبر حجرة رضى الله تعالى عنه  
انما هو مسكن هذا المسجد. **ومكتوب** بعد البسملة والاية هذا مصرع حجرة  
ابن عبد المطلب وصلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **فصل في الابار**  
المسبوكة اليه صلى الله عليه وسلم وهي كثيرة. **قيل** تسعة عشر بارا لا يعرف منها الا بئر  
في المعروف **بئر** اريس من قبا **بئر** عرس من حجة قبا. **روى** عن وشره صلى  
الله تعالى عليه وسلم منها وبزقة واهراق بئر عنة ومنه وصيت الفسلخا وعنه عليه  
الصلوة والسلام انه عين من عيون الجنة **ومع** انه اوصى ان يغسل منها سبع قرب فغسل  
منها **بئر** العين بالعالية منقورة في جبل قبل هي بئر البيرة. **وقد روي** عنه  
صلى الله عليه وسلم من بئر البيرة وان يصق وبارك فيها **بئر** البقرة بضم الباء الموحدة  
وتشد باء الصاد المهملة. **وقيل** بضم الصاد وهي قريبة من البقيع على طريق قبا بين  
خلع وهناك بئر ان قيل انما الكرى منها في طريق الحديفة. **وقيل** الصغرى التي لها دية  
وبعد الاول. **روى** ان صلى الله عليه وسلم غسل وجهه وراسه وجبت غسله راسه وركب  
شعره في البصرة **بئر** بضاعة روى انه صلى الله عليه وسلم قلم ثوبانها وبصق فيها ودعا لها  
وكان يغسلون المرفق في روضه صلى الله عليه وسلم من مائها ثلاثة ايام فيعافون  
**بئر** آف قرية من سور المدينة وبضاعة روى شربه صلى الله عليه وسلم منها **بئر** رومة  
عنه صلى الله عليه وسلم من حضر بئر رومة فله الجنة **فخرج** هاشم رضى الله تعالى عنه  
**بئر** اهاب قيل يعرف بزوزم وهي بئر الغريبة. **روى** ان صلى الله تعالى عليه وسلم  
بصق بها **بئر** السقيان السالك في بئر على رضى الله تعالى عنه. **روى** شربه صلى  
الله تعالى عليه وسلم منها وهذا مسجد تقدم ذكره **بئر** لبي عنه فوق السقيان  
الى المغرب واعلموا المعروفة اليوم بالباطية شامى الحديفة المعروفة قبا لرومية بئر  
دارجل روى شربه صلى الله تعالى عليه وسلم منها وبزقة فيها. **والتي** اشهرتها اليوم من  
الابار نسخة ابار كما نظمتها الشاعر

اذا دوت

اذا دوت آبار النبي بعبية. **فغلب** بها سباعا لا يلاوهن.  
اريس وعن رومة وبضاعة. **كذا** ابصة قل بمرامع العيون.  
**قصة** فيها يعني الله صلى الله عليه وسلم من المساجد التي صلوا فيها في طريق  
مكة وهي طريق الانبياء عليهم الصلوة والسلام. **تقار** في طريق الناس اليوم بعد الرق  
ومسجد الغزالة فلا تمزج بالحيف ولا بالصغرا. وفيها مساجد كثيرة غير انما لم تذكر  
هنا الا ما اشتهر. ويكون الطريق الذي يسلكها الحاج في زماننا **مسجد**  
في الحليفة. **روى** صلوة صلى الله تعالى عليه وسلم وتزوله واحرامه فيه  
**مسجد** من ايامها قريش الاول **مسجد** شرق الروحا وهذا مسجدان  
صغيرا يفصل بينهما صلى الله عليه وسلم صلى بالصغير الذي على حافة الطريق  
الصغير وامت ذاهب الى مكة وبينهما رمية جرا وخوم. **وعنده** فتور بقر  
يقرب الشهدا. **ولعلم** من قتل ظلمنا من اهل البيت الذين كانوا يسوقه  
**مسجد** عرف الطيبة دون الروحا بميلين. **روى** الترمذي ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم صلى في مسجد وادي الروحا فكل لقد صلى في هذا المسجد  
سبعون نبيا **مسجد** رواه روى ان صلى الله عليه وسلم صلى عند بئر رواه  
الغزالة اخروا وادي الروحا. **قيل** على ثلاثة اميال من الروحا عند طرف الجبل  
على يسار السالك الى مكة. **روى** تزوله صلى الله تعالى عليه وسلم ووضوءه فيه  
**مسجد** الصغرا الناس يتكرونها. **وقد** كان ابو عبيدة بن الحارث بالصغرا  
من جراحته يدرود في الصغرا **مسجد** بدركان الرديش الذي بين روى  
الله تعالى عليه وسلم عنده وهو معروف عند القليل والعين قريب منه. **وبقر** به  
مسجد لا يعرف اصله. **ويبين** ان يسلم بيد روى من مائها من شهدا للصلاة وضوان  
الله تعالى عليه وسلم اجمعين. **واما** الذي في جبل عتيان هناك بعد روى عتيان الذي اذهب  
الى مكة. **يعلم** الناس ان صلى الله عليه وسلم صلى فيه فلا اصل له وهو بدعة **مسجد**  
بالحجة الاول في اول الحجة. **والثاني** في اخرها عند العنان **مسجد** بعد الحجة  
على ثلاثة اميال ايسر عن الطريق **مسجد** عند عقبة خليص **مسجد** من القصر  
عن يسار الطريق واشد اهاب لمكة يقال انه المسجد المعروف بمسجد الفتح بان صلى  
فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم **مسجد** شرف بفتح السين المهملة وكسر  
الراء بفتح ميمونة وبني عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة **مسجد** بالشعير  
والشعير وراية ميمونة رضى الله عنها ثلاثة اميال **قصر** **مسجد** واذا فرغ  
من زيارة المساجد والمساجد وعزم على الرجوع الى اهله يستحب ان يذبح



مسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصلوة و بدعا بعد ما اجبت وان ياتي  
قبره الكريم فيسلم عليه وعلى صاحبيه ويدعو بما احب له ولوالديه واخوانه واولاده  
واهلهم وماله واقرابه ولين اوصاه به ولسائر المسلمين اجمعين ويسال الله تعالى  
ان يوصله الى اهله سالما غافيا عافية من بليات الدارين ويقول فيمجد مع وارسول الله صلى  
الله عليه وسلم ويسال الله تعالى ان يرد له المجد وهو نبيه في عافية وليكن  
دعاء ذلك في الوصية الشريفة عقيب الصلوة وعند الفجر الشريف ويجتهد في  
خروج الدمع فانه من امارات القبول ويمنع ان يتصدق على جرح النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم ثم يفرغ من كل ما مضى على مفارقة الحجرة النبوية والقرب منها فانه من اواب  
السنة فخلق من فاته ذلك ان يفعل ذلك **فصل** واذ ان جمع فليحذر  
كل الحذر ما يصدر من بعض الجمل من اظفار الدم على السفر والعزم على عدم العود وفي  
غيره احذر ان تعود ويخونك فخذ اكله فريض لمقت بل اذ ليل عده القبول والوقت  
واذا دخل بلده بداء بالمسجد وصلى فيه ركعتين ان لم يكن وقت كراهة ثم يدخل  
منزله ويصلي فيه ركعتين ويحمد الله تعالى ويشكره على ما اولاه من اتمام العباداة  
والرجوع بالسلامة ويدعي حرة وشكره مدة حيوته ويجتهد في محاسبته ما يوجب  
الاحتياط في باقي عمره **وعلامته جابر** وان يعود جراحا كان فينبغي  
لمن من الله عليه بحج بينة الحرام وزيارة عليه الصلوة والسلام وتطفت محبة  
عمله بالفضل من دنى الانام ان يجذر من القود والى وجه المعاصي فان كنته اسد من لزم  
فليصنع الغفلة والتمادي والمصيبة بعد الحج فليحذر المعاصي وليكن حزم بعد ذلك  
في اعياد فذلك من علامات القبول بالنقل والمقول **الحمد لله** فلهذا ذلك ووقتنا للخرات كذلك  
وجعلنا من فضله **وامر عليه امين** وهذا تمام ما يشره لسانه وتعالى لنا من مناسك الحج وسائر  
وزيارة المدينة وفضايلها **واسال الله الكريم** الروفا لرجيم ان يحقق فيه الاطلاق ويجعله  
نافعا الى اوجه القيمة وسيلة للخلاص ان على الدنيا اذير وبها الجاهل جدير **امين** فليحذر  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله عليه سيدنا محمد وسلم صلوات الله عليهم اجمعين  
المستقيم وقد جرى الوعد مننا **فيما قد مننا** ان نذكر في اخر الكتاب بابا مشتملا  
على ادعية الحج وسفره وما يتعلق به فيها هو نشر فيه **سأبلا من فضله تعالى اعانه**  
واكمله على وجه يرضاه ويرضاه عن عبده **باب ادعية الحج**  
**والعمرة وسفرهما** ان الادعية والاذكار الواردة في هذا  
الباب كثيرة مختلفة واستيفاءها مغتبر به ويغني عن الكسل فلهذا انقصر  
فيه على الوارد في المشهور من الموارد **فصل** واذ اراد ان يخرج بصلته

لعله  
وعلامته الحج المبرور ان  
يعود صاحب  
جراحا كان

لعله

ركعتين

ركعتين في بيته بسورة الاخلاص والكافرون **وقيل** بالقلوب والتمس بقول بعد السلام اللهم  
اني اتقرب اليك فاخلقني من اهل و ما لي اللهم اني استعظمتك واستودعتك نفسي ودين والي  
وما زادني طمعا انتعت علي وقلهم من آخر دين واحفظنا من كل سوء يا كريم اللهم انت الصاحب والضر  
والخليفة في الازل والما والاولد واحفظنا واباؤنا من كل آفة وبهاة **واذا** انقض من جلوسه قال اللهم  
اليك تقربت وبك اعتمدت اللهم اكفني ما اريد وما لا اشتهيه اللهم زدني تقوى واعرفني غنى  
ووجعتي للخير انما نتجت **واذا اودع اهل** قال استودع الله دينكم وامانتكم  
وخواتم اعمالكم ويقول من يده ذلك ويريد حفظ الله تعالى لكفة زدك الله التقوى  
وجنبا لردى ولي جنتنا خير انما نتجت **واذا** اولي المسافر قال اللهم طوله البعية وهون  
عليه السفر **واذا** بلغ باب الدار فراسورة القدر قال اللهم صل على الله لاجل اولا قوة الا  
بالله **واذا** خرج من منزله فليقل بسم الله فليقل بسم الله في اعوذ بك ان اصل او اصل او زل  
او اظلم او اظلم او اجعل او يجعل علي اللهم اني اعوذ بك من الضيعة في السفر والكسابة في المسقط  
اللهم امقر لنا الاضواء وامن علينا السفر ويقول بسم الله على نفسي وما لي ودينه اللهم رضى بقضائى  
وبارك لي فيما قدر لي حتى لا تحت نجليما اخرن ولا تاخير ملعت **واذا** مشى قال اللهم لك انتشرت  
وعليك تقربت وبك اعتمدت واليك تقربت اللهم انت تقوى ورجاى فاكفني ما اريد وما لا اهتم  
به وما انت اعلم منى عن جارك وجعلنا ولا اله غيرك اللهم زدني تقوى **واذا** عود به في كل منزل  
يرجعه **واذا** اركب دابة قال بسم الله **واذا** امشى كبرنا وحمدنا وقال سبحان الذى خلقنا  
هذا الالة اللهم اناساك في سفرنا هذا التقوى ومن العمل ما ترضى اللهم بون علينا سفرنا  
واطولنا بقية اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الازل اللهم ان اعوذ بك من عتق السفر وكافة  
المنظر وسق المتقلب في الما والاهل **وان** ركب سفينة قال بسم الله وما قدره الله حق قدره  
والاخر جميعا الالة ويقره بسم الله مجرى الالة **واذا** اسار فليح شرفا كبيرا وهلا ويك اللهم الشرف على كل  
شرف ولك الحمد على كل حال **واذا** اهرط واديا جدي سم وهلا **واذا** الى اولى بلدة قال اللهم  
اني اسالك خيرها وخير ما فيها واعوذ بك من شرها وشر ما فيها **واذا** اترع لادق قال رب انزلني  
منزلا مباركا وانزل خير منزلة **واذا** اترع قال بسم الله تقى كلى الله اعوذ بك الله التامات  
من شر ما خلق وذرأ وبرأ سلام على نوح في العالمين اللهم اعطنا خيرا هذا المنزل وخيرا فيه  
واكتفنا شره وشر ما فيه **واذا** احطرح له **واذا** ارعيل قال الحمد لله الذى عافانا في منقلبنا  
ومشونا اللهم كما اخوضنا من منزلنا سالمني بغضا غافيا **امين** **واذا** اقبل الليل قال يا رب  
انزلني ركب الله اعوذ بالله من شر ما فيها فيك وشر ما يدب عليك واعوذ بالله من شر اسود ومن  
اخية والعقرب ومن ساكن السيل والدماء **واذا** اخرج قال بسم الله وسلام ميسرا صاحب  
واصل بلبا عايد بالله من النار **ولا تغفل عن الدعاء** المنسوب الى ايوب السخيا في رحمة الله تعالى

اجميين

لا اكره

تف



كل صباح ومساء فانه معروف بحرب الكفر السارق وضبط المال والنفس وهو هذا الذي املت نفسي  
اليك ووجهت وجهي اليك واليات ظهري اليك وفهمت امرى اليك وبك يا رب اعنضمت وعلقت بركتك  
ويا غياث المستغيثين ويا ذا المنين اصر في عني يا ارحم الراحمين  
من لا يخافك ولا يفتقر شرع وما ديت به واجعله ومكره وغايبته وحديثه وسجدة ولا تسلط  
علي احل منهم يا رب ولا على نفسي واهل ووالي وولدي واصرف عني وعن جميع المسلمين يا ارحم الراحمين  
باسمهم واجعل بيني وبينهم سدا او رد ما وجلا بحيث لا من حدي عليهم وردهم عني عني  
غيا دينا واما لا يصرون ولا ينطقون ولا يبطشون واجعلني يا رب في حررك وجوارك  
وكفك وجيا طمك وجوارك وقوتك يا ارحم الراحمين لا تحفظني من شر ابليس وجوده وشرا  
الجن والاعول ومن صليبه كان يوارى واحفظني يا رب من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وشمال  
ومن فوقتي وخلفتي حتى ترضى فليكن اهلي مغفورا مشكورا وسعي مقبولا ولا يموت فني حتى تنفني  
الي ارحم الراحمين **واذا اصابك خوف** قلوا اننا لانزال الاية وقول من  
يكلون بالليل ولا يحزنهم الفزع وان الذين قالوا ربنا الله ثم استغفوا الايات واية الكرى  
ومهد الله وليلاف قريش والاخلاص والفاق والانس وقال اللهم انا اخضعك في خوفهم ونعوذ  
بك من شرورهم **واذا اخاف سبعا** او كلبا قرا يا معشر الجن والانس الى قوله تعالى لا سلطان  
قوله اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها والله ترنجعون **واذا اضل عن الطريق**  
قرا انا لله وانا اليه راجعون لا تا بالاخلاص فيك باسم الله ذي الشان عظيم ابرهان  
شبه السلطان كل يوم مومي شان اعوذ بالله من الشيطان زماعا الله كان لا حول ولا قوة الا بالله  
واذا اجتبت الریح قال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم انا ناسك خبيرها وخيرها فيا خير  
ما ازلت به ولقود بك من شرها وشرها فيها وشرها ازلت به **واذا سمع صوت الرعد** قال اللهم  
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك سبحان من يسبح الرعد بحمده  
والطليقة من خفيته **واذا امطر** قال يا سلام سلم ثلاثا وقال اللهم حوالينا ولا علينا  
اللهم على الاكام والضراب ويطون الاودية ومنابت الشجر **واذا عطش** اكثر من قرأة  
المرشح **واذا اجاع** اكثر من قرأة الاخلاص **فصل في ادعية دخول مكة**  
**مكة** زادها الله شرفا وكرما ونظيما **فاذا وصل الى الحرم** قال كنت قد احرمك الذي من  
دخله كان آمنا حرم حرمي وحرمي وعظمي وبشري على النار اللهم امنني من عذابك يوم تبعث  
عبادك فانك انت الله الذك لا اله الا انت ان من الزيم واسالك ان تصلي علي محمد وعليه واهله  
وبنيهم ويخضعوا لخصوع والخضوع في قلبه وجسده ما امكنه **واذا دخل مكة** قال اللهم انت  
ربي وانا عبدك حيث لا ود في فرضك واطلب رحمتك والتمس رضاك متبعا لامرك وراضيا بقضا  
اسالك مسئلة المضطرب انك المسفقين من عذابك وان تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني

من لا يخافك ولا يفتقر شرع وما ديت به واجعله ومكره وغايبته وحديثه وسجدة ولا تسلط علي احل منهم يا رب ولا على نفسي واهل ووالي وولدي واصرف عني وعن جميع المسلمين يا ارحم الراحمين

تروى في

اللهم

وتستغنى

رحمتك

برحمتك وتجاوز عني بعفوك وتغيبني على اداء فرايضك اللهم افتح لي ابواب رحمتك  
وادخلني فيها واعزني من الشيطان الرجيم **واذا دخل المسجد** قل بسم الله والحمد لله  
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم افتح لي ابواب رحمتك وادخلني  
فيها اللهم ان اسالك في مقامى هذا ان تصلي علي محمد عبدك ورسولك وان ترحمي وتقبل  
عشرتي وتغفر ذنبي وتضع علي وزري وبلا حظ جلاله المبتغى ويتلطف  
من نجاهه ويعزده ويرحمه **واذا عاب البيت** قل يا ارحم الراحمين لا اله الا الله والله  
اكبرنا لا اله الا الله وحده لا شريك له ان اخبر **تعال** بجان الله والحمد لله الخ **تروى**  
وافعاله اللوات السلام ومالك السلام فختارنا يا سلام اللهم زد بيتك هذا  
تعلما وتشييعا وتكريما وبركا ومهابة **ورود من شرف وعظه وكرمه ممن حجه او اعتمر**  
تسريعا وتعظيما وتكريما وبركا **ويقول ايضا** اعوذ برب البيت من الكفر والدين والفقر  
ومن ضيق الصدر وهذا بالقرآن **ويدعو بما لا هو من امره** الادعية الصالحة طلبة الجنة  
بلا حساب **واعلم** ان محمدا ربه الله لم يبق بمشاهد الخ شيا من الدعوات لان قوتها  
يذهب بالركة فاحفظ ان يدعو بكل ما يحضره ليكون اقرب الى الخشوع كمن صرح فيه واحمل  
من المشايخ كما صاحب الهداية والكافي وغيرهما بان التبرك بالمال اثار منها عني النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم وبما الصالحة والتابعين حسن فليستق بذا منها **فصل في ادعية**  
**الطواف** **واذا توجه الى الحجر الاسود** قال لا اله الا الله وحده مدق وعاد ونصر  
عبدك وهن من الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على  
كل شئ قدير **واذا بلغه استقبله** وقال في المشهور المعروف بسم الله اكبر اللهم انا  
بك ونضيقا بكتاك دوقا بعبدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله  
والله اكبر **وزاد بعضهم** عليه السلام اليك بسط يدي وفيما عندك عظمت رحمتي  
فاقبل عوتي واقل عسرتي وان جم لضرتي وجدي ببعفرتك واعزني من معصلات الفتن  
ثم اخلف في هذا الدعاء هل يقوله قبل الاستلام او بعده فقبل قوله **تروى** الكرماء والرحمة  
يقول بعده **فابدأ الطواف** وقال الكرماء في موضع عند استلام الحجر **وبعد** **وقا** اكبر  
العبادات بمقطة عند **وقد صرح** في الهداية والكافي بال تكبير والتسليم عند استقباله الحجر  
قبل الاستلام **وقد قيل** الكرماء في المشايخ وشرح الكافي ان يسجد ان يقول بعد الاستلام  
فابدأ الطواف بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وخطيئتي وارحم لي صدري ويسر لي امري  
وعافني ومن عافيتك **وقا** النواز لو ان لم يعد رجلي استلام الحجر بقوة رجاليه ويرفع يديه ويقول  
الله اكبر الله اكبر اللهم انا بك الى قوله نبيك ثم يقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك  
له واشهد ان محمدا عبده ورسوله امتت باه وكبرت بالحيث والطاعت **وتروى** اذا حاذى



المسلم اللهم اليك مددت يدي وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل دعوتي واقل عثرتي  
وارحم نضري ورحمني بمغفرتك واعزني من مصيقتك الفاسد اللهم انك تعلم حقنا  
فتصدق بما علمي **واذا احاذى الباب يقول اللهم هذا البيت بينك وهذا الحرم حرمك**  
وهذا الامن امنك وهذا مقام العايد بك من النار **قال** النظر اليه يعني نفسه لا يراى  
عليه السلام كما يغلط العوام **قال** الاذرعني من الشافعية وهذا احسن اعوانك من  
النار **قال** في منها **قال** الشرويحي **واذا احاذى مقام ابراهيم يقول** ان هذا مقام ابراهيم  
خليلك العايد الايديك من النار اللهم حرم حرمي وامن امنك **واذا اتي**  
**الركن العراقي يقول** اللهم اني اعوذ بك من الشك والشقاق والنفاق  
ومساوي الاخلاق وسوء المنقلب في المال والاهل والولد **واذا احاذى الميزاب**  
**يقول** اللهم اني اسالك ايماننا لا يزول ويقيننا لا يفتقد ومراحمنا لا تنفك بحمل علي الله  
عليه وسلم اللهم اظلمني تحت ظلك يوم لا اظلم الا ظلك واسفني بكاس نبيك محمد  
صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا اظلم بعدها ابدا **واذا اتي الركن الثاني يقول** اللهم  
اجعله حجابي وراعيي مشكوري وذا نيا مغفوري وذا جناح لي في جوارحه وذا  
الركن الثاني يقول اللهم اني اعوذ بك من الكفر واعوذ بك من النفاق واعوذ بك من عذاب القبر  
ومن فتنة الطحا والمات واعوذ بك من الخزي في الدنيا والاخرة ربنا اشأ الالهية اللهم تقبل مني  
كما تقبلت من ابراهيم خليلك وموسى كهيك وعيسى روحك ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيك  
اللهم اني اسالك العفو والعافية والمعاونة الدائمة في الدين والدنيا والاخرة **ويؤتى**  
**البحر الاسود ربنا اشأ في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار** **واذا اتي**  
**من البحر الاسود فيقول** يا واحد لا تتعصب بغيري فبما انت اعلى **قال** في الفتح واعلم انك اذا اردت  
ان تستوفي ما ائز من الادعية والاذكار في الطواف كان وفي فلكنا الطواف اكثر من مشيك  
بكثير واذا انت هذه فيه سان **لازم** **فرقم** بعض السلف من الصحابة والتابعين انهم كانوا  
في حلق كذا وكذا او في اخرى اخرى او في نفس واحد شي اخر فخرج المتأخرون الكل كان الكل  
في الاجل الواحد المعروف في الطواف مجرد ذكر الله تعالى فلم يترك خروجه في قراءة القرآن في الطواف  
انتهى **ثم اعلم** ان ما ياتي بالادعية طالة الرملة في الثلاثة الاولى في بقية الاربعه الاخيره  
ما طرح بعض اصحابنا ان يقول في الثلاثة الاولى اللهم اجعله حجابي وراعيي مشكوري وذا  
الاربعه الاخيره رب اغفر لي ورحمك ورحم عاقلنا انك انت الاعز الاعم **واذا افرغ**  
من الطواف في الملتزم والتمزمه ودعا وتضرع وقال اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مبارك  
وهذه العالمين فيه ايات بينات الالهية ويقول السائل يا اياك يسالك فضلك ومعرفة ورجو  
تحتك وحملا الله تعالى على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم **واذا اتمى الركعتين قال** اللهم اغفر

الصلوة

وسوء

في الدنيا حسنة

للمؤمنين

للمؤمنين والمؤمنات واعترضوني وقبضني ببارزتي وبارك لي فيما اعطيتني واخلفني في كل ما  
لجيتك اللهم وقبضني لمحبتي وترضي وجبتني عما استخط وتكره ولا ترخي وثقتني على محبة خليفك  
عليها الصلوة والسلام **قال** الكرماني يدعوه عند البحر الاسود وهو اللهم انك تعلم سري  
وعلايتي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي واعطني سؤلتي وتعلم ما في نفسي فاعف عني ذنوبي  
اللهم اني اسالك ايماننا الذي ياتر قلبي ويقينا صادقا حتى اعلم اني ان يعيبي لا ما كتبت  
علي ورضني بما قسمت لي **وعن** **بريدة** مرفوعا لما اصبط الله تعالى دمرا في الارض طاف  
سبعاء على خلف المقام كعشرين ثم قال اللهم انك تعلم سري وعلايتي فاقبل معذرتي وتعلم  
حاجتي واعطني سؤلتي وتعلم ما عند غفرتي ذنوبي اللهم اني اسالك ايماننا الذي ياتر قلبي ويقينا  
صادقا حتى اعلم اني ان يعيبي لا ما كتبت لي ورضني بما قسمت لي بقضائك فاعف عني الله تعالى  
اليه يا ادم انك دعوتني بوعاء استجبت لك فيه وغفرت ذنوبك وخرجت من مكة ومعهك ولين  
يدعوه احد من ذريتك من بعدك الا فلك ذلك في الاوسط واليه تنقي في الدعوات **واذا عسكر وور**  
**ان ادم عليه السلام دعا به خلقه المطام** **وقد رواه** عند الملتزم **وقد رواه** عند الركن الثاني  
**قال** لا منافاة بين الروايتين لاحتمال الدعاء في المواضع **ويؤتى** عند ضرب ما رزق في كل  
مرة بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله **وزاد في** المرة الاخيرة اللهم اني اسالك رزقا  
واسعا وطرا فاضلا **والاخر** البحر **قال** آتيت من مسافة بعيدة مؤملا معروفك فليعلم معروفك  
من معروفك **تغني** به عن معروف ساوك يا معروف فاما المعروف **فصل** في ادعية التضرع  
**قال** راضا بدينه نحو السما الله اكبر لا اله الا الله على ما احلنا ولا اله الا الله وحده  
الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له  
والصمد وحده ومنزل الاخر لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين  
ولو كره الكافرون ويقولون كثر ثلاثا ويقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت كخلف  
المعاد وان اسالك كما عهدتني للاسلام ان لا تتزعج من قلبي حتى تتقاضي فواتي **ثم**  
**ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم** ودعا لنفسه ولغيره راضا بدينه نحو السما والارض  
كان حاشا لا معصية ويقول في هبوطه اللهم استجب لي بسنة نبيك وتوفني على ملته واعزني  
من مضات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين **ويقول** يظن الوادي بين المؤمنين ربنا غفور رحيم  
وتجاورنا فاعلم انك انت الاعز الاعم ربنا اشأ الالهية **ويقول** على المروة مثل ما يقول على الصفا  
**فصل** في ادعية الخروج من مكة الى مكة وعرفة واذا خرج الى منى اتى على  
علي النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بها جاثا وقال اللهم اياك رجوياك ادعوك اليك  
ارغب اليك بلغني ما على واصلي في ذنوبي **واذا دخلها قال** اللهم هذا مني وهذا امانا للثنا  
بجعله من المناسك في علينا يجمع الخيرات ويما منته به على ابراهيم خليلك ومحمد جيبك ومما

جيبك

واذا اسعد على الصفا



مننت به على اهل طاعتك فاني عبدك وناصيتك بيدك جيتك طاعتك من انك **واذا** اوجه  
العرفات قال اللهم اجعلها حيرة غدا وعلما وفاق بهامن وصوتك وابعدا من سطوتك  
اللهم اليك توجهت ووجهك اردت فاجعل في غفرتك ووجهك ووجهك ووجهك ولا تخشني  
انك على كل شيء قدير ما لك ان تبارك في سري ولقضي بعرفات حاجتي وتغفر لي ذنبي وتجيبني  
من تاهي به ملايتك المقربين **قادر** اوقع بصره على جبل الرحمة قال سبحان الله والحمد لله  
ولا اله الا الله والله اكبر اللهم اليك توجهت واعتمدت ووجهك اردت اللهم اعفني  
وتب علي واعطني سؤتي ووجهك في الخير ايماننا وجهت ويليما في ان يدخل صفات **فصل**  
واحد عشر **قوله** واواصل العرفات عشية عرفة استقبل القبلة ويقول لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قوله** ترقيقا قل هو الله احد مائة مرة يقول اللهم  
صلي على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعليا مائة مرة **قوله** ويقول يوم  
عرفة بعد الزوال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي لا يموت  
بيده الخير وهو على كل شيء قدير **قوله** في طه فورا وفي سمي فورا وفي بصر فورا اللهم اشرح لي  
صدري ويسر لي أمري **قوله** اللهم اني اعوذ بك من وسوسة الشياطين والنفس الامارة والمنكرات  
القدر اللهم اني اعوذ بك من شر ما يلح في الليل وشر ما يلح في النهار وشر ما تحب به الرياح وشر ما يوق  
الدهر اللهم اني اعوذ بك من تحول عافيتك ومعا فميتك وجهك ووجهك ووجهك واعظم من هذا  
العشية افضل ما نقي احد من خلقك ويدعوك بكل حاجته ويكرمه منه فانه يوم رافضة الخصال  
من الحوائد الكبرية **قوله** ويكرمه الله ما نقي احد من خلقك ويدعوك بكل حاجته ويكرمه منه فانه يوم رافضة الخصال  
واضحك يقول اللهم انك تسبح كل امرئ في مكانه وتعلم سري وعلايتي ولا تخفي عليك شيء من امري  
انا انا انا الفقير المستغيث المستجير المشفق المغرور المعترف بذنبي اسألك مسالة المسكين  
واتمهل اليك يا اله المذنب الدليل واعوذ بك عما لا يخفى الصبر عدا من خضعت لك رقبته  
فواضنا لك عناه وذلك خذره ورحمك انفه **قوله** اللهم لا تجعلني بدعا يكره شفقنا وكن في روفنا  
رحيما يا خير المسولين يا خير المعطين اقم دعوتك فانه لا يمضي فيه الا خير من  
المعاصي توبتي فاني وسيله من علي ولا شفيع سوى املي ارجو الله ان ذنوبي لم يبق عندك  
جلها ولا لا اعتذار وجهها وكنك اكرما لا كرمين **قوله** اني انت انت وانا انا انا العباد اليك  
الذنوب وانت العواد الي المعفرة فاعفوني فانه لا يقصر الذنوب الا انت **قوله** اني ان كنت لا ترحم  
الاهل طاعتك فاني من يغفر المذنبون **قوله** اني تجتنب غرطا عندك عدا **قوله** وتوجهت اليك  
معصيتك فضا صبرك ما اعظم حجتك وداكر عفو عنك **قوله** فيوجوب حجتك على انقطاع  
حجتي وتغفر ليك وشفاعتك في اعفوني في باخ من دعاء داعي وافضل من دعاء داعي حجة الاسلام

وملى الحمد

لا اله الا الله

وبنده

وبنده محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سئل اليك فاعفوني جميع ذنوبي واصرفني من موقفي هذا مفتي الجواب  
وهب لي ما سالت وحقق رجائي بما طلبت **قوله** العفو عنك بالذي اذن لك عليه فلا تخشني الذي عرفتني  
الهي ما لك خاشع لك بذه له مستكين لجرمه متضرع اليك من عاله نايب  
اليك من اقترافه مستغفر لك من ظلمه مبتذل اليك في العفو عنه طالب اليك في انجاح حوائج  
راج اليك في عفو غفقه مع كبر ذنوبه فيا ملجأ كل مشتع وولي كل مومن من احسن من حجتك  
تفوز ومن اسأ فضيلة بمالك **قوله** اللهم اليك خرجنا وبعناك انك اخنا وياك املنا وما عندك  
طلبنا ولا حسناك لغرضنا ولرحمتك رجونا ومن عداك ابدل شفقتنا ولييتك الحوام حجتنا يا من  
يملك حوائج السالين ويعلم ما يراد الصامتين يا من ليس له رب يدعي ويا من ليس له وزير  
يطلب ولا حاج يرشي يا من لا يرد اذ على كثرة الشوائ الاكر ما وجدنا وعلى كثرة الحوائج  
الاقتضالا وحسانا اللهم انك جعلت لكل خورق وخن اميا فك واجعل في انا منكنا لجنة  
اللهم ان لكل وفدا جارية **قوله** وكل ذاك ايركا مائة **قوله** وكل سائل عطية **قوله** وكل راج نواب  
وكل مدمن من ما عندك جزا **قوله** وكل مسترجع عنك رجعة **قوله** وكل راض اليك رضى **قوله** وكل متوسل  
اليك عفو **قوله** وقد وقفنا الى بيتك الحرام **قوله** وقفنا بهذه المسألة العظام **قوله** وشاهدنا هذه  
المشاهدة الكرام **قوله** رجائا عندك فلا تحجب رجائنا **قوله** الهي تتابعن العفو حتى اطاعت الانفس  
بتتابع تفك وظهرت الايات حتى افضحت السموات والارض بادلتك وظهرت بقدرتك حتى  
خضع كل شيء لعظمتك **قوله** عن عنت الوجوه لعزتك **قوله** اذا اسأ عبادك حلت وامهلت **قوله** واذا احنا  
تفضلت وقيلت **قوله** واذا اعصينا سرت **قوله** واذا اذنبنا عفوت **قوله** وغفرت **قوله** واذا ادعينا اجبت  
واذا اناينا تفضلت وسعت **قوله** واذا اقلنا قربت **قوله** واذا اولينا عذبت **قوله** الهنا انت  
قلنا في كتابك للمبين محمد خاتم النبيين **قوله** الذي يذكرون ان ينتموا لعفوهم ما قد سلف فارضا  
عليهم الا في ان كلمة الله حيد بعدا بحجوة **قوله** واناسمهد لك بالتوحيد ونجنتي **قوله** ولجودا رساله  
مخلصين **قوله** واعفونا بهذه الشهادة سوا الف الاحرام **قوله** ولا تجعل حظنا فيه انقص من حظ من  
حظنا الاسلام **قوله** الهنا انك احببت التقرب اليك بعنق ما ملكك ايماننا ونحو عبيدك  
وانت اولى بالفضل واعفنا **قوله** وانت امرتنا بالتصدق على فقرايانا وانت اخق بالانطواء فنصدق  
عليك **قوله** وانت اومئنا بالاعوذ عن ظلمنا وقد ظلمنا انفسنا وانت اخق بالكرم فاعف عنا  
اعفنا وارحمنا اشمولنا **قوله** ربنا اشافي الدنيا حسنة **قوله** الله **قوله** اللهم اعفوني ولولا الدنيا لافتر  
ويصلح علي انفسنا على الله تعالى عليه وسلم كثيرا **قوله** وبغضوا الاسماء الحسنة ويقول اللهم اني اسألك  
ان تغفر لي ما تقدم من ذنوبي وان تغفر لي ما بقي من عمري **قوله** وان تغفر لي اواب طاعتك  
واعف عني اواب معاصي وجنبني العمل بها واصرف عني فسقة الحبي واحفظني من بين يدي  
ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي ومن تحتي واليسنى اواب عافيتك اهدا ما انبئتني

وبنده

عن



فصل

**فصل في ادعية من راحة** فاذا اناها قال اللهم هذه من راحة وجهي حجة بين قلوب متنافسة فالله بيني وبين جميع المؤمنين والمؤمنات واجعلني من عاكف اجابته وفي كل عليك كعنيته وامن بك ضدته ثم يدعوني ليلته بمنى ما دعى بقرعة. وعن ابي يوسف انه كان يقول في حالة الوقوف بها صباحا اللهم هذا جمع اسالك ان ترزقني جوامع الخير فانه لا يعطي الخير عاكف اللهم رزق المسع الحرام وزيد الشهور الحرام وزيد الحلال والحرام. وزيد الخيرات اعظم. اسالك ان تبلغ روح محمد افضل الصلوة والسلام. اللهم اسير مطلوب وخير مرغوب ولك كل وقت تجازي اسالك ان تجعل جاز في هذا اليوم ان تقبل توبتي وتجاوز عن خطيئتي وتجمع على الهدي امري واجعل التقوى من الدنيا هي ثمرتي ويقول اللهم رحمني واجزني من النار ووسع علي الرزق الحلال اللهم لا تجعله اخر العهد بمحمد الموفق وارزقنيه ابدما احييني برحمتك يا ارحم الراحمين. ويقول عند الدفع اللهم اليك اقصت الى ما امر **فصل في ادعية من** يقول عند الرمي بسم الله الله اكبر والاعوذ بالله من الشيطان وخرجه رضا الرحمن اللهم اجعله محابوا ورافعا مغفورا وسعيا مشكورا ويقول قبل الذبح وجمت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله والامن المسلمين اللهم تقبل مني هذا التماس واجعله اقربا نا لرحمتك وعظم اجر علي. ويقول عند الدعاء بسم الله والله اكبر ويقول بعد النحر اللهم تقبل لي اخره. ويقول عند الحلق الحمد لله على ما هدانا لانا نعم علينا اللهم هذه ناصيتي بيدك فجعل لي بكل شعرة نور اوفر القيمة واح عني هامة وارفع لي بدارجة اللهم بارك لي في نفسي واعف عني ذنبي وتقبل مني مالي يا ارحم الراحمين اللهم اعف عني ولحقتون والمغفرة يا واسع المغفرة امين الحمد لله الذي قضى عنا مشكلا اللهم زدنا ايمانا ولقينا حقا ويدعونا لادب والمسلمين **فصل في ادعية بعد طواف الوداع** ويقول بعد الطواف عند المشرق اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم كما هدانا لذلك فتقبله منا ولا تجعله اخر العهد ببيتك الحرام وارزقني العود اليه حتى ترزقني عني وان جعلته اخر عهد فعوضني عنه الجنة برحمتك يا ارحم الراحمين. اللهم اني اعوذ بنور رحمتك وسعة رحمتك ان اصيب بعد هذا المقام خطيئة او ذنبا لا يغفره عند الله تعالى العايد المستغفر بكن النار ومن هذا بابك اللهم اني عبدك خائفك كما استغفر من نفسي في بلادك حق الحسنة حرمتك واعفك فقد رجوت بحسن ظني بك ان تكون قد عرفت ذنبي واسالك ان ترزق ادعني رضا وتغفر لي اليك في اللهم احفظني عن عيبي وعن شمالي واسالك ان ترزق ادعني رضا وتغفر لي اليك من قد امني ومن خلفي ومن فوق ومن تحتي حتى تبلغني الى اهل بلا تحلني من رحمتك طرفة عين وتغفر لي نفس طرفة عين مؤثره دنياي من كل هم وغم ورزق واستعذني بطاعتك ما يقبض برحمتك يا ارحم الراحمين **فصل في ادعية الرجوع من السفر** فاذا رجع كبر ثلاثا على كل طرف من الارض

جہت قلوباً و تلافی

الاولى والخامسة  
الى اخره كما مر



ويقول عند رجوعه لا اله الا الله الى اخره آيرون تايون حادون ساجف  
 لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر وعده وحزم الاخراب وطه كل شيء  
 هالك الا وجهه له الحكم واليه ترجعون **باب** في الادعية مزجي اول  
**باب** واد الشرف على بلده قال آيرون تايون لربنا حامدون  
 لا ينزل بقولها حتى يدخلها واذا وصله ارجعها قابل بقولها لربنا اوبيا لاني  
 عليا ويقراء سورة الفاتحة والاخلاص فان فيها بركة عظيمة فاذا استقر في منزله ينبغي  
 ان لا ينسى نعمة الله تعالى عليه من الحج وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها  
 من النعم ويعرض عن الدنيا ويقبل على العقبية وذلك لئلا يقبل فان كان الامر  
 كذلك فلكل بشرى بالقبول فان الله تعالى لا يقبل الا من اجبه فمن اجبه اظهر عليه ان  
 محبته وكف عنه سطوة عقده البس عليه اللعنة وان كان الامر بخلاف ذلك فلا يكون  
 خطه ونصيبه من سفره الا القرب والنصب لغو في الله من خطه وعصيه وحسبنا الله  
 ونعم الوكيل **باب** الرقاق **اعلم** ان قاصد  
 البيت قاصد الى الله تعالى فليحضر في قلبه ذلك ويخلص نيته هناك ففي الحديث من كان  
 اشرك في عمل عله الله احدا فليطلب نوايه من عند غير الله تعالى فان الله اعنى الشركاء وليقطع  
 العلايق ويحذر التواني ويحذر عن مساير المحلوقات وينبغي عن جملة المخالفات وحج  
 التائب ان كلما ذكر الذنب جدد التوبة لانه من حصول الذنب على يقين ومن الخروج عن عقوبة  
 على نيك وان جعل ذنبه نصب عينيه وينوح داما عليه ويستغفر الله ويتضرع  
 اليه ويسال القبول لديه حتى يتحقق انه غفر له ولا يتحقق لامنا لئلا ذلك الا بعت  
 الله تعالى ويحذر كل الحذر ان يحج بالحرمان قد روي عنه صلى الله عليه وسلم ان اذا  
 حج الرجل بالمال الحرام فقال لبيك اللهم لبيك فقد قال الله تعالى لا لبيك ولا سعدك  
 حتى ترد ما في يدك وزاد في رواية وحجك مردود عليك وفي اخرى لبيك حرام  
 ودخلت حرام ونيابك حرام وزادك حرام ارجع ما زور اعز ما جاور وابشر بما يسوك  
 اذا حججت بالمال صله تحت فاصححت ولكن حجت العير  
 لا يقبل الله الاكل طيبية مأكلا من حج بيت الله مبرور  
 وليتذكر عند قطع العلايق لسفر الحج قطع العلايق لسفر الاخرة وعند تعيين اليوم  
 لسفر يوم حاول حله وعند اعداد الزوق اعداده فانه احق بالاهتمام لانه رفته  
 ابدا وعند حفظه من رفقة صحبة الكرام الكاتبين فان احق بحسن الصحبة والفضيلة  
 ومزيدا لحيا منهم وعند اعداد الزاد لسفر الاخرة فانه اشق اخذ بذلك وعند لزوم  
 ذكره على الجازة وعند نذر الدابة اياك عن باب مولاك وليتذكر عند تجرده من الخيط

فليحضر

للأحرام

للأحرام تجزئ به لغسل الميت وليتذكر عند تجرده انه يتجزئ عن كل ما عفى عنه وعند غسله  
 انه اغتسل من الخطايا وعند طيبه انه يتطيب بانوار التوبة وعند صلاته طلبا للغفر  
 من ربه وعند عقد الاحرام انه باع نفسه لله تعالى وانه حل بعقد الاحرام كل عقد  
 عقد ما لعنه الله تعالى وتذكر عند التلبية اجابتك نعمة الصور والاشجار من القبور  
 والحجارة حالة التلبية من العقلة فانه يذاه الامر موضع الخطر **وحي** زيد العابد بن  
 رضى الله تعالى عنه فلما احرم واستوت به راحلته اصفر لون ولها لم يستطع  
 فقيل له مالك لا تلبى فقال اخشى ان يقال لي لا لبيك ولا سعدك فلما لم يمشي عليه  
 وسقط عن راتته فحشم وجهه **وقال** بعض السلف كنت بذي الحليفة وشاب يريد  
 ان يحرم فكان يقول يا رب اريد ان اليه واخشى ان يجيبني بلا لبيك ولا سعدك فحسب  
 وجعل يردد ذلك مرارا ثم قال لبيك اللهم لبيك مد بها صوتي وخرجت روحه رحة الله  
 تعالى عليه ورحمته وبأمانه **وعن** بعضهم راي بذي الحليفة شابا وقد لبس  
 احرامه والتاسيليون وهو لا يلبى فقلت جاهل قد نوت منه فقلت يا فتى فقال لبيك  
 فقلت لم لا تلبى قال لي يا شيخ اخاف ان اقول لبيك فيقول لا لبيك ولا سعدك  
 لا اسمع كلامك ولا انظر اليك فقلت لا تفعل فانه كرم اذا غضب رضى واذا الرى غضب  
 واذا وعد وفى واذا فزع اعد عفا فقال يا شيخ استشر على بالتلبية فقلت نعم فادرا الى  
 الارض واضطجع وجعل يده على الارض واخذ يحول فجعله على خذه الاخر واسبل دموع  
 واقتل يقول لبيك اللهم لبيك وقد خضعت لك وهذا مصرع بين يديك فاقام ساعة  
 وقام ومضى **وحي** ابو نواس وليه فقال لهن ما اعدتكم عليكم كل من مك لبيك  
 قد لبست لك لبيك اب الحمد لك والملك لاشريك لك ما خاف عبد امك ان الله حيث  
 ملك لو كان يا رب هلك باخطيأ ما اعفوك عجل وبادر اهلك واعلم بخير عملك لبيك  
 ان الملك لك والخبر والنعمة لك والعز لا شريك لك ولتكرم على نفسك عند دخول الحرم  
 الوقوف في كل محرم بعده واذا اطقت طالع بقلبك عظة رب البيت وانوا اذا ملت  
 فيه انك هارب من ذنوبك واذا امشيت فتخرج من يدك الامن من عذاب ما هرب منه  
 بقول لبيك وتذكر عند تعلقك باستانا كعبته تعلق الحياة باذيال الاحرام  
 مستجيرين بهم راعين في عفوهم وكرمهم واذا اكرم الاكرم من احق بالفضل  
 والاحسان واذا سمعت تذكر العبد في حصة ملكه طمعا في القبول في كل مرة ان  
 لم يقبل فاجالها ومثل الصفا والمروة بكفة الميزان فانظر الى الرخا والقصان  
 متروكين خوف العذاب والرجاء والعقران واذا اوقفت يعرفان قد كذبك ففكرت  
 بين يدي الله تعالى يوم القبة وتذكر بان شطار عزوب الشمس شطار اهل الفضل

سأله

تروى



بشفاعة سيد الانبياء عليه الصلوة والسلام وقد كثر باحوال الناس الموقوفة بين  
ركاب وما بين وعاجز وقادر حاطهم يوم القيمة منهم من يحشر ركبا الى الغاية ومنهم من يحشر  
ما شابه ومنهم من يحشر على وجه واحد وكل الحذر من الشفيع بعقبة وان مصر على شيء من  
المعاصي او بنا والعود الى المناهي وانظر بين يدي موث واقف فان الله لا يجزي عيسى  
**وروق** بعض الصوفية بعرفات ونظر الى الناس وراى ثلثتهم وبكاء هم  
فليسط كفيه ودفع طرفه الى السماء وقال  
يا ذا المكارم والاعلى يا ذا الجلال الاحد  
ان العصاة تجتمعوا يرجوا انك سيدى  
قصتك كل قبيلة تمزج روح ويغنى  
حطوا اليك حاطهم وشفعوا بحمد  
فصنعت هائفت يا شيخ قل اقبل الله ذوالعرش على من رايتهم من اهل الاسلام والتوحيد  
فيهم خير الخلق واجاب السؤال وعلم الجميع بالفضل والنوال وقد كثر عند قوتك  
بمزدلفة جوارك على المصراط وعند مينى حبسك بالاعراف وعند دخلك مكة  
دخلك الجنة وتذكر عند مجي الجار الشيطان فانك في الظاهر ترى الجنة وفي  
الحقيقة ترى وجه الشيطان اذ لا يحصل رغبته الا بامثال امر الله تعالى وان  
عند ارمى انك ربيت عيونك وسالف ذنوبك واقلعت عنها وعند خراجهدى انك  
مخرب عند الله وعدة كسا بليس وعند خلقك انك قد اسقطت عنك التبعات واذكر  
الخطيئات وعند شرب زمزم انك تغسل به حر الدنيا وساقى الشيطان من قلبك  
وعند طواف الصدر انك رجعت عن كل مكروه لله تعالى وعلى هذا كان حج العارفين  
الفايزين فانهم كانوا اذا احتلوا هذه الاشياء جدد لهم القلق هبة للحدود وخوف  
منازل فسيحان الله العزيز الحكيم **الكشاف** عن ابي هريرة روى الله تعالى  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة ككارة والحج المبرور  
ليعمله جزا الا الحجة بواه ما لك بالخارجى وسلم وغيرهم ومنه قوله ليس له  
جزا الا الحجة انه لا يقتصر على تفرير بعض الذنوب بل لا بد من ان يبلغ به الى الجنة  
في المبدأ بالمبرور وقال النووي الاصح ان المبرور هو الذى يحالطه الله وقيل  
المتقبل وقيل لا راي فيه ولا سمعة ولا رتبة ولا صوف وقيل الذى لا معصية بعده  
وقيل هذا قولان داخلان فيما قلناه وكذا الحسن المصرى الحج المبرور ان يرجع  
صاحبه زاهدا في الدنيا رغبيا في الآخرة **وعن** ابي هريرة روى الله تعالى عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التفتة في الحج كالنقطة في سبيل الله اللهم

من

شئ

الاشهر

الذى

بشفاعة صنف رواه الامام احمد **وعن** ابي هريرة روى الله تعالى عنه مرفوعا  
من جراحه في طريق مكة سبغهم الى الجنة بالانعام **وعن** ابي موسى روى الله  
تعالى عنه مرفوعا ان الحاج ليتلفع في اربعة اهل بيته او قال في اربعة من اهل بيته ويخرج  
من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه البزار **ورواه** عبد الوارث موقفا على ابي موسى  
**وعن** ابن عباس روى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
من حج من مكة ما شأ حجت يرجع اليها كتب له بكل خطوة سبعين حسنة من حسنات الحرم  
قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة بمائة الف رواه الحاكم وصححه اسناده **وعنه**  
رواية الطبراني ان الحاج الركاب بكل خطوة تخطوها ناقة سبعين حسنة والمساوى كل  
خطوة تخطوها سبعين الف حسنة رواه رجال ثقات **وعن** ابن عباس روى  
الله تعالى عنهما ما فاتى بشق على ان لا يكون حججت ما شئت الا ان الله تعالى يقول يا قوم  
رجعوا الى الله فكل من صام يوما لرجل قبل ان يركب رواه ابن ابي حاتم **وعنه** جابر  
مرفوعا من حج عن ابيه او عن امه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج رواه  
الدارقطني **وعنه** ابن عباس روى الله تعالى عنهما مرفوعا من حج عن منى كتبت  
لتي حجة والحاج سبعة حجات رواه ابو داود **وعنه** ابن عباس روى الله تعالى عنه مرفوعا  
في رجل اوصى بحجة كتب اربع حجات حجة للذي كتب وحجة للذي نفذها وحجة للذي  
اخذها وحجة للذي امن بها رواه الثعلبي في تفسيره باسناده **وعنه** عائشة  
روى الله تعالى عنها قالت سمعت هذا الوجه من حاج او معتبر لم يرض ولم يحاسب وقيل له  
ادخل الجنة رواه الدارقطني **وعنه** ابي هريرة روى الله تعالى عنه مرفوعا من خرج حاجا  
فما كتب له اجره الى يوم القيمة ومن خرج معتبرا كتب له اجره الى يوم القيمة اخرجه  
ابو **وعنه** جنة قال يخرج فان فاعامه ذلك دخل الجنة **وعنه** سلمان روى الله تعالى  
عنه مرفوعا من مات في احد الحرمين استوجب شفاعتي وكان يوم القيمة من الامين **وعنه** جابر روى  
الله تعالى عنه مرفوعا من اصبح يوما مليا من احسن عت الشمس عت ذنوبه فحادكا ولده رواه  
احمد بن حنبل **وعنه** ابي هريرة روى الله تعالى عنه مرفوعا ما لا يزل يخط الا بشر ولا كبر مكر فقط  
الا بشر قبل يابى الله بالجنة قال نعم رواه سعيد بن منصور **وعنه** ابن عباس روى الله تعالى عنهما قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من طاف بهذا البيت اسبوعا فله حجة كان كفى رتبة ومغفرة  
يقول لا يضيع قدمه ولا يرفع قدمه الا حط الله بها عنه خطيئة وكتب له باحسنة رواه الترمذي  
محمدا وفي رواية احمد الا كتب له عشر حسنات وحط عنه عشرين سيئة ورفع له تشر رجلا  
وقيل له احطاه احفظه بان لا يغفل وفي رواية اخر كسب لكل قدم سبعين الف حسنة وحط  
عنه سبعون الف سيئة ورفع له سبعين الف درجة وشفع في سبعين من اهل بيته واذا ان مقام ابراهيم

من

شئ

سبعماية



عليه السلام صلى الله عليه وسلم عن ابي انا وحسن ابا كتب الله له عتق اربعة عشر محررا من ولد اسماعيل وخرج  
من ذنوبه كيوهم ولدته امه **وعن** ابن عباس رضي الله عنهما عنهما عن ابي جعفر عليه السلام في يوم  
القيمة وله عتقان يصيرهما ولسان ينطق به يشهد بان الله بخير وانه التزمه وحسنه **وعن**  
عن مرفوعا من ابي بصير عن ابي اكرين بن ابي اسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث **وعن** ابي هريرة عن ابي  
نعمان عن مرفوعا عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث **وعن** ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث  
والعافية في الدنيا والآخرة اللهم ربنا استافنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الاية  
قالوا امين رواه ابن ماجه باسناد ضعيف **وعن** جابر بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث  
وصلى خلف الامام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفرت ذنوبه بالغة ما بلغت رواه ابو  
سعيد الخدري **وعن** ابي هريرة عن مرفوعا اذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج  
الحائض واذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للحائض واذا كان يوم مضي غفر الله للحائض واذا  
كان عند جرة العقبة غفر الله للمسوق ولا يشهد ذلك لتوقف خلق من قال لا اله الا الله  
الا غفر له رواه ابن عبد البر معربا **وعن** طلحة مرفوعا افضل الايام يوم عرفة فان وافق  
يوم جمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة رواه زرارة في تجريد الصحاح **وعن**  
ابن حبان عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث **وعن** ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث  
بكل حصة رجاها كبير من الكبار والمواقيت الموجبات رواه سعيد بن منصور **وعن**  
زيد بن ارقم مرفوعا في الاضحية بكل عضو حسنة قالوا في الصوف قال لكل شعرة حسنة  
رواه ابن ماجه **وعن** ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث **وعن** ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث  
عند اول فطرة تقطع من دمها كل ذب علمته الحديث رواه الحاکم معصيا **وعن** ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان للحائض بكل شعرة سقطت من راسه نور يوم القيمة  
رواه ابن حبان **وروي** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقصري عن الصلاة في الاضحية الذي  
سأله عن مشاعر الحج ان لك بكل شعرة حقة حسنة ويحيى عنك بها سنة قبل بارئ  
الله فان كان الذنوب اقرب من ذلك قال اذا ابدح ذلك رواه سعيد **وعن** ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في الحديث  
الله تعالى عليه وسلم انه قال من زار قبري وجبت له شفاعتي رواه الدارقطني والبيهقي  
وصححه عبد الحق **وقوله** وجبت معناه حقت ونبتت ولزمت وانه لا بد منها بوعده صلى  
الله تعالى عليه وسلم تقضاه منه **واما** ان يكون المراد له بخصوصه فيجوز ان الزاوية  
يخصون بشفاعة لا يخل الغفرهم ويكون ان ادعاهم بذلك تشريفا ونقيا بهم بسبب الزيادة  
واما ان يكون المراد به بركة الزيارة وجب دخوله في عموم من شاله الشفاعة **وقال**  
ذلك بشرط انه يموت مسلما **والحاصل** ان اثر الزيارة اما الوفاة على الاسلام مطلقا  
كل زائر وكفها نعمة **واما** شفاعته بالزيارة اخبر من الشفاعة العامة للمؤمنين **وقال**

من الصوف

شفاعة

شفاعة في الاضحية اليها تشريف لها لان الشفاعة تقدر بعظم الشافع **وقال** ان صلى الله تعالى  
عليه وسلم افضل من غيره فكذلك للشفاعة افضل من شفاعة غيره **وقال** ان صلى الله تعالى  
عليه وسلم افضل من غيره **وفي** القصص من مبر على لا وها وشهدتها كنه له شهدا وشهدا يوم القيمة **وقال**  
او عن ابي جعفر عليه السلام في رواية البرار **وروي** النبي صلى الله عليه وسلم في حجة فاستقام ان يموت بالمدينة  
فلم يمت فانه من يموت بها استغفر له واشهد له **وروي** النبي صلى الله عليه وسلم في حجة فاستقام ان يموت بالمدينة  
الشرقية مسكنا وموطنا الحائضات رزقنا الله تعالى ذلك في خير وصافه بمنه وكرمه انه اكرم الاكرمين  
امين **وهذا اخبرنا اردنا** من سرد الدرر **وهذه** مائة مقصد نؤمن بنظر القدر **فالحمد**  
لله الذي وفقنا لانعامه واختتامه والصلوة والسلام على حوله محمد وآله واصحابه **واعلم** ان  
لا يقصر محزون هذا الكتاب ومكتوب الوار **ولا** ينكشف مضمون اساره **على** مطالعة الابد استقام  
القدر وامعان النظر بعد ان كان فارسا في باب الحج حافظ القروى وعدها معاصره **واما** من سئل  
له فاراد ان يذكر كاتبة النظر الاول بحج والمطالعة مع فوز الخواطر واضطراب الفكر  
فهو مغرور مغبون **وانهم** الذين يظنون **وروي** عن صاحب هذه الحالة على لفظ الكتاب  
بالاخلاق في شئته عليه **وعلى** معناه بالاختلاف كما لم يثبت اليه **وما** يرى في تفسيره ولكن في  
بلغ ما قيل **وقال** اذ ارضيت عني كبر ام شريفة **فلا** زال غضبا نا على لئامها **وقال**  
**نعم** الله تعالى ان يقرن اقوالنا وافعالنا بالتحقيق **ويجهد** بنا الى سواد الطريق  
والحمد لله الذي هدانا لهذا **واما** كاتبة التمدد لولا ان هدانا الله **والحمد** لله الذي بعثه ونفخه  
وجلاله **تم** الصالحات **والصلوات** الزايات **والتهنيدات** الدائمات **على** سيد الكائنات  
المسلمين **وسلم** عليه وعلى آله واصحابه وعلى جميع الانبياء والمرسلين **والسلام** على المقربين  
وسائر عباد الصالحين **صلوة** دائمة نامية لا انقطاع لمدد **ولا** منتهى لمددها **انك**  
كريم رحيم **تم** **قال** المؤلف عفا الله عنه ورعى عنه ونفع بعلمه المسلمين اجمعين امين  
**وقد وقع** الفراغ من نسخ هذه النسخة في الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ  
والظفر يوم الاحد وقت الضحى في سنة خمس وخمسين وتسعين والحمد لله  
**اولا** وآخر **بالحمد** والصلوة والسلام على حوله  
**دائما** كثيرا **تم** صلوة الله وسلامه الاعان **والحمد** لله  
**على** فضل الخلق اجمعين **والسلام** على الانبياء  
**والمرسلين** **والسلام** على المقربين  
**وعلى** طاعتنا **الحمد**  
**من** اهل البيت  
**والحمد** لله



Süleymaniye Kütüphanesi  
KİŞİ AMCA ZADE  
MUSEYİN PAŞA  
Yeni  
176